

قناة السويس

ومشكلاتها المعاصرة

الجزء الثاني

النزاع المصري البريطاني

تأليف

الدكتور مصطفى كفاوي

المحامي

١٩٥٣

قناة السويس

ومشكلاتها المعاصرة

الجزء الثاني
النزاع المصري البريطاني

تأليف
الدكتور مصطفى الحفناوى
المحامى

إلى روح ولدي زياد

كان لي كبد ممشى على الأرض ..

وكان عظيمًا بذكائه النادر وإيمانه بربه ووطنه في سن مبكرة
وكنت أعدد للوطن على أحسن من الفضائل والمعرفة ،
وكان مقدراً أن نحتفل بعيد ميلاده الثاني عشر في صبيحة
يوم الخميس ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، ولكن يدًا عابئة أصابته
بعد ظهر الاثنين ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ فصعدت روحه إلى
ياربها شاكية ظلم الإنسان للإنسان .

والآن وقد طويت كبدى في أديم مصر العزيرة ، وليس
في مقدورى أن أقدم لهدية عيد الميلاد ، رأيت أن أعزى
نفسى بإهداء هذا الكتاب إلى روح من كان أعز على من نفسى .

إلى روح زياد مصطفى الحفناوى أهدي هذا الكتاب وفى له عين
دمعة ، وفى القلب حسرة ، ولكنى أطلب منه سبحانه وتعالى أن
يفغرو برحمته ، فهو العليم بضعفى وأنا الراضى بقضائه ، المؤمن
بقدرته .

إلى روحك يا زياد أقدم هذا الكتاب لهدية ، وغاية
أعالي أن أقالك فى دار الحى بعد خدمة الحى فى دار الفناء .

أبو زياد
مصطفى الحفناوى

القاهرة فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٣٧٢
١٩ ديسمبر ١٩٥٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فياويل القناة اذا احتواها
بنو التماميز وانحسر اللثام
لقد بقيت من الدنيا حطاما
بايدينا وقد عجز الحطام
وقد كنا جعلناها زماما
فيا لهفى اذا قطع الزمام
« حافظ ابراهيم »

مذكرة إلى المستر أنتوني إيدن وزير خارجية إنجلترا في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦

لما اجتمعت الجبهة الوطنية في قصر الزعفران ، لمفاوضة الانجليز في سنة ١٩٣٦ ، وجهت بوصفى ، وقتئذ سكرتيرا عاما ، للشبان الوطنيين ، المتتمين لمبادئ الففور له مصطفى كامل ، مذكرة باللغة الفرنسية الى وزير خارجية إنجلترا ، وبعثت صوراً منها الى عصبة الأمم وسائر الدول عن طريق مفوضياتها بالقاهرة ، كما نشرت الصحف العالمية نص هذه المذكرة ، التي تعد فيما اعتقد وثيقة هامة ، لان الآراء التي اعلنتها على الملأ في موضوع النزاع المصري البريطاني ، هي التي اجمع عليها المصريون في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، حينما ازيلت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بجرة قلم ..

ولما كنت قد استرشدت في بحثي للقضية المصرية ، بالخطوط الرئيسية التي رسمتها هذه المذكرة ، رايت ان اصدر هذا الكتاب بنصها ، الذي كنت قد نشرته في سنة ١٩٣٦ ، في كتاب « السفر الخالد » الذي جمعت فيه ما اثاره رجال السياسة ضد تلك المعاهدة من اعتراضات ..

الى جناب المستر انتوني ايدن ، وزير خارجية إنجلترا ..
بقلوب ملتهبة ، وعزائم متحفزة للجهاد ، يتقدم اليكم ، بعض أبناء وادي النيل ، الذين احسنوا دراسة القضية المصرية ، وآمنوا بقول رسول الوطنية المصرية ، مصطفى كامل : « ان الاحتلال الاجنبى ، عار على الوطن وبنيه ، ومن اقدس الواجبات علينا ازالة هذا العار » ..

يتقدم اليكم هؤلاء ، وهم واثقون من أن صوتهم ، سوف يدوى في آذان البريطانيين ، شعباً وحكومة ، متى علمتم ان المتهاونين في حقوق بلادهم ، يفسرونكم كما يضررون انفسهم ، واننا نحن ، الذين كرسنا اعمارنا واولادنا لبلادنا ، وعودنا انفسنا على الجهر بالحق ، مهما تكلفنا من تضحيات ، ابقى في ميدان الجهاد ، من الضالين والمفرطين والمرائين ، واذا علمتم اننا وحدنا نحمل مشعل الوطنية المصرية ، الذي سيحمله الملايين من أبنائنا وأحفادنا حتى يخرج من وادي النيل آخر جنس أجنبي ..

أيها الوزير الشاب ..

مضى على وجودكم في مصر ، نيف وخمسون عاماً ، مع انكم لم تدخلوها ، تحين ، بل دخلتم مخادعة ، بحجة حالة طارئة ، لم تكن في الواقع تستدعى تدخلكم . على ان حكومتكم ، وقعت مع فرنسا مذكرة في ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، وارسلت المذكرة الى خديو مصر ، وقد وقفت فيها موقف

من لا يرى سببا يخوله التدخل الفعلى ، ثم عدتم فانفردتم ، فى جراحة
غربية ، بقوة الحديد والنار ، متخطين قواعد العدل والقانون ، بدليل انكم
صرحتم مرارا وتكرارا بأن وجودكم فى وادى النيل ، أمر مؤقت وأن يوم
الجلء قريب .. تلك العهود التى قطعتموها على انفسكم ، قد تكسبتم بها
المرء بعد المرة ، والايمان التى اقسمتموها ، واقسمتها الملكة فكتوريا فى
خطاب العرش ، مما هو منشور فى الكتاب الازرق ، وفى جريدة التيمس
سنة ١٨٨٢ ، وذلك الشرف ، شرف الملكة فكتوريا ، الذى اقسمت به
امام العالم المتمدن ، انكم غير باقين فى وادى النيل ، قد اضاعته احلامكم
الاستعمارية ، وتصريحات المستر غلادستون ، واللورد جرانفيل وغيرهم
من ساستكم ، خالفتوها مخالفة ، لم يبق معها فى العالم المتمدن ، من
يستطيع أن يثق بكم ..

وقد بذلت حكوماتكم جهدها ، فى خلق صفة شرعية ، لهذا المركز
المخالف لجميع الاتفاقات الدولية التى وقعت عليها نفس هذه الحكومات
فلم تنقطع احتجاجات المصريين ، حتى فشلتم .. من ذلك ان انجلترا ،
فى سنة ١٨٨٣ ، حاولت ان تشتري الجزية ، التى كانت تدفعها مصر
للباب العالي فخابت ، وجاءت مفاوضات « درومند وولف » فى سنة
١٨٨٥ فحددتم فيها موعد جلאתكم عن مصر ، ولم يفتكم ان تحاولوا العودة
بعد الجلء ، للخداع وخبث الحيلة ، فاشتراطتم فى هذه المفاوضة ، ان
يكون لكم حق العودة اذا حدث فى مصر ما يقتضى ذلك (١) ، ولكن هذه
الحيلة لم تلبث ان انكشفت فخابت ، وخابت معها هذه المفاوضات -
ولقد وقعت انجلترا مع المانيا وايطاليا وحكومة الكونغو ، اتفاقات فى سنة
١٨٩٠ - ٩١ - ٩٤ ، ولكن هذه العقود لم تغير شيئا من جوهر القضية
المصرية ، ولعبتم دورا خسيسا مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ، ولكنه لم
يكسبكم فى وادى النيل صفة شرعية ..

وكان الواجب على بريطانيا لمصلحتها ولحفظ سمعتها ، ان تترك مصر
من زمن بعيد ، ولكنها اعتمادا على القوة المادية ، واهتضاما لابطس
الحقوق التى وهبها الله للناس ، اعلنت الاحكام العرفية فى مصر فى أغسطس
سنة ١٩١٤ ، وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بسطت حمايتها علينا ،
ودعت بانها لن تطلب منا اية مساعدة للحرب ، وانها هى وحدها ، التى
تقوم باعبائها ، فاذا بها قد خالفت شرفها ، كسابق عهدا ، جاعلة
الجشع فوق الحق والكرامة ، فاتخذت من مصر قاعدة حربية ، ترمى

(١) ما اصابه الليلة بالبارحة ١٠٠ تراجع معاصر محادثات صلاح الدين - بيقن ..

بنارها اخواننا ، في تركيا وسوريا والعراق ، وبلاد العرب ، وكلفتنا اموالنا ورزاقنا ومحاصيلنا وساقط من اقوى رجالنا مئات الآلاف ، الذين لولا عملهم في مختلف الميادين ، ولا سيما في صحارى الشام وسينا ، ما وصلت جيوشكم الى شىء من النصر الذى وصلت اليه . ومع ذلك جحدتم هذا الجميل ، وجازيتموننا عليه بالاساءة الينا في اعز عواطفنا الدينية ، حتى لم يستطع رئيس حكومتكم ، « لويد جورج » ، ان يخفى تعصبه الدينى فقال في تهنته للورد النبى بدخول بيت المقدس : « انكم انتصرتكم على المسلمين في آخر حرب صليبية » . ! واذن لم يكن ثمة بد من ان نغضب لهذه العواطف الدينية التى جرحتموها ، وان نشور لهذا الاستقلال الذى ابيتم الا تماديا في الاعتداء عليه ، ثورة امتدت من الاسكندرية الى السودان فشققتم بدباباتكم ومدافعكم مجارى الدماء التى ارقتموها ، والتى ستبقى وصمة الدهر في جبين انجلترا ، وستظل ذكراها شعلة تتنقل بين جوانح المصريين من جيل الى جيل ..

ايها الوزير الشاب :

اعترفت انجلترا رسميا بانه ليس لها اى حق في ان تعتبر نفسها دولة ممتازة في مصر ، عندما وقعت معاهدة القسطنطينية المبرمة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، والتى تنص على ان فرنسا وايطاليا والنمسا والمجر واسبانيا والروسيا وهولندا وتركيا وانجلترا نفسها تعترف بحيدة قناة السويس كهمر مائى عالمي ، ولا تزال له هذه الصفة ، فاعلموا ان مصر هي الدولة الوحيدة التى لها حق حماية مياهها ، وهذا هو حكم القانون وحكم الطبيعة والجغرافيا ، فليس لكم البتة ان تستبقوا في بلادنا جنديا من جنودكم (١) .

وفي هذه الايام العصيبة ، بعد ان اثبتت مصر ، سليلة الفراعنة والعرب انها قطعت في الرقى خطوات لم تقطعها امة تامة السيادة والاستقلال ، تريدون ان تقتلوا مصر ، التى تبهر العالم بمدنيتها ، وكنتم قد سخرتم قواكم وما ملكت ايديكم من وسائل لاضعافها في مدى ستين عاما ، حتى تدخلتم في سائر امورها فافسدتموها ، ومع ذلك بقيت بلادنا حية ، ولن تموت ابدا ..

في هذه الايام ، وقد شعرتم بقرب قيام حرب عالمية (٢) ، تهدد كيان

(١) هذه هي القاعدة التى ايدتها علميا في رسالتى التى نالت درجة الدكتوراة في القانون من جامعة باريس .

(٢) كتبت هذه المذكرة في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وقامت الحروب في سبتمبر سنة ١٩٣٩

امبراطوريتكم ، تتقدمون الينا ، طالبين صداقتنا ، متآزرين مع جماعة من الذين لا يزيدونكم امام فيض الوطنية المتدفق ، الاوبالا ، تتقدمون بمطالب فيها القضاء على أمة خلقها الله للمجد والحياة ، فلا يسعنا ، الا ان نعلن احتجاجنا على اى تفاهم او اتفاق معكم ، قبل ان يغادر بلادنا آخر جندي من جنودكم ..

وقد اثبتنا لكم في هذه المذكرة ، ان الاتفاق ليس من حقكم ، ولا من حق الفئة التى تفاوضكم ، وأنه لامعنى للتفاهم معكم بشأن استقلال مصر وهو قائم من تلقاء نفسه بقوة القانون الدولى ، مؤيد بحق الشعب المصرى فى تقرير مصيره بنفسه ..

ايها الوزير الشاب :

اننا كما قال استاذنا مصطفى كامل ، قد وجهنا قلوبنا ونفوسنا وارواحنا الى اشرف غاية اتجهت اليها الانسانية فى ماضى الايام وحاضرها واعلى مطلب ترمى اليه فى مستقبلها ، وان حقنا الذى لا نتنازل عن شيء منه ، هو الاستقلال التام لمصر والسودان ، الذى لا ينفصل عنها وملحقاتها التى ترتكز عليها ، استقلالا غير مشوب بشائبة ما ، فاذا اردتم الاتفاق معنا ، فاختراروا الحل الذى لا تختارون غيره لو كنتم مكاننا .. !

اسحبوا عساكركم من وادى النيل ، وعندئذ ، تفسحون لنا المجال فنستجمع قوانا ، ونؤدى للانسانية رسالتنا ، ونحمى طريق الشرق المجيد . وعند ذلك تخدمون بلادكم اصدق خدمة ، وتنقذونها من بركان غضب يغلى فى صدورنا ، ولقد ينفجر عاجلا او آجلا ، فيزلزل اركانكم ، والاستعمار ليس الا قلعة اقيمت فوق ارض ملغمة بثورة المظلوم ..

ان اردتم ان تتركوا لاولادكم تركة مثقلة بالديون فثابروا على خطتكم وان اردتم اسعادهم فاعلموا ان ذلك لا يكون الا بجلائكم عن ارض مصر حتى لا تطاردكم لعنة الله والناس ..

ايها الوزير الشاب :

نخشى ان تكونوا قد وقعتم الآن ، فيما وقع فيه المفرطون المصريون ، من خطأ التقدير وظننتم ان اى اتفاق ، يبقى لكم فى مصر ، احتلالا ، او شبه احتلال ، او حماية او شبه حماية ، او اى اثر من آثار التسلط سينال قبول امتنا ، وسينتهى بها الى الخضوع والاذعان ؟ ! ..

كلا .. كلا .. !! فان التصححية التى يقضى بها شرفنا الوطنى ، وما فطرنا عليه من مدق العزيمة ، يحتمان علينا ان يكون آخر ما نخاطبكم به هو ان تعلموا ان المصريين لن يقبلوا ما تظنون انهم يقبلوه ، وثقوا انه اذا

كانت متاعبكم في وادي النيل منذ ان احتلتموه الى الآن قاسية ، فستكون
أشد مرارة في اليوم الذي يشعر فيه المصريون ، أنهم تقيدوا خلسة باتفاق
ما - نحن قوم لانفاوض ، ولا نقبل أن نوضع في قفص من حديد ، وثقوا
أن الشعب المصري لن يتقيد بأية معاهدة أو اتفاقية ، وسيكون جوابه
عليكم أن تماديتم في العبث ، ما أجاب به كل شعب قام ضد ظلم شائن (١)
فلعلكم بعد هذا تتدبرون الموقف وتدعون لصيحة الحق ..

كتبت بنادي الحزب الوطني بالقاهرة في الساعة ١١ والدقيقة ٥ من
يوم الاربعاء ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٥٤ هـ الموافق ١٩ فبراير
سنة ١٩٣٦ .

بقلم

مصطفى الحفناوى

سكرتير عام الشبان الوطنيين

(١) بعد خمسة عشر عاما تحلل الشعب من المعاهدة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وأجاب
على عبث الانجليز بمعركة القناة ، والمستراتونى ابلدن هو بعينه وزير خارجية انجلترا

تنبيه

هذا هو الجزء الثانى من الرسالة التى وضعناها بالفرنسية
بعنوان :

Les Problèmes Contemporains Posés Par le Canal De Suez

وقد نوقشت هذه الرسالة بكلية الحقوق بجامعة باريس
فى يوم الثلاثاء ٥ يونيو سنة ١٩٥١ ، وقررت اللجنة منح
صاحبها درجة الدكتوراه فى القانون بتقدير « جيد جدا » ،
مع التهنئة ..

وقد عالجننا فى النسخة العربية تطورات النزاع المصرى
البريطانى الاخير ، التى جدت بعد طبع النسخة الفرنسية .

مقدمة

عالجت في هذا الكتاب موضوع النزاع بين مصر وبريطانيا كمسألة من مسائل القانون الدولي العام ، وهو ذلك الفرع من القانون الذي يعنى بتنظيم علاقات اعضاء الجماعة الدولية بعضهم ببعض ، ويهدف فيما يهدف اليه لحل المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ..

وقسمت البحث الى رؤوس مسائل تتألف منها حلقات هذه القضية الكبرى ، فبدأت بالكشف عن جذور الاحتلال البريطاني الذي وقع في سنة ١٨٨٢ ، وهي جذور غرستها يد الاستعمار الذي اطل على العالم من قناة السويس ، بمجرد ان فتحت للملاحة العالمية في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

ومتى تبين ان احتلال انجلترا لمصر كان نتيجة للخطط الاستعمارية التي دبرها الغرب ضد الشرق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، عرفنا اساس قضيتنا ، والمحور الذي دار حوله النزاع من جانب انجلترا ، وانهارت الحجج التي تذرعت بها هذه الدولة امام العالم المتمدن لتستر عورتها ولتجعل عدوانها ضد مصر ، من قبيل الاعمال المباحة ..

هذا الجزء من دراستنا كاف في اظهار اسباب النزاع الحقيقية ، والتي لا بد من معرفتها حتى يمكننا ان نقطع بلغة القانون ، بأن وجود انجلترا في مصر ، وفي أي جزء من أرض وادي النيل ، عمل عدواني يستتبع معاقبة المعتدى ، والزامه بتعويض المعتدى عليه ، وفي استمراره تهديد للسلام العام .

وننتقل بعد ذلك لعرض أهم حوادث النزاع بدءا بضرب مدينة الاسكندرية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وخرق حيدة القناة بعد ذلك مباشرة وامتهان المبادئ الدولية لتشييد صرح الاحتلال البغيض ، وقد ناقشنا مزاعم الانجليز ، وبيننا موقف الجماعة الدولية من العدوان ، فظهر ان انجلترا كانت قد تأمرت مع آخرين ، وان بعض الدول انساق وراء المصالح الشخصية فضحت بالعدالة وخرجت على مقتضيات الاخلاق الدولية .

واستعرضنا بعد هذا موقف مصر من الاحتلال ، وهو يتلخص في المراحل الآتية :

اولا - مرحلة المقاومة السلبية استعدادا لمقاومة ايجابية ، اذا امكن تعبئة الجهود . وكان الامر سجلا بين الوطنيين بزعامة المغفور له مصطفى كامل باشا وخلفائه ، وبين المحتلين بقيادة المعتمد البريطاني واعوانه من دخلاء ووطنيين مستضعفين وهذا الفريق كان يتذرع بالقوة المائلة في الاحتلال فيقيد الحريات ويعتدى على البلاد بشتى الصور ويفسد الادارة والمالية والتعليم والاخلاق .

واستمرت المعركة حتى انتهت بانفجار الثورة في سنة ١٩١٩ ، وقد بينا مقدمات هذه الثورة وأهم حوادثها ونتائجها بالنسبة لمركز مصر في الداخل والخارج .

ثانيا - مرحلة العلاقات الودية على ايدى الاحزاب المختلفة التى جربت سياسة المفاوضات ، وتلك الاحزاب كلها كانت تدور فى فلك واحد ، وتعالج القضية بأسلوب واحد ، وكانت القوى التى يحاور بعضها بعضا هى الانجليز والقصر والاحزاب .

وقد انتهت هذه المرحلة بخيبة أمل شديدة من وجهة النظر المصرية ، اذ أنها ختمت بمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . ولقد ناقشنا هذه المعاهدة فى عمومياتها وجزئها الخاص بقناة السويس ، وبيننا قيمتها القانونية .

ثالثا - مرحلة تطبيق معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وقد كشفت عن الاخطاء السياسية وبينت عيوب هذه المعاهدة بشكل واضح . وهذه المرحلة تنتهى بانتهاء الحرب العالمية الثانية وشرع مصر الرسمية فى التخلص من قيود تلك المعاهدة بدءا بمفاوضات صدقى - بيفن فى سنة ١٩٤٦ .

رابعا - مرحلة الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهذه المرحلة كانت لها مقدمات ونتائج . أما مقدماتها فترجع لظهور تشكيلات جديدة تعالج القضية المصرية من زاوية غير الزاوية التى تنظر منها الاحزاب القديمة ، وبتأثيرها خرجت مصر بقضيتها من الدائرة المرنّة، الى دائرة أقرب الى الجد ، فعرضتها على مجلس الامن فى سنة ١٩٤٧ ، وقد تخاذل هذا المجلس وأحنت العدالة الدولية رأسها أمام التيارات السياسية والمآرب الخاصة ، وكان هذا الموقف عاملا آخر من العوامل التى قوت عزم مصر ودفعتها حتى وصلت بقضيتها الى مرحلتها الحاسمة فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ .

واما التطورات التى ترتبت على الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ فيمكن تلخيصها فيما يأتى :

- (أ) معركة قناة السويس التى انتهت فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢
- (ب) تأمر العناصر الرجعية ضد مصر ومطالبها بدءا بتدبير حرق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .
- (ج) سقوط المتآمرين ، ووضع الامور فى نصابها بخلع الملك فاروق بيد الجيش المصرى وبارادة الشعب المصرى فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ .

وقد حرصنا فى شرح كل مرحلة من المراحل المتقدمة على بيان أهم الحوادث الدولية المرتبطة بسير تلك المراحل ، وبيان موقف الدول من مسألة مصر وأحكام القانون الدولى العام .

وهناك مسائل دولية تفرعت عن هذا المركز الاستثنائى الذى فرضته انجلترا على مصر وقناة السويس بقواتها المسلحة ، وفى مقدمتها ذلك الحصار الاستراتيجى المضروب حول قناة السويس باحتلال انجلترا للسودان جنوبا وقبرص شمالا ، وبعض بلاد الشرق الاوسط ووجود محميات لها فى البحر الابيض شرقا ، وكذا بوجود استعمار فرنسى فى شمال افريقيا ، ونفوذ غربى عسكرى ومدنى فى ليبيا ، وكذا بوجود ذلك الاقريط الدولى المسمى باسرائيل فى شمال شرق قناة السويس ..

وقد بحثنا هذه المشكلة من حيث تأثيرها على قناة السويس وعلى الامن الدولى ..

وانتهينا من هذه الدراسة بحل للنزاع يتلخص فى وضع نظام حياد دائم للدولة المصرية التى تنتظم مصر والسودان ، بشرط ان يكون حيادا مساحا تحميه قوات مصر البرية والبحرية والجوية دون ان تشاركها فى ذلك قوات دول اخرى ، وبشرط ان تتعهد الجماعة الدولية فى معاهدة مكمله ومعدلة لمعاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، باحترام هذا الحياد وعدم المساس به ..

وقد وضعنا فى نهاية البحث مشروع معاهدة لهذا الغرض ، والحقنا بالمشروع مذكرته التفسيرية ..

ونحن نرى ان هذا الحياد سيكفل سلامة الملاحة فى قناة السويس ، ويقضى على المشكلة التى خلقتها بريطانيا ويمنع وقوع مثلها فى المستقبل ويكفل التوازن بين الدول ، ويصبح دعامة قوية لامن الدول جميعا .

وعلى الدول الكبيرة ان تفهم ان زمن الاستعمار قد انتهى ، وان كل محاولة لاعادته الى الحياة مقضى عليها بالفشل ، وعليها ان تبرهن على حسن نيتها وتقلع عن مآربها الخبيثة لان موكب الحرية يسير مسرعا ،

منذ ان انتقل مركز الجاذبية من الغرب الى الشرق ، وهى اذا لم تلتزم
حدود العدالة الدولية وتضحى باناييتها حتى تحل قضايا الشرق الطول
السليمة : ستجد نفسها - يوما من الايام ، غير بعيد - امام الامر الواقع
ولن تسعفها الاسلحة الذرية ، لانها ليست هى التى تحكم ، بل المولى
سبحانه وتعالى هو احكم الحاكمين ..

الباب الأول أسباب النزاع ومقدماته

شرحنا في الجزء الاول من هذا الكتاب موقف الحكومة البريطانية من مشروع قناة السويس ، وقد اشتبكت في معركة دبلوماسية مع فرنسا لمنع تنفيذ هذا المشروع ، حتى تدفع عن نفسها خطر منافسة فرنسا لها في اقصر واهم الطرق الموصلة الى الشرق . وقد جاهر اللورد بالمرستون الذي حمل لواء محاربة المشروع بقوله : انه اذا قدر للقناة ان تشق ، فستضطر انجلترا لاحتلال مصر .

ولما اتيح لدى لسبس ، ان يتغلب على العقبات التي اقامتها انجلترا ضد المشروع ، بفضل معاضدة امبراطور فرنسا وحكومتها وحكومات أوروبا الاخرى ، وكذا البابا « بيوس التاسع » انتهزت انجلترا فرصة مناوأة الخديو اسماعيل لشركة قناة السويس ، وتدخلت فجأة في صالح المشروع في سنة ١٨٦٥ ، وتعهدت لفرنسا بالحصول على موافقة الباب العالي على امتياز حفر القناة ، وكذلك وضعت انجلترا اصبعها في تحديد الاراضي التي تخصص لعمال الحفر . والتي كانت موضوع تحكيم نابليون الثالث في سنة ١٨٦٤ ، ولم تكف منذ ذلك الحين عن التدخل ، بكل ما اوتيت من خبث وسعة حيلة ، في شئون القناة ، حتى لقد نابسفيرها في القسطنطينية عن السلطان العثماني في حفلة افتتاح قناة السويس في نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، وقد ظل شبح فرنسا - يهددها في قناة السويس فلم تعد وسيلة للخلاص من منافسة فرنسا بايقاظ الفتنة بين فرنسا وبروسيا ، حتى قامت بينهما حرب سنة ١٨٧٠ ، التي وقفت فيها انجلترا موقف الحياد المشوب بتأييد بسمارك ومناصرته ، وباندحار فرنسا في تلك الحرب استطاعت حكومة انجلترا ان تجعل فرنسا تستظل في سياستها الخارجية بنفوذ وزارة الخارجية البريطانية ، وسارت فرنسا ، في اغلب الاوقات ، في فلك انجلترا منذ ذلك التاريخ حتى الآن .

وبفضل هذا النفوذ الادبي الذي بسطته انجلترا على فرنسا ، استطاع « دزرائيلي » في سنة ١٨٧٥ ان يلعب لعبته الكبرى فيشتري اسهم مصر في شركة قناة السويس بثمن بخس ، تحت سمع وبصر فرنسا ، بل استطاع ان يمنع رجال المال الفرنسيين من منافسته في شراء تلك الاسهم .. !

واستعانت انجلترا بالمرابين الفرنسيين في استغلال سوء الحالة المالية في مصر ، والتدخل السريع في شئونها ، جاعلة من فرنسا والدول الاخرى « مخالف القطر » حتى تمخضت الجهود عن ضرب الاسكندرية بمدافع الاسطول البريطانى في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، واحتلال مصر بعد ذلك من ناحية قناة السويس بمؤازرة فرنسا ومعاونة فرديناند دى لسيبس .

اما لماذا دبرت انجلترا خططها ، وقامت باعتدائها الشنيع ، فلأنها ارادت ان تسيطر سيطرة تامة على قناة السويس ، في وقت اشتدت الروح الاستعمارية في أوروبا للبحث عن أسواق يباع فيها الفائض من انتاج المصانع ، ولكي تستطيع الدول التي تصنعت ان تحصل على الخامات ، والمواد الغذائية من المستعمرات بلا كبير عناء . فاحتلال انجلترا لمصر ، كان وليد الاستعمار الرأسمالى الذى ظهر في الثلث الاخير من القرن الماضى ، ورات فيه انجلترا ضرورة لتحافظ على امبراطوريتها في الهند وتوسع رقعة الامبراطورية البريطانية في آسيا وافريقيا . اما القول انها احتلت مصر استجابة لدعوة الخديو محمد توفيق ، لتنقذ عرشه من الثورة العربية ، او انها ارادت ان تحافظ على اموال الاجانب وارواحهم في مصر ، بسبب اختلال حالة الامن ، فتلك الادعاءات وما اليها ، كانت تجوز على عقلية القرن الماضى ، ولكنها لا تستساغ في النصف الثانى من القرن العشرين ..

ونحن في هذا الباب نكشف عن اسباب الاحتلال الحقيقية ، ونفند المزاعم التي تذرعت بها انجلترا ، ونبين مقدمات الاحتلال التي تدل على ان انجلترا ، كانت تنفذ خطة موضوعة من قبل ، وقد نجحت خطتها وحقت اطماعها الاستعمارية على حساب العدالة الدولية ، وضد مصلحة الشعوب المتمدنة التي تنتفع بالملاحة في قناة السويس .

الاستعمار الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر

التطور الاقتصادي - سياسة بنيامين دزرائيلي - المسألة الشرقية - الحرب بين
تركيا وروسيا في سنة ١٨٧٧ - مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ - التوسع الاستعماري -
خلاصة

ذكرنا ان انجلترا صممت على احتلال مصر بسبب قناة السويس
التي افتتحت للملاحة العالمية في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

وقد صادف افتتاح القناة بلوغ الثورة الصناعية في أوروبا حدا للذروة
بعد استخدام الآلات في الصناعة بدل الأيدي منذ ان اكتشف البخار .
وكانت الدول الصناعية قد احاطت نفسها بسياسات من الحماية الجمركية
لتحد من نشاط منافسيها في أسواقها المحلية ، وترتب على ذلك كساد
في الانتاج الصناعي لصعوبة تصريف ما يفيض عن الاستهلاك المحلي ،
ففكرت الدبلوماسية الأوروبية في البحث عن مستعمرات جديدة في آسيا
وأفريقيا لتفريج تلك الأزمة ..

وفي هذا المضمار كانت بريطانيا قد سبقت غيرها في استخدام الآلات
ولذلك امكنها في سنة ١٨٧٠ أن تصهر نصف الناتج من الصلب في العالم
وثلاثة أضعاف ما أنتجته أية دولة أخرى ، وبمثل هذه النسبة تفوقت في
المصنوعات القطنية ، وتجاوزت تجارتها الخارجية ضعف ما بلغت التجارة
الخارجية لأي بلد آخر . ولكن ظهرت في الربع الأخير من القرن التاسع
عشر دول ، ردت انجلترا الى الوراء ، وفي مقدمتها ألمانيا والولايات المتحدة
وهذا بيان مقتبس من الاحصاءات الرسمية :

انتاج الصلب (الوحدة ألف طن)

سنة ١٨٧٠	سنة ١٨٩٦	سنة ١٨٩٧	سنة ١٩٠٣
٨٩٦٠	٨٦٦٠	٨٧٩٦	٨٩٣٥
الملكة المتحدة			
١٦٧٠	٨٦٢٣	٩٦٥٣	١٨٠٠٩
الولايات المتحدة الأمريكية			
١٣٩٠	٦٢٦٠	٦٧٦٠	٩٨٦٩
ألمانيا			

وهذا جدول يبين زيادة نسبة الانتاج في الصناعات القطنية

سنة ٨٠/١٨٧٠ سنة ٩٠/١٨٨٠ سنة ١٩٠٠/١٨٩٠

بريطانيا	١٩٪	١٨٪	٣٪
الولايات المتحدة	٩٠٪	٤٢٪	٥٠٪
القارة الأوروبية	٣٣٪	٥٣٪	٢٥٪

وعلى نفس الوتيرة تقريبا ، كانت حالة التجارة الخارجية ، فمن سنة ١٩٠٠ ، تضاعفت صادرات الولايات المتحدة أربع مرات ، وتضاعفت صادرات ألمانيا مرتين ، في حين ان صادرات إنجلترا لم ترتفع الا بنسبة ٤٥٪ وكان رجال الصناعة في أمريكا يحققون ارباحا طائلة ، وعلى عكس ذلك شعر زملاؤهم في إنجلترا بضيق بسبب هبوط نسبة الريح وبوار ما كانت تخرجه المصانع . ولذلك اشتدت نفمة المطالبة بالبحث عن مستعمرات وتداولتها أقلام الساسة والكتاب الانجليز ونوه في هذا المقام بالكتاب اندي وضعه سير « فردريك لوجارد » F. Lugard بعنوان : The rise of our african Empire في سنة ١٨٩٣ ، وقد ظهر هذا الكتاب معبرا عن تعطش الانجليز للاستعمار انغاء احتكار الاسواق في المستعمرات .

وكان للمستعمرين علاوة على الاسواق بغية اخرى ، فمصانعهم كانت محتاجة الى الخامات ، ولهذا حرصت إنجلترا ، بمجرد ان امتدت اصابعها فتدخلت في شئون مصر ، على جعل الاراضي المصرية مزرعة قطنية ، تستغل لحساب لانكشير . ولبيان ذلك بلغة الارقام نرجع للاحصاءات الرسمية فنجد ان محصول القطن المصري كان في سنة ١٨٥٠ ثلاثة وثمانين ألف بالة ، وتضاعف هذا الرقم خمس مرات في سنة ١٨٦٥ ثم تضاعف تسع مرات في سنة ١٨٩٠ وراحت مصر تزرع لبريطانيا القطن الجيد ، طوبل التيلة ، وما يقال عن القطن يصدق بالنسبة لحاصلات الجهات الاخرى التي استعمرتها إنجلترا من اجل المطاط والبن والكافور والشاي والسكر وجوز الهند . وكذلك استعمرت فرنسا بلاد افريقيا الشمالية طابا للفوسفات والزيوت ونحوها ..

ومشت الرأسمالية المصرفية بدورها في هذا الموكب للحصول على فوائد ربوية وأرباح جنونية ، وكانت حملات المراهبين الاجانب طلائع للاحتلال في مصر وتونس وغيرها ، واستطاعت هذه الطلائع ان تتدخل في شئون تلك البلاد تدخلا مهذا الارض للفرق المسلحة التي استولت عليها

بلا كبير عناء (١) ..

اجتاحت تلك الرأسمالية بلادا كانت آمنة مطمئنة ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، لان اوروبا قد اعتنقت مذهبا من مذاهب التعصب الجنسي البغيض ، اذ صور لها كتابها ومفكروها ان الوطنية الاوروبية ، في اسمى درجاتها ، معناها تمكين الشعوب الاوروبية من حكم الاجناس الملونة واستعمار اراضيها ، وزعيم هذا المذهب هو الاقتصادي الالماني « فردريك لست » F. List وقد شرح مذهبه ، ودافع عنه في مؤلفه عن الاقتصاد السياسي الوطني ، الذي نشره في سنة ١٨٤١ وسنوانه : Das nationale Der Politischen okonomie وهذا الكتاب اعتبر الاستعمار من قبيل الاعمال المباحة التي تهدف لخدمة الاقتصاد الوطني ..

وكانت بريطانيا مستعدة لاعتناق هذا المذهب الذي يخدم سياستها التي درجت عليها منذ انتشار قراصنتها في البحار ، في العصور الوسطى ولذلك استطاع الوزير اليهودي « بنيامين دزرائيلي » ان يصعد الى قمة السياسة في بريطانيا ، لانه تغنى بامبراطورية بريطانية واسعة في آسيا ، والهيب خيال الشعب البريطاني ومناه بواسع الآمال ، وله خطبة مشهورة القاها بقصر « كريستال » في ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٢ ، وقال فيها ان برنامج حزب المحافظين قائم على ثلاثة اركان اهمها الاستعمار (٢)

وقد سبق دزرائيلي في بث تلك الدعاية في انجلترا آخرون ، نذكر منهم « سير تشارلز ديك » Ch. Dilke وقد وضع كتابا ضخما يتألف من مجلدين بعنوان Greater Britain وظهر هذا الكتاب في سنة ١٨٦٦ - ١٨٦٧ ، وقد اقبل الانجليز على قراءته واقتنائه بصورة ملفتة للنظر ، وقام مؤرخ استعماري اسمه « بوري » Bury في سنة ١٨٦٨ ، بتأسيس المعهد المسمى The Royal Colonial Institute (٣) ويجب ان يضاف الى تلك القائمة اسم « السير جورج جراي » واسم « جون سيللي » J. Sealey الاستاذ بجامعة كامبردج واسم فسرود

(١)

Parker Thomas Moon, Imperialism and world politics, New York 1947, P 30

(٢) المعهد الملكي للإستعماري ،

وكانت له في سنتي ١٨٧٠ و ١٨٧١ مقالات مشهورة نشرت في مجلة :
Fraser's Magazine ، وساعد كل هؤلاء على ترويج دعوتهم ،
اصحاب مغازل القطن ورجال المصارف من امثال « روتشلد »

ولكن تلك الحركة لم تبلغ ذروتها وتبدأ خطواتها العملية الا على يد
(دزرائيلي) بعد ان اكتسح جلاستون في انتخابات سنة ١٨٧٤ فاشتد
تحرش بريطانيا بالشعوب التي طمعت فيها طوال مدة حكمه التي

استمرت ست سنوات ، وقد بدأ دزرائيلي بضم جزائر فيجي Figi
في جنوب الباسفيك في اكتوبر سنة ١٨٧٤ ، وفي سنة ١٨٧٥ قام ببعثته
المشهورة اذ اشترى بطريقة شيطانية وبمعمونة بيت روتشلد أسهم مصر
في شركة قناة السويس بمبلغ اربعة ملايين جنيه ونسبتها اربعة واربعين
في المائة من مجموع أسهم الشركة (١) وفي سنة ١٨٧٦ نجح دزرائيلي في
تتويج الملكة فكتوريا امبراطورة على الهند ، فانترع اللقب الذي كان يطلق
على حكامها المسلمين (٢) ، وقال مخاطبا الشعب البريطاني ما نصه :

You have a new world, new influences at work, new and unknown
objects and dangers with which to cope.

The Queen of England has become the Sovereign of the most
powerful of Oriental States.

وفي نفس السنة فرض حماية انجلترا على بلوخرستان ثم ضم الترنسفال
الى املاك التاج ، ولما قامت الحرب بين تركيا وروسيا في سنة ١٨٧٧ لعب
دورا خطيرا مكنه من ان يقتنص قبرص وهي الهدية التي حملها معه
حينما عاد من مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وحينما قامت تلك الحرب كانت
مدينة لندن تردد هذه الانشودة :

« نحن لا نريد ان نحارب ، واذا حاربنا فمن اجل الاستعمار . . . عندنا
السفن وعندنا الرجال وكذا لدينا الاصفر الرنان » .

بدأت مشكلات الشرق الاوسط بعد ظهور قناة السويس مباشرة ، اذ
استقر عزم المهيمنين على سياسة اوروبا على القضاء قضاء تاما على الدولة
العثمانية التي كانوا يسمونها بالرجل المريض ، وان تأخذ كل واحدة من
دول اوروبا الكبيرة نصيبا من الميراث ، فادعوا في سنة ١٨٧٥ ان الرعايا
المسيحيين المقيمين في البوسنة يلقون عسفا من الحكم التركي الاقطاعي ،

(١) اوردنا تفاصيل هذه المأساة في الجزء الاول من هذا الكتاب ص ٢٠٢ وما بعدها -
مطبعة مصر سنة ١٩٥٢

(٢) كتاب Buckle عن حياة دزرائيلي ص ٤٦٤

وبذروا بذور الفتنة في بلاد الصرب وراحت الدسائس ضد تركيا تعمل على نطاق واسع ..

وفي ربيع سنة ١٨٧٥ قام الامبراطور « فرانسوا جوزيف » برحلة الى « دالماسيا » وهناك استقبل رجال الكنيسة الكاثوليك الذين قاموا بمظاهرة كبيرة وهتفوا باسم الامبراطور حامى المسيحية ضد المسلمين واشتد تأمر السياسة الاوروبية التي تدخلت في شئون البلقان بدعوى السعى الى تحرير رومانيا وغيرها ، من نير دولة الخلافة الاسلامية .. وفكروا وقتئذ ، في خلق ما كانوا يسمونه « صربيا الكبرى » وفي ٣١ يناير سنة ١٨٧٦ قدم ممثلو الدول الموقعة على معاهدة باريس المبرمة في سنة ١٨٥٦ مذكرة الى الباب العالي تتضمن مقترحات خاصة بأحكام الدولة العثمانية في البلقان ، وما ينبغي أن ينفذ من اصلاحات تكفل طمأنينة الرعايا المسيحيين . وعلى الرغم من ان الباب العالي قد احنى الرأس امام هذا التدخل ، ووعد بتنفيذ ما طلب في تلك المذكرة من اصلاحات ، فقد اشتد الضغط عليه واتهم بالرجعية ، وقد كان يتزعم هذه الحركة قيصر روسيا واباطرة المانيا والنمسا والمجر ، ولكن انجلترا تصدت لتلك المناورات بلسان وزيرها دزرائيلي الذي أعلن ان حكومة انجلترا لا تسمح بهذا التدخل في شئون تركيا لانه يفتح الباب لروسيا فتتسرب الى المضائق التركية ويصبح لها نفوذ في بلاد البلقان . وكانت البلقان وقتئذ اشبه بمخزن البارود أعدته المناورات والدسائس الاوروبية لنسف القسطنطينية . وفي ذلك الوقت بالذات كان دزرائيلي معنيا اكبر العناية بيسط نفوذ انجلترا على مداخل آسيا ومن اجل ذلك غزا « بلوخستان » وافغانستان واشترى اسهم مصر في قناة السويس ، وأعد العدة للسيطرة على القناة سيطرة تامة . فلم تكن السياسة الاوروبية التي رسمت لطرده تركيا من البلقان بدعوة حماية المسيحيين لتوافق برنامجه ، الذي كان يهدف مقدما لاتقاء منافسة الدول الكبيرة لبريطانيا في الطرق الموصلة الى الشرق ..

وكانت انجلترا منذ ان انتصف القرن التاسع عشر تعتقد ان روسيا القيصرية تعمل جاهدة لايجاد منافذ توصلها الى الهند ، ولهذا حاولت مع عدم الاخلال بمصالحها ، ان تبقى على الدولة العثمانية لتجعل منها سدا يفصل بين اوربا وبين الهند ، بشرط أن تكون لانجلترا اليد العليا على سياسة الدولة العثمانية . وان هذا الاتجاه يستفاد صراحة مما نشر عن المسألة الشرقية في الكتب الزرقاء التي أصدرتها حينئذ وزارة الخارجية البريطانية ، كما يستفاد من المناقشات التي كانت تدور في مجلس العموم ..

وفي الحقيقة ، كان يتنازع الشرق الاوسط ، تسابق بين بريطانيا وروسيا القيصرية ، وكانت كل واحدة تحاول ان تنتزع لنفسها مفاتيح البحر الاسود .

وفي هذا التيار العاصف ، والفتنة موقدة في بلاد الصرب حيث قامت ثورة ارادت تركيا ان تقمعها بكل ما اوتيت من قوة ، ارتقى عرش آل عثمان السلطان عبدالحميد الثاني في ٣١ اغسطس سنة ١٨٧٦ ، فتدخلت دول اوروبا المعنية بمسألة البلقان بأيعاز من روسيا طالبة من الباب العالي ان يعقد الهدنة فورا مع الصرب ، واجابت تركيا في ١٠ اكتوبر من تلك السنة مبدية استعدادها لعقد الهدنة ، بل ولضمانها لمدة خمسة او ستة اشهر ، وكان معنى ذلك محاولة كسب الوقت ، فأوعز الروس للشوار من الصرب برفض هذه الهدنة الطويلة الاجل ، ولما فعلوا اجتاحتهم تركيا ، اتى وقفت انجلترا من ورائها ، تشد أزرها ، فبعث قيصر روسيا انذارا الى الباب العالي في ٣١ اكتوبر ، طالبا فيه عقد هدنة فورا على ان تكون مدتها اربعة او ستة أسابيع ، وطلب القيصر ان يصله الرد في ثمان واربعين ساعة ، وفي الوقت نفسه عبات روسيا قواتها تعبئة جزئية وأعدت عشرين فرقة ولم يسع تركيا الا قبول الانذار ، لتفادى الحرب مع روسيا وقد رأت الدبلوماسية الروسية وقتئذ ان تسوى المسألة في مؤتمر . .

وعقد المؤتمر فعلا في القسطنطينية في ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٦ ، وكان مؤتمرا صاخبا حاولت فيه روسيا ان تشدد الخناق على تركيا ، وسعى مندوب بريطانيا «إس. سالبوري» لمقاومة هذا الضغط الواقع على تركيا بكل ما اوتى من قوة ، وقد تقدمت مقترحات عدة للباب العالي فرفضها وفي ١٥ يناير سنة ١٨٧٧ أبرمت اتفاقية سرية تعهدت فيها حكومتا النمسا والمجر بالوقوف على الحياد اذا ما قامت الحرب بين روسيا وتركيا ، وذلك في مقابل السماح للنمسا والمجر باحتلال البوسنة والهرسك ، عند قيام الحرب ، كما تعهدت النمسا والمجر ألا تمد أعمالها الحربية الى رومانيا والصرب وبلغاريا ، وانما تشترك النمسا والمجر بقواتهما الحربية مع روسيا في بلاد الصرب و « مونتيجرو » واقتسمت الدولتان الموقعتان على تلك المعاهدة السرية ممتلكات تركيا في البلقان في اتفاق الحق بالمعاهدة المذكورة (١) . وفي أثناء فشل مؤتمر القسطنطينية المشار اليه حاول «إسمارك» ان ينقل المسألة الشرقية الى الحدود بين المانيا

(١) هذه الاتفاقات نشرها Sorianov في مجلة Slavonic Review

— العدد الرابع — مارس سنة ١٩٢٦ . وكذلك وردت في كتاب Seton-Watson

« البوسفور والدرديل » ص ٢١٠ - ٢١١

وفرنسا ، فادعى في يناير سنة ١٨٧٧ ، ان فرنسا تستعد لمهاجمة المانيا وأوعز الى الصحف ان تنشر كلاما كهذا ، وطلب من انجلترا ان تعقد مع ألمانيا معاهدة دفاعية هجومية ضد فرنسا ، ولكن مجلس الوزراء البريطاني رفض هذا الطلب . والحقيقة ان « بسمارك » كان قد أحس بأن دزرائيلي ، على الرغم من تحديه لسياسة روسيا في المضائق ، يسعى سرا للتفاهم مع روسيا ، فأراد بسمارك ان يقطع عليه هذا السبيل بمناورته الخاصة بالحدود الالمانية الفرنسية ، وطلب من انجلترا ان تبرم مع ألمانيا معاهدة دفاعية هجومية ، ولم تمنع مناورة بسمارك من استمرار المحادثات السرية بين اللورد « دربي » وزير الخارجية الانجليزية ، وبين سفير تركيا في لندن وانتهت باتفاق الطرفين على صيغة بروتوكول ينصح الطرفان به للباب العالي ان يقبل بعض ماكان قد رفضه مما عرض عليه أثناء مؤتمر القسطنطينية ، وبعد اعداد هذا البروتوكول اجتمع في لندن ممثلو الدول التي كانت مجتمعة في القسطنطينية ووقعوا ببروتوكول في ٣١ مارس سنة ١٨٧٧ ، ولكن السلطان العثماني رفضه في ١٢ ابريل واعلن ان هذا البروتوكول يعد تدخلا في شئون تركيا الداخلية وينافي شرف الدولة العثمانية ..

ولما رأى بسمارك ، ان مسعاه قد انقلب الى تقرب بين انجلترا وروسيا وأنه بسبب نفوذ انجلترا لدى الباب العالي ، قد ينتهي الامر بتسوية بين روسيا وتركيا على الرغم من البروتوكول الذي رفضته هذه الاخيرة ، بادر بسمارك فتعهد لروسيا بأنه في حالة قيام حرب بينها وبين تركيا فانه يقرضها مليوني « روبيل » بواسطة أحد البنوك التي كان يهيمن عليها ، وفي الوقت نفسه جنح المستشار الالمانى لمهادنة فرنسا ، وبهذا التحول لم تعد انجلترا بحاجة لمناورتها التي أرادت بها التقرب من روسيا . فأصبحت الحرب بين روسيا وتركيا قاب قوسين او أدنى (١) .

ولما رفضت تركيا البروتوكول الذي وقع في لندن ، بادرت روسيا بتعبئة سبع فرق جديدة وفي ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٧ ، وقع القيصر قرار اعلان الحرب على تركيا ، وان تكن الاعمال الحربية لم تبدأ الا في آخر يونيو من تلك السنة . ورأى دزرائيلي ان يجيب على اعلان الحرب باحتلال الدردنيل ، ولكن مجلس الوزراء البريطاني ، رفض مطاوعته على هذا التصرف . وفي الوقت نفسه كان وزير الخارجية البريطانية ، قد سلم

(١) كتاب « فلاديمير پوتيمكين » « تاريخ الدبلوماسية » - الجزء الثاني ص ٤٤ -

باريس سنة ١٩٤٦

الى السفير الروسى فى لندن ، فى ٦ مايو سنة ١٨٧٧ مذكرة ورد فيها ان انجلترا لا تسمح بأية حال ، بقيام الحصار الذى فرضته روسيا خارج قناة السويس ، كما انها ستقاوم أية محاولة تهدف لاحتلال مصر ولو لمدة الحرب ، ولن تسمح بأى مساس بالقسطنطينية او تعرض للمضايق التركية من جانب روسيا .

وهذه اول مرة تدخلت انجلترا دوليا ، تدخلا سافرا ، فى موضوع قناة السويس ، لمحاولة بسط حمايتها عليها ، والعجيب ان روسيا قبلت هذه المذكرة ، كما قبلت تركيا هذه مذكرة بنفس المعنى ، وكان الواجب يقضى بسؤال انجلترا عن السند الذى تعتمد عليه فى الكلام عن مصر وقناة السويس . وانجلترا فى موقفها هذا قد ربطت المضايق التركية بقناة السويس ، وجعلت نفسها مسئولة عن حماية هذه المرات المائية كما لو كانت صاحبة السيادة عليها ..

لقد كان جواب حكومة روسيا القيصرية على وزارة خارجية انجلترا انها اعطت التوكيدات لانجلترا بعدم المساس بمصر او قناة السويس ، وقالت عن القسطنطينية والمضايق التركية انهما موضوع مشكلة اوروبية تتعهد بأن لا تنفرد باتخاذ اجراء بشأنها .. !

واكثر من ذلك عرضت حكومة « بطرسبرج » على انجلترا ، شروط صلح تعده مع تركيا ، بشرط ان تقبل تلك الشروط قبل ان تخترق الجيوش الروسية بلاد البلقان ، ورفضت انجلترا الشروط المعروضة ، قائلة انها لا تقبل مبدأ الكلام فى أمر القسطنطينية والمضايق ، وكان المشروع الروسى قد اشار الى احتمال احتلال تلك الاجزاء اذا استمرت العمليات الحربية ..

وسعت وزارة الخارجية البريطانية سرا فى تنظيم مقاومة مشتركة من جانب بريطانيا وحكومة النمسا والمجر ضد الزحف الروسى ، وعرضت ان تقوم انجلترا باحتلال المضايق بأسطولها وتهاجم النمسا والمجر مؤخرا الجيش الروسى ، وكانت انجلترا تعرف مقدما انها بمنجاة من الخطر لخلو البحر الاسود وقتئذ من الوحدات البحرية الروسية ، ولكن النمسا ترددت ولم تقبل ان تغامر بتعبئة ضد قوات روسيا البرية ، فذكرت لانجلترا انها مستعدة لمشاركتها سياسيا فيما تراه من خطط خاصة بمستقبل الشرق الاوسط ، اما الحرب فلا .. !

واستمرت الاعمال الحربية فى صيف سنة ١٨٧٧ ، حتى تهددت العاصمة التركية ، وتلقت وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٧ يوليو من

تلك السنة تقريراً من سفيرها بالقسطنطينية « ليسارد » ذكر فيه أن الروس قد وصلوا إلى ابواب « آندونيوبل » ففزعت حكومة إنجلترا وبعث دزرائيلي يقترح على السلطان أن يدعو الأسطول البريطاني للوقوف في المضائق ، حتى تحتل إنجلترا تلك المضائق وتدعى أنها إنما فعلت ذلك استجابة لطلب السلطان العثماني ..

ولكن قبل عرض هذا الاقتراح على السلطان ، حدث تحول في الميدان إذ استطاع القائد عثمان باشا أن يضرب ميمنة الجيش الروسي ضربة شديدة ، وقطع مواصلاته ، فاطمأنت إنجلترا إلى امتداد أجل الحرب ، وهذا ما كانت ترجوه .. إلا أن الجيش الروسي استطاع أن يستولى على « بلقنا » في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٧ ، فتغير الموقف وساورت إنجلترا المخاوف من جديد ، خصوصاً وأن تركيا أبلغتها أنها ستكون مضطرة لالقاء السلاح إذا لم تسعفها إنجلترا ، فبعثت هذه الأخيرة في ١٣ ديسمبر إنذاراً إلى روسيا أبلغتها فيه أن احتلال القسطنطينية ، ولو مؤقتاً ، سيضطر إنجلترا لاتخاذ إجراءات معينة . ولم تفصح عن هذه الإجراءات واكتفت باستئناف مساعيها لحث النمسا على الدخول في الحرب ضد روسيا .. ولكن حكومة « بطرسبرج » ردت على الإنذار البريطاني قائلة أنها لا تستطيع أن تتعهد بعدم احتلالها للعاصمة التركية فقد تضررها العمليات الحربية لذلك .. وفي ٢٤ ديسمبر طلبت تركيا رسمياً من إنجلترا أن تقوم بدور الوسيط ، واجابت روسيا على الوساطة قائلة أنه إذا كان في نية الباب العالي وقف رحي القتال فما عليه إلا أن يطلب الهدنة رأساً من قيادة الجيش الروسي بشرط أن تقبل تركيا مقدماً شروط الصلح التي ستفرض عليها .. وأضافت روسيا أنها مستعدة لأن تقبل عقد مؤتمر أوروبي يضع من شروط الصلح ما يعتبر ماساً بالمصالح الأوروبية ..

وفشلت إنجلترا في التوسط ، فطلبت تركيا الهدنة في ٨ يناير سنة ١٨٧٨ . وأثناء مناقشة شروط الصلح بين الطرفين بدأ زحف الجيش الروسي نحو القسطنطينية . ففزعت إنجلترا ! بما فزع حتى ظل مجلس وزرائها منعقداً بصفة مستمرة وبعثت الملكة فكتوريا بعدة رسائل تستحث فيها حكومتها على إعلان الحرب على روسيا ، وقالت في إحدى تلك الرسائل أنها كانت تتمنى لو تكون رجلاً فتحمل السلاح وتتوجه إلى الميدان لتقاتل الروس . وطلبت حكومة إنجلترا من جديد إلى النمسا أن تعبئ جيوشها ولكنها تخاذلت بحجة أن التعبئة تكلفها ما لا طاقة لها به واضطرت إنجلترا ، ومن عاداتها ألا تقامر في حرب بمفردها ، لأن تتخذ

في ٢٣ يناير قرارا يقضى بارسال اسطولها الى المضائق ، وظنت انها بهذا الاجراء تقوى عزيمة النمسا ، ولكن اللورد « دربي » وزير خارجية انجلترا ، استقال احتجاجا على هذا الاجراء فعدلت حكومة انجلترا قرارها واسترد الوزير استقالته ، وطلبت انجلترا والنمسا ان تناقش شروط الصلح كلها في مؤتمر دولي ، واجابت روسيا انها مستعدة لان تترك لمؤتمر دولي وضع الشروط التي تمس مصلحة اوروبا كلها ، وكانت تعنى بذلك ان يتناول المؤتمر مسألة المضائق . . وكانت روسيا تعلم ان انجلترا ارادت ان تحتل المضائق لتأخذها لنفسها فيما بعد ، حتى ان دزرائيلي كان قد كتب في ٦ اغسطس سنة ١٨٧٧ الى السفير البريطاني في القسطنطينية قائلا : « اني اتمنى ان ارى اسطولنا يربط في مياه تركيا الداخلية وان يصبح مضيق غليوبولي في قبضة يدنا كضمان مادي لنا (١) » . لذلك وتحت تأثير الهستيريا الاستعمارية التي اشتدت في انجلترا اراد دزرائيلي ان يفتنم الفرصة فامر قائد الاسطول البريطاني « هورنبي » باحتلال المضائق ، ولما وصل الى الدردنيل تحتم الحصول على اذن السلطان بالدخول ، فخشي هذا الاخير مغبة العواقب التي تترتب على هذا الاحتلال ، وابتى ان يعطى تصريحه فعاد الاسطول بخفي حنين ولكن صدرت اليه الاوامر مرة اخرى في ١٢ فبراير بدخول المضائق دون انتظار اذن من السلطان فدخل الدردنيل في ١٥ فبراير ، وألقى رواسيه عند جزر الامراء ، ولكنه انسحب بعدئذ بالحاح شديد من لدن السلطان واكتفت انجلترا بانذار روسيا بالحرب اذا هي احتلت القسطنطينية ، وبعثت فينا من ناحيتها بتهديد بقطع العلاقات السياسية مع روسيا في حالة وقوع هذا الاحتلال ، وعمل القيصر « اسكندر الثاني » على مفاداة الدخول في حرب ضد انجلترا والنمسا ، فاكتفى جيشه باحتلال « سان استفانو » (٢) .

وفي ٣ مارس سنة ١٨٧٨ وقعت تركيا معاهدة الصلح في « سان استفانو » وهذه المعاهدة وسعت رقعة بلغاريا ، وقد اضيف اليها جزء من بحر « ايجة » ، ولما كانت روسيا قد بسطت نفوذها على هذه الدولة الجديدة التي انفصلت عن تركيا ، فان بريطانيا قد خشيت ما يترتب على ذلك من وصول روسيا الى البحر الابيض المتوسط ، ومن ناحية اخرى

1) Temperley and Penson , Foundations of British Foreign Policy , p36

(٢) تقع على بحر مرمرة ، على مسافة اثني عشر كيلو مترا من القسطنطينية .

صارت حدود بلغاريا متاخمة للقسطنطينية واضحت هذه العاصمة وكذا المضائق مهددة بالجيش الروسى الذى يمكنه ان يربط فى بلغاريا . وكذلك كانت للنمسا اطماع فى البلقان وقفت دونها معاهدة الصلح المشار اليها . ولذلك ، وبعد خمسة ايام من توقيع اتفاقية سان استيفانو ، طلبت النمسا رسميا من الروسيا ان يعقد مؤتمر أوروبى لمناقشة شروط الصلح بين تركيا وروسيا جملة وتفصيلا ، وأذعنت الدبلوماسية الروسية لهذا الطلب ، لا خوفا من انجلترا والنمسا فقط ، بل لان بسمارك كان يقوم بعملية وخز الابر ضد روسيا (١) ، فى الوقت الذى راح فيه دزرائيلى يضاعف من استعداد انجلترا الحربى ، حتى ان وزير الخارجية البريطانية اللورد «دربى» استقال من منصبه احتجاجا على هذه الحركات المعادية لروسيا وقد خسرت روسيا باستقالته صديقا كانت تعتمد عليه (٢) .

وقد اسند منصب وزارة الخارجية البريطانية الى لورد سالسبورى وهذا الاخير كان يخالف دزرائيلى فى كثير من نظرياته ، وكان يشبه تركيا بالحصان الذى لعبت عليه انجلترا فخر السباق ، وقد رأى ان من صالح انجلترا ان تصانع روسيا بشرط ان تخيفها أولا . ولقد نجح هذا الوزير فى ابرام اتفاق مع روسيا فى ٣٠ مايو سنة ١٨٧٨ ، وبموجب هذا الاتفاق عزلت بلغاريا عن القسطنطينية ، وألقى بها وراء الخطوط الاستراتيجية التى رسمت فى البلقان ، وفى مقابل ذلك تعهدت انجلترا بمؤازرة روسيا حتى تحصل على منافع أخرى من الاملاك العثمانية . والعجيب ان انجلترا استطاعت فى نفس الوقت ان تعقد اتفاقا آخر مع تركيا ، وجعلت من هذه الاخيرة دولة هزيلة تعيش فى كنف بريطانيا ورعايتها ، وفى هذا الاتفاق تعهدت انجلترا بحماية تركيا ضد أى عدوان يوجه الى ممتلكاتها الاسيوية من جانب روسيا ، وفى مقابل ذلك اختطفت انجلترا من املاك الدولة العثمانية جزيرة قبرص ، وهى الجزيرة التى صارت وكرا للأسطول البريطانى فى البحر الابيض المتوسط . وفى نفس الوقت أبرمت انجلترا مع النمسا معاهدة سرية لتنسيق سياسة الدولتين وتعهدت فيها انجلترا بمؤازرة مطالب النمسا والمجر فى البوسنة والهرسك

(١) قال بسمارك فى خطبة القاها فى ١٩ فبراير سنة ١٨٧٨ أنه كان يقوم فى المسألة الشرقية بدور « السمسار الشريف »

(٢) ثبت ان ليدى «دربى» زوجة الوزير البريطانى كانت متيمة بسفير روسيا وقتئذ فى لندن ، واسمه « تشوفالوف » ، حتى انها كانت تبلغه مداولات مجلس الوزراء البريطانى - كتاب « فلاديمير بوتيمكين » - تاريخ الدبلوماسية الجزء ٢ ص ٥٢

ولما تم لانجلترا تدبير خططها مع مختلف اطراف النزاع ، انعقد مؤتمر برلين في ١٣ يونيو سنة ١٨٧٨ ، وأعطيت رئاسته لبسمارك ، الذي حرص على معاملة مندوبي تركيا بازدياء بالغ ، وقد سمحوا للدول التي انفصلت عن تركيا بأن تمثل في هذا المؤتمر ، وجعلوا الاتفاق الانجليزى الروسى الذى ابرم في ٣٠ مايو سنة ١٨٧٨ أساسا لاعمال المؤتمر ، وقامت دول أوروبا بتوزيع الاسلاب على نفسها فأخذت كل واحدة لنفسها نصيبا من ممتلكات الدولة العلية ، وظفرت انجلترا بموافقة المؤتمر على احتلالها لقبرص ، كما أسلفنا .. ونجحت أوروبا في القضاء على النفوذ الاسلامى في بلاد البلقان قضاء تاما ، وجعلوا المضائق التركية تحت رحمتهم . . ولم يبق الا ان تقوم واحدة من تلك الدول المتآمرة باحتلال مصر ليأخذوا قناة السويس ، ويتموا تمزيق العالم الاسلامى ، وقد اخذت انجلترا على كاهلها هذه المهمة .



في تلك الحقبة من تاريخ العالم ، كانت أقدار الشعوب محتكرة في أيدي امبراطوريات أوروبا الثلاث : المانيا وانجلترا والروسيا . وكانت المانيا رمزا للقوة والجبروت ، اذ ظهر تفوقها العلمى والسياسى والاقتصادى والعسكرى على ما عداها من بلاد أوروبا منذ حربها ضد فرنسا في سنة ١٨٧٠ ، ومنذ ذلك التاريخ تكونت المانيا الكبيرة وامتزجت دويلاتها المختلفة بروسيا واضحت برلين المركز الاول للسياسة الأوروبية . الا ان ذلك لم يمنع من بقاء لندن مركزا رئيسيا للسياسة العالمية حيث كانت انجلترا تعتمد على ثرائها وتفوقها البحرى ، وكانت لندن عاصمة امبراطورية كبيرة لها موارد مالية لا تنضب حتى كانوا يقولون عن انجلترا انها ليست جزيرة بل هى عالم بأسره . والذي لا ريب فيه ان تلك الامبراطورية الهرمة بقدر ما اعتمدت على حذق وعبقورية الساسة في عصر الملكة فيكتوريا ، كانت تعتمد على اسطولها التجارى الذى يمخر عباب البحار والمحيطات محملا بالفحم والمصنوعات من انجلترا ويعود اليها حاملا الاغذية والمواد الأولية التى كانت تحتاج اليها أوروبا كلها فكانت تلك البضائع او الخامات تفرغ في الموانئ البريطانية ثم يعاد تصديرها الى بلاد أوروبا بالقدر الذى يفيض عن حاجة انجلترا وتحقق انجلترا لنفسها ارباحا هائلة . . وهكذا اضحت انجلترا في القرن التاسع عشر مستودعا تجاريا هاما الا ان هذا المستودع كان يفقد أهميته شيئا فشيئا باقبال الدول الاخرى على بناء اساطيل تجارية ..

وللتخلص من شرور هذه المنافسة كانت انجلترا تنتهز دائما فرصة

ي، خلاف ينشأ بين دولة أوروبية وأخرى لتستفيد من تلك الفرصة حتى أصبح من تقاليدھا المتأصلة سياسة « فرق تسد » ولقد نبغ رجلھا « دزرائيلي » في تلك السياسة الى حد بعيد ولذلك استطاع ان يلعب الدور الذي أشرنا اليه فيما تقدم حتى اقتنص قبرص وجعل لبريطانيا اليد العليا على الدولة العثمانية ..

وأما الزوسيا فكانت تعتمد في سياستها الخارجية على سعة رقعتها الا ان بناء القيصرية كانت تعصف به الانواء والزوابع ، ولذلك لم تستطع ان تحتل المكان الاول من سياسة اوروبا .

ان مؤتمر برلين الذي وقفت فيه تركيا سنة ١٨٧٨ لتملى عليها اوروبا شروط الصلح مع روسيا فتمزق جسمها اربا ، هذا المؤتمر قد اشاع الجشع بين تلك الدول الكبيرة وملا صدور ساستها غلا وحسدا وافسح المجال للفتن والدسائس فتوترت العلاقات بين اباطرة اوروبا الثلاثة الذين كانوا من قبل متحالفين وهم : امبراطور المانيا وامبراطور روسيا وعاهل النمسا ، واستغلت انجلترا هذا الظرف واحتفظت بصلات ودية مع المانيا ، خصوصا وان « بسمارك » كان اثناء مؤتمر برلين على ونام تام مع « دزرائيلي » فلما ساءت العلاقات بين المانيا وروسيا بعد انتهاء المؤتمر سعى « دزرائيلي » لعقد تحالف ثلاثي بين انجلترا ومانيا والنمسا كي يستطيع بهذا التحالف يوما ما ان يقصم ظهر روسيا فيبقى خطرھا نهائيا وينفرد بالنفوذ على تركيا والمضايق وبذلك يؤمن مستقبل انجلترا في الهند من هذه الناحية ، ولعله فعل ذلك ايضا لكي يضمن مقدما الحصول على تأييد اوروبي يمكن لبريطانيا ان تنقض على مصر وتستولي على قناة السويس دون ان تتعرض لمقاومة اوروبية تعرقل هذه الخطة ومما يروى عن دزرائيلي قوله في احدى المناسبات لسفير المانيا في لندن « ان جلالة الملكة لا تعرف عدوا لانجلترا الا روسيا ، وهي لا ترجو اكثر من عقد تحالف قوى الدعائم مع المانيا (١) » ..

على ان بسمارك الذي صادفت تلك السياسة هوى من نفسه ، لم يكن يبغي في الحقيقة ، الا الحيلولة بين انجلترا وروسيا واثارة الفتنة بينهما ليحفظ التوازن في اوروبا ويجعل من المانيا اقوى دولة فيها ، ولذلك لم يتورط في تحالف كذلك الذي كان ينشده « دزرائيلي » وكل ما هنالك انه استغل عواطف انجلترا الودية في تخويف روسيا من ناحية وفي كسر

1) Maurice Baumont L'Essor Industriel et l'Impérialisme
colonial-Paris 1949-page 24

شوكة فرنسا ، التي كانت تعتمد على انجلترا من ناحية أخرى (١) ان سياسة بسمارك حيال روسيا قد نجحت في الوصول الى ميثاق أبرمه مع حكومة النمسا والمجر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٧٩ وفي هذا الميثاق تعهدت الدولتان الموقعتان بتبادل المعونة العسكرية الى اقصى حد اذا اعتدت روسيا على أيهما والاتبرم واحدة منهما صلحا منفردا عن الاخرى اذا ما قامت الحرب بينها وبين روسيا ، اما اذا اعتدى على أيهما من اية دولة أخرى غير روسيا ، فان الطرف الآخر الذي لم يعتدى عليه يقف على "حياد المقرون بالعطف على الطرف الآخر في ذلك الاتفاق .. اللهم الا اذا انضمت روسيا الى المعتدى فان ذلك يستتبع دخول الطرف الآخر في الحرب ضد المعتدى الذي تنضم اليه روسيا ..

ولما أبرم ذلك التحالف احست روسيا ان عزلتها قد اشتدت ، وكانت ترى اطماع انجلترا في البحر الاسود ظاهرة للعيان ، وان انجلترا لن تحترم المبدأ الذي كان يقضى باغلاق المضائق ضد السفن الحربية ، بل حاولت انجلترا ان تبسط يدها على الدردنيل ، ومعنى ذلك جعل تجارة روسيا الخارجية من ناحيتها الجنوبية تحت رحمة انجلترا . ومن اجل ذلك لم تدخر روسيا وسعا ، بعد معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ ، في بناء اسطول ارتباط به في البحر الاسود ، استعدادا لحرب مستقبلية ضد بريطانيا ، ولكن هذا الاسطول لم يتم بناء الجزء الاول منه الا في سنة ١٨٨٥ ، ومما لا شك فيه ان بريطانيا كانت متيقظة لمحاولات القيصر ، ومن المرجح ان احتلالها لمصر وسيطرتها على قناة السويس في سنة ١٨٨٢ ، كان من بين اغراضه ومراميها التربص لروسيا واحتلال الاماكن النعمية التي تضمن سلامة تموينها فيما اذا قامت الحرب مستقبلا بينها وبين روسيا . لقد حاولت الدبلوماسية الروسية ان تقاوم انجلترا وتحول دون تحالفها مع دول أوروبا الاخرى وذلك لتجديد الحلف القديم بين اباطرة الدول الثلاث الروسية والمانيا والنمسا ، كذا لمنع توغل الجيش الروسي في آسيا الوسطى الا ان تلك المحاولات الروسية استغرقت وقتا اتاح لانجلترا ان تحتل مصر سنة ١٨٨٢ قبل ان تثمر السياسة الروسية ، فانقلب الوضع راسا على عقب ..

ومع ذلك كان داهية المانيا « بسمارك » قد نجح في تجديد الحلف

1) E-Lémonon , L'Europe et la politique britannique 1882-1909 (Paris 1910)

الثلاثي القديم باتفاق وقعه في ١٨ يونيو سنة ١٨٨١ ونص فيه على أنه في حالة قيام حرب بين أي من الدول الثلاث التي وقعت الاتفاق (ألمانيا وروسيا والنمسا) ودولة رابعة ، فإن أطراف هذا الحلف يلتزمون الحياد المقرون بالعطف على الدول المحاربة الموقعة على ذلك الحلف ، وهو الحياد المعبر عنه قانونا *Néutralité bienveillante* . وقرر الثلاثة الموقعون بأنه لا يجوز تعديل حدود تركيا في أوروبا إلا باتفاقهم مجتمعين كما قرروا في تلك المعاهدة السرية بأن غلق الدردنيل والبسفور مسألة أوروبية بحتة ، وتتعهد الدول الثلاث بحمل تركيا على مراعاة هذه القاعدة وكذلك اتفقوا على السماح للنمسا بأن تضم البوسنة والهرسك لأراضيها في الوقت المناسب .

في جو تلك المنازعات والدسائس والتحالفات السرية التي أرادت بها دول أوروبا أن تتخذ حذرها ضد بعضها البعض ، كانت مسألة استعمار الغرب للشرق هي الشغل الشاغل للجميع ، وبسببها اهتموا أكبر اهتمام بتصفية الإمبراطورية العثمانية على وجه السرعة ، وقد حققوا الشطر الأكبر من هذه الخطة في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وكان يرئس في آذان المجتمعين في ذلك المؤتمر صوت الرحالة « ستانلي » والرحالة « برازا » *Brazza* وقد عادا من رحلة طويلة في أفريقيا وهما يترنمان بهذه الاسماء : قبرص ومصر وتونس . . واستعادت الدبلوماسية الأوروبية المجتمعمة في مؤتمر برلين ذكريات كولومبس وفاسكودي جاما . . ومما هو جدير بالذكر أن أوروبا حتى سنة ١٨٧٨ لم تكن تستعمر في أفريقيا أكثر من عشر مساحتها ، ولكن في المئة من سنة ١٨٧٨ حتى سنة ١٩٠٤ بلغت المساحة التي تستعمرها دول أوروبا في أفريقيا تسعة أعشار سطح هذه القارة الضخمة ووصل الاستعمار الأوروبي في آسيا إلى ٥٦٪ من مساحتها .

وقد زعم الأوروبيون ، وهم بصدد تبرير هذه السياسة . . سياسة السطو على الأوطان والاعتداء على الشعوب الشرقية ، أن بلادهم ضاقت بهم وأنهم يبحثون عن أراض جديدة وأن تلك الأراضي التي تسكنها شعوب الشرق في حكم الأراضي المهجورة التي لا يعرف لها مالك *Res Nullius* فهي حلال للرجل الأبيض ، وملك شرعي لأول طارق يستطيع بقواته المسلحة أن يرفع فوقها رايته ، وهذا الجشع الأوروبي خلق في قاموس السياسة العالمية مسألة أفريقية ، أضحت امتدادا أو تكملة للمسألة الشرقية ، وقد اتخذت دول أوروبا من إنجلترا القدوة وراحت تضرب بها المثل ، وقد عبر عن هذه النزعات كبار السياسة الأوروبيين ، فمثلا

قال الوزير الفرنسي « جول فيرى » J. Ferry : « ان الدول لا تكبر الا بنشاط ابنائها، وواجب البلد الكبير ان يوسع رقعته حيثما استطاع ان ينشر لفته ويحمل سلاحه ويرفع رايته ويستخدم عبقريته » ولكن كان وراء رجال السياسة كما ذكرنا في مستهل هذا الفصل رجال المال من اصحاب الصناعة واصحاب رؤوس الاموال وهؤلاء قد نالوا حظا عظيما بظهور الكهرباء والبخار وكذلك امكنهم ان يسخروا ساسة اوربا الذين كانوا يهيمنون على اقدار العالم في خدمة شهواتهم ومطامعهم وهم لم يكتفوا بمراعاة حاجاتهم في العصر الذي يعيشون فيه ، بل ارادوا ان يكفلوا السعادة والنعيم لسلالة الجنس الابيض مئات وآلاف السنين جاعلين قاعدتهم في الغزو تملك المناطق التي يحتلونها بما فيها من خيرات وما عليها من آدميين ، ولقد اجمعوا على القول : « ان شعوب افريقيا وآسيا اجناس متأخرة يجب ان تنقرض لمصلحة المدنية وفي سبيل الرجل الابيض » .. وهذا المنطق الاوروبي الذي طغى في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر واصبح قاعدة من قواعد التفكير الاوروبي سنة ١٨٨٢ وما بعدها ، هذا المنطق هو الذي اسكت العدالة الدولية وجعل الضمير الاوروبي يطبق مختلف الجرائم واعمال العنف التي يرتكبها الغزاة ضد الشرق وما كان المفكرون والساسة الاوروبيون يتورعون عن ترديد هذه المعاني ..

وتزعم الانجليز ، اولئك المستعمرين البيض ، واطلقوا رحلتهم وتجارهم يطوفون بارحاء آسيا وافريقيا ويمهدون للجيش البريطانية وبوساطة آحاد من المغامرين وباصناف مختلفة من الحيل والالاغيب التي امتلأت بها جعبة السياسة البريطانية استطاعت انجلترا ان ترفع علمها فوق مساحة تجاوزت في سنة ١٨٨١ ، ٨٠٠٠٠٠ ٨٠٨٦٥ من الاميال المربعة وبلغت هذه المساحة في سنة ١٩٠١ اكثر من ١١٠٠٠٠ ١١٤٢٠٠٠ ميلا مربعا وقد كان نصيب السياسي اليهودي دزرائيلي في توسيع تلك الرقعة كبيرا ولذلك منحوه في سنة ١٨٧٦ وبعد نجاحه في شراء اسهم مصر في قناة السويس في السنة التي قبلها ، لقب « لورد بيكونز فيلد »

والكتاب السياسيون في اوروبا ، على اختلاف نزعاتهم ، يسلمون معنا بأن شق قناة السويس هو الحادث الجلل الذي الهب تلك الشهوة الاستعمارية عند الانجليز وعند غيرهم ، ولذلك كان اول ما سعى اليه دزرائيلي ان يضمن لبريطانيا السيطرة على شركة قناة السويس سيطرة تامة بشراء اسهم مصر في الشركة بالطريقة التي شرحناها في الجزء الاول من هذا الكتاب ، واتبع ذلك العمل توطيد مركز انجلترا الحربي في شرق

البحر الابيض المتوسط بانتزاع قبرص ومناوة روسيا في المضائق التركية والعمل في الوقت نفسه على اضعاف تركيا لتعيش في أحضان بريطانيا وكانت سياسته هذه وثيقة الصلة بمطامع انجلترا في آسيا الوسطى .. وعلا بهذه السياسة الماكرة استطاع دزرائيلي أن يصل بالعلاقات الروسية التركية الى حالة الحرب في سنة ١٨٧٧ وأعد في الوقت نفسه حملة تستنها انجلترا ضد افغانستان في سنة ١٨٧٨ وهي الحرب التي انهارت غلادستون في سنة ١٨٨٠ بعد أن ضمن حماية انجلترا التي فرضت على أفغانستان وقررت حكومة انجلترا لعاهل افغانستان مكافأة سنوية في مقابل تعهده بعدم الدخول في أية علاقات مع الدول الأجنبية الا بوساطة انجلترا وبعد الحصول على هذا الشرط الخطير جلت القوات البريطانية عن أفغانستان ، ولقد حمل السياسة الانجليزية حملات شديدة ضد غلادستون لأنه أجلى تلك القوات . وفي سنة ١٨٧٩ وبهدى من نفس تلك السياسة الاستعمارية شن دزرائيلي الحرب ضد قبائل الزولو في جنوب افريقيا وكان قد أعلن ضم الترنسفال الى املاك التاج البريطاني في سنة ١٨٧٧ وهو الامر الذي ادى الى حرب البوير وهزيمة انجلترا في تلك الحرب سنة ١٨٨١ ولذلك اكتفت بالاشراف على السياسة الخارجية للترنسفال ومنذ سنة ١٨٧٤ كان الاستعمار البريطاني قد حصن مواقعه في جنوب شرق آسيا بفرض حماية انجلترا على سلطنة شبه جزيرة الملايو وكل تلك التحركات الاستعمارية قد توجت باحتلال انجلترا لمصر في سنة ١٨٨٢

اما فرنسا ، منافس انجلترا الاول في أوروبا ، في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، فقد قنعت بأن تسبح في فلك بريطانيا ، وتآكل فتات الموائد ، وارتضى شرفها ومكانتها أن تكون مخلب القط لبريطانيا ، فتلعب ضد مصر الدور الذي سنبينه في الفصل التالي ، ولعل السبب في ذلك يرجع الى أن فرنسا بعد أن ذاقت الهراوة الألمانية في سنة ١٨٧٠ ، خشيت أن تلعب أي دور يسيء العلاقات بينها وبين بريطانيا فتستهدف لمخاصمة الانجليز وهي مضطرة لان تحتفظ بجيشها في أوروبا لتؤمن نفسها ضد الخطر الألماني .. على أن فرنسا ، في ظل «الجمهوريين المعتدلين» سعت في نهاية سنة ١٨٧٧ لتحسين علاقاتها بألمانيا ، كي تنعم بالسكينة بعض الوقت ، فيتاح لها أن تخدم غاياتها الاستعمارية ، وسارت في هذا الطريق بواسطة البنوك والمرايين وعمدت الى تصدير رأس المال الفرنسي الى الخارج للمضاربة والحصول على فوائد ربوية طائلة وكان مبتدع هذه السياسة منذ انتهاء حرب سنة ١٨٧٠ « بنك الكريدي ليونيه » وبواسطة

المرابين استطاعت فرنسا ان تستعمر بلاد شمال افريقيا ، والمثل الظاهر لذلك هو تونس التي اقترضت من المرابين الفرنسيين كما اقترضت من بعض الممولين الانجليز بفوائد ربوية باهظة في المدة من سنة ١٨٦٠ الى سنة ١٨٧٠ ولذلك ساءت حالتها المالية فخلقوا لتونس في سنة ١٨٦٩ لجنة دولية سميت بلجنة « الديون التونسية » وبحجة ضمان سداد هذه الديون وقوائدها وضعت اللجنة يدها على موارد تونس ، وكان الفرنسيون اصحاب الكلمة في تلك اللجنة وان يكن قد اشترك فيها انجليز وايطاليون كانوا يهدفون لنفس الغرض . واستطاع الراساليون الفرنسيون ان يضعوا يدهم على التلغراف كامتياز خالص لهم واشترك الفرنسيون والانجليز والايطاليون في استغلال لمرفق السكة الحديد .

ولما انعقد مؤتمر برلين ، واثرت مسألة قبرص واعطائها لانجلترا احتجت الراسمالية الفرنسية اشد الاحتجاج ، ولتطمين خواطرهم تعهد دزرائيلي للحكومة الفرنسية بعدم التعرض لها اذا احتلت تونس في مقابل سكوت فرنسا على انجلترا في مسألة قبرص ، وكذلك عرض بسمارك على الفرنسيين تونس كجزء من الاسلاب التي كان يوزعها المجتمعون في مؤتمر برلين على انفسهم ويقال ان « بسمارك » قد اراد بهذا العرض ان يوقع فرنسا في اشكالات مع ايطاليا التي كانت بدورها طامعة في تونس حتى انه اوحى الى وكيل الخارجية الالمانية ان يعرض تونس في نفس الوقت على الايطاليين في مقابل سكوت ايطاليا على النمسا اذا احتلت البوسنة والهرسك .

وبعد انفضاض مؤتمر برلين في سنة ١٨٧٨ ، عجلت حكومة فرنسا بالاستعداد لغزو تونس بالتسرب الى مختلف فروع النشاط الاقتصادي في تلك البلاد المسكينة ، وكانت طريقة الراسمالية الفرنسية شراء الاراضي التونسية واقراض المال لزعماء القبائل حتى ان منافسة شديدة بهذا الشأن قامت في سنة ١٨٨٠ بين شركة فرنسية من مارسيليا وبين يهودي بريطاني اسمه « ليفي » وقد عرض الامر على قضاء تونس وبكسبت الشركة الفرنسية دعواها ضد اليهودي الانجليزى ، الا ان الحكومة البريطانية تدخلت حتى اكرهت الحكومة الفرنسية على الامتناع عن مؤازرة الشركة الفرنسية .

وقد كان على رأس حكومة فرنسا « جول فيرى » الذي عبا حملة تونس ولكي يقنع الراى العام الفرنسى بتصرفه وبنفقات الحملة ادعى انها عمل ضرورى يراد به المحافظة على الجزائر وان الغرض من هذه الحملة مساعدة باي تونس في حفظ الامن والنظام في بلاده ، وارسلوا قوة

مسلحة حاصرت قصر الباي في باردو وعرضت عليه الإبقاء على عرشه إذا هو اعترف بحماية تونس ، وتحت تهديد الحراب والسيف الذي وضع فوق عنقه عرضوا عليه شروط معاهدة وضعتها حكومة فرنسا . تركت للباي ساعات قلائل لتدبر امره وذكروا له أن أحد الأمراء التونسيين مستعد لان يقبل العرش ويوقع معاهدة الحماية اذا هو رفض توقيعها ، فاضطر الباي لتوقيع تلك المعاهدة المشؤومة المؤرخة في سنة ١٨٨١ (١) .

خلاصة

ويستخلص مما تقدم :

اولا - أن السياسة الأوروبية في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر جنحت الى الاستعمار والتوسع فيه ، لكي تبيع مايفيض عن حاجتها مما تنتجه المصانع ، وقد ارتفع الانتاج ، بسبب الثورة الصناعية فولت وجهها شطر آسيا وافريقيا ، وكانت تهدف كذلك للحصول على الخامات والمواد الغذائية بأبخس الاثمان ..

ثانيا - قسمت أوروبا قارتى آسيا وافريقيا الى مناطق استغلال .. تتسلط عليها الدول الكبيرة بقوة الحديد والنار ، وخطت أكبر خطوة نحو هذا التقسيم في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وقد كانت الخطة السرية التي وضعها المؤتمرون في برلين اقتسام الامبراطورية العثمانية ..

ثالثا - غزت أوروبا بلادالشرق بحملات المراكيز ، وقد بينا كيف مهدت تلك الحملات للاستعمار ، ويعتبر رأس المال الأوروبي الذي يستغل في بلاد الشرق ركنا من اركان الاستعمار ، وكل امتياز يعطى لهذا المال وكل حماية ينالها اصحابه ، على حساب المصالح الوطنية تمكن للاستعمار

رابعا - حرصت إنجلترا على التسرب الى المنافذ المؤدية لآسيا وافريقيا لتتقن شر منافسة الدول الأوروبية الاخرى لها ، ولذلك لعبت دورا خطيرا لتتسلط على المضائق ، ولم يعرقل مسعاها هناك الا الضغط الروسي ودسائس بسمارك ، وصممت على انتزاع قناة السويس لنفسها لتتحكم في طريق الشرق ، فبدأت بمشترى أسهم مصر في القناة في سنة

(١) فلاديمير - بوتيمكين - المرجع السابق ، ص ٧٠ . ويراجع أيضا كتاب

« جبرائيل هانوتو ومارتينو » وعنوانه - تاريخ الاستعمارالفرنسي - باريس سنة ١٩٢٩

وهو عبارة من ستة مجلدات ، وكتاب : ج . هاردي ، بالعنوان نفسه . باريس سنة

١٩٤٧

١٨٧٥ ، ومنذ ذلك التاريخ سيطرت سيطرة تامة على شركة قناة السويس
وتدخلت في شئون مصر المالية والاقتصادية تدخلا مهد لاحتلالها مصر في
سنة ١٨٨٢ .

خامسا - استعانت انجلترا بفرنسا ، وجعلت منها مخلب القط لكي
تحتل مصر وقناة السويس ، وقنعت فرنسا بالفنائم في شمال افريقيا :
وتونس ومراكش ..

سادسا - مصالح دول الغرب المشتركة في آسيا وافريقيا ، جعلت
من الدول الغربية كتلة استعمارية واحدة ، قد يختلف اعضاؤها فيما
بينهم ، ولكن محال ان يقف بعض اولئك الاعضاء في جانب شعب شرقي
ضد الرجل الابيض ، فأولئك البيض من غير استثناء اعداء طبيعيين
للسعوب الملونة ، وشهوة الاستغلال هي التي خلقت تلك العداوة وانشأت
هنا التكتل . وانه لمن العيب التفاضي عن الحقائق والكلام عن دفاع مشترك
لدول الشرق الاوسط بحيث يقوم هذا الدفاع في كنف ورعاية العصابة
الغربية . والمعقول ان يقوم دفاع مشترك بين البلاد المغلوبة على امرها ،
وتكتل يمتد من اقصى الصين الى الدار البيضاء ضد العدو المشترك وهو
الاستعمار ..

واخيرا يتضح بعد كل هذا ، ان احتلال انجلترا لمصر في سنة ١٨٨٢
كان حلقة في برنامج استعماري اوروبي عام ، ولا عبرة بالمزاعم التي تذرعت
بها انجلترا لتخفي نواياها الحقيقية وتغطي مآربها الخبيثة ..

الفصل الثاني احتلال مصر بالقروض الأجنبية

حكم الخديويين الفاسد - الرأسمالية الزاحفة - مشروع ديسيس بداية المأساة -
بدء الاحتلال الرأسمالي على يد محمد سعيد - الخراب المحقق في عصر اسماعيل -
السياسة وراء الرأسمالية - النتيجة



يخطيء الذين يعتقدون ان احتلال الانجليز لمصر قد بدأ في يوليو سنة ١٨٨٢ ، فحقيقة نزلت الجيوش البريطانية في مصر في ذلك التاريخ ، ولكن الاحتلال الاجنبى قد بدأ قبله ، وظهرت طلائعه في مصر في زمن الوالى محمد سعيد ، وما ان انتهى حكم اسماعيل في سنة ١٨٧٩ والقى الزمام الى يد ولده محمد توفيق ، حتى كانت الفاكهة التى تطالع الانجليز لاقتطافها قد اينعت واضحى نجاح حملتهم على مصر أمرا لا مفر منه ..

وحظ مصر العاثر هو الذى خدم الانجليز اكثر من اى شىء آخر ، فقد حكمت مصر حكما دكتاتوريا اجنبيا منذ سنة ١٥١٧ ، حينما هزم آخر ملوكها المستقلين ، وهو « طومان باى » على يد عصابات من قطاع الطرق المتوحشين ، كانوا قد باغتها بقيادة السلطان سليم الاول . منذ ذلك التاريخ حكمت مصر حكما اجنبيا كان جحيما أصلى فيه شعبها الكريم ، واذا جاز أن نستثنى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، ونعتبر محمد على حاكما شرعيا ، ولاءه المصريون أنفسهم ، الا أن هذا المتمصر ، حينما استتب له الامر ، مكر بأهل البلاد واستبد بالامر فيها ، وقاد ابنه ابراهيم جيوشها المظفرة في عدة حروب ، كان فضل الانتصار فيها للمصريين قبل غيرهم ، ونفذ محمد على بأموال المصريين وسوا عدهم العديد من المشروعات ، ولكن يؤخذ عليه أنه استولى على الثروة الزراعية كلها ، وحرّم المصريين من تملك اراضيهم ، واستقدم أهله وذويه وكل عاقل في قولة واقطعهم مساحات واسعة ، وانشأ الجفالك والشفالك ، ووضع قواعد الحكم الاقطاعى ..

وهذا النظام الاقطاعى ، هو الذى جعل مصر تربة خصبة للاستعمار ، ولو ان محمد على لم يكتف بالجيش واقام بناء أمة مصرية تتمتع بالحقوق التى وهبها الله لكل الامم ، لاستطاعت هذه الامة أن تدرا عن نفسها شرور المرابين الاجانب ، حينما هبطوا على اراضيها في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ..

ان الاستعمار الغربى ، الذى تقمص رداء الجندى البريطانى ، بدأ حملاته بالديون الاجنبية وبتوطيد النفوذ الاجنبى فى مصر ، وهذه الحملات وجدت من مصر صيدا سهلا ، لان مصر لم تكن تحكم نفسها بنفسها ، بل كان يحكمها امراء اقطاعيون انجبهم محمد على ، وبسبب هذه الطريقة من طرق الحكم ، اتيج للاستعمار ان ياكل عظامها كما يفعل السوس بجسم الانسان ، وكان الاكل بسرعة فاقت سرعة النيران ، وهى تلتهم الهشيم ، فاول عوامل الاحتلال نظام الحكم المطلق وفساد هذا الحكم حينما فسد الحكام ابتداء من عصر عباس الاول فى سنة ١٨٤٩ .

والتاريخ الذى جانب الصراحة ، واسرف فى مجاملة سلالة محمد على قد جعل منه مؤسسا لمصر الحديثة ، واغلب الظن انه اراد ان يؤسس اقطاعية كبيرة يهبها لابنائها واحفاده من بعده ، كما لو كانت ملكا خالصا لهم ، اما الشعب ، فكان يكفيه ان يدرب بعض آحاده ويعلمهم لكى يخدموا الامير فى ادارة هذه الاقطاعية والكثرة العظمى يشتغلون فى الارض اجراء وكانت كلمة فلاح تعبيرا يقصد به الاهانة والتحقير . وتهافت محمد على تهافتا عجيبا على تقرير نظام توارث الحكم فى سلالته ، وهو الامر الذى ظفر به فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، ولو ان نيته كانت خالصة لوجه مصر لاقام حكومة نظامية دستورية وجعل الحكم كله للمصريين بحيث يكون الوالى خادما للمصريين ، لامالكا لارضهم ورقابهم ، يتصرف على هواه بلا رقيب ولا عتيد .. !

ويقتضينا الانصاف ان نقرر ان محمد على ، كان مع ذلك بعيد النظر وقد اخذ حذره من المرابين واصحاب المشروعات الاجانب ، وان يكن قد استخدم الفرنسيين فى الجيش والادارة على نطاق واسع فزرعت البذرة الاستعمارية من حيث لا يشعر ، وقد اخلصوا جميعا لوطنهم فرنسا ، ولم يخلصوا لمصر الا بقدر ما اغترفوه من خيرها ونعيمها .

وقد طوى عصر محمد على فى سنة ١٨٤٩ ، وورث الحكم واحد من اولاده اشتهر بالسفه والجنون ، وهو عباس الاول ، الذى حكم حتى صرع فى سنة ١٨٥٤ . ويقال عن عباس هذا انه اوصد الباب فى وجوه الاجانب ولكنه فتحه للانجليز فاحتلوا بعض المراكز فى الادارة المصرية ، وبقوا فيها حتى طردهم محمد سعيد واستخدم بدلهم فرنسيين ، والانجليز فى عصر عباس هم الذين بنوا خط سكة حديد الاسكندرية - القاهرة ، وكان فى النية مده لى السويس ليكون الطريق الحديدى فى ايديهم اداة للسيطرة على طريق الشرق ، وليغنيهم عن مشروع حفر قناة السويس ، الذى يفتح للدول الاخرى باب منافستهم فى هذا الطريق ، وعباس الاول هو الذى

خلق « نوبارا » ذلك العنصر الغريب في جسم الدولة المصرية ، وعينه مديرا للسكة الحديد ، وظهر في السنين التالية أن هذا النوبار الارمنى كان خادما لبريطانيا وعينا من عيونها في الشرق . .

والثابت ان عباس الاول ، الحاكم بأمره ، كان حاكما متلافا ، وكان يسطو على خزانة مصر ويأخذ مايشاء ، في غير تورع ولااستحياء . ومن قبيل عبثه وسوء تصرفه ، أنه احتفل بختان ولده الهامى خمسة عشر يوما فكلف الخزانة المصرية مائة ألف من الجنيهات . . ولما سافر الى القسطنطينية ليتسلم فرمان التولية أنفق مائتى ألف جنيه ، والثابت ايضا انه أثق قصوره الخمسة من محل موبيليات كائن بشارع « سانت انتوان » في باريس ودفع له مبلغ مائتين وثمانين ألفا من الجنيهات (١) .

واما اخوه محمد سعيد ، فقد حكم مصر من سنة ١٨٥٤ الى يناير سنة ١٨٦٣ ، حيث مات وهو في سن الاربعين . . ولقد ظلم التاريخ نفسه ، اذ وصفه بطيبة القلب وبأنه كان وطنيا مصرياً (٢) .

ولسنا ندرى من الذى زرع في قلب هذا الوالى ، حب مصر ، ومجدها وعظمتها . . ؟

ان التاريخ نفسه يعترف ، بان الذى رباه هو المستشرق « كوينج » Koeing ، وساهم معه في هذه التربية ضابط في البحرية الفرنسية اسمه « هوسار » Haussart ، وهذان الرجلان نشأه على تعشق الغرب والغربيين ، وأبعدها عن الخلق المصرى والوطنية المصرية . . وقضى « فرديناند دى لسبس » على ماتبقى من آثار النزعة الشرقية والاسلامية أو الوطنية . وقد اعترف « دى لسبس » في مذكراته ، وفي رسائله الخاصة التى كان يبعث بها الى حماته « مدام دى لامال (٣) » بأنه لما كان نائب قنصل لفرنسا في الاسكندرية في سنة ١٨٣٤ ، وكان سعيد في الثالثة عشرة من عمره ، كان يلوذ به دى لسبس ، وكانت القنصلية الفرنسية ندوة طيبة ، تجمع المقامرين والمقامرات ، ونساء الجالية الفرنسية ، وكانت مراقبة النسوة رياضة محببة ، نبغ فيها دى لسبس وتلميذه سعيد ، وكذلك تغنى دى لسبس بالحشيش الذى كان يحرق في سهرات القنصلية

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية رسائل سياسية - مصر - مجلد رقم ٢١ .

(٢) محمد صبرى - الامبراطورية المصرية في عصر اسماعيل - باريس سنة ١٩٢٣ .
وعبد الرحمن الرافعى - عصر اسماعيل - الجزء الاول - طبعة ثانية - مصر سنة ١٩٤٨ .

(٣) هذه المذكرات وتلك الرسائل موجودة لدى شركة قناة السويس .

لهذا لم يكن عجيبا ان يتسلط دى لسبس على سعيد ويحصل منه فيما بعد على امتياز حفر قناة السويس ..

نقول ونؤكد ان الحكم الفاسد هو الذى سلم مصر للاستعمار ، وكان الحكم فاسدا لان ولاية مصر كان ينشئهم منذ طفولتهم اجانب ويتمهدهم افاقون ، وكان هؤلاء الافاقون بطانة لرئيس الدولة يحكمون مصر دون ان يشغلوا وظائف رسمية . وانا كان قد ظهر فى العصر الذى نعيش فيه « انطونيو بولى » و « كريم ثابت » فامثالهما كانوا موجودين بقصور سعيد واسماعيل .. !!

فى عصر محمد سعيد ، ظهر افاق فرنسى اسمه « برافاى » Bravay وورث اسماعيل عن عمه سعيد ذلك الافاق . وبرافاى هذا ، كان لا يقرأ ولا يكتب ، وكان يتسكع فى شوارع الاسكندرية ، وقد عرفه سعيد وقربه اليه ليسامره ويتحفه بالنكات اللاذعة وكان قد نبغ فيها « برافاى » فامكنه بها ان يحصل على كثير من اموال مصر الى جانب الرشاوى التى دفعها له المرابون الاجانب ، وقد نقل الثروة الى فرنسا واحتل مكانا ملحوظا فى المجتمع الفرنسى حتى نال عضوية البرلمان .

والى جانب برافاى المذكور ، كان يعيث بأمور الدولة من بطانة محمد سعيد « باستريه » Pastre و « بوالينو » Poalino و « سكاكىنى » Sekakini

ولم تنج مصر من هؤلاء فى عصر اسماعيل ، فان من اخطاء هذا الرجل الذكى انه احاط نفسه بالانتهازيين ، ليشبعوا شهواته وغرائزه ، ومنهم « سيفر » Seffer الذى نال رتبة الباشوية ، وهو بولاندى كان يسمى « كورسيلسكى » Korselski وقد بدأ حياته فى خدمة القصور فى باريس وهناك عشق زوجة الامير نابليون ، وسافر الى تركيا حيث وجد وظيفة فى بلاط السلطان ، كما خلق وظيفة للامير نابليون لكى يحظى بوجود زوجة الامير على مقربة منه ، واوفده السلطان الى مصر بحجة الاستشفاء والحقيقة انه كان عينا للسلطان على اسماعيل ، ومع ذلك لعب بعقل اسماعيل وتدخل لحساب بعض البيوت المالية التى اقضت مصر كبيت (اوبنهايم) فى مقابل السمرة التى حصل عليها ، وكان يؤدى لاسماعيل خدمات قذرة ، وكذلك فعل آخرون مثل « لافيزون » Lavison و « برجوير » Burgulères وبسبب هؤلاء ، اضطربت ادارة مصر وانهارت الحكومة الوطنية ، واضحت شبعا من الاشباح ، ولو ان الشعب ، هو الذى ادار دفة بلاده بنفسه ، وراقب رئيس الدولة مراقبة حقة ، لما توالى المصائب على مصر ، ولذلك كان حكم

الخدويين تمهيدا للاستعمار ، وحكم خلفائهم دعامة قوية لهذا الاستعمار . وكانت مصر في ذلك الوقت ، داخلة في نظام اتحاد *Fédération* اسلامي ، يتمثل في الخلافة الاسلامية ، وسلطان القسطنطينية ، ولم يكن لوالى مصر الحق في عقد قروض اجنبية قبل فرمان سنة ١٨٧٣ ، او التنازل عن اى مظهر من مظاهر السيادة على الاقليم ، لان هذه السيادة هى حق الشعب المصرى ، ولكن السلطنة العثمانية كانت بدورها جرثومة فساد ، تقنع بنصيب من الفنيمة فتأخذ الرشوة بجشع ، وتترك الحبل على الغارب ، وكذلك كانت تركيا نفسها وكرا للنفوذ الاجنبى ونفوذ الانجليز بوجه خاص . اما الشعب المصرى ، فقد تأمرت ضده كل القوى وسرقت امواله جهرا وعلانية ، وقيدوه بديون باهظة وفوائد ربوية فاحشة ، جعلت شئون الحكم فوضى ، ليس لها مثيل في التاريخ ، وبذلك مهد الاستعمار لنفسه الطريق .

والاثام التى ارتكبت ضد هذا الشعب المسكين ، تجافى ابسط حقوق الانسان ، وتنافى مبادئ الاخلاق ، وقواعد قانون الشعوب ، واذا نظرنا للامور بمنظار العدالة الدولية ، نستطيع ان نقرر ان مصر لا يمكن ان تلتزم بتصرفات الخديويين ، لان صاحب المصلحة وهو الشعب ، لم يجز هذه التصرفات ، واذا فرضنا اسوا الفروض ، واعتبرنا الشعب قاصرا ، في ذلك الوقت ، وان رئيس الدولة كان بمثابة الوصى ، او معين من قبل الوصى ، وهو الدولة العثمانية ، فالقانون الخاص يبطل تصرفات الوصى ، الضارة بالقاصر ضررا محضا ، والقانون الدولى العام ، يستمد قواعده في هذه الحالة ، من القانون الخاص ، والضابط العام ، هو اصول العدل ومبادئ الاخلاق .

بدا الزحف الاجنبى على مصر ، في عصر محمد سعيد ، وكانت السياسة التى رسمتها انجلترا ، في التمهيد لغزو مصر ، تتلخص في نقطتين :

(١) التدخل الدبلوماسى المستمر ، والضغط على مصر بوساطة القناصل

(٢) الاستعمار السلمى باقراض حكومة مصر بفوائد ربوية فاحشة

واستغلال مرافقها المختلفة ، حتى اذا ساءت احوالها وعجزت عن سداد الديون او فوائدها ، تدخلت الدول الاجنبية بحجة حماية مصالح رعاياها .

ولكن انجلترا لم تكشف عن هذه السياسة الماكرة ، بل تقمصت في اول الامر مسوح القساوسة ، وتركت غيرها يبدأ بنهش جسد مصر ، وهى تستنكر تصرفات هذا الغير ، ثم تشب في النهاية على الضحية ، لتنفرد بها

وقد ساعد على نجاح هذه السياسة ، ضعف سعيد وقصر نظره ،

وشهد بذلك قنصل فرنسا في مصر ، « ساباتييه » في كتاب أرسله ،
لوزارة خارجية بلاده ، في ٢ أكتوبر سنة ١٨٥٤ ، وقال فيه ما نصه :

« كان الباحثون عن الذهب ، والطامعون فيه ، يلوذون بوالى مصر
بشكل ظاهر ومستمر ، فبمجرد ان بلغهم نبأ موت عباس باشا ، نزحوا
الى مصر من مختلف أرجاء أوروبا . جماعات ، وانقضوا عايتها ، جاعلين منها
كاليفورنيا جديدة . وعرضوا على الوالى مختلف المشروعات الشاذة
والسخيفة ، ويضيع سعيد وقته في الاهتمام بتلك المشروعات ، وهو
معرض للتأثير عليه بالكلمات المعسولة ، والعبارات الخلابة ، التى ترضى
كبريائه وغروره ، ويسمعها آثناء الليل واطراف النهار » (١)

والحق ان سعيدا كان يندفع في تدبير امور الحكم ويسير على غير
هدى ولم يأخذ حذره قط من قناصل الدول ، الذين امعنوا في التدخل
لصالح الانتهازيين من رعايا بلادهم ، ومن هؤلاء القناصل تجار وسماسرة ،
ارادوا ان يملأوا جيوبهم بذهب مصر ، وفي طليعة اولئك المأجورين قنصل
الولايات المتحدة واسمه « ليون » Léon ، وكان للولايات
المتحدة في مصر من رعاياها فرد واحد ، ولكن قنصلها كان يبيع نفوذه
لايطاليين ، وبولنديين ، وارمن واتراك ومصريين ، ويتدخل لحماية من
يستأجره ، وكان اقدر منه قنصل بلجيكا « زيزينيا » Zizinia ،
وقد اشتغل بالتجارة جهارا ، بل جنح في التجارة والكسب الى البلطجة ،
فادعى مثلا ان محمد على منحه شفويا وعدا باعطائه امتياز الترانسيت ،
ولم ينفذ الوعد ، واستعان بنفوذه « ساباتييه » القنصل الفرنسى الذى
كان يقاسمه الغنيمة ، فحصل « زيزينيا » هذا على تعويض عن شيء وهمى
قدره ثلاثين الفا من الجنيهات ، كما حصل بوساطة القنصل الفرنسى على
مبلغ مائة وثلاثين الف جنيه تعويضا عن شيء وهمى آخر (٢)

كان يكفى ان يتقدم لوالى مصر اى افاق ، او قاطع طريق اجنبى ويدعى
ان ضررا ما قد اصابه ويطلب عشرة آلاف او عشرين او ثلاثين او مائة
الف جنيه ويشفع طلبه بمذكرة من قنصل دولة اجنبية ، فيذعن سعيد ،
ويدفع من بيت المال ، وحوادث السرقة والتصب التى ايدها القناصل مما
لا يحصى ولا يعد ، ويكفى ان نستشهد بما كتبه ، قنصل انجلترا لحكومة
بلادها في ١٢ أغسطس سنة ١٨٦١ يصف هذه الحالة العجيبة ، وقد
جاء في هذا الكتاب قوله :

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية - رسائل مصر - مجلد رقم ٢٥

(٢) محمد صبرى - المرجع السابق - ومحفوظات وزارة الخارجية البريطانية مجلد

٧٨ رقم ١٤٦٧ ورقم ١٥٢٢

« في دولة يرأسها مثل هذا الوالى ، يكفى اى قنصل اجنبى ان يبدى
تأييده الشديد لاي ادعاء يتقدم به رعاياه فيجالبون الى طلبهم »

وفى ظل سعيد ، عاد الى مصر اليونانيون الذين كانوا قد طردوا فى ايام
سلفه . وفى ايامه اكتظت مصر بالمهاجرين الاوروبيين الذين جاءوا الى هذه
هذه البلاد حفاة ليمتصوا دماءها ويخلفوها عظاما نخرة ، وانى أترجم هنا
بالنص الحرفى ما جاء فى رسالة قنصل فرنسا التى ارسلها الى حكومة
بلادها فى ١٠ مايو سنة ١٨٦٢ يصف جشع الاوروبيين وفضاعة ما كانوا
يقترفونه فى مصر (١)

« لقد فقد الاوروبيون فى مصر ، صفة التمييز بين الحق والباطل »

وذكر القنصل الفرنسى فى كتابه المتقدم ان الاوروبيين يلحون فى طلب
الاصلاحات البلدية ولكن احدا منهم لا يريد ان يدفع ضريبة !!

وكذلك تملك الاوروبيون الاراضى بأبخس الاثمان ورفضوا ان يسددوا
الضرائب المستحقة عليها ، حتى ان الهامى باشا ، ولد عباس الاول
استعان بشركة « اوبنهايم » التى عهد اليها بادارة املاكه الواسعة ، وعلى
رأسها ثلاثة مديرين يتمتعون بحماية قناصلهم ، وهم « اوبنهايم »
البروسى ، و « شواباشتر » Schwabacher النمساوى ،
و « شابيرت » Chabert الانجليزى ، وكلما جد نزاع بين الدائرة
والحكومة كان يتدخل اولئك الثلاثة مستعينين بقناصلهم فيحصلون على
ما يطلبون من تعويضات . وابرم حليم باشا ، شقيق محمد سعيد اتفقا
من هذا القبيل لمدة عشر سنوات مع بيت بريجز Briggs الانجليزى
ولذلك لما ارادت الحكومة المصرية فى شهر يونيو سنة ١٨٦٠ ان تحصل من
دائرة حليم باشا على العدد ، المقرر بمقتضى القانون من الرجال لحفظ جسور
النيل توجه وزير الخارجية المصرية الى القنصلية البريطانية بهذا الطلب ،
اذ ان الوكيل الانجليزى لدائرة حليم ابى ان يجيب الحكومة لطلبها ،: وهدد
بطلب التعويضات ، ومع ذلك فان القنصل الانجليزى ، كتب لحكومته فى
١١ يونيو سنة ١٨٦٠ يسنكر هذه الفوضى ، وينبه الى انها ستنتهى
بأيلولة الثروة العقارية فى مصر للاجانب ، وفقدان الحكومة المصرية سلطانها
على اراضى الدولة . والعجيب ان الحكومة الانجليزية ، قد انكرت بدورها
على الاجانب هذه الفوضى ، واجابت قنصلها معلنة ان الاجانب الذين

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية - مراسلات سياسية - مصر - مجلد رقم

٢٠ بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٦٢

يشتغلون بالزراعة ، ملزمون بالخضوع للقوانين المعمول بها في مصر ، ولاحق للقناصل في ان يتدخلوا لمصلحتهم !!

وحاول سعيد ان يحمل اخاه حليما على فسخ العقد الذي كان قد أبرمه مع ذلك البيت الانجليزى الذى استأجره لحمايته ، وسدد له مقابل ذلك ديونه ، كما دفع له من بيت المال مبلغ عشرين الفا من الجنيهات المصرية .

والامثال التى من هذا القبيل كثيرة وكلها تدل دلالة واضحة على ان عصر سعيد ، قد تميز بخلق النفوذ الاجنبى في مصر ، وتسليم مرافق البلاد او اكثرها للاجانب والدخلاء والمهاجرين ، الذين لم يكن لهم مال ولا خلق ولا شرف ، والذين اصبحوا في سنوات قلائل ملاكا للثروة العقارية والمنقولة في مصر واضحى المصريون غرباء في بلادهم ، والمسئول الاول عن هذه الفوضى هم قناصل الدول ، الذين عملوا بموافقة حكوماتهم على خراب مصر المالى وتحطيم سيادة الحكومة الوطنية ليفتحوا بذلك الباب للاستعمار المسلح ، ولا توجد شريعة في الدنيا تقر هذه الفوضى المجافية لابسط مبادئ الاخلاق وقانون الشعوب

وان ابشع صورة من صور تلك الفوضى لهى الصورة الواردة في بنود فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ واللائحة المرفقة بذلك الفرمان الاخير وبموجب تلك القرارات حصل فرديناند دى ليسبس على امتياز لتأسيس شركة لحفر قناة في برزخ السويس وقد فصلنا بنود تلك القرارات وملابسات صدورهما في الجزء الاول من الكتاب

والعجيب ان الغفلة قد ادخلت على سعيد اذ صور له المشروع انه عمل يراد به خير مصر واسعادها كما يراد به صيانة كيائها وتدعيم سيادتها ، وقد قال دى ليسبس في مذكرته التى قدمها الى سعيد باشا في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ والتى بمقتضاها منح سعيد ذلك الامتياز العجيب :

« وما لا شك فيه ان شق برزخ السويس ، هو عمل من شأنه ان يساعد اكثر من اى عمل آخر على المحافظة على الامبراطورية العثمانية ، وان يثبت لاولئك الذين كانوا يتشددون بانهارها انها ما زالت تتمتع بحياة مثمرة ، وانها قادرة على اضافة صفحة لامعة في سجل مدنية العالم . »

« لماذا اجتمعت حكومات الغرب وشعوبه وقررت المحافظة على حقوق السلطان في ملكية القسطنطينية ؟ ولماذا اصطدم كل من حاول تهديد هذا الوضع بقوة اوروبا المسلحة ؟ ذلك ان الطريق بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر ، له من الاهمية ما يجعل الدولة

الاوروبية التي تستولى عليه سيدة لجميع الدول الاخرى وقادرة على قلب حالة التوازن التي يهتم العالم كله بالمحافظة عليها »

« اذا انشئ في نقطة اخرى من الامبراطورية العثمانية مركز مماثل لهذا او اكثر اهمية منه ثم اذا جعلت مصر طريقا لتجارة العالم بحفر برزخ السويس فان ذلك يقضى الى خلق حالتين في الشرق كل منهما قائمة بذاتها ولها اهميتها القصوى ذلك انه فيما يختص بالطريق الجديد ستنظر الدول الاوروبية الكبرى نظرة حيوية الى مسألة ضرورة ضمان حياده مخافة ان تستولى احدها عليه في يوم من الايام »

واستطرد دى ليسبس في مذكرته الى ان قال : « لقد سبق ان فهم ، محمد سعيد ، انه لا يوجد هناك عمل يمكن ان يقارن من حيث العظمة ومن حيث الفوائد التي تترتب على انشائه بالعمل الذي اعرضه عليه ، فما اكبر المجد الذي سيضيفه ذلك العمل على عهده ، وما اوسع سبل الفنى والثروة التي ستتدفق منه على مصر . ان اسماء الملوك المصريين الذين شيّدوا الاهرامات عنوان الكبرياء الادمى ، الذي لا فائدة منه ، هي اسماء مجهولة ، بينما سيظل اسم الامير الذي فتح قناة السويس البحرية العظمى اسما مباركا من عصر لعصر الى ابد الابد . »

وقد بينا في الجزء الاول كذب ما ادعاه دى ليسبس وانه كان قد بيت امرا اذا وحاول ان يخلق دولة اجنبية في جسم الدولة المصرية وكان مشروعه من الاسباب التي عجت بخراب الخزانة المصرية .

وكان سعيد متلافا للمال ، وقد اعتاد ان ينفق على ملاذه وشبهواته بسخاء ، وكانت تلوذ به بطانة من الاجانب الخطرين وقد تقدم ذكر اسماء بعض افراد تلك البطانة ، ولما وجد الخزانة خاوية اوحى اليه دى ليسبس ان يصدر بونات على الخزانة بفائدة تتراوح بين ١٢ و ١٨ في المائة ، وقد فعل ذلك في سنة ١٨٥٨ وتجاوزت قيمة هذا الدين المحلى مليون وستمائة الف من الجنيهات الاسترلينية بخلاف مرتبات الموظفين التي كانت متأخرة ، والتقط الاجانب هذه البونات وتضاربوا عليها ، حتى ساءت الحال ، وقلق رجال البنوك انفسهم ، وحاولت حكومة فرنسا ان تستغل هذه الفرصة وتوطد نفوذها في مصر ، بفرض الرقابة على احوالها المالية ، ورأى سعيد ان يعالج الداء بالداء ويسدد الدين بديون جديدة ، فأوفد الى باريس في سنة ١٨٦٠ صديقه البولندى « بولينو » ليقترض له مبلغ ثمانية وعشرين مليونا من الفرنكات ، وابرقت الحكومة الفرنسية الى قنصلها بمصر تطلب منه ان يسأل الوالى عن الضمانات التي يمكنه ان يعطيها للراسمالين الفرنسيين ، وعن الاوجه التي يريد ان يستعمل فيها ذلك القرض ، وقد عاد « بولينو »

الى مصر في ٢٨ يوليو سنة ١٨٦٠ بعد ان عقد قرضا في باريس مع بنك « شارل لافيت » وبنك الخصم ، وضمنت الحكومة الفرنسية هذا القرض وان يسدد في باريس ، من إيرادات جمرك الاسكندرية

وفي ٦ اغسطس سنة ١٨٦٠ وقع سعيد تعهده لدى لسبس بسداد الديون التي التزم بها قبل شركة القناة وراح يبعثر المال يمينا وشمالا ، وكان كلما أسرف أغرته حكومة فرنسا ، تارة بواسطة دي لسبس وأخرى بواسطة قناصلها ، بالاقتراض من المرابين الفرنسيين ، وقد بلغت الديون التي عقدها حتى سنة ١٨٦١ مائتين وخمسين مليوناً من الفرنكات ، وقد ذكر قنصل فرنسا في رسالة بعث بها الى وزارة خارجية بلاده في ١٨ مايو سنة ١٨٦١ ، وهي محفوظة بسجلات وزارة الخارجية الفرنسية ، ان مصر في طريق الخراب لا محالة ، لانها واقعة تحت تأثير القروض والفوائد الربوية ، وفي عصر سعيد بدا التدخل من جانب المرابين بشكل ظاهر ، فمثلا طلب « شارل لافيت » ومعه مدير بنك الخصم مؤيدين بنفوذ الحكومة الفرنسية ، من سعيد ، في مذكرة مؤرخة في ٢٦ يوليو سنة ١٨٦١ ان تعين لجنة لتنظيم الإيرادات وان تعرض ميزانية الدولة على تلك اللجنة ، وضمانا لسداد ديونهم طلبوا تخصيص إيرادات الدلتا وجزءا لا يستهان به من إيراد الجمارك وبعض املاك الوالى الشخصية وهذا علاوة على اعتبار مصر بأسرها ضمانا واكثر من ذلك طلبوا ان تتراوح الفائدة بين ١١١/٢ و ١٢١/٢ في المائة بخلاف سمسة قدرها ٦ في المائة وان تحسب الفائدة على قيمة الدين الاسمية لا الفعلية ، وكان معنى ذلك التنازل عن سيادة الدولة لمصلحة الدائنين الفرنسيين علاوة على قبول فوائد ربوية مرهقة للغاية ، ولذلك طلب سعيد باشا من وزارة خارجية فرنسا بواسطة قنصلها في مصر ان تحصل على مصادقة الباب العالي قبل ان يعقد قرضا جديدا بهذه الشروط .

وقد ادعى بنك الخصم الفرنسي ان الوالى خالف شروط القرض الاول واصدر بونات جديدة على الخزانة لسداد متأخر مرتبات الموظفين وطلب هذا البنك تعويضا قدره اربعمائة وثمانين الف فرنك ، وقد استعمل البنك سلطان القنصل الفرنسي في الضغط على الوالى حتى سلم بدفع هذا التعويض

وساءت الامور زيادة عما كانت عليه ، والمدهش ان الباب العالي اضطر تحت ضغط الدبلوماسية الاوروبية لان يبعث في يناير سنة ١٨٦٢ بموافقته على عقد القروض وقد ادعى الالماني « اوبنهايم » ان هذا الترخيص الصادر من الباب العالي لا يستفيد به احد غيره من المرابين ، وقامت منافسة حادة

بين الدول الطامعة في منح مصر قرضا جديدا حتى تراءى لذوى الشأن ان يكون طرح القرض في مناقصة دولية الا ان قنصلى انجلترا وبروسيا هددتا سعيدا بطلب التعويضات اذا طرحت هذه المناقصة ، بدعوى ان سعيدا كان قد تعهد شفويا لبیت « اوبنهايم » بالحصول على القرض منه (١)

وتحت تأثير هذا الضغط اضطر سعيد لأن يعقد في ١٨ مارس سنة ١٨٦٢ قرضا انجليزيا المانيا وصل الى مليونين وأربعمائة ألف جنيه استرليني وهذا القرض بما انطوى عليه من فوائد باهظة وسمسرة يمكن ان تسمى سرقة وضمانات ما انزل الله بها من سلطان ، مضافا الى مأساة قنائة السويس جعل تاريخ سعيد كحاكم لمصر اول صفحة سوداء في تاريخها المعاصر . ولقد استطاعت انجلترا بلباقة ان تراقب الامور عن كثب حتى تحول دفتها المصلحتها مستعينة بالدبلوماسية الفرنسية التى ارتضت ان تكون مقلب القط .

بلغت ديون مصر ، عند وفاة محمد سعيد ، ثلاثة ملايين واثنين وتسعين الفا وثمانمائة من الجنيهات الاسترلينية ، وارتفع رقم هذه الديون حتى وصل في نهاية حكم اسماعيل سنة ١٨٧٩ الى واحد وتسعين مليونا من الجنيهات . ولا يتسع المقام هنا لتفصيل مأساة تلك الديون ، وما انطوت عليه من فضائح يتندى لها جبين البشرية ، وحسبنا ان نجمل اسباب خراب مصر المالى ، فى تلك الحقبة من تاريخها .
وهذه الاسباب يمكن تلخيصها فيما يأتى : -

اولا - ميل اسماعيل الى الترف والأبهة : كان اسماعيل محبا لمظاهر الأبهة ، شغوبا بحفلات الرقص واقامة الولائم الفاخرة وبناء القصور الشاهقة والمبالغة فى الانفاق على تأسيسها وصيانتها ، وكان وجود على غير المستحقين من اموال الدولة وقت ان كان الشعب يتضور من الجوع وكانت السياط تلهب ظهور دافعى الضرائب ، من ذلك أنه تبرع فى سنة ١٨٦٩ بمبلغ مائة الف فرنك لاعانة منكوبى مجاعة ظهرت فى كريت ، دون ان يفكر فى شعبه الجائع المسكين ، وكانت خزانة الدولة على شفا الافلاس حينما قرر ان يحتفل بافتتاح قناة السويس فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، ومع ذلك سافر الى اوروبا فى ركب ملكى محوط باكبى مظاهر الأبهة ودعا اربعة من ذوى الرؤوس المتوجة وسبعة آلاف جاءوا من مختلف جهات الارض وتكلف بيت المال بنفقات سفرهم وعودتهم الى بلادهم واقامتهم فى مصر

(١) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية - مجلد ٧٨ رقم ١٦٧٥

بعض الوقت ونصبت لهم الولائم والحفلات الراقصة في بلاد منطقة القناة وفي العاصمة ، وهى حفلات ما عرف التاريخ لها مثيلا من قبل ولا من بعد ويقال أن مجموع ما انفق فيها قد تجاوز خمسة ملايين من الجنيهات ، وقد روى أحد الكتاب الدين شهدوا تلك الحفلات أن الرجل كان يخرج من مكان الوليمة فيقول بملء شذقيه : لقد أكلت ملك ثلاثة من الفلاحين المصريين (١)

ومما ساعد على هذا الفساد ، وجود بطانة من الأجانب في قصر اسماعيل ، وقد ذكرنا أسماء بعضهم فيما تقدم فأولئك كانوا يداعبون كبرياءه ويلهبون شهواته ويدفعونه في هذا الطريق المموج لكي يملأوا جيوبهم بالذهب والفضة .

ثانيا : استمرار طريقة المطالبات التى كان يتقدم بها الاوروبيون مؤيدين بنفوذ دولهم والغرامات التى كانت تدفع لهم من غير مقتضى ، والامثلة على ذلك كثيرة ومنها أن اعتداءا وقع في مستهل عهد اسماعيل من بعض الجنود المصريين على بحار فرنسى ، بسبب قحة ذلك البحار وتعمده جرح عواطفهم ، وقد قامت السلطات المصرية بمعاينة اولئك الجنود بكل صرامة وحزم ولكن القنصل الفرنسى لم يكتف بهذا ، بل بعث باتذار مؤرخ في ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ الى الحكومة وشفع انذاره بالتهديد بانزال قوات بحرية في الاسكندرية من احدى قطع الاسطول الفرنسى التى كانت موجودة بطريق الصدفة واصر القنصل على تجريد الضابط الذى كان يرأس الجنود من رتبته العسكرية ، وان يشد وثاقه هو والجنود الذين اتهمهم البحار الفرنسى ويصلبون لمدة ساعة امام القنصلية الفرنسية ، ويتفرج الناس على هذا المنظر ليفهموا أن هذا القنصل هو الحاكم بأمره والمدهش أن اسماعيل قد اجاب هذا الطلب الاجرامى الذى اطمع فيه قنصل فرنسا وسائر القناصل فلم يكن مستغربا أن يطلبوا التعويضات لرعاياهم لمناسبة ولغير مناسبة والعجيب أن يحصل هذا وقت أن ارسل اسماعيل فيلقا مصرية ليحارب في المكسيك تحت الراية الفرنسية مجاملة منه لفرنسا . وقد كان يسكن مصر من رعايا فرنسا في ذلك الحين خمسة وعشرون الفا هبطوا عليها من كل صوب ليجمعوا المال الحرام وينهبوا مصر ما استطاعوا الى النهب سبيلا وقد شهد قنصل فرنسا نفسه بأن التعويضات التى كان يطلبها هؤلاء لم تكن مشروعة بل كانت خيالية ، ومجافية لابطس قواعد الحق والعدالة وكانت مما يشير حفيظة

(١) كتاب خديويون وباشوات ، باللغة الانجليزية مؤلف لم يذكر اسمه ، وكتاب : Ch Misnier Souvenir du monde Musulman بليرى سنة ١٨٩٢

المصريين ، ونحن نورد هنا النص الحرفى لرسالة ذلك القنصل التى وجهها الى وزارة خارجيته فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٩ ، وهى ثابتة بالمجلد رقم ٥٥ بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية التى عنوانها « رسائل دبلوماسية مصر » -

Il faut soutenir les justes réclamations de ces Français, protéger leur intérêt légitime ; mais leurs prétentions sont souvent exorbitantes, et, en restant dans les limites de l'équité et du droit, on soulève des inimités et des rancunes ; il arrive parfois qu'elles sont servies comme maintenant par une presse clandestine ignoble.

وقد دفع اسماعيل لبحارة شركة « ميساجرى امبريال » مبلغ مائة ألف فرنك كتعويض بدعوى انه اسيئت معاملتهم وقد تعددت هدايا اسماعيل لقناصل الدول ، وكانت أشبه بالرشاوى التى أريد بها التخلص من شرورهم ومضايقاتهم له ومن ذلك انه منح قنصل البرتغال مزرعة بلغت مساحتها ثلاثمائة فدان ومنح قنصل اسبانيا ، فى طريق شبرا ، مائتى فدان ، واعطى منحاً اخرى لقناصل السويد وفرنسا وغيرهما (١)

واغرب مما تقدم أن ضابطا اسمه « الكونت دى بيسون » Bisson وصل الى مصر فى سنة ١٨٦٣ ، وقال انه فى طريقه الى الحبشة للقيام بمشروع زراعى صناعى ، ولاداء مهمة سياسية هناك ، فماكان من اسماعيل الا ان وضع تحت تصرفه البواخر النيلية والرجال والجمال والاغذية وجميع ما يلزم لرحلته وتكلفت الخزانة ستين ألفا من الفرنكات بغير مناسبة الا الحفاوة بذلك الضابط الذى طرق باب اسماعيل وقد تبين انه كان افاقا ، يسعى لكسب المال واشعال نيران الحرب بين مصر والحبشة وتبين انه كان ضابطا مزيفا (٢) ومع ذلك ادعى ذلك الضابط المزيف أن اشياء سرقت منه وطالب الحكومة المصرية بتعويضات جسيمة ووجد سندا له من قنصل بلاده

وبسبب هذه الفوضى الصارخة التى ايدها قناصل الدول الاوروبية تدفق سيل المهاجرين الاوروبيين على مصر سنة ١٨٦٥ ليمزقوها اربا ، حتى ان قنصل فرنسا بعث برسالة مؤرخة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٥ الى حكومة بلاده ذكر فيها ان اسماعيل شكى مر الشكوى من غزو بلاده بسيول من المهاجرين الذين لا شرف لهم ولا ضمير وكانت تؤازرهم حكوماتهم وقد

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية - رسائل دبلوماسية ، مجلد رقم ٢٥

بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٦٥

(٢) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية - المجلد رقم ٢٦

نزع أكثر هؤلاء من إيطاليا وبلاد النمسا حتى ضاقت بهم الاسكندرية وعجز البوليس المصرى عن مقاومة اجرامهم ومنع حوادث القتل والسطو وغيرها مما كان يرتكب بجرأة بلغت غاية الخطورة (١) وقد تفاقم الخطب حتى ان الملك فيكتور عمانويل أوفد وزيرا مفوضا لمصر في ٢ فبراير سنة ١٨٦٨ لتسوية مطالبات رعاياه السخيفة واستمر ذلك الوزير المفوض بمصر حتى ٢٥ ابريل سنة ١٨٦٨ واستطاع في تلك المدة ان يبتز من الحكومة المصرية مبالغ لا يستهان بها .

ولم يتورع قناصل انجلترا والولايات المتحدة عن السير في ذلك الطريق المعوج ، ومن ذلك ادعى قنصل الولايات المتحدة في شهر يوليو سنة ١٨٦٤ ان الحكومة المصرية امتهنت حصانته لان البوليس قد تعقب ، في ارض فضاء - زعم القنصل انها في حوزته - رجلا اجنبيا اسمه « كندنيكو » لانه اعتدى على املاك الدولة فهدد القنصل الامريكى بقطع العلاقات القنصلية مع مصر اذا لم تعوض الرجل المشار اليه ، مع انه لم يكن امريكيا ، بل كان من رعايا اليونان وقد عدد حضرة العلامة الدكتور محمد صبرى في مؤلفه الذى وضعه باللغة الفرنسية في سنة ١٩٣٣ عن الامبراطورية المصرية في عصر اسماعيل امثالا من تلك الحوادث لا يتناولها الحصر .

ولعل اشنع الامثال ، المبلغ الذى دفعته مصر لشركة قناة السويس تنفيذا لقرار التحكيم الذى أصدره الامبراطور نابليون الثالث في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ وهو ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستين الفا من الجنيهات (٢)

ثالثا - خسائر مصر المالية في مشروع قناة السويس وقد شرحنا هذه الخسائر في الفصل الثانى عشر من الجزء الاول من كتابنا وقد بلغت بالفرنكات الفرنسية ٩.٩٧.٠٩٢ر٣٥٢ وناعت الخزانة المصرية بهذا الحمل الثقيل ، وكان دى لسبس يفرى والى مصر بعقد القروض في فرنسا ، ويحصل لنفسه على السمسرة الضخمة التى كانت تذهب تارة الى جيبه وحده ، واخرى يقاسمه فيها نوبار ، وهذا بخلاف الفوائد الربوية التى تجاوزت ١٨ في المائة و ٢٠ في المائة في كثير من القروض

رابعا - مشروعات اسماعيل التى لم تقدر خزانة الدولة على تحمل اعبائها،

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية - المرجع السابق - مجلد رقم ٢٧ بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٥

(٢) الجزء الاول من كتابنا قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة صفحة ٢٢٢ الطبعة الاولى سنة ١٩٥١

وتلك المشروعات فوق كونها فتحت الباب للمغامرين والافاقين من الاجانب الذين امتصوا دماء مصر مستعينين بنفوذ قناصلهم وبالامتيازات الاجنبية ، واتاحت لهؤلاء الاجانب ان يؤسسوا شركات انتزعت ثروة مصر العقارية وتسلطت على اقتصادها الوطنى ، فانها ضاعفت من خطر المحنة المالية التى انتهت بخراب مصر فى نهاية عصر اسماعيل ، ويقدرّون تكاليف تلك المشروعات بأكثر من ستة واربعين مليوناً من الجنيهات .

خامساً - سياسة اسماعيل حيال القسطنطينية ، وهذه السياسة كانت قائمة على الرشوة وشراء ذمة الصدور العظام ، بل وصلت هذه الرشوة الى جيب السلطان العثمانى نفسه .

وفيما عدا الرشوة اضطرت مصر ، بحكم علاقتها بتركيا لان تحارب الى جانبها فى كريت من سنة ١٨٦٦ الى سنة ١٨٦٩ كما زودتها برجال حاربوا فى الحجاز وخسرت مصر فى هذه الحروب عشرة آلاف رجل وتكلفت اكثر من ثلاثين مليوناً من الفرنكات . وفى الحرب الروسية التركية فى سنة ١٨٧٧ امدت مصر الباب العالى بنحو ثلاثين الفا من الرجال ، ولقد كانت تركيا معنية كل العناية باضعاف مصر واشاعة الفقر والجهل والمرض فيها حتى لا تقوم لها قائمة بجانبها ، ولذلك طلبت منها الامدادات ولذلك ايضا كانت تطلب الرشاوى جهرا وعلانية ، وقد بلغ ما دفعه اسماعيل لحاشية السلطان فى فبراير ومارس سنة ١٨٦٣ خمسمائة واربعين الف فرنك بخلاف هدايا وصلت قيمتها الى خمسين الف فرنك ، وكانت تركيا تحصل على جزية محددة من مصر فرفع اسماعيل هذه الجزية بمبلغ اربعمائة الف جنيه فى السنة ، واذا كان اسماعيل قد حصل من الباب العالى على فرمانات سنة ١٨٦٦ وسنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٧٣ والفرمان الاخير قد قرر نظام توارث العرش لمصلحة اسماعيل كما اباح له ان يعقد قروضا فى الخارج ، فان الخزانة المصرية تكبدت فى مقابل ذلك أضخم الرشاوى التى عرفها التاريخ

سادساً - سوء نية المراهين الاوروبيين ، فلم تختلف تصرفات اولئك المراهين عن افعال اخطار اللصوص وكانت الدبلوماسية الاوروبية أقوى سند لهذه اللصوصية الفاجرة التى لم تعرف شريعة ولا قانوناً غير حكم القوة الذى املته دولها ولا يستطيع الانسان ان يتصور ، وهو يراجع الانذارات الرسمية التى كان يتلقاها اسماعيل لحمله على اجابة طلبات تلك العصابات ، ان الامر كان يقتصر على اثراء فريق من الجشعين وانما ، يعتقد كل ذى عقل وضمير ان النية كانت متجهة الى تحطيم مصر ماليا ليكون ذلك تمهيدا لاحتلال عسكري لا يلقى أية مقاومة ، ولا شك ان انجلترا قد لعبت وراء

الستار دورا غاية في الخطورة ولا أدل على هذه الحالة من أن الدبلوماسية الانجليزية هي التي املت شروط القرض الذي عقده سعيد في سنة ١٨٦٢ مع بيت « اوبنهايم » .

وكان هذا أول عدوان صارخ من الرأسمالية ضد مصر وسيادتها ، وكان المرجو أن يتعظ اسماعيل ولا يقع في أخطاء سلفه ولكن كان لاسماعيل شيطان اسمه « نوبار » ولهذا النوبار تمثال قائم حتى الآن في الاسكندرية مع انه حسن لاسماعيل سياسة الاقتراض والاستعانة بالمرابين الاوروبيين لينال هو أكبر نصيب من السمسرة والرشاوى ودمر المالية والادارة المصرية وسيادة الدولة المصرية ثم استقبل الاحتلال الانجليزي في سنة ١٨٨٢ وصار وزيرا من أهم وزراء ذلك الاحتلال !!

واستطاع سيل الاجانب ، ومعه عصابة المرابين وسماستهم أن يحطموا مالية مصر ، ولسنا في هذا الكتاب بصدد تحقيق الديون التي جمدها فصارت واحدا وتسعين مليونا من الجنيهات ، ولو فعلنا لاثبتنا ان القدر الاكبر من هذا المبلغ الخيالي كان فوائد وسمسرة ورشاوى ، ولم يدخل خزانة مصر الا النذر اليسير ، بل أن القروض كانت تبرم في الخارج وتسدد للدائنين مباشرة من الفوائد واصل الدين فكانت قروضا خيالية لم ترها مصر ولم تنتفع بها ، وللرأسماليين دراية وخبرة لم تكن متوفرة في مصر ، مع ملاحظة ان مستشاري الخديو وذوى العقول التي كانت تفكر له كانوا من الاجانب والدخلاء .

بهذا الزحف الرأسمالي ، فعل الاستعمار بمصر ، ما فعله بتونس ومراكش . ومما زاد الطين بلة ، أن حملة المرابين قد عاصرت مشروع « دي لسبس » وعصابته ، ويقدر الامريكيون ما دفعه اسماعيل في هذا المشروع وما أنفقه بسببه بمبلغ ثمانين مليونا من الدولارات (١) ، ولا ننسى أنه من أجل حفلات افتتاح القناة خلق طريق الاهرام وبنى دار الاوبرا ، في اقصر وقت استطاع ، والبلاد كانت تضج من فداحة الديون . ويتهمه « باركر توماس مون » وهو كاتب محايد ، بأنه كان يستخدم مال الدولة في مشتري أراضي الفلاحين لنفسه ، فأقتنى اباعد فسيحة ، وكذلك اسرف في بناء القصور التي ملأها بجواربه البيض والسود .

I) Parker Thomas Moon Imperialism and world politics
New York 1947.

وبسبب فداحة الديون ، وضع المرابون ، تآزرهم دولهم ، السكين فوق عنق مصر ، وبهذه السكين اشترى دزرائيلي ما كانت تملكه مصر في شركة قناة السويس وهو ١٧٢٦٠٢ سهمًا بمبلغ ٣٦٨٠٠٠٠ ر. جنيهًا ، وكان دزرائيلي يقول وقتئذ عن القناة انها طريق بريطانيا الاكبر ، الذي يؤدي الى امبراطوريتها الهندية .

وقد وقعت هذه الكارثة في سنة ١٨٧٥ ، وهي السنة التي ارسلت فيها حكومة انجلترا بعثة «ستيفن كيف» Stephen Cave لفحص مالية مصر ، ولما رفع « كيف » تقريره ، خلقوا في السنة التالية رقابة دولية على مصر في شكل « صندوق الدين » وعينوا فيه مندوبين عن انجلترا وفرنسا وايطاليا والنمسا وقد وحد الديون وجعلها ٩١٠٠٠٠٠ ر. جنيهًا وفرض لها فائدة قدرها سبعة في المائة ، وتقرر الا تعقد قروض جديدة بغير موافقة صندوق الدين .

وسرعان ما تطور الامر الى تعيين لجنة المراقبة الثنائية ، التي تألفت من انجليزى اسمه « ولسون » Wilson وفرنسى اسمه بلينيير Bligniers وصارا وزراء في الوزارة الاوروبية التي شكلت برئاسة «نوبار» ، وتخرجت الامور حتى خلع اسماعيل في يونيو سنة ١٨٧٩ ، بتدخل الدول لدى الباب العالي ، على نحو ما فصلنا في الجزء الاول من هذا الكتاب . وعين مكانه ولده محمد توفيق الذي كان منفذا لتعليمات الانجليز والمرايين فأعاد لجنة المراقبة الثنائية ، وباع ما كان متبقيا لمصر في ايراد قناة السويس ، وهو الحصة البالغة ١٥ ٪ من الربح والتي كانت مقررة لمصر في عقود التأسيس ، وطارد الوطنيين وعبث بالدستور ، ثم تأمر ضد وطنه فاستقبل الانجليز محتلين في سنة ١٨٨٢ (١)

ومما تقدم يبدو جليا أن سفة الولاة ، وتبذيرهم وسوء تصرفهم ، واحاطتهم انفسهم ببطانات من الاجانب الذين كانوا يشبعون شهواتهم ، وتقبل سيول المهاجرين من الاوروبيين ، والاندفاع في تنفيذ مشروعات لا تتحملها ميزانية الدولة ، وكارثة مشروع قناة السويس ، كل ذلك اتاح للاستعمار فرصة التدخل في اخص شئون مصر ، حتى فرض رقابته التامة على ماليتها وادارتها وامكنه ان يتصرف في اهم شئونها ، بل انه عزل اسماعيل في سنة ١٨٧٩ ، وكان الباب العالي مطية لبريطانيا في تلك الاثناء .

(١) وثائق فرنسا الدبلوماسية - مجلد رقم ٤١ وكتاب فريسينيه عن المسألة المصرية

وهكذا زال كيان الدولة المصرية واقعيا ، واضحى الانجليز والفرنسيون هم حكام مصر الحقيقيين ، والخديو محمد توفيق العوية في يد لجنة المراقبة الثنائية ، بل بردعة لانجلترا وفرنسا ، فكان محتما ان يتصدى الجيش المصرى لانقاذ البلاد من هذه الكارثة واقامة حكومة وطنية فيها تستند الى سلطة الشعب وتخضع لرقابة الامة ، ولكن الاستعمار جاء الى مصر ، ليقضى على الامة ، ويحتفظ بالبردعة ، وتدخل الانجليز تدخلا مسلحا ، جعلهم يظفرون لانفسهم بمصر وبقناة السويس معا ، باضعف الجنود واقل التضحيات وقد نجح الانجليز في مرحلة الغزو المسالى ، في استخدام الرايين من الدول الاخرى ، وقناصل تلك الدول ، وحكومات فرنسا وغيرها ، كما يستخدم القردمخالب القط في التقاط الكستناء .

وقانون الغلبة نفسه ، لا يبيح السطو، بتلك الاساليب الوضيعة ، ومهما قيل عن عبث الخديويين وسوء تصرفهم ، فان الشعب المصرى ، الذى نزلت المصيبة فوق راسه وحده ، لا فوق رؤوس من تصرفوا باسمه ، ههنا الشعب لم يقترض ، ولم يجز تلك القروض ، ولم يقبل ما جرى من التصرفات ، ولذلك كان فى وسعه قانونا ان يتحلل من الديون ، خصوصا وان سوء نية الدائن مما لا يمكن انكاره .

ومتى ثبت ان احتلال انجلترا لمصر ، كان نتيجة مباشرة لهذه الفوضى ، فكيف يمكن لهذا الاحتلال ان يستمد من هذا الباطل وجودا فى نظر القانون الدولى العام ، مهما ظفرت انجلترا باعترافات او رضا من جماعة الدول .

الفصل الثالث تفاهم إنجلترا وفرنسا

الثورة العربية نتيجة لوطاة النفوذ الاجنبى وفساد الحكم - كانت الثورة مسألة داخلية لا شأن للدول بها - نية التدخل كانت مبيتة من قبل - موقف تركيا - سياسة فرنسا وانجلترا اثناء الثورة العربية - حماية فرنسية انجليزية سافرة - تدخل ضد الدستور ومحاولة فرنسا حمل انجلترا على القيام معها بهجوم مسلح - وزارة فريسيانية - خلاصة

انتهى حكم اسماعيل ، والبلاد تعاني مرارة النفوذ الاجنبى ، وما اقترن به من المظالم وفساد نظام الحكم والادارة . وكان المفروض ان يعمل رئيس الدولة الجديد ، الامير محمد توفيق على استئصال اسباب الشكوى ، والتخفيف من آلام الشعب ، وتطمينه الى وجود حكومة وطنية على رأس البلاد ، ترعى مصالحه ، وتقيه شر الاطماع الاجنبية ، التى جعلت من الحكومة المصرية مجرد صورة او اداة لتنفيذ رغبات قناصل الدول الكبيرة ولكن ، اشتدت الحالة سوءا ، فاستمرت غطرسة العنصر التركى والشركسى فى الجيش واهانتة للعنصر المصرى ، وخصوصا ما ظهر من تعصب القائد الشركسى ، عثمان رفقى ، الذى كان وزيرا للحربية فى وزارة رياض باشا ، التى حكمت فى مستهل عهد الخديو توفيق ، وكان الخديو من الضعف والتردد ، بحيث لم يستطع ان يقبض بيده على ناصية الحال . والمصريون عامة ، كانوا قد ضاقوا بذلك الحاكم الجائر ، وملوا الاضطهاد الذى حاق بهم ، فلم يكن ثمة عدالة ، ولا قانون ، ولا قضاء ينصف المظلوم ، ولا حرية ولا مساواة ، ولا اطمئنان على المال والروح ، بل استخدام للسياسة فى تحصيل الاموال الاميرية ، وفرض مشيئة الطغاة ، حتى اصبح السوط اداة الحكم ، وفرضوا السخرة واستغلوها فى اصلاح اراضى الامراء والوزراء واصحاب السلطة والجاه ، ونفوا من نفوا الى اقاصى السودان ، وكان النفى عقوبة توقع لاتفه الاسباب ، بل ولمجرد الشبهة بلا ذنب او جريمة (١)

ومثل هذه المظالم اوقدت فى اوربا ثورات عنيفة ، وكم اطاحت هذه الثورات برعوس متوجة ، ولا سبيل لدفع الظلم الا بدستور وحكم نيابى سليم ، يقف ضد الجبروت ويقلم اظفار الطغاة ، ويكفل الحريات العامة ،

(١) الاستاذ عبد الرحمن الرافعى - الثورة العربية والاحتلال الانجليزى - الطبعة الثانية - مصر سنة ١٩٤٦ - ص ٦٧

ويحقق العدالة والامن والمساواة لابناء الوطن . وحق الشعوب في حكم ديموقراطى نظيف ، من اقدس الحقوق ، التى قررتها الشرائع وسجلتها الكتب المنزلة ، فلا جناح على المصريين اذا هم طالبوا بدستور متين وحكم نيابى قويم ، بل ان حرمانهم من ذلك اهدار لادميتهم ، وانكار لابسط حقوقهم ، واذا قاموا للمطالبة بالدستور والحكم النيابى ، فالواجب على شعوب اوربا التى تذكر مظالم العصور الوسطى وثوراتها والدساتير التى خطتها بدماء ضحاياها ، ووثيقة حقوق الانسان ، الواجب على هذه الشعوب وحكوماتها ان تحيى وتؤازر كل حركة تطالب بالدستور وحرية بنى الانسان

ولكن الاستعمار لا يعيش فى بلاد تتمتع بحقوقها النيابية وتنعم بدساتير وضعت على احدث المبادئ المصرية ، ولهذا وقف النفوذ الاوربى موقف التحدى لحركة المطالبة بالدستور ، ودس لها ، وانحاز لوزارة مصطفى رياض ، التى استخفت بميول الشعب ، وجنحت الى الشدة فى مناهضة الوطنيين ، حتى كمت الافواه وحطمت الاقلام ، واستخدمت لائحة المطبوعات القديمة ، فى خنق الصحافة ، ووقف الوطنيون ضد هذه المظالم صفا واحدا ، اذ القوا الحزب الوطنى ونشروا اول بيان سياسى لهم فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، وكان هذا الحزب ، كما روى المغفور له احمد عرابى فى مذكراته ، يضم العظماء والكبراء والعلماء ، وكان تأسيسه رد فعل لتغلغل النفوذ الاوربى فى البلاد وسيطرته على اداة الحكم .

ويستفاد من برنامج الحزب الوطنى القديم ، انه اراد ان يضع حدا لذلك الزحف الاستعمارى ، الذى اوردنا شيئا عنه فى الفصل السابق ، فمثلا كان من مطالب هذا الحزب :

اولا - ان تعاد الى الحكومة المصرية ، جميع الاملاك المسماة بالخدوية .
ثانيا - الغاء النص الذى كان يقضى بتخصيص السكة الحديد للقرض الممتاز ، فى قانون التصفية ، فان لم يرحب بذلك الدائنون من الانجليز ، تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير ان تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام .

ثالثا - ان تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة دينا واحد مضمونا بمال الامة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ ٪

رابعا - ان تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الاجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية (١)

(١) مذكرات عرابى ص ١٤٩ - عبد الرحمن الرافعى - المرجع السابق ص ٧٢

وكانت الحالة الاقتصادية التي خلقها النفوذ الرأسمالي الاجنبى من بواعث الثورة واسبابها القوية ، فقناة السويس والاعباء المالية الشديدة التي ألقت بها على كاهل مصر ، والديون التي اقترضها اسماعيل ، وتخصيص نصف ابواب اليراد في الميزانية لسداد فوائد الديون ، وكانت الايرادات تجبى من دماء الفلاحين والكادحين ، كل ذلك أثار حفيظة الخاص والعام ، ولا سيما ان حكومة رياض باشا ، اقرت نظام المراقبة الثنائية ، كما أملاه القنصلان الانجليزى والفرنسى ، وخولت الرقيبين سلطة واسعة المدى ، فانتهدت الحالة الى اسوأ مما كانت عليه ، وظهرت الرأسمالية الأوروبية في شكل مؤسسات مالية واقتصادية ضاعفت من طغيان النفوذ الأوروبي ، فالبنك العقارى ، وشركة تكرير السكر ، والشركة العمومية لاجراء الاشغال بالديار المصرية ، وشركة المقاولات ، كلها كانت شركات أوروبية برعوس اموال اجنبية ، وحولت الاقتصاد المصرى لمصلحة الاجانب واهدرت حقوق المصريين (١)

ولم تكن في البلاد زعامة شعبية مدنية ، فظهرت الزعامة في صفوف الجيش ، ووقف الجيش المصرى ، بقيادة المغفور له احمد عرابى ، ليدفع الاذى عن امته ، ولم يكن ذلك بدعة ، ولا خروجا على المألوف ، فمن احق من الجيش بحماية الشعب ، وانقاذ الوطن من الطغاة .
والجيش المصرى عريق في الشعور بهذا الواجب الوطنى ، والتعبير عما يختلج في نفس الامة ، فالضباط المصريون في الجيش هم الذين ثاروا في اواخر عهد اسماعيل ، في فبراير سنة ١٨٧٩ ، وضربوا بأيديهم ونعالهم ، الوزير الارمنى الخائن نوبار ، وكذلك ضربوا السير ريفرس ولسون ، وقبضوا على نوبار ورياض وولسون واسقطوا الوزارة الأوروبية ، فكان طبيعيا ان يهب الجيش ، في هذه المرة ، لاستخلاص حقوق الامة المقدسة

وفي مختلف بلاد العالم المتقدمة ، تقوم الشعوب بثورات مسلحة يتزعمها مدنيون ، او يقودها عسكريون ، وتشترك فيها الجيوش ، وقد ينفرد الجيش بالثورة ، واذا نجحت هذه الثورات ، تعد في نظر علماء الدستور من قبيل الاعمال المشروعة التي لا غبار عليها ، واذا قلبت نظام الحكم ، فسرعان ما تعترف جماعة الدول المتقدمة بالنظام الجديد ، والنزى يفرضه القانون الدولى على تلك الدول ان تقف على الحياد ، مادامت مصالحها المباشرة لم تمس ، وما دامت ارواح رعاياها آمنة ، وليس لها ان تضع

(١) عبد الرحمن الرافعى - المرجع السابق - ص ٧٤

اصبها بين الحاكم الذى تقوم الثورة ضده وبين الثوار ، فان ذلك تدخل فى المسائل الداخلية للبلاد التى تقوم فيها الثورة او يقع الانقلاب ، والقانون الدولى العام لا يجيز هذا التدخل

والحركة العرابية ، كانت مسألة مصرية داخلية ، ولا شأن للدول بها ، ونحن نوجز فيما يلى اهم وقائعها ، لنؤكد انها كانت عملا داخليا بحتا ، بل عملا مشروعا ، لا غبار عليه .

١ - واقعة قصر النيل فى اول فبراير سنة ١٨٨١ : وهى لم تخرج عن كونها اجتماع عقده زعماء الضباط ، بمنزل احمد عرابى ، ووقعوا عريضة وضعها عرابى ، وكان ذلك فى ١٦ يناير سنة ١٨٨١ ، وقد حملها عرابى ، وعلى بك فهمى الديب ، وعبد العال بك حلمى حشيش ، الى وزارة الداخلية ، لرفعها الى رياض باشا (١)

واجتمع مجلس الوزراء ، فى ٣١ يناير سنة ١٨٨١ ، برئاسة الخديو ، للنظر فى تلك العريضة ، فقرر محاكمة الضباط الثلاثة امام مجلس عسكرى ، واصدر الى وزير الحربية امرا بالقبض عليهم ، وتأليف المجلس العسكرى ، برئاسة جنرال «ستون» رئيس هيئة اركان حرب الجيش المصرى وقتئذ ، وما ان وصل عرابى وصاحبا الى قصر النيل ، حتى سيقوا الى السجن ، بين صفين من الضباط الشراكسة ، مما اهاج الضباط المصريين ، فنهض الضابط البطل محمد عبيد ، الذى قاد الآلاى الاول ، من قشلاق عابدين الى قصر النيل ، واطلق بالقوة سراح عرابى وصاحبيه .

وكانت هذه باكورة النصر ، وقد ادت الى عزل عثمان رفقى وتعيين البارودى وزيرا للحربية .

ومما ذكره الاستاذ الرافعى ، ان عرابى ، كان قد ارسل الى قنصلى انجلترا وفرنسا كتابا يسوغ فيه عمله ، ويبسط شكواه من تصرف الحكومة ، وقال ان القنصل الفرنسى « البارون دى رنج » كان يعطف على حركة الضباط ، واورد كلاما كتبه هذا القنصل ، ويستفاد منه ان الضباط قد طلبوا بوساطته تدخل هيئة القناصل لدى الخديو لعزل عثمان رفقى واشياعه .

ولو صح هذا يكون المغفور له ، احمد عرابى ، قد ارتكب خطأ جسيما ،

(١) وخلاصة ما جاء بتلك العريضة من الطلبات ، هى (١) عزل ناظر الجهادية وتعيين وطنى فى هذه الوظيفة (ب) تشكيل مجلس نواب (ج) ابلاغ الجيش العامل الى ١٨٠٠٠ جندى (د) اصلاح القوانين العسكرية لتكفل العدل والمساواة بين رجال الجيش - « مذكرات عرابى ص ١٥٤ »

لانه ما كان ينبغي بأية حال اقحام القناصل ، او الاعتراف لهم في هذا الموضوع بأية صفة ، ولكن حسن النية يشفع لعرابي ، خصوصا وانه لم يكن بحكم ثقافته ليفطن لمثل هذه المسائل القانونية .

٢ - واقعة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وهي اوج الثورة ، كما يقول الاستاذ الرافعي ، ذلك ان واقعة قصر النيل ، الآتفة الذكر ، عقدت للمغفور له احمد عرابي لواء زعامة الامة والجيش ، وما الجيش الا عنوان الامة وعدتها في الدفاع عن نفسها . وقد تصدى الخديو لناوءة الجيش وحاول ان يفرق صفوفه وينقل الفرق الموالية للحزب العسكري من العاصمة ويحل محلها من كانوا يناصرونه ، ولم تعد شهوة الخديو الانتقامية لتخفى على الزعماء فاستقر رأيهم على القيام بمظاهرة عسكرية امام سراي عابدين وحددوا لذلك يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان الضباط حسنى النية بحيث ابلغ عرابي الخديو بواسطة وزير الحربية بموعد اجتماع الالايات في ساحة عابدين ، فحاول محمد توفيق بكل ما استطاع ان يتفادى هذه المظاهرة قبل حدوثها ولكن محاولته باءت بالفشل وانتظمت جميع الالوية في ميدان عابدين ، وبلغ عدد المحتشدين بمدافعهم واسلحتهم وذخائرهم اربعة آلاف وقد حاصروا القصر وسدوا المسالك على من بداخله وتخلى رجال الحرس الخاص عن الخديو وانضموا الى زملائهم .

وخيل لمحمد توفيق انه لو نزل الى الميدان فبوسعه ان يصد الجيش وضباطه بما له من الهيبة في نفوس الجند ، ولكن شجاعته قد خاتته فلم يخرج الى الميدان الا في صحبة اثنين من الانجليز هما قنصل انجلترا بالاسكندرية ، المستر « كوكسن » والسير « اوكلن كولفن » ، المراقب المالى الانجليزى وبعض عساكر الحرس الخاص .

ونقتبس هنا بعض ما دار بين الخديو والقائد عرابي لنبين مدى نزاهة الحركة واغراضها النبيلة وعدم تعسف اصحابها مع شخص الجالس على العرش ، على الرغم من مساوئه وعيوبه ، ولعل هذا الخلق النبيل هو الذى افسد الحركة واضاع ثمراتها المرجوة فليس من الحكمة في شيء الابقاء على رأس الافعى .

محمد توفيق : ما هي اسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟

عرابي : جئنا يامولاي ، لنعرض عليك طلبات الجيش والامة وكلها طلبات عادلة .

محمد توفيق : وما هي هذه الطلبات ؟

عرابى : هى عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وإبلاغ عدد الجيش الى العدد المعين فى فرمانات السلطانية
الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد واعمل
زى ما أنا عاوز (١)

عرابى : لقد خلقنا الله احرارا ، ولم يخلقنا تراثا وعقارا ، فوالله الذى
لا اله الا هو ، اننا سوف لا نورث بعد اليوم

وكان فى نية الخديو ، عندما وقع نظره على عرابى ان يطلق الرصاص
عليه ، عملا بنصيحة قنصل انجلترا ، ولكن تجمعات الجيش خاعت قلبه
وخشى اذا هو استخدم غدارته ان يصرع قبل ان يصيب هدفه ، اما عرابى
فقد كان نبىلا معه ، واطاع امره ، لما طلب منه ان يغمد سيفه وينزل من
فوق صهوة جواده ، فنزل وادى للخديو التحية العسكرية ، مما يدل على
ان الحركة لم تكن ثورة على العرش وخروجا على صاحبه بل اريد بها
تقليم اظفاره واسقاط حكومة مستبدة كانت بردعة للنفوذ الاجنبى ،
واقامة حكم دستورى صالح .

وقد نجحت المظاهرة فى اسقاط الحكومة التى كان يرأسها رياض باشا
الذى استقال وسافر الى أوروبا فى صبيحة يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ،
ولم يعد الى مصر الا بعد ان تأكد من ان طلائع الاحتلال قد دخلت البلاد ،
وان كفة اسياده الانجليز قد رجحت .

وتألفت وزارة شريف باشا ، وهو من دعائم الحركة القومية ومؤسسى
النظام النيابى فى مصر ، وتنفست الامة الصعداء ، وفرحت بهذا النصر .

وقد وضع شريف نصب عينيه ، ان يمنع التدخل الاجنبى ، فى شئون
مصر ، مع استبقاء العلاقات الودية بينها وبين الدول ، حتى لا يترك لتلك
الدول فرصة التدخل فى شئون البلاد ، ولذلك ارسل كتابا دوريا الى
قناصل الدول فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ واعرب فيه عن حرصه على
علاقات المودة والصداقة مع الدول .

وقامت وزارة شريف بكثير من اعمال الاصلاح ، واهمها اقامة نظام
دستورى فى البلاد فتأسس مجلس شورى النواب القديم وجرت
الانتخابات وافتتح هذا المجلس فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وساد الهدوء
والصفاء فى البلاد (٢) .

(١) جاء فى مذكرات شفيق باشا وهو من شهود العيان ، ان الخديو تفوه بهذه
العبارات « وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم الا عبيد احساناتنا »

(٢) عبد الرحمن الرافعى - المرجع السابق .

مما تقدم يبدو جليا ان حركة عرابي ، وصلت الى اهدافها المرجوة ، وكانت حركة داخلية بريئة وما كان للدول بأية حال ان تفسد الصفاء الذي ساد البلاد ، وتتآمر ضد مصر ، على نحو استعماري يجافى قواعد القانون الدولي ، ومبادئ الاخلاق . وكان يجب ان تترك المسألة في نطاقها الداخلي ، خصوصا وانه لم تقع مذابح دامية ، سالت فيها دماء رعايا تلك الدول ولم يقع عدوان على مصالحها ، بل كان الامر سجالا بين رئيس الدولة والمطالبين بالاصلاح ، واستقرت الامور واخذت مجراها الطبيعي

ولكن كانت النية الخبيثة مبيتة قبل قيام الثورة العرابية ، بل قبل ان يعزل الخديو اسماعيل ، فانجلترا وفرنسا ، كانتا تعملان سويا طبقا لخطة مرسومة ومتفق عليها منذ سنة ١٨٧٦ ، بل تحالفتا وتفاهمتا قبل هذا التاريخ وبنشاطهما المشترك تأسست المحاكم المختلطة بقصد حماية مصالح المراهبين الاجانب ولتكون في الوقت المناسب سندا للاستعمار ، ولتقضي لحساب شركة قناة السويس ، مدامت عقود الالتزام قد نصت على اختصاص المحاكم المصرية بالفصل في المنازعات التي تقوم بين الشركة والحكومة واعتبرت المحاكم المختلطة ، صاحبة نظرية الصالح الاجنبي ، محاكم مصرية !!

وبعد ذلك ، في سنة ١٨٧٦ اشتركت انجلترا وفرنسا ، في وضع قبضتهما على مالية مصر بوساطة لجنة المراقبة الثنائية ، التي تقدم الكلام عنها ، ثم اشتركت الدولتان في خلق اللجنة المسماة «بلجنة التحقيق العليا الاوروبية» في يناير سنة ١٨٧٨ ، وكان يرأسها فرديناند دي ليسبس ، وتلك اللجنة ضمت من عملاء الاستعمار ، عدا دي ليسبس ، السير ريفرس ولسون ورياض باشا وكيلين ، كما ضمت اعضاء صندوق الدين ومن بينهم اللورد كرومر ، ونجحت في احراج شريف باشا وحمله على الاستقالة فنشأت الازمات التي انتهت بخلع اسماعيل .

وفي تلك المرحلة كان نوبار جم النشاط ، وقد سافر الى انجلترا في سنة ١٨٧٧ ليقنع حكومتها بان الوقت قد حان لارسال جيش الاحتلال الى مصر تنفيذا للخطة التي كان متفقا عليها من قبل وقد التقى نوبار في ابريل سنة ١٨٧٧ بسفير المانيا هناك واسمه «الكونت دي مونستر» ووسطه لدى بسمارك لتدبير خطة احتلال انجلترا لمصر بموافقة الدول ورضائها . وقد اقتنع بسمارك برأي نوبار الارمني ، ومما هو جدير بالذكر ان الحرب التركية الروسية قامت في سنة ١٨٧٧ ، وسعى بسمارك لتصفية الاملاك العثمانية في مؤتمر برلين الذي انعقد في السنة التالية . وقد تباحت

بسمارك مع وزارة الخارجية البريطانية لتنفيذ خطة نوبار وافهم الانجليز انه سيحمل على عاتقه اقناع تركيا بقبول بسط حماية انجلترا على مصر .

ويرى « شارل رو » ان بسمارك كان يبغي من وراء ذلك اثارة التفرقة بين انجلترا وفرنسا لان فرنسا لم تكن توافق على انفراد انجلترا باحتلال مصر والذي يستفاد من هذا الراى ان انجلترا وفرنسا كانتا متفقتين على اقتسام مصر فيما بينهما . ويضيف « شارل رو » ان فرنسا لم تقبل الحضور في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، الا بعد ان تعهد بسمارك بعدم اثارة مسألة مصر في ذلك المؤتمر (١)

وظهر ذلك التآمر الانجليزى الفرنسى ايضا في تشكيل وزارة نوبار التى سميت بالوزارة الاوروبية في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ والتى ضمت وزيرا انجليزيا وآخر فرنسيا كما اوضحنا بالجزء الاول من هذا الكتاب .

وتوجد وثيقة رسمية تكشف عن الخطة التى بيتهها انجلترا وفرنسا ضد مصر وهى الكتاب المؤرخ في ٥ سبتمبر سنة ١٨٧٨ والذي ارسله وزير خارجية فرنسا « وادنجتون » الى وكيلها العام بمصر المسيو « رندر » Raïndre ، وجاء في هذا الكتاب بالحرف الواحد ان جميع الاتفاقات والترتيبات التى عملت مع الحكومة المصرية ، منذ حدوث الازمة المالية ، كان محورها المساواة فى المزايا والمنافع التى تعود على العنصرين الفرنسى والانجليزى ، وقد عمل هذا الترتيب مع نوبار باشا وان جميع المشروعات التى تقوم بها الحكومة المصرية يجب ان يسبقها الموافقة التامة من لدن فرنسا وانجلترا فمن مصلحة مصر ان تكون سياستها ملائمة كل الملامحة لما تراه هاتان الدولتان الغربيتان . ومعنى الكلام الذى جاء فى تلك الرسالة ان انجلترا وفرنسا كانتا قد بسطنا حمايتهما الفعلية على الحكومة المصرية باتفاق سرى عمل مع نوبار ، الوزير المتمصر الذى لعب دورا خطيرا ، منذ عصر عباس الاول ، فى تسليم مصر لذلك الاستعمار ، لقاء منافع مادية كان يحصل عليها .

وفى برقية لوزير خارجية فرنسا بتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٧٨ لمثل فرنسا بمصر جاء فى وصفه للشروط التى وضعها لقبول العضو الفرنسى منصب الوزارة فى وزارة نوبار الاوروبية ان هذه الشروط تضمنت ان يقوم نفوذ فرنسا وانجلترا فى مصر على اساس المساواة التامة بين البلدين (٢)

(١) يراجع الفصل الذى كتبه شارل رو فى المجلد السادس ص ٢٥٠ من الموسوعة التى وضعتها جماعة جيرائيل هانوتو عن تاريخ الامة المصرية بالفرنسية .

(٢) شارل رو - برزخ وخليج السويس - الجزء الثانى طبعة باريس سنة ١٩٠١
صفحة ٤٢

كانت تلك الحقبة مرحلة نادرة في تاريخ العلاقات الفرنسية الانجليزية ، فقد كانت الدولتان متحاسدتين متنافستين من قبل ، وخصوصا من حيث اطماعهما في الشرق ، ولم تقف رحي المصالح والدسائس بينهما خصوصا في وقت حفر قناة السويس ، ولكن انجلترا استطاعت بعد شرائها أسهم مصر في قناة السويس ان تعيث بعقل فرنسا وتوهمها انها ستقاسمها في مصر النفوذ والمنافع وظلت فرنسا تؤمن بهذا الكلام حتى اتضح لها مستقبلا انها استغفلت وسخرت في تلك المؤامرة .

وقد قامت في يناير سنة ١٨٧٩ ثورة الضباط التي اسقطت الوزارة الاوروبية وحاول اسماعيل ان يعين نفسه رئيسا للوزارة التي تخلفها فكتب وزير خارجية فرنسا « وادنجتون » الى ممثله في مصر يقول : « بلغوا الخديو ان حكومتى انجلترا وفرنسا مصممتان على العمل طبقا لخطة مشتركة في مسألة مصر وانهما لا تقبلان اى تعديل للخطط السياسية والمالية التي رسمتها الحكومتان ووافق عليها الخديو وان استقالة نوبار لا تعدو ان تكون مسألة شخصية لا ينبغي ان تؤثر بأية حال على الوضع القائم (١) ويعترف شارل رو في مؤلفه عن قناة السويس ان تعيين الامير محمد توفيق رئيسا للنظار بعد سقوط الوزارة الاوروبية ، كان بناء على طلب قنصلى انجلترا وفرنسا في مصر ، وقد قدما له مذكرة مشتركة يعربان فيها عن هذه الرغبة فقال اسماعيل ردا على تلك المذكرة انه لا يستطيع ان يرفض طلب حكومة انجلترا ..

ولما سقطت وزارة محمد توفيق الذي استقال استجابة لامر والده ، وكلف اسماعيل شريف باشا بتأليف الوزارة ، اذ رأى الا ملاذ له الا بمشايعة الحركة الوطنية ، كتب وزير خارجية فرنسا في ١٨ يونيو سنة ١٨٧٩ الى ممثل فرنسا بمصر قائلا : « فوضناكم في ان تبلغوا الخديو رسميا ، وعلى سبيل الاقتراح ، القرار الذي اتخذناه والذي ننصحه به . لقد اتفقنا مع الحكومة البريطانية على التوصية له رسميا بالتنازل عن العرش ومغادرة الديار المصرية . وقد اتفقنا على ان يتكلم وكلاء فرنسا وانجلترا بلسان واحد ، وقررنا ان تذهب انت بصحبة زميلك الانجليزى الى الخديو وتبلغاه هذا الطلب مستعملين اقصى ما يمكنكما من وسائل الضغط والنفوذ »

ولما اصم اسماعيل اذنيه ، ولم يرضخ لقنصلى فرنسا وانجلترا صدرت

(١) تاريخ هذه الرسالة وهي موجودة بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية ، ٢١ فبراير سنة ١٨٧٩

التعليمات لسفيري الدولتين بالقسطنطينية بأن يعملوا معا على استصدار فرمان السلطان بعزل اسماعيل وتنصيب ولده محمد توفيق .

ويعترف شارل رو ان انجلترا وفرنسا استطاعتا باعادة لجنة المراقبة الثنائية في عصر توفيق باشا ، ان يستبعدا ما لتركيا من نفوذ في مصر واصبحتا الدولتين اللتين هيمنتا تامة على حكومة مصر ، ويقول ايضا انه على الرغم من وجود لجنة التحقيق العليا وكونها لجنة دولية ضمت ممثلي المانيا والنمسا والمجر وايطاليا وفرنسا وبريطانيا الا ان الدولتين الاخيرتين كانت لهما اليد العليا (١)

ومما تقدم تتضح الحقائق الآتية :

١ - ان انجلترا وفرنسا كانتا تحكمان مصر بالفعل بوساطة لجنة المراقبة الثنائية ، وكانت الحكومة المصرية مجرد صورة اريد بها ذر الرماد في العيون .

٢ - ان انجلترا وفرنسا قد اتفقتا على استعمار مصر واقتسامها فيما بينهما .

٣ ان الخديو محمد توفيق قد عين بفرمان من السلطان العثماني بناء على طلب حكومتي انجلترا وفرنسا فكانه تلقى سلطته منهما وفهم انه يحكم لحسابهما ويأتمر بأمر قنصليهما .

ومؤدى ذلك ان الثورة العربية كانت ثورة وطنية ضد هذا الحكم الاجنبى المهين وذلك الاستعمار الذى زحف على مصر وتغلغل فيها وخنقها مستعينا بصنائعه الذين قبلوا ان يخونوا وطنهم على هذا النحو المزرى .

وتركيا التى استخذت وقبلت هذا الوضع الشائن ورضخت لأوامر فرنسا وانجلترا التى صدرت اليها فى شكل رغبات حملها سفراء الدولتين المذكورتين الى الباب العالى ، كان اولى بها ان تلوذ بالصمت ، ولكنها كانت قد انهارت سياسيا وصارت اضحوكة تتسلى بها الدول الاستعمارية بعد تقطيع اوصالها فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وبدلا من ان تحاول استعادة هيبتها استكانت للحقد الذى كان يملأ جوفها ضد مصر منذ سنة ١٨٤٠ ، وحاولت ان تتخذ من ظروف الحركة العربية ومناوءة النفوذ الاجنبى لتلك الحركة مناسبة للانتقام من قوة مصر ومكانتها وقد خيل لها انها بهذا التصرف تسترد ارضا فقدتها ونسيت ان مناوءة الحركة الوطنية فى

(١) شارل رو - الجزء الثانى من المرجع السابق ص ٤٥

مصر في ذلك الوقت كان تمكينا للنفوذ الاوروبي والاستعمار الغربى السافر . تلك السياسة التى كانت قائمة على الضعف والارتباك وقصر النظر توهمت ان الثورة العربيه فرصه نادرة لجعل مصر ولاية عثمانية خاضعة لحكمها فلما حدثت واقعة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام واستقرت الامور في مصر ، رأت الحكومة التركية المتحيلة ان تتدخل في شئون مصر مدعية ان لها حق الاشراف عليها ، فقررت ارسال لجنة الى مصر للنظر في الحوادث الاخيرة ، وتلك هى اللجنة التى سميت بالوفد العثماني ، الذى تألف برئاسة على نظامى باشا ، ياور السلطان عبد الحميد وقد سافر هذا الوفد من الآستانة ، في يوم ٢ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، قاصدا الى مصر ، دون اخطار سابق للحكومة المصرية ، وكانت هذه المفاجأة مما اثار الخواطر ، وهو الامر الذى كانت تسعى اليه تركيا التى كرهت قيام نظام نيابى في مصر

ووصل الوفد الى الاسكندرية في ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ ومن ثم سافر الى القاهرة واستضافته الحكومة المصرية بقصر النزهة ، والعجيب ان هذا الوفد لم يفعل شيئا سوى تبادل عبارات الود المشوبة بالكذب والنفاق والغطرسة مع الخديو وزيارة ثكنات قصر النيل والجامع الازهر وبعض العلماء .

في تلك الحقبة من تاريخ العالم ، وبعد ان بدا تفتت الامبراطورية العثمانية في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، كانت محاولة تركيا استعادة نفوذها في مصر ، منتهزة فرصة الثورة العربيه ، محاولة من يتشبث بالحياة وقد حضره الموت ، لان النفوذ البريطانى الفرنسى كان قد وضع يده على مصر واخذ يحتل مكان تركيا لما كانت هذه الاخيرة صاحبة السيادة الفعلية على مصر ، وقد بينا فيما تقدم الخطوط الرئيسية التى وضعتها لندن وباريس بالنسبة لمسائل مصر ، قبل ان تقوم الثورة العربيه .

ولما وقعت الواقعة ، وانفجرت هذه الثورة للخلاص من ذلك النفوذ الاجنبى ، كان على رأس وزارة الخارجية الفرنسية ، رجل ممن ساهموا مع « فرديناند دى لسبىس » ، في حبك مؤامرة قناة السويس ، وكان هذا الرجل ممن تطلعوا لايجاد امبراطورية فرنسية ترابط على ضفاف النيل وتسيطر على طريق الشرق بوساطة قناة السويس ، هذا الرجل هو الكاتب السياسى « بارتلمى سانت هلىر » ، وكان رئيس الوزارة هو « جول فيرى » فاما حدثت واقعة قصر النيل ، وهى بداية الثورة ، اراد « بارتلمى سانت

هلير « ان يستوثق من ان الحكومة البريطانية ، ستحترم ما سبق الاتفاق عليه بينها وبين حكومة فرنسا ، من العمل المشترك في مصر ، على اساس المساواة التامة بين الدولتين ، فيما تجنيانه من المنافع ، وفيما تتمتعان به من النفوذ .

ولكن ، كانت لندن قد بدأت تتأهب لآخذ الضحية لنفسها ، واحست حكومة فرنسا بشيء من القلق ، وفي رسالة من « بارتلمى سانت هلير » ، الى سفير فرنسا بلندن ، مسيو « شارل لاكور » بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٨٨١ ، قال وزير خارجية فرنسا :

« ظننت وقد ادت الظروف الراهنة لخلاف في وجهات النظر بين البلدين ، ان من الواجب ان تقوم الحكومتان الفرنسية والانجليزية بتبادل الرأي ، لتكون التعليمات التي تصدرانها الى معتمديهما بمصر واحدة . . واني لارجو ان تدرك الحكومة الانجليزية ، في هذه المرحلة الدقيقة ، اهمية توكيد السياسة المشتركة بيننا ، وان تعمل على نحو يكفل التفاهم التام ، والتعاون الوثيق بين معتمدى حكومتينا بالقاهرة ، فيتكلمان بلسان واحد ويعملان لغاية مشتركة »

وصدرت التعليمات الى المعتمد الفرنسي في مصر ، معلنة اياه باتحاد خطة الدولتين الغربيتين حيال الثورة التي ظهرت باكورتها في مصر ، وان حكومتى فرنسا وانجلترا قررتا حماية الخديو، ومؤازرة وزارته ، والوقوف وراء ظهر لجنة المراقبة الثنائية .

والذى يفهم من هذه التعليمات ، ان النفوذ الفرنسى الانجليزى ، كان يستند في مصر على ثلاث هيئات :

١ - العرش ، وبعبارة ادق الخديو محمد توفيق .

٢ - وزارة مصطفى رياض .

٣ - لجنة المراقبة الثنائية .

وقد تطورت الحركة العرابية في مصر تطورا سريعا ، حتى قامت مظاهرة الجيش في ميدان عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، على نحو ما اسلفنا ، فأبرق « بارتلمى سانت هلير » الى حكومة انجلترا ، في ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، راجيا ان يكون التعاون بين الحكومتين وثيقا تاما ، والخطط موحدة ، لضمان مصلحة البلدين ، وقرر ان الحركة العرابية اخذت مظهرها يبعث على مزيد القلق ، ويعد نذيرا لفرنسا وانجلترا . وفي نفس اليوم ، اجتمع الوزير الفرنسى بسفير انجلترا في باريس ، المستر « آدمز » Adams ، وهذا الاخير اخبر « بارتلمى سانت هلير » بمضمون

برقية ، تسلمها من اللورد « جرانفيل » وقد جاء فيها ان من رأى اللورد ان تتباحث الحكومتان الفرنسية والبريطانية ، في المسألة المصرية بصراحة تامة ، وانه يحرص ، حيال التطورات الاخيرة على تدرع الحكومتين بسياسة ضبط النفس ، والظهور بمظهر المسالة ، والعمل على تهدئة الحركة .

واجاب « بارتلمى سانت هيلر » بانه يوافق على هسنا النظر ، ويقبل ما عرضته الحكومة البريطانية ، من ان تكون الخطة المشتركة ، هي :

١ - الصراحة التامة ، بين لندن وباريس .

٢ - التهدئة والمسالة ، في علاقتهما بمصر .

ولكنه ، ابدى للسفير الانجليزى ، شديد استيائه ، من ارسال وفد عثمانى الى مصر ، دون الحصول على موافقة سابقة من فرنسا وانجلترا ، بل ان ارسال هذا الوفد ، يعد تدخلا في شئون مصر ، لا ينبغي ان يسمح به ، وعلى ذلك احتجت الدولتان على تركيا ، وطلبنا تقصير مدة اقامة الوفد العثمانى فى مصر . (١)

وقررت الدولتان القيام بمظاهرة بحرية ، تعبر عن نفوذهما المشترك فى مصر ، بارسال البارجتين الحربيتين ، « الالمى » Alma الفرنسية ، و« انفسيبل » Invincible الانجليزية ، الى مياه الاسكندرية ، وبقىت البارجتان ، حتى ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، اذ اقلعتا بعد سفر الوفد العثمانى . وفى هذا ما يكشف عن ضعف تركيا ، وخضوعها التام ، لما كانت تمليه عليها انجلترا وفرنسا .

وكان من جراء تخاذل تركيا ، وسكوتها على تلك اللطمات ، ان حكومتى فرنسا وانجلترا ظهرتتا بمظهر الدول صاحبة الحماية على مصر ، وهذا واضح فى كثير من الوثائق الدبلوماسية التى تضمنها الكتاب الاصفر الصادر فى سنة ١٨٨١ .

ومن ذلك ما جاء فى برقية خطيرة ارسلها وزير خارجية فرنسا الى معتمدها بالقاهرة ، فى ١٧ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، واراد ان يعبر فيها عن سياسة فرنسا التقليدية واطماعها القديمة فى مصر ومرامى السياسة الانجليزية فى مصر ، وفوائد العمل المشترك الذى تقوم به الدولتان . وقد جاء فى هذه البرقية ما نصه :

« بعد عقد مقارنة بين مصالح فرنسا وانجلترا فى مصر ، يبدو ان هذه المصالح مختلفة فى طبيعتها ولكنها متساوية فى اهميتها وهذه المساواة هي

(١) الوثائق منشورة بالكتاب الاصفر سنة ١٨٨١

التي توحى بضرورة قيام الدولتين بعمل مشترك للدفاع عن مصالحهما .
ولا تستطيع الدولتان الحاميتان لمصر (هكذا وصف مركز فرنسا وانجلترا)
التخلي عن مركزهما فيها لان في ذلك مقامرة بمصالحهما واضرار بالحضارة
والانسانية !!

وجاء في هذه البرقية : « ان ما تهدف اليه سياسة الدولتين في مصر هو
حفظ التوازن التام بين نفوذهما وبذل كل ما من شأنه ان يكفل قيام هذا
التوازن باستمرار . وعليكم ان تلاحظوا انه في سائر المرافق التي يشترك
فيها الانجليز والفرنسيون يجب ان تكون القاعدة هي المساواة التامة بين
العنصرين واذا استحال هذه المساواة لسبب من الاسباب فيجب على من
ترجح كفته ان يعرض الطرف الآخر في مرفق آخر لتكون الكفتان متعادلتين
بوجه عام . وعليكم الا تدعوا محلا للتنافس بين الانجليز والفرنسيين وان
تعملوا على مفاداة عوامل الفرقة والخلاف »

واشارت البرقية الى الامانى الوطنية التي نادى بها العربيون ، قائلة ان
تلك الامانى ، لا بأس بها اذا لم تتعارض مع نفوذ انجلترا وفرنسا .

وفي ٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ توجه سفير انجلترا في باريس « اللورد
لاينز » الى وزير خارجية فرنسا واطهره بصورة برقية ، كان قد ارسلها
اللورد جرانفيل الى السير ادوارد مالت ، المتمد البريطاني في القاهرة ،
يحدد بها سياسة انجلترا حيال مصر ، وكان مما ورد في هذه البرقية :

« يبدو انه من المهم ، ان نتمسك بموقفنا في ان نحفظ لمصر درجة من
الاستقلال الادارى الذى ضمنته الفرمانات السلطانية . والحكومة
البريطانية ، ستعد مفتتة على اقدس التقاليد التاريخية الوطنية اذا
ما ظهرت من جانبها رغبة في الانتقاص من تلك الحرية او تعديل ما جاء
بتلك الفرمانات . واذا ما تبين ان هناك ضرورة تقضى بهذا التعديل ، ففى
وسعنا ان نبين من غير كبير عناء اننا فعلنا ذلك تحت ضغط الحوادث
الاخيرة ، وحرى بنا ان نجعل حكومتنا بريئة من الشكوك والشبهات التي
تحوم حولها في مصر وان نبرهن على سلامة مقاصدنا . ومن ناحية اخرى
نرى ان العلاقة التي تربط مصر بتركيا تعتبر ذات اهمية بالغة لدفع خطر
اى تدخل اجنبى فيها وان انفصام هذه الرابطة سيجعل مصر في القريب
العاجل ، هدفا لاطماع المتنافسين عليها ولذلك قررنا ان نبقى على هذه
الروابط بوضعها الحالى ولن نعدل عن هذه السياسة الا اذا قامت في مصر
حالة من الفوضى تضطرنا لذلك » .

ومن هذه البرقية يستفاد ، ان انجلترا على الرغم من اتفاقها الظاهر مع

فرنسا ، لم تكن مرتاحة لوجود فرنسا معها في هذه الحلبة ولا شك انها كانت تعنى فرنسا بالاشارة الى التنافس ورات انه ما دام ان تركيا مطية ذلول لها ففى وسعها ان تحقق غرضها وتنفذ برنامجها بالوصول على هذه المطية الذلول بدلا من فرنسا التى استخدمت كمخلب القط في ارباك مصر ماليا ، وتحويل مشروع قناة السويس الى كارثة محققة لمصر وخلق المراقبة الثنائية وغير ذلك ، ثم بدا لانجلترا ان تعمل لحساب نفسها في كثير من المكر والدهاء وسعة الحيلة وكان المفروض ان تظل هذه البرقية سرا لا يعرفه احد ، ولكن الامر ما نشرت بعدد الوقائع المصرية الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ واسفت الحكومة الانجليزية لهذا النشر .

واشارت البرقية ايضا الى الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا ونوهت عن ذلك بالقول ان كل مشروع يرمى الى التوسع من جانب طرف او آخر سيكون من شأنه القضاء على الاتفاق والتفاهم بين البلدين . ومعنى ذلك ان انجلترا تظاهرت بمظهر الحمل الوديع الذى ليست له في مصر اطماع خاصة ، وسيثبت فيما بعد انها في هذا الوقت بالذات كانت تفكر في انتحال المعاذير وخلق المناسبات التى تسمح لها بالهجوم على مصر هجوما ساحقا .

وفي ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، كانت قد قامت في فرنسا وزارة جديدة برئاسة « جامبتا » واسند اليه ايضا منصب وزير الخارجية فتوفر على دراسة المسألة المصرية وكتب في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ الى سفير فرنسا في لندن يطلب منه جس نبض الحكومة البريطانية لتفاوض مع فرنسا وتبادل الراى في هذه المسألة ، وقال له انه ليس من الفطنة ان تقف الدولتان مكتوفتى اليدين حيال محنة تهدد محمد توفيق في عرشه وان من الملائم ان تتفق حكومتا فرنسا وانجلترا من غير تباطؤ على ما يلزم اتخاذه من الاجراءات لمنع وقوع هذه الكارثة . بل ذهب « جامبتا » الى ابعد من هذا واثار بأنه قد يكون من الضرورى ان تقوم الدولتان بعمل مشترك ضد مصر واجاب وزير خارجية انجلترا اجابة خبيثة قائلا انه قد يكون من مجانية الحكمة التدبر من الآن والبحث فيما ينبغى ان يتخذ من الاجراءات ، فان ذلك استعجال للشر قبل حدوثه . ولكن « جامبتا » لم يسكت عند هذه الاجابة بل اجتمع بسفير انجلترا في باريس وطلب منه ان يبلغ حكومته بأنه لا بد من القيام بعمل سريع حاسم لان اجتماع مجلس شورى النواب في مصر قوى شوكة الحركة الوطنية ويجب ان تكسر هذه الشوكة ، وتؤكد الدولتان للخديو انهما تقفان وراء ظهره وتشدان ازره حتى يتشجع الخديو ويقمع تلك الحركة حينما يشعر ان انجلترا وفرنسا على استعداد لحمايته .

وكان عجيبا ان يصدر راي كهذا من وزير فرنسي ، تفخر بلاده بانها حاملة راية الحرية ، والاخاء والمساواة وعريقة في الحياة الدستورية التي وصلت اليها بعد ثورات طاحنة وكان عجيبا ان تخاصم فرنسا حرية الشعوب وتناصر الطغيان لان الطاغية يحقق شهواتها الاستعمارية ، انما الاعجب من ذلك ان انجلترا التي فازت بالفنيمة ، لم تكشف عن اوراقها ، وتركت فرنسا تقول هذا الكلام ، وليست هي مسوح القساوسة لكي تنفرد اخيرا بالعمل العسكري الذي قررت ان تقوم به وحدها لتقطف الثمرة لنفسها !!

ومع ذلك ، ولكي لا تقطع انجلترا حبل الود الذي تستعين به في جعل فرنسا تنام على فرش وثيرة وتغمض عينيها عن التدبير الخفي قبل وزير خارجية انجلترا ردا على كلام جامبوتا ان ترسل الدولتان بواسطة معتمديها بالقاهرة مذكرة الى الخديو . (١)

وفي ٨ يناير سنة ١٨٨٢ توجه سير ادوارد مالت وبصحبه مسيو « سنكفكس » بوصفهما معتمدى انجلترا وفرنسا الى قصر عابدين وسلما الى الخديو مذكرة الدولتين ، وقد ابلفا صورتها الى شريف باشا ، وفيما يلي نصها :

« كلفتم غير مرة (الكلام موجه الى المعتمد) بأن تبلغوا الخديو وحكومته عزم فرنسا وانجلترا على تأييده للتغلب على المتاعب التي قد تحول دون انتظام الاحوال العامة في مصر . ان حكومتى انجلترا وفرنسا ، على اتم الاتفاق بهذا الخصوص ، والحوادث الاخيرة ولا سيما الامر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب ، قد اضطرت الدولتان لتبادل الراى مرة اخرى في هذا الشأن ، فالمرجو ان تبلغوا توفيق باشا ، بالاشتراك مع السير ادوارد مالت ، الذي كلف بمثل ماكلفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران ان تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لاحكام الفرمانات ، التي قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد ، في الحال والاستقبال ، لاستتباب النظام ، ولتقدم سعادة ورفاهية مصر التي يهم فرنسا وانجلترا امرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقا وطيدا ، على بذل جهدهما المشتركة لمقاومة كل اسباب المشاكل الداخلية والخارجية، التي قد تهدد النظام القائم في مصر ، ولا يخامرهما شك في ان الجهر بعزمهما في هذا الصدد سيكون له اثره في اتقاء الاخطار التي يمكن ان تستهدف

لها حكومة الخديو ، ومن المحقق ان هذه الاخطار ، ستلقى من فرنسا وانجلترا ، اتحادا وثيقا للتغلب عليها ، وتعتقد الحكومتان ان سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة اليها لإدارة شؤون الشعب المصرى والبلاد المصرية « (١)

يقول الاستاذ الرافعى ، ان « جامبتا » ، صاحب فكرة هذه المذكرة وواضعها ، كان يمقت الشعوب الشرقية ، وكان صنيعة للراسماليين اليهود واخصهم جماعة روتشلد ، وهم حملة معظم سندات الدين المصرى (٢) ، ويعترف الكتاب الفرنسيون بأن « جامبتا » كان يحاول ان يقوم فى مصر بمظاهرة ، توحى ولو فى الظاهر بأن انجلترا وفرنسا متفقتان فيما بينهما على التدخل المسلح فى مصر ، لحماية عرش الخديو ، اى لحماية مصالحهما ومصالح رعاياهما من اصحاب الديون ضد الحركة العرابية ، التى كانت تهدف للتخلص من النفوذ الاجنبى ، وقد ذهب « جامبتا » فى هذه السياسة ، الى حد تعبئة جيش فرنسى ، على شاطئ « بروفانس » Provence ، لارساله الى مصر فى اية لحظة ، وحمل مسئولية هذا العمل ، فسقطت وزارته

ويرى الثقة من الكتاب المعاصرين ، وفى مقدمتهم « روتشتين » Rotstein فى كتابه الذى عنوانه La conquête et l'asservissement de l'Egypte ان انجلترا ، قبلت تلك المذكرة لمجرد ذر الرماد فى العيون ، ولكنها رفضت مطاوعة « جامبتا » وقبول قيام الدولتين بعمل مسلح ، لكى لا تسمح لفرنسا بارسال قواتها الى مصر لاي سبب كان ، وكانت قد ضاقت ذرعا بفرنسا ، بسبب نصيبها الكبير فى الديون التى أثقل بها كاهل مصر ، وهو الامر الذى يجعلها تحصل على منافع مالية أكثر من انجلترا .

وعلى كل ، كانت انجلترا اكثر خبثا من فرنسا ، فقد أهاجت مذكرة جامبتا الراى العام فى مصر ، اذ أدرك العرابيون وزعماء الحركة الوطنية انه اريد بالمذكرة تهديدهم .

وكانت انجلترا ، تحاول مفاداة اثاره الخواطر ، لتدبر خططها فى السر وبمنتهى الاحكام ، ولذلك ، لما اعلنت موافقتها على ارسال المذكرة ، قال

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، وثيقة رقم ٥٢

(٢) عبد الرحمن الرافعى - المرجع السابق ص ١٩١

« جرانفيل » لسفير فرنسا في لندن ، ان هذه المذكرة لا يجب ان ترمى الى اكثر من تقوية عزم الخديو . وتهدة افكاره المبليلة ، وتوكيد اتفاق الدولتين الاوروبيتين (١) ، وكذلك قام السفير الانجليزى فى باريس ببلاغ الحكومة الفرنسية ، ان قبول ارسال المذكرة ، لا يقيد انجلترا بطريقة خاصة للتدخل المسلح ، اذا ما رأت ذلك ضروريا فى المستقبل (٢)

وقد حدث انه لما توجه معتمدا فرنسا وانجلترا الى الخديو لتسليمه المذكرة ، اختلفت لفتهما ، فالمعتمد الفرنسى ، ابلغ الخديو ان الدولتين مستعدتان للتدخل المسلح لانقاذه ، فى حين ان المعتمد الانجليزى ، قال انهما لن تذهبا فى مساعدته الى هذا الحد ، ولذلك لم تؤد المذكرة للغاية التى كان يرجوها أصحابها ، اذ استمر اليأس والقنوط آخذين بنفس محمد توفيق ، لما بدا له اختلاف وجهة نظر الدولتين ، اللتين تصديتا لحمايته .

وقد استاء « جامبتا » ، وراح يسأل وزارة خارجية انجلترا عن سبب هذا الخلاف ، فاقترحت انجلترا عليه فى رسالة حملها سفيرها بباريس فى ١٢ يناير سنة ١٨٨٢ ، ان تبعثا الى الخديو بمذكرة ثانية تفسران بها المذكرة الاولى ، وذلك لرفع حالته المعنوية ، ولكن رفض جامبتا هذا الاقتراح واعتبره عديم الجدوى ، وكتب السفير الفرنسى فى لندن ، الى حكومته ، فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، يقول ان جرانفيل ، ذكر له بصريح العبارة ، انه وافق على ارسال المذكرة بعد ان قراها ، وتأكد من انها سفسطة لا تقدم ولا تؤخر ، وكان على يقين من انها عديمة الجدوى (٣)

وثناء الحوار الذى كان دائرا بين لندن وباريس ، انتهزوا فرصة اخرى ، فتدخلوا فى شئون مصر ، معتدين اشد الاعتداء على مستقبلها الدستورى وحياتها النيابية . وكان على رأس الوزارة المصرية ، المغفور له شريف باشا ، وكان معنيا بأقرار النظام الدستورى ، بعد ان انتخب مجلس شورى النواب ، وفوجئ شريف بمذكرة سلمها له قنصلا انجلترا

(١) رسالة السفير الفرنسى «شاليل لاکور» الى «جامبتا» فى ١ يناير سنة ١٨٨٢ - محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية

(٢) كتاب «ادوارد مالت» بعنوان مصر سنة ١٨٧٨ - ١٨٨٢ لندن سنة ١٩٠٠

3) E. Fitzmaurice The life of the Second Earl Granville, London 1905

وفرنسا في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ ، وطلبا فيها الا يكون من حق مجلس النواب تقرير الميزانية ، وتقدم هذا الطلب بإيعاز من أعضاء لجنة المراقبة الثنائية ، وكانت المذكرة مشفوعة بالتهديد. وبادر « جامبتا » بمفاتيحة لندن مرة أخرى في طلب ارسال قوات مسلحة الى مصر لأكراهها على الاذعان لرغبة لجنة المراقبة الثنائية (١)

واستحكم الخلاف واشتدت الازمة وانتهت باستقالة شريف باشا وقيام وزارة محمود سامي البارودي ، التي أسند فيها منصب وزارة الحربية الى أحمد عرابي .

وردا على « جامبتا » ، ذكر وزير خارجية إنجلترا لسفير فرنسا في لندن ، ان الحكومة البريطانية ، ليس في نيتها أن تخلق ثغرة يدخل منها الباب العالي في المسألة المصرية ، او تتدخل دول أوروبا في تلك المسألة باعتبارها جزءا من المسألة الشرقية ، وزعم الوزير البريطاني ان التدخل في شئون مصر الداخلية احتكار لإنجلترا وفرنسا ، ويستند على وجود لجنة المراقبة الثنائية ، لانها تقررت بقرارات . واجاب السفير الفرنسي « ان حقوق فرنسا في مصر ليست مجرد مصالح مالية او ادبية ، وانما هي مصالح ذات صبغة سياسية ، لان فرنسا دولة أفريقية » !!

وقامت ، في فرنسا ، أزمة داخلية اودت بوزارة « جامبتا » في اول فبراير سنة ١٨٨٢ ، ووصلتها قبل سقوطها بيوم واحد ، مذكرة بريطانية هذا نصها :

« ترغب حكومة جلالة الملكة في تشجيع الإصلاحات المالية والعمرانية بمصر ، وليست لها في تلك البلاد اطماع خاصة ، ولا تحاول ان تحصل لنفسها على نفوذ جديد فيها ، كما انها لا تسمح لاية دولة أخرى بان تحاول الحصول على شيء من هذا القبيل »

وهذه المذكرة المأكرة ، تعد بمثابة انذار وتحذير لفرنسا من السعي لزيادة نفوذها في مصر ، وفيها حاولت إنجلترا ان تنفي عن نفسها تهمة هذا السعي ، لتوهم انها تحافظ على قاعدة المساواة التي اتفقت عليها فرنسا وإنجلترا .

سقط « جامبتا » ذلك الوزير الفرنسي الاستعماري ، عدو الحرية والحياة النيابية في مصر ، وصاحب فكرة غزو مصر بقوات فرنسية

(١) عبد الرحمن الرافعي - المرجع السابق - ص ١٩٣ وما بعدها

وانجليزية ، وكان من رايه ان يكون هذا الغزو بوصف الدولتين نائبتين
عن الجماعة الدولية في اوروبا (١)

وقامت في فرنسا ، بعد سقوط « جامبتا » وزارة « دى فريسنيه » .
Freyclnet ، وقيام هذه الوزارة انعكست الآية ، فبعد ان كانت
حكومة فرنسا هي التي ترسم خطة التدخل وتتقدم بها الى الوزارة
البريطانية فتلوذ هذه الاخيرة بالصمت ، وتتخلص بمهارة من الحاح
الفرنسيين عليها في ان تعجل بالتدخل المشترك ، اوضحت فرنسا متفرجة
وحكومة انجلترا هي التي تسيطر على الموقف ، وتميل الى استخدام
العنف . واتخذ « دى فريسنيه » من سلفه عبرة ، ويبدو من مسلكه
واسلوبه ما يشعر بأن لندن هي التي دست لجامبتا واسقطته لتتخلص
منه ، واقامت الوزارة الفرنسية الجديدة لتكون موافقة لهواها . وهذا
المعنى يستنتج مما دار بين الوزير الفرنسي ، وسفير انجلترا في باريس
« اللورد ليونز » Lyons ، فقد زار السفير مسيو فريسنيه في ٣ فبراير
سنة ١٨٨٢ وألقى عليه عدة أسئلة كانت أشبه بامتحان ، ومن ذلك ان
السفير البريطاني ذكر ان حكومة انجلترا ليس من رايها ان ترتبط مقدما
بخطة القيام بعمل مسلح في مصر ، فأجاب فريسنيه ان حكومته ترى
هذا الرأي ايضا ، وسأل السفير الانجليزي ، رئيس وزراء فرنسا
ووزير خارجيتها ، عما يراه بشأن الاقتراح للقائل بأرسال فرق تركية
الى مصر لتقوم بعمل ما بصفتها منتدبة من جماعة الدول الاوروبية ،
فأجاب الوزير الفرنسي بقوله انه يرفض هذا الاقتراح ، وكان يعلم ان
انجلترا لا تقبل هذا الاجراء .

(١) في العصر الذي نعيش فيه ، يوجد استعماريون آخرون في فرنسا ، يعبرون عن
عميق أسفهم لان جامبتا لم يستمر في الحكم بضعة اشهر اخرى ، ولو فعل لاستطاع ان
يحتل مصر كشريك لبريطانيا .

وفي مقدمة هؤلاء المستعمرين المسيو « شارل دو » الرئيس الحالي لمجلس ادارة شركة قناة
السويس ، وقد كتب هذا الكلام بصريح اللفظ ، وعاب على فرنسا انها غيرت وزراء خارجيتها
في المدة من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٨٢ بضع مرات ، ولولا ذلك لكانت لها سياسة ثابتة
وامكنها ان تقاسم انجلترا في مصر ، والعجيب ان هذا الكلام طبع ونشر على نفقة الملك فؤاد
موسوعة « جبرئيل هانوتو » - تاريخ لامة المصرية - الجزء السادس - ص ٢٨٠

ولما اطمأنت انجلترا لهذه المسألة من جانب الوزارة الفرنسية الجديدة ،
وانها لا ترى ما كانت تلح في المطالبة به الوزارة التي سبقتها ، بدأت لندن
تكشف عن وجهها القناع وتلعب في وضع النهار ، وهي تحرص في الوقت
نفسه على سياسة ذر الرماد في العيون ، فأرسلت الى الحكومة الفرنسية
مذكرة مؤرخة في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وأوردت في هذه المذكرة ان من
رأيها أزاء تفاقم الحالة في مصر ، والضغط الذي كان واقعا من رجال
الحركة الوطنية على أعضاء لجنة المراقبة الثنائية ، ان تدعو انجلترا
وفرنسا دول أوروبا الأخرى لتبادل الرأي معهما بشأن الموقف في مصر ،
بشرط ان تكون الاسس التي تجرى عليها المباحثات المحافظة على حقوق
السلطان وحقوق الخديو ، وقيام مصر بتعهداتها الدولية . واضاف
اللورد جرانفيل الى تلك المذكرة قوله ان حكومة انجلترا يهملها ان يوصف
التدخل في مصر ، بانه لصالح دول أوروبا مجتمعة وانه يجرى باسمها
وهذا مع ملاحظة اشتراك الحكومة التركية في جميع المباحثات
والقرارات التي تتخذ .

والسر الذي انطوت عليه المذكرة يمكن ان نتبينه بسهولة ، فانجلترا
كانت مطمئنة كل الاطمئنان الى ان السلطان العثماني سيفعل ما تلميه
هي ، وزاد اطمئنانها الآن من ناحية فرنسا بعد ان سقطت الوزارة التي
كانت تسعى لمشاركتها في احتلال مصر وقامت وزارة لا ترى هذا الرأي ،
وكان يهم انجلترا ان تغطي احتلالها لمصر بغطاء يجعله مشروعاً في نظر
جماعة الدول الأوروبية بأن تحصل على رضاها مقدماً ، وتكون مفوضة
منها ، ويفهم من هذه المذكرة ان مشروعية الاحتلال فيما ارتأته انجلترا
كانت تقوم على الاركان الآتية :

١ - اعتراف بسلامة تصرفها من الدول الأوروبية بل تفويض من
هذه الدول يعطى لها مقدماً .

٢ - اعتراف من السلطان العثماني يستفاد من اشتراك تركيا في
المحادثات وموافقتها على ما يتقرر فيها .

٣ - قبول من الخديو ، وهذا أمر مفروغ منه .

٤ - علة التدخل صيانة حقوق السلطان وحقوق الخديو وحقوق
اصحاب الديون . وموافقة كل هؤلاء عليه .

وهذا كله اجتهاد من جانب فقهاء القانون الدولي العام في وزارة الخارجية البريطانية ، وهم الذين لا صناعة لهم الا ستر الجرائم الدولية التي ترتكبها انجلترا ، وتبريرها والباسها ثيابا من المشروعية وانجلترا تحرص دائما على ان تكون تصرفاتها الاستعمارية متفقة مع مايقول به القانون ، وتحتال على النصوص لتصل الى هذا الهدف . ولعل انجلترا كانت تحاول بهذه الطريقة ايضا ان تنزل فرنسا من مرتبة الشريك لها في مسألة مصر بحصة قدرها النصف الى مرتبة بقية الدول الاوروبية ، وانجلترا كانت مطمئنة الى انه اذا ماوافقت الجماعة الاوروبية على التدخل المسلح في مصر فأنها وهى متزعمة تلك الحركة ، ستنفرد بهذا التدخل بوصفها وكيلا عن أوروبا !! (١)

وقد قبلت حكومة فرنسا ما جاء بالذاكرة المشار اليها ، واصدرت اوامرها الى سفرائها ومعتمديها في برلين وفيينا وسانت بطرسبرج وروما بالحصول على موافقة تلك الدول على ما رآته انجلترا !! وكان هذا التدبير الخبيث يجرى بين جدران وزارات خارجية انجلترا وفرنسا ، والحركة الوطنية في مصر سائرة في طريقها ، اذ اخذ عرابي في تنفيذ القوانين والاصلاحات العسكرية التي صدرت في عهد وزارة شريف ، وانشأت حكومة البارودي وزارة السودان ، وكذلك اعلنت الدسنور في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وفزعت انجلترا وفرنسا من اعلان الدستور ، وارسل «كولفن» و«دي» «بلينيير» عضوا لجنة المراقبة الثنائية الى قنصليهما مذكرة بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، قبل اعلان الدستور بيوم واحد ، وفي هذه المذكرة المشتركة عبرا عن سخطهما على النظام الدستوري ، ونقمتهما من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وطلبا من حكومتهما التدخل قائلين في ختام المذكرة :

« وقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالضرر الخطير الذي يصيب نفوذ انجلترا وفرنسا ، وبعبارة اخرى هو الغاء نفوذ الرقيين اللذين ليس لهما من السلطة الا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطر الراى والاسترسال وراء الاوهام ان لا نلمح في هذا التغير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات ، لا تبقى على شيء من الاصلاحات المالية التي تمت في خلال السنوات الاخيرة . . الخ » (٢)

(١) كتاب فريسينيه عن المسألة المصرية - المرجع السابق .

وبالانجليزية مجموعة أوراق برلانية سنة ١٨٨٢

(٢) الاستاذ عبد الرحمن الرافعي - المرجع السابق - ص ٢٢٠

وذهب الرقيب الفرنسي الى حد تقديم استقالته محتجا على سكوت « دى فريسنيه » ، وقبلت الاستقالة ، وعين بدله « دى برديف » De Bredif ، مع ملاحظة ان وزارة البارودى ، لما اعلنت الدستور اكدت للدول انه ليس فى هذا الاعلان مساس بمصالحها ، وبعثت لمثلئ فرنسا وانجلترا مذكرة ، قالت فيها ان مواد الميزانية فى الدستور ، لا تخالف تعهدات مصر المالية ازاء الدول (١)

ولم تحرك الدولتان الاوروبيتان ساكنا ، ولكن الانجليز كانوا يتربصون ويستعدون ويتفنونون فى حبك المؤامرة ، وانتحال الاعذار لكى يقوموا بغزو مصر بمفردهم ، وتكتموا الامر وتظاهروا بالعبث واللهو لاختفاء خطتهم الحقيقية ، فاقترح « جرانفيل » على « دى فريسنيه » ، ان ترسل الدولتان الى مصر مفتشين ماليين . ورفض الوزير الفرنسى هذا الاقتراح قائلا انه لو نفذ ورأى الباب العالى ان يرسل بدوره « قومسرين » الى مصر فماذا يكون العمل ؟ ! وعرضت وزارة الخارجية الفرنسية اقتراحا آخر بأن يوفد الى مصر ثلاثة جنرالات : انجليزى وفرنسى وتركى لاقرار الامن والنظام . ورفضت فرنسا ايضا هذا الاقتراح قائلة : ان المهابة ستكون للجنرال التركى ، لا للانجليزى والفرنسى . واجاب جرانفيل انه اذا اضطر للاستعانة بتدخل تركيا عسكريا سيفعل ذلك ، على كره منه . ومن هنا بدأ الخلاف بين فرنسا وانجلترا مرة اخرى ، فى عهد فريسنيه حتى ان المعتمد البريطانى فى القاهرة كان يجمع القناصل بسراى الخديو ويتباحث معهم فى الامر ، ويهمل زميله الفرنسى .

وانفردت انجلترا بالعمل لحساب نفسها ، وراح قنصلها وخدامها وجواسيسها فى القاهرة يستعدون محمد توفيق ضد الحكومة ، واستغلوا فرصة حادث خطر وقع فى مصر لخلق حالة من التوتر الشديد بين الخديو والوزارة ، وهم يؤكدون لمحمد توفيق انه يستطيع ان يعتمد عليهم وعلى تدخلهم لصالحه حينما يريد .

وخلاصة الحادث ان عصابة من الضباط الشراكسة تأمرت على الوطنيين وارادت قتلهم وقتل عرابى والوزراء ، وانكشفت المؤامرة فى ابريل سنة ١٨٨٢ ، وحوكموا عسكريا وقضى عليهم بالنفى المؤبد ، ويظهر ان المتآمرين كانوا ميسلطين من محمد توفيق والقناصل الاجانب الذين انبروا لحمايته . ولما رفع الحكم اليه ليصدق عليه امتنع عن التصديق ، بعد ان استشار القنصل البريطانى ، والقنصل الفرنسى مجتمعين فى ٢ مايو سنة

(١) المذكرة نشرت بالكتاب الاصفر وثيقة رقم ٨٢

١٨٨٢ ، وكان تشاوره مع القنصلين خيانة واهدارا لسلطان الدولة مما
اوغز صدور العرايين ، ثم تورط فيما هو أدهى واستدعى باقى القناصل
طالباً منهم معونة دولهم ضد الحكومة وضد الجيش وضد الامة (١) .
وتحلى العرايون بضبط النفس فطلبت الوزارة منه فى ٦ مايو ان يصدر
امره بتعديل الحكم وان يستعاض عن النفى المؤبد بالسودان نفى المحكوم
عليهم الى اى بلد اجنبى يختارونه ، ولكنه رفض ان يستخدم سلطته ،
كما نصحت الوزارة ، وعاد لاهدار هذه السلطة وسحق سيادة الدولة
بيده ، بطلب المشورة من القناصل مرة اخرى ، وأشارت عليه فرنسا
وانجلترا ان يستعمل حقه ولا ينتظر رأى السلطان ، فأذعن لامر فرنسا
وانجلترا ، بعد ان كان قد استخف بنصح وزارته ، وعدل الحكم ووقعه فى
حضور القنصلين الانجليزى والفرنسى (٢)

ولم يستطع البارودى ازاء هذه الندالة ، الا ان يذهب الى القصر ويعنف
رئيس الدولة فى لهجة شديدة لانه اطاع القناصل راغبا راضيا وتحدى
وزارته ، وطلب من الخديو ان يضيف الى العقوبة التجريد من الرتبة العسكرية
للمحكوم عليهم ، فما كان منه الا الاجتماع مرة ثالثة بالقناصل ولما اشاروا
عليه ان يرفض طلب الوزارة ، فعل ما امر به القناصل !!

اجتمع الوزراء فى ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ اجتماعا استمر ثمان ساعات ،
وقرروا عرض الامر على مجلس النواب ، وكان لا بد لاجتماعه من امر
الخديو ، وقد رفض عقد المجلس ، الا ان الوزارة كانت تجتمع
بالنواب فى منزل البارودى وسعى النواب لتسوية الخلاف بين القصر
والوزارة . وفى ١٠ مايو ، وبمناسبة اجتماع الوزراء للتشاور فى موقف
الخديو ، ابرق قنصلا انجلترا وفرنسا الى حكومتيهما بالدس ضد الوزارة
معلنين ان الوزراء يجتمعون ليقرروا عقد مجلس النواب ، كى يقوم هذا
المجلس بخلع محمد توفيق ، ومجرد سماع انجلترا وفرنسا عن خلع
محمد توفيق ، حتى وان تكن الكلمة فرية دسها القنصلان ، كان كافيا
لمبادرتيها بعمل حاسم ينفذ خطتهما الاستعمارية ، فقررتا ارسال بوارج
حربية مشتركة الى الاسكندرية والى قناة السويس !! وقررتا ايضا دعوة
الباب العالى لعدم التدخل ، وخطرنا دول اوربا الاربعة الكبار عن هذا
الاجراء ، طالين من تلك الدول ان تنبه على تركيا بعدم ابداء اية حركة .
ولكنهما اتفقا على الاستعانة بالترك وقت اللزوم ، وان تكون القوات التى

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ - وثيقة رقم ٤٢ وثيقة رقم ٤٣

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٥٩

تنزل الى البر تركية ، وان اقتضى الحال استخدام القوة ، واما الاساطيل
الانجليزية الفرنسية فيقتصر عملها على القيام بمظاهرة بحرية (١) .

بدأت البوارج تفد الى الاسكندرية ، منذ ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ وبلغ عدد
البوارج الانجليزية ثلاث ، ووصلت ثلاث بوارج فرنسية ، والادهى من
ذلك انه وصلت بارجتان يونانيتان ، وكذلك أرسلوا مدمرات اخرى الى
بور سعيد .

وبإيعاز « ادوارد مالت » ، راحت الدولتان الانجليزية والفرنسية
تطلبان بقحة استقالة الوزارة ونفى عرابى من مصر ، واستعان قنصلاهما
فى السعى لتنفيذ هذه الطلبات بسلطان باشا ، رئيس مجلس النواب ، وبعد
التهديد والتحدى والوعيد وصل الانذار الذى وجهته الدولتان الى
البرودى فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ ، وهذا نصه :

« ان قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا ، يحيطان علم
عطوفتكم بأنه من حيث ان عاطفة الوطنية حملت سعادة سلطان باشا ،
رئيس مجلس النواب ، وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها ، على
عرض الشروط الآتية ، على عطوفتكم محمود سامى باشا ، رئيس مجلس
النظار ، اذ رأى انها الوسيلة الوحيدة ، لوضع حد لحالة الاضطراب فى
مصر ، وهذه الشروط هى :

- (١) ابعاد سعادة عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته
- (٢) ارسال كل من على باشا فهمى وعبد العال باشا ، الى داخل مصر
مع بقاء رتبتهما ومرتباتهما .
- (٣) استقالة الوزارة الحالية .

وقد رايا ان هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال ، تمنع المصائب
التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض من الحكومتين
ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء
يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومتى انجلترا وفرنسا رغبة فى التدخل، ولكن

(١) يقول « شارل رو » الاستعماري ، والد « فرانسو شارل رو » الرئيس الحالى لشركة
قناة السويس ، ان هذا الاتفاق كان كلثة على فرنسا اذ كيف تقبل فرنسا قوات تركية تحت
قيادتها فان معنى ذلك اننا نقول للشرق كله ان الخليفة هو سيدنا ، وبذلك نهدم ما بيننا
فى خمسين سنة « وهو يعنى ما بينته فرنسا ضد الاسلام والمسلمين (راجع كتاب برزخ .
وخليج السويس - جزء ٢ ص ٦١) لشارل رو - طبعة باريس سنة ١٩٠١ .

الحالة الحاضرة تضطرهما لان يعيدا للخديو السلطة المخسولة له ،
اذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة ، وبما ان توسط الدولتين ليس
مبنيا على حب الانتقام والتشفى ، فستبذلان الجهد في صدور عفو عام من
الحضرة الخديوية ، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو .

الامضاء : سنكفكس - مالت (١)

وقد اجتمع الوزراء وقرروا رفض مطالب الدولتين في مذكرة ارسلت
للقنصلين في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ ، وقد استند الرفض على حكم القانون
اذ جاء فيه ان المسألة التي طلبتها الدولتان مسألة داخلية ، وان هذا
الطلب يتنافى مع مركز مصر المقرر في الفرمانات السلطانية والمعاهدات
الدولية التي حددت مقام مصر الخاص ، كما انه يخالف النظام الدستوري
للبلاد « ولا يمكن لحكومة الخديو ان تولج في هذه القضايا بدون التعدي
على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حددت مقام مصر
الخصوصى وبدون نقض القوانين الشورية لهذه البلاد التي هي اعظم
كفالة تتكفل ببقاء الحال على ما هي عليه » (٢)

ولكن القبيح في هذا الرد انه اعترف بحق القناصل في تقديم المشورة
ولعل ذلك يرجع لقلّة ثقافة رجال ذلك العهد وانهم حاولوا تهدئة الفتنة ،
فتورطوا في الخطأ بقولهم في المذكرة : « نعم ان حكومة جناب الخديو ،
تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التي يشير بها وكيلها فرنسا
وبريطانيا .. »

وتورطت وزارة البارودي في خطأ آخر اذ احتمت بتركيا التي كانت
سيادتها على مصر رمزية وشبه معدومة ، والتي قبلت ان تكون مطية
الانجليز ، في تلك الازمات « واذا كانت حكومتا فرنسا وانجلترا تريان
ان هذه المسألة الموضحة في مذكرة وكيليهما السياسيين في القاهرة ،
لا تمس الادارة الداخلية ، ولكنها تختص بالسياسة العمومية ، وجب
ان تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى ، التي جعلت مصر تحت
سيادتها ، اعنى تركيا » .

واما الخديو فقد رحب بتدخل الدولتين ، واستقالت الوزارة في ٢٦
مايو سنة ١٨٨٢ ، فهاجت الخواطر ، واشتدت الازمة وبقي عرابي على
اتصاله بالجيش ، وتعذر تشكيل وزارة جديدة ، و في ٢٧ مايو اجتمع

(١) الكتاب الاصفر - سنة ١٨٨٢ ، وثيقة رقم ١٢٩

(٢) الامتاز الرافعى المرجع السابق - ص ٢٧٢

النواب بمنزل سلطان باشا وحضر عرابى هذا الاجتماع وخطب مهددا متوعدا كل من يناصر الخديو ، وهدد بمحاصرة سراى الاسماعيلية التى كان يقيم بها محمد توفيق ، وتراجع الخديو ، خوفا من سخط الجيش حتى اضطر لاعادة عرابى الى وزارة الحربية ورئاسة الجيش ، بأمر أصدره فى ٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ .

وفى ذلك الوقت ، بدأت نية انجلترا فى العمل منفردة تظهر شيئا فشيئا ، واخذت تبدى عكس ماتراه حكومة فرنسا ، من ذلك انها كانت نعلم ان فرنسا ، بسبب استعمارها فى شمال افريقيا ، لا ترى بعين الارتياح السماح للباب العالي بالتدخل فى الازمة المصرية ، ولا توافق على الاستعانة فى مصر بقوات مسلحة تركية ، ومع ذلك أرسل «جرانفيل» سفيره فى باريس الى وزير خارجية فرنسا ، يقول له ان حكومة انجلترا ترى ان تجهز تركيا قوات يسهل ارسالها الى مصر فى اية لحظة اذا ما تقرر القيام باجراء عسكري فى مصر ، وتباطأ فريسينيه فى الرد بعض الوقت ، ثم ابلغ الحكومة الانجليزية ان مجلس الوزراء الفرنسى لا يوافق على هذا الاجراء بأية حال ..

ولما عاد عرابى الى وزارة الحربية ، اتصل جرانفيل بوزير خارجية فرنسا يسأله الموافقة على ارسال مدرعة تركية الى المياه المصرية ، فأجاب فريسينيه بأنه يرى بدلا من هذا انعقاد مؤتمر بالقسطنطينية من ممثلى دول اوروبا الكبيرة ، لبحث المسألة المصرية واتخاذ مامن شأنه حماية حقوق السلطان وحقوق الخديو ، وتعهدات مصر الدولية (١) .. ووافقت حكومة انجلترا على هذا الاقتراح .. ومما لا شك فيه ان فريسينيه كان يرمى باقتراحه ، لان يفوت على انجلترا فرصة الانفراد بمسألة مصر .

ورحبت الدول الكبرى بفكرة عقد المؤتمر ، الا أن السلطان رفضها ، وقال انه استعاض عنها بارسال وفد عثمانى الى مصر برئاسة درويش باشا لتهدئة الحالة ، ولم يفعل هذا الوفد شيئا سوى تقبل الرشاوى ونلبية الدعوة الى الولايم ، الى ان ضربت الاسكندرية بمدافع الانجليز فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وعاد الى بلاده ..

اما المؤتمر الذى انعقد فى القسطنطينية فلم يفعل شيئا ، بل جعلت منه انجلترا ستارا يخفى اطماعها الشريرة ، وقامت بهجومها المشيع

(١) مذكرة (دي فريسينيه) فى ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢

روح الغدر على مصر ، أثناء انعقاد المؤتمر ، وعرفت كيف تنفرد باراقة
دماء ضحيتها لتأكلها بمفردها .

خلاصة

ومما قدمنا ، نستخلص الحقائق الآتية :

اولا - التقت اطماع انجلترا وفرنسا في مصر ، وكل منهما سعت
لهذا الاحتلال فاتفقتا سرا على توحيد سياستهما في مصر والضغط
عليها بشرط ان تكون الكفتان متعادلتين ، والا تتميز واحدة عن الاخرى
في النفوذ والمنافع التي تحصل عليها ..

ثانيا - كانت فرنسا متلهفة ، واستعجلت قيام الدولتين بالتدخل
المسلح ، وكانت تعتبر مصر بلدا وقع تحت حماية انجلترا وفرنسا ،
متخذة من قيام لجنة المراقبة الثنائية مظهرا لهذه الحماية ..

ثالثا - تراخت انجلترا ، وتظاهرت بغير ما تضر ، ودبرت خطتها
في الخفاء ولم تقبل مشاركة فرنسا لها في الهجوم على مصر فانتظرت
الوقت الذي تستطيع فيه القيام بهذا العمل منفردة ، ولحسابها وحدها

رابعا - وللوصول الى هذه الغاية ، استعملت انجلترا صديقتها فرنسا
واستغفلتها ، وكانت كلما اعوزها الامر تلوح بتركيا لكي تفت في عضد
فرنسا وتمنعها من السير في خطتها فتقترح الاستعانة بتركيا او بقوات
مسلحة من عندها ، متظاهرة بانها ترعى الاصول ، باعتبار تركيا صاحبة
السيادة الرمزية على مصر ، والحقيقة انها كانت تستغل كراهة فرنسا
لتدخل تركيا المسلح ، وانجلترا في قرارة نفسها لم تكن اقل من فرنسا
كراهة لهذا التدخل من جانب الباب العالي .

خامسا - جعلت عمدتها في الوصول الى غرضها ، ان تلقى باستمرار
في روع الخديو محمد توفيق ان الحركة الوطنية تضمر له السوء وانها
مستعدة لحمايته وقت اللزوم ، فلقى بنفسه في احضان انجلترا والدول
صاحبة النفوذ .

وكذلك استعانت بالخونة وضعاف النفوس في مصر وخصوم الحركة
العربية من العنصر الشركسي ، في انجاح السياسة الانجليزية وتوطيد
دعائمها وتنفيذ خطتها ..

سادسا - كانت الحركة العربية نتيجة للضغط الاجنبي على مصر
والسياسة الماكرة التي اتبعتها انجلترا وفرنسا ، ولكن انجلترا استغلت

هذه الحركة واثارت الفرقة ، وبذلك ضمنت معاونة الخديو لإعوانه ، واشتغالهم لحساب الاستعمار ، وكان العربايون مضطرين لاساءة الظن بهؤلاء والعمل على منع استفحال النفوذ الاجنبى بالحد من سلطان الخديو وكما ساروا في هذه الطريق خطوة ، ضاعف معتمد انجلترا من فزع الخديو ومخاوفه ليمعن في الاحتماء بالانجليز .

سابعا - جعلت انجلترا ، في مقدمة المزاعم التى تذرعت بها لتبرير موقفها وجود لجنة المراقبة الثنائية كنظام قانونى من انظمة مصر ، حال كون هذه اللجنة نفسها هى سبب السخط لانها كانت وليدة زحف استعمارى راسمالى ضد مصر ، ولا يمكن ان تؤدى مديونية دولة لجماعة من المرابين لقيام وضع كهذا ، وتسليم مقاليد الحكم كلها لممثلى اصحاب الديون الذين كانوا في الواقع ممثلى فرنسا وانجلترا ، وهما ذنبان تسابقا للفتك بمصر ..

ثامنا - حاربت انجلترا وفرنسا ، اللتان تترعمان الكتلة الديموقراطية قيام حياة نيابية في مصر ، ووقفتا في صف طاغية يحكم امة على كره منها ، ويتصرف فيها تصرف السادة في العبيد وداست الدولتان ، لتحقيق شهواتهما ، على ابسط قواعد القانون ومبادئ الاخلاق ..

تاسعا - كان المنتفع من كل هذا جماعة من الراسمالين الذين لا يختلفون في اساليبهم عن عصابات النصابين واللصوص ، واولئك الذين اغرقوا مصر بالديون والفوائد الفاحشة ، هم الذين كانوا سند انجلترا وعدتها في الوصول الى اطماعها السياسية ..

عاشرا - كانت قناة السويس هى بداية الماساة ، فمطامع فرنسا في مصر وثيقة الصلة بقناة السويس ، وشراء انجلترا لاسهم مصر في شركة القناة في سنة ١٨٧٥ هو الخطوة الحاسمة التى حددت موقف انجلترا من مصر واملت عليها فكرة احتلالها لمصر من اجل هذه القناة لتمنع اية دولة اخرى طامعة في مصر من ان تهدد انجلترا في القناة .

والعجيب ان دول اوروبا الاخرى لم تظن الى ان وجود انجلترا في مصر يخل بالتوازن الدولى ويضر بحرية الملاحة وانتظامها لمصلحة الجميع ويجعل القناة تسير لحساب انجلترا قبل اى اعتبار آخر . ولذلك تورطت تلك الدول فطاوعت انجلترا فيما راته وصدقت ما قالته وما اذاعته ، وخالفت ضميرها وخرجت على القانون واستهانت بالفضائل . ولكن املى عليهم هذا الاتجاه ، الكراهة التى يضرها الغرب للعالم

الإسلامى منذ قيام الحروب الصليبية فى القرن الثالث عشر ، وهى تلك الكراهة التى جعلتهم يتربصون بالرجل المريض ويمزقونه أربابى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، فطاب لهم أن تقوم دولتان هما فرنسا وانجلترا بانتزاع أكبر شريان فى جسم العالم وهو قناة السويس ، واستعمار أهم رقعة استراتيجية فى العالم وهى مصر بفكرة أن هذا كان يجرى لحساب جماعة الدول الأوروبية ..

حادى عشر - ساعد على نجاح الإنجليز ، فساد الحكم فى مصر وأنه كان حكما اقطاعيا استبداديا منزمن بعيد ، وطفح الكيل بعد استفحال السخرة ومصائب قناة السويس والخراب المالى والضرب بالسياسات إلى غير هذا ..

ولذلك كان أول ما اتجهت له الحركة العربية مقاومة هذا الفساد وإقامة حكم نيابى صحيح والحد من سطوة الخديو ، لئلا يكون عرشه سند للنفوذ الأجنبى ..

ثانى عشر - لم تكن فى مصر زعامة شعبية لانقاذها مما دبر لها ، فكان لابد أن يقوم الجيش بما ترجوه الأوطان فى محنتها من الزعامات الشعبية وقد حمل الجيش الأمانة وأراد أن يقيم حكما عادلا صالحا ، ولكن تأمر الدول ودسائس الإنجليز والفرنسيين واناتية الأقطاعيين الذين أبقوا على أملاكهم ولو بالخيانة الموجهة لعقوبة الإعدام ، كل ذلك كان أقوى من عزيمة العربيين ، ولاسيما أنهم كانوا من طيبة القلب وحسن النية وقلة المعرفة بحيث لا يستطيعون أن يفتنوا للمكر السوء ..

* *

وهكذا تفاهم الإنجليز والفرنسيون ضد شعب مصر ، وكادوا له أشد الكيد ، ولكن بقى الشعب يدافع عن كيانه وينافح من أجل حريته ، ويد الله فوق أيديهم ..

الفصل الرابع احتلال إنجلترا لمصر من أجل قناة السويس

الحجج التي استندوا عليها - تلفيق إنجلترا حادث مذبحة الاسكندرية - مؤتمر القسطنطينية - ضرب الاسكندرية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ - القناة هي الهدف - احتلال القناة - النتيجة ..

لم يكن ثمة ما يجيز لانجلترا وفرنسا ذلك التدخل المهيمن في شئون مصر ، والذي ادى بالدولتين الى ارسال مدرعات حربية الى الاسكندرية وبورسعيد ، فالاسانيد التي نوهت عنها الرسائل الدبلوماسية البريطانية هي :

١ - حقوق السلطان العثماني .

٢ - حقوق الخديو محمد توفيق .

٣ - التزامات مصر الدولية .

اما عن السلطان العثماني فانه على الرغم من استخذائه وتهاونه لم يطلب من انجلترا وفرنسا ان ترسلا الى مصر قوات مسلحة او ان تتدخلوا في شئونها . وما كان له ان يفعل هذا لانه بهذا يقضى على كل حق يدعيه بالنسبة لمصر . ولم يحدث من مصر ، ما يهدد السلطان او يقض مضجعه بل على العكس ، كانت مصر في ذلك الوقت تعتبره مظهرا لوحدة اسلامية تربط بلاد المسلمين ، وكانت ترجو منه ان يكون نصيرا لها ضد القوم الكافرين . والثابت ان السلطان نفسه ، على ضعفه وخنوعه كان يعارض تلك التصرفات ، ولو ببعض المناورات كارسال وفود او نحو هذا . . . وشجيب ان تتصدى دولة او دولتان للدفاع عن حقوق اخرى رغم انهما ، وبغير طلب منها ..

اما الخديو ، رئيس الدولة ، فلم تكن الثورة العربية حريا عليه ، وانما تحديه العربايون لما ثبت لهم انه يستسلم للنفوذ الاجنبى ويقف في صف المستعمر ضد شعبه ، وزاد التحدى حتى بلغ درجة الخصومة السافرة وفكر الوطنيون في خلعه لما طلب المعونة المسلحة من الدول الاجنبية ، فطلب كهذا يعتبره القانون خيانة عظمى ، ومهما كانت الاسباب التي رآها العربايون موجبة لخاع الخديو ما كان لفرنسا وانجلترا ان تتدخلوا ، وكل طلب يتقدم لهما من الخديو للتدخل لا يمكن ان يقيد

الشعب ، لان الوطن ليس ملكا خالصا لرئيس الدولة ، فرضا محمد توفيق بتلك الحالة الشاذة لا يجعل التدخل مشروعاً ..

واما الالتزامات الدولية التى اشارت اليها وزارة خارجية انجلترا فى مذكراتها ، فكانت تعنى بها الديون ومصالح المراهين الاجانب . ولم يقل انعرابيون انهم يرفضون سداد هذه الديون ، والوفاء بالالتزامات المالية وحتى لو انهم قالوا هذا ، فكان الباب مفتوحا لاصحاب الديون فيلجأون الى المحاكم المختلطة ، صاحبة الولاية وقتئذ ، وكان من حق الحكومة المصرية ان تسعى لتحلل من تلكا لديون بالطريق القانونى لانها عقدت فى ظروف عجيبة ، وكانت مشوبة بالغش والتزوير والتدليس وصور اللاعبين المختلفة المبطله للعقود .

وعلى كل حال ، هذه مسألة من مسائل القانون الخاص ، وما كان يجوز تصويرها بأنها التزامات دولية ، ويرتب على ذلك تدخل فى اخص شئون مصر ، ولكن المستعمر لا يعرف قانونا ولا يرفعى حرمة ، ولا يفعل الا ما تمليه عليه شهواته ..

اذن لم يكن هناك اى مسوغ للتدخل ، ولا ارسال الاساطيل المشتركة الى المياه المصرية ، وانما كان ذلك عدوانا صارخا على مبادئ القانون الدولى ، ودليلا على الترصّد وسبق الاصرار فيما اقدمت عليه انجلترا بعد ذلك من افعال ، تكون جريمة العدوان ..

اشتد قلق المصريين بعد سقوط وزارة البارودى ، وذلك على الرغم من اسناد وزارة الحربية وقيادة الجيش الى احمد عرابى ، وضاعف من جزعهم تلك المظاهرة البحرية التى قامت بها انجلترا وفرنسا فى المياه المصرية، وكانت اكثر من مظاهرة ، لان رجال الاسطول المراتب فى الاسكندرية كانوا ينزلون الى البر ويتصلون بالقناصل تارة وبالجاليات الاجنبية تارة اخرى ليستنفروا هؤلاء ضد الشعب المصرى ويشعروهم ان وجود الاساطيل مقصود به حماية الاجانب ضد المصريين .. !

واولئك الاجانب الذين كانوا يتمتعون بمختلف الامتيازات ، ولا يخضعون لقوانين البلاد ونظامها السياسى والمالى والادارى ، اولئك الذين نزحوا الى مصر ودخلوها مع مشروع قناة السويس ومع حملة المراهين الدوليين ، فاقتنوا ثروات فاحشة ، لم يظهروا اقل عطف على البلد الذى اكرمهم وسمح لهم ان ينهبوه نهبا ، بل حقدوا عليه وازدروه ايما ازدراء

وهلّوا وفرحوا بمقدم السفن الحربية الى الموانئ المصرية واستعدادها
لنسفها ونشر الخراب والدمار فيها ، ونزحت افواجهم من القاهرة
والاقاليم الى الاسكندرية ، وتحرشوا بالمصريين وتحذوهم والسلاح في
أيديهم يلوحون به ، فكان طبيعيا ان يغضب المصريون وتمتلىء صدورهم
سخطا على الذين يتكلمون ضدهم ويشتهون اراقة دمائهم ، وللشعب
المصرى مطلق الحرية في الدفاع عن نفسه ، ولو بسفك دماء المعتدين ،
لان حق الدفاع الشرعى من اقدس الحقوق المعترف بها قانونا . . ومع
هذا كان المصريون مسالمين ، صابرين على الضيم ، منتظرين مايراد بهم
وقد بادرهم الاجانب بالعدوان ، بتدبير الانجليز واياعازهم . وكان اول
المعتدين مالطى من رعايا انجلترا ، قتل في يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢
احد الوطنيين ، بعد ان طاف بحماره طيلة النهار ، متنقلا من مكان الى
مكان ، ورفض ان يدفع له الاجر ، ولما الح المصرى في طلب الاجر ، طعنه
المالطى بالسكين وارداه قتيلا . . وهذا دليل على ان الاجانب في ظل
الاساطيل المشتركة ، القى في روعهم ان دماء المصريين مباحة ، وليست
للمصريين حقوق الانسان !

ولاذ القاتل الجبان بالفرار ، محتميا بالامتيازات الاجنبية ، واستنكر
اهل الاسكندرية ان يقتلوا بهذه السهولة ، وبغير ذنب او جريرة ،
فاشتد هياجهم ، وانتصر الاجانب المتجمعون في الاسكندرية للقاتل
واخذوا يطلقون النار على المصريين من النوافذ وسطوح المنازل ، فكانت
مذبحة قتل وجرح فيها عدد من المصريين والاجانب (١) واستغل
القناصل الحادث ، وعقدوا عدة اجتماعات ، وتشكلت في القاهرة لجنة
تحقيق سافرت الى الاسكندرية ، ولكن ذلك الحادث كان مقدمة لاعمال
رهيبة ، وكان معروفا للاجانب ان الاساطيل الانجليزية والفرنسية ،
لم تأت الى الاسكندرية للرياضة او المناورات بل كانت متأهبة لتفتح
فوهات مدافعها على الاسكندرية ، حينما تصدر اليها الاوامر ، وعلى
ذاك بدا الاجانب في الرحيل من الاسكندرية بحرا ، والذين كانوا بالقاهرة
والاقاليم اخذوا يستعدون للسفر ، حتى قيل ان عدد الذين نزلوا في
ابواخر الراسية بالاسكندرية ، من الاجانب ، صبيحة اليوم التالى
لرقوع حادث المالطى والحمار ، بلغ عشرة آلاف مسافر ، وقدر «جون

(١) التفاصيل منشورة بكتاب الاستاذ عبدالرحمن الرافعى الذى
تقدمت الاشارة اليه بالهوامش - الثورة العربية والاحتلال
الانجليزى - ص ٢٨٩

نينيه » ، وهو أحد المراقبين وشاهدي العيان ، عدد من رحل من
الإجانب قبل ضرب الاسكندرية بستين ألف نسمة ، وكان القنصل
يحثون رعايا بلادهم على الرحيل ، قبل أن تقع الواقعة ، وكانت الدول
ترسل سفنها لنقل رعاياها ، مما يدل على أن الخطة كانت معروفة
والتدبير كان مبيتا ! !

وانتقل الخديو بفترة الى الاسكندرية ، وكان ذلك أشبه بفرار من
العاصمة ، ونذير سوء . ومهما قيل عن مذبحة ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ،
فإن الذي لا تستطيع إنجلترا أن تنكره هو أنها المسئول الأول عن هذا
الحادث المشؤم ، وأنها دبرته عامدة متعمدة ، وفي هذا يقول شاهد
أعيان ، « جون نينيه » :

« منذ حضر الاسطولان ، كان المصريون والاوروبيون لا يفتاون
بتساءلون : ان مجيء هذه البوارج ينطوى على التهديد ، فمن الذي
يهددون ؟ أنهم يهددون المصريين ، ولماذا ؟ لاندري ، ولكن ذلك مايقوله
القنصل وما يدل عليه وجود الاسطولين ، وكان الأجانب يضيفون الى
ذلك قولهم : يجب اذن أن نتسلح ، اذ مدامت الدولتان ترسلان
الاساطيل لحمايتنا فعلينا نحن ان نستعد ... ومما أكد هذه الحالة
النفسية الخطرة عند الجاليات الاوروبية ماأفضى به المستر «كوكسن»
القنصل البريطاني في الثغر الى رعاياه ، اذ كانوا يسألونه : من المحقق
أن بعض الحوادث ستقع ، والا فما معنى حضور الاساطيل ؟ فما الذي
يجب علينا ان نفعل ؟ وكيف نحمل أنفسنا ؟ فكان القنصل البريطاني
يجيبهم مبتسما ابتسامة ذات معنى : عليكم ان تتسلحوا قدر
ما تستطيعون ، لتحملوا انفسكم بانفسكم ، فهذه الاقوال المنطوية على
التحريض جعلت الرعايا البريطانيين يتبعون نصائح قنصلهم ويقتنون
الاسلحة ، فلم تكد تمضي عدة أيام حتى نفدت المستدسات لدى تجار
السلاح ، وجلب الاروام الاسلحة من اوروبا ، وكانوا اكثر الجاليات
الاوروبية عددا واشدها للوطنيين كرها .

« فلن ياترى كل هذه التدابير العدائية التي كانت تبثت باصرار
وسط أمة هادئة ؟ أمة تحظر الحكومة على أفرادها حمل السلاح ، الا
بإذن خاص يصعب الحصول عليه ، لقد كان عرابي يقول بأزاء هذه
التصرفات العجيبة : كيف يمكنني ان أحافظ على الامن وامن سلامة
الاوروبيين اذا كانت كل هذه التحريضات الموجهة طبعا ضد الوطنيين
تقع كل يوم على ملا من الناس ، وعلى مرأى من القنصل وبموافقتهم ؟ »

« ولم يكن المسيو « رانجاييه » قنصل اليونان العام ينكر هذه الوقائع كما ثبت من خطاب له في الكتاب الأزرق ونشرته جريدة (الفار دالسكندري) التي يملكها يوناني ، أضاف الى ذلك تقارير خفر السواحل يؤيدها بعض ذوى الصمائر السليمة من الأوروبيين أثبتت أن الأسلحة والذخائر كانت ترد من الاسطول البريطاني وتنزل الى البر ، وترسل الى القنصلية الانجليزية » (١) .

ولكن الكتاب الاستعماريين قلبوا الحقيقة ، وصوروا الحادث بشكل آخر ، ليبرروا ضرب الاسكندرية ، بعد الحادث بشهر ، ونحن نوجز فيما يلي بعض مآثره أولئك المفرضون :

١ - كتب « شارل رو » والد رئيس مجلس ادارة شركة قناة السويس الحالي ، يقول :

« على اثر المشاجرة التي قامت بين مالطي واحد والوطنيين ، انقض العرب (وكلمة عرب يستعملونها لتحقير المصريين) على المسيحيين ، وهم مسلحين بهراواتهم فقتلوا من المسيحيين خمسين ، واضطرت فرنسا وانجلترا لاتخاذ الاحتياطات التي تكفل حماية رعاياهما » (١)

ومن هذا الاسلوب يبدو أن ذلك المستعمر ألقى التبعة كلها على المصريين ، ووصف الأوروبيين بأنهم مسيحيون ، ليوهم ان الاعتداء وجه اليهم لانهم مسيحيون ، وان المسألة كانت وليدة تعصب ديني ، والحقيقة ان كلمة مسلم ومسيحي في مصر بدعة استعمارية اراد بها « شارل رو » وأمثاله اثارة الفرقة في مصر وتحريض العالم المسيحي على التكتل ضد مصر ، جريا على السياسة التي رسمت في القرن الثالث عشر ، والصبغة التي صبغوا بها مشروع قناة السويس ، في العصر الحديث ، جاعلين من القناة أداة لتمزيق شمل المسلمين وتحطيم دولتهم .

٢ - أما « فرنسوا شارل رو » ، رئيس شركة قناة السويس الآن ، فقد كان أكثر غلوا من أبيه ، فكتب ضمن بحث له نشرته جماعة « جبرائيل هانوتو » ، في مؤلفها « تاريخ الامة المصرية » الذي طبع على نفقة الحكومة المصرية ، يقول بالحرف الواحد :

« في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، واثر مشاجرة سخيفة قامت بين مالطي وعربي ، هجم طفمة من الدهماء العرب ، مسلحين بالعصى على المسيحيين

(١) جون نينيه - عرابي باشا - ص ١٠٠

(٢) شارل رو - برزخ وخليج السويس - الجزء الثاني - ص ٦٤

وقتلوا منهم خمسين وجرحوا ثمانين وسرقوا ونهبوا منازلهم. ووقعت حوادث القتل والسرقة بتواطؤ رئيس البوليس ، سيدقنديل ، وضباط حامية الاسكندرية » (١) .

٣ - وبنفس الالفاظ تقريبا يصف الحادث ، كتاب فرنسيون آخرون
أذكر منهم « موريس بومونت » Maurice Baumont

فيقول في مؤلف حديث له ، ظهر في سنة ١٩٤٩ ، بعنوان :

L'Essor Industriel et l'Impérialisme Colonial (1878-1904)

بالصحيفة ٧٩ ما نصه :

« تزايد الاضطراب في مصر ، فبعثت فرنسا وانجلترا باسطولييهما الى الاسكندرية . واخذت الحركة المصرية فجأة صبغة دينية وطنية ، واتجهت ضد الاجانب الذين اشتدت قبضتهم على مصر ، فوقع في الاسكندرية حادث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، وقتل فيه ستون مسيحي واضطر الاوروبيون لان يعتصموا بقطع الاسطولين الفرنسي والانجليزي المرابطين بميناء الاسكندرية »

ومن بواعث الاسف ، ان هذه الاكاذيب قد شاعت حتى ردها الكتاب المحايدون الذين اقتبسوا عبارات المؤلفين الفرنسيين ، فنقروا الحركة مشوهة في مؤلف وضعه الكاتب الروسي ، « فلاديمير بوتيمكين » عن التاريخ الدبلوماسي (٢)

وكذلك تورط استاذ « العلاقات الدولية » بجامعة كولومبيا ، « باركر توماس مون » في مؤلفه عن « الاستعمار والسياسة الدولية » (٣) ومن هذه الكتابات التي تنشر حتى الآن بنفس الروح الاستعمارية القديمة ، وتصدر عن علماء واساتذة جامعات ، يعتقد الراى العام الدولى ان الحركة الوطنية المصرية كانت حركة دينية تعصبية وان الاوروبيين المسيحيين كانوا هدفا لعدوان الدهماء ، فاضطرت انجلترا لان تحمى ارواح الاجانب وممتلكاتهم ، وانه لمن الغفلة ان تسكت مصر على هذه الترهات والمفتريات ، فلا تنشر الحقائق وتفصح المؤامرة في العالم كله ، ليتغير شعور الكراهية الموجه اليها والذي تستغله انجلترا ضد قضية مصر اسوا استغلال !!

(١) تاريخ الامة المصرية - المجلد السادس - ص ٢٩٠

(٢) الجزء الثانى من الترجمة الفرنسية - باريس سنة ١٩٤٦ - ص ٧٧

(٣) طبعة نيويورك سنة ١٩٤٧ - ص ٢٢٧

ذكرنا أن « فريسينييه » كان قد أشار بعرض المسألة المصرية على مؤتمر يعقد في القسطنطينية ، ووافق الانجليز على ذلك ، والحقيقة انهم بهذه الموافقة أرادوا أن يغطوا الخطة التي أحكموها ويقوموا بعدوانهم الاثيم في ظل هذا المؤتمر . أما تركيا فقد رفضت فكرة المؤتمر وقالت ان ارسالها وفدا برئاسة درويش باشا يغنى عن ذلك ، ولما اجتمع المؤتمر ابت أن تشترك فيه فكان مؤتمرا دوليا ، لم يحضر فيه أصحاب الشأن ، فمصر لم تكن ممثلة فيه ، وكذلك رفضت تركيا ان تساهم فيه . وقد لبي الدعوة لهذا المؤتمر حكومات إنجلترا ، وفرنسا طبعاً وهي الداعية ، والمانيا والروسيا وإيطاليا والنمسا . واجتمع المؤتمر بدار السفارة الإيطالية ، في « ترابيا » وهي من ضواحي الاستانة ، الواقعة على البوسفور ، وكان أول اجتماع في مساء ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ ، وأعطيت الرئاسة للكونت « كورتى » سفير إيطاليا لدى الباب العالي ، وفي هذه الجلسة بعث المؤتمر بمذكرة الى الحكومة التركية ، يبلغها اسفه لعدم اشتراكها ، ولو فعلت لكانت الرئاسة لوزير خارجيتها

وكان فريسينييه ، قبل انعقاد هذا المؤتمر ، قد سأل وزير خارجية إنجلترا ، عن الاجراءات التي ترى حكومة إنجلترا اتخاذها بمناسبة حوادث الاسكندرية ، واجاب جرانفيل بأنه ليس في نية إنجلترا ان تتخذ أى اجراء لان ذلك يؤدي لتهديد ارواح الاجانب . وتظاهرت إنجلترا بانها ترى أن تقوم تركيا بإرسال فرق مسلحة الى مصر لاقرار الامن والنظام ، وأشار بسمارك على الوفد الفرنسى في المؤتمر بقبول هذا الحل ، فقبلت فرنسا هذا الراى مكرهه . الا أن السلطان العثمانى أبى ان يتورط في ذلك ، وكانت إنجلترا وهي صاحبة الاقتراح تعرف مقدما انه لن يقبل ، وبهذه المناورة أرادت ان توهم المؤتمرين بأن تدخلها المسلح هو الحل الوحيد ، مادامت تركيا لا تريد أن تقوم بهذه المهمة .

وأرادت فرنسا ، التي خشيت من أن تنفرد تركيا أو إنجلترا باحتلال مصر ، ان تقطع السبيل على غيرها حتى لا يظفر بمركز لاتقاسمه فيه ، فاقترح « فريسينييه » صيغة ميثاق ، عرض على المؤتمر في جلسته الثانية في ٢٥ يونيو ، وهو الميثاق المسمى « بميثاق النزاهة » Protocole de desintéressement والذي كان قد أطلع عليه ، جرانفيل في ١٦ يونيو ووافق عليه . وهذا نص الميثاق ، كما ابرمه مؤتمر القسطنطينية :

« تتعهد الحكومات التي وقع مندوبوها على هذا القرار ، بأنها في كل

اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية ، لا تبحث عن احتلال اى جزء من اراضي مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها ، لا يخول لرعايا الحكومات الاخرى »

وفي جلسة المؤتمر الثالثة في ٢٧ يونيو ، وقف ممثل انجلترا اللورد « دوفرين » يلقي خطابا ، كان بمثابة ستار من الدخان ، اراد به ان يغطى ما انطوت عليه نية انجلترا ، فتكلم عن الحالة في مصر وادعى ان ثورة الجيش أدت الى الفوضى ، واختلال الادارة ووقوف حركة التجارة ، وفقدان الثقة ، وعجز المصريين عن سداد الضرائب ، وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية للدائنين الاجانب ، وتعريض حياة الاوروبيين للخطر .

وكانت الحكومة التركية قد ذكرت ان الاحوال قد استقرت في مصر بتأليف وزارة اسماعيل راغب باشا في ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٢ ، ولكن اللورد « دوفرين » زعم في خطابه المشار اليه ان الثورة مازالت قائمة وان الوزارة الجديدة اداة في يد الثوار ، وان انجلترا وفرنسا لا تطيقان صبرا على هذه الحالة ، ونادى بسرعة التدخل الاجنبى لقمع الثورة المزعومة ، متظاهرا كذبا وخداعا بأن التدخل يجب ان يكون من جانب تركيا ، وهو يعلم مقدما ان تركيا لا تستطيع ذلك ، وانها لا ترى مايرر ارسالها قوات الى مصر وانها ان فعلت فلن تقبل الدول بقاء احتلالها لمصر مدة طويلة ، وكل هذا التهويش والدجل اراد به « دوفرين » ان يمهّد لرضا الدول الاوروبية على عدوان انجلترا الذى دبر بقصد انفرادها باحتلال مصر .

وقد اقترح المندوب الايطالى ، ان تقرر الدول الامتناع عن التدخل المنفرد في مصر ، مادام المؤتمر منعقدا ، ومما يدل على سوء نية انجلترا وخبت غرضها ان مندوبها حمل المؤتمر على اضافة تحفظ الى هذا القرار وهو « فيما عدا الاحوال القهرية » وكتب « دوفرين » الى جرانفيل يقول :

« اننا في الواقع ، منذ ان تم تعديل اقتراح السفير الايطالى هذا التعديل الهام ، لم نعد نعتبر لهذا الاقتراح قيمة كبيرة » .

وفي جلسة المؤتمر الثالثة ، قرر التدخل في مصر لاختماد الثورة وان يعهد الى تركيا بهذا التدخل ، ووضع له شروطا وببنودا ، وتقرر عرض هذا القرار على الدول الست الممثلة في المؤتمر فاذا ما اقرته عرض على الحكومة التركية ، وقد وافقت الدول وارسل القرار الى الحكومة التركية .

فرفضته ، ولعل هذا الرفض كان بأيعاز إنجلترا ، وبنشاطها وراء الكواليس ، حتى تضع المؤتمر أمام الامر الواقع . هذا مع ملاحظة ان الامور كانت تسير في مصر سيرا عاديا ، وما كان هناك معنى لتلك المهزلة التي تعد فضيحة للسياسة الاوروبية التي تأمرت ثم استخدمت وتركت للانجليز الحبل على الغارب (١)

لم يبق على إنجلترا . لكي ترتكب عدوانها الاثيم ، الا ان تخلق الحالة التي تدخلها في عداد ما يسمى « بالاحوال القهرية » ، وهو التحفظ الذي اوردته على اقتراح السفير الايطالي . وقد اوعزت الى قائد الاسطول البريطاني ، « الاميرال سيمور » ، ان يتحرش بمصر وينتحل اسباب الاعتداء عليها ، فراح ذلك الاميرال يتشاور مع كبار اعضاء الجالية البريطانية في مصر ، وفي مقدمتهم « اوكلن كلفن » الرقيب المالي الانجليزي ومثل سيمور مع مصر رواية الذئب والحمل ، فبعث الى الاميرالية البريطانية في اول يوليو سنة ١٨٨٢ ينبئها انه اكتشف ان المصريين يقومون بترميم حصون الاسكندرية وان عرابي يستعد حربيا ، وقد سد بوغاز الاسكندرية ، لحصر البوارج الانجليزية الراسية في الميناء، واجابت الاميرالية في ٣ يوليو طالبة من سيمور ان يمنع كل محاولة لسد البوغاز وان يطلب وقف التحصينات وان لم يجب لطلبه فعليه ان يدمرها بمدافعه . وارسل « جرانفيل » مذكرة الى فريسينيه ، يقول فيها ان اعمال التحصينات في الاسكندرية ستضطر إنجلترا ، لان تلقى بقنابلها على الثغر . وهذا هو النص الفرنسي للمذكرة :

On ne serait pas surpris que l'exécution de nouveaux travaux de défense d'Alexandrie déterminera l'Angleterre à opérer un bombardement.

ومن باب المجاملة لا اكثر ، سأل الوزير الانجليزي زميله الفرنسي ، عما اذا كان في نيته ان يصدر تعليماته الى الاميرال الفرنسي في الاسكندرية، بالاشتراك في ضرب الاسكندرية ، فأجاب « فريسينيه » بالنفي ، لان اعمال التحصين التي تقوم بها دولة في شواطئها ليست مما يجيز بأية حال اطلاق النيران عليها ، مادامت حالة الحرب بالمعنى القانوني ، لم تنشأ وهذا هو حكم القانون الدولي العام .

(١) تراجع التفاصيل في كتاب الاستاذ الراحل عن الثورة العربية والاحتلال الانجليزي - ص ٢١٤ وما بعدها .

وفى يوم ٨ يوليو ، طلب القنصل البريطانى من الخديو ان يسافر الى الخارج ، ليأمن على حياته ، وذلك استعدادا لوقوع العمليات الحربية ، ولما لم يرغب الخديو فى السفر ، قبل عملا بنصيحة القنصل البريطانى الانتقال من قصر « رأس التين » الذى كان معرضا لثيران المدافع البريطانية الى ضاحية الرمل . وهذا دليل على ان الخديو كان على علم تام بخطة ضرب الاسكندرية قبل وقوعها ، ولم يبد اعتراضا عليها لاصدقائه الانجليز !!

ومما هو جدير بالذكر أن الاميرال « كونراد » Conrad قائد الأسطول الفرنسى ، كان قد ابرق الى حكومته مؤكدا انه لم يشاهد اية ترميمات تجرى فى الحصون ، وقد تلقى الاميرال الفرنسى ، تعليمات حكومته ، فى ٥ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وكانت تقضى بعدم مشاركة انجلترا فى عملها العدائى ، وأن يسحب سفنه من الميناء ، فى حالة ارسال الاميرال « سيمور » بلاغه النهائى المؤذن بالضرب (١) .

وقد سحب الاميرال الفرنسى « كونراد » أسطوله فى صبيحة ١١ يوليو ، وهذا مما أثار ثائرة « فرانسوا شارل رو » ، الذى حمل بشدة على هذا الاجراء (٢) . وفاته ان فرنسا لم تتخذ هذا الموقف وتفوت على نفسها فرصة المشاركة فى احتلال مصر الا لتحتفظ بقواتها فى أوروبا لتساعدها من خطر ألمانيا التى صارت شوكة فى جنبها ولكن بهذه العقيلة الأثمة ، ينقم رئيس مجلس ادارة شركة قناة السويس على وزارة « فريسنيه » لانها رفضت الاشتراك فى تدمير الاسكندرية

فى صبيحة ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ ارسل « سيمور » انذاره النهائى الى قومندان الاسكندرية ، بعد ان ارسل عدة خطابات كشفت عن نية التحرش وجدير بالملاحظة ان قناصل الدول الاجنبية كانوا قد فزعوا لما علموا بخطة سيمور ، وتدخلوا لديه محاولين صرفه عنها ، اذ رأوا انه ليس ثمة مبرر لذلك العمل الوحشى ، وطلبوا من القنصل الانجليزى ان يشاركهم فى التوسط لدى الاميرال الشرير فامتنع قنصل انجلترا ، وهذا هو انذار الذئب الى الحمل ، فى ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ :

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ - جزء ٢ - وثيقة رقم ١٦٢

(٢) جبرائيل هانوتو - المرجع السابق - جزء ٦ - ص ٢٩٤

« أشرف باخبار سعادتك انه نظرا لان الاستعدادات العدائية الموجهة ضد الاسطول الذى اتولى قيادته آخذة فى الازدياد ، يوم امس فى طوابى صالح وقايتباى والسلسلة ، قد عقدت العزم على ان انفذ غدا (١١ الجارى) عند شروق الشمس العمل ، الذى اعربت لكم عنه فى خطابى المؤرخ يوم ١٤ الجارى ، ان لم تسلموا الى حالا قبل هذه الساعة البطاريات المنصوبة فى شبه جزيرة رأس التين ، وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية الجنوبى لتجريدها من السلاح »

وتوجه نائب القنصل البريطانى العام فى القاهرة الى اسماعيل راغب باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، وسلمه انذارا بقطع العلاقات السياسية (١) وفى الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء ١١ يوليو ، بدأ الاسطول البريطانى يدق الاسكندرية دقا ويدكها دكا ، ويلقى بالنيران وينشر الخراب والدمار على مدنيين آمنين ، غير مراعاة حرمة ولا محترم أبسط مبدأ من مبادئ الانسانية ، وتجرد عن الشرف والفضائل ، وستظل بريطانيا تحمل عار هذه الجريمة ، امام التاريخ ، وهى كفيلة بأن تلوث الاجيال المتعاقبة من بنينا الى يوم القيامة ..

ولسنا بحاجة لان نصف هذه الوحشية التى خرجت على المؤلف ، وفاقت ما كان منتظرا من الغدر والدناءة ، فنحيل القارئ الى ماسجله الاستاذ الرافعى فى مؤلفه عن الثورة العربية والاحتلال الانجليزى ، وخصوصا ما نقله من وصف شاهد عيان ، هو المسيو « جون نينيه » عميد الجالية السويسرية فى مصر سنة ١٨٨٢ ، وقد استأنف «سيمور» اعمال القتل والتخريب وقذف النيران على الاسكندرية فى يوم ١٢ يوليو وثارت الخواطر فى القاهرة ، وحاصر العربايون قصر الخديو فى الرمل ، ثم اخلوا الاسكندرية واحتلها العدو فى يوم ١٣ يوليو ، واحتل ايضا قصر رأس التين الذى انتقل اليه الخديو بعد اطمئنانه الى خلو المدينة من العربايين ، وبدأ شعب مصر الجريح يرحل عن الثغر الى داخل البلاد فى حالة من الفرع والالام ، يصعب وصفها ..

وهكذا حملت وزارة «جلادستون» الذى كانوا يلقبونه بشيخ الاحرار الوزير امام التاريخ ، واستقال احد وزرائها احتجاجا على ذلك العدوان وهو المستر « جون برايت » الذى وصف ضرب الاسكندرية بأنه انتهاك

(١) الكتاب الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ ، وثائق رقم ٦٦٥ و ٢٢٢

صارخ للقانون الدولي وقانون الاخلاق .. وقال احد النواب الانجليز
الاحرار ، السير ولفرد لاوسن في مجلس العموم ، يوم ١٢ يوليو ، عن هذا
العدوان انه « فظاعة دولية ، وعمل يجمع بين الجبن والقسوة والاجرام » (١)
ومع ذلك مضت الحكومة البريطانية في احتمال مسئولية الجريمة
مطمئنة الى ان الدول التي تصف نفسها بانها جماعة الدول المتقدمة
ستسكت على هذا العدوان ، ولقد سكتب فعلا كما سكتت تركيا ، وجهد
مؤتمر القسطنطينية ، ولم يحرك ساكنا .. !

* *

لم تكن انجلترا بذلك التحدى الصارخ لاحكام القانون الدولي العام
وبمغالطتها لاعضاء مؤتمر القسطنطينية ، تقصد مجرد احتلال مصر ،
وانما كانت تسعى اولا وقبل كل شيء لخطف قناة السويس من مصر ،
ومن كل دولة تحاول ان يكون لها في هذه المنطقة ، ولو شبه نفوذ ،
لتضمن انجلترا سيطرتها على طريق الشرق ، ولتقيم في آسيا وافريقيا
الامبراطورية الواسعة التي لا تغرب عنها الشمس .. !

وانجلترا التي لعبت دورها بمكر شديد ، لم تكن تغفل عن اطماع
فرنسا التقليدية في قناة السويس ، فاستمرت في اللعب والخديعة ،
لتحقق غرضها الجوهرى من الاحتلال بسرعة ، ودون ان تترك للدول
ال اخرى فرصة التفكير والتروى . فبعد ضرب الاسكندرية ، ارسلت
انجلترا سفيرها في باريس الى « فريسينييه » ليؤكد له ان انجلترا ،
حينما صبت نيران مدافعها على الاسكندرية ، كانت في حالة دفاع شرعى
وانها لا تخفى في مؤخرة رأسها اى غرض قد يودى الى اساءة العلاقات
بينها وبين فرنسا ، بل هى تعمل جاهدة لصيانة هذه العلاقات ، وترجو
من فرنسا ان تعمل من ناحيتها ، بان تشاركها في التدخل المسلح في مصر
واذا كانت انجلترا قد قامت بهذا العمل منفردة من ناحية الاسكندرية ،
فهى تعرض على فرنسا ان تشاركها فيه في السويس ، لحماية قناة
السويس ضد ما يهددها . ولم تكن انجلترا تعرض على فريسينييه هذا
الامر لأول مرة ، فقد سبق ان عرضته في ٢٤ يونيو سنة ١٨٨٢ ، يوم
ان توجه لورد « ليونز » السفير الانجليزى في باريس ، الى وزير خارجية
فرنسا يطلب منه المشاركة العسكرية في الدفاع عن قناة السويس ،

(١) وفي ٥ يونيو سنة ١٩٥١ ، كانت تناقشنا جامعة باريس في رسالتنا عن « مشكلات
قناة السويس المعاصرة » فقال عضو اللجنة العلامة « جليبرت جيل » وهو عميد
أساتذة القانون الدولي العام في فرنسا : « ان ضرب الاسكندرية كان عملا وحشيا لا مسوغ له »

ورفض الوزير الفرنسي هذا العرض ، مؤكدا ان الملاحة في القناة منتظمة ولا محل البتة لتلك الحماية المزعومة ، والتي قد تضطر المصريين لقطع قناة المياه الحلوة عن منطقة السويس ..

وفي المدة من ٢٤ يونيو الى ان تجدد العرض البريطاني في ١٢ يوليو ، تركت انجلترا ابواق دعايتها في اوروبا تشيع انه يحتمل ان تطلب انجلترا من ايطاليا مشاركتها في حماية قناة السويس .. !

وكان سفير فرنسا في باريس منذ ٢٤ يونيو يبلغ حكومته عن الترتيبات العسكرية التي تعدها الحكومة البريطانية لاحتلال قناة السويس ، وستحثها لمشاركة الانجليز قبل قوات الفرصة ، ولكن فريسينيه رفض هذا ، لان شركة قناة السويس ، كانت تؤكد له انه ليس ثمة خطر يهدد الملاحة في القناة ، وان ارسال قوات مسلحة الى القناة سيؤدي لاسوأ النتائج . ولم تكن الشركة ولا رئيسها « دي لسبس » يقولون هذا اخلاصا لمصر او لمبادئ الاخلاق ، بل تنفيذا لخطة رسمتها وزارة الخارجية البريطانية ، ولا يخفى علينا ان دي لسبس ، كما برهن بالوثائق في الجزء الاول من هذا الكتاب ، كان منذ افتتاح القناة اجرا لحكومة انجلترا ..

وقد ذكر السفير الانجليزي لفريسينيه في مقابلهما في ١٢ يوليو سنة ١٨٨٢ ان الحكومة المصرية قد تضطر بعد حوادث الاسكندرية وانتقال الاسطول الفرنسي قبيل الضرب الى بورسعيد الى تدمير القناة كخطة حربية ولذلك يجب ان يوعز الى مؤتمر القسطنطينية ليوصي انجلترا وفرنسا باحتلال القناة . وقبل « فريسينيه » هذا الرأي ، وعده وجيها ، وقال انه مادام لا بد من الحصول على موافقة أعضاء مؤتمر القسطنطينية بنذب انجلترا وفرنسا لاحتلال القناة ، فلن يجد صعوبة في الحصول على موافقة البرلمان الفرنسي على المشاركة في هذا العمل .

ويبدو ان انجلترا ، كانت تحاول بهذه المناورات كعادتها ، ان تجعل احتلالها لقناة السويس مقبولا من جماعة الدول المتمدنية ، ولم تشأ ان تنقدم بمفردها الى مؤتمر القسطنطينية فأرادت ان تتقدم ومعهما فرنسا وفي الوقت نفسه ارادت ان تتظاهر بأنها مختلفة مع شركة قناة السويس لتخفي مؤامرة « فرديناند دي لسبس » وخيائته التي سيأتي الكلام عنها ، وذلك ان « سيمور » كان قد ارسل في ٨ يوليو الى « فكتور دي لسبس » - ابن فرديناند والوكيل الاعلى لشركة قناة السويس في مصر في ذلك الوقت - يطلب التصريح لسفينة حربية انجليزية تحمل

مدفعا واحدا ان تطوف بالقناة ، فرفض هذا الطلب . وكانت هذه المكاتبات صورية ، أريد بها تغطية تواطؤ الشركة مع الانجليز .

على ان « فريسينيه » وصلته برقية من سفيره بلندن ، في ١٤ يوليو ، وجاء فيها ان حكومة انجلترا قد اصدت تعليماتها الى بعض قطع أسطولها بالتجول في القناة لحماية الملاحه فيها ، وانها اتخذت هذا القرار ، استجابة لرغبة غرف التجارة في بريطانيا .

ومما ورد في مذكرة السفير الفرنسي المشار اليها « ان الراى العام البريطانى هنا معنى بمسألة احتلال القناة ، وستجد الحكومة البريطانية نفسها - بضغط الراى العام - مضطرة ، لاحتلال القناة عسكريا لمنع ما عساه ان يقع عليها من اعتداء » .

وبتأثير هذه البرقية ، اصدر « فريسينيه » تعليمات الى الاميرال « كونراد » بان يطوف بدوره في القناة لحماية حركة المرور ! !

وأود ان انبه هنا ، الى ان السفير الايطالى في مؤتمر القسطنطينية الذى اقترح في جلسته الثالثة كما اسلفنا قرارا من شأنه ان تتعهد الدول بعدم القيام بأى عمل مسلح في مصر طيلة انعقاد المؤتمر ، كان قد نه الى موضوع حياد قناة السويس المقرر في الفرمانات ، ولكن المندوب البريطانى أورى ان انجلترا لاتستطيع ان تعترف بهذا الحياد . وحاولت انجلترا ان تزيل هذه العقبة من طريقها ، حتى ارادت ان ترشى ايطاليا بالتلويح بأن انجلترا قد تدعوها لمشاركتها في الدفاع عن القناة ، واجتمع « جرانفيل » رئيس حكومة ايطاليا « مانسينى » وباحثه في الامر فأعلن هذا الاخير ان انجلترا تميل الى احترام حرية المرور فى القناة ، والامريهم مجموعة الدول البحرية .

واستمرارا في المناورات ، التى ارادت بها انجلترا التغلب على مبدأ حياد القناة ، المعترف به ضمنا من الجماعة الدولية ، وبعد ان نجحت فى حمل « فريسينيه » نفسه على اهدار هذا المبدأ ، لكى لا تكون انجلترا منفردة بالاثم ، تقول استمرارا على هذه السياسة ، قبلت انجلترا ، ما عرضه فريسينيه ، من ان يترك لمؤتمر القسطنطينية ان ندب من يرى من الدول الاوروبية لاحتلال القناة نيابة عنه ، والدفاع عنها دفاعا مشتركا ضد مصر ، صاحبة القناة ، واجتمع المؤتمر فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ ، لبحث اقتراحا ، عرضته انجلترا وفرنسا ، وطلبتا ان يصدر بشأنه قرار يكون مكمل لميثاق النزاهة ، الذى تقدمت الاشارة اليه .

وهذا هو نص الاقتراح الفرنسى ، البريطانى :

« تعرض فرنسا وانجلترا على المؤتمر ، ان يعين الدول التى تقوم وقت الازوم ، باتخاذ الاجراءات التى تلزم للمحافظة على قناة السويس ورغبة فى كسب الوقت ، يصرح للدول التى تندب لهذا الغرض ، والتى تقبل هذه المهمة ، ان تقرر هى نوع العمل الذى تقوم به ، وتحديد الوقت اللازم له ، على ان يكون ذلك - فى نطاق بروتوكول النزاهة وخلق الغرض » .

وذكر مندوب فرنسا فى المؤتمر ، « الماركيز دى نواى » ، ان فرنسا لا تطلب من المؤتمر ان تكون الدولة التى تناط بها هذه المهمة ، ولكن اذا رأى المؤتمر ذلك فأنها لن ترفض القيام بها فيما اذا وافق برلمانها ، وقال ان الدفاع عن قناة السويس مسألة منفصلة عن موضوع التدخل وأن الموضوع الثانى ، يمكن ان يكون محل بحث آخر . وتطلب من أجله موافقة دول أوروبا وموافقة تركيا !!

ولا شك ان المندوب الفرنسى جنح الى هذه السفسطة ، أملا فى الحصول على تفويض من المؤتمر بحماية فرنسا وانجلترا لقناة السويس عسكريا ، بغض النظر عن بروتوكول النزاهة الذى سبقت الموافقة عليه

رفض هذا الدفاع المشترك

فى يوليو سنة ١٨٨٢

لا يختلف هذا المشروع الانجليزى الفرنسى ، فى جوهره ، عن المشروع الرباعى الذى عرض على مصر فى أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وكذلك لا يختلف عن مشروعات الدفاع المشترك الاخرى التى تدور حول قناة السويس اللهم الا فى وجود أخطار احتمالية فى العصر الذى نعيش فيه كروسيا السوفييتية مثلا ، ان صح انها خطر يهدد القناة كما تزعم ابواق الدعاية البريطانية ، ولم يكن يوجد خطر من هذا القبيل فى يوليو سنة ١٨٨٢ ، وهذا الامر يدل دلالة واضحة على ان الاستعمار يسترشد دائما بملفاته القديمة ويحيى خطته التى تنام فى دور محفوظاته السياسية .

ولكن رجال القرن التاسع عشر ، كانوا اكثر يقظة من سياسة النصف الثانى من القرن العشرين ، اذ رأوا أن أسناد الدفاع عن قناة السويس لدولتين أوروبيتين أو أكثر ، فيه تمييز لهذه الدول على حساب الدول الاخرى التى تنتفع بالقناة واخلال بالتوازن الدولى .

وعلى ذلك رفض مؤتمر القسطنطينية المشروع الانجليزى الفرنسى، بعد ان رجع المندوبون الى دولهم . وكان اول من فطن للعبة الانجليزية وقتلها ، داهية اوروبا وشيخ ساستها « بسمارك » فاعلن انه يرفض تمييز دولتين او ثلاث بالدفاع عن قناة السويس ، لان ذلك يخل بالتوازن الدولى .

ورأت حكومة النمسا والمجر هذا الراى نفسه ، واعتبر مجرد وجود دولة اجنبية فى مصر بحجة الدفاع عن قناة السويس ، تمييز لها واخلاق بالتوازن الدولى (١) .

كلمة « الدفاع عن قناة السويس » بدعة بريطانية

حقيقة كانت عبارة « دفاع عن قناة السويس » Protection du Canal بدعة ، من بنات افكار وزارة الخارجية البريطانية ، وقد اجتمع « فريسنيه » باللورد « ليونز » سفير بريطانيا ، بعد خمسة ايام من تقديم مشروعهما المشترك الى مؤتمر القسطنطينية ، وطلب منه تفسيراً لكلمة « دفاع عن قناة السويس » وتحديداً لهذه العبارة ، فتلعثم السفير الانجليزى ، وقال فى تبجح ومكابرة :

« ان الدفاع عن القناة ، لاشان له بمسألة انتظام حركة المرور فى قناة السويس ، وانما يتلخص فى احتلال ضفة القناة وعلى امتدادها فى نقطتين او اكثر ، بحيث ترابط فى كل نقطة قوة مسلحة قوامها القنا من الجنود ، وسنمنع عن الزحف بهذه القوة الى داخل الاراضى المصرية، وانما تكون مهمتها دفع الاعتداء الذى يوجه مباشرة الى القناة . وحتى لو قامت قوات انجلترا باحتلال الاراضى المصرية ، فليس لهذه القوات ان تعتمد على معونة القوات المشتركة التى ترابط فى القناة . فتجب التفرقة بين الاحتلال وبين عمل القوات العسكرية فى القناة طالما ان القناة لا تهدد من الداخل وان المصريين لا يعوقون سير قناة المياه الحلوة . »

وقد تورطت الوزارة الفرنسية وطلبت من برلمانها فى ١٩ يوليو سنة

(1) J. Reinach, Le ministère Gambetta (Paris 1884).

P. Deschanel, Gambetta (Paris 1919).

Ch. de Freycinet, La question d'Egypte (Paris 1901).

١٨٨٢ فتح اعتماد لمشروع الدفاع المشترك عن القناة ، وانه على الرغم من رفض مؤتمر القسطنطينية للاقتراح الانجليزى الفرنسى ، مضت الدولتان فى خطتهما ، وصرح سفيراهما فى مؤتمر القسطنطينية فى جلسة ٢٦ يوليو بأن بلديهما مستعدان عند الحاجة لحماية القناة ، وسكت المؤتمر على هذا التصريح .

ورأى « فريسنيه » بمناسبة طلب الاعتماد من البرلمان الفرنسى ان يناقش البرلمان المسألة برمتها ، ويتخذ فيها ما يراه .

خطاب جامبتا المشهور

وفى تلك الجلسة ، انبرى جامبتا الذى كان رئيسا للوزارة قبل فريسنيه ، والذى كان قد اشار بقيام انجلترا وفرنسا بالتدخل المسلح فى مصر ، انبرى للكلام فى هذا الموضوع ، وألقى خطابا مستفيضا ، رآينا ان نقبس منه أهم فقراته . قال « جامبتا » :

« عند ما انظر ، من فوق هذا المنبر ، الى أوروبا التى كثر الكلام عنها اليوم ، أرى ان فرنسا وانجلترا ، تحملان على كاهليهما منذ عشر سنوات مسئولية السياسة الغربية . واسمحوا لى ان أعلن ، أنه لا توجد سياسة أوروبية أخرى ، نستطيع ان نلتمس منها العون ، لمواجهة أشد الاحتمالات التى يخفيها المستقبل عنا . »

« أن لى من الخبرة والاطلاع ، ما يسمح لى بتوجيه النصيح اليكم قائلا : مهما عظمت التضحيات ، لاتقطعوا أبدا عرى التحالف بيننا وبين الانجليز !! .. »

« أنى أعرف مقدما ، ماقد يشبه البعض ضد هذا الراى ، ولكن ساكشف لكم الآن عن رأيي ، ولن أدع اللبس يحيط به . اعلـمـسـوا انى صديق مخلص للانجليز ، بل وصديق مستثير ، ولكن صداقتى لهم لا تبلغ بى الى درجة التضحية بالمصالح الفرنسية من أجلهم . ومع ذلك ، كونوا على ثقة ان الانجليز ، وهم دهاء السياسة ، لا يحترمون من حلفائهم ، الا من عرف كيف يحترم نفسه ، ويتشبث بمصلحته .. »

« ان الامر الذى يغرنى بمخالفة الانجليز والتعاون معهم ، فى حوض البحر الابيض المتوسط ، وفى مصر هو فى الواقع الامر الذى أخشاه وهو - وارجو ان تسمعوا جيدا وان تعوا كلامى - ان الخصام مع الانجليز يضطرننا لان نترك لهم باستمرار مناطق من الارض والانهار والممرات،

ينفردون بالانتفاع بها ، ولكم في الحياة حقوق وفي التجارة حقوق بقدر ما للانجليز ، فلم لا نشاركهم ونقاسمهم ؟ !

« انى لا ارمى بتشيعى للتحالف الانجليزى ، الى اهدار مصالح فرنسا او الحط منها . وانما اعتقد ان هذا التحالف ، هو الوسيلة لضمان مصالحنا ، واذا دب ديبب الخصومة بيننا وبينهم خسرنا كل شيء !! ... »

رد كليمنصو

وانبرى كليمنصو ، للرد على « جامبتا » فقال :

« ليست هناك وحدة مصالح بين فرنسا وانجلترا ، فانجلترا تحبذ التدخل التركى في المسألة المصرية ، في حين ان هذا التدخل ضار بمصالحنا لقد كان مسيو « فريسينييه » على حق ، حينما رفض الاشتراك في ضرب الاسكندرية ، كما كان على حق ، حينما وجه دعوته الى المجتمع الاوروبى . يجب على « فريسينييه » الا يترك نفسه منقادا للانجليز . واذا كان قد تقرر الاشتراك في احتلال مصر ، فان المجلس لن يتوانى عن مطالبة الحكومة بايضاح شروط هذا الاحتلال ومزاياه . »
وقد انتهت المناقشة بموافقة البرلمان الفرنسى على الاعتماد الذى طلبه « فريسينييه » بشرط استخدامه في جعل الاسطول مستعدا ، للقيام فورا بأعمال حربية في منطقة القناة .

فريسينييه يكشف عن مؤامرة

اقتسام مصر

وفي ٢٤ يوليو طلب فريسينييه من البرلمان الفرنسى اعتمادا جديدا تدره تسعة ملايين ونصف مليون من الفرتكات ، واوضح للبرلمان الخطة التى اتفق عليها بين فرنسا وانجلترا ، ومؤداها ان تقوم انجلترا بالاعمال الحربية في مصر ، وتكتفى فرنسا باحتلال غرب القناة ، على طول القناة ، حتى مدينة الزقازيق ، بحيث تدخل الزقازيق في المنطقة الفرنسية . وأشار في خطابه الى الصعوبات السياسية والعسكرية والدولية ، التى تعترض هذا الاحتلال ، وانه لابد من الحصول على تفويض من دول أوروبا ، و اضاف :

« ان حماية القناة ، عمل مادي بسيط ، ولا يثير متاعب سياسية فاللدول فيه مصالح متساوية . وهذه الحماية لا تعد تهديدا للسلام

العالمى . ومن الخطأ القول أنها وسيلة الى التدخل ، فلن يمكن ان نكره على التدخل فى مصر على غير ارادتنا .

((اما الفوائد التى سنحصل عليها من القيام بهذه الحماية فهى :

١ - أننا نستجيب لرغبة انجلترا ، وفى هذا فائدة لنا .

٢ - أننا لانظهر أمام العالم الاسلامى بمظهر الضعيف المتخاذل ، فى وقت تحاول تركيا أن تستعيد مركزها فى مصر .

٣ - المحافظة على سلامة بواخرنا فى القناة ، كلما اقتضى الامر ذلك))

((والتصريح الذى تطلبه الحكومة ، لن يستخدم الا اذا دعت الحاجة إليه ، أثناء العطلة البرلمانية ... الخ ...))

وهكذا استطاع « فريسنيه » ان يعرض المسألة على البرلمان بطريقة ماهرة ، ليتخلص من المعارضة ، ولكن كثرة رجال البرلمان الفرنسى ، كانوا يرون ان القناة هى مصر ومصر هى قناة السويس وفطن بعضهم لخبث انجلترا ، وقالوا فى صحفهم انها تريد ان تستعمل الفرنسيين حراسا للقناة ، وتسطو على مصر كلها ، ثم لا تلبث مصر والقناة معاً ان يسقطا فى يدها ، فليس من الممكن فصل مصر عن القناة ، فهما قطعة لا تتجزأ .. ويجمل بنا ان نسجل هنا عبارة لكليمنصو :

« يجب علينا ان نعرف التاريخ على حقيقته ..

« اذا أصبح التاريخ مجرد سلسلة من المنازعات الدامية ومن المجازر والحروب ، واذا كان يتحتم علينا الا نرى فى التاريخ الا المناورات الشخصية والمحالقات المغرضة ، واذا فرض علينا الا نطالع التاريخ الا نرى ساحات القتال ، حيث يكون النصر حليف الصدق والمجازفات، اذا كان هذا هو التاريخ ، فمما لا شك فيه اننا فى هذه اللحظة ، بلديس نه تاريخ ، وانى لاهنىء وطنى على هذا الشرف العظيم

« لما ذا اذن ، لانترك لشعب ، قد أصبح مفككا من جراء الحكم الملكى الفردى ، حق الانطواء على نفسه لكى يستعيد قواه ، ويجد من ذاته ، وهو يقوم بهذا العمل الضخم - وأنتم تعرفون ما يحتاج اليه هذا العمل من جهد ووقت - من الارادة والصبر ، مايكفل له اتمام اصلاحاته الداخلية ووضع النظم التى تنقله من طور الحكم الملكى الفردى، الى طور الديموقراطية ، فتسمح له بأن يمنح اكبر عدد من ابنائه مطالبهم المشروعة ، فى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وانى اضع فى كلمة واحدة الاسس الحقبة التى يقوم عليها النظام
الديموقراطى »

بهذا تكلم كليمنصو معترضا على الاعتمادات ، التى طلبت باسم
الدفاع عن قناة السويس ، الذى تدعيه انجلترا ، واوصى بالانصراف الى
الاصلاح الداخلى بدل المغامرة والمغامرة .

ولكن صاح فى وجهه بعض اعضاء البرلمان ، وقالوا له : اسكت فانت
لا تتكلم باسم فرنسا .

ومع ذلك تغلب رايه ، ورفض البرلمان الموافقة على الاعتماد الاضافى
وسقطت وزارة « فريسينييه » وكان ذلك فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٢

ولا يساورنى شك فى ان الدسائس البريطانية فى البرلمان الفرنسى ،
هى التى اطاحت بفريسينييه ، لكى تنفرد انجلترا باحتلال قناة السويس ،
بعد اذ رفضت فرنسا رصد الاعتماد اللازم ، وهذا مع قيام انجلترا فى
الظاهر بدعوة فرنسا لمشاركتها فى احتلال قناة السويس باسم الدفاع
عن القناة ، وقد علمتنا سياسة انجلترا انها ذات وجهين وقلبين
ولسانين ...

ومن الملاحظ انه فى الوقت الذى قرر البرلمان الفرنسى رفض الاعتماد
الذى طلبه « فريسينييه » ، وان تنفض الحكومة الفرنسية يدها من
المسألة المصرية ، قرر البرلمان الانجليزى فى ٢٧ يوليو اعتمادا بمبلغ
٢٣٠٠٠٠٠ جنيه للحملة على قناة السويس .

ولقد اخفق مؤتمر القسطنطينية ، وكان وصمة عار فى جبين السياسة
الاروروبية ، لانه ترك انجلترا تفعل فى مصر وفى قناة السويس ما طاب
لها ، ووقف متفرجا ، وقد انتهت جلساته فى ١٤ اغسطس سنة ١٨٨٢

دبرت وزارة « جلادستون » خطة غزو قناة السويس ، وحصلت
على موافقة البرلمان الانجليزى على رصد الاعتماد اللازم ، ووصلت الى
نرضها من الناحيتين الدبلوماسية والعسكرية .

وفى المجال الدبلوماسى ، كانت الوزارة الانجليزية ، على علم تام بجو
السياسة الفرنسية ، وقد استخدمت عملاءها فى باريس ، الى ان نفضت
فرنسا يدها من الموضوع ، وطوال المباحثات ، حرصت على التظاهر
بانها ترحب بمشاركة فرنسا لها . وكذلك كانت تدعى احيانا ، ان تركيا

يجب ان ترسل قوات مسلحة للدفاع عن قناة السويس ، حال كون عملائها في القسطنطينية ، سعوا جاهدين للفت في عضد تركيا ومنعها من ارسال أية قوة ، بل انه حدث ان تركيا ، انضمت فجأة الى مؤتمر القسطنطينية قبيل انفضاضه وبُدت استعدادها لارسال قوات الى مصر ، فقبل لها ان الوقت قد فات ، ومن ناحية اخرى نجحت انجلترا في كسب الوقت ودفع مؤتمر القسطنطينية الى التخطيط والتسويق ، وعدم اتخاذ قرار ما ..

ان انجلترا لم تهمل الفرصة التي سنحت لها ، حينما سقط « فريسينيه » وتخلت فرنسا عن فكرة مشاركتها في احتلال القناة ، فبعثت في ٣٠ يوليو سنة ١٨٨٢ انذارا الى الباب العالي ، قالت فيه انها تعتبر نفسها مكلفة بمهمة اقرار النظام في مصر ، ولا ندرى كيف انتحلت هذه الصفة ، وقالت في انذارها انها ستمنع القوات التركية من النزول الى مصر ، الا اذا اعلنت تركيا انها تعتبر عرابي ثائرا ، وخارجا على القانون . والعجيب ان السلطان العثماني وقع في هذا الفخ ، وصدر منه هذا الاعلان ، في ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واستغلت انجلترا منشور السلطان ضد العرابيين اسوا استغلال ، ولم تعطه المقابل الذي كانت قد وعدت به ، وهو السماح لتركيا بانزال قوات في بور سعيد .

وكانت انجلترا تدرك تماما ان احتلالها للقناة يثير اشكالا قانونيا لان عقود امتياز القناة نصت صراحة على حيادها ، ولو ان هذه العقود لا ترقى الى مرتبة المعاهدات ، الا انه طالما احتجت الدول بما ورد فيها ، في مراسلاتها الدبلوماسية ، وقد اصبح موضوع حياد القناة امرا مسلما به دوليا ، وروعى هذا الحياد اثناء الحرب بين فرنسا والمانيا في سنة ١٨٧٠ ، وفي وقت الحرب الروسية ، التركية في سنة ١٨٧٧ .

وحاولت انجلترا ان تخرج من هذا المأزق بالحصول على تفويض من الخديو يجيز لها هذا الاحتلال ، لتقول انه ما دام ان صاحب الحق الشرعى قد اجاز لها ان تحتل القناة فان عملها لا يخالف القانون . ولذلك ابرق اللورد « جرانفيل » الى الاميرال سيمور ، في ٢٤ يوليو طالبا منه ان يحصل من الخديو على السلطات التي تخوله حق احتلال قناة السويس . وقد كتب الخديو ، التصريح المطلوب في ٣١ يوليو ، وهذا نصه :

« منحناكم التصريح باحتلال جميع النقاط التي ترونها ضرورية في برزخ السويس ، لضمان حرية الملاحة في القناة ، ولحماية المدن المجاورة لها ، ومن فيها من الاهالى ، والقضاء على كل قوة لا تعترف بسلطاني »

ولكن فات انجلترا ، التى تمسكت بتلك القصاصة من الورق ، واشهرتها ضد مصر فى مجلس الامن فى سنة ١٩٤٧ ، فاتها ان تلاحظ الآتى :

١ - ان محمد توفيق كان قد القى بنفسه فى احضانها ، وخرج على وطنه ، فكان بمثابة « كويسلنج » ، والشعوب لاتتقيد بتوقيعات الخونة
٢ - ان الخديو ، لم يكن حرا منذ ان احتوى بانجلترا ، فارادته من ارادتها ، وهى التى كانت تتعاقد مع نفسها .

٣ - كان هذا التصريح من لدن الخديو مجافيا للفرمانات السابقة الخاصة بقناة السويس ، والتى وقعها السلطان العثمانى .

وعلى كل كان الامر حينئذ امر قوة ، وقد ازهقت انجلترا روح القانون وداست على الشرائع بالرغم من حرصها المستمر على ان تعطى لفعالها طلاء قانونيا .

وعلى ذلك تعد المسألة قد انتهت دبلوماسيا الى ما كانت تسعى اليه انجلترا ، وبقي عليها ان تكفل لنفسها النجاح فى الميدان الحربى ، وفعلا نجحت بالخديعة والخيانة ، لا بحد السيف او فوهة المدفع .

والخائن الذى لعب دوره ببراعة ، هو الاستعمارى الاول ، وصناعة الانجليز الاهم ، « فرديناند دى لسبس » وبيان ذلك :

عقد عرابى ، فى اواخر يوليو مجلسا عسكريا للنظر فى امر القناة ، فقرر المجلس ضرورة تعطيلها ، حتى يعجز الجيش الانجليزى عن الوصول الى الشاطئ الغربى منها . ولما علم « دى لسبس » بهذا القرار ، اتصل بعرابى والى عليه ان يمتنع عن قطع القناة ، وبعث له برقية يقول فيها : « ان الانجليز يستحيل ان يدخلوا القناة » وانخدع عرابى بهذه البرقية ، ولم يصغ لنصائح اخوانه الذين اكدوا له ان دى لسبس انما يغرر به ، ولما وصلت البوارج الانجليزية الى بور سعيد ، استمر دى لسبس فى خداع عرابى ، وكتب له يقول : « لا تعمل عملا ما لسد قناتى ، فانى هنا ، ولا تخش شيئا من هذه الناحية اذ لا ينزل جندى انجليزى واحد الا ويصعبه جندى فرنسى ، وانا المسئول عن كل ذلك » ، وكان دى لسبس دائم الاتصال بعرابى ، وكان يلقي فى روعه ان القنساء طريق حر للملاحة العالمية ، وانها منطقة حياد لا تجوز فيها الاعمال الحربية ، ولا يستطيع الانجليز ان يعرضوا انفسهم لسخط الدول اذا هم احتلوا القناة ، واذا قام عرابى باى عمل من شأنه تعطيل الملاحة فى القناة ، فان العالم كله سيقف ضده !!

وكان دلسبس ، قد حضر الى مصر في شهر يوليو ، ليقوم بهذه المناورة
ويمنع عرابى من اقامة تحصيناته في منطقة قناة السويس ، وكان حضوره
بناء على تفاهم سابق بينه وبين اللورد جرانفيل ، وقد كتب قنصل انجلترا
بالاسكندرية تقريراً الى حكومته ورد فيه ، عن نشاط « دى لسبس »
ما نصه :

« حصل دى لسبس من عرابى على وعد بأن حرية الملاحة للتجارة
الانجليزية ، ستكون مكفولة في القناة . والحقيقة ان هذا الوعد الذى صدر
عن الدكتاتور المصرى - الذى كان الجميع يمتدحون تسامحه وحسن
نواياه - انما كان لاغراض خاصة يرمى اليها ، ذلك انه لا يرى امامه الا
طريقين لحملة عسكرية ، تكون القاهرة هدفا لها ، والاول يبدأ من
الاسكندرية وابى قير ورشيد ، ثم يتبع فرع النيل الذى يصب عند
رشيد ويخترق الدلتا ، وهى منطقة تشغلها شبكة ملبدة من القنوات ،
وتغطيها المياه عادة في فصل الصيف بسبب فيضان النيل ، والطريق
الثانى يرتكز على قناة السويس ، ومنها يسير الجيش المهاجم الى مدينة
الزقازيق بمحاذاة ترعة المياه العذبة التى تغذى الاسماعيلية او يخترق
الصحراء متجها نحو القاهرة مباشرة .

« وقد ركز عرابى الجزء الاكبر من جنوده في كفر الدوار . ولو استطاع
ان يجعل انجلترا تمتنع عن استخدام القناة ، كقاعدة لعملياتها الحربية
بحجة انه هو نفسه قد احترم حياد القناة ، فانه يتفادى تقسيم جيشه ،
ويحصر الحرب في منطقة ذات مداخل وعرة ، وقد عنى من قبل بتحصين
مراكزه فيها . . . وليس من الممكن عقلا ان يطلب من انجلترا الحد من
وسائل العمل لديها ، فان ذلك يزيد من مخاطر الحملة ، ولا تستطيع
انجلترا ان تحترم حياد القناة ، فانه لم يتقرر في معاهدة دولية ، وان يكن
ذا فائدة من غير شك » (١)

اهمل عرابى نصائح رفاقه ، واطمان لاكاذيب افاق عالمى ، ادانه القضاء
الفرنسى فيما بعد في قضية بنما وقضى عليه بالسجن خمس سنوات بتهمة
النصب والاحتيال والرشوة والتزوير . وبفضل خيانة دى لسبس احتل
الانجليز القناة ، ثم كسبوا معركة التل الكبير واحتلوا عاصمة مصر في ١٤
سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، ولولا الدور الذى لعبه دى لسبس ، ما ارتفعت راية
الاحتلال البريطانى في سماء القاهرة .

(١) التقرير المشار اليه بمحفوظات وزارة الخارجية البريطانية

حقيقة لم تبرم معاهدة دولية تقرر حيدة القناة ، ولكن هذه الحيدة تقرر في فرمات سنة ١٨٥٦ وسنة ١٨٦٦ ، والفرمان الثانى قد وقعه الباب العالى ، بناء على تدخل انجلترا نفسها ، كما بينا فى الجزء الاول من هذا الكتاب ، وهذان الفرمانان قررا وجود شركة قناة السويس وحددا تعريفه المرور ، وقد عملت الدول بأحكام الفرمانين المشار اليهما منذ افتتاح قناة السويس ، فلم يكن هناك محل للعمل بجزء مما نصا عليه واهمال البند الرئيسى الخاص بالحياد الذى هو قاعدة المرور فى القناة . ولكن جلادستون وقف فى مجلس العموم ، فى ١١ اغسطس سنة ١٨٨٢ ، وضرب بأحكام القانون عرض الحائط ، وقال ان انجلترا ستفعل ما تمليه عليها مصلحتها ، ثم تسوى الامر مع الدول فيما بعد !!

وقد خرجت السفن الانجليزية خلسة من الاسكندرية فى ظلام الليل واحتلت بور سعيد فى ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢ ، واتخذت من مبانى شركة قناة السويس بالمدينة مركزا لاعمالها الحربية ، واغلق الانجليز القناة ثلاثة ايام ومنعوا الملاحة التجارية فيها بالنسبة لسائر السفن من مختلف الجنسيات ، وكانوا قد جاءوا بقوات اخرى من الهند اخترقت قناة السويس ، وفى ٢٤ اغسطس ، اى بعد ان تمت لهم السيطرة على القناة ومداخلها اعادوا فتحها وكوفئت شركة قناة السويس بدفع رسوم المرور عن الفرق المسلحة التى مرت وانزلت بمدن القناة وكذا العتاد الحربى .

والذى يبعث على الدهشة ، انه فى الوقت الذى كان الانجليز يستعدون لاحتلال القناة ويرسلون قواتهم من بريطانيا ومن الهند ويتفاوضون مع حكومة فرنسا ومع فرديناند دى لسبس ، فى هذا الوقت استيقظ مؤتمر القسطنطينية قليلا من غفوته ونظر فى جلسة ٢ اغسطس سنة ١٨٨٢ ، فى اقتراح تقدم به المندوب الايطالى ، الكونت كورتى ، ومضمونه ان على المؤتمر ان يعمل ما من شأنه تأمين حرية المرور فى قناة السويس ، بمؤازرة الباب العالى ، بتعيين بوليس بحرى تساهم فيه الدول جميعا ، ويناط به مراقبة انتظام حركة المرور فى القناة ، بشرط ان يجتمع ممثلو هذه الدول للمذاكرة والبحث كلما تبين نقص الاجراءات اللازمة لصيانة الملاحة . وقد ايد هذا الاقتراح كل من النمسا والمانيا والروسيا . ورفضت انجلترا ان تنضم لتلك الدول ، ثم عدلت عن الرفض وقبلت بشرط ان يسمح لها فى حالة الضرورة ، وهى التى تقدرها ، باحتلال بعض المراكز فى قناة السويس وفى ١٤ اغسطس انضمت فرنسا للمشروع ، ومع ذلك عرفت انجلترا كيف تتخلص من المؤتمر بلباقة ، بعد اذ لم تعد بها حاجة اليه فتقرر فى ٢٢ اغسطس تأجيل انعقاده الى اجل غير مسمى .

ومما تقدم ، يتضح ان انجلترا نجحت في احتلال مصر بمفردها ، لان سياستها كانت سائرة بخطة محكمة ، وكانت قناة السويس هي عماد انجلترا في احتلالها لمصر ، فلولا القناة ، ولولا تخاذل تركيا ، وتخبط فرنسا والدور الذي لعبه دي لسبس في خيانة عرابي ومساعدة انجلترا ، لما استطاع الانجليز ان يحققوا حلمهم القديم ، وقد استيقظ الفرنسيون وفاقوا لما اصبحت حقيقة ماثلة لهم ، وعرفوا كيف جعلت انجلترا منهم مخلب القط لتظفر بفريستها ، وكتب « جون ليمون » J. Lemoine وكان من اعضاء الاكاديمية الفرنسية ، مقالا بتاريخ ١ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ، وهو منشور بمجلة La revue politique et littéraire وجاء في هذا المقال :

« ضاعت مصر بالنسبة لفرنسا وللنفوذ الفرنسي ، منذ اليوم الذي شق فيه ، ذلك الرجل ، الذي يصفونه بالفرنسي الاعظم ، قناة السويس . »

« ولقد طالما حارب الانجليز هذا المشروع بكل ما اوتوا من قوة ، فسخر منه اللورد بالمرستون ، وهو ذلك السياسي الذي تجسم فيه التعصب الانجليزي البغيض ، وقد بعث بمهندسين الى مصر ومنهم « استيفنسون » الذي اعلن ان المشروع مستحيل تنفيذه . . . وقالت انجلترا لنفسها ، يوم ان فتحت قناة السويس ، يجب ان تكون القناة لى !! »

خلاصة

- ١ - منذ افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٨ ، صممت انجلترا تصميما لا تتزحزح عنه على احتلال مصر ، لكي تسيطر على القناة سيطرة تامة وتنفرد بالنفوذ في طريق الشرق .
- ٢ - وللوصول الى هذا الغرض لعبت انجلترا في مجال السياسة الدولية اكبر دور لعبته دولة اوروبية ، فاستغلت شهوة دول اوروبا القديمة ، التي كانت تغريها دائما بتقسيم املاك الدولة العثمانية والقضاء على آخر صورة من صور التكتل الاسلامي ، وقد انهارت الدولة العثمانية منذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وبالنسبة لمصر استغلت ظروفها الاقتصادية التي ادت اليها خسائرها في قنساء السويس والاعيب المراهبين الاجانب ووصول خزائنها الى حد الافلاس ، ووجدت في ذلك ثغرة للاشتراك مع الدول صاحبة الامتيازات في الضغط على مصر ، وخلق لجنة المراقبة الثنائية والقضاء على هيئة الحكومة المصرية وخلع اسماعيل وتعيين ولده محمد توفيق والعبث به واستخدامه ضد الحركة الوطنية المصرية ، وانتهاز الفرص للتدخل في امور مصر لتخسلا ادى للهجوم عليها من الاسكندرية في يوليو ومن قناة السويس في اغسطس سنة ١٨٨٢ . وتلك

الحوادث كلها ، لم تكن تبغى بها انجلترا في الواقع الا ان تضع يدها على قناة السويس وتبعا لذلك تحكم حوض النيل كله وتستغل آسيا وافريقيا وتتوسع فيهما استعماريا الى غير حد .

٣ - عرفت انجلترا ، كيف تستخدم في الوصول الى غرضها اقدم اعدائها ومنافسيها ، وهي فرنسا ، كما عرفت كيف تستغل حقد جماعة الدول الاوروبية على مصر والمسلمين عامة ، فسكتت هذه الجماعة على امتهان الانجليز لاقديس المبادئ الدولية ، وحقوق الإنسان . وكان مؤتمر القسطنطينية الذي انعقد في ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ واستمر الى ٢٢ أغسطس من تلك السنة ، وما دار في هذا المؤتمر مهزلة تكشف عن التواطؤ الدولي ، والتكتل الغربي المشوب بالتعصب .

٤ - على ان انجلترا لها في الاستعمار سياسة تقليدية ، فهي تسعى دائما للتستر وراء القانون . فالرجل الذي كان على رأس حكومة انجلترا وقت الاحتلال ، (وليام ايوارت جلاستون) ، الذي طالما اذاعوا عنه انه عدو للاستعمار ونصير للحرية والاحرار ، هو الذي قام باكبر خدمة لمصلحة محترفي الاستعمار من الانجليز المرابين والراسماليين واصحاب البواخر وشركات النقل البحري ، ومعروف ان احتلال دولة لارض اخرى احتلالا عسكريا يناق الشرائع الدولية ، ولكن جلاستون ووزير خارجيته جرانفيل والمستعمرين الانجليز عامة ، ارادوا ان يصوروا عدوانهم بانه خدمة للقانون والعبالة والامن والنظام وانتصار لاصحاب الحقوق ، وتنزه عن الاغراض والشهوات . ومن ذلك قول جلاستون :

((اننا نعمل لصيانة الحقوق الشرعية ، حقوق السلطان ، وحقوق الخديو ، وحقوق الشعب البريطاني ، وحقوق حاملي سندات الديون من الاجانب)) (١) وقول ((جرانفيل)) : ((لقد دخلنا مصر لصيانة حقوق السيادة المقررة للسلطان ، وتثبيت عرش الخديو ، وضمان الحرية التي خولتها الفرامانات السلطانية للشعب المصري ، ورعاية نهضته والاشراف على انظمته كي يفي بالتزاماته الدولية)) (٢)

٥ - وتلك الاكاذيب التي لاتطبقها عقلية قانونية ، لاتكفي لتغطية سر ذلك العدوان الذي ارتكبته انجلترا ضد مصر ، وهذا السر يتلخص في :

(١) المرجع السابق ص ٦٤٧

(١) Hansard 3d, series - p. 1150

أ - مسألة ايرلندا : اذ ان ثورة ايرلندا في اواخر القرن التاسع عشر كانت قائمة على قدم وساق ، وأرادت انجلترا ان تستغل ضعف مصر وتعتدى عليها ، لتلقى على الايرلنديين درسا اذا هي حصلت على نصر في مصر تتغنى به هناك .

ب - الديون ، وكانت البونات التي يحملها الانجليز تقدر بثلاثين مليوناً من الجنيهات ، وقد قال كرومر (ان أساس المسألة المصرية مالي بحت)

ج - قناة السويس : وهي مسألة المسائل في سياسة انجلترا طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

وانى اقتبس هنا من كلام ، (السير تشارلز ديك) وكيل وزارة خارجية انجلترا هذه العبارات :

(ان قناة السويس هي الطريق الرئيسى الى الهند ، وسيلان والمحيطات ، كما انها طريق بورما ، حيث يعيش ربع مليون من الناس تحت التاج البريطانى ، وكذلك تمر بالقناة في طريقنا الى بلاد الصين ، ولنا فيها مصالح كبيرة ، ولا يفوتنا ان القناة هي طريقنا الاستعماري ايضا ، الى استراليا ونيوزيلندا) (١) .

*

وهكذا كوفئت مصر ، على اكبر عمل قدمته امة من الامم الى الحضارة في ماضى الايام وحاضرها ، كوفئت مصر بعدوان أثيم ، ما زال مستمرا حتى الآن ، وهذا العدوان الذى تأبى الجماعة الدولية ان تضع له حدا ، بعد ان صارت لهذه الجماعة منظمات دولية ومحاكم دولية ، نقول ان هذا العدوان ، افسد الحياة في مصر ، كما كان من أهم اسباب الحروب العالمية والمجازر البشرية ، ولن تذوق الانسانية طعم الامن وتنجو من الخوف وتترك صناعة الاسلحة لتصنع الخبز والدواء ، الا اذا تحررت قناة السويس ، ووضعت بلا قيد ولا شرط تحت سلطان البلد صاحب القناة ، وهو مصر .

(١) مانسارد المرجع السابق

الباب الثاني السيادة على القناة

حينما قبلت مصر ان تشق بارضها قناة تصل بين البحرين ، لم تفكر قط في التنازل عن سيادتها على قناة السويس ، ولم يحدث انها تنازلت عن هذه السيادة ، لا قبل شق القناة ، ولا بعد افتتاحها واستخدامها في الملاحة العالمية ، بل على العكس اكدت الاتفاقات التي ابرمت في يناير وفبراير سنة ١٨٦٦ هذه السيادة ، بما لا يدع محلا لاي لبس .

ولكن الاحتلال كان قوة القاهرة ، عطلت هذه السيادة ومنعت الدولة المصرية من مباشرتها ، كما مباشر كل دولة الحقوق المخولة لها على اراضيها ومياهاها الداخلية . ولم تنتقل هذه الحقوق قط للدولة المحتلة وما كان يمكن ان تنتقل اليها . وعلى ذلك ادى احتلال انجلترا لمصر ، بالنسبة لقناة السويس ، لوجود سلطتين (ا) السلطة الشرعية ، وهي سلطة الدولة المصرية ، ويدها على القناة مغلولة (ب) ، السلطة غير الشرعية وهي سلطة الاحتلال التي طرأت ، وبشرت اعمال السيادة على القناة من غير سند ولا اعتراف من جماعة الدول المتمدينة .

والقناة شريان ، صنعته يد الانسان ، لكي تسير فيه السفن التجارية والحربية التي تحمل اعلام مختلف الدول ، من غير تمييز او استثناء وسير هذه السفن في القناة ، لا يكسب الدول التي تنتمي اليها اى حق من حقوق السيادة ، ولا يعتبر مظهرا لها ، بل تبقى السيادة للبلد صاحب الشريان كاملة وغير مقيدة باى قيد الا ما تنص عليه الاتفاقات التي تبرمها ، بخصوص تيسير الملاحة للمنتفعين ، ولا تعتبر الخدمات التي تؤدي لهم قبودا ترد على حق السيادة . اذ القناة طريق داخلي تستخدمه التجارة العالمية ، كما تستخدم الطرق الاخرى ، البرية والجوية ، في مختلف الدول ، واستخدام التجارة الدولية للطرق الداخلية ، لا ينقص سلطان الدول صاحبها عليها ، ولا ينشئ ارتفاقا للمنتفعين .

ولو ان انجلترا لم تحتل مصر ، لاستخدمت مصر القناة في خدمة الملاحة العالمية ، في الحرب والسلام ، من غير تمييز ولا استثناء ، وكون عقود الالتزام قد رسمت طريقة ادارة القناة ، وجعلت الدولة المصرية

تعين لهذه الادارة شركة من الشركات ، لا يغير من الوضع في شيء ، لان الادارة بمعرفة الحكومة مباشرة أو بوساطة شركة تعد مسألة داخلية ، ينظمها القانون الداخلى ، من غير اى دخل للجماعة الدولية ، اذ لا يهم هذه الجماعة الا ان تقوم الدولة المالكة للقناة بفتحها للملاحة العالمية ، على سبيل الدوام والاستمرار ، فيما عدا الحالات التى تفرض الدولة المالكة قيودا على الملاحة مراعاة لامنها الداخلى او الخارجى او لاعتبارات صحية او جمركية ، !و وهى بصدد استخدام حق الدفاع الشرعى ، او انير ذلك من الاسباب التى يعترف القانون الدولى العام بمشروعيتها .

ولكن احتلال انجلترا لمصر ، خلق حالة شاذة ، لايسمح بها القانون الدولى العام ، وجعل القناة طريقا لمواصلات بريطانيا الامبراطورية ، قبل ان تكون طريقا للمواصلات العالمية ، وحاولت الجماعة الدولية ان تقضى على هذا الشذوذ بتشريع دولى ، وتمخضت المحاولات عن معاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، الا ان انجلترا اعتمدت على قواتها المسلحة التى تحتل مصر ، كما هيمنت على شركة قناة السويس ، وسارت القناة طبقا لما تمليه مصلحة بريطانيا ، بغض النظر عن معاهدة القسطنطينية المشار اليها ، وعن حكم القانون ، بوجه عام . وفى هذا الباب ، نستعرض الخطوات التى سبقت معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ثم نبين احكام تلك المعاهدة ، وما جرى عليه العمل بعد ابرامها ، فى زمن السلم وفى اوقات الحرب .

*

ومصر التى اعتدى على سيادتها لم تقف مكتوفة اليدين ، بل ناضلت نضالا مريرا ، وحاولت بمختلف الطرق ان تسترد السيادة المفتصبة وتباشرها بنفسها ، وتميز هذا النضال بمراحل مختلفة . وهذا ماسوف نتناوله بالتفصيل .

الفصل الاول

مسألة رسوم المرور

أول عروان على السيادة

حق اللولة في تقرير الرسوم - الخلاف حول وحدة الوزن - مؤتمر القسطنطينية
في ٦ أكتوبر سنة ١٨٧٣ - موقف دى لسبس - قناة ثانية - معارضة في مجلس
العموم - اتفاقية ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ - دى لسبس وانجلترا - توسيع القناة
- خلاصة .

من المبادئ القانونية الراسخة أن فرض الرسوم الجمركية وغيرها
عمل من أعمال السيادة . والرسوم في مصر ، لاتفرض او تعدل ، الا
بقانون ، وهذه قاعدة نص عليها في الدستور . ورسوم المرور التي
تحصلها شركة قناة السويس ، لاتختلف في حكمها عن الرسوم الجمركية
وغیرها ، وتقوم تلك الشركة بتحصيلها ، بصفتها مفوضة بهذا التحصيل
من الحكومة المصرية ، وفي الحدود التي تقرها هذه الحكومة ، فسندها
في اقتضاء الرسوم ، سيادة مصر على قناة السويس . وتنازل الحكومة
المصرية للشركة عن القسط الأكبر من الرسوم ، لا يغير قط من الأساس
القانوني لعملية فرض الرسوم وتحصيلها .

وقد عين ، عقد الالتزام ، مقدار الرسوم ، وأجاز للشركة أن تفرضها
وتحصلها ، وأجاز تعديل الرسم بشروط معينة . وهذا هو نص البند
السابع من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، الذي وقع عليه الأمير محمد
سعيد ، ولم يعدل هذا البند في الاتفاقات التي أبرمها اسماعيل
في سنة ١٨٦٦ :

« لاجل تعويض الشركة عن نفقات البناء والصيانة والاستغلال ، التي
نص الفرمان الحالي على أن تكون على عاتقها وحدها ، سمحنا لها منذ
الآن ، وطوال مدة استغلالها المبينة في الفقرتين ١ و ٣ من البند السابق
أن تفرض رسوما ، وتحصلها على الملاحه وارشاد السفن وسحبها وجرها ،
وقوفها عند مرورها في القنوات والموانئ التابعة لها ، وذلك على أساس
تعريفه ، يكون للشركة حق تعديلها في كل وقت ، على شرط :

اولا - أن تحصل تلك الرسوم ، من جميع السفن بدون أي استثناء
او تفضيل ، وان تؤخذ في ظروف متشابهة .

ثانيا - أن تعلن هذه التعريفه ، قبل تطبيقها بثلاثة اشهر في عواصم

البلاد التي يهملها الامر ، وفي اهم موانئها التجارية .

ثالثا - الا تتعدى - فيما يتعلق برسم الملاحة الخاص - حدا اقصى هو عشرة فرتكات ذهب عن كل طن بحرى من حمولة السفن ، وعن كل فرد من الركاب .

وقد يبين فرمان النسبة التي تحصل عليها الشركة لنفسها من الرسوم ، والاوجه التي يوزع فيها الباقي ، ومعنى ذلك ان ما لم تتنازل منه الحكومة المصرية للشركة بنص صريح ، يجب ان يسدد لخزانة الدولة ، لانها هي التي تستحق هذه الرسوم في الاصل ، والمفسرون ان الذين يقومون بالسداد ، يدفعون للحكومة المصرية ، لما لها من سيادة على القناة ومنذ افتتاح قناة السويس ، لم يمتنع احد عن سداد الرسم ، الذي تحصله الشركة في حدود ما قرره فرمان المشار اليه ، وهذا اعتراف عالمي بحق الدولة المصرية في تحصيل رسوم المرور في قناة السويس .

*

حاولت إنجلترا ، منذ افتتاح القناة ، ان تكفل لسفنها المرور فيها بقل كلفة ممكنة ، فاستغلت نفوذها واثارت جدلا حادا بشأن قاعدة فباس حمولة السفن ، ووصلت الى غرضها بعد احتلالها لمصر .

وحمولة السفن تقدر بوحدة الوزن واسمها الطن البحري ، وهو وزن متر مكعب من الماء المقطر ، ويساوى الف كيلو جرام . ولقياس حمولة السفينة ، تقوم صعوبة كثافة البضاعة التي تحملها السفينة ، فبعضها يزن المتر المكعب منها الف كيلو جرام ، والبعض الآخر يزن المتر المكعب اكثر من ذلك بكثير ، فكيف يمكنهم ان يحسبوا وزن البضاعة ، لتقدير رسم المرور ؟ ..

هناك قواعد ، وضعتها الدول البحرية بعد تجارب طويلة ، ومنها قاعدة كولير ، التي صدر بها قانون ، في عصر الملك لويس الرابع عشر ، واعتبرت ان الطن البحري يساوى ٤٢ قدما أى ١٤٤ مترا مكعبا .. وكذلك يقدر الفراغ الموجود بالسفينة ، ويجرون عملية حسابية معقدة ، لا يتسع المقام لشرحها في هذا الجزء ، وستفصلها في الجزء الرابع الذي افردناه ، للكلام عن شركة قناة السويس .

وانما يهمنا ان نشير الى الرسوم الذي صدر في فرنسا ابان الثورة ، والمعروف بمرسوم « فانديمير » السنة الثانية ، وقد اعتبر عملية تقدير حمولة السفن ، في اى بلد متمدين ، من اعمال السيادة التي تباشرها

الدولة ، لان المسألة متصلة برسوم الملاحة البحرية ورسوم المسوانى والارصفة والفنارات ... الخ .. وعملا بحق السيادة صدرت فى فرنسا تشريعات مختلفة ، تبين على وجه الدقة كيفية تكعيب السفينة واستبعاد الفراغ وتقدير صافى الحمولة ، ولما اكتشف البخار صدر قانون فى فرنسا فى سنة ١٨٢١ ، أخضع السفن البخارية لقواعد تقدير الحمولة .

وبتقدم الملاحة ، عمدت الدول البحرية ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا لاصدار تشريعات داخلية ، خفضت وزن حمولة السفن عن المقادير الحقيقية بطرق تحكمية ، وذلك بقصد خدمة شركات الملاحة بحيث تدفع أقل رسوم ممكنة . ففى فرنسا صدر لهذا الغرض قانون فى سنة ١٨٣٧ ، وعدل القانون فى سنة ١٨٧٢ ، بعد افتتاح قناة السويس ..

وفى انجلترا ، ظهر فى منتصف القرن التاسع عشر رجل اسمه الكابتن « مورسوم » Moorsom ووضع قاعدة علمية جديدة لتقدير حمولة السفن ، وفى سنة ١٨٥٤ صدر بهذه القاعدة القانون المسمى The merchant shipping act فيقدر وزن السفينة الاجمالى ، ويخصم منه الفراغ الذى تشغله العدد والوقود ، ويقدر هذا الفراغ تقديرا تحكميا وبطريقة نظرية ، وبعد خصم هذا الفراغ يقسم الرقم الناتج على مائة . وقد شاعت هذه القاعدة ، فأخذت بها المانيا والنمسا والدانمرك وهولندا والولايات المتحدة وفرنسا نفسها فى المرسوم الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧٢

وأوراق كل سفينة هى التى تعين حمولتها ، طبقا للتشريع الداخلى ، لكل بلد ، فما هى القاعدة التى يجب أن تسير عليها مصر فى تقدير حمولة السفن المارة بقناة السويس ، مع ملاحظة ان التشريعات الداخلية للبلاد التى تنتمى اليها السفن ليست ملزمة ولا واجبة الاحترام فى المياه المصرية كان الواجب يحتم على الحكومة المصرية ، ان تصدر ، منذ افتتاح قناة السويس قانونا يحدد كيفية تقدير حمولة السفن المارة فى القناة ، ويضع لذلك قاعدة تكفل المساواة ، وتمنع الغبن الذى يصيب الدولة فى اقتضاء رسوم المرور .

ولكن من بواعث الاسف الشديد ان الاضطرابات السياسية فى مصر ، فى فترة افتتاح القناة ، وقلة الدراية ، وقصر النظر ، ووطأة النفوذ الاجنبى ، كل ذلك جعل الحكومة تغفل هذا الواجب فتصدت له شركة قناة السويس ، التى درجت على سياسة انتهاز فرصة سكوت الحكومة

لنتوسع هي في استخدام ما للدولة المصرية من حقوق السيادة ، حتى لنوشك الشركة أن تكون دولة في داخل الدولة . وحق الحكومة المصرية في تنظيم هذه المسألة بتشريع داخلي ، يستمد من حق السيادة ، وكذلك عين خديو مصر رسم المرور في فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، وأغفل بيان كيفية تقدير حمولة السفن ، فكان يجب وضع طريقة لذلك في تشريع يكمل المادة السابعة من فرمان المذكور .

وكان يتعين على شركة القناة أن تلجأ للدولة صاحبة السيادة وتطلب منها إصدار هذا التشريع ، ولكن الشركة اغتصبت سلطة الحكومة المصرية، وباشرت هذا العمل وهو من أعمال السيادة بنفسها ، فعينت لجنة فنية لدراسة المسألة ، وأصدرت لائحة في ١٧ مارس سنة ١٨٧٢ ، عينت بها طريقة تحصيل الرسوم .

وعلى الرغم من أن الشركة قد استرشدت بأراء وزير التجارة في فرنسا وكذلك لجأت الى وزارة التجارة في إنجلترا ، وحصلت على موافقتها فقبل أن تصدر تلك اللائحة ، تحدثت شركات الملاحة وأولها شركة « المساجيرى مارينيم » ، التي اعترضت على حق الشركة في تنظيم طريقة تقدير حمولة السفن بلائحة ، ورفعت شركة « مساجيرى ماريتيم » دعوى ضد شركة قناة السويس ، أمام الدائرة التجارية بمحكمة باريس، نقضت لصالح شركة المساجيرى ماريتيم واستؤنفت الحكم فالقى ، وجاء الاستئناف في مصلحة شركة قناة السويس ، وكذلك ايدت هذا الحكم محكمة النقض الفرنسية ، وفي الاسباب التي استندت عليها محكمتا الاستئناف والنقض في باريس اشارة صريحة ، الى أن طريقة تقدير الرسوم ومعرفة حمولة السفن ، هي عمل من أعمال السيادة ، وكان يجب ان تعين في عقود الالتزام ، وجاء في الحكم ان الشركة اضطرت ازاء اغفال النص في عقد الالتزام لان تعين هي قاعدة معرفة وزن حمولة السفن الى ان تعين من الدولة صاحبة السيادة . والحكم الفرنسى صحيح فيما قرره من حق الدولة صاحبة السيادة ، في وضع طريقة تقدير وزن حمولة السفن المارة بالقناة ، وأنها لا تتقيد بالحمولة المكتوبة في اوراق الشحن ، ولكنه أخطأ إذ أجاز للشركة ، وهي من أشخاص القانون الخاص أن تباشر عملا من أعمال السيادة (١)

(١) هذه الاحكام منشورة في كتيب بعنوان « شركة مساجيرى ماريتيم » طبع

في باريس سنة ١٨٧٤

ولما صدر الحكم الابتدائي ضد شركة قناة السويس ، وخشيت ان ياتى الحكم الاستئنافي مؤيدا للحكم المذكور ، فاضطر دى لسبس لان يستغيث بوزارة الخارجية الفرنسية طالبا اليها ان تتدخل لدى الباب العالي ، ليصدر هو اللائحة التى تعين طريقة جباية الرسوم بحيث تكون محققة لمصلحة شركة قناة السويس ، ولما خسرت شركة ((مساجيرى ماريتيم)) القضية استئنافيا ، اتصلت بشركات الملاحة الانجليزية وحثتها على الالتجاء لوزارة الخارجية البريطانية لتعالج المسألة بنفسها بما يكفل مصالح شركات الملاحة وتمكينها من دفع الرسوم على اساس الحمولة التى تعينها هى فى اوراق الشحن ، ووجدت شركات الملاحة ان الامر فوضي وان الفرصة سانحة لها ، لتحقيق اطماعها بالطريق الدبلوماسي ، فليجات كل شركة لوزارة خارجية البلد الذى تنتمى اليه ، وبذلك اوضحت القضية صراعا بين شركة قناة السويس وشركات الملاحة ، وانتقلت الى ايدي رجال السياسة ، واما البلد صاحب الصفة الوحيد ، وهو مصر ، فقد اُهمِل ، ولم يرد له اى ذكر !! ..

*

تعارضت فى تلك المسألة مصالح الاستعماريين ، اذ كان الخلاف قائما بين شركة قناة السويس التى تتمثل فيها هذه المصالح وبين شركات الملاحة وهى تمثل نشاط دولها التجارى وتستند على تأييدها ومعونتها، وعقدت اجتماعات سياسية مختلفة فى باريس لحل هذه المسألة ، فرأت وزارة الخارجية الفرنسية ان يوكل الامر الى السلطان العثماني ، لايحله على الوجه الذى يراه ، بل ليصادق على ما يمكن الاتفاق عليه . وكان على السلطان ان يعالج المسألة كامر داخلي ، ولا يتركها تنتقل الى المجال الدولي ، ولكن كانت وزارات خارجية اوروبا تعرف ثمقدا ضعف السلطان وتخبطه ، وانها ستصل عن طريقه لما تنشده ، ولذلك اعلن انه لايقبل الا قاعدة « مرسوم » الانجليزية فى بيان حمولة السفن ، واثار بعقد مؤتمر فى القسطنطينية ، يضع فيه مندوبو الدول قواعد تقدير الحمولة ، وعزز وجهة نظر شركة قناة السويس ، وفعلا اجتمع فى القسطنطينية مندوبو فرنسا وانجلترا والمانيا والنمسا والمجر واسبانيا واليونان وايطاليا وهولندا وروسيا والسويد والنرويج وتركيا ، واما الولايات المتحدة فقد امتنعت عن ايفاد مندوبين ، وعقد المؤتمر اولى جلساته فى ٦ اكتوبر سنة ١٨٧٣

وفى هذه الجلسة نبه مندوبو الدولة العثمانية الى الحقيقة التى سبق

ان اعترفت بها جميع الدول الملاحية ، من انها حابت شركات الملاحة في وضع طرق تقدير حمولة السفن ، حتى تدفع رسوما قليلة عند دخولها او وقوفها بالموانى الاجنبية ، وعلى ذلك فان اوراق الشحن التى تحملها السفن تخالف الحقيقة في تقدير الحمولة . وان مهمة المؤتمر أن يجد طريقة لاتظلم بها السفن فتدفع رسوما عن فراغ فيها او وزن ليس بضاعة تحملها ، ولا تظلم الجهة التى تحصل رسوم المرور بقناة السويس فنحرم من اقتضاء الرسم على مقدار من حمولة السفن بسبب الطرق التى تتبعها في اعطاء تقدير خاطيء لحمولتها .

وكانت الحكومة الفرنسية قد زودت وفدها الى المؤتمر بتعليمات تجعل مهمته قاصرة على مناقشة طريقة تقدير الحمولة من حيث المبدأ ومن غير تطرق الى التفاصيل وكلفته بأن يعمل على حصر المناقشات في المؤتمر في هذه النقطة ، لكى تجعل المسائل التفصيلية من شأن شركة قناة السويس ، واتصلت وزارة الخارجية العثمانية بسفير فرنسا في القسطنطينية وأكدت له أن التعليمات التى أصدرها لمندوبيها في المؤتمر لا تختلف عن التعليمات التى زود بها الوفد الفرنسى ، ولكن بعد ذلك بأيام ، التقى رشيد باشا بالسفير الفرنسى وافهمه أن بعض الدول بذلت مساعيها لدى الباب العالى ، وأنه كان من نتائج ضغط السفارة البريطانية في القسطنطينية أن الوفد العثمانى أضاف الى القرار المقترح هذه العبارة ، التى تمسكت بها حكومة انجلترا :

« بشرط أن تكون الطريقة المتبعة الآن في تحصيل الرسوم ، موافقة لنصوص عقد الالتزام وللفرمان العثمانى » .

أعنى أن حكومة انجلترا حرصت على النص في قرار المؤتمر على أن عقد الالتزام هو أساس التعريف وكيفية تحصيلها أى أن ذلك مستمد من حق سيادة الدولة صاحبة القناة ، وهذا القرار لم يرتج له السفير الفرنسى بطبيعة الحال (١) وتقرر اتخاذ الطريقة الانجليزية المنصوص عليها في القانون الانجليزى الصادر في سنة ١٨٥٤ قاعدة لتقدير الحمولة ولا يهمنا أن ندخل في تفصيل المناقشات التى دارت في المؤتمر ، وانما نكتفى بأن ننبه الى ان المؤتمر قد اعترف بأن تحصيل الرسوم عمل يستند الى عقد الالتزام والى سيادة الدولة على القناة .

(١) برقية من سفير فرنسا بالقسطنطينية الى وزارة الخارجية الفرنسية في

٧ أكتوبر سنة ١٨٧٣ - محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية

واقترح الوفد السويدي أن يؤذن للشركة بتحصيل رسم اضافي علاوة على العشرة فرتكات لتعوض خسائرها الناتجة عن الخطأ في تقدير الحمولة في الماضي ، على أن ينقص هذا الرسم الاضافي بالتدريج ، كلما ارتفعت كمية البضاعة المارة بالقناة ، الى ان يزول .

وكان الوفد الفرنسي ، قد انقطع عن حضور جلسات المؤتمر بسبب تمسكه بوجهة نظر حكومته ، فلما هددوه بأن الوفد البريطاني سوف يقترح على المؤتمر أن يقرر بطلان الرسوم التي حصلتھا الشركة حتى ذلك التاريخ ، اضطر الوفد الفرنسي للعودة الى المؤتمر ووافق على قراراته ومضمون هذه القرارات أنها جعلت طريقة « مرسوم » الانجليزية هي قاعدة تقدير الحمولة ، ووضعت نظام تحصيل رسم اضافي قدره ثلاثة فرتكات في بعض الحالات وأربعة في حالات أخرى ، وبينت الرقم الذي يتحتم بعده الغاء هذا الرسم الاضافي وهو رقم البضائع التي تمر بقناة السويس في خلال سنة . وكل هذا تفصيلات فنية لا تهمنا الآن ، وانما الذي يهمنا ان ننبه اليه ، هو ان المؤتمر وافق على اقتراح عثمانى مضمونه أنه لايجوز للشركة في المستقبل ان تعدل الرسوم ايا كانت قبل الحصول على موافقة الباب العالي (١)

وبعد ان انفض المؤتمر ووافق الباب العالي على قراراته كلف الحكومة المصرية ، وهي صاحبة الشأن ، بان تعلن الشركة بتلك القرارات في صحيفة امر صادر لها من الحكومة المصرية ، مع منحها مهلة قدرها ثلاثة اشهر لتتبع النظام الجديد في تحصيل الرسوم . اعنى ان المؤتمرين ومعهم الباب العالي ، قد فطنوا الى ان السلطة التي تستطيع ان تحدد طريقة تحصيل الرسوم هي الحكومة المصرية .

*

لم يقبل دي لسبس تنفيذ القرار الذي بلغ اليه ، على الرغم من ان التبليغ كان مشفوعا بأنذار له بأن الحكومة المصرية ، صاحبة الشأن ستضطر لان تضع يدها على القناة وتديرها بنفسها طبقا للقرارات التي بلغت اليه فيما يختص بتحصيل الرسوم . واجاب دي لسبس على هذا التبليغ بأنه يحمل الباب العالي مسئولية خسارة شهرية قدرها سبعمائة ألف فرنك ، وبلغت به الجرامة انه هدد بأغلاق القناة ووقف الملاحة فيها، وقال في احدى برقياتہ الى الباب العالي :

(١) سنعود لهذا الموضوع في الجزء الرابع من الكتاب .

« انى كرئيس لشركة قناة السويس وكمواطن فرنسى ، اعارض اشد المعارضة ، خرقكم لعقد الالتزام ، الذى ارتبطت به مع اربعين الف فرنسى من حاملى اسهم شركة القناة وليس للدول حق التدخل فى شئوننا مادامنا محافظين على نصوص هذا العقد » .

والذى اثار حفيظة دى لسبس هو انه كان يحصل رسوما أكثر مما نسمح به الطريقة الانجليزية التى قررها المؤتمر ، وكان يرجو ان يكون الرسم الاضافى مستمرا حتى تغطى تكاليف القناة ، ويحصل المساهمون على ربح لا يقل عن ٨ فى المائة .

ولكن احتجاجات دى لسبس لم تجد فتىلا لان انجلترا كانت تقف وراء الباب العالى ، ولذلك ارسل الخديو اسماعيل فى ٢٩ ابريل سنة ١٨٧٤ ، قوة الى منطقة القناة قوامها عشرة آلاف جندى بقيادة الجنرال ستون ، الضابط الامريكى ، الذى كان يرأس هيئة اركان حرب الجيش المصرى وقتئذ ، واريد بهذه التجريدة تهديد دى لسبس بأن الحكومة المصرية ستضع يدها على القناة وتديرها بنفسها اذا ما اصر على عناده (١)

والتجأ دى لسبس الى الحكومة الفرنسية فنصحته بأن يدع للقوة ويكتفى بالاحتفاظ بحقوقه ، وكان دى لسبس قد اوفد ولده « شارل » الى القسطنطينية ، ليتفاهم بالحسنى ، كما اوفد المسيو « ماريوس فونتان » سكرتير عام الشركة ، الى لندن ليطلب من وزارة الخارجية البريطانية ان ترفع يدها عن المسألة ، اذ ثبت له انها هى التى كانت تحرك الباب العالى ، ولكن فشلت البعثتان ، واتضح فيما بعد ان حكومة انجلترا اتبعت هذه السياسة لتضرب عصفورين بحجر واحد (الاول) ان ترضى الراسماليين الانجليز من اصحاب شركات الملاحة والبيوت التى تنقل البضائع عبر قناة السويس و (الثانى) ان تلقى فى روع شركة قناة السويس انها لاتستطيع ان تعيش بمفردها ولا تضمن استمرارها فى ادارة القناة بمنجاة من الباب العالى ومن مصر ، الا اذا وضعت نفسها تحت رعاية الحكومة البريطانية وعاشت فى كنفها . وقد نجحت هذه السياسة فعلا واقت الشركة بنفسها فى المستقبل فى احضان حكومة لندن .

وقد استطاعت انجلترا ان تقضى على عناد « دى لسبس » ومشاغباته ، حينما نجح « دزرائيلى » فى سنة ١٨٧٥ ، فى عملية شراء ١٧٦٠٢

(١) سير آرنولدولسون ، قناة السويس ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها

الطبعة الثانية ، اكسفورد سنة ١٩٣٩ ص ٦٢

سهما ، حصة مصر في الشركة ، وقدرها ٤٤٪ من أسهم الشركة، فتحوّلت الأمور تحولا تاما وأبرم « فرديناند دي لسبس » اتفاقا مع الحكومة البريطانية ، وقعته بالنيابة عنها الكولونيل « ستوكس » في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٦ ، وتعهد دي لسبس في المادة الأولى من هذا الاتفاق بأن يحمل شركة القناة ، على قبول ما تقرر في القسطنطينية ، وما صدر به قرار الباب العالي ، خاصا برسوم المرور وتقدير حمولة السفن وكذلك تعهد دي لسبس بسحب الاحتجاجات التي قدمها للباب العالي ، وفي مقابل ذلك تعهدت الحكومة الانجليزية بمفاوضة الباب العالي لادخال تعديلات خاصة بالرسم الاضافي بحيث يستمر تحصيل هذا الرسم الى أول يناير سنة ١٨٨٤

ومفهوم من ذلك ان التعاقد على عمل من أعمال السيادة التي لمصر على قناة السويس ، جرى بين من لاشأن لهم به ، وهم دي لسبس وحكومة انجلترا ، ولم يأت ذكر وقتئذ للحكومة المصرية ، وكأنها لاشأن لها بقناة السويس .

ومع أن شركة قناة السويس ، كانت قد حرمت الحكومة المصرية من حق التصويت في الجمعية العمومية ، ومن ان تمثل في مجلس الادارة ، للاسباب التي بينها في الجزء الاول من هذا الكتاب ، فإن الحكومة البريطانية بعد شرائها حصة مصر في أسهم الشركة اعطيت ثلاثة مقاعد في مجلس الادارة ، وطلبت أن يكون الاعضاء الانجليز ممتازين في سلطتهم على الاعضاء الآخرين . . . ! !

وسرعان ما أضحت حكومة انجلترا ، صاحبة الكلمة المسموعة في شركة قناة السويس ، وهذا ما يفسر لنا سر الخيانة التي ارتكبتها دي لسبس ضد عرابي في سنة ١٨٨٢ ! !

*

لم يكتف الانجليز باحتلالهم لمصر كوسيلة للسيطرة على قناة السويس ، ولم يكتفوا بشراء أسهم مصر في القناة والتسلط على ادارة شركة قناة السويس ، وتخفيض رسوم المرور لصالح شركاتهم الملاحية بجعل قاعدة تقدير حمولة السفن هي الطن المترى الانجليزي ، فحاولوا أن يحصلوا على مزيد من المنافع لتجرى القناة لحسابهم قبل أي اعتبار آخر ، وكذلك ارادوا الخلاص من نفوذ الفرنسيين في شركة قناة السويس ، لتكون لحكومة انجلترا اليد العليا على هذه الشركة .

والوصول الى غرضهم ، جنحت السياسة البريطانية كعادتها للتهويزش
والمناورات ، وكانوا قد اطلقوا في سنة ١٨٧٢ اشاعة مؤداها ان بريطانيا
ترغب في شق قناة ثانية بمعرفتها في الاراضى المصرية ، ثم اندثرت هذه
الاشاعة لما سوى الخلاف الخاص برسوم المرور .

ولكن وقد احتلت انجلترا مصر ، وحرصت على أن تتربع في شركة
القناة على العرش الذى كان يجب أن تجلس عليه مصر ، صاحبة السيادة
على القناة ، عادت الاشاعة من جديد ، بل أوشكت أن تصبح حقيقة
ملموسة اذ اجتمع مجلس الوزراء البريطانى برئاسة « جلاستون » في
٤ يوليو و ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٣ لاتخاذ قرار في مشروع قناة تشق من
الاسكندرية الى القاهرة ومن القاهرة الى السويس ، ووضع تصميم هذا
المشروع مهندس انجليزى كان موظفا بقصر الخديو محمد توفيق .

وتقطع الوثائق الدبلوماسية بأن انجلترا لم تكن جادة في هذا المشروع
وانما ارادت تهويزش الفرنسيين وشركة قناة السويس لتضع قبضتها
على الشركة ، فالصحف البريطانية كتبت المقالات الطوال مستنكرة ان
تكون ادارة الشركة فرنسية بحتة ، وان موظفيها بمصر فرنسيون وليس
فيهم انجليز ، وكذلك طالبت شركات الملاحة البريطانية حكومة انجلترا
بأن تعمل على تعيين أكبر عدد ممكن من الانجليز في المراكز الرئيسية
بالشركة ..

وقد الفينا ضمن أوراق قناة السويس المحفوظة بوزارة الخارجية
البريطانية ، كتابا مؤرخا في ٩ مايو سنة ١٨٨٣ ، وقد وجهه وزير مالية
انجلترا ، مستر « تشيلدرز » الى رئيس وزرائها « جلاستون » ، وهذا
الكتاب يكشف عن حقيقة المناورة وما كانت تهدف اليه ، وهذه ترجمته :

« لست ممن يرحبون بمشروع قناة ثانية ، ولكنى أرى أن نتسرك
المروجين لهذا المشروع يقومون بحملتهم ، وبذلك نستطيع أن نحصل
من دى لسبس على شروط طيبة ، فيهما أن نحصل على تخفيض جديد
في رسوم المرور وأن نتمتع بنفس المزايا التى يتمتع بها الفرنسيون
في ادارة الشركة » .

وعقد مجلس العموم البريطانى اجتماعات تبارى فيها الخطباء في
تحبيذ شق القناة الجديدة ، ورد « دى لسبس » على هذا الكلام بقوله
انه حصل على امتياز بحفر القناة من والى مصر ، ومعنى الامتياز انه
احتكار فلا يجوز لغيره أن يحفر قناة أخرى . واجابت حكومة انجلترا

أن مستشاريها القانونيين يرون أن المصلحة العامة تقضى بتفسير عقد امتياز القناة في حدود ضيقة ، وعلى ذلك ليس هناك شيء اسمه احتكار (١) ودعت حكومة إنجلترا دى لسبس لتفاوضه ، وأسفرت المفاوضات عن توقيع عقد بينها وبينه في ١٠ يوليو سنة ١٨٨٣ ، وعلقت نفاذ هذا العقد على موافقة البرلمان البريطاني . وهذا العقد ، وهو من الوثائق الهامة ، يدل دلالة واضحة على أن إنجلترا كانت ترمى فقط للتوسع في الميزات التي تحصل عليها في استغلال القناة وإدارتها .

ونحن نلخص فيما يلي أهم بنود هذا المشروع :

البند الأول : تقوم الشركة ببناء قناة ، تكون محاذية بقدر الامكان ، للقناة الحالية ، ويكون عمقها وطولها وعرضها بما يكفي لسد حاجات الملاحة ، وطبقا لشروط يتفق عليها الاعضاء الانجليز في مجلس ادارة الشركة مع شركة القناة .

البند الثاني : ينتهى العمل في القناة الثانية في نهاية سنة ١٨٨٨

تخفيض الرسوم

البند الثالث : تخفض الشركة رسوم المرور في القناة على النحو الآتي : وسردت المادة في عدة فقرات فئات الخفض المطلوبة وجعلت نسبة التخفيض ترتفع كلما ارتفع ايراد الشركة ، وهذا التخفيض ينصب على رسوم المرور في القناة الحالية .

وفي المادة الخامسة نص على إلغاء التخفيض وإعادة الرسوم الى أصلها اذا هبط ايراد القناة .

ادارة الشركة

البند السادس : في أول فرصة يخلو منصب نائب الرئيس ، يعين أحد الاعضاء الانجليز بادارة الشركة نائبا للرئيس ويكون نائب الرئيس دائما من الانجليز .

البند السابع : تعيين عضوان انجليزى باللجنة الادارية .

البند الثامن : يعين دائما في اللجنة المالية عضوان انجليزيان .

البند التاسع : تعين الحكومة البريطانية « مفتشا للملاحة » انجليزيا ، وتحدد اختصاصاته باتفاق يبرم مع الاعضاء الانجليز .

(١) سير آرنولدولسون - المرجع السابق - ص ٦٥

البند العاشر : تتعهد الشركة ، بأن تنتخب مستقبلا ، مرشدى السفن ،
بقدر الامكان ، من البحارة الانجليز .

مد امتياز شركة قناة السويس

تعهدت الحكومة البريطانية فى البند الحادى عشر من هذا الاتفاق بان
تستعمل نفوذها لدى الحكومة المصرية ، فتحصل على مد أجل امتياز شركة قناة
السويس .

وهذا يدل صراحة على أن مشروع مد أجل الامتياز الذى أثر فى سنة
١٩١٠ ، وقتل من أجله المرحوم بطرس غالى ، قد اتفق عليه بين شركة القناة
والحكومة البريطانية منذ سنة ١٨٨٣ .

وقد نص فى الفقرة الثالثة من هذا البند على أن مد أجل الامتياز الحالى ،
يكون لمدة تسعة وتسعين سنة تبدأ من تاريخ انتهاء العمل فى القناة الجديدة ،
أى أن مد أجل الامتياز يكون لمدة عشرين سنة وتدفع الشركة مقابل ذلك
١ ٪ من صافى الارباح للحكومة المصرية .

ويشمل الامتياز الجديد القناتين الاولى والثانية ، وتوضع له بطبيعة
الحال ، شروط أصلىح للشركة من الشروط القديمة ، وكذلك تعهدت
حكومة انجلترا أن تحصل من الحكومة المصرية على الاراضى اللازمة لحفر القناة
الجديدة .

تكاليف القناة الجديدة

يستفاد من البند الثانى عشر أن الشركة هى التى تدفع نفقات حفر
القناة الجديدة وكل ما هنالك أن الحكومة البريطانية تعهدت باقراضها
مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات بفائدة قدرها ٣١/٤ ٪ ويسدد القرض فى مدى
خمسین سنة .

البند الثالث عشر : ترك الشروط التفصيلية للمستقبل بعد أن تحصل
الحكومة البريطانية على موافقة البرلمان .

وافق مجلس ادارة شركة قناة السويس على الاتفاق المشار اليه ،
وان يكن الاعضاء الفرنسيون قد اظهروا عدم ارتياحهم لعملية الاقتراض
من الحكومة البريطانية ، وساءهم أن يعين مفتش بريطانى لشئون الملاحه
فى القناة ، وان يزيد الطين بلة اسناد وظائف المرشدين للانجليز .

وكتب الاعضاء الانجليز في شركة القناة الى وزارة الخارجية البريطانية بوصون بأن يصرح لدى لسبس بأن يفرض رسما اضافيا قدره عشرة فرنكات على أعمال ارشاد السفن ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٤ ، على أن يلغى هذا الرسم في سنة ١٨٨٧ ، وقالوا ان دي لسبس مستعد لتخفيض الرسوم الى خمسة فرنكات حينما يستوفى المساهمون ٥١٪ من قيمة أسهمهم ، وفي هذا الكتاب أيضا أبدى الاعضاء الانجليز عدم ارتياحهم لتعيين غيرهم من الانجليز علاوة عليهم قائلين أنهم مرتاحون لكونهم يرجع اليهم في مختلف المسائل ، ويخشون أن يحدث انقسام في مجلس ادارة الشركة . وانما أوصوا بزيادة عدد الانجليز في وظائف الشركة المختلفة .

وفي ١١ يوليو سنة ١٨٨٣ ، عرضت الحكومة على مجلس العموم الاتفاق الذي أبرمته مع دي لسبس في اليوم السابق ، ودارت في هذا المجلس مناقشات ، على جانب كبير من الاهمية ، فلعل تلك الجلسة أهم الجلسات التي تناول فيها مجلس العموم ، موضوع قناة السويس ، ولذلك رأينا أن نلخص هنا أهم ما دار فيها ، لنكون على بينة من سياسة انجلترا في موضوع القناة ، ومعروف ان الانجليز حتى الآن يسترشدون بملفاتهم القديمة وبأمثال تلك المناقشات الهامة .

تصدى للدفاع عن المشروع رئيس الحكومة ، جلادستون ، وعاونه وزير المالية «تشيلدرز» Childers ووزير التجارة «تشمبرلين» Chamberlin ولكنهم استهدفوا لمعارضة شديدة من جانب المجلس

وقالت غالبية النواب ، اذا كان ولا بد من انشاء قناة جديدة ، فيجب أن تكون هذه القناة بريطانية ، وأن تشق بمعرفة شركة بريطانية والا يكون لدى لسبس شأن بالقناة الجديدة .

ورد عليهم جلادستون بقوله : ان دي لسبس قد حصل من والى مصر على امتياز بحفر القناة ، ومفهوم من عقد الالتزام ، أنه في حالة شق قناة جديدة ، لا يجوز لغيره ان يقوم بهذا العمل ، واستشهد دي لسبس في هذا برأى مستشارى التاج البريطانى (١) .

واعترض المجلس على الاتفاق بأنه لا يكفل المصالح البريطانية بالقدر المطلوب ..

ولتذليل تلك الصعوبات التي اثارها البرلمان الانجليزى ، طلب اعضاء مجلس ادارة الشركة الانجليز من دي لسبس أن يقدم من جانبه بعض

(١) يلاحظ أن هؤلاء المستشارين أفتوا من قبل بعكس هذا !

التسهيلات التي تساعد الحكومة في اقناع البرلمان بالموافقة على المشروع ،
فكتب في ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٣ الى جلادستون يقول :

« في فرنسا ، استطاع الرأي العام أن يطوى صفحات الماضي ويغفر ،
ورحب بالاتفاق . وفي انجلترا ، لاتزال العداوة القديمة مستعرة عند
البعض ، ولذلك تناسوا أهمية الاتفاق الجديد ومزاياه . ويؤسفني أن تثور
مناقشات حادة بين الدولتين الصديقتين ، وأخشى أن تحدث هذه
امناقشات جرحا لا يمكن أن يندمل قبل مدة طويلة ، ومن مصلحة بلدينا
أن يسود الصفاء وتقوم الصداقة بينهما على أسس متينة . »

وأنا شخصيا ، آسف كل الاسف ، اذ أرى هذا العمل العظيم الذي قامت
به الرأسمالية الفرنسية في مصر لصالح التجارة العالمية ، قد أصبح
مثارفرقة ومناقشات برلمانية ، وهذا يحصل على مرأى من أوروبا ، التي تشهد
على خطأ يرتكب من حكومتكم ، وهي حكومة الاحرار ، وترى كيف تسقط
العدالة . ولذلك ، وابتغاء مصلحة السلام العام ، ولخدمة التحالف
الفرنسي ، البريطاني ، الذي لاغناء عنه حضارة العالم ، أرجو ألا تقيّدوا
انفسكم قبل أصحاب السفن وقبل بنصوص الاتفاق الذي وقعنا عليه «
« ويملك مجلس ادارتنا ، طبقا لنظام الشركة الحالي ، السلطات
اللازمة التي تجيز له أن يقرر حفر قناة ثانية ، كما يملك أن يرفع رسم
المرور ، وسيمدنا حملة الاسهم بالمعونة اللازمة لحفر القناة الثانية »

« وبناء على ذلك ، أعلن أنه في حالة ايقاف العمل بالاتفاق الذي عقدناه
وكذا في حالة الفائه ، سنقوم من جانبنا بحفر القناة الثانية . »

« وسنستمر محافظين على علاقات الصداقة والمودة التي تربطنا بممثلي
صاحبة الجلالة البريطانية في مجلس الادارة ، وسنجرى التحسينات اللازمة
في القناة لتظل مفتوحة للملاحة اساطيل الدول المختلفة ، من غير تمييز أو
استثناء ، وعلى أساس المساواة التامة ، كما جاء في عقد الالتزام »

وهكذا استطاع دي لسبس بما ركب في عقله من الحث والدهاء أن
يجمع في هذا الكتاب بين المداينة والملق والتظاهر بحسن النية ، وبأنه
يعمل للصالح العام ويبقى على صداقة انجلترا ، وبين التهديد المستتر بأن
يعمل بمفرده دون انتظار لرأي البرلمان الانجليزي ، وأن ينتزع لشركة القناة
سلطات ليست لها وكأنها صاحبة الكلمة العليا فتشوق في مصر من
القنوات ماتريد ، ولا معقب عليها !!

وقد تلى هذا الكتاب على مجلس العموم بجلسة ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٣

وأعلن جلادستون أنه قد عدل عن مطالبته المجلس بأن يوافق على اتفاق ١٠ يوليو سنة ١٨٨٣ .

وشكر « لورد سالسبرى » زعيم المعارضة فى المجلس الحكومة على هذا التصريح ثم قال :

« يرى دى لسبس أنه يستطيع أن يشق قناة ثانية دون حاجة لموافقة الحكومة البريطانية ، ولكن لا يستطيع أن يقوم بهذا العمل بغير موافقة الحكومة المصرية ، وهى تلك الحكومة التى لا يستطيع أن توافق بغير الرجوع الى الحكومة البريطانية فعلى أى أساس نعطى الموافقة ؟ !

« هل نعطى دى لسبس قناة أخرى ، من غير أن نضمن الحرية الكاملة لمرور التجارة البريطانية فى القناة وإن نضمن إدارة تتمثل فيها المصالح البريطانية غير الإدارة الحالية ، وأن نحصل على تسهيلات أحسن مما حصلنا عليه حتى الآن ؟ وهل نقبل الشروط السيئة التى يعمل بها الآن والتى سببت التلمر والسخط ؟ !

« ان اللورد جرانفيل يتكلم عن الشركة ، كما لو كانت شركة فرنسية ، ونحن لانسلم قط بهذه النظرية . انها شركة خاصة ، لاكثر ، ولانجلترا فيها من الاسهم بقدر ما لفرنسا ، فلانجلترا من الحقوق ما لفرنسا . ويرى الثقة من رجال القانون أن عقد الامتياز ليس معناه الاحتكار ، والاحتكار ينافى مصالح بلادنا ، ويجب ان نستبعد تلك الاحلام وان نحذف العبارات التى قالها محامو التاج تفسيراً لعقد الالتزام لأنها ضارة بمصلحة بريطانيا »

وقال جلادستون ، تنمة لبيانته الذى أعلن فيه عدول الحكومة البريطانية عن اتفاق ١٠ يوليو :

« نرى من واجبنا أن نكون عادلين ، ما استطعنا الى ذلك سبيلا ، وان ننصف شركة القناة العظيمة ، ومشروعاتها الحيوية .

« ولن نستخدم نفوذنا ، المترتب على مركزنا المؤقت والاستثنائى فى مصر ، لنتمكن الشركة من الحصول على حقوق أخرى .. »

وقال السير « ستافورد نورثكوت » ، وكان من زعماء المعارضة :

« انى أشد الناس اعجاباً بشخصية دى لسبس وعمله وأنا أنعم بصداقته منذ سنوات مضت ، ولكن ليس معنى ذلك أن أسلم بطلباته المنطوية على الجشع والمبالغة .. لقد وضع اللورد جرانفيل فى سنة ١٨٧٢ المبدأ الذى يقضى بأنه لا يمكن السماح لشركة القناة بأن تكون القاضى الذى لا معقب

عليه في تفسير عقد الالتزام ، ولا يصح أن نترك هذه الشركة تفسر هذا العقد كما يحلو لها ،

وقد جاء في المذكرات اليومية التي كتبها السير « تشارلز ديلك » ، Ch. Dilke ، وسجل فيها ما دار من مناقشات في هذا الموضوع ، قوله في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ما ترجمته :

« من المسائل التي تناولها البحث ، في تلك الفترة ، مركز دى لسبس ، الذي أصبح صديقنا ، وقد صرحنا له بتوسيع القناة . لقد آزرناه ضد حكومة تركيا ، التي طلبت منه مبلغا من المال في مقابل اعطاء موافقتها على التوسيع ، فأشار مستشاروالتاج البريطاني ، بأنه لا يلزم الحصول على موافقة تركيا لأجراء اعمال التوسيع وفي مناسبة سابقة ادعى أن عقد الالتزام معناه الاحتكار ، ووافق مستشاروالتاج البريطاني على هذا الرأي ،

ويستطرد السير تشارلز ديلك في مذكراته فيتهم هؤلاء المستشارين بالغش ومجانبة حكم القانون والخضوع لاهواء السياسة ، كلما كانت الفتوى المطلوبة منهم مقدمة من وزارة الخارجية البريطانية . وهذه هي كلماته ننقلها بنصها ، لتكون حجة لنا باستمرار ، ضد حكومة انجلترا وتفسيراتها للمسائل القانونية .

«The fact is that the questions referred to the law officers for opinions by the Foreign Office have very often much more connexion with policy than with law, and their opinions are elastic.»

الشركة مصرية ، ومصر هي صاحبة الدار وصاحبة السيادة عليها

هذه حقيقة قانونية ، لانرويها نحن فقط ، بل جاءت في تلك المناقشات البرلمانية على لسان زعيم من زعماء المعارضة بمجلس العموم ، وهو السير « نورثكوت » ، وكلامه مدون بمضابط جلسة مجلس العموم في ٣٠ يوليو سنة ١٨٨٣ فقد قال بالنص ان دى لسبس ليس صاحب التزام بل هو وكيل مفوض من قبل الخديو mandataire ، والخديو هو رب البيت وصاحبه «the master of the house» ولم يدخل في حساب الخديو وقت أن أبرم الالتزام أنه أجاز لدى لسبس شق قناة ثانية ، بل انصب الالتزام على مشروع واحد ، واستشهد زعيم المعارضة لتعزيز وجهة نظره برسالة وجهها للورد جرانفيل الى الباب العالي

فى ٣ مارس سنة ١٨٧٣ ، وقال فيها: ان شركة قناة السويس مصرية ،
والباب العالى هو صاحب السلطان عليها ، واعترف جرانفيل ضمنا بأن
سلطة تقرير الرسوم حق لا تنازع فيه الدولة صاحبة السيادة على القناة ،
وكل ما هنالك أنه التمس تخفيض رسوم المرور لخدمة التجارة العالمية
ومصلحة أصحاب السفن ، وقال ان الرسوم المرهقة تضر بالتجارة وتثير
سخط الدول عموما . والمهم فى هذه الرسالة هو الاعتراف بأن فرض
الرسوم ليس من حق الشركة ، بل من حق الدولة صاحبة السيادة على
القناة . ونحن ننقل هنا كلمات جرانفيل بنصها الانجليزى ، لأهميتها

'Her Majesty's Government do not in the slightest degree
impugn the right of the Porte to increase the dues... The
Company is, as her Majesty's Government consider, Egyptian,
and the rights over it of the Porte are undoubted. Her Majesty's
Government, however, feel confident that the Turkish Govern-
ment cannot but be sensible of the equitable consideration
which is due from the Porte to the maritime interests which
are concerned in relations to traffic through the canal which
has thus become one of the highways of the world, the obstruct-
ion of which, by the imposition of the excessive toll, could be an
injury to commerce, against which every nation would be
driven to protest.'

واستمرت المناقشة ، وطلب بعض الاعضاء من الحكومة البريطانية أن
تعمل على تعيين أعضاء فى مجلس ادارة الشركة من قبل شركات الملاحة،
وطالب آخرون بضرورة حمل الشركة على انشاء مكتب فى لندن ، لضمان
اشراف الحكومة البريطانية عليها . وعارضت كثرة أعضاء المجلس ما ادعاه
دى لسبس من أن له احتكارا بشأن القنوات التى توصل البحرين ، وقال
أحدهم : ان كل التزام يمنحه رئيس الدولة ينطوى ضمنا على حق رئيس
الدولة فى سحب هذا الالتزام ، للمنفعة العامة . وان الشركة لا تستطيع
أن تفرض مزاعمها وتفسر الالتزام بطريقة تحكيمية .

حقوق مصر التى اهدرت

وقال عضو بارز فى مجلس العموم وهو المستر « بروس » T. C. Bruce
ان عقود الالتزام قد استوجبت ان تمثل فى ادارة الشركة الدول التى
تهمها القناة ولكن هذا لم يراع ، وانه لمن العيب أن تترك ادارة قناة توصل
الشرق بالغرب مائة عام فى يد شركة ، كل مالها من فضل انها انفتحت ستة
ملايين من الجنيهات فى حين ان الحكومة المصرية تكلفت فى القناة ستة عشر

مليوناً ومات من الفلاحين الذين سغروا في حفر القناة عدد لايسهل حصره ، ومع ذلك حرمت مصر من كل حق مالى فى القناة ، واهدرت حقوقها !!

وقال أحد النواب ، من رجال القانون ، ان الموضوع الذى دارت بشأنه المناقشات ، لم يكن من اختصاص مجلس العموم ليصدر قرارا بشأنه ، وانما هو من اختصاص محكمة مصرية ، والمحاكم المصرية تملك وحدها ان تفسر عقد الالتزام .

وأورى البعض أنه من الوجهة الهندسية ، يجب أن تضاعف القناة الحالية من حيث العمق والاتساع بدلا من أن تبني قناة ثانية ، فهذا أجدى وأنفع وبدأت المعارضة للمشروع من جانب الشركات البريطانية الملاحية والتجارية .

وعلى ذلك لما اخذت الحكومة الاصوات ، رفض الاتفاق بأغلبية ٢٨٢ صوتا ضد ١٨٣

ومع هذا الفشل الذى منى به اتفاق ١٠ يوليو سنة ١٨٨٣ ، حضر دى لسبس الى لندن من تلقاء نفسه ، وقد رافقه ولده «شارل» نائب الرئيس، وقاما بمفاوضة وزارة الخارجية البريطانية وأصحاب شركات الملاحة لابران اتفاق جديد ، يكفل المصالح البريطانية ، والسياسة التى رسمها دى لسبس وقتئذ ، تتلخص فى أن تعيش شركة قناة السويس فى كنف ورعاية حكومة انجلترا ، وقد أسفرت المفاوضات عن ابرام اتفاق جديده وقعته دى لسبس فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ واعتمده اللورد جرانفيل .

وأهم ماتضمنه هذا الاتفاق الجديد:

- ١ - أن تدفع رسوم المرور فى القناة فى لندن .
 - ٢ - أن يزداد عدد الانجليز فى وظائف شركة القناة .
 - ٣ - تخفيض رسوم المرور فوراً وبالتدريج حتى تصل الى خمسة فرنكات بدلا من عشرة .
 - ٤ - أن يعين مجلس الادارة سبعة أعضاء انجليز من قبل أصحاب السفن، علاوة على الاعضاء الثلاثة الذين عينوا من قبل .
- ومنذ ان وقع هذا الاتفاق الذى يسمونه « برنامج لندن » لم يثر اشكال ما بين الشركة والحكومة البريطانية ، اذ نفذت الشركة جميع طلبات تلك الحكومة وانشأت لها مكتبا فى لندن يخضع خضوعا تاما .

لأشرف وزارة الخارجية البريطانية، وصارت الشركة في الحقيقة فرعاً من فروع الخدمة البريطانية بغض النظر عن جنسية موظفيها !!

وتنفيذاً لرغبات الانجليز فكر دي لسبس ، بعد إبرام ذلك الاتفاق مباشرة في توسيع القناة ، وعين لهذا الغرض لجنة دولية فنية تتألف من ثمانية مهندسين انجليز وثمانية من الفرنسيين وستة من جنسيات مختلفة ، واجتمعت هذه اللجنة بباريس في يونيو سنة ١٨٨٤ ، وانتخبت لجنة فرعية ، برئاسة أحد المهندسين الانجليز وسافرت اللجنة الى موقع العمل بقناة السويس لعمل الدراسة الخاصة بتوسيع القناة بحيث تمر فيها السفن الكبيرة ، وقررت اللجنة أن توسيع القناة أنفع من شق قناة ثانية ووضعت مواصفات هذا التوسيع ، وقد نفذت فيما بعد .

وقد أعيد تشكيل اللجنة في سنة ١٨٨٧ ، وصارت هيئة استشارية دولية تجتمع مرة في كل سنة في باريس لدراسة أعمال التحسين المقترحة .

خلاصة

مسألة رسوم المرور في قناة السويس ، والتحسينات الخاصة بالملاحة في القناة ، ليست من المسائل التي نتناولها بالتفصيل في هذا الجزء من الكتاب ، وسنعرض لها فنياً في الجزء الرابع ، الذي أفردناه لبحث المشكلة الخاصة بإدارة القناة واستغلالها .

على أننا اضطررنا ، لأن نتناول عموميات الموضوع في هذا الجزء الخاص بالنزاع المصري البريطاني فيما يتعلق بقناة السويس .

ومن البيانات المتقدمة يتضح بجلء أن حكومة إنجلترا ، تدخلت من غير صفة ولا سند في شئون الملاحة بالقناة ومسألة رسوم المرور منذ سنة ١٨٧٢ ، مستعينة بنفوذها لدى الباب العالي .

وبعد أن اشترت حصة مصر في أسهم شركة قناة السويس وضعت أنف دي لسبس في التراب ، ووقعت معه اتفاقاً أجاز للحكومة البريطانية أن تعين ثلاثة أعضاء في مجلس الإدارة .

ومشي دي لسبس في ركاب وزارة الخارجية البريطانية ، وقت أن كانت توهم فرنسا بأنها متفاهمة معها تماماً على احتلال مصر بالاشتراك بين

البلدين ، ومهد دى لسبس للاحتلال البريطانى ، حينما عين رئيساً للجنة التحقيق ، فى سنة ١٨٨٢ بخيانتة المعروفة لعرابى وتمكينه المحتلين من خرق حياد وحرمة قناة السويس .

ولما استتب الامر لبريطانيا فى مصر بعد الاحتلال مباشرة ، قبل دى لسبس أن يكون مطية للسياسة البريطانية ، وخادما لشركات الملاحة البريطانية ، وذهب الى حد المفاوضة والتعاقد على أمور لم يكن من اختصاصه أن يتعاقد عليها مع دولة بعينها ، ولم تكن لاتفاق ١٠ يوليو سنة ١٨٨٣ أية قيمة ولا الزام للحكومة المصرية صاحبة السيادة على القناة .

وقد عارض البرلمان الانجليزى هذا الاتفاق أشد المعارضة ورفضه ، ومع ذلك استأنف دى لسبس المفاوضات مع انجلترا وأبرم معها اتفاق ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وأعطاه حقوقا ما كان له أن يعطيها وجعل اليد العليا فى ادارة القناة لحكومة انجلترا .

ومجمل القول هو أن مسألة فرض الرسوم ورفعها وتخفيضها أمر داخلى لا شأن لانجلترا ولا لغيرها به ، وكذلك لاتجيز عقود الالتزام للشركة أن تتصرف فيه ، فهذا عمل من أعمال السيادة ، يجب أن تباشره الحكومة المصرية بمحض ارادتها ودون أن ترجع للشركة ، والحكومة المصرية وحدها هى التى تقدر الظروف والاعتبارات التى تملئها علاقاتها الخارجية وصلتها بالدول المنتفعة بالمرور فى القناة ، وليس يتحتم عليها أن تشترك هذه الدول معها فى درس هذه المسألة واتخاذ قرار فيها وحسبها أن تتعرف وجهات نظرها وتفرض ماتشاء من الرسوم بتشريع داخلى ، لأن الرسوم لاتتقرر الا بقانون .

وخلاصة لما تقدم ، يتبين أن سيادة الدولة على القناة ، تلك السيادة التى تخول لها فرض ماتشاء من رسوم المرور ، كما اعترف جرانفيل فى كتابه الى الباب العالى ، المؤرخ فى ٣ مارس سنة ١٨٧٣ ، وهو الكتاب الذى أوردنا فيما تقدم نصه الانجليزى ، هذه السيادة قد أهدرت وديست ، نتيجة للحالة الواقعية التى خلقها الاحتلال ، وهى تلك الحالة التى وصفها جلادستون بأنها مؤقتة وشاذة .

وقد أنصف مصر ، أحد النواب الانجليز فى المناقشات البرلمانية التى جرت بمجلس العموم اذ قال أن المسائل التى طرحت على مجلس العموم ليست من اختصاصه والاولى أن تطرح على محكمة مصرية .

والاتفاقات التي أبرمت بين ديسلبس والحكومة البريطانية باطلة قانونا ، ولا يمكن الادعاء بأن السكوت عليها أضفى عليها صفة الشرعية ، وذلك لأن قوة القاهرة ، كانت ولا تزال تغل يد مصر وتمنعها من وضع الامر في نصابه ، وهذه القوة هي الاحتلال، الرابض حتى الآن في منطقة قناة السويس .

— — —

الفصل الثاني

الوضع القانوني للقناة

والاحتلال الأجنبي

القناة مياه داخلية مصرية - بطلان الاحتلال منشور انجلترا للدول في
٣ يناير سنة ١٨٨٢ بشأن حياد دائم لمصر وللقناة - اللجنة الدولية في باريس -
وجهات النظر المختلفة معاهدة القسطنطينية - تعارضها مع الحالة
الواقعية - خلاصة

تملك مصر الارض التي شقت فيها قناة السويس ، وتملك ضفتيها
الشرقية والغربية ، ولا يشاركها غيرها في هذه الملكية ، ولا يمكن القول ان
سير المياه في هذه الشقة من الارض المصرية ، غير مركزها القانوني ، فهي
لم تخرج قط عن حوزة الدولة المصرية وسيادتها .

والتكييف الصحيح لمركز القناة في القانون الدولي أنها مياه داخلية ،
تسري عليها أحكام هذا القانون الخاصة بمياه الداخلية فهي من حيث سيادة
الدولة عليها كالارض تماما وكالخلجان والانهار والبحار المغلقة .

ولم يحدث قط ، في أي عصر من عصور التاريخ ان توقف القانون
الدولي العام عن الاعتراف بسيادة الدولة على قنواتها ومياهها الداخلية ،
واستعمال الغير لها لا ينقص قط من هذه السيادة ولا يضعفها (١) .

ويعترف « جروسبوس » Grotius نفسه ، وهو الفقيه الهولاندي ، الذي
ظهر في القرن السادس عشر ، وما زالت آراءه الخاصة بقانون البحار
مصدرا عالميا للفقه الدولي ، يعترف بأن للدولة حق ملكية على المضائق
والقنوات والمياه الداخلية ، وقد فرق بينها وبين البحر الاقليمي (٢) .
وسلم بحق الدولة في السيادة على القنوات والبحار الاقليمية أيضا ،
وكذلك نادى بهذا المبدأ فقيه آخر من مؤسسي القانون الدولي العام ، وهو
العلامة « امريك فاتيل » E. Vattel في سنة ١٧٥٨ .

(١) من أصحاب هذا الرأي العلماء :

Hubner — Lampredi — G. F. de Martens, Klüber — Wheaton —
Hautefeuille — Woolsey — Calvo — Creasy, Rivier.

تأييدا لهذه النظرية تراجع المادة الاولى من لائحة الغنائم السويدية بتاريخ ١٢ ابريل
سنة ١٨٠٨ وكذا تعليمات الغنائم الامريكية في ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦

(٢) كتاب جيدل Gidel عن البحر الاقليمي ص ١٥٢

وتقرر مبدأ سيادة الدولة على القنوات والمضائق والمياه الداخلية والبحار الإقليمية في عديد من المعاهدات التي أبرمت منذ أقدم العصور ، ومنها معاهدة بين إنجلترا وإسبانيا في ٢٣ مايو سنة ١٦٦٧ ومعاهدة بين إنجلترا وفرنسا في ٢٧ سبتمبر سنة ١٧٨٦

وظهر فقهاء أمريكيون في القرن الثامن عشر نادوا بحق سيادة الدولة على القنوات التي تمر بأرضها ومدخل هذه القنوات والمياه الإقليمية ، وفي طليعة هؤلاء «جيمس كينت» J. Kent (١) وصدرت من المحكمة العليا في الولايات المتحدة أحكام كثيرة تؤيد مبدأ السيادة هذا ، ولعل أكثرها جدة الحكم الذي صدر من هذه المحكمة في ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٧ ، في نزاع قام بين حكومة الولايات المتحدة وولاية كاليفورنيا .

وتنفيذا لقرار أصدرته الجمعية العمومية لعصبة الأمم في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، انعقد في لاهاي ، في سنة ١٩٣٠ ، مؤتمر دولي لتقنين المسائل الخاصة بالبحر الإقليمي ومسئوليات الدول بهذا الشأن ، وورد في المادة الثانية من المشروع الذي أعدته اللجنة التي نيط بها هذا الموضوع ، أن الدولة تستطيع أن تباشر سيادتها الكاملة على مياهها الداخلية وقنواتها . وإذا كانت إنجلترا نفسها تدعى أن حقها على المياه الإقليمية هو حق ملكية كاملة ، وهي تلك المياه المحاذية لشواطئها لمسافة تفاوت العرف الدولي في تقديرها وأقلها ثلاثة أميال بحرية ، فمن باب أولى يجب أن يعترف بهذه الملكية وبكل ما يترتب عليها للدول التي تسير بصميم إقليمها قنوات تصل بين بحرين (٢)

ويختلف العلماء في بيان مبنى هذه السيادة اختلافا لا يمس الجوهر ، فهي في نظر « جورج سل » G. Scelle تفويض من الجماعة الدولية بمباشرتها بالنيابة عنها (٣) ، وسيادة ترجع لسلطان الدولة على الإقليم ، فيما يراه « جلبرت جيدل » اذ يعتبر القناة في حكم الإقليم تماما ، والمياه الإقليمية هي امتداد للإقليم . ولا يعني هذا الخلاف ، مادام مبدأ السيادة للدولة على مياهها الإقليمية مسلم به من جمهرة الفقهاء ، ومن باب أولى تكون هذه السيادة ، بل الملكية ، مما لانزاع فيه بالنسبة لقناة السويس ،

(1) J. Kent, Commentaries on American Law, New York 1848, p. 25.

(٢) نوجه النظر لقال سير «سيسل هيرست» Cecil Hurst منشور بكتاب

The British year book of international law, p. 43, 1923-1924.

(3) G. Scelle: La théorie du doublement fonctionnel.

التي لا تمر بأرض دولتين ، بل بأرض دولة واحدة هي مصر ، ومداخلها تؤدي لمياه مصر الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأحمر . هذا هو حكم القانون الدولي العام ، ولا يستطيع الاحتلال الأجنبي ، أن يبدله تبديلاً ، وسنفصل الكلام عن ذلك ، في الجزء الثالث من هذا الكتاب ، الذي تناولنا فيه موضوع الملاحة بالقناة . .

كان الواجب على الأمير محمد سعيد ، أن يتخذ حذره من المآرب الاستعمارية التي يخفيها مشروع دي لسبس فيؤكد بالفاظ صريحة في عقد الالتزام ، مبدأ سيادة مصر على قناة السويس وملكيتهما للقناة ، ولكن دي لسبس هو الذي وضع صيغة فرماني ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ودسهما على سعيد « باشا » وظفر بامضائه عليهما . ومع ذلك ، لم تكن هناك ضرورة للنص على مبدأ مسلم به قانوناً . . وقد ورد في فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ البند الرابع عشر ، مقرراً لحياض القناة ، والدولة التي تقرر نظام الحياض لجزء من إقليمها تستند في تقرير الحياض على سيادتها على هذا الجزء من الإقليم . وهذه ترجمة البند الرابع عشر ، المشار إليه :

« نقرر رسمياً عن أنفسنا وعن خلفائنا ، وبعد أن يصدق على ذلك حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان ، بأن القناة البحرية العظمى من السويس إلى القرما ، والموانئ التابعة لها ، ستفتح دائماً كطريق محايد لجميع السفن التجارية التي تعبر القناة من بحر إلى آخر ، وذلك بدون أي تمييز ، أو تخصيص أو تفضيل للأشخاص أو الجنسيات نظير دفع الرسوم . . الخ » .

اسماعيل هو الذي قرر مبدأ السيادة

ولكن الخديو اسماعيل ، بعد صراع عنيف قام بينه وبين شركة قناة السويس ، أبرم اتفاقات أخرى ، مع شركة القناة ، وصادق عليها الباب العالي ، وأهم هذه الاتفاقات ، والتي تعديح نقطة طيبة في تاريخ اسماعيل الاتفاق الذي عقده في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ ، ونص في البند الأول منه على مبدأ السيادة ، وهذا هو النص :

« تحتل الحكومة المصرية ، في حدود الأراضي المحتفظ بها كملحقات للقناة ، جميع المراكز والنقط الاستراتيجية ، التي تراها لازمة للدفاع عن البلاد الخ . . »

البند الثانى :

للحكومة المصرية أيضا ، أن تحتل من اجل مصالحها الادارية (كالبريد والجمارك والثكنات .. الخ) جميع المناطق الخالية التى تراها مناسبة لذلك ، مع عدم الاخلال بضرورات استغلال الشركة لمرافقها ..

وعلى الحكومة - عند الاقتضاء - ان تدفع للشركة المبالغ التى تكون هذه الاخيرة قد أنفقتها فى سبيل انشاء او تملك الاراضى التى ترغب الحكومة فى الاستيلاء عليها .

واهم من ذلك نص البند الخامس من اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وهو :

« تظل القناة البحرية وجميع ملحقاتها خاضعة لرقابة البوليس المصرى التى تباشر فيها بكامل الحرية ، على نحو ما تجرى هذه الرقابة فى سائر انحاء العالم ، بحيث يضمن النظام والامن العام ، ونفاذ قوانين الدولة ولوائحها ، ويكون للحكومة المصرية حق المرور عبرالقناة البحرية فى النقط التى تراها ضرورية وذلك من اجل مواصلاتها الخاصة ، ومن اجل حرية التجارة ومرور الجمهور ، وذلك دون ان يكون للشركة حق تحصيل شئ من رسوم المرور او الاتاوات لاي سبب من الاسباب .. »

وتعزيزا لمبدأ سيادة مصر على القناة ، جاء نص البند السادس عشر من الاتفاق المذكور هكذا :

« بما ان الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ، هى شركة مصرية ، فهى خاضعة لقوانين البلاد وعاداتها .

ادعت انجلترا ان تلك النصوص لا تكفى لاعتبار القناة منطقة محايدة وإرادت بهذا الادعاء ان تستر خرقها لحياد القناة حينما احتلت مصر وانزلت قواتها من قناة السويس . ولكنها لم تتجاسر على القول ان الاحتلال عمل مشروع ، بل ظل هذا الاحتلال ، فى نظرالقانون الدولى العام ، حالة واقعية اوجدتها القوة الغاشمة ، وليس لها اى سند من القانون .. وقد اهتمت الدول بهذه الحالة الطارئةوسعت للقضاء عليها بالطرقالدبلوماسية لكى تحتفظ القناة بصبغة الحياد ، وهو امرتقتضيه مصالح العائلة الدولية وهى تلك المصالح التى حملت الفقهاء على المطالبة باحترام هذا الحياد ، حتى ان معهد القانون الدولى فى فرنسا ، وهو من المؤسسات العلمية التى يقام لأرائها الفقهية فى الحياة الدولية وزن كبير ، نادى فى سنة ١٨٧٩

بضرورة سن تشريع دولى يكفل حرمة القناة ، وقرر هذا المعهد ان من الضروري أن تجتمع الدول لتتخذ الاجراءات الكفيلة بدفع أى اذى يلحق القناة ويهدد الملاحة فيها بالتوقف سواء اكان ذلك فى اوقات السلم او فى زمن الحرب ، واقترح احد فقهاء المعهد ، وهو الاستاذ «مارتين» Martens

ان يمنع مرور السفن الحربية بالقناة فى وقت الحرب منعاً باتاً ويصرح بمرورها فى اوقات السلم فقط . وفى سنة ١٨٨٢ اجتمع مؤتمر للسلم فى جنيف واوصى باحترام حياد القناة ..

ولما كان الاحتلال الانجليزى لمصر مخلاً بهذا الحياد ، قاضيا عليه ، اضطرت انجلترا تحت ضغط الراى العام الدولى ، لان تصرح مراراً وتكراراً ان وجودها فى مصر مؤقت ، وان زمن الجلاء قريب ، وقد سجل الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ستين وعداً لانجلترا بالجلاء عن مصر (١) .

ولعل اهم هذه الوعود الرسمية :

١ - تصريح جلادستون فى مجلس العموم فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ « ليس فى نيتنا مطلقاً ان نحتل مصر ، واذا كان هناك شىء لا تقدم عليه فهو ذلك الاحتلال ، لان فيه مناقضة تامة للمبادئ التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة وللوعود التى وعدتها لاوروبا ولساسة اوروبا نفسها » ..

٢ - منشور جرانفيل للسفراء فى أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« يجب على سفراء الملكة فى الخارج ان يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لانجلترا ، وان الحكومة الانجليزية مصممة على ان لا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول .

٢ - تصريح جرانفيل للجنرال « مينا برى » فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ :

« ان انجلترا لا ترمى الى بسط حمايتها على مصر او ارغام أحد على الخضوع لارادتها » ..

٤ - تصريح جلادستون ، فى مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ :

« لنقص عدد الجنود البريطانية الى ١٢ ألفاً منذ ٤ نوفمبر وليس

(١) عبد الرحمن الرافعى - مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال -
الطبعة الثانية - مصر لسنة ١٩٤٨ ص ٢١٥ .

الاحتلال الاوكتيا ، وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق من الحكومة المصرية »

٥ - تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٤ :
« نتعهد الا نطيل احتلالنا الحربى لمصر الى ما بعد اول يناير سنة ١٨٨٨ ، اذا كانت الدول يومئذ تصرح ان حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الامن في مصر ، ولا جرم اننا اذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به ، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد .. »

هذا قليل من كثير مما ورد في التصريحات والوثائق الرسمية التى تعهدت انجلترا فيها بالجلء ، ويستفاد منها صراحة أن انجلترا قد سلمت بأن الاحتلال لم يغير مركز مصر القانونى ، ولم يربط مصر من وجهة نظر القانون الدولى العام برباط التبعية لبريطانيا ، بل بقى المركز القانونى بحالته الاصلية

وقد حاول الاسناذ واصف بطرس غالى ، ان يشرح مركز مصر الدولى بعد الاحتلال ، فقال فى سياق مقال له بعنوان « مركز مصر الدولى (١) » ما ترجمته :

« لما اضطرت انجلترا لاحتلال مصر فى سنة ١٨٨٢ ، لم تحتلها بصفقتها عدوا لها ، ولكن بوصفها حليفة لتركيا ، وقد تعهدت بالجلء عن مصر بمجرد استقرار الحالة فيها » .

ومع ما فى هذا القول من لباقة اريد بها استبعاد فكرة الفتح وما يترتب على الفتح من تغيير الحالة القانونية ، الا أننا لا نوافق على هذا النظر لانه ينفى سوء نية انجلترا ، وليس لهذا الكلام سند من التاريخ ، فلم تعلن مصر ثورة على تركيا وتطلب هذه من حليفتها بريطانيا ان تتدخل لقمع الثورة .. !

ولسنا فى حاجة لمثل هذا التعبير الذى جاء به الاستاذ واصف غالى ، لذلك على بطلان الاحتلال ، وانعدام كل اثر قانونى له ، وحسبنا ان نستند على تعهدات انجلترا الستين وقد اورد بعضها الاستاذ واصف ، وعلى موقف الدول الاوروبية من انجلترا بعد الاحتلال ومطالبتهم اياها

(١) المقال المنشور بمجلة Revue de Dr. International باريس -

سنة ١٩٢١ - المجلد السابع صفحة ٦

بالجلاء وتنفيذ ما وعدت به غير مرة ، فانجلترا نفسها قد سلمت بأن الاحتلال لا تترتب عليه آثار قانونية ، وكذلك فعلت جماعة الدول المتمدنية

ولكن كان لابد أن يظهر عاجلا أو آجلا التعارض بين مصالح إنجلترا الخاصة ومصالح العائلة الدولية ، ذلك لان إنجلترا احتلت مصر من اجل قناة السويس ، في حين أن الدول أرادت أن تتمتع بالمرور في القناة على قاعدة المساواة التامة ، ولم تجز قط أن تكون القناة طريقا للمواصلات الامبراطورية البريطانية .

كتب الاستاذ « جان جاك شيفالييه » J. J. Chevallier
استاذ القانون الدولي بجامعة « جرينوبل » في سنة ١٩٣١ فصلاهما
في الجزء الثاني من مؤلفه الضخم الذي وضعه عن تطور الامبراطورية
البريطانية L'Evolution de l'Empire Britannique (١) وعنوان هذا
الفصل : « بريطانيا وخريطة العالم ، مركز مصر » فقال فيه :

« في مصر طريق امبراطوري يؤدي الى الهند .. هذا الطريق ، الذي
جعل بريطانيا تختار لنفسها سياسة عربية ونجحت فيها ، وهو طريق
قناة السويس .

ان لمصر بالنسبة للامبراطورية البريطانية مركزا عجيبا ، فمصر هي
حوض نهر النيل الطويل ، وفيها تلتقي افريقيا وآسيا ، وكذلك تتصل مصر
عن طريق البحر الابيض المتوسط بأوروبا .. وبحفر قناة السويس ظهر
أقصر طريق يصل بين أوروبا والهند ، وهذا وحده يفسر لنا السبب
الذي من اجله غرست إنجلترا قدميها بوادي النيل ، ولقد ذكرنا ، ونكرر
دائما ان أهم ما يشغل بال السياسة الانجليزية ، هو ضمان سلامة المواصلات
الامبراطورية بين لندن ، رأس الامبراطورية ، وبين الهند ، وهي قلبها
الناض في اليوم الذي ينقطع فيه اتصال إنجلترا بالهند ، تنتهي حياة
بريطانيا ومجدها . ولذلك تحرص إنجلترا باستمرار على التمسك بالاماكن
التي يمر منها طريق الهند . ولما كان هذا الطريق يمر بجبل طارق
احتلت إنجلترا هذا الجبل ، ولانه يمر بمالطة وضعت إنجلترا يدها عليها
ويعمر بقبرص فاحتلت قبرص ويعمر بآسيا الصغرى فرابطت إنجلترا في
فلسطين ويعمر بإيران وأفغانستان ، فبسطت إنجلترا نفوذها على تلك

(١) المرجع المشار اليه لشيفالييه باريس سنة ١٩٣١ - - الجزء ٢ ص ٩٦٨ .

البلاد ، والا هم من كل هذا ان طريق الشرق يمر بحرا بمصر وقناة السويس
فرا ت انجلترا لزاما عليها ان تحتل مصر وقناة السويس .

« ويوجد طريق انجليزى آخر يمكن ان يمر بمصر ، ولذلك كان من
اعز امانى انجلترا ان تمد السكة الحديد بين القاهرة ومدينة الكاب ، ولم
تكن هناك صعوبة بالنسبة للكاب لانها من الممتلكات البريطانية ، ولكن
قامت الصعوبة بالنسبة للقاهرة ، فاستماتت انجلترا حتى احتلت مصر
لتضمن لنفسها الطريقين : البحرى وهو طريق السويس والبرى وهو
طريق القاهرة ، الكاب . وعلى ضوء هذه الحقائق الجغرافية يسهل علينا
تفسير تاريخ العلاقة بين مصر وبريطانيا .. »

وعلى الرغم من هذه المصلحة الحيوية التى من اجلها قامت انجلترا
باحتلال مصر ، لم تستطع هذه الدولة الغشوم ان تجعل من الاحتلال
سندا لسيادة تدعيها على قناة السويس ، وكل ما هنالك انها تراخت
فلم تسحب قواتها من مصر ، وادعت انها ستعنى بتنظيم شئون مصر
الادارية والمالية ، ثم تفاوض الدول فى امر القناة ، وكانت كلما اشتد
الضغط عليها من جانب الدول لوحث لاوروبا بمصالحها فى مصر مدعية
انها ساهرة على هذه المصالح ، ولكن هذا الادعاء لم يصرف اوروبا عن
مطالبتها بالجلء لكى لا تتاثر قناة السويس بالاحتلال الانجليزى . وقد
اضطر اللورد جرانفيل لتوجيه منشور دورى الى الدول بتاريخ ٣ يناير
سنة ١٨٨٢ ، وذكر فيه ان انجلترا راغبة فى الجلء عن مصر ، بمجرد
ان يستتب الامر فيها ويتوطد سلطان الخديو ، ولذلك تقترح انجلترا -
فى ذلك المنشور - ان تبرم الدول معاهدة ، منظمة لمركز القناة الدولى ،
وبذلك على الاسس الآتية :

١ - الملاحة حرة فى القناة لجميع السفن فى مختلف الظروف والاقوات

٢ - فى حالة الحرب ، يحدد وقت يسمح فيه للسفن المحاربة بالبقاء
فى القناة ، بشرط الا يفرغ منها مؤن حرية ولا يسمح لها بانزال جنود
الى البر .

٣ - الاعمال الحرية والعداية ممنوعة فى القناة منعا باتا وتحرم فى
الاراضى المجاورة للقناة ، او فى مياه مصر الاقليمية حتى لو كانت تركيا
نفسها مشتركة فى الحرب .

٤ - تعفى مصر من هذه الشروط ، فى حالة قيامها بواجب الدفاع
عن نفسها ..

٥ - تتحمل كل دولة تسبب سفنها الحربية عطا للقناة سائر التعويضات وتدفع مصاريف الاصلاح في الحال ..

٦ - تتخذ مصر من الاجراءات ماتراه لحمل السفن الحربية على مراعاة القيود المتقدمة في حالة الحرب .

٧ - يحرم بناء حصون واستحكامات في القناة وما يجاورها .

٨ - لا تحد الشروط المتقدمة من سيادة مصر على القناة كجزء من اقليمها باية حال .

والمشروع المتقدم ، الذي اقترحه اللورد جرانفيل على الدول في منشور عام ، سلم بملكية مصر للقناة وسيادتها عليها ، وترك لها حق الدفاع عن القناة بمفردها وحسب ما تراه ، ولم يترك للدول قط شبهة التدخل او الاشتراك في هذا الدفاع ، حتى في حالة الحرب ، بل ترك هذا الحق لمصر وحدها . وهذا المنشور يعد من الوثائق الهامة المقررة لمركز القناة القانوني وملكية مصر لها وسيادتها عليها ، والاعتراف بكل هذا صدر من الحكومة البريطانية نفسها .

ولكن جرانفيل اللئيم ابى ان يقف عند هذا الحد ، فترك حكم القانون الدولي سليما ولا غبار عليه ، فأضاف الى منشوره عبارة هدمت المعانى الطيبة التى انطوى عليها وكشفت عن سوء نية انجلترا اذ قال :

« من المعترف به ، بوجه عام ، ان الاجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية لصيانة الملاحة في قناة السويس ، باسم صاحب السيادة على القناة ولتثبيت سلطانه ، لا تتنافى باية حال مع المبدأ المشار اليه » .

ووجه المغالطة في هذا التحفظ ظاهر من ان صاحب السيادة على القناة لم يكن الخديو ، وانما السيادة لمصر ، ولم تجز مصر لبريطانيا ان تتخذ باسمها اجراءات ايا كانت ، وفي تصدى بريطانيا لهذا العمل بنفسها او بالانابة اخلال بمبدأ المساواة في حق المرور وخرق للحياد المقرر للقناة وقد اوضح « شارل رو » هذه الحقيقة بقوله : « يجب ان يبتلى الانسان بضمير مطاط وذمة خربة لكى يتجاسر على القول ان القيام بعمليات حربية في القناة وعرقلة الملاحة فيها واستخدامها في انزال قوات مسلحة ، كل هذا لا يخالف حيده القناة » ..

ويسترسل في التلليل على صحة هذا النظر فيقول : انه بفضل احتجاج شركة القناة وموظفيها ضد انجلترا حينما انتهكت حرمة حيادها في سنة

١٨٨٢ ، وانتصار القوة وقتئذ ضد الحق ، اضطرت الدول لان تبحث عن وسيلة تضمن بها منع تكرار العدوان على حياد القناة (١) .

استمر الضغط على بريطانيا من جانب الدول ، لكى تجبرها على الجلاء من مصر ، انقاذا لقناة السويس من ان تقع نهائيا في قبضتها . ولهذا الغرض اجتمع المسيو « وادنجتون » سفير فرنسا في لندن ، في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٤ ، باللورد جرانفيل ليذكره بوعده انجلترا بالجلاء عن مصر ويسأله عن موعد انجاز هذا الوعد . وابلغ السفير الفرنسي وزير خارجية انجلترا احتجاج فرنسا على سياسة المعاملة والتسوية ، وطلب منه تحديد موعد الجلاء ، وقال : ان فرنسا تعهدت بعدم القيام بعمل مسلح في مصر الا اذا كان ذلك باتفاق تام بينها وبين انجلترا .

ومن سباق ما دار في هذه المقابلة ، يتبين ان السياسة الفرنسية غيرت موقفها من انجلترا لان هذه الاخيرة انفردت باحتلال مصر ، ولم تبد فرنسا هذا الدفاع من اجل الحق في ذاته .

انجلترا تقترح نظام حياد دائم لمصر

وفي ١٥ يونيو سنة ١٨٨٤ ارسل اللورد جرانفيل برقية الى وزارة الخارجية الفرنسية ، ردا على بيان سفيرها وجاء في هذه البرقية ان انجلترا ستجلو عن مصر بمجرد ان تفرغ من مهمتها وان اعمال الاصلاح المالي التي تقوم بها يكفي لنفاذها ثلاث سنوات ونصف على اكثر تقدير ولذلك فان انجلترا تتعهد بسحب جميع قواتها من مصر في اوائل سنة ١٨٨٨ .

وفي ختام برقيته ، اقترح جرانفيل ، وضع نظام حياد دائم بمصر ، شبيه بحياد بلجيكا ، فقال :

« تقترح حكومة جلالة الملكة ، على الدول والبواب العالي ، بان تقوم عند تمام اجلاء قواتنا او قبل ذلك بوضع نظام حياد لمصر ، على اساس المبادئ المعمول بها في حياد بلجيكا ، وفيما يتعلق بقناة السويس ، تقترح حكومة جلالة الملكة العمل بالمبادئ الواردة في منشوري المؤرخ في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ .

(١) لشارل دو - برزخ وقناة السويس - الجزء الثاني ص ٨٥

وقد حمل سفير إنجلترا في باريس « لورد ليونز » مذكرة وزارة
الخارجية البريطانية المؤرخة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ وسلمها الى
« جول فيرى » وزير الخارجية الفرنسية ، متضمنة المشروع البريطانى
في نطاق ما ورد في البرقية التى تقدمت الاشارة اليها ..

ووضع وزير الخارجية البريطانية تقريراً آخر ، في مذكرة مؤرخة
٨ يناير سنة ١٨٨٥ وجاء فيها انه يتحتم وضع نظام يكفل تمتع سائر
الدول ، في جميع الاوقات ، بحرية الملاحة في القناة . واعتبر هذه المسألة
من كبريات المسائل الاوروبية ، التى يجب ان تسوى في مؤتمر ، من غير
حاجة لانتظار الاصلاح المالى في مصر ، الذى تعلق عليه إنجلترا حل
هذه المسألة ..

وجاء في المذكرة الفرنسية ان ضمان استمرار الملاحة في القناة ، على
اساس المساواة في الانتفاع امر ضرورى للسلام العالمى ..

وابجبت حكومة إنجلترا على هذه المذكرة في ٢١ يناير سنة ١٨٨٥ ،
معربة عن موافقتها ، وقامت حكومة فرنسا بمخابرة دول اوروبا الكبيرة
في اول فبراير سنة ١٨٨٥ ، توطئة لابرام المعاهدة المطلوبة ، ونظرا لتعدد
المشكلات الفنية المتصلة بهذا الموضوع ، لم يكن من السهل ، الوصول
الى الغرض المنشود فرأت حكومة فرنسا ان تؤلف لجنة فنية تباشر
عملها في مصر ، وتضع اسس المشروع ، وتشترك الدول في هذه اللجنة
بوساطة ممثلها في مصر ، ورات ايضا انه لابد من ان تكون مصر وتركيا
ممثلتين ، وبعد ان تفرغ اللجنة من مهمتها يجتمع مؤتمر اوروبى ليراجع
اعمالها ويضع المعاهدة الدولية الخاصة بقناة السويس .

ولكن وزير الخارجية البريطانية لم يوافق على انعقاد اللجنة التى
اقترحتها الحكومة الفرنسية في القاهرة ، وأضاف قائلا انه وان يكن قد
راى اعتبار البنود التى وردت في منشوره المؤرخ في ٣ يناير سنة ١٨٨٣
اساسا لاعمال المؤتمر ، فان لكل دولة ان تتقدم بما يعن لها من الاقتراحات
بشرط الا تنافى اسس ذلك المنشور ، وذكر ايضا ان الحكومة البريطانية
ستقترح اضافة شرط خاص بتموين السفن الحربية من موانئ القناة
وأورى انه يستحسن بدلا من عقد لجنة في القاهرة ان تسوى المسائل
بمباحثات دبلوماسية بين الدول ، ولكن حكومة فرنسا تمسكت بوجهة
نظرها ، ثم اقترحت ان يقوم بأعمال هذه اللجنة مؤتمر يعقد في باريس
وادعت بلسان سفيرها في لندن ان اختيار باريس فيه معنى التكريم
لفرديناند دي لسيبس ، الذى لولاه لما شقت القناة ، وانها تعتبر القناة

عملا فرنسيا بحثا ، واجاب جرانفيل بأن المؤتمر يجب ان ينعقد في لندن لان انجلترا تحتل اكبر نصيب في حركة السفن المارة بالقناة . وبعد 'خذ ورد وافقت الحكومة البريطانية في ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ على عقد 'المؤتمر في باريس ، وفي ١٧ مارس صدر تصريح مشترك من حكومتى فرنسا وانجلترا ، ووافقت عليه الدول ، وهذه ترجمة لما جاء في هذا التصريح :

« حيث ان الدول كلها متفقة على الاعتراف بمسيس الحاجة لسرعة وضع اتفاق دولى يضمن الملاحة في قناة السويس لجميع الدول ، في كل الاوقات ، اتفقت الحكومات الموقعة على هذا على عقد لجنة في باريس في ٣٠ مارس ، تقوم باعداد مشروع اتفاق يبنى على اساس منشور الحكومة البريطانية الدورى المؤرخ في ٣ يناير ١٨٨٣ ، ويشترك في هذه اللجنة مندوب من قبل خديو مصر ويكون صوته استشاريا ، ومتى وضعت الدول الممثلة في اللجنة مشروع المعاهدة توافق عليه وتدعو الدول الباقية للانضمام اليها »

وقد اجتمعت اللجنة في باريس في ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ ، وافتتح الاجتماع بخطاب القاه « جول فيرى » وزير خارجية فرنسا ورد عليه 'احد المندوبين الانجليز ، ونوه الخطاب بفضل فرديناند دى لسبس ، وفضل فرنسا متجاهلين مصر التى لم تذكر بكلمة واحدة ، ثم ذكروا انهم اجتمعوا لوضع مشروع معاهدة دولية تكفل حياد القناة الذى يعد ضرورة لازمة لخير الانسانية والسلام العام . وقرر 'المجتمعون تشكيل لجنة فرعية لبحث المشروعات التى تقدمها وفود الدول المشتركة في المؤتمر ..

اهم المشروعات

المشروع الانجليزى

وشروطه مستمدة من منشور جرانفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، ونحن نلخص هنا اهم ما تضمنته بنود هذا المشروع الذى يعد وثيقة سياسية هامة ، يمكن الاحتجاج بها على بريطانيا الى الآن ، وعلى ضوء هذه الوثيقة وامثالها يفسر ما استفلق من بنود معاهدة القسطنطينية المبرمة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، حيث ان هذا المشروع من الاعمال التحضيرية لهذه المعاهدة الهامة :

والمبادئ التى نص عليها المشروع الانجليزى هى :

اولا - حياد القناة : ورد هذا بنص صريح فى المادة الاولى التى ذكرت ان قناة السويس البحرية ستكون حرة دائما ومفتوحة باستمرار فى الحرب والسلم على السواء كطريق محايد بالنسبة لكل سفينة تجارية او حربية تعبر القناة من بحر الى آخر ومن غير تمييز بين سفينة واخرى، وحق المرور يقابل دفع السفن رسوم المرور وخضوعها للسوانح التى تصدر من حين الى حين ..

وتوكيدا لهذا الحياد حرمت المادة الثانية انزال فرق او عتاد حربى من القناة ..

ومنعت المادة الثالثة منعابا سفن المحاربين من ارتكاب اى عمل عدائى فى القناة او ادخال غنائمهم فيها او التواجد فى القناة اكثر من اربعة وعشرين ساعة ، فيما عدا حالة القوة القاهرة .. ويتحتم على السفن حينئذ ان تبحر القناة فى اقرب فرصة ممكنة ..

وكذلك ألحقت هذه المادة بمنطقة الحياد الارض المتاخمة للقناة وموانئ القناة ومياه مصر الاقليمية . وحرمت المادة الرابعة تعبئة سفن البلد المحارب فى القناة او موانئها ، كما حرمت تموين هذه السفن ، فيما عدا ما هو ضرورى جدا لامكان وصولها لاقرب ميناء ..

ثانيا - حقوق مصر الدفاعية : اعفت المادة الخامسة مصر من القيود المتقدمة ، فلها ان تتخذ من الاجراءات الحربية ما تراه لازما للدفاع عن نفسها وصيانة الامن فيها ..

ثالثا - ومنعت المادة السادسة اقامة تحصينات على القناة الى مسافة يتفق على تعيينها ..

رابعا - التعويض عن اى تلف يصيب القناة من سفينة حربية فتلتزم الدولة صاحبة السفينة بدفعه فورا ..

خامسا - سيادة مصر : نصت المادة الثامنة على ان مصر هى التى تجبر الغير على احترام المعاهدة مستعينة بوسائلها ومواردها الخاصة . واكدت المادة التاسعة ان هذا الاتفاق لا يقيد حقوق السيادة الاخرى التى لمصر على القناة ..

المشروع الفرنسى

ولكن خشى الوفد الفرنسى ان تكون مباشرة مصر لحقها في السيادة على القناة والسهر بقوتها على تطبيق تلك المعاهدة ستارا تختفى انجلترا وراءه ، حيث ان المشروع الانجليزى ينص على جلاء انجلترا عن مصر ، فنص في المادة الرابعة على تشكيل لجنة دولية تمثل فيها مصر وتركيا ، وتشترك هذه اللجنة مع شركة قناة السويس في اتخاذ الاجراءات البوليسية الكفيلة بتنفيذ تلك المعاهدة ، ولا شك ان هذا النص ضرب من العبث والسخافة ، اذ ان وجود لجنة دولية تناط بها مهام بوليسية ودفاعية عدوان صارخ على سيادة مصر مالكة القناة ، وفرض وصاية دولية على جزء من الاقليم المصرى وتخويل شركة القناة التى هى مؤسسة تجارية مصرية حقوقا لا تباشرها الا الدول صاحبة السيادة (١) .

بسبب الخلاف الظاهر بين المشروعين الانجليزى والفرنسى .. لان الاول، احتاط ضد تدخل الدول في الاشراف على تنفيذ المعاهدة وترك هذا التنفيذ للبلد صاحب الاقليم والثانى اجاز هذا التدخل ونظمه في شكل لجنة دولية ، اشتد الجدل بين الوفدين الانجليزى والفرنسى في اى المشروعين يصلح اساسا للمناقشة ، وتمسك الانجليز بأن مشروعهم هو

(١) هذا موجز ما تضمنه المشروع الفرنسى :

اولا - ضمان حرية القناة والملاحة فيها في الحرب والسلام على السواء ، وضمان بقاء قناة المياه العذبة مفتوحة باستمرار .

هذا ما جاء بالمادة الاولى ، وقد جاءت خلوا من كلمة الحياد ، وان كانت مستفادة ضمنا وامتد الحياد فشمّل التربة العذبة.

ثانيا - حرمت المادة الثانية اقامة الحصون والاستحكامات او احتلال اية نقطة في القناة بمعرفة دولة اجنبية او حصول اية دولة على مزايا تجارية او اقليمية ، ومقصود بهذا النص طبعاً ان تجلو انجلترا عن مصر جلاء تاما بمجرد توقيع المعاهدة .

ثالثا - البند الثالث خاص بتحريم تواجد السفن الحربية في مداخل القناة .

رابعا - البند الرابع هو الشرط السخيف الخاص باللجنة الدولية .

خامسا - البند الخامس عن استعمال القناة في زمن الحرب للمحايدين والمحاربين من غير استثناء مع فرض قيود على المحاربين تكفل حياد القناة في كل الظروف .

سادسا - البند السادس استثناء مصر من القيود وهى بصدد استخدام حق الدفاع الشرعى وحق اكراه الغير على احترام المعاهدة .

سابعا - شروط التعويض ضد البلد الذى تصيب سفنه القناة بعطب .

ثامنا - اعتراف بسيادة مصر على القناة.

الاساس حيث ان تصريح لندن المشترك في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ قد
احال على منشور جرانفيل المؤرخ في ٣ يناير سنة ١٨٨٣

ولكن تغلب الوفد الفرنسي وقررت اللجنة الفرعية جعل المشروع
!فرنسي اساسا للمناقشة وذلك بفضل التأييد الذي ظفر به الفرنسيون
من لدن الوفدين الروسى والالمانى (١) .

مناقشات اللجنة التحضيرية

راينا من الضروري ان نعرض هنا ما دار في مناقشات اللجنة
التي قامت باعداد مشروع تلك المعاهدة الدولية التي عينت الوضع
القانونى للقناة ، فعلى ضوء هذه المناقشات نستطيع ان نقف على نوايا
الدول المختلفة ونفسر نصوص المعاهدة .

مسألة اللجنة الدولية : كانت المادة الخاصة باللجنة الدولية مثارجدل
شديد ، وفيما يلي اسانيد الفريق الذي ايد الوفد الفرنسي في هذا
شأن :

تعتبر المعاهدة لغوا اذا هي اكتفت بتقرير مبدأ حرية المرور في القناة دون
ان تعين السلطة التي تسهر على احترام هذا المبدأ وحمل الدول على
مراعاته والعمل به ..

ولا جدال في ان احق السلطات بالقيام بهذا الواجب هي الدولة صاحبة
الاقليم ، ولكن تقضى المصلحة بضرورة تعيين سلطة عليا ، تمثل فيها
الدول الموقعة للمعاهدة ، وهذه السلطة هي التي تعطى الضمانات الكافية
لتمكن الحكومة المصرية من القيام بواجبها في تنفيذ المعاهدة .. وليس
من المستساغ ان يترك مصر التجارة الدولية في يد الحكومة صاحبة
الاقليم ، وهناك فرق كبير بين تنفيذ المعاهدة ، ومراقبة تنفيذها ..
واعطاء هذه الرقابة للجنة دولية ليس فيه مجافاة لما ورد في منشور
اللورد جرانفيل . ولمثل هذه الرقابة سوابق دولية ، فتوجد اللجنة
الاوروبية الخاصة بالدانوب ..

ولا يخفى ما في هذه الادعاءات من سفسطة ومغالطات ، فالقانون
الدولى يقرر مبدأ المساواة في السيادة ، وهو المبدأ الذي استرشد به
واضعو ميثاق سان فرانسيسكو ، وليست هناك سلطة عليا تشرف على

(١) شارل رو - برزخ وقناة السويس - جزء ٢ ص ٩١ .

سلطان كل دولة على حدة ، فسلطة منظمة الامم المتحدة ليست سلطة فوق سلطان الدول ، وعلى ذلك فان خلق لجنة دولية تكون بمثابة سلطة عليا ترقب تنفيذ معاهدة من المعاهدات هدم لمبدأ المساواة في السيادة وتدخل غير مشروع في شئون البلد صاحب الاقليم ، بل هو نوع من الوصاية في شكل لجنة دولية ، واما الاستناد على مسألة الدانوب فهذا قياس مع الفارق ، فالدانوب نهر يخترق اراضي أكثر من دولة ، واما القناة فهي شريان في جسم وطن واحد هو مصر ..

وأثار هؤلاء حجة اخرى ، فقالوا ان شركة قناة السويس عجزت في سنة ١٨٨٢ عن حمل انجلترا على احترام الحياد المقرر في فرماني ١٨٥٦ و ١٨٦٦ . وخرقت انجلترا حرمة القناة عنوة واقتدارا ، فلا بد من ايجاد لجنة دولية لمنع تكرار مثل هذا الحادث ..

وهذا الكلام حق اريد به باطل . اما ان انجلترا خرقت حياد القناة فهذا ما لا نجادل فيه ، ولكن ذلك لا يستتبع استمرار العدوان بايجاد تلك الوصاية الدولية ، وانما يقتضى ان تقوم الدول بقمع المعتدى بالسلاح اذا ما عجزت مصر عن قمعه بمفردها ، ولسنا نفهم معنى تعيين حارس مع ترك اللص بداخل المنزل المسروق فكان الاولى بوفود تلك الدول ان تقول لانجلترا اخرجى من مصر لانك دخلتها معتدية على حياد القناة وفي وجودك بأراضيها تهديد لسلامة الملاحة في القناة ..

وقال مؤيدو هذا النص ضمن ما قالوه انه لو حدث ان دولة ارسلت قطعا حربية الى القناة واعترضت الشركة على عمل تراه مخالفا لنصوص المعاهدة فلجأت الى البوليس المصرى لضبط هذا العدوان ومنعه ، فكيف تقبل الدول التى تحافظ على كرامتها ان تدع سفينتها الحربية تسلم نفسها لرئيس البوليس المصرى فى القنطرة او الاسماعيلية مثلا ليقوم بعمل ما يراه لازما .. ؟

ولكن هذا الكلام مردود عليه بأن مصر تستطيع ان تشرف على الملاحة فى القناة واحترام نصوص معاهدة القسطنطينية والعمل على تنفيذها بواسطة اسطول مصرى يعد لهذا الغرض ، وهذا اجدى واغوى من شذمة من القناصل لا حول لهم ولا قوة ، ولسنا ندرى لماذا كانوا حربصين على اقحام الشركة - وهى مؤسسة تجارية بحتة فى مسائل خطيرة تباشرها الدولة بما لها من سيادة على الاقليم .. ؟ !

رد الوفد الانجليزى : ذكر الوفد الانجليزى ان التشبيه بحالة الدانوب

قياس مع الفارق ، وان قناة السويس مملوكة لدولة واحدة وعينت هذه الدولة لإدارة الملاحة في القناة شركة تجارية لا تختلف قط عن شركة تقوم بإدارة السكة الحديد فيما لو أديرت السكة الحديد المصرية بمعرفة شركة ، وقال ان شركة قناة السويس تستمد وجودها من حق مصر في السيادة على القناة ..

وقال الانجليز ايضا انه لا محل البتة لتشبيه القناة بالمضائق لانها ممرات طبيعية ، والقناة من صنع الانسان الذي شقها في ارض دولة مستقلة ، وقالوا انه لم تقم صعوبات تعوق الملاحة منذ افتتاح القناة واذا كانت انجلترا وهى التى تمثل بضائعها ثمانين فى المائة من حركة المرور فى القناة لا ترى حاجة لايجاد لجنة دولية ، فما الذى يضر الدول الاخرى التى لا تستعمل القناة مثل انجلترا ان تترك الوضع الراهن كما هو .. ؟

لما استحكم الخلاف على هذه المسألة اراد الوفد الايطالى ان يجد حلا وسطا يوفق به بين وجهتى النظر . والحل الذى راوه هو ان ينص على ان لمثلئ الدول الاجنبية فى مصر ان يبلغوا عن كل مخالفة للمعاهدة فى مجال التطبيق . وعليهم فى حالة الحرب ، ان يجتمعوا تحت رئاسة مندوب تركى وينضم اليه مندوب عن الحكومة المصرية للاشراف على حماية القناة والتفاهم مع الشركة على الاجراءات التى يجب اتخاذها لهذا الغرض ..

والظاهر ان الوفد الايطالى عرض مشروعه بايعاز من المندوبين الانجليز الذين جنحوا الى التراجع ، وقالوا انهم لا يرون بأسا من ان ينص على ان مصر فى حالة عجزها عن حماية الملاحة فى القناة تطلب المعونة من الباب العالى ، ثم من الدول ، وانهم يوافقون على اعطاء مندوبى الدول بمصر الحق فى الاجتماع والاشراف على تنفيذ المعاهدة ومنع مخالفتها فى حالة قيام حرب ..

وبعد هذه الخطوة انتقلت اللجنة الفرعية لصياغة الشروط الخاصة بقيام الحكومة المصرية بتنفيذ المعاهدة ، وكذا الشرط الذى يحرم على الدول ان تحصل لنفسها على ميزات تجارية او اقليمية او امتيازات من أى نوع كان ، وهى بصدد استكمالها حق حرية المرور فى القناة .. وفى ١٩ مايو سنة ١٨٨٥ قدمت اللجنة الفرعية الى اللجنة الاصلية مشروع معاهدة يتألف من سبع عشرة مادة (١) .

(١) نشرنا النص الكامل لهذا المشروع بملاحق الكتاب (الجزء الخامس) .

ولما عرض المشروع على اللجنة الاصلية ، طلب رئيسها ان تستبعد الوفود من المناقشة الحالة الواقعية في مصر ، وكان يعنى بذلك مسألة الاحتلال للبريطانى . وقال انه لا ينبغي ان يفترض ان هذا المركز الواقعى هو المقصود ببعض التحفظات التى ابدت .. ولا شك ان هذا الراى اوقع المؤتمرين فى خطأ جسيم لانه ما كان يمكن ، كما اثبت العمل مستقبلا ، ضمان حياد القناة او حرية المرور فيها قبل ان تجلو انجلترا عن مصر .. !

وقد تبين ان رئيس اللجنة اراد بكلامه هذا ان يتغلب على حدة عنساد الوفد الانجليزى ومعارضته لكثير من الشروط ، ولكن هذا التفاهل لم يجده فتىلا فقد استمرت المعارضة من جانب الانجليز ، وهى معارضة كانت تهدف بطريق خفى لاستبقاء الاحتلال الانجليزى فى مصر ، ومن ذلك ان هذا الوفد اراد ان يقصر منع انزال وتحميل الفرق والعتاد والمواد الحربية فى القناة على سفن المحاربين فى القناة نفسها وليس فى موانئها ، ومن ذلك انه اراد ان يفسر الشرط الخاص بدفاع مصر عن القناة بقواتها ، وهو البند الثانى عشر من المشروع ، فتساءل الاعضاء الانجليز فى اللجنة عما اذا كان يفهم من هذا النص ان لمصر الحق فى ان تستعين بحلفائها فى الدفاع عن حرية المرور فى القناة ، ومعروف من هو الحليف الذى كان يعنيه صاحب السؤال . وعاد الى مسألة اللجنة الدولية التى اقترحتها الوفد الفرنسى للسهر فى مصر على صيانة القناة فأورى انه ليس لهذه اللجنة ان تتخذ اجراءات ضد ما يقع ماسا بحرية المرور فى القناة ، ولكن يخبر اعضاءها دولهم لتقوم هذه الدول باتخاذ ما تراه . وبعد نقاش طويل وافقت الاغلبية على المشروع الفرنسى ، ثم رأت اللجنة ان تقدم للدول المشروعين الانجليزى والفرنسى لتختار ايهما (١).

فى مستهل اعمال اللجنة الدولية التى انعقدت فى باريس ، سقطت وزارة « جول فيرى » وعاد « فريسينييه » الى الحكم .

وفى ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٥ ارسل « فريسينييه » منشورا دوريا الى سفراء فرنسا فى لندن وبرلين وفيينا وبطرسبرج وروما ومدريد ولاهاى وكلفهم فيه باستعجال الدول التى يعملون لديها لاتخاذ الوسائل اللازمة لنهوض مسألة قناة السويس . وكان قد حدث ايضا تغيير سياسى فى

(١) نشرنا ترجمة حرفية للمشروعين بملاحق هذا الكتاب - الجزء الخامس .

انجلترا ، وعين « سالسبورى » وزيرا لخارجيتها ، فأشارت الدول بضرورة ترك الفرصة للوزير الانجليزى الجديد ليتوفر على دراسة الموضوع ، وطلب سالسبورى ارجاء المفاوضات الى ما بعد الانتخابات التى جرت فى نوفمبر سنة ١٨٨٥ .

ولكن الحكومة الانجليزية استمرت تراوغ وتماطل لانها كانت تعرف مقدما ان حكومة فرنسا الجديدة مصرة على جلاء الجيش الانجليزى عن مصر . وطلبت الدول من حكومتى فرنسا وانجلترا ان تتفقا مقدما على صيغة لمعاهدة القناة ثم تعرض هذه الصيغة على الدول . وتوترت العلاقات بين حكومتى فرنسا وانجلترا ، حتى سقط اللورد « سالسبرى » وعين بدله فى وزارة الخارجية اللورد « روزيرى » رجاء ان يعمل على تهدئة الجو ، ولكن أسلوب المراوغة والايهام استمر فى عهد هذا الوزير الجديد ، وراجت فى المجال الدولى اشاعات بأن انجلترا ستعلن ضم مصر الى املاك التاج البريطانى فوقف « فريسنيه » من هذه الشائعات . وقف الحزم والتهديد ، حتى اضطرت انجلترا لتكذيبها رسميا ، واتهمت فرنسا انجلترا بأنها تماطل فى انهاء مسألة حرية المرور فى القناة لكى تستفيد شخصيا بمركها الشاذ فى مصر على حساب الدول الاخرى . . وفى مارس سنة ١٨٨٦ ، طلبت انجلترا من فرنسا مشروع اتفاق ليدرسه « اللورد روزيرى » ويبدى عليه ملاحظاته ، وقدمت فرنسا مشروعها الذى نص فيه صراحة على ان خسيديو مصر وكذا السلطان ليس لهما ان يستخدموا فى الدفاع عن القناة الا قواتهما لا قوات دول حليفة . .

وقد استمر الجدل واللجاج بين وزارتى خارجية فرنسا وانجلترا بضعة اشهر بعثت بعدها وزارة خارجية انجلترا مذكرة الى فرنسا بتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٦ ابدت فيه رفضها لفكرة اجتماع القناصل السنوى بالقاهرة للنظر فى امر حرية المرور بالقناة كما عارضت النص الذى يمنع من انزال قوات حربية وذخيرة فى مداخل القناة . ذلك لان انجلترا ارادت ان تحتفظ بحقوقها فى انزال قوات تأتى بها من الهند واستراليا لتضيفها وقت اللزوم الى القوات التى تحتل مصر . . وبعد هذه المذكرة تراجع « فريسنيه » بعض الشيء وقال انه يقبل تعديل المادة الخاصة بمهمة اللجنة القنصلية وقصرها على توجيه نظر الحكومة المصرية لاي خطر يهدد الملاحة كى تقوم هذه الحكومة باتخاذ ما من شأنه سلامة حرية الملاحة . واخيرا ارسلت حكومة انجلترا فى ٤ مايو سنة ١٨٨٧ مشروع اتفاق جديد الى فرنسا تضمن ضمن بنوده تحفظا هذا

نصه : « هذا الاتفاق لا يحول بأية حال دون اتخاذ الاجراءات اللازمة للدفاع عن مصر وحماية قناة السويس » .

ولكن لم يرد في هذا التحفظ اشارة للسلطة التى يناط بها اتخاذ هذه الاجراءات فتساءل المسيو « فلوران » وزير الخارجية الفرنسية الذى حل محل « فريسينييه » عن تلك السلطة ، واجابت انجلترا ان خديو مصر هو الذى يقرر ما يراه من الاجراءات بهذا الشأن ، وعادت فرنسا تتساءل عما اذا كان الخديو يعتمد على قواته هو ام يستعين بقوات حلفائه ، واعلنت انها لا توافق بأية حال على ان يكونا لحلفائه اى حق فى الدفاع عن حياد قناة السويس . وجاء فى المذكرة الفرنسية بالنص الحرفى : « لا يوجد فى اوروبا أية دولة من الدول التى تهمها حرية الملاحة فى القناة وحياد القناة تقبل بأية حال أن يناط الدفاع عن ذلك بحلفاء مصر او تركيا الاحتماليين » وازافت المذكرة انه اذا كان فى النية ترك يد الخديو مطلقة فى اختيار الحلفاء فيجب ان تحدد منطقة قناة السويس التى لا يسمح لقوات هؤلاء الحلفاء بالتواجد فيها . وذكر سفير فرنسا مسيو « وادنجتون » الى وزير خارجية انجلترا ان الصعوبة القائمة دون الوصول الى اتفاق ترجع لكون كل من فرنسا وانجلترا اتهم الاخرى بأنها تسعى للسيطرة على القناة وقال عن فرنسا انه لا يعنىها الا ان تكون القناة منطقة حياد دائم ولا تخفى مآرب سياسية خاصة فى مؤخرة رأسها ، وقال بصريح اللفظ ان الخطر الذى يهدد حياد القناة وتقضى عليه شاخص بوجود قوات حلفاء الخديو والسلطان فى البلد الذى تجرى فيه القناة ، واذا حدث وقامت دولة بعينها بقواتها المسلحة بأعمال حربية ولو بحجة الدفاع عن القناة فان ذلك يسقط معاهدة الحياد ، ويجعلها عديمة القيمة .

وحدد السفير الفرنسى المشار اليه الحالات التى تعتبرها حكومته مهددة لحياد القناة/ وحمايتها بثلاثة حالات :

- ١ - عدوان على القناة من القبائل التى تسكن المناطق المجاورة لها .
- ٢ - حركة شبيهة بحركة عرابى .
- ٣ - حرب بحرية بين دولتين من الدول الواقعة على المعاهدة او اشتراك احدى تلك الدول فى حرب بحرية .

وقال عن الحالتين الاولى والثانية ان البوليس والجيش المصرى يستطيعان النهوض بالدفاع عن القناة ، واما عن الحالة الثالثة فالدول

نفسها هي التي يجب ان تتصدى لها والا كانت للمعاهدة قصاصة من الورق ..

وفي ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٧ بعثت وزارة خارجية إنجلترا بمذكرة الى فرنسا قالت فيها انه فيما اذا حصل عدوان على القناة من دولة من الدول الموقعة على المعاهدة فان هذه المعاهدة تسقط من تلقاء نفسها ، وتصبح مصر في حل من الاستعانة بقوات حلفائها في الدفاع ، واذا ما قبلت فرنسا هذا التفسير فان إنجلترا مستعدة للتسليم بوجهة نظرها وذلك مع ملاحظة ان إنجلترا لا توافق على جعل المنطقة المتاخمة للقناة منطقة حياد وفيما عدا ذلك توافق إنجلترا على وجود لجنة القناصل التي اقترحتها فرنسا وعقد اجتماعاتها السنوية . وبدأ التقرب بعد هذا بين حكومتى فرنسا وإنجلترا ووضع لورد « سالسبورى » الذي كان قد عاد الى وزارة الخارجية البريطانية مشروع اتفاق جديد مؤرخ في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٧ (١) .

واتفقت فرنسا وإنجلترا على ابلاغ هذا المشروع الاخير للدول وللبناب العالي وقامت حكومة فرنسا في ١٠ ، ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٧ بهذه المهمة بواسطة سفرائها . ولما كان المشروع قد تضمن تحفظا أبدته الحكومة البريطانية بشأن حريتها في العمل بمصر اثناء فترة الاحتلال الذي سمته مؤقتا ، فقد طلبت الحكومة الهولندية تفسيراً لذلك واجابت إنجلترا بأن المقصود بذلك هو الا تتعارض المعاهدة المقترحة مع الحالة الواقعية المترتبة على الاحتلال ، ومما يؤسف له ان الحكومة الهولندية ابدت ارتياحها لهذا التفسير وقد تراجعت حكومة فرنسا عن المعارضة التي كانت قد اثارتها بشأن ذلك الاحتلال وقد كان مقدرا لهذا المشروع ان يظفر بتوقيع الدول لولا ان الباب العالي قد ماطل وارجا التوقيع سنة كاملة تقريبا حيث انه اثار المناقشة من جديد في ١٢ يناير سنة ١٨٨٨ اذ طلب ان ينص على أن تكون رئاسة لجنة القناصل لمندوب عثمانى وان ينص ايضا على الاعتراض للمعاهدة مع ما ترى الحكومة التركية اتخاذه لحماية ممتلكاتها الواقعة على البحر الاحمر .. ولكن اجابت إنجلترا وفرنسا بأنهما لاتستطيعان الموافقة على ارجاء أعمال اللجنة القنصلية ريثما يصل المندوب التركي لتولى الرئاسة كلما اقتضى الحال اتخاذ

(١) الترجمة الكاملة لهذا المشروع منشورة بملاحق هذا الكتاب - الجزء الخامس .

احراءات عاجلة .. ولم توافقا على التحفظ الخاص بحماية الممتلكات العثمانية في البحر الاحمر ، اللهم الا اذا قامت ثورة في اليمن او الحجاز مثلا وقت اشتباك تركيا في حرب مع دول اخرى ، فلكي تمكن من قمع الثورة يسمح لها بالتدخل من قيود المعاهدة في نطاق الاعمال اللازمة لاستقرار الامن والنظام في تلك البلاد . وانتهت المناقشات بقبول الباب العالي التوقيع على المعاهدة في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٨ . وفي ٢٥ يونيو ارسلت انجلترا وفرنسا منشورا دوريا الى الدول طالبة منها التصديق على المعاهدة ، وقد وقعها السلطان عبد الحميد في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٨ وسميت المعاهدة مع ذلك بمعاهدة القسطنطينية في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وجرى العرف على هذه التسمية لان الدول ابرمتها في ٢٩ اكتوبر .

لسنا في هذا الجزء من الكتاب بصدد الكلام عن معاهدة القسطنطينية المشار اليها ، فبيان ذلك بالتفصيل وارد في الجزء الثالث الذي افردناه لبحث موضوع «الملاحية في القناة» وتلك المعاهدة هي الدستور الدولي المنظم للملاحية في قناة السويس ، من الناحية القانونية ، بغض النظر عن المخالفات التي ارتكبت في مجال التطبيق .

وانما اقتضانا البحث هنا ، ان نستعرض الاعمال التحضيرية لهذه المعاهدة ، لنكشف عن خطأ جسيم وقع فيه الذين ابرموها ، اذ خرجوا على حكم القانون مراعاة لاعتبارات سياسية بحتة ، ولا قيمة للمعاهدة مادام الوضع الشاذ الذي خلقه الاحتلال الانجليزي في مصر قائما ، فكان حريا بالذين اشتركوا في وضع نظام دولي لقناة السويس ان يسبقوا ذلك بحمل انجلترا على الجلاء عن مصر ، ليستقيم هذا الوضع الذي اختاروه .

معاهدة القسطنطينية في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨

تنافي وجود قوات اجنبية في مصر

مسألة الحياد : لم تقرر المعاهدة حياد القناة بلفظ صريح ، وانما عنيته بتقرير حرية المرور فيها ، وتحريم الاعمال المنافية للحياد ، وهو الامر الذي يدعو الى القول بأن الحياد قد تقرر ضمنا ، ولا سيما ان المشروعات التي كانت اساسا للمناقشات في باريس ومحاضر اعمال اللجنة الدولية ، كانت تردد كلمة حياد كمسألة مفروغ منها ومتفق عليها .

وفيما يلي بعض النصوص التي يستفاد منها حياد القناة :

المادة الاولى - « تكون الملاحة حرة في قناة السويس البحرية ، ويتاح

الملاحه فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية
او الحربية دون تمييز بين الدول «

« ولهذا فان الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية
استعمال القناة في وقت الحرب او في وقت السلم «

« ولا تخضع القناة مطلقا للحصر البحرى «

وفيما يتعلق بترعة المياه العذبة ، وهى جزء يقع فى صميم ارض مصر ،
كقناة الملاحة نفسها جاء فى المادة الثانية ، الفقرة الثانية ونصها :

« وتتعهد الدول ان لا تمس سلامة هذه الترعه او احد فروعها بحيث
تبقى بعامن من الشروع فى ردمها «

ولكن المادة الرابعة اباحت المرور فى القناة وقت الحرب ووقت السلم ،
للجوارح الحربية ، حتى ظن البعض ان هذا مناف لطبيعة الحياد ، بصرف
النظر عن القيود التى وضعت بالنسبة لمرور تلك الجوارح

المادة ١٢ - تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبقا لمبدأ المساواة فى حرية
الملاحه فى القناة الذى يعتبر ركنا هاما من اركان المعاهدة بأن لا تسعى
احداها للحصول على منافع اقليمية او تجارية او امتيازات فى الاتفاقات
الدولية التى قد تعقد فيما بعد ، خاصة بالقناة ، مع الاحتفاظ للدولة
العثمانية بحقوقها الاقليمية .

والعبارة الاخيرة فى المادة المشار اليها اعتراف بسيادة الدولة الاقليمية ،
وهى هذه السيادة التى لم يناعز فيها ، بل اكدتها عدة نصوص فى المعاهدة
المذكورة ومنها نص المادة التاسعة وهو :

« تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة ،
وذلك فى حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات ، وعلى النحو المقرر
فى هذه المعاهدة «

ويرى الدكتور عبد الله رشوان (١) ان حياد القناة لم يتقرر فيعارض
القائلين بحيدة القناة بقوله ان : « الحياد لم يرد ذكره فى المعاهدة ، بل كان
اغفال هذا التعبير متعمدا من جانب واضعيها ، وعارض منهم ، صراحة
وبشدة ، المندوبون الانجليز وحتى لو قلنا به رغم هذا لبعدها عن الصواب ،
مهما كان التكييف الذى يعطى للقناة ذاتها ، فلو اعتبرناها ملحقة بالاقليم

(١) عبدالله رشوان - المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها - رسالة لجامعة فؤاد

الاول - مصر سنة ١٩٥٠ ص ١٥٥

البرى التابع لمصر لاقتضى ذلك ، عندما تقف الدولة صاحبة الاقليم على الحياد فى حرب ما ، تحريم مرور السفن المحاربة بها لان مرور المحاربين غير جائز فى الاقليم البرى المحايد ، وهذا يخالف ما نصت عليه المعاهدة من اباحة المرور للمحاربين كما لغيرهم ، وقيل ، لتفادى هذا الاعتراض ، ان برزخ السويس قد حمل بارتفاع مرور ، وهذه حجة مردودة لان الاتفاق يجب ان يتقرر باتفاق ، وهو ما لم يحدث . . . الخ »

ونحن نوافق على انه لا يوجد ارتفاع دولى على القناة ، ونوافق ايضا على نفي ما يزعمه البعض من ان القناة شريان دولى ، فهى طريق مائى مصرى ولم تفقد قط هذه الصفة ، وانما الذى لا نوافق عليه هو انكار الكاتب لحياد القناة استنادا على معارضة بيزنطية اثارها الوفد الانكليزى فى مؤتمر باريس ، وفاته ان هذه المعارضة لم تكن منصبة على كلمة حياد بل كانت تهدف لغرض سياسى خبيث هو عدم تعارض النظام الذى يوضع للقناة مع الحالة الواقعية المترتبة على الاحتلال ، فالقول بأن الحياد منتف لهذا السبب يؤدى الى نتيجة لايقبلها مصرى ، اذ يفهم منه ان نظام الحياد قد استبعد لان الجماعة الدولية التى وضعت المعاهدة سلمت بالحالة الواقعية ، وهذا مالا يتفق مع الواقع ، وفات الاستاذ رشوان ايضا ان اساس المناقشات كان تصريح لندن فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وهو يستند الى منشور جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، ذلك المنشور الذى نص فيه على الحياد بعبارات صريحة .

وعلى ذلك ليس النظام الخاص بقناة السويس ، هو نظام « حرية مرور دائمة » ، كما قال الاستاذ رشوان ، من باب الاجتهاد فى التكييف ، وانما هو نظام حياد ، وادلتنا على ذلك ، ان معاهدة القسطنطينية قد اشارت الى امتياز شركة قناة السويس فى المادة الرابعة عشر ، وفى هذا اعتراف بقيام هذا الامتياز ، وقد نص فيه صراحة فى فرمانى ١٨٥٦ و ١٨٦٦ على حياد القناة . وكانت انجلترا قد ابرمت اتفاقات بشأن تعريفه المرور وحمولة السفن فى سنة ١٨٨٣ ، واستندت على ما جاء بتلك القرارات ، فلا يمكن الاخذ ببعض ما ورد بها واهمال الباقي ، وما دامت الدول قد التزمت بأحكام هذه القرارات فى بعض المسائل كرسوم المرور وجهة العمل بها ، فلا محل لاغفال نصها الجوهرى المقرر للحياد ، اذ تؤخذ احكام القرارات جملة اوترك كلية ، ولم يحدث ان تركت ، بل طبقت وهى نافذة المفعول ويحتج بها على الجماعة الدولية ، وما اكثر الحالات التى يضع فيها المشرع فى قانونه الداخلى قاعدة دولية ، ثم لاتلبث ان تصبح مسألة مسلما بها فى العرف الدولى !!

واضافة الى ماتقدم يجمال بنا الا نخلط بين قواعد الحياڊ التي تتناول اقليما ارضيا وقواعد الحياڊ الخاصة بالممرات المائية والتي يعالجها قانون البحار . فالحياڊ فى الحالة الاولى يحرم مرور قوات محاربة بأرض البلد المحايد . ولكن كلمة حياڊ تفسر بحريا تفسير اضيق ، فليس ما يمنع قط من مرور السفن الحربية المحاربة فى الممر المائى المحايد ، وانما يقضى الحياڊ بالأى يسمح لهذه السفن ان ترتكب اعمالا عدوانية او تقوم بعمليات حربية فى الممر المحايد . وهذا الحياڊ البحرى هو الذى اخذ به فى حالة قناة السويس ، وقصروه على قناة الملاحة الكبرى .

وانما الذى هدم القيمة القانونية لمعاهدة القسطنطينية المشار اليها ، هو ان القناة جزء لا يتجزأ من مصر ، باعتراف معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ نفسها ، فوجود قوات بريطانية فى أى جزء من ارض مصر لا يتفق بأى حال مع حياڊ الشريان الكبير فى جسم مصر وهو قناة السويس ، ذلك الحياڊ الذى تقرر لضمان حرية المرور ، اذ ان الحياڊ هو الوسيلة وحرية المرور هى الغاية ، ولا يصح الخلط بين الامرين . فكان لابد لضمان حرمة المبادئ التى قررتها معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ان تبادر انجلترا ، وهى من اهم الاعضاء الموقعة عليها باجلاء قواتها عن مصر ، حتى يكون الوضع الدولى سليما .

اما وقد اخلت بتعهداتها بهذا الشأن ، فان حياڊ قناة السويس صار مسألة نظرية ، لا توافقها الحالة الواقعية .

ومن الاسانيد الدالة على ان مشرعى نظام قناة السويس ، كانوا يرون انهم بصدد تقرير نظام حياڊ ، ولكن ينقصهم قيام انجلترا بتنفيذ وعودها الخاصة بالجلء ، رسالة كتبها المسمى « وادنجتون » سفير فرنسا فى لندن ، الى لورد سالسبورى ، فى ٢١ يوليو سنة ١٨٨٧ معربا عن راي حكومته فقال :

« نرجو مخلصين ان تكمل قاعدة حرية المرور فى القناة قريبا جدا بجعل مصر كلها بلدا محايدا »

وجرت فعلا مفاوضات بهذا الشأن ، فى سنة ١٨٨٧ ، بين لندن وباريس والقسطنطينية ، وهى مايسمى بمفاوضات « درومندولف » فى موضوع الجلء كقاعدة لا بد منها لصيانة حرية المرور واحترام مبدأ حياڊ القناة ، وقد اتفق المفاوضون على توقيع اتفاقية ، عرفت باتفاقية الاسنانة ، وتضمنت النص على جلء القرات الانجليزية عن مصر فى مدى ثلاث سنوات من ابرام الاتفاق ، اى فى سنة ١٨٩٠ ، الا اذا قام خطر داخلى او

خارجي يقتضى تأجيل موعد الجلاء ، حتى يزول هذا الخطر . (١)
وقد اقامت انجلترا المراقيل حتى وقفت المفاوضات دون ان توقع
تلك المعاهدة .

وفي نفس الوقت الذي كانت تجسرى فيه مفاوضات «د رومندولف»
بالقسطنطينية كانت حكومة فرنسا تفاوض انجلترا في امر جلائها عن مصر
طوال سنتي ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ وكان رد انجلترا دائما انها لا تريد لنفسها ابة
مصلحة خاصة في مصر وانها ستجلبوا في اقرب وقت . وعادت فرنسا
مساءها في المدة من سنة ١٨٩٠ الى ١٨٩٣ وكانت تشعر بأن المركز يزداد
تحرجا بسبب مراوغة انجلترا وتسويقها وفي هذا ما يضر بمركز قناسة
السويس وقد اعترف « شارل رو » ، وهو من غلاة المستعمرين ، في
الصفحة ١١٥ من الجزء الثاني من كتابه عن قناة السويس ان المركز الشاذ
المرتب على احتلال انجلترا لمصر يناق معاهدة القسطنطينية وابدى اسفه
لان الدول الموقعة على تلك المعاهدة لم تقف من انجلترا موقف الحزم
والشجاعة ثم قال ان معاهدة سنة ١٨٨٨ هي اتفاق دولي يحمل في طياته
تعهد الدول الموقعة عليه على احترام شرفها وتنفيذه بنية خالصة ولكن
انجلترا جانبت ذلك بابقائها قواتها في مصر واعتبرت بذلك معتدية على
اتفاقية وقعتها والآخرين معذورون اذا هم جاروها في هذا المسلك القبيح .

واضاف انه في اليوم الذي تنفذ انجلترا تعهداتها سيكون حياد مصر
كلها الحل الامثل لمشكلة القناة بحيث نتفادي اعادة المركز الشاذ الذي خلقه
الاحتلال وسيكون هذا الحياد تنمة ضرورية لمعاهدة سنة ١٨٨٨ .

وذكر شارل رو ايضا في الصفحة ١١٦ من مؤلفه المشار اليه انه على
الرغم من فشل المفاوضات الخاصة بالجلاء ستظل مسألة حياد مصر
المطلق الحل المنطقي للمسألة المصرية والضمان الوحيد لحرية الملاحة في قناة
السويس ، وندد بالمركز الاستثنائي الذي تتمتع به دولة بعينها ، وهي
انجلترا ، على حساب المصالح العالمية ولا يمكن ان يقوم للقناسة حياد او
ترعى لحرية الملاحة فيها حرمة او تنجو القناة من الاخطار التي تهددها
مابقيت في مصر قسوات دولة اجنبية ايا كانت وان ترك باب
مصر مفتوحا للمناقشات والمطامع الدولية وسياسة الاثرة والانانية من
شأنه ان يثير الشكوك والدسائس بين الدول الموقعة على معاهدة
القسطنطينية فوق ما فيه من اهدار لتلك المعاهدة . وقد ردد هذا الرأي

ايضا كاتب فرنسي كبير اسمه « ارنست رينان » كما رددته آخرون من
الساسة ورجال القانون الفرنسيون وذلك قبل ان تقع المؤامرة الانجليزية
الفرنسية سنة ١٩٠٤ .

الخلاصة

مما تقدم يتضح جليا ان احتلال انجلترا لمصر اوجد حالتين متعارضتين
كل التعارض :

١ - المركز القانوني

٢ - الحالة الواقعية .

اما عن المركز القانوني فان سيادة مصر على القناة لم تزل في اى وقت
من الاوقات وملكية مصر للقناة كجزء لا يتجزأ من اراضيها ليست مثار نزاع
وقد قررت مصر قبل الاحتلال بمحض ارادتها واختيارها ان قناة
السويس ستكون دائما وابدا طريقا محايدا للملاحة العالمية ، واعترفت
الجماعة الدولية بهذا النظام الذى قرره مصر في سنة ١٨٥٦ و سنة ١٨٦٥
وذلك بقبولها الخضوع للقواعد الواردة في عقود الالتزام بالنسبة لمرور
السفن وغيرها .

ولما احتلت انجلترا مصر نشأت حالة واقعية تنافى هذا الوضع الذى
عينته الفرمانات وتضر بمستقبل الملاحة وتهدد القناة نفسها خصوصا وان
الاحتلال كان اول حادث من حوادث الاعتداء على حياد القناة .

وعلى ذلك سعت الدول بالمفاوضات لازالة هذا الشذوذ وهذا لا يتانى
الا بانهاء الاحتلال واضطرت انجلترا تحت تأثير الضغط الدولى الذى وقع
عليها لان توجه بوساطة وزير خارجيتها منشورا الى الدول في ٣ يناير
سنة ١٨٨٣ نصت فيه على امرين جوهرين الامر الاول هو الحياد الدائم
لمصر المستمد من قواعد حياد بلجيكا والامر الثانى حرية المرور للسفن في
جميع الاوقات وعلى اساس المساواة التامة ، ولا يتانى الحياد طبعاً الا بعد
الجلاء فكان مفهوما ان انجلترا لا بد منقطة وعودها بالجلاء .

وكان هذا المنشور اساسا لتصريح وقعت عليه سبع دول في لندن في ١٧
مارس سنة ١٨٨٥ ونص فيه صراحة على اجتماع الدول لوضع نظام للقناة
على اساس البنود التى وردت في منشور ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ضمن القاعدة
الكبرى التى كانت محورا لمباحثات اللجنة الدولية في باريس في سنة ١٨٨٥
هى الجلاء اولا ثم حرية الملاحة التى ينظمها ويكفلها حياد القناة .

وإذا كانت مناورات انجلترا ودسائسها والاعبيها الدبلوماسية وسوء نية بعض الدول الموالية لها وضعف الضمير الدولي اذا كان ذلك كله قد جعل الذين اجتمعوا في باريس واسفر نشاطهم عن معاهدة سنة ١٨٨٨ يغفلون النص صراحة على الجلاء وتنفيذه الا ان ذلك لا ينفي ان القاعدة التي قرروها كانت تفيد حتما ان الجلاء امر واقع لا محالة مادامت انجلترا قد تعهدت به في كثير من الوثائق الدبلوماسية وكان واضعوا معاهدة القسطنطينية يذكرونها دائما بوعودها ويطالبونها بالجلاء .

والدليل على ذلك هو ان فرنسا نفسها على الرغم من ميولها الاستعمارية قد شعرت بحرج شديد حينما وصلت الى تفاهم على اسس معاهدة القسطنطينية ورات ان هذه المعاهدة ستكون مجرد قصاصة من الورق اذا لم يسبقها الجلاء ولذلك فاضت وزارة خارجيتها الحكومة البريطانية في سنتي ١٨٨٦ و ١٨٨٧ في امر الجلاء مفاوضات قائمة بذاتها وتبدلت بين وزارتي خارجية البلدين عدة مكاتبات دبلوماسية نوهت فيها انجلترا بانها مصممة على الجلاء وانها ستنفذ ما وعدت به .

ومن كل ما تقدم يتضح جليا ان الوضع القائم للقناة هو الحياد الدائم الدقيق حيادا يتفق مع القواعد المقررة في قانون البحار الدولي وهذا الحياد يشوبه عيب خطير هو احتلال انجلترا لجزء من ارض مصر اذ يعتبر هذا الاحتلال في ذاته تمييزا لها على اعضاء العائلة الدولية في الانتفاع بالقناة وسنين في الفصول التالية كيف اراقت انجلترا بسبب هذا المركز الشاذ دعاء القانون الدولي العام واستهانت بالمبادئ القويمة التي قررتها معاهدة سنة ١٨٨٨ وجعلت القناة في اوقات السلم تجرى لحساب المواصلات البريطانية لا بصفتها طريقا للملاحة العالمية وبلغت بها القحة والجرأة ان تنص على هذه البدعة في معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ اما في الحرب فسنين كيف ان انجلترا جعلت هذه القناة لحسابها وحدها هي وحلفائها ضد الآخرين وبسبب بقاء قواتها في مصر وفي منطقة القناة بالذات وهيمنتها التامة على حركة المرور في القناة اضطر الفريق الآخر في حربي سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ و سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ لان يلقوا قذائفهم على القناة وهم بذلك لم يخالفوا قواعد القانون الدولي الخاصة بحالة الحرب وكان يمكن ان يوجه اليهم اللوم لو ان القناة فتحت للانجليز والالمان على السواء ووقع العدوان مع ذلك من الالمان .

ولا شك ان هذا الوضع الاستثنائي مثار تهديد دائم لسلامة القناة وللامن الدولي فوق كونه يجعل معاهدة القسطنطينية المبرمة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ حبرا على ورق

الفصل الثالث

مؤامرة انجلترا وفرنسا

في سنة ١٩٠٤

السياسة الاستعمارية بعد معاهدة القسطنطينية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٤ -
سياسة الاتفاقات الحبية من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٠٤ - حوادث مراكش
ومفاوضات فرنسا وانجلترا - اهم ما تضمنته الاتفاق عن مصر ومراكش -
آثار الاتفاق

ابرمت حكومتا انجلترا وفرنسا ، في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ اتفاقا حبيا
تناول المسائل التي كان مختلفا عليها بين البلدين ، وكان هذا الاتفاق
بمثابة ضربة شديدة للقضية المصرية ، ولكنها لم تمس الاسس القانونية
السليمة التي ترتكز عليها حقوق مصر ، ولم تغير شيئا في المركز القانوني
لقناة السويس ، فكانت لهذا الاتفاق نتائج سياسية ولكن لم تكن له آثار
قانونية .

ونحن نتناول هذا الجانب من الموضوع في هذين القسمين :
القسم الاول - السياسة العالمية التي سبقت هذا الاتفاق ، وكانت
مقدمة له .

القسم الثاني - الجانب الخاص بالمسألة المصرية في اتفاق ٨ ابريل
سنة ١٩٠٤

القسم الثالث - الآثار القانونية

القسم الاول

السياسة العالمية قبل الاتفاق

يعتبر علماء السياسة ورجال القانون الدولي ، الفترة من سنة ١٨٧٨ :
تاريخ انعقاد مؤتمر برلين لتصفية ممتلكات الدولة العثمانية في البلقان ،
وسنة ١٩٠٤ ، تاريخ الاتفاق الحبي بين انجلترا وفرنسا ، مرحلة فذة في
حياة اوربا تحت ظلال الامن والسلام ، وهي المرحلة التي وثب فيها
الاستعمار واثباته الكبرى فتحت له السيطرة على قناة السويس ووضعت
فرنسا يدها على شمال افريقيا ، واتيح لانجلترا ان تحقق حلمها صليبيا
قديما باحتلالها لمصر في سنة ١٨٨٢ ، ولم يبق الا تكتل الدول المسيحية
وراءها ، ذلك التكتل الذي سعوا لتنسيق المصالح في قناة السويس بين
افرادهم ، بمعاهدة القسطنطينية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

وفي هذه الفترة نفسها ، وعملا بسياسة التوسع الاستعماري في افريقيا استطاعت دولة اوربية صغيرة ، وهي بلجيكا ان ترفع رايتها فوق مساحة هائلة من افريقيا في بلاد الكونغو ، بيد ان انجلترا كانت قد ارسلت الى تلك البلاد رحالتها الباحث عن المستعمرات ، ستانلى ، في سنة ١٨٧٩ ، فوضع يده على بعض نقط ارتكاز وابرم لحساب انجلترا معاهدات مع رؤساء القبائل ، فكان التسابق بين ستانلى وهذا وبين الملك ليوبولد في حوض الكونغو يجرى على قدم وساق . ومن ناحية اخرى سال لعاب فرنسا على الكونغو ، وطاب لها ان تأخذ نصيبا من افريقيا الوسطى فأرسلت بدورها ، ضابطا من ضباط البحرية ، على رأس بعثة ، واستطاع هذا الضابط واسمه « برازا » Brazza ان يستولى على عدة مراكز .

ولكى تقاوم انجلترا هذا النشاط الفرنسى والبلجيكي الذى اشتد ساعده فى اواسط افريقيا ، جاءت بطرف آخر وانزلته فى تلك الحلبة ، وهو البرتغال ، صديقة انجلترا منذ القرن السابع عشر ، وابرمت فى سنة ١٨٨٤ معاهدة مع البرتغال ، اعترفت فيها بحق هذه الاخيرة الذى ادعته فى مصب نهر الكونغو ، وهو ذلك المصب الذى يمكن به التسلط على قلب افريقيا بأكمله .

وهذه المناورة الانكليزية اذكت نارالعداوة والبغضاء بين انجلترا وفرنسا ومن اجل ذلك كانت فرنسا فى ذلك الوقت تكيل الصاع صاعين لبريطانيا وتطالبها بتنفيذ تعهداتها الخاصة بالجلء عن مصر وتفكر عليها صفاء الجو فى مؤتمر باريس الذى اجتمع لينظم المرور فى قناة السويس .

وارد الثعلب الالمانى العجوز ، بسمارك ، ان يلتقط الكرة ، ويوسع الثغرة فتراجعت انجلترا وقبلت هى والبرتغال الغاء معاهدة الكونغو ، وعرض المسألة على مؤتمر عقد فى برلين فى نوفمبر سنة ١٨٨٤ . وهو المؤتمر الذى اسفرت اعماله عن خلق ما سموه دولة الكونغو الحرة ، التى تشترك مع بلجيكا فى الخضوع لتاج واحد ، هو تاج الملك ليوبولد الثانى (١) ولقد صارت تلك الدولة المستقلة الافريقية التى شاركت بلجيكا فى تاج ملكها ، مستعمرة بلجيكية منذ سنة ١٩٠٨ .

(1) H. Van der Linden, Belgium, the making of a nation (Oxford, 1930).

Constant Leclère, La formation d'un empire colonial belge (Bruxelles, 1932).

A. Van Goeghem, Les étapes de l'annexion du Congo (Bruxelles, 1932).

مستكينة افريقيا ، التي اخترمت جسمها قناة السويس !! لم يكفهم منها ذلك الاستعمار الماحق الساحق ، والاستعمار البلجيكي والبرتغالي وهكذا ، وكيف تجوز القنعة بعد ان اخذت الثروات الافريقية الضخمة بألباب الساسة ورجال المال من تلك الملل الاوربية المختلفة ؟ !

وقفت ايطاليا ، الدولة الناشئة ، التي لم يمض على تخلصها من نير النمسا الا عشرات من السنين ، وقفت على قدميها ، خصوصا وانها اشتركت في مؤتمرات تقسيم القنائم والاسلاب منذ مؤتمر برلين في سنة ١٨٧٨ وراحت تبحث عن صيد في افريقيا ، وارادت ان تصطاد في جنوب قناة السويس ، في الحبشة ، ليكون المرور اليها سهلا من قناة السويس !!

ولما اتصلت ببعض الرؤوس الاحباش قامرت بقوتها في سنة ١٨٩٤ ، وغزت في يوليو من تلك السنة جزءا منها اسمه « تيجرا » واستولت عليه وتربصت لآخذ الباقي ، ولكن الغزو جمع الرؤوس المتفرقين تحت لواء النجاشي ، ونزلت العصا الحبشية على ظهور الايطاليين البيض في سنة ١٨٩٦ فقتل منهم بضعة آلاف ، واستمر تقتيل الاحباش للطلبان ونحطمت المدفعية الاوربية بل انصهرت بنيران البدائيين الذين قدموا ارواحهم قربانا للوطن وانحنت أوروبا كلها في شخص ايطاليا الفتاة وسلمت حينما وقعت صاغرة معاهدة الصلح في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٩٦ ونجت الحشة وارتاحت قناة السويس من مستعمر جديد (١)

سقط مستعمر ناشئ ، وتبددت اعلامه ، ففزعت انجلترا ، وهي وفتنذ قائد الحركة وشيخ العصاة ، وخشى اللورد كرومر ان تنتهز مصر الفرصة فتأخذ المثل من الاحباش السود ، وكان غوردون قدصرع أثناء الثورة المهدية في السودان ، فقررت انجلترا في شهر مارس سنة ١٨٩٦ ان تجرد حملة على السودان ، وقال تشمبرلين ، بمناسبة قرار تلك الحملة ، « سنثبت لفرنسا انه لا ينبغي لها ان تنتظر منا جلاء عن مصر » وكانت فرنسا تشتت هذا الجلاء لترحف من مستعمراتها الافريقية الى ضفاف النيل ، وحيث تجرى قناة السويس !!

واضطرت فرنسا لان ترسل مذكرة الى انجلترا تستنكر فيها الحملة على السودان ، قائلة ان السودان مصري ، وان الحملة ستعكر صفو العلاقات بين فرنسا وانجلترا لانها قد تؤخر الجلاء عن مصر بل هي

(1) E. Lémonon, La politique coloniale de l'Italie (Paris, 1919).

ننأى وعود البلاء ، ولكن انجلترا صمت اذنيها فاسقطت فرنسا وزير خارجيتها « برثيلو » Berthelot ، وكان عضوا فى وزارة لىسون « بورجوا » والتهمة التى وجهت الى وزير الخارجية هى الاسراف فى السعى لكسب صداقة انجلترا !!

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ وقعت منبحة الدراويش امام ام درمان ونجح كتشنر فى دخول الخرطوم والسير فوق الانقاض بفضل بسالة المصريين الذين كان يقودهم فى تلك الحملة .

كانت فرنسا ترى تصرفات انجلترا فى وادى النيل بعين السخط والاستياء ، بل كانت مصممة على الانتقام من انجلترا التى خانتها فى سنة ١٨٨٢ ، اذ انفردت باحتلال مصر ثم السيطرة على قناة السويس ، وقال ساسة فرنسا فى ذلك الحين انهم اذا كانوا قد احتلوا بعض المراكز فى الكونغو فلكى يزحف منها جيش فرنسى ينتقم من انجلترا ويؤدبها فى وادى النيل ثم ينتزع منها قناة السويس .

وكان من دعاة هذه الافكار ، « جبرائيل هانوتو » وزير خارجية فرنسا من مايو سنة ١٨٩٤ الى نوفمبر سنة ١٨٩٥ ، ومن ابريل سنة ١٨٩٦ الى يونيو سنة ١٨٩٨ ، وكان يقول هانوتو بصريح اللفظ ان فرنسا لم تتنازل عن احلامها فى مصر ، فطالب حكومة فرنسا باعداد حملة لتجريدها على السودان المصرى ، ولما راجت الاقاويل بهذا الشأن استجوب السير « ادوارد جراى » وكيل خارجية انجلترا ، فى مارس سنة ١٨٩٥ ، فقال ان فرنسا ان فعلت هذا ، تعد مرتكبة لعمل عدائى ضد انجلترا وبجب على فرنسا ان تفهم ان السودان ملك لمصر ، ولم تتنازل عنه ، فلا يجوز ان يؤخذ بالفتح .

ولكن جردت حكومة فرنسا فى شهر يوليو سنة ١٨٩٦ حملة بقيادة الجنرال « مارشان » Marchand ، الذى خرج من الكونغو الفرنسية ليسابق الجيش الانجليزى على طول نهر النيل ، وكانت التعليمات التى صدرت من « هانوتو » الى هذا الجيش تقضى بضرورة الاستعانة بالدراويش فى السودان والتقرب منهم والاستعانة بالحيشة التى كانت حاقدة على انجلترا لتشجيعها تلميذها الايطالى . وفى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٨ التقى الجيشان الانجليزى والفرنسى وجها لوجه فى « فاشودا » ولاح فى سماء الحياة الدولية نذير الحرب بين فرنسا وانجلترا ، وقال هانوتو « اذا كنا غزاة ومغتصبين فى فاشودا ، فهذا الوصف نفسه ينطبق على انجلترا فى الخرطوم ، وفى القاهرة » ، وسعى « سالسبرى »

لتخفيف حدة الموقف بالخبث وسعة الحيلة ، عملا بسياسة انجلترا التقليدية ، فافهم الفرنسيين ان منطقة بحر الغزال يمكن ان تكون محل مساومة بين انجلترا وفرنسا ، ولكن سرعان ما خسرت فرنسا الجولة وتخاذلت وتراجعت ووقعت مع انجلترا اتفاق ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ ، الذي استبعدت منه مسألة بحر الغزال ، وكانت قد جلت عن فاشودا في نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، واكتفت بالمنطقة الواقعة شمال وشرق بحيرة « تشاد » واضحت لها في افريقيا بل في صحراواتها امبراطورية تبلغ مساحتها قدر مساحة فرنسا عشرين مرة !! (١)

ولكى تتم انجلترا الرواية وتستكمل مستعمراتها الافريقية ، رأت الفرصة سانحة في سنة ١٨٩٨ للاشتباك في حرب البوير كي تبتلع جنوب افريقيا ، ثم تفكر بعدئذ في الطريق الامبراطوري الثاني ، بعد طريق السويس ، سكة حديد الكاب - القاهرة

ولكن لا تستطيع انجلترا ان تحارب قوما عزل ، الا اذا اطمأنت لحياة الدول بحيث لا تترك ظهرها مكشوفاً ولذلك لعبت الدور البارع الذي مثلته بعقد معاهدة سرية مع ألمانيا اتفقت فيها على اقتسام مستعمرات البرتغال الافريقية بينها وبين ألمانيا ، وباعت انجلترا صديقتها القديمة لكي تضمن سكوت ألمانيا عليها ، وأما فرنسا التي تراجعت في فاشودا فقد انهارت منافستها اذ ابتليت فرنسا بمسألة داخلية كانت من بنات أفكار وزارة الخارجية البريطانية ، وهي قضية « دريفوس » المشهورة ، وكانت روسيا منصرفة لمشكلات الشرق الاقصى ، فخلا الجو لانجلترا وراحت تذبح البوير وتصليهم نارا حامية ، في حرب طويلة الامد ، لم تكن فيها القوتان متكافئتين (٢) .

ومنذ قيام حرب البوير وتأمر ألمانيا وانجلترا ، أصبحت ألمانيا متزعمة لسياسة القارة ، بحيث تلعب دور الحكم بين الدول . . ورات انجلترا ، التي كانت تلعب ادوارها الاستعمارية ، وهي منظوية على نفسها ، ان تختار لنفسها حليفاً ، وكانت تنافس روسيا في الشرق الاقصى ، فتقاسمت معها بعض المناطق في الصين .

(١) G. Hanotaux, Le partage de l'Afrique, Fachouda (Paris, 1909).
André Lebon, La politique de la France en Afrique, 1896-1898 (Paris, 1901).

(٢) كتاب ونستون تشرشل وعنوانه «رودلف تشرشل» لندن سنة ١٩٠٦ وكتاب بلانت «التاريخ السري لاحتلال انجلترا لمصر» نيويورك سنة ١٩٢٢ وكتاب كرومر «مصر الحديثة» لندن سنة ١٩٠٨

ولكن سرعان ماتجدد الخلاف بين انجلترا وروسيا بشأن « يورت آرثر » ، واحست انجلترا من جانب الولايات المتحدة رغبة في التحلل والتحليل على مبدأ « مونرو » لتحصل على مناطق نفوذ واستغلال تجارى فى الصين ، وظهرت فى سنة ١٨٩٩ نظرية « الباب المفتوح » الأمريكية ، قائلة انه يجب ان يكون هناك تكافؤ فى الفرص بين الدول التى تستغل الصين تجاريا مع الإبقاء على كيانها السياسى ، فرات انجلترا فى هذا التدخل الأمريكى فى الصين فرصة طيبة لها ، اذ ظهرت دولة جديدة ذات نفوذ فى الصين وهى امريكا التى تقربت انجلترا منها لكى تحدد من مطامع روسيا فى الصين ، وقد رحبت فرنسا والمانيا بالنظرية الأمريكية وعارضتها روسيا ، ومن ناحية أخرى استغلت انجلترا العداوة والبغضاء بين روسيا واليابان وتقربت من هذه الأخيرة

وفى سنة ١٨٩٨ تفاوضت انجلترا مع روسيا لتسوية خلافهما وفشلت المفاوضات فرات انجلترا أن تولى وجهها شطر المانيا وراودتها عن نفسها لتحالفها ، ولم يكن لدى هذه الأخيرة مانع من التحالف لعلها أن روسيا ترى فى انجلترا عدوا تقليديا لها ، وكانت برلين هدفا لبغض الروس منذ مؤتمر سنة ١٨٧٨ ، وانجلترا فى الوقت نفسه كانت تعتقد أن سياسة التقرب بينها وبين المانيا فوق كونها تقلق بال الروسية فأنها تكسر شوكة فرنسا وتملا قلبها رعبا فتلين قناتها وتغض الطرف عن خيانتها إياها فى مصر فى سنة ١٨٨٢

ولكن هذا التدبير قد اخل به فى سنة ١٨٩٩ نزاع فجائى بين المانيا من ناحية وانجلترا وامريكا من ناحية أخرى وذلك لمسائل استعمارية فى أرخبيل « ساموا » بالباسفيك فاحتج غليوم الثانى لدى جدته الملكة فكتوريا التى طمأنته وسويت مسألة الأرخبيل فى نوفمبر سنة ١٨٩٩ ، وعادت المياه الى مجاريها ، وكانت لانجلترا ، حيل المانيا ، سياستان : سياسة التحالف ويتزعمها « تشمبرلن » وسياسة المناوئة ويرعاها « سالبورى » وكانت تبدل الرجلين فى مقاعد الحكم حسب ما تعليه مصلحتها . اما فرنسا ، فلم تجعلها ملاذا ، الا بالتشبث بصدقة روسيا ومخالفتها . ولكن روسيا كانت ترى فى هذه الحركات كلها ، نذر حرب فسعت لعقد مؤتمر السلام الذى افتتح فى لاهاي فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ ، ولم يؤد هذا المؤتمر لوضع أسس سلم صحيح (١)

(1) Georges Michon, L'alliance franco-russe, 1891-1917 (Paris 1927).

— J. Bardoux, Victoria, Edouard VII et George V (Paris, 1911).

في حلبة المنافسات المشار اليها ، كانت المانيا تقف متفرجة وتنتظر الوقت الملائم لتنضم الى فريق او آخر ، ولم تكن هناك اسباب جدية تحول دون عقد محالفة بينها وبين انجلترا

وفي ٢٢ يناير سنة ١٩٠١ ظهر في جو السياسة البريطانية عامل جديد اذ ماتت الملكة فكتوريا وجلس على عرش الامبراطورية ملك وهو ادوارد السابع الذي خلف والدته وهو في سن الستين ، واشترك غليوم الثاني بشخصه في جناز الملكة التي كانت معبودة الشعب ، وهذه اللفتة غيرت نهجة الصحف البريطانية التي كانت تبدي عدم ارتياح لمحالفة المانيا فأحدث موت الملكة تقريبا اسفر عن مفاوضات بدأت في شهر مارس سنة ١٩٠١

وفي هذه المفاوضات طلبت انجلترا من المانيا ان تعطي ضمانا بمساعدتها فيما اذا هاجمت روسيا بلاد الهند وطلبت المانيا مقابل ذلك ان تكون انجلترا مستعدة للوقوف في صف المانيا اذا ما هاجمت روسيا بلاد النمسا والمجر أو اعتدت فرنسا على ايطاليا . وتخرجت انجلترا، وخشيت من ان تزج بنفسها في هذا المضمار ، وفي الوقت نفسه كانت حرب البوير قد كشفت لالمانيا حقيقة انجلترا وبينت انه لايمكن ان يعول عليها كحليف في حرب برية ، كما ان المانيا لم تعد تخشى خطرا شديدا من جانب روسيا بعد وقوع هذه الاخيرة في مشاكلها الجسام بالشرق الاقصى . ولذلك توقفت المفاوضات ولم تسفر عن التحالف المنشود .

وبفتور العلاقات الودية بين حكومتى برلين ولندن ، ظهرت العداوة الشعبية في أنهر الصحف ومضابط الريستاغ ومجلس العموم ، فالالمان اتهموا الانجليز بالانانية والطمع وانهم لا يريدون ان يعيشوا ويتحركوا اخيرهم حق الحياة ، والانجليز حقدوا على الالمان لتفوقهم العلمي والفني ونشاطهم الصناعي والتجاري واهتمامهم بتدعيم اسطولهم الحربي في بحر الشمال وبناء قطع جديدة بأساليب علمية لاتعرفها انجلترا وظهرت العداوة سافرة بمناسبة حادث وقع في فنزويلا في سنة ١٩٠١ اذ كانت لانجلترا وفرنسا ديون في فنزويلا وامتنعت هذه عن سدادها، فضربت الدولتان حصارا بحريا على فنزويلا ، ولكن الالمان ، صبوا نيران مدافعهم عليها ، من غير استشارة شركائهم الانجليز ، وقد انتهى الموضوع بالفصل فيه بطريق التحكيم في محكمة التحكيم الدولية في سنة

١٩٠٣ ، وخلف الحادث سخيمة في صدور الانجليز (١)

اضاعت انجلترا وقتها في تدعيم احتلالها لمصر والسودان ، وفرض سياستها الاستعمارية الفاشمية على اكثر واهم بقاع افريقيا ، وبذلت جهد المستميت في مقاومة الحركة الوطنية المصرية التي حمل لواءها البطل الخالد مصطفى كامل فجعل استعمارها الافريقى الذى اتخذ مصر قاعدته الكبرى يترنح وتفتنت هى في محاولة التخلص من هذه الحركة الفتية التى كانت تصوب اليهـا في محيط السياسة الاوروبية سهاما مسمومة ، فانتهاز الآخرون فرصة انشغالها واشتغلوا لحسابهم ، فالمانيا توسعت في الصين واتصلت بتركيا محاولة ان تخلف انجلترا في النفوذ لديها ، ووضعت مشروع سكة حديد بغداد . وتفاوضت فرنسا وايطاليا لتفتصب كل منهما ما يمكنها ان تفصبه من بلاد افريقيا الشمالية واستطاعت روسيا ان توطد نفوذها في منشوريا وكوريا وبلاد العجم . وما ان انتهت حرب الترנסفال حتى وجدت انجلترا نفسها امام مشكلات عويصة في الشرق الاقصى اذ اصبحت روسيا خطرا عليها هناك ، فلقد بسطت نفوذها على شمال الصين وتسلمت الى التركستان ومنغوليا ، ولم يعد ممكنا ان تعرف انجلترا اين تقف اطماع روسيا ، ولقد حاولت ان تتفاهم معها من قبل ففشلت محاولاتها وارادت ان تستعين بالمانيا كحليف قوى ضد روسيا فاخفقت . وما ذا تصنع انجلترا لتخرج من هذه الورطة ؟

ابتدعت وزارة الخارجية البريطانية شيئا اسمه الاتفاقات الحبيبة فأبرمت محالفة مع اليابان فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ ، وهى المحالفة التى استمرت قائمة حتى الحرب العالمية الثانية .

وكانت اليابان قد صارت الدولة العظمى فى الشرق الاقصى ، وكانت نهضتها المفاجئة ونمو تعدادها من العوامل التى اضطرتها للتوسع فصارت عدوا طبيعيا لروسيا تنافسها فى كوريا وفى بلاد الصين . وقد نصت معاهدة ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ على الاحتفاظ بأوضاع الشرق الاقصى وان تقف كل من الدولتين على الحياد اذا ما اشتبكت

(1) Pauline R Anderson, The background of anti-English feeling in Germany 1890-1902 (Washington, 1933).

— A. J. Marder, The Anatomy of British sea power, a history of British naval policy, 1880-1905 (New York, 1940).

أيهما في حرب مع طرف ثالث ، وإذا ما تحالف اثنان أو أكثر ضد أحدهما فأن الآخر يعاون الطرف الذي أبرمت المحالفة ضده ، فيقف بجانبه عند قيام الحرب ويتفاهمان معا على شروط الصلح مع عدوهما المشترك وإذا قامت الحرب بين روسيا واليابان وكانت روسيا في الميدان بمفردها تقف إنجلترا متفرجة ، ولكنها تحارب في صف اليابان إذا ما انضمت دولة أخرى في الحرب إلى روسيا .

وعرضت إنجلترا هذه المحالفة ، قبل إعلانها ، على أمريكا والمانيا ، فرفضت أمريكا بها ورات فيها تأييدا لسياستها المبنية على نظرية الباب المفتوح ، ولكن ساءها ان يتحالف شعب أوروبي أبيض مع شعب أصفر ملون ، وقالت ان هذا امر مثير للعواطف . أما المانيا فقد رات ان تحتفظ وان تظل مطلقة اليد ، حتى تحصل على تعويض ملائم في حالة حيادها ، او انضمامها لأي الطرفين .

ولكن احداثا جرت في مراكش فأفسدت على المانيا خطتها ، اذ ادت بإنجلترا وفرنسا لعقد اتفاق حبي قصد به التكتل ضد المانيا. والحقيقة انه لم تكن هناك مسائل موجبة للشقاق بين فرنسا وإنجلترا من الوجهة السياسية والاقتصادية غير التنافس الاستعماري ، فإذا ما تعارضت مصالحهما الاستعمارية المشتركة ، أصبح تحالفهما مسألة طبيعية .

أما الازمة التي اثارتها مسألة مراكش ، فيعزوها احد الكتاب الفرنسيين ، وهو « موريس بومون » ، الاستاذ بمعهد العلوم والفنون ، (١) إلى وفاة سلطان مراكش ، مولانا حسن في سنة ١٨٩٤ ، وكون خليفته عبدالعزيز جنح إلى الاسراف والترف والتمدن فركب الدراجة والسيارة وسمح بنشر صورته واستخدم التليفون والحاكي والسينما ولعب التنس ، وكل ذلك اضعاع هيئته في نظر رعيته وظنوا به ظن السوء وأنه خارج على تعاليم الدين الحنيف فهاجت الخواطر ضده ونادى رجال الدين بخلعه . ونحن لا نستطيع ان نسلم برواية هذا المستعمر وتقبلها على علاتها ، ونستطيع ان نستنتج منها ان جواسيس فرنسا هم الذين تسللوا من الجزائر واوقدوا نار هذه الفتنة بدليل ان فرنسا عقدت مع ايطاليا اتفاقا خاصا بمراكش في سنة ١٩٠٠ واستولت على عين صالح في سنة ١٩٠٠

(1) Maurice Baumont, L'Essor Industriel et l'Impérialisme Colonial (Paris, 1949).

ورضعت يدها على الواحات المتاخمة لمراكش في سنة ١٩٠١ واحداثت قلاقل في الجزائر ثم ادعت أن الامن مختل في الصحراء لتتخذ من ذلك ذريعة لارسال حملة عسكرية الى مراكش ، على نحو ما فعلته انجلترا في مصر سنة ١٨٨٢ ، ولكنها لم تستطع ان تجازف وتقدم على هذا الفعل لان يد انجلترا من ناحية ويد المانيا من ناحية اخرى كانتا تعملان بهمة في مراكش .

كانت مراكش في نظر اولئك المستعمرين من الاهمية بمكان كبير ، فهي اكثر مساحة من فرنسا ، وهي ذات موقع استراتيجي دقيق في جنوب جبل طارق ، وفيها جبال تحجب اجزاءها الشمالية والغربية وتقيها حرارة رمال الصحاري ، وخصبها معروف من قديم الزمن وهي فوق ذلك ذات مناخ صحي عليل النسيم والى سنة ١٩١٢ كان هذا البلد العربي اميراطورية تنعم بالحرية والاستقلال ولكنها كانت منذ اواخر القرن الثامن عشر محط انظار الفرنسيين الذين استمروا الحياة في الجزائر وعرفوا كيف يتصيدون اوطان العرب في افريقيا الشمالية بلدا بعد آخر وقد وضعت خطة غزوها في وزارة الخارجية الفرنسية في المدة من سنة ١٨٩٨ الى سنة ١٩٠٥ ولم يكن يعطل فرنسا عن المبادرة بالهجوم على مراكش الا الخوف من الآخرين والحاجة لابرام معاهدات سرية معهم ، وبدأت سياسة المعاهدات السرية والمفاوضات بشأنها بين فرنسا وايطاليا اذ بعثت روما في سنة ١٩٠٠ بسؤال الى باريس عن اتفاق « فاشودة » الذي كان قد عقد في سنة ١٨٩٩ بين الانجليز والفرنسيين ونما اذا كان يتناول املاك الدولة العثمانية في طرابلس وليبيا ام لا ، ذلك ان الايطاليين كانوا قد سلطوا اطماعهم الاستعمارية على طرابلس وليبيا فأجابت باريس بأنها ليست لها مطامع في هذين البلدين الافريقيين وعلى ذلك بعثت ايطاليا بمذكرة الى فرنسا في ديسمبر سنة ١٩٠٠ ذكرت فيها انها لن تعارض فرنسا في الخطوات التي تتخذها بالنسبة لمراكش وانه في حالة تغيير مركزها السياسي فان ايطاليا ستقوم ببسط نفوذها على طرابلس وليبيا وجدير بالذكر ان ننبه الى أن ايطاليا كانت قد أعلنت قبل هذا التاريخ انها لا تقبل بأية حال السماح لفرنسا بأخذ أجزاء أخرى من شمال افريقيا حتى وان اضطرت للدخول في حرب ضد فرنسا فتغير الموقف كلية بعد مذكرة ديسمبر سنة ١٩٠٠ اذ اتفق الطرفان على اقتسام الغنيمة بأن تغض ايطاليا الطرف عن سطو فرنسا على مراكش وتسكت فرنسا تاركة ايطاليا تأخذ ليبيا وطرابلس وفي سنة ١٩٠٢ تبودلت

رسائل سرية اخرى بين حكومتى ايطاليا وفرنسا تأكد فيها ذلك الاتفاق وتعهدت كل واحدة بأن تقف على الحياد اذا قامت الاخرى بحرب فى شمال افريقيا بقصد الاستيلاء على البلد الذى أطلقت يدها فيه .

ولكن كان هناك ذئب آخر يطمع فى مراكش وهو اسبانيا وعرضت اسبانيا ان تكتفى بشاطئ مراكش فى الشمال بما فى ذلك طنجة وفزان ، وبجزء محدود فى الجنوب وان تترك الباقي لفرنسا وقبلت فرنسا هذا العرض ولكن لم تتجاسر على توقيع اتفاق بهذا المعنى لان انجلترا هددتها ، وعندئذ وجدت فرنسا الفرصة سانحة أمامها للاتجاه الى انجلترا والتفاهم معها مباشرة بشأن مراكش وأرادت بذلك أن تطمئن الى نجاح خططها الاستعمارية من ناحية ووقف المساعي التى كانت تبذل لعقد محالفة بين انجلترا والمانيا من ناحية اخرى . وكانت فرنسا حينئذ مستعدة لتضحية أطماعها فى مصر وفى قناة السويس فى مقابل تدعيم مركزها فى جنوب البحر الابيض المتوسط اذ كانت تشعر دائما أن مركزها قلق فى الجزائر بحيث يسهل طردها منها اذا ما استطاعت دولة اوروبية منافسة لها ان تسبقها باحتلال مراكش .

بدأت فرنسا تجس نبض انجلترا فى سنة ١٩٠١ ، قدخلت معها فى مفاوضات سرية لتصفية المسائل المعلقة بينهما وكان فى نية فرنسا أن تحصل بأى ثمن على موافقة انجلترا على احتلال فرنسا لمراكش فانتهزت انجلترا الفرصة وقالت لفرنسا ان لمصر من الاهمية بالنسبة لها ما لمراكش والجزائر بالنسبة لفرنسا ، واستمرت المفاوضات فى طي الكتمان حتى شهر يوليو سنة ١٩٠٣ اذ استضافت انجلترا بعض أعضاء البرلمان الفرنسى فقال لهم « تشمبرلن » فى خطاب نشرته الصحف انه يتوق لعقد اتفاق حبي مع فرنسا ، ومنذ ذلك التصريح فاحت رائحة المفاوضات السرية وعرف ما كانت تهدف اليه وسرعان ما أبرم الاتفاق الاستعماري الذى كانت تنشده الدولتان فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

القسم الثانى

الجزء الخاص بمصر فى الاتفاق

تقدمت فرنسا لمفاوضة انجلترا فى موضوع مراكش بالذات اذ كانت انجلترا تدعى ان لها فى تلك البلاد مصالح اقتصادية علاوة على مصالحها السياسية فى طنجة وهى ذلك الميناء الهام الذى يهدد جبل طارق ولذا لم

تسمح انجلترا لاية دولة أوروبية أخرى أن تبسط نفوذها عليه وكذلك منعها الدول الأخرى من الانفراد بالنفوذ فيه .

واستطاعت انجلترا ان تقحم مصر في مفاوضات مراكش عملا بتوصيات بعثها اللورد كرومر الى وزارة الخارجية البريطانية لكي يتخلص من ضغط الحركة الوطنية المصرية حيث كان المغفور له مصطفى كامل قد أوجد في فرنسا رايًا عاما يناصر القضية المصرية واقلاما تعبر عن آلام مصر وامانيها وهذه الاقلام كان يحملها كتاب عظام من امثال السيدة « جوليت آدم » و « بير لوتي » وقد عرف مصطفى كامل بما وهبه الله من عبقرية سياسية منعمة النظير كيف يستغل حقد فرنسا على انجلترا ومنافستها لها في أفريقيا ويحول ذلك لحساب القضية المصرية التي حمل لواء الدفاع عنها فأراد اللورد كرومر الذي كان يقف بالمرصاد لنشاط مصطفى كامل العالمي ان ينتزع من يد الزعيم الوطني هذا السند الفرنسي وانتهاز فرصة تلك المفاوضات وألح على حكومة انجلترا في عديد من الخطابات السرية ان تحصل من فرنسا على اعتراف بالمركز الاستثنائي الذي خلقتة انجلترا في مصر .

هذا هو الثمن الذي طلبته انجلترا من فرنسا وقد رأى بعض الساسة الفرنسيين انه كان ثمنًا غاليًا لا يتكافأ مع ما حصلت عليه فرنسا وقالوا ان انجلترا لم تكن لها حقوق في مراكش لتتنازل عنها لفرنسا وكل ما هنا لك انها اعطت فرنسا شيئًا في عالم الخيال وابتاحت لها ان تحتل مراكش مع ما كان يعتور ذلك من متاعب اقلها معارضة اسبانيا بيد ان انجلترا التي احتلت مصر والتي كانت تعلم ان هذا الاحتلال ينقصه السند القانوني وان فرنسا هي التي تشدد النكير على انجلترا لتجلو من مصر عملا بتعهداتها فاذا ما اعترفت بالحالة الواقعية في مصر تكون قد تنازلت لانجلترا عن شيء كثير وسلمت لها بشرعية مركز خلق بالفعل وتنازلت نهائيا والى الابد عن أطماعها في مصر وفي قناة السويس .

وبسبب هذه المعارضة التي بدت من جانب البرلمان الفرنسي اضطر المفاوضات الفرنسيون لان يطلبوا من انجلترا تعويضا آخر حتى يستطيعوا ان يواجهوا الرأي العام في بلادهم ولذلك اتسعت رقعة المفاوضات فشملت جهات أخرى من العالم كان الخلاف عليها قائما بين فرنسا وانجلترا ، وكادت المفاوضات ان تفشل بسبب تلك الطلبات الجديدة ولكن كرومر كتب لحكومته يقول « ان فشل المفاوضات سيكون كارثة لانجلترا تزلزل كيانهما في مصر » ولهذا اضطرت انجلترا لان

تبدى تساهلا مع فرنسا واعطتها بعض الجزر الصغيرة في مقابل الحصول منها على اعتراف بالحالة الواقعية في مصر .

وقد تناول الاتفاق الذى انتهت المفاوضات اليه عدة مسائل خاصة بمدغشقر وسيام وغيرها ولكن كان جوهر الاتفاق مصر ومراكش .
والوثيقة التى وقعها الانجليز والفرنسيون فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ فيها كثير من الغرابة ففي هذه الاتفاقية قالت فرنسا انه ليس فى نيتها ان غير المركز القانونى فى مراكش ومعنى تغيير المركز القانونى انه ليس فى نيتها ضم مراكش أو اعلان الحماية عليها وتعهدت فرنسا بأن تتفق مع اسبانيا على مسألة مراكش كما تعهدت بألا تقيم تحصينات مواجهة لجبل طارق واما انجلترا فقد قالت فى تلك الاتفاقية انها تعترف بأن لفرنسا الحق « فى حفظ النظام والامن » فى مراكش وان تقوم بالمساعدات الادارية والاقتصادية والمالية والعسكرية اللازمة لتلك البلاد وفى مقابل ذلك قالت فرنسا انها اطلقت يد انجلترا فى مصر .

تلك هى شروط المعاهدة الانجليزية الفرنسية التى وقعت فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ وهى شروط يكتنفها الغموض بالنسبة لموضوع مراكش وتدل على الالتواء الذى تنطوى عليه السياسة البريطانية دائما .

ولكن تبين انه فى نفس هذا اليوم وقع الانجليز والفرنسيون معاهدة سرية خاصة بنفس الموضوع ولم تنشر هذه المعاهدة السرية الا فى سنة ١٩١١ .

والمعاهدة السرية قد خلت من الشرط القائل بأن فرنسا ليس فى نيتها تغيير الوضع القانونى فى مراكش وعلى العكس ورد فى ذلك الاتفاق السرى مانصه « اذا ما استحال على السلطان ان يباشر نفوذه فى مراكش فان الجزء الشمالى منها يصبح منطقة نفوذ اسبانية ويصير الباقى ارضا فرنسية » .

وبعد ان وضعت فرنسا تلك المعاهدة السرية فى خزانة وزارة خارجيتها وقفت متربصة للفرصة الملائمة وكانت تعلم ان سلطان مراكش الذى تقدمت الاشارة اليه وهو السلطان عبدالعزيز قد تولى العرش وهو فى السادسة عشر من عمره وكانت قد احاطت به ببطانة اغرته بالاتفاق على النساء وغيرهن وهو الامر الذى أدى لكثير من القلاقل وسرعان ما سلطت عليه المرابين الذين اقروضوه فى سنة ١٩٠٤ اثنين وستين مليوناً من الفرنكات بفائدة قدرها خمسة فى المائة وبضمان ايرادات الجمارك ولم يقبض السلطان من هذا المبلغ الا ما يزيد على النصف بقليل والباقى

كان دينا سوريا وسرعان ما ألفوا له برنامجا سموه ببرنامج الاصلاح وقالوا انه لابد ان يشرف على تنفيذ مشروعات الاصلاح بوليس حربى بقيادة ضابط فرنسى ثم فتحوا بنكا فرنسيا ودخل رأس المال الفرنسى بلاد مراكش دخول الغزاة وبسرعة خاطفة فى سنوات معدودة عصفوا بالسلطان وببلادهم وصارت مراكش محمية فرنسية (١)

القسم الثالث

الآثار القانونية

ورد فى المادة الاولى من الاتفاق الانجليزى الفرنسى لسنة ١٩٠٤ انه ليس فى نية انجلترا تغيير الحالة السياسية فى مصر ، وكذلك تعهدت فرنسا فى هذا الاتفاق ألا تعرق عمل انجلترا فى مصر لا بطلب تحديد اجل للجلاء ولا بأية صورة اخرى . وفى هذا الاتفاق ايضا انتحلت انجلترا لنفسها صفة جديدة اذ تعاقدت بالنيابة عن الحكومة المصرية على مسائل داخلية تختص بها الحكومة المصرية ولم ترد فى النصوص كلمة النيابة وانما هذا هو المفهوم من السياق فقد اقحمت انجلترا فى الاتفاق مسائل مصرية داخلية كالقول بأن الحكومة الفرنسية تتعهد بالموافقة على مشروع الذكرى والخبو الملحق بالاتفاق والذي يحتوى على الضمانات التى راوها ضرورية لصيانة مصالح حملة أسهم الدين المصرى ومنها تخصيص ضرائب الاطيان للدين العام بدلا من الايرادات المختلفة التى كانت مخصصة لها من قبل كالسكة الحديد والتلغرافات والجمارك وميناء الاسكندرية واربع مديريات . وتعهدت الحكومة المصرية بعدم تخفيض ضرائب الاطيان الى مادون اربعة ملايين جنيه فى السنة الا بعد موافقة الدول وفى مقابل ذلك ترك للحكومة المصرية المال الاحتياطى المتوفر فى صندوق الدين وقدره خمسة ملايين جنيه ونصف تتصرف فيه كما تشاء وكذلك اتفقت الدولتان على بقاء ادارة الآثار المصرية مسندة الى عالم فرنسى وتضمن الاتفاق نصا خاصة بالموظفين الفرنسيين الذين كانوا فى خدمة الحكومة المصرية . ولا شك ان انجلترا جعلت من نفسها ، اذ تعاقدت على هذه المسائل ، دولة حامية فهل كان هذا التصرف صحيحا من الناحية القانونية ؟

(1) Joseph Mathews, Egypt and the formation of the Anglo-French Entente of 1904 (Philadelphia, 1939).

ان اخطر ماتناوله الاتفاق بين فرنسا وانجلترا هو موضوع قناة السويس والقول في صلب الاتفاق بأن انجلترا هي التي تضمن حرية الملاحة في القناة ؛ بمعنى أن فرنسا وانجلترا وهما دولتان وقعتا معاهدة القسطنطينية في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، مع عدد آخر كبير من أعضاء الجماعة الدولية ، عمدتا في اتفاق سنة ١٩٠٤ الى تغيير جوهرى في معاهدة القسطنطينية من غير رجوع الى الدولة صاحبة الاقليم وهي مصر وباقى الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية فهل كان هذا تصرفا صحيحا ؟!

الجواب لا بطبيعة الحال ونحن نقطع بطلان اتفاقية ٨ ابريل للأسباب الآتية :

أولا - لم يغير الاحتلال مركز مصر القانونى : والذي حدث هو أن الاحتلال كان قوة قاهرة عطلت سيادة الدولة المصرية المحلية ولكنها لم تنتهها قانونا وفرنسا نفسها كانت في وثائقها الدبلوماسية المختلفة أسبق الدول لتوكيد بطلان الاحتلال وكذلك فعلت انجلترا وقولها في صلب المادة الاولى من اتفاق سنة ١٩٠٤ انه ليس في نيتها ان تغير الحالة في مصر يتنافى مع ما جنحت اليه في المواد الاخرى من تعاقده على مسائل تباشرها مصر في الاصل بما لها من سيادة على الاقليم .

وقد احتار علماء القانون الدولى العام في ايجاد تفسير لهذا التصرف يسوغ مسلك فرنسا في تلك المؤامرة فابتدع أحد كبار علماء القانون الدولى المعاصرين فى فرنسا، وهو العلامة « جورج سل » G. Scelle نظرية سماها بنظرية « الحماية الواقعية » Protectorat du fait (١) وادعى ان احتلال انجلترا لمصر قد خلق ماسماه حضرته بالحماية الواقعية . وقد تصفحنا جميع مراجع القانون الدولى العام فلم نجد كاتباً واحداً شارك الاستاذ « سل » فى هذا النظر أو قال مثل هذا القول اذ الحماية نظام قانونى يقتضى أوضاعا وشروطا خاصة معروفة فى القانون ولا عبرة بالحالة الواقعية اذا لم تتوفر هذه الشروط خصوصا اذا كانت مزعومة باعتراف الدولة التى تدعى الحماية .

ثانيا - لم تتوفر شروط الحماية: يرى علماء القانون الدولى العام ان الدولة المحمية هي التى تضع نفسها تحت وصاية دولة أقوى منها وتأخذ

(1) Georges Scelle — Cours de Droit International Public — Paris 1948, page 196.

الدولة القوية على عاتقها الدفاع عن سلامة أراضي الدولة المحمية وتضمن نموها السياسى والعمرانى . وتباشر الدولة الحامية العلاقات الخارجية نيابة عن الدولة المحمية وانما يشترطون لذلك شرطين اساسيين بغيرهما لا يمكن القول ان هناك حماية وهذان الشرطان هما :

أولا - معاهدة حماية بين الدولة الحامية والدولة المحمية

ثانيا - اعتراف الجماعة الدولية بمعاهدة الحماية وقبول اعضائها الصريح للتعامل مع الدولة الحامية فى المسائل التى تخص الدول المحمية (١)

وحيث انه لم تبرم معاهدة حماية بين مصر وانجلترا ولم تعلن للدول بالطريق الدبلوماسى فتوافق عليها فان الراى الصحيح والمتفق مع مايقول به جمهوره علماء القانون الدولى العام هو أن الاحتلال البريطانى لمصر لم تترتب عليه حماية قانونية وعلى ذلك لم يكن لانجلترا الحق فى أن تتعاقد فيما تعاقدت عليه مع فرنسا فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

ثالثا - المعاهدة عقد ولا يلزم غير الموقعين عليه :

المعاهدة فى القانون الدولى عقد بين دولتين أو شخصين من اشخاص هذا القانون تترتب عليه آثار قانونية ، وكما ان العقد فى القانون الخاص لا يلتزم به الا موقعوه فكذلك فى القانون الدولى العام لا يلتزم بالمعاهدات الا الدول الموقعة عليها وتبقى المعاهدة بالنسبة لغير موقعيها شيئا معدوم القيمة ولا يغيب عن البال أن لكل دولة أن تباشر أوجه النشاط المختلفة فى حياتها الدولية وتبرم ما ترى ابرامه من المعاهدات ولكن هذا الحق مقيد بضرورة مراعاة أحكام القانون الدولى العام الاساسية وعدم المساس بحقوق الدول الاخرى وسيادتها والا صارت المعاهدات أداة لنوع من الفوضى فى الحياة الدولية (٢)

وقد تكلم الشراح عن حماية سميت بالحمايات الاستعمارية الخاصة بالبلاد البكر التى تستولى عليها الدول المستعمرة والتى يعيش فيها اقوام بدائيون ولم تكن هذه هى الحالة بالنسبة لمصر وكذلك وصفوا النظم التى سموها بأشباه الحماية وهى التى ابتدعتها الولايات المتحدة فى اتفاقات عقدتها مع بعض بلاد أمريكا الجنوبية «كهندوراس» فى سنة ١٩١١ وليست

(١) Marcel Sibert — Traité de Droit International Public — Paris 1951 — Tome I, Page 157.

(2) Despagnet, Essai sur le protectorat.

Marcel Sibert — Traité de Droit International Public — Paris 1951, p. 156.

هذه هي حالتنا • وجملة القول انه لا يوجد شيء في القانون الدولي العام يمكن ان يقال انه جعل للاحتلال الانجليزى نوعا من المشروعية او اضمنى عليه هذه الصفة

رابعا - واتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ كان معاهدة ثنائية تناقضت مع معاهدة جماعية هي معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ وهي تعتبر من قبيل التشريع الدولي الذى تلتزم باحكامه جماعة الدول المتمدنة خصوصا الدول التى وقعت على المعاهدة

خامسا - كانت السيادة الشكلية للدولة العثمانية على مصر قائمة حتى سنة ١٩٠٤ ومعترفا بها من الجماعة الدولية فى المعاهدات والعلاقات الدبلوماسية وغير ذلك وكان المفروض ان الدولة العثمانية هى التى تباشر الشئون الخارجية الخاصة بمصر فلم يكن ممكنا ان تتصدى دولة اخرى وهى بريطانيا لمسائل من اختصاص الدولة العثمانية وتباشرها بنفسها حتى من غير اخطار او سابق اتفاق مع الدولة العثمانية •

وللاسباب المتقدمة يعد الاتفاق الذى أبرمته انجلترا وفرنسا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ فى نظر القانون الدولي العام باطلا ومعدوم القيمة ولا عبرة بالاغراض السياسية والمآرب الاستعمارية التى حدثت بالدولتين اللتين اشتركتا فى هذه المؤامرة لابرام ذلك الاتفاق العجيب

وتبعاً لذلك لا تستطيع انجلترا ان تدعى أنها اكتسبت صفة صاحب الحق فى الدفاع عن قناة السويس من اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

الفصل الرابع

المقاومة الوطنية

انجلترا تعمل على تأييد الاحتلال - الجيش - البحرية المصرية - البوليس - السودان - الثروة والشئون المالية - التعليم والتربية الوطنية - الاخلاق والعلة الاجتماعية - مصطفى كامل - كيف خاطب الانجليز ؟ - ايقلالشعور الوطنى - الخطوط الرئيسية فى سياسة مصطفى كامل - خلفاء مصطفى كامل محاولة مد امتياز شركة قناة السويس وفشل المحاولة فى سنة ١٩١٠ - تدابير انجلترا للتخلص من الحركة الوطنية - الخلاصة .

حينما اشتد ضغط الجماعة الدولية على بريطانيا لتجلبو من مصر تنفيذا لوعودها وتعهداتها ، زعمت أن هذا الجلاء سيتم حتما بمجرد اصلاح أداة الحكم وتنظيم المالية المصرية ، ولكنها رغبة فى اطالة أجل احتلالها الى غير غاية افسدت أداة الحكم ، وأمعنت فى اضعاف مصادر الثروة الاهلية فى مصر حتى تبقى علة وجودها المزعومة قائمة وبذلك تسير القضية المصرية فى حلقة مفرغة . وعود الجلاء تعتبر التزاما قبل أعضاء العائلة الدولية ، وعلى ذلك فإن السياسة التى سلكتها انجلترا ، تعد اخلاصا صارخا بهذا الالتزام . ومن ناحية أخرى رأت انجلترا أن هذه السياسة من شأنها أن تستأصل عناصر الاستقلال والمقاومة الوطنية فلا تطالبها الدولة المجنى عليها ولا المجتمع الدولى بالجلاء .

والادلة على سوء نية انجلترا لاتقع تحت حصر ، وسنكتفى بضرب الامثال مما حدث للجيش المصرى والبحرية المصرية والبوليس والسودان والثروة المصرية والشئون المالية والتعليم والتربية الوطنية والاخلاق والحالة الاجتماعية . واليك البيان :

الجيش المصرى

كان أول بند فى برنامج الاحتلال البريطانى أن يثبت للعالم بأن مصر ليس لها جيش وبالتالي لا تستطيع أن تحرس حركة الملاحة فى قناة السويس . وما زالت انجلترا حتى الآن تثير الاكذوبة القديمة القائلة أن مصر لا تقدر بمفردها على الدفاع عن قناة السويس ، ولذلك فانها ستحتل القناة حتى يصل الجيش المصرى الى المستوى الذى يساعده على النهوض بهذا الواجب والدليل على أن انجلترا هى التى خلقت هذه الحجة بفعالها هى ومنعت الجيش المصرى من بداية الامر من الوصول الى المستوى الذى يكفل له

الانفراد بحماية القناة ، هذا الدليل واضح من سلسلة الجرائم التي ارتكبتها
ضد الجيش المصرى ، وحرصها على القضاء على قوة مصر الحربية وجعلها
عالة عليها ، وتلك الامثال نضربها لنقضى على تلك الحجة السخيفة :

(١) مرسوم الحديو توفيق ، فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ . بتسريح
الجيش المصرى ومحاكمة الضباط . ولقد بادرت انجلترا بالاستناد على
هذا المرسوم لطالة امداحتلالها فكتب اللورد « دوفرين » سفير انجلترا فى
الآستانة ، الى الباب العالى فى أوائل اكتوبر سنة ١٨٨٢ ، قائلا أن تسريح
الجيش المصرى يجعل من واجب حكومة انجلترا اطالة أجل الاحتلال (١)

(٢) مرسوم الحديو فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢ ، بتجريد الضباط الذين
اشتركوا فى الثورة العرابية وساهموا فى واقعتى قصر النيل وعابدين ،
وكذلك من وجد تحت السلاح فى ١١ يوليوس سنة ١٨٨٢ وبقي حاملا للسلاح
الى يوم طاعة الجيش ، ومن دخل العسكرية متطوعا من ١١ يوليوس سنة
١٨٨٢ (٢)

(٣) قام قائد الاحتلال الجنرال « ولسلى » والمعتمد البريطانى سير
« ادوارد مالت » باستدعاء الضابط الانجليزى « فالنتين بيكر » لتنظيم
الجيش المصرى ، وكانت مهمته الحقيقية القضاء على الرجولة والقومية فى الجيش
المصرى

وفى ١٦ يناير سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بتعيين « سير افلين وود »
سردارا للجيش المصرى ورئيسا لاركان حربه (٢) ، وقد ظل هذا المنصب
احتكارا للانجليز طول عهد الاحتلال

(٤) انقاص عدد الجيش الى ستة آلاف وبلغ هذا العدد ٩٦٣١ جندي فى سنة
١٨٨٢ ، وبلغ عدد الانجليز فى الجيش خمسة وسبعين ضابطا من مختلف
الرتب ، وحرّم على المصريين الاشتغال فى قلم المخابرات أوادارة الجيش العامة

(٥) تقرير البديل النقدي للاعفاء من الجندية بمقتضى الامر العالى الصادر
فى ٩ يونيو سنة ١٨٨٢ والاوامر التى تلتها

(٦) اغلاق المدارس الحربية فلم يبق منها الا مدرسة واحدة بالقبة بلغ عدد
تلاميذها مائة تلميذ ، ويلحق بهذه المدرسة ساقطوا الشهادة الابتدائية

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ - ١٨٨٣ وبيعة رقم ٧٦ ص ٥٦

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ يناير سنة ١٨٨٣ .

وطلبة السنة الثالثة ابتدائي ، ولا يعلمون الا قشورا تهدف لاشاعة الجهل واقتلاع بذور الوطنية

(٧) الغاء الترسانات التي أسست في عهد محمد علي واسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر ، وبيع آلات الترسانات وأدواتها بأبخس الاثمان ، ووضع مهمات الجيش وذخائره تحت أيدي الانجليز

(٨) الغاء قوانين الاصلاحات العسكرية التي صدرت في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وهي القوانين التي طالب بها العربايون لتحسين حالة الضباط والجنود

البحرية المصرية

بدأ اضمحلال البحرية المصرية قبيل الاحتلال ، بسبب تدخل الرقبين الماليين الانجليزي والفرنسي بدعوى الاقتصاد في الميزانية ثم جاء الاحتلال فأجهز على الوحدات البحرية اذ قررت الحكومة في سنة ١٨٨٤ قصر البحرية على المحروسة ومحمد علي والصاعقه والبحر الابيض المتوسط والجعفرية وفجر والطور بالبحر الاحمر وباعوا بقية قطع الاسطول ثم حطموا أو باعوا القطع التي تقدم ذكرها بحيث لم يتركوا منها الا المحروسة لنزهة الخديو

وعطلت الترسانة بالاسكندرية وبيعت آلاتها ومهماتهما كما عطل الحوض الحجري الذي كان معهد الاصلاح السفن بالاسكندرية وبيعت آلاته وألغيت المدرسة البحرية بالاسكندرية . ولم يتركوا البواخر النيلية فباعوا ما كان متبقيا منها الى شركة كوك الانجليزية وصفيت ترسانة بولاق وقضى على البحرية قضاء تاما .

البوليس

صدر مرسوم في ٨ يناير سنة ١٨٨٣ بتعيين « فالتين بيكر » مفتشا عاما للبوليس وقومنداننا عاما له وصار البوليس المصري تحت سيطرة انجليزية تامة تتمثل في مجموعة من الكونستبلات الانجليز الذين عينوهم حكمداريين وضباطا كبارا وكذا في الماطيين واليونانيين وغيرهم ممن تقلدوا زمام الامر

السودان

لايتسع المقام هنا للكلام عن السودان ومشكلته المتعددة الحلقات ولكننا نكتفي بأن نذكر بمناسبة الكلام عن قوة مصر الحربية التي

حطمها الاحتلال ان جلاء الجيش المصرى من السودان وفصل الجنوب عن الشمال كان نقطة هامة فى برنامج انجلترا لضمان سيطرتها على قناة السويس وتوسيع املاكها فى افريقيا ونحن نكتفى بسرد موجز لاهم الحوادث كانت حدود مصر فى اواخر حكم اسماعيل ممتدة جنوبا الى خط الاستواء وكانت تشمل بحيرة البرت وبحيرة فيكتوريا والبلاد التى بينهما وقد بسطت مصر حمايتها على مملكة أوغندا وبلغت حدود السودان شرقا سواحل البحر الاحمر وخليج عدن وامتدت حدوده الجنوبية الشرقية الى المحيط الهندى وكانت من بين املاك مصر سواكن ومصوع وزيلع وبربر وهرر وشمال الصومال وصارت جميع شواطئ البحر الاحمر الغربية من السويس شمالا الى بوغاز باب المندب جنوبا ملكا لمصر، وبسطت مصر نفوذها الى شواطئ خليج عدن من بوغاز باب المندب الى رأس جرديفون ثم الى رأس حافون على المحيط الهندى (١)

وقد ظهرت الثورة المهدية فى السودان فى سنة ١٨٨١ وكان من أهم اسبابها عسف الحكام من الترك والشراكسة ودسائس الانجليز الذين امتد نفوذهم من مصر الى السودان فى ظل الرقابة المالية وغيرها مما حدث فى أيام اسماعيل ، ومما يؤكد ان يد انجلترا السوداء هى التى أوقدت نيران الثورة المهدية او شجعت عليها التوافق الزمنى بينها وبين الثورة العراقية والثابت ان انجلترا استطاعت ان تمنع مصر من اخماد الثورة المهدية الى أن قدر لها أن تحتل هى مصر ثم تواجه الثورة المهدية بنفسها أملا فى أن يكون ذلك سبيلا لانتزاع السودان لنفسها وقد استمرت وقائع الثورة المهدية ومصر تعاني نكبة الاحتلال فحدثت هزيمة الشلال فى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ وسقطت بارة والابيض فى يناير سنة ١٨٨٣ وعلى الرغم من أن مصر قد كبلتها انجلترا بسلاسل الاحتلال حاول عبدالقادر حلمى «باشا» أن يقضى على الثورة المهدية ووضع خطة محكمة لذلك ولكنه طلب المدد من مصر فأعرضت عنه الحكومة ثم فصلته من منصبه وهى حكومة مصرية اسما وانجليزية فى الحقيقة والواقع

سخرت انجلترا صنيعتها الحديدية محمد توفيق فى ارتكاب ذلك الفعل الدنى فاستدعى عبدالقادر حلمى من السودان وأمر بالغاء وزارة السودان فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ وكان خلفاء عبدالقادر حلمى من الجهل والضعف والغطرسة الجوفاء بحيث يمكن لانجلترا ان تنفذ خطتها الخبيثة التى بيتتها من قبل

(١) كتاب الاستاذ عبد الرحمن الرافعى - مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال « تاريخ مصر القومى » من سنة ١٨٨٢ « الطبعة الثانية مصر سنة ١٩٤٨ ص ٨٢

قويت الثورة المهدية اذن وامتدت الى السودان الشرقى وحدثت واقعة سنكات فى ٥ أغسطس سنة ١٨٨٣ وواقعة التيب الاولى فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وواقعة طماى الاولى فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٣ وكارثة شيطان فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وكل ذلك بدسائس الانجليز وتديبرهم الاجرامى لاطهار الحكومة المصرية بمظهر العاجز عن قمع الثورة وحفظ الامن والنظام فى جنوب الوادى . ولما تخرجت الامور قابل لوزد كرومر الخديو توفيق وأبلغه تعليمات انجلترا التى تقضى باخلاء السودان فوافق الخديو وهو كما ذكرنا غير مرة كان رجلا مسلوب الارادة انجليزى الضمير والوجدان الا ان رئيس الحكومة شريف « باشا » أبى ان يجيب هذا الطلب وقال كلمته المشهورة « اذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » وبسبب تمسكه استقال من منصبه فى ٧ يناير سنة ١٨٨٤ وعرضت الوزارة على أحد الخونة المصريين وهو مصطفى رياض ولكنه لم يتجاسر على قبولها ولم تنزل به أخلاقه المعروفة الى هذه الضعة وذلك الاسفاف فى الخيانة فعرضت الوزارة على كبير الخونة وخادم الاحتلال القديم الارمنى « نوبار » الذى قبلها فى ٨ يناير وشكل وزارته على أساس اخلاء السودان . وقد أصدر نوبار تعليمات الحكومة باخلاء السودان فوراً وترحيل الموظفين والجنائيات الاوروبية والمسيحية من الخرطوم وسحب الحاميات المصرية من نواحي السودان كافة وهكذا أقام نوبار الركن الثانى من أركان الاحتلال فالركن الاول بدأه فى مأساة قناة السويس كما اسلفنا والركن الثانى فى اخلاء السودان وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التى أبداهها ضباط الجيش المصرى ورجاله الشجعان فى السودان قضى الامر ونفذ مرضاة لبريطانيا وكان برنامج انجلترا الاستعماري فى السودان يتلخص فى ثلاث نقط :

١ - اكراه المصريين على التخلي عن السودان

٢ - اخلاء السودان من المصريين

٣ - استرداد السودان لصالح انجلترا وحدها

ولكن الحالة قد تخرجت بعد قرار اخلاء السودان واشتد ساعد الثورة وقوى حصار الدراويش وقاد الجنرال الانجليزى بيكر حملة مصرية من عساكر الرديف الى سواكن ولكن الحملة هزمت هزيمة منكرة فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٤ فى معركة التيب الثانية ولعل الانجليز قد أردوا بسوء تدبير الحملة تغطية خطتهم وجعل اخلاء السودان من الجيش المصرى أمراً لا جدال فيه وقد سقطت سنكات فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٤ بعد مقاومة مريرة من الحامية المصرية وصراع خالد على يد الشهيد البطل محمد توفيق الضابط المصرى الذى كان يتولى محافظة سواكن .

وكانت انجلترا تحتل الاماكن التى تخليها القوات المصرية فى فبراير سنة ١٨٨٤ احتل الانجليز ثغر سواكن سرا وفى ١٠ مايو سنة ١٨٨٤ عين الخديو ضابطا بحريا انجليزيا محافظا لسواكن .

وقد توالى المواقع وتركزت انجلترا غردون يقتل فى الخرطوم فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ عامدة متعمدة وكان من نتيجة ذلك ان طلبت من الحكومة المصرية بعد سقوط الخرطوم جعل حدودها الجنوبية فى وادى حلفا وأذعنت الحكومة المصرية لمطالبه الانجليز .

وقد مات المهدي فى يونية سنة ١٨٨٥ ولكن المعارك استمرت وتجددت المناوشات سنة بعد اخرى وظهرت المجاعة فى السودان وتفماقت الهمجية وفتكت الامراض بالاهلين فتكا ذريعا اثناء حكم التعايشى وتفاقم الخطب فى سنة ١٨٨٩

وانتهزت انجلترا تلك الفرص التى خلقتها هى خلقا متسلطة على محمد توفيق والعصابة التى تحكم معه لحساب انجلترا واخذت تنفذ خطتها وتتواطأ مع الدول حتى تسكت على اقتسامها املاك مصر فى الجنوب وراحت توزع أشلاء الدولة المصرية هدايا وهبات ورشاوى للدول الاوروبية ومن ذلك اخلاء مصوع من الحامية المصرية فى سنة ١٨٨٥ واعطائها للايطاليين واستولى الانجليز على محافظتى زيلع وبربرة سنة ١٨٨٤ والفرنسيون على تابورة وجيبوتى وجلا المصريون عن هرر سنة ١٨٨٤ وهى التى استولى عليها الاحباش عنوة فى سنة ١٨٨٧ كما استولوا على بنى شنقول من أعمال فاظوغلى . وعقدت ايطاليا وانجلترا معاهدة ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ التى كملت بمعاهدة ٥ مايو سنة ١٨٩٤ واستنادا على هذا الاتفاق الذى يعد صفحة من صفحات سجل استعمارى حافل بالصوصية ، احتل الايطاليون كسلا فى ١٧ يوليو سنة ١٨٩٤

وبعث الخواجانوبارباوامره الى امين باشا مدير مديرية خط الاستواء فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ يأمره بالجلء وفى نفس الوقت جهزت انجلترا حملة ستانلى الذى حمل معه كتابا آخر الى امين باشا فى اول فبراير سنة ١٨٨٧ طالبا اليه الجلء وكذلك حمل خطابا آخر بتوقيع نوبار وفعلا تم الجلء

وتقلص الحكم المصرى عن مديرية خط الاستواء وعلى حساب مصر تأمرت انجلترا مع ألمانيا وأبرمت معها اتفاق أول يوليو سنة ١٨٩٠ الذى اعترفت فيه ألمانيا بالمركز الذى ادعته انجلترا فى أعالي النيل فذكرت أن افريقيا الشرقية البريطانية تمتد الى حدود مصر والى حدود الكنفو البلجيكية وفى

مارس سنة ١٨٩٣ بسطت انجلترا حمايتها على أوغندا واستطاعت انجلترا أن تفتصب من ملك مصر أوغندا ومنطقة البحيرات والجزء الجنوبي كله من مديرية خط الاستواء وكذلك أبرمت انجلترا معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ مع بلجيكا للحيلولة بين فرنسا وحوض النيل كما بينا في الفصل السابق

وقد ظلت مديريات السودان في يد المهديين الى أن أخذت مصر المحتلة تستعيدتها واحدة بعد أخرى بأموال مصر وسواعد المصريين ولكن لحساب بريطانيا ولما تأكدت انجلترا من استقرار مركزها في مصر استعادت المديريات وتم القضاء على دولة الدراويش وقتل التعايشي في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ وتراجع الحد بين مصر والسودان وصار ينتهي عند خط عرض ٢٢ وأظل على العالم مشروع جديد شبيه بمشروع قناة السويس وهو مشروع السكة الحديد من الكاب الى القاهرة والذي وضعه « سيسل رودس » لانشاء امبراطورية انجليزية تمتد من رأس الكاب جنوبا الى القاهرة شمالا ومن أجل هذا المشروع كانت انجلترا قد استولت على مديرية خط الاستواء وأبرمت اتفاقيتي الحكم الثنائي في السودان في سنة ١٨٩٩ وهما اللتين ألغيتا في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ (١)

الثروة والشئون المالية

بسطت انجلترا على مصر من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب حمايتها المقنعة واستعملت طريقة النصائح الالزامية كما وصفها تلفراف جرانفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ وتلفرافه الثاني في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ وفي ظل هذه النصائح بل الجرائم التي ارتكبتها انجلترا ، واجهت مصر ازمات وخطوب فنضب معين الخزانة المصرية وطالب الاجانب الحكومة المصرية بالتعويضات الجسيمة عن حوادث سنة ١٨٨٢ وظهرت الكوليرا واستفحلت الثورة المهدية .

وكانت مالية البلاد في قبضة لجنة المراقبة الثنائية فألقتها انجلترا بمذكرة ارسلتها الحكومة المصرية في ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ الى حكومتى فرنسا وانجلترا وصدر مرسوم في ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بإلغاء المرسوم المؤرخ في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ المنشئ للرقابة الثنائية واحتجت فرنسا ولكن على أثر إلغاء الرقابة المذكورة صدر مرسوم في فبراير سنة ١٨٨٣ بتعيين السير اوكلن كالفن مستشارا ماليا لدى الحكومة

(١) تراجع التفاصيل في كتاب الاستاذ الراحل الذي تقدمت الاشارة اليه « مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال »

المصرية وظل المستشار المالي الانجليزي طوال عهد الاحتلال يباشر اختصاصات لجنة المراقبة الثنائية .

وكذلك ألغى الاحتلال مجلس النواب الذي أقامه العراييون وصدر القانون النظامي الجديد في أول مايو سنة ١٨٨٣ وتآلف مجلس نيابي هزيل لا حول له ولا قوة واسمه مجلس شورى القوانين كما تألفت الجمعية العمومية وأريد بهذه المسرحية ذر الرماد في العيون .

وفي ظل الاحتلال وبزعامة الارمني نوبار وأشباهه من خدام انجلترا توطد مركز المحاكم المختلطة التي خلقت لتمكين الاجانب من رقاب المصريين ونهب ثروة المصريين العقارية والمنقولة وكان ذلك في عصر اسماعيل وعلى هذا النمط انشأوا المحاكم الاهلية سنة ١٨٨٣ ووضعت القوانين العرجاء التي نسخت نسخا مشوها من التشريع الفرنسي .

وفي ظل هذا الدولاب الاستعماري البريطاني، استهدفت مصر لارتباكات مالية شديدة خصوصا بعد اكرائها على دفع التعويضات لاصحاب المباني التي احترقت في الاسكندرية بنيران الاسطول البريطاني ودفع نفقات جيش الاحتلال واغداق المرتبات على الموظفين البريطانيين والخسائر التي تكبدتها البلاد في السودان فظهر عجز الميزانية ورات انجلترا ان يدها في الشئون المالية مغلولة بسبب قانون التصفية الصادر سنة ١٨٨٠ والذي يحدد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٨٨٨ و ٨٩٧ ر { جنيه بما في ذلك الجزية التي كانت تدفعها مصر لتركيا ٤٨٦ و ٦٨١ جنيه وكذلك كان مركز الحكومة المصرية في الاستدانة مقيدا بترخيص تركيا وموافقة دائني مصر .

ورات انجلترا ان تتحلل من هذه القيود بمفاوضة الدول فعقد مؤتمر لندن يونيو سنة ١٨٨٤ ومنى بالفشل وارادت انجلترا ان تستر هذا الفشل ببعثة من رجالها الماليين والسياسيين برئاسة حاكم الهند الذي اوفدته الى مصر في اغسطس سنة ١٨٨٤ بلقب مندوب سام وكان هذا المندوب هو اللورد نورثبروك الذي وصل مصر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ورأى ان التسوية المالية لا تتم الا بموافقة الدول وعادت انجلترا تطرق باب المفاوضات مع فرنسا والمانيا وايطاليا وروسيا وتركيا وأسفرت مفاوضاتها عن توقيع اتفاق لندن بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الذي ضمنت به الدول المذكورة عقد قرض جديد للحكومة المصرية مقداره تسعة ملايين جنيه انجليزي واقرن هذا الاتفاق بتصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ الذي رخصت فيه تركيا للحكومة المصرية بعقد القروض والذي نوه بالتعجيل بمفاوضات الدول لتقرر النظام

الذى يكفل حرية الملاحة فى قناة السويس وبعد ذلك كله صدر
المرسوم الخديو بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥ بعقد القرض المضمون
وقيمته ٨٠٧٥٧٠٠٠ جنيه وصار هذا المرسوم مضافا الى اتفاق لندن
الاساس المالى لميزانية الحكومة المصرية (١) .

كان اساس سياسة الاحتلال الاقتصادية تخصيص مصر للزراعة
لكى تغذى مصانع لانكشير بالقطن واهمال كل شىء آخر وتمكين الاجانب
من استثمار رؤوس اموالهم فى المشروعات وفى الربا الفاحش ضد
المصريين واستطاعت انجلترا ان تقضى على الصناعة فى مصر وأن
تجعل مصر عالة على اوربا وان تدخلها فى نطاق تبعية اقتصادية هى
لون آخر من العبودية لانها تؤدى حتما للتبعية للبلد الذى يستورد
القطن .

وطبعت الكتب المدرسية لتعلم الناشئين بأن مصر لا تصلح للصناعة
مطلقا وعطلوا مشروع كهربية خزان اسوان والقيت المصانع التى كانت
موجودة ومنها مصنع الورق ببولاق سنة ١٨٨٥ وقد اعترف كرومر فى
تقريره سنة ١٨٠٥ بتدهور الصناعة فى مصر اذ قال « ان المنسوجات
الاوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية وبانقراض المنسوجات
الوطنية اخذت الصناعة الاهلية تنقرض ايضا » وباضمحلال الصناعة
حرمت البلاد من اهم موارد الثروة وقد زاد عدد السكان ولكن احتكر
الاجانب ينايع الثروة القومية وشاركهم فى هذا الاحتكار طبقة
الاقطاعيين الذين عاشوا فى رعاية الاحتلال البريطانى الذى جعل من
الاقطاعيين مہراجات يحكمون مصر لحسابه ويسترقون الشعب
ويسومونه سوء العذاب ، وساعدت المحاكم المختلطة - متعاونة مع
النفوذ البريطانى - على ازدهار الاستغلال المالى الاجنبى حتى اعتبر
الاجانب مصر مستعمرة لهم منذ الاحتلال واسسوا البنوك وشركات
الرهون العقارية والشركات المالية والشركات الزراعية وشركات البناء
وشركات النقل وشركات الفنادق وغيرها وحرصوا جميعا على
استخدام مواطنيهم واذلال المصريين وكانت حماية انجلترا للاجانب رشوة
للدول للسكوت على بقائها اللانهائى فى وادى النيل ولذلك وقف
الاجانب دائما وباستمرار ضد الحركة الوطنية وامكنهم ان يتغلغلوا

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٤ - وثيقة رقم ١ ص (٥) - وثيقة ص (٢١) - الوقائع
المصرية عدد ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - الكتاب الاصفر سنة
١٨٨٥ ص ٥١ - الاستاذ عبد الرحمن الرافعى المرجع السابق .

في كنف الاحتلال في صميم الحياة المالية والاقتصادية للبلاد حتى قالت لجنة الميزانية في مجلس شورى القوانين عن ميزانية سنة ١٨٩٤ « ان الامة المصرية سائرة في طريق الفقر وسوء الحال ، وهذا يزيد على توالي الأيام ، وتداول الاعوام ، وحسبنا في بيان ذلك ان الديون الخصوصية المسجلة في سجلات المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ الى مارس سنة ١٨٨١ نحو الاثنى عشر مليون جنيه ، ثم في اوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه ، وبلغ قدر الاطيان المرهونة نحو مليون وثلاثمائة الف فدان وكسور والعقارات نحو تسعة آلاف ومائة ، وهذا خلاف الديون غير المسجلة » اعنى انها تضاعفت تقريبا في عشرة اعوام ، ولا شك ان هذه الحالة لو دامت لم يمض الاسنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين ، وتصبح الاراضى المصرية ومعظمها مرهون ، ويصبح الاهالى اجراء ، يعملون لدائنيهم فيما كانوا يملكون .

التعليم والتربية الوطنية

والتعليم الذى كان حتى سنة ١٨٨٢ مجانيا في اقسامه الثلاثة الابتدائى والثانوى والعالى رجع الى الوراء اذ ألغيت المجانية ووقفت حركة انشاء المدارس ، وأغلق الاحتلال بعض المدارس ، وجعل التعليم باللغة الانجليزية ، وأحل الانجليز محل المصريين في وظائف التدريس ، وصار التعليم احتكارا لطبقة ابناء الذوات ورأى الاحتلال ان يكتفى بتخريج فئة من الكتبة والمستخدمين وأسند الاشراف على التعليم الى قس انجليزى اسمه « دنلوب » استطاع ان يمسح ببرامج التعليم ويستبعد التاريخ القومى من مناهج الدراسة وينشئ جيلا جاهلا متحلا محروما من غذاء الوطنية ولا يستطيع ان يفرق بين الاحتلال والاستقلال ولا يشعر بأن فى الاحتلال اهدارا لكرامته ولأدميته وعصف الاحتلال بوجه خاص بالتعليم الحربى والصناعى وعطل البعثات العلمية الى جامعات أوروبا ونفذ فى سياسة التعليم وصية دزرائيلى القائل « ان المستعمرات كالثمار اذا نضجت انفصلت عن فروع الشجرة » .

الحالة الاجتماعية والظقية

والاحتلال الذى عمم الامية ورغب فيها كافح الاصلاح الاجتماعى حتى زدهورت معنوية البلاد تدهورا سريعا وبفضل اقامة نظام الطبقات في مصر اتجهت طبقة الاغنياء والذين يسمونهم بالكبراء والمثقفين الى الاحتلال معلنة ولاءها له ، واسرقت في الترف والبذخ واقتباس مفاصد

المدنية الغربية ، وهي بضاعة انجلترا او بضاعة اوروبا التى ارسلتها الى مصر لتقتلها بها من خمور ومخدرات ومراقص واندية قمار ومفاسد شتى وتقوضت الاسس الخلقية التى رباها الاسلام فى مصر طوال بضعة قرون واستعدت النفوس لقبول صور الدعارة والترحيب بمروجيها ، ونزحت الى البلاد طوائف من قطاع الطرق وكبار المجرمين الذين لفظتهم اوطانهم فى اوروبا ، وفتحوا فى طول البلاد وعرضها المواخير والحانات ولم تنج من شرورهم طبقة الفلاحين الجائعة المسكينة ، فبالمقاهى الصغيرة التى تباع احط انواع الخمور فى القرى وبالربا الفاحش استطاع نفر من اليونانيين وغيرهم ان يصبحوا من كبار تجار الاقطان وكبار الملاك الزراعيين ..

والامراض والابوئة فشت بصورة مروعة وكذلك جاءت انجلترا الى مصر بالامراض التناسلية الخبيثة ورعاها الاحتلال ورباها ، وفتكت المفاسد التى عاشت تحت لواء انجلترا وفى ظل المحاكم المختلطة بصحة الشعب ودينه واخلاقه ، وقوضت قدرته على العمل والانتاج وجعلته عالة على غيره من اللصوص ، ويحس قلبهم بالضعف والضة ويشعر انه غريب فى بلاده ، وبالجمله كان الاحتلال الانجليزى لمصر عدوانا يناقى مبادئ الاخلاق الدولية وقواعد القانون الدولى العام ، فهو اشنع جرم ارتكب ضد حقوق الانسان ، اذ عصف بالوطنية وبالخلق وبكل مقومات الشعب المصرى وفرض عليه العبودية فى شتى الصور ، وما بمثل هذا تستطيع انجلترا ان تكسب احتلالها صفة شرعية ، ولكنها مع شديد الاسف كانت ترتكب ذلك كله وتقول للدول انها مضطرة للبقاء فى مصر حتى تفرغ من اعمال الاصلاح والتعمير ، ولم تكن تصرفاتها الاجرامية خافية على الدول ، فلقد كان للدول فى مصر قناصل ووكلاء يبعثون لها بالتقارير فتعد الدول قد تواطأت واشتركت مع انجلترا فى ذلك الاجرام وقبضت الثمن الا وهو المنافع التى حققها رعاياها فى مصر على حساب الشرف وضد المبادئ الانسانية ، وبذلك يمكن القول ان احكام القانون الدولى لم تكن لها فى نظر الجماعة الدولية بالنسبة لهذا الاحتلال قيمة او اعتبار

ولم كان هذا كله وهو وصمة عار فى جبين الانسانية وسبة ابدية للمدنية الاوروبية . . ؟ للتوسع الاستعمارى فى افريقيا وآسيا ، والسيطرة التامة على قناة السويس . . اعنى ان وجود القناة فى مصر قد ترتب عليه قتل الشعب المصرى اديبا وماديا . . وبدلا من تركه

يؤدي واجبه في اسعاد بنى الانسان ارادوا ان يجعلوا منه قطيعا من العبيد يخدم اجراء الاحتلال ويجوع ويعذب ويشقى من اجل انجلترا وشركائها في الاثم والمعصية ، ولو ان بعض هذه الاعمال سلطت على اكبر دولة في أوروبا بتلك الصورة التى عرضناها عرضا موجزا لتلاشت من الوجود وانهارت مقاومتها وانعدمت شخصيتها ..

ولكن يد الله فوق ايديهم وقدرته تنهار دونها قوى الشر جميعا ، وان كانت دولا وامبراطوريات وجيوشا واساطيل .

فى هذا الظلام الدامس ، وفى تلك الفوضى الضاربة بجيرانها أضواء فى مصر شعاع من الايمان انطلق من قلب شاب مصرى أصيل خرج من صلب أمة معذبة واقسم ليدفعن عنها هذا العذاب وليستردن لها الشرف والكرامة ويقضى على الاحتلال ويصرع انجلترا واساليبها الجبارة ..

ظهر هذا الشعاع فى حى صغير فقير من احياء القاهرة ، وهو الحى الذى ولد فيه مصطفى كامل ، حارة الصليبة بقسم الخليفة ، ولم يكن مصطفى كامل من أبناء الذوات وعبيد الاحتلال ، بل كان من أبناء الشعب الذى تهوى المصائب فوق رأسه .

قام فى مدرسته الثانوية وهو غلام صغير ، وقت أن كانت الوطنية بدعة ، والدعوة لطرد الانجليز نعمة غير مألوفة ولا مستساغة ، اذ صار الاستعباد هو القاعدة ، ولكن النور الالهى الذى اودعه الله قلب هذا الفتى النحيل الطاهر هو الذى أضاء كشمعة صغيرة فى المدرسة الثانوية تأسس التلميذ الموهوب جمعية الصليبة الادبية سنة ١٨٩٠ ، وكانت النواة الاولى التى خطب فيها وكتب وهز مشاعر النفوس المستعدة لعضائل بطبيعتها ، من بين اخوانه الصغار وهى تلك النفوس التى صمدت لسموم الثقافة «الدنلوبية» .

ورصل مصطفى الى كلية الحقوق فى سنة ١٨٩١ وهو فى السابعة عشرة من عمره ، وكان يحمل بين جنبات صدره شعلة من الايمان موقدة ولم يطق صبرا حتى يتخرج ، بل صاح صيحته وضرب ضربته فتظاهر فى يناير سنة ١٨٩٣ طلبة المدارس العالية لمناسبة اقالة وزير من وزراء الاحتلال الخونة ، وهو مصطفى فهمى ، والد صفية زغلول ، وقاد مصطفى كامل بصوته الرهيب جموع الطلبة فاهتز كرومر وأقصى المجاهد عن مدرسته ، وكان فى تلك السنة قد أسس مجلته التى سماها مجلة المدرسة ، ولكنه لم يرضخ للظلم ، ولم يستكن للاحتلال ، فسافر الى

فرنسا في صيف سنة ١٨٩٣ ليتعلم الحقوق هناك ، وبسرعة خاطفة
اتم علومه ، وصقل لهيب قلبه بمبادئ الثورة الفرنسية ودراسة حقوق
الانسان ، ونال شهادة الحقوق في نوفمبر سنة ١٨٩٤ من طولوز ،
وقرر ان يكون محامى امته امام الله وامام التاريخ ، وما اروع قوله في
رسالته الى اخيه في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٤ :

« واليوم احمد الله حمدا كبيرا ، واشكره شكرا جزيلا على فك قيد
اسرى والمن باطلاقى في ميدان الحرية ، فقد أصبحت حاملا شهادة
الحقوق ، وعولت بمشيئة الله على الانتظام في سلك المحاماة ، لادافع عن
حقوق الافراد ، ولو أتيج لى الخير وبلغت ما أتمنى لكننى المدافع عن حقوق
الامة بأسرها امام العالم اجمع ، لان مصر وهى جنة الدنيا لا تستحق
ان يداس شرفها بالاقدام ، ونصبح فيها نحن ابناءها الاعزاء ممقوتين
غرباء .. »

انه وهب حياته لامته ، فقد عاد اليها في ديسمبر سنة ١٨٩٣ ، وقيد
اسمه بجدول المحامين ، ولكنه لم يترافع في قضية واحدة ، بل تفرغ
لقضية الوطن ، وعكف على دراستها ، وتصفح ملاحقاتها ووقائعها دراسة
محام موهوب وقانونى له المعية نادرة ، ووطنى لم يسبقه في نورانيته
أحد، لا فى مصر ولا فى غيرها، ولم يأت بعده من بلغ درجة ايمانه بحق وطنه
وفى طريقه الى مصر كان قدالتقى بشقيق اللورد كرومر ، وداربينهما
حديث تدل كلمات مصطفى كامل التى قالها لشقيق عميد الدولة المحتلة
على مقدرة سياسية لا تتفق وحادثة سنه مما يدل على انه كان مبعوثا
من عند الله . قال رحمه الله :

« لنا أوروبا بأسرها التى تنادىها صوالحها العديدة بأن تنصرنا بنصرة
تلك الصوالح التى سعيتم من يوم احتلالكم البلاد فى تقويض أركانها ،
على أنها ان لم تنصرنا فان لنا من حقنا واتحادنا بوصف اننا امة ذات
حضارة قائمة ماثورة ما نبلغ بها الى ما نصبو من حرية واستقلال (١) »
وسرعان ما ناب هذا المحامى الشاب عن امته فى منازلة الاحتلال ..
فاحتج فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ على تأليف المحكمة المخصصة التى
استصدر اللورد كرومر مرسوما باتشائها لمعاقبة الذين يعتدون على
ضباط وجنود جيش الاحتلال (٢) .

(١) الامرام عدد ٢٨ يناير سنة ١٨٩٥ .

(٢) الاحتجاج منشور بالامرام فى ٤ مارس سنة ١٨٩٩ .

وكان يعرف مصطفى كامل أن مركز إنجلترا في مصر مزعزع بسبب ضغط الجماعة الدولية عليها ، ذلك الضغط الذي ترتبت عليه وعود الجلاء ، وكان يعلم بحصافته وبعد نظره أن تعارض المصالح بين فرنسا وإنجلترا يمكن استغلاله في خدمة قضية مصر وأنه من الممكن إثارة روح التنافس الدولي ، وحمل فرنسا على تشديد النكير على إنجلترا إلى أن تجلو هذه الأخيرة عن مصر ، ولذلك اختار الزعيم الشاب فرنسا بالذات ميدانا من أهم ميادين الجهاد ضد الاحتلال ، وسافر إليها في مايو سنة ١٨٩٥ ليدعو لقضية بلاده ، ويفضح إنجلترا أمام العالم المتمددين ، وفي ذلك الوقت لم تكن لمصر في الخارج سفارات ولا قنصليات ولا مكاتب دعاية ولا غير ذلك ، ولم يكن هناك قلم واحد يكتب لمصر أو لسان يعبر عن رأيها وينبه لآلامها وأحزانها .. فأقام مصطفى كامل من نفسه سفيرا أصري لدى دول الأرض جميعا ، وداعية يشار إليه بالبنان ..

وفي باريس سنة ١٨٩٥ التقى برجال السياسة وكبار الصحفيين إغريهم بالدفاع عن قضية مصر ، وكانت مهمته في ذلك عسيرة بسبب صغر سنه وقلة موارده ، إلا أنه كان ذا عزيمة لا تغل ، وقلب كبير .. وما أروع ذلك النداء الذي قدمه إلى مجلس نواب فرنسا في يونيو سنة ١٨٩٥ مشفوعا بصورة رمزية تمثل النيل مكبلا بالسلاسل والأغلال ، وما أروع الإلهام الذي تجلى في أبيات من الشعر قالها لفرنسا في صدر هذه العريضة :

أفرنسا يا من رفعت البلايا
عن شعوب تهزها ذكراك
أنصري مصر أن مصر بسوء
واحفظي النيل من مهاوى الهلاك
وانثري في الوري الحقائق حتى
تجلى الخير أمة تهواك

وتلك الحركة البارعة نبهت إليه صحافة فرنسا فتقدمت إليه تسالته رايه وتنشر احاديثه ، ومن ذلك الحديث الذي نشرته جريدة الجورنال في يوليو سنة ١٨٩٥ ، والذي علقت عليه جريدة الاكلير الفرنسية بقولها :

« لا بد أن سيكون لمصطفى كامل المصري دور مهم في المسألة المصرية لأن أسلوبه السياسي قائم على الصراحة والحق ، فهو يذكر بشجاعة وجلاء تلك المظالم الواقعة على المصريين من جراء الاحتلال الإنجليزي

الذى كلما مرت عليه السنون تجسمت فيه صنوف الاعتداء على حقوق الناس ..

وفي فرنسا كتب الزعيم وصال وجال ، حتى اهتزت انجلترا ، فانتقل من فرنسا الى فينا في يوليو سنة ١٨٩٥ ، وجرد على الاحتلال حملة في صحف النمسا ، وكان لها وقتئذ نفوذ كبير في السياسة الاوروبية ، ثم عاد الى باريس في ٨ أغسطس سنة ١٨٩٥ ونشر رسالته الفرنسية بعنوان : !خطر الاحتلال البريطاني .. وهى تلك الرسالة التى قال فيها كلمته المشهورة : « احرار في بلادنا كرماء لضيقنا » .. ولا شك أنه بهذا التعبير أراد أن يفرى الدول بمناوأة انجلترا ويطمئننها بأنه لا تعارض بين مصالح رعاياها التى تكون مشروعة وبين جلاء الانجليز عن مصر ، وتلك خطة بارعة كان لابد ان يلجأ اليها الزعيم حتى لا تغلق أوروبا ابوابها في وجهه ..

وكانت السيدة « جوليت آدم » فى طليعة كتاب فرنسا الاحرار فاهتمت بنشاط مصطفى كامل ، وتعرف بها فى سبتمبر سنة ١٨٩٥ ، وما أروع ما قاله فى كتابه المؤرخ فى ١٢ سبتمبر سنة ١٨٩٥ :

« سيدتى ...

« انى لا أزال صغيرا ، ولكن لى آمالا كبارا ، فانى أريد أن أوقظ فى مصر الهرمة مصر الفتاة .. هم يقولون ان وطنى لا وجود له ، وأنا اقول يا سيدتى انه موجود ، وأشعر بوجوده ، بما آنس له فى نفسى من الحب الشديد الذى سوف يتغلب على كل حب سواه ، وسأذود فى سبيله بجميع قواى ، وأفديه بشبابى ، واجعل حياتى وقفا عليه .. انى أبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ، قد نلت أجازة الحقوق من طولوز قبل سنة ، وأريد ان أكتب وأخطب وأنشر الحمية والاخلاص اللذين أشعر بهما فى سبيل رفعة الوطن العزيز ، وقد قيل لى أكثر من مرة انى أحاول محالا ، وحقيقة تصبو نفسى الى هذا المحال ، فأعينينى ياسيدتى فانك من الوطنية بمكان يفرحك بمزية تقدير قولى وتقوية عزمى وشد أزرى .. »

استمرت الحملة التى شنّها مصطفى كامل على انجلترا فى أوروبا ، وفى عام واحد شعر الراى العام الاوروبى بحق مصر ووقف على شىء من قضيتها وكثرت كتابات الصحف عن مصر ونشرها لبيانات مصطفى كامل وفى العام التالى أى سنة ١٨٩٦ كرر الحملة ، وفى هذه المرة وهوفى باريس

راى أن يواجه الانجليز مباشرة ويخاطب جلادستون رئيس حكومة إنجلترا وقت الاحتلال ، وكان يسمى كذبا شيخ الاحرار ، وكان قد ادلى بمديد من التصريحات معبرا عن نية إنجلترا في الجلاء ، وكان قد اعتزل الحكم فأرسل اليه مصطفى كامل في ٢ يناير سنة ١٨٩٦ كتابا جاء فيه :

« اسمحوا لاحد أبناء وادى النيل ، لوطنى لا امنية له الا تحرير بلاده ان يقصدكم اليوم ليسألكم رأيكم عن حل مسألة مصر ، فقد كنتم منذ احتلت إنجلترا وطننا اشد نصراء الجلاء ، وجاهرتم مرارا عديدة بأعلى صوتكم انه لا يليق ببريطانيا ان تحتل مصر الى اجل غير محدود ، فان عملا كهذا يمس شرفها اشد المساس .. لقد سجلنا كل تصريحاتكم فى هذا الصدد، ولو أنكم لم تستطيعوا السوفاء بوعودكم عند ما كانت السلطة فى يدكم لاسباب نجهلها جهلا تاما ، فانا لا نزال نظن أن اعتقادكم الآن كاعتقادكم فى سالف الزمن أى أنه ليس لمسألة مصر الا حل واحد هو الجلاء .. »

« ولهذا رايت من المفيد أن أرجو منكم فى هذا الوقت الذى اضطربت فيه احوال المسألة الشرقية أن تعرفونا حقيقة احساسكم نحو بلادنا ، فان كنتم لا تزالون من نصراء الجلاء كما نظن ذلك ، فمتى تظنون انه يمكن تحقيق هذا الجلاء المنتظر من عهد بعيد .. ؟ فضلا عن ذلك فان تصريحكم فى مسألة مصر يكون له اعظم قيمة فى هذه الايام التى يحسب فيها الجرم الفقير من أبناء ديننا المسلم بين انكم اكبر عدو رآه الاسلام »

وبهذا الكتاب ظفر مصطفى كامل بتصريح آخر من جلادستون ، اذ كتب الى مصطفى كامل يقول :

« ان آرائى لم تتغير قط ، وهى دائما انه يجب علينا ان نترك مصر بعد أن نتمم فيها بكل شرف وفى فائدة مصر نفسها العمل الذى من اجله دخلناها ، وان زمن الجلاء كما اعلم قد وافى منذ سنين .. لقد جاهرت بكل تصريحاتى فى مجلس النواب سنة ١٨٩٣ ، ولم يبق عندى شىء أضيفه عليها ، وقد كنت مستعدا لعمل كل ما هو حسن فى اعطاء آرائى تأثيرها ، الا أننى تركت المنصب بالمرة ... »

كان لتلك المكاتبات دوى هائل فى الصحف الاوروبية فعلمت الفيجارو وغيرها على كتاب جلادستون وأرسل مصطفى كامل خطابا آخر الى جلادستون فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ، كان من بين فقراته :

« ان عددا عظيما من أبناء وطنى ، لما رأوا ان زمن الجلاء على ماترى

قد حان منذ سنين ، كلفونى ان ارجوك التكرم على مصر باحداث حركة
فى الراى العام الانجليزى لمصلحة الجلاء ..

« ان الحركة الكبيرة العديمة المثال التى أحدثتها فى انجلترا المصلحة
الارمن حيث لم تكن وقتئذ الا أحد أبناء وطنك الغير رسميين كما تقول،
أعظم كفيل لنا بأن مساعدتك لمصر يكون لها اعظم فائدة . والا فهل
مسلمو مصر اقل استحقاقا لرعايتك العالية من مسيحيي الارمن ؟؟
أم هل أنت كما أشاعوا فى بلاد الشرق عدو للاسلام ؟ »

« لقد قلت فى خطبتك التى ألقيتها فى شهر أغسطس الماضى أنك لا تبغض
المسلمين البتة ، فهاهم المسلمين يأتونك اليوم حيث جاءهم السدور
يسألونك ان تدافع عن مصر . ومع ذلك افليس من الواجب على انجلترا
ان تحترم هى نفسها العهود العلنية والمعاهدات الدولية الضامنة لمصر
حريتها ، قبل أن توصى تركيا - التى يعتبرها أقل بلاد أوروبا مدنية -
باحترام فقرة من معاهدة برلين مختصة بالارض ؟ ! »

* * *

هذا المشعل المتنقل بين أرجاء أوروبا ، مدافعا عن حق وطنه ، لم
يفعل واجب ايقاظ الشعور القومى فى بلاده ، ولذلك كان دائم التنقل
والحركة بين مصر وأوروبا ، فعاد الى وطنه فى مارس سنة ١٨٩٣ ، وقد
احسنت به بلاده وتردد صدى صوته الذى انطلق فى أوروبا ، فالتف حوله
مواطنوه واستقبلوه فى الاسكندرية وألقى فيهم خطبه التى كانت نورا
لمصر ونارا على الاحتلال ، وكان تارة يخطب بالعربية وأخرى بالفرنسية
لينبه النزلاء الاجانب الى واجبهم حيال الحركة التى حمل رايتها ولاول مرة
بدات مصر فى سنة ١٨٩٦ تحتفل بذكرياتها السوداء وسافر الزعيم الى
أوروبا فى نفس السنة ونشر المقالات فى صحف فرنسا مذكرا بتاريخ ١٤
سبتمبر يوم دخول القراصنة الانجليز القاهرة وعاد الكتابة الى جلاستون
وفى كل مرة كان يظفر بكتاب من ذلك السياسى الانجليزى كان يستغل فى
صحافة أوروبا على نطاق واسع ومن فرنسا سافر الى المانيا وجعل
برلين ميدانا آخر من ميادين دعايته الوطنية وكذلك سافر الى النمسا
واتصل بصحافتها وبساستها وزعمائها ثم سافر الى القسطنطينية فى
اكتوبر سنة ١٨٩٦ ليحمل الباب العالى على التحرر من انحلاله وخنوعه
والوقوف فى صف الحركة الوطنية المصرية .

وعاد الزعيم الى مصر فى نوفمبر سنة ١٨٩٦ بعد ان ترنح الاحتلال
بفضلي ضرباته الموقفة فأرادوا أن يكيدوا له كيدا ودبر كروم مؤامرة

تجنيد. الا ان المؤامرة قد فشلت وخابت وهذا الجهد الضخم كان على حساب جسد مصطفى كامل وصحته فكان لايتوقف الا اذا اقعده المرض تم لايلبث ان ييل من مرضه ويستأنف الجهاد ويسافر ثم يعود .

وقد استمر يتنقل بين عواصم أوروبا المختلفة وبين مصر عدة مرات في كل عام حتى سمع العالم كله صوت مصر ووجدت قضيتها سنداً قوياً من الراى العام العالمى ولقد تردد صدى هذا الجهاد فى أمريكانفسها حتى كتبت صحيفة « نيويورك هيرالد » فى سنة ١٨٩٧ قائلة « انالعالم المتمدن يسمع فى هذه السنين الاخيرة صوتا رنانا وطنيا من الشرق،وهو صوت سليل الفراعنة مصطفى كامل ، وهو رجل اذا تكلم اسمع العالم صوته ، ومن عرف أنه ليس بغنى كبير ، ولا وزير حكومة ذات سلطان ، قال معنا انه نابغة ككل عظماء الرجال الذين يهبهم التاريخ من حين الى حين الى الامم المضطهدة المظلومة ليهدوها طريق السداد الخ » (١) .

على ان الجهاد الاكبر الذى تصدى له مصطفى كامل قد بلغ أوجه فى بنابر سنة ١٩٠٠ حينما أصدر صحيفة اللواء اليومية باللغة العربية وأصدر فيما بعد طبعات منها باللغتين الانجليزية والفرنسية واصبح بحق لسان مصر الناطق وقلبها الخفاق ، ولم يصرفه ذلك عن متابعة نشاطه ضد الاحتلال فى المجال الدولى وقد استطاع ان يحيى شعورأمة الوطنى وان يهد ما بنته انجلترا ويزلزل الارض تحت أقدامها فى وادى النيل ويعترف احد غلاة المستعمرين الانجليز ، « لويد جورج » بأن مصطفى كامل استطاع بوطنيته وتطرفه ان يشدد النكير على بريطانيا حتى افلت الزمام من يدها(٢) .

* * *

الخطوط الرئيسية

فى سياسة مصطفى كامل

والذى يعنىنا هنا ونحن نتكلم عن الدور العظيم الذى قام به مصطفى كامل فى خدمة القضية الوطنية ان نبين الخطوط الرئيسية فى برنامجيه السياسى ، فهذا البرنامج يعد فى الحقيقة دستوراً للوطنية المصرية وهو

(١) عبد الرحمن الرافعى - مصطفى كامل يبعث الحركة الوطنية - الطبعة الثالثة مصر سنة ١٩٥٠ ص ١٠٥

(٢) مصر منذ كرومر - الجزء الاول ، لندن سنة ١٩٢٣

يعطى صورة واضحة عن التفكير السياسى المصرى فى اول مرحلة من مراحل الجهاد الوطنى ، قبل أن يدخل هذا الجهاد بالمتصدين له فى الدائرة المبرنة ..

* * *

ونحن نلخص الاسس التى وضعها مصطفى كامل فيما يأتى :

اولا : اعتماد مصر على نفسها وتحذيرها من الدخول فى ائتلاف .

على الرغم من أن مصطفى كامل اتخذ أوروبا بأسرها ميدانا لدعايته وشن من صحفها ومحاقلها السياسية حربا شعواء على أعداء وطنه واستطاع الى حد ما أن يؤلب الدول ضد بريطانيا ، فطن رحمه الله الى أن مصر ضحية تأمر استعمارى وحذر وطنه من الاعتماد على الغير أو الدخول فى ائتلاف ايا كانت بمعنى أن مصطفى كامل لم يقبل بأى حال أن تزج مصر بنفسها فى دفاع مشترك أو غير ذلك من التنظيمات الجماعية بل رأى أن الوطن يجب أن يعتمد على نفسه ويستخلص حقه بيده .

ويستفاد هذا الراى مما ورد على لسانه فى الخطاب الذى القاه بالاسكندرية يوم ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧ ، ويعد هذا الخطاب بمثابة برنامج سياسى شامل وضعه الزعيم الخالد والقاءه بمسرح « زيزنيا » بالاسكندرية بمناسبة تأسيس الحزب الوطنى ، ومما قاله موصيا مصر بأن تعتمد على نفسها ، ما يأتى :

« ظن الساسة الانجليز أنهم اذا اتفقوا مع فرنسا على مسألة مصر ، طويت أوراق هذه القضية الخطيرة ، وخفت كل صوت ، ومات كل أمل ، وحل اليأس محل الرجاء ، وصار الشعب المصرى اثرا كتلك الآثار التى يأتى السائحون لرؤيتها فى كل عام .

« ولكنهم اخطأوا خطأ كبيرا ، نعم أخطأ أولئك الساسة الذين يظنهم العالم كله ، أمهر الناس فى تدبير الشئون واعداد الحوادث ومعرفة المستقبل « اخطأوا لان العزلة التى صرنا اليها ، بعثت فىنا روحا جديدا ، ارتدنا الى الحقيقة ، التى لا قوام لشعب بدونها ، ولا حياة لامة بغيرها ، ولا وجود لنفر من الناس اذا لم يتبعوها ، وهى :

ان الامم لاتنهض الا بنفسها ولا تسترد استقلالها الا بجهودها ، وان الشعب كالفرد لا يكون آمنا على نفسه ، الا اذا كان قويا بنفسه ، مستجما لكل عدد الدفاع ، وآلات الذب عن الشرف والمال والحياة

« نعم ، فقها أن الشعوب التي لا ترجو الرقي الا بمعونة جيرانها واصدقائها ، ولا تحفظ استقلالها الا بالاعتماد على حلفائها ، هي شعوب في خطر ، وحياتها مهددة في كل وقت . »

«دهش الذين كانوا لا يرون فينا الامواتا تتحرك كما بهت اعداء الوطنية المصرية من هذه الروح الجديدة ، التي دبّت في الامة وقالوا : عجباً ايحيا هذا الشعب ؟ ! تنهض مصر بنفسها ؟ ! تعمل للاستقلال وحدها ؟ ! اتقدر على تحقيق مطالبها بمحض ارادتها ؟ ! اتقاتل اليأس والقنوط وتتغلب على الحوادث والكوارث ؟ !

« أجل والف مرة أجل ! ! ان مصر بالغة آمالها ومحقة امانيتها بأرادتها وهمتها . »

ثانيا : ثقته بوطنه واذكاء الشعور عند المصريين بالكرامة .

راى مصطفى كامل انه لا سبيل للوصول الى الحق الا اذا آمن به صاحبه واحس بكرامته ، ولما كان الاحتلال قد عمل على تحطيم الشعور بالكرامة عند المصريين واذلالهم ليسلموا بالامر الواقع ، قاوم مصطفى كامل هذه السياسة بأن ألهم بمقالاته وخطبه الايمان بمصر وحقها في الحياة وجعل العمل لها من اقدس الواجبات وأحل الرجاء محل اليأس والقنوط . ومن كلماته الرائعة :

أ - « أنى لو لم أولد مصريا ، لوددت أن أكون مصريا »

ب - « لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة »

ج - « ان العامل الواثق من النجاح ، يرى النجاح أمامه كأنه امر واقع ، ونحن نرى من الآن هذا الاستقلال المصرى ، ونبتهج به ، وندعو له كأنه حقيقة ثابتة وسيكون كذلك لامحالة ! !

« فمهما تعددت الليالى وتعاقبت الايام ، وأتى بعد الشروق شروق ، وأعقب الغروب غروب ، فأننا لانمل ولا نقف فى الطريق ولا نقول أبدا : لقد طال الانتظار »

« اننا وجهنا قلوبنا ونفوسنا وقوانا وأعمارنا الى أشرف غاية اتجهت اليها الامم فى ماضى الايام وحاضرها ، وأعلى مطلب ترمى اليه فى مستقبلها ، فلا الدسائس تخيفنا ، ولا التهديدات توقفنا فى طريقنا ، ولا الشتائم تؤثر فينا ، ولا الخيانات تزعجنا ، ولا الموت نفسه يحول بيننا وبين هذه الغاية التي تصغر بجانبها كل غاية . »

« نعم اننا لو تخطفنا الموت من هذه الديار واحدا بعد واحدا كانت آخر
كاماتنا لمن بعدنا : « كونوا اسعد حظا منا ، وليبارك الله فيكم ، ويجعل
الفوز على ايديكم ويخرج من الجماهير المئات والالوف بدل الاحساد
للمطالبة بالحق الوطنى والحرية الاهلية والاستقلال المقدس

« بلادى ! بلادى ! لك حبى وفؤادى ، لك حياتى ووجودى ، لك دمي
ونفسى ، لك عقلى ولسانى ، لك لبي وجناني ، فانت انت الحياصة
ولا حياة الا بك يا مصر !

د - « ان مصر جنة الدنيا وان شعبا يسكنها ويتوارثها لاکرم
الشعوب اذا اعزها ، واكبرها جناية عليها وعلى نفسه اذا تسامح فى
حقها وسلم ازمتهما للاجنبى »

ثالثا - قوة العقيدة والتطرف فى الوطنية

راس مال الزعيم فى جهاده قوة عقيدته والتعصب لها وحث اعوانه
على التطرف فيها فهكذا كانت دعوة الانبياء والمرسلين وكذلك كانت
دعوات محررى الامم والشعوب ، اما المرونة والتهاون فقتل للحركة
الوطنية ولم يعرف مصطفى كامل مرونة ولم يقبل مساومة ولم يطق
فى الحق هواده ولا ليناً .

قال فى هذا الصدد :

« نلقب بالمتطرفين ! ولماذا ؟ لاننا نطالب بحقوق مصر واستقلالها !
لاننا نذكر انجلترا بشرفها وعهودها ووعودها ! لاننا نقول لها بصوت
الحق والاعتقاد القوى ان المستقبل يكفل ذلك الاستقلال ، وانه خير لها
ان لاتقاوم الحوادث فيما بعد ، والا تحاول اعدام امة خلقها الله
للحياة والعمل !

« متطرفون ! لاننا نعلن ثقتنا الكاملة بمستقبل بلادنا ، ونقول لهذه
الامة فى الصباح والمساء : اليوم عسر وغدا يسر ، اليوم اسر وغدا فخر ،
اليوم احتلال وغدا استقلال ، اليوم عناء وشقاء وغدا رخاء وهناء !

« متطرفون ! لاننا نقول للامة اعملى وحافظى على السكينة ، اياك
والقلاقل ، فهى تخدم العدو وتضر بالوطن ، اياك والانقسامات فانها
منشأ الخراب والدمار ، اياك وهوس العداوات الدينية فانها آفة الآفات
وجالبة المحن ، اياك وسوء ظن الملا المتمدن بك فان الشعوب فى المدنية
متضامنة ويا شقاء من سار ضدها !

« متطرفون ! لاننا نقول للامة خذى من العلم اوفر قسط وتسلحى

**باسلحته واملاى وادى النيل من نوره ، وردى الى الفقير حقه ونصيبه
من هذا المنهل العذب !**

« متطرفون ! لاننا نرد تهم العدو ونثبت للعالم كله اننا متمدون وانه
ايس للتعصب بيننا وجود وان الاسلام عامل قوى لترقية الامة ونشر
نوار المدنية فيها .

« متطرفون ! لاننا رفعنا اصواتنا محتجين على فظيعة الفظائع فى
دنشواى ، وعارضنا السياسة الأنجليزية فى دعاويها ، ووقفنا فى وجوه
اعدائنا والحق سلاحنا ، والصراحة عدتنا ، والاقدام مطيتنا

« متطرفون ! لاننا نمثل مصر للامم تتدفق حياة ونشخصها قوية
ناهضة ، شريفة المقاصد ابية ، لاترضى المذلة ولا تعرف الكذب والخداع

« متطرفون ! لاننا لانطلب استعمار بلاد الغير ولا استعباد شعب من
شعوب الارض ، بل نقنع بطلب الاستقلال لوطننا ، فأن كنا نعتبر
متطرفين لاننا نعلن ذلك كله ولان هذه خطتنا ، فاکرم بالتطرف ،
ويا فخارنا بأن نلقب بالمتطرفين ! من منكم لا يفخر بأنه متطرف ، واىكم
لا يريد ان يكون سائر المصريين متطرفين ؟

وهل يكون الاعتدال فى هذه الحالة شيئا سوى الخوف والجبن والرياء
واستعمال خطتين ، واتباع سياستين ، ومخاطبة الناس بلسانين ؟ ومن
ذا الذى يرضى لنفسه ولقومه بهذا الاعتدال ، وما هو فى الحقيقة الا
المذلة فى ابشع مظاهرها والموت الشنيع الموجب لاحتقار الامم جمعاء »

رابعا - الاستقلال والجلء قبل الاصلاح

فطن مصطفى كامل الى اسلوب الانجليز الخبيث اذ يحاولون كلما
قامت فى مصر يقظة وطنية ان يصرفوها لما يسمى بالاصلاح الداخلى ، وقد
كان الكلام عن الاصلاح الداخلى حجتهم امام العالم فى اطالة مد اجل
احتلالهم فهم من ناحية يفسدون ويخربون ويستعينون فى الافساد
والتخريب بعمالهم واعوانهم من اقطاعيين وعباد حكم وغيرهم ، ومن
ناحية اخرى يقولون للوطنيين اصلحوا دياركم أولا وذلك لتبقى مصر
تجرى فى حلقة مفرغة وتنصرف عن مطالبتهم بالجلء ولكن ليس ما يمنع
من أن تنهض مصر فى وقت واحد بالدفاع عن قضيتها ضد الانجليز
واصلاح شئونها الداخلية .

وقد رد مصطفى كامل ردا بليغا على المطالبين بالاصلاح وتأجيل
موضوع الجلء بقوله :

« ينادى البعض في هذه الايام ، بأن كلمة الاستقلال توجع الانجليز ،
وانه اشير عليهم من بعض انصار مصر في انجلترا ، بأن الاصلح والافق
الاكتفاء بطلب الاصلاح ، واهمال مسألة الجلاء والاستقلال ، او على
الاقل تأجيلها الى حين ، ويعمل ذلك البعض لترويج هذا الراى ويندفع
فى طريقه ، طاعنا فى المطالبين بالاستقلال قائلا انهم متطرفون !

« وانى لمفصح الآن ، امام الامة كلها عن راى فى هذه السياسة ، التى
يتوهم ذاك البعض انها اكبر ضرب من ضروب الدهاء !

« ان العمل بآراء الانجليز الذين يشغلون بمسألة مصر فى انجلترا ،
لبس مما يطالب به المصرى ، لان هؤلاء الانجليز يعملون لخدمة انجلترا
بالذات ، فهم يريدون ان تكون سياسة بلادهم سياسة لين ومهارة بدلا
من ان تكون سياسة شدة وصلابة ، وهم ان اتفقوا معنا فى بعض
المسائل قد يختلفون فى الجوهر ، ولذلك يرى بعضهم بمزيد الاستياء
الحركة الوطنية الداعية الى الاستقلال فنحن مسلوبون وهم السالبون ،
ونحن طلاب حق مقدس والانجليز هم مفتصبوا هذا الحق ، فلا سبيل
الى الاتفاق بيننا وبينهم الا باعترافهم بحقنا ورده الينا »

ويستفاد من العبارة المقدمة ان مصطفى كامل لايقبل مفاوضات
الانجليز بأية حال ولا يسمح قط بعقد أى اتفاق معهم قبل جلائهم مقدما

**خامسا - المطالبة بالدستور والحكم النيابى الصحيح لا الحكم النيابى
الذى يقوم فى ظل الاحتلال .**

قال مصطفى كامل فى خطاب « زيزنيا » الذى اقتبسنا منه الفقرات
المقدمة ما نصه :

« يتوهم انصار سياسة المغالطة أنهم مهرة قادرون ، وسياسيون
محنكون ، ولذلك هم يريدون ان يخدعوا الدولة الانجليزية ويغلبوها
بقوة الدهاء ، هم يقولون :

لنهرج طلب الاستقلال ولنطالب الانجليز بالاصلاحات الداخلية مثل
تأسيس مجلس نيابى ونشر التعليم ، حتى اذا صرنا اصحاب الطول
والحول فى البلاد ، قلنا لهم : انجلوا عنها » فلا يستطيعون الا ان ينجلوا
خاضعين ممثلين .

« اللهم انى اعترف بانى لست من المهرة فى السياسة حتى ادبر مثل
هذا التدبير ، واصرح بأنه لم يخطر لى لحظة واحدة على بالى ، بانى قادر
على ان اصرع السياسة الانجليزية بمثل هذه المهارة الفائقة ، كما انى

مع عداوتى الاكيدة للاحتلال ، لا ارى الانجليز قد تحولوا بسرعة البرق
اطفالا صفارا حتى تدخل عليهم هذه الحيلة المضحكة

« باطلا يعتقد البسطاء ان الانجليز مع كونهم ينوون البقاء فى مصر ،
يقبلون بمنح اهلها حكومة دستورية ، لانه لو جاز ذلك لكان وجودهم
فى هذه الديار يوم يؤسس فيها مجلس نيابى تام السلطة نافذ الكلمة لغوا،
ولاصبحوا فى هذا القطر لاعبين .

**« ان اعطاء المصريين مجلسا نيابيا حقيقيا - لاصورة يراد بها السخرية
ونثر الرماد فى العيون - هو تجريد للاحتلال من كل سلطة ، فلايستطيع
المعتمد البريطانى ابقاء مثل « دنلوب » فى نظارة المعارف مع سخط
الامة كلها عليه الخ »**

« انما تساعد انجلترا بكل قوتها على تأسيس حكومة دستورية فى
هذه الديار يوم تنوى حقيقة الجلاء عن مصر : ولذلك طلبت دائماالمجلس
النيابى مقرونا بطلب الاستقلال . الا ان الخطة التى وضعتها الحكومة
الانجليزية عندما احتلت هذا القطر ، هى ترشيح المصريين لان يحكموا
انفسهم ، واقامة معالم الدستور بينهم ثم الجلاء عن بلادهم ، هى خطة
متناسكة كل التماسك ولا يمكن تنفيذ مبدا من مبادئها دون المبدأين
الآخرين ، فترشيح المصريين لان يحكموا انفسهم يجعلهم اقوياء أشداء
راقين فى الشعور الوطنى ، فلا يرضون بحكم الاجنبى ، ومنحهم مجلسا
نيابيا يحصر السلطة فى ايديهم فلا يبقى للانجليز بجانبهم عمل ما . لذلك
صرحت بفساد سياسة المغالطة وبضررها الشديد على مصر والمصريين ،
لأنها تؤدى الى اعتراف فريق من الامة بقبول الاحتلال وتظهره بمظهر
الضعف الشديد ولا تثمره ثمرة ما ، هذا فضلا عن كونها قاتلة للروح
الوطنية بأبعادها المصرين عن ذكر الاستقلال والتعلق به

سادسا - حكومة وطنية تستمد ارادتها من الشعب

راى مصطفى كامل ان اكبر وسيلة لمقاومة المحتل هى اقامة حكومة
وطنية تصارع الاحتلال وتعتمد على ارادة الشعب ولا تخضع لطغيان
الفرد وفى هذا يقول :

« ان المصريين لايرضون باصلاحات سطحية يعطونها ذرا للرماد فى
العيون ، بل انهم لايطمئنون على انفسهم وبلادهم الا اذا عادت الحكومة
الوطنية بسلطانها وسطوتها ورهبتها وكانت حكومة دستورية خاضعة
لابادىء التمدن الحديث ومستمدة قوتها من الشعب وعاملة برغائبه
ممثلة لاوامره . »

وقال عن انجلترا انها « تعادى الوطنيين المصريين وتحاربهم لانهم يطلبون اتباع مبادئ الوطنية وتعميم التعليم واقامة الدستور مقام الظلم والاستبداد ولا يرتضون بحكومة الرجل الفرد سواء اكان مصريا او اجنبيا ، وان مداركهم ارتقت الى حد انهم يعتبرون انفسهم من عائلة « الشعوب المتقدمة » ويطلبون ان يعاملوا كذلك

سابعا - وحدة طوائف الامة وصفوفها .

كان مصطفى كامل ، طيب الله ثراه ، اكبر الداعين لتوحيد صفوف الامة ، مسلمين واقباطا ، ولم يكن تمسكه بمبادئ الدين الحنيف ليصرفه قط عن الدعوة للعروة الوثقى وقد رد على ادعاءات الانجليز وخصومهم الذين رموه بالتعصب الدينى بقوله :

« قال اعداءنا اننا نخلط الاسلام بالوطنية ، ونتكلم دائما عن المسلمين، ونطلب ادخال الدين فى التعليم ، وفسروا ذلك بانه تعصب ذميم

« فكيف لا تكون انجلترا والمانيا متعصبتين وهما الدولتان المتمسكتان بالتعليم الدينى فى مدارسهما ونتهم نحن بالتعصب الدينى ؟ .. لما ذا يكون الانجليزى وطنيا وبروتستنتيا فى آن واحد ولا يكون المصرى المسلم وطنيا ومسلما ؟ الا تكون الوطنية صحيحة الا اذا قضت على الدين ومحبه ؟ الا ان الحقيقة الساطعة التى لا ريب فيها هى ان الوطنية والدين ينفقان ، بل وقد يكونان متلازمين .

نحن اذا طلبنا ارشاد امتنا الى الحقيقة الدينية ، فما ذلك الا لان الاضاليل والاكاذيب والخزعبلات التى راجت بين العامة باسم الدين قلبت حقيقة هذا الدين فصار الجهل والتأخر والانحطاط وكل الآفات ممايلقى على الدين ، وينسب اليه ، والدين منه براء .

« لذلك كان من المستحيل احياء الامة وانهاضها بغير الحقيقة الدينية، لانه لا سبيل لايادة جيش الباطل الذى ألف ونظم باسم الدين الا بالدين نفسه ... »

« .. على ان بث الحقيقة الاسلامية بين المسلمين من اكبر الاسباب المرجدة للتسامح والتقرب من الشعوب الاخرى ، اذ لا تعصب مع علم ولا نفرة من نور ورشاد ، فمن منفعة العناصر كلها ان يعرف المسلمون دينهم على حقيقته وان تزول اوباء الجهالات والخرافات من بينهم »

وقال فى الدعوة الى الاتحاد وجمع الكلمة ما نصه :

« اسمحوا لى ان ادعوك للاتفاق والاتحاد وازالة كل سبب للنفور

والشقاق بينكم وبين النزلاء ، فإن الاتحاد هو القوة الكبرى ، ولولاه ما قام شعب في العالم وما وجد التضامن بين أفراد الهيئة الاجتماعية .. انه يحزنكم كثيرا أن تجدوا المنافقين والخائنين من أبناء البلاد وهو حال بحزن ولكنه ليس خاصا بمصر ، بل هو عام في الدنيا كلها ، واذا احزن الوطنيين الصادقين من جهة فإنه يسرهم من جهة أخرى لانه يبعد العناصر الفاسدة من الحركة الوطنية ويجعلها ظاهرة خالصة من كل شائبة

« فضموا صفوفكم واجمعوا امركم واعملوا بجد وهمة واثبتوا للاعداء والاصدقاء أننا أحق الامم بالدستور والاستقلال »

« ان الوطنية الحققة تقضى على صاحبها بأن يضحي حياته خدمة لوطنه لو دعت الحاجة لذلك ، فلنضحي جميعا احقادنا الذاتية وخصوماتنا الشخصية ، ولننسى عداواتنا واختلافاتنا امام المصلحة الوطنية وامام الوطن المقدس ، لننسى أشخاصنا ولنترك الطمع في الزعامات والرئاسات ونتبع احقرنا اذا كان على الحق فاننا اذا نصرناه نصرنا الوطن والامة واذا خذلناه خذلناها معا . »

ولكن الدعوة الى توحيد الصفوف لم تكن تتسع للتسامح وقبول ضعف النفوس في الصفوف . وفي هذا يقول مصطفى كامل :

« ان من يتسامح في حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزرع العقيدة سقيم الوجدان »

ثامنا - لم يغفل زعيم الوطنية المصرية في جهاده الاصلاح الداخلى ولقد طالما حث على نشر التعليم وذهب في ذلك الى حد فتح المدارس الشعبية لتربية المصريين تربية وطنية صحيحة وكذلك عنى بمختلف ضروب الاصلاح الداخلية والاخذ بأسباب المدنية التي تجعل مصر امة جديرة باحترام الشعوب المتمدنية واحتلال الصفوف الاولى بينها واعماله في هذا المضمار مفصلة في المؤلف القيم الذي وضعه في سيرة مصطفى كامل زميلنا وصديقنا الاستاذ عبدالرحمن الرافعي .

وكذلك كان مصطفى كامل ثورة بل نارا موقدة ضد الظلم والجبروت وما اروع جهاده حينما وقعت مذبحه دنشواى ونفذ حكم الاعدام في المصريين الابرياء في ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٦ حتى اهتز قلب مصر وجرح أيما جرح وكأنما كانت أرواح المشنوقين كما قال قاسم أمين تطوف في كل مكان ولقد احتضن مصطفى كامل قضية دنشواى ونشر في فرنسا مقاله المشهور الذي وجهه الى الامة الانجليزية والعالم المتمدن ثم سافر

الى انجلترا وهز الامة البريطانية هراو زلزل حكومتها الاستعمارية زلزالا
أطاح باللورد كرومر وقضى على طغيانه وكان ذلك مسمار دقه مصطفى كامل
فى نعش الاحتلال البريطانى

ومجمل القول ان مصطفى كامل كانت له سياسة تتألف من شقين :
الشق الاول - حرب على انجلترا فى الخارج ودعاية أمام العالم المتمدن
واسعة النطاق كانت تهدف لتعريفه بحقوق مصر وتطمينه لنواياها
وأغراضها النبيلة وانها جديرة بأن تحتل مكانها بين صفوف الامم الحرة
واماطة اللثام عن جرائم انجلترا وآثامها وفضيحتها على الملأ حتى
لا تغفر من الدول بقبول للوضع الاستثنائى الذى ترتب على الاحتلال
وبذلك يبقى مركزها مشوبا بالبطلان مطعوننا عليه بمقتضى احكام القانون
الدولى العام .

وعلى الرغم من السعى لاقامة علاقات ودية بين مصر والعالم
الخارجى لم يقبل مصطفى كامل قط ان تزج مصر بنفسها فى اتفاقات او
احلاف او تعتمد على غيرها بل دعا لاعتمادها على نفسها .

وكذلك كان مصطفى كامل يخاطب ضمير الامة البريطانية حتى تخجل
من جرائم سياستها ونفوس المستعمرين الامارين بالسوء . ولكن
لم يقبل قط ان يحالف انجلترا او يفاوضها او يساومها او يعاهدها
بل دعاها للجلاء بلا قيد ولا شرط وجنح الى الصراحة والوضوح ولم
يعرف الالتواء ورأى ان الامم المغلوبة على أمرها لا تستطيع ان تعالج
قضاياها بالطرق الدبلوماسية بل تصل الى حقها بالجهاد الوطنى وتضع
خصمها فى مركز سىء يضطره للنزول على ارادتها .

والشق الثانى - هو سياسته الداخلية ومن شأنها اذكاء نار الوطنية
والكرامة عند المصريين وتنبيه الوعى والشعور والمطالبة بحياة نسيابية
صحيحة تستند على ارادة الامة مع انكار سلطان الفرد اجنبيا كان أم
مصريا ولكن مصطفى كامل لم يقبل ان يكون وزيرا أو رئيس وزارة وان
يورط نفسه باحتمال امانة الحكم ما بقى فى ارض وادى النيل جندى
أجنبى واحد وذلك لكى ينجو بحركته من الدخول فى الدائرة المرنه . وهذا
لم يمنعه بطبيعة الحال من تأييد بعض الحكام المصريين الذين يعملون
طبقا لبرنامج الوطنى .

ولقد مات رحمه الله فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ووطنه احوج

ما يكون اليه ولم يكن وقتئذ مجرد رئيس حزب سياسى بل كان زعيم الامة بكافة طبقاتها وطوائفها واذا كان قد أسس الحزب الوطنى قبيل وفاته بأشهر قلائل فذلك ليتغلب به على دسائس المحتلين وعلى الطابور الخامس الذى أسسه اللورد كرومر وسماه « حزب الامة » ولكن كان الحزب الوطنى هو الامة وهو حركتها الوطنية ووثبتها المباركة .

وقد حافظ خلفاؤه على التراث الى ان استطاع الذين سموا انفسهم بالمعتدلين ان ينتزعوا الزعامة الشعبية من يد الحزب الوطنى فحصل تحول خطير فى القضية المصرية كما سنبين فيما بعد .

توفى المغفور له مصطفى كامل فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ وترك كثرة الامة ملتفة حول راية الحزب الوطنى الذى أسسه . ولم يخرج على هذا الاجماع ، الا نفر قليل من الاعيان الذين كان اللورد كرومر قد جمعهم وحملهم على تأليف حزب الامة فى اكتوبر سنة ١٩٠٧ وكان ممن أعضاء هذا الحزب البارزين المغفور لهم سعد زغلول ومحمود سليمان وكانت لهذا الحزب صحيفة اسمها « الجريدة » يحررها الاستاذ احمد لطفى السيد .

وقد فضح « لورد لويد » هذا الحزب واعترف صراحة بالصحيفة ٥٠ من الجزء الاول من كتابه « مصر منذ كرومر » ان عميد الاحتلال البريطانى لورد كرومر ، هو الذى أسس هذا الحزب واسس « الجريدة » و اضاف « لورد لويد » ان كرومر تعرف على سعد زغلول بصالون الاميرة نازلى وانه وجده من المعتدلين الذين يمكنهم مناوئة حركة مصطفى كامل ولا سيما انه كان صهرا لمصطفى فهمى ولهذا السبب عين وزيرا للمعارف العمومية خلف مصطفى كامل فى زعامة الحزب الوطنى أى فى قيادة الحركة الوطنية المغفور له « محمد فريد » ، وقد كان مثلاً رائعا فى الكفاح والتضحية وسار على سنة سلفه فى الدعوة لقضية الوطن فى الخارج وايقاظ الوعى القومى وتنظيم الكفاح والمقاومة فى الداخل ، وكان محمد فريد فوق ما امتاز به من ايمان وطنى وخلق رفيع جم الثقافة ، حصيف الرأى ، ويمكن القول انه هو الذى وجه القضية أحسن توجيه اذ رسخت فى قلبه عقيدة سليمة وهى أنه لا سبيل للتفاهم مع الغاصب بأية حال قبل أن يتم الجلاء عن مصر والسودان بلا قيد ولا شرط ، وقد مشى على هدى المبادئ الكريمة التى وضعها سلفه العظيم . وقويت حركة الجهاد التى تزعمها المغفور لهما الشيخ عبدالعزيز جاویش الذى أسندت اليه رئاسة

نحرير اللواء في منتصف سنة ١٩٠٨ وأمين الرافعي صاحب « الاخبار »
فيما بعد

الجلاء وحياد مصر الدائم

ونستطيع أن نقرر أن فريد هو الذي وضع بحق أسلم وأقوم حل
للقضية المصرية وهل الحل الذي يركز على الجلاء مع تقرير حياد مصر المطلق
وقد شرح نظريته هذه في خطابه الذي ألقاه بمؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠
وهو ذلك المؤتمر الوطني الذي استقدم له فريد على نفقاته ، خطباء وباحثين
من كبار العلماء ورجال السياسة في العالم وتعد قرارات هذا المؤتمر من
الوثائق الهامة في ملف القضية المصرية

قال فريد عن الحياد ما نصه :

« نحن أمة تتألف من ثلاثة عشر مليونا من النفوس ، متحدثين في
اللغة والعادات ، متحدثين في الدين الا اقلية كانت ولا تزال محترمة
الحقوق دائما ، فلا أفهم اذا لماذا تبقى مصر تحت سلطان إنجلترا ، كما يصرح
به « السير جراي » ، الا أنها واقعة على طريق الهند ، وأن قناة السويس
تخترق الارض التي كانت تصل أفريقيا بآسيا ؟ أنتم تعلمون جيدا ان هناك
معاهدة دولية أبرمت سنة ١٨٨٨ لضمان حيطة القناة ، وقد يحتج
الانجليز على ذلك بقولهم : ان هذه الحيطة نظرية أكثر مما هي حقيقة
عملية ، وأنه في حالة الحرب لا بد من سقوط القناة في يد أقوى الدولتين
المتحاربتين ، وأن صالح المملكة البريطانية يقضى بأن تكون هناك
الجيش الانجليزية لاحتلال القناة وحمايتها أثناء القتال ، ولكن الدول
الأخرى يمكنها ان تحتج عليها وتدحض هذه الحجة وتقول لها :
انا نحن أيضا لنا مصالح في الشرق ويهنا كما يهمك أن تكون القناة على
الحياد أثناء القتال ، فلا يمكننا والحالة هذه ، أن نتركك في مصر لتكون القناة
تحت تصرفك ورحمتك

« فيستنتج من ذلك أن الصالح الدولي للعالم أجمع ، يقضى بالاتكون
مصر محتلة بأية دولة أجنبية ، وأن تترك لنفسها لتكون أمة على الحياد ،
تحتزم كل الدول حيادها ، وامام أعيننا مثال قائم : بلجيكا التي ساعدتها
فرنسا على التخلص من هولندا ، والتي تساعدها إنجلترا وتحميها من ألمانيا ،
فموقف مصر الدولي في أهميته معادل لأهمية بلجيكا ، والدولة التي تحتلها
تكون لها مزية كبرى على بقية الدول فترون من ذلك أن مصالح الدول
جميعها تبقى مهددة ما دامت إنجلترا محتلة لمصر ، كما أن احتلالها يهدد

مصالح مصر نفسها ، التى لها حق طبيعى فى الاستقلال لا يزول ولا يسقط مهما طال عليه الامد ، ولكن هذه المسألة الاخيرة ، لا تمسكم الا من جهة تآثر عواطفكم منها ، ولذلك أطلت القول فى المسألة المادية ، التى يهتم لها سياسة الدول العظمى

على ان القضية التى ندافع عنها، والمطالب التى نجاهد فى سبيلها قد قدرها مؤتمر السلام الدولى الاخير حق قدرها ٠٠٠ فمسألتنا قد عرضت على محكمة الراى العام فى العالم بأسره ٠٠٠ الخ »

وقد كانت مطالبة الحزب الوطنى بالاستقلال التام مقترنة بالمطالبة بالدستور والحياة النيابية الصحيحة . وتتميز المرحلة التى حمل فيها فريد أعباء الجهاد بأن القضية المصرية قد شغلت فى الخارج بعض المؤتمرات الدولية بفضل مساعيه ونضاله وأهم هذه المؤتمرات مؤتمر السلام الذى انعقد باستكهولم فى أغسطس سنة ١٩١٠ وقد ألقى فيه فريد خطبا بارعا كان من أهم ما جاء فيه :

«توجد بلاد يطعم فيها الاقوياء ، بسبب ثروتها وحسن موقعها الجغرافى ، وقد تمتعت مصر « وطنى العزيز » بهاتين الزيتين ، فأرضها غنية خصبة ، وهى واقفة عند ملتقى ثلاث قارات : افريقيا وآسيا وأوروبا ، ولا جرم أن هذا الموقع ازداد شأنا بعد فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ ، ومن هذا العهد أخذت انجلترا تسير بسرعة نحو تحقيق أملها الذى كانت ترمى اليه منذ أوائل القرن التاسع عشر ، اذ أقدمت على تول تجربة لها فى سنة ١٨٠٧ ، ثم مهد لها السبيل حدوث ثورة عرابى العسكرية ، وتردد تركيا فى سياستها فى عهد عبد الحميد ، وانسحاب فرنسا وقتئذ ، فدخل الانجليز مصر بدعوى انهم اصدقاء للخديو توفيق وللامة المصرية، وانهم دخلوها ليعيدوا الامن الى نصابه ، ويعيدوا الخديو الى عرشه ، وقد رأى دائئو مصر اذ ذاك وكان لهم عليها ملياران ونصف من الفرنكات ، ان مصالحهم تتفق مع وجود انجلترا فى مصر ، فدفعوا الاستعماريين الانجليز الى المطالبة بجعل احتلال مصر دائما ، وأخذت الحكومة الانجليزية بتأثير هؤلاء الاستعماريين تسعى فى تحريك الشهوة الحربية فى قلوب الامة الانجليزية ، هؤلاء المليون أنفسهم هم الذين كانوا علة الحرب الروسية اليابانية ، كما شرحه لكم فى هذا المقام المسيو رويسان الاستاذ بجامعة بوردو .

« انى لا أريد الآن ان اشرح قصة الاحتلال الانجليزى ، ولا اقامة الحجج البالغة على افلاسه التام فى جميع مراميه ،.. ولكنى أريد منكم ان توجهوا عنايتكم وتعطفوا على هذه الامة المصرية العريقة فى المجد ، هذه الامة التى جاهدت جهادا سليما منذ ثمانى وعشرين سنة لاسترداد حريتها واستقلالها ، وانا لم نفكر قط فى احداث ثورة ولا فى ارتكاب جرائم الارهاب للفت العالم المتحضر الى موقفنا ، وانما نحن نرمى الى اكتساب عطف الامم المتمدينة ، باقامة الادلة على محبتنا للعلم والسلام ، وعلى اننا لانريد ان نصل الى غايتنا الا من طريق الحق والعدالة ، ومع ذلك فاننا يستحيل ان نرضى الالتحاق بالملكة الانجليزية ، ولا يذهبنا حبنا للسلام الى تضحية حقوقنا الطبيعية المقدسة ، وهى الحرية والاستقلال »

« .. ان اعادة مصر الى اهلها امر ضرورى للسلم فى أوروبا ، وكذلك تدعو مصلحة التجارة الدولية الا يكون فى مصر احتلال اجنبى ، فان الدولة التى تحتل جانبى قناة السويس تستطيع فى أربع وعشرين ساعة منع المرور منها وسدها فى وجه جميع سفن الأمم الأخرى ، باغراق سفينة واحدة ، ولا جرم ان الحبل الوحيد للمسألة المصرية هو اعادة مصر الى اهلها ، وانى انتهز هذه الفرصة للفت نظر المؤتمر الى الحالة الاستبدادية فى مصر ، حيث ان الأمة قد حرمت العمل برأيها فى سن القوانين السارية عليها ، كما انها قد حرمت جميع الوسائل التى تمكنها من مراقبة ماليتها » .

وقدم فريد الى المؤتمر اقتراحا بصيغة قرار هذا نصه :
« يظهر المؤتمر عطفه على الأمة المصرية التى تعمل لبلوغ غايتها بالوسائل السلمية ، ويذكر الدول العظمى الموقعة على المعاهدات الضامنة لمصر استقلالها بأن الحق والعدالة ، وكذلك مصلحة التجارة الدولية ، كل هذه تقضى باستقلال مصر وحيدتها ، بضمانة الدول العظمى ، وبأن تكون محكومة بحكومة أهلية دستورية »

وتناقش المؤتمر فى هذا الاقتراح ثم قرر احوالة المسألة الى لجنة المؤتمر فى برن ، اعترافا بما للقضية المصرية من الأهمية الدولية ، لادراجها ضمن المسائل التى ينظرها المؤتمر فى انعقاده التالى

قرارات مؤتمر بروكسل فى سبتمبر سنة ١٩١٠

ولكن مؤتمر بروكسل الذى عقده فريد فى التاريخ المشار اليه قد تصدى للمسألة المصرية وأصدر فيها القرارات الآتية :

- أولا - عدم مشروعية الاحتلال ، وضرورة الجلاء العاجل عن مصر
- ثانيا - وجوب رد الدستور الى مصر
- ثالثا - بطلان اتفاقية السودان
- رابعا - وجوب إلغاء قانون المطبوعات ، وقانون الاتفاقات الجنائية وقانون النفى الإدارى (١)

* * *

محاولة مد امتياز شركة قناة السويس

سنة ١٩١٠

بعد ابرام معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، خرجت مسألة قناة السويس شيئا فشيئا من عداد المسائل المتنازع عليها دوليا،

(١) تراجع التفاصيل فى كتاب الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد ومزى الاخلاص والتضحية ، الطبعة الاولى مصر سنة ١٩٤١ .

واطمانت انجلترا نفسها بعد عقد اتفاقها الحبي مع فرنسا في سنة ١٩٠٤ ولم تنشأ المعارضة الوطنية المصرية عن المضي في استغلال القناة سياسيا وتجاريا الى ابعد الحدود .

وقد اشتدت حركة الملاحة في القناة حتى بلغت في سنة ١٨٨٩ ضعف ماكانت عليه في سنة ١٨٨١ ، وتضاعفت مرة اخرى في سنة ١٩١١ ، وكانت البضائع البريطانية تمثل ٧٨٦٪ من مجموع البضائع المارة في القناة فأضحت مسألة سيطرة انجلترا على شركة قناة السويس ، وهي الجهاز الذي يدير القناة ويستغلها من أهم المسائل في سياسة بريطانيا الاستعمارية وذلك للأسباب الآتية :

أولا - تملك حكومة انجلترا ٤٤٪ من مجموع أسهم الشركة فيهم الخزانة البريطانية أن تستمر في تحقيق الأرباح الخيالية التي تعود عليها من هذه الأسهم .

ثانيا - نفوذ انجلترا في الشركة عامل على توطيد مركزها واطالة أجل احتلالها لمصر .

ثالثا - تستطيع انجلترا بواسطة الشركة أن تنفرد بإدارة القناة فتوصلها دون اعتنائها في حالة قيام الحرب

رابعا - خدمة شركات الملاحة البريطانية التي تستخدم القناة بمعدل يزيد على سبعين في المائة من مجموع الحركة وتترك الباقي وهو القدر الضئيل للجماعة الدولية .

خامسا - أعضاء مجلس الإدارة الانجليز وهم معينون بمعرفة الحكومة البريطانية لهم الكلمة العليا في الشركة ، ولا تتمتع أية دولة أخرى بهذا الامتياز ، وعلى ذلك تعد الشركة وسيلة من وسائل حفظ نفوذ انجلترا الأدبي لدى الدول البحرية التي تستخدم قناة السويس ، وتستطيع بفضل سيطرتها على الشركة أن تساوم تلك الدول وتحصل منها على منافع كثيرة .

لذلك ، لما استتب الأمر لبريطانيا في مصر أرادت أن تستفيد بمركزها في اطالة عمر شركة قناة السويس ، وأعدت لهذا الغرض مشروعا في سنة ١٩٠٩ ، أريد به مد أجل الامتياز أربعين عاما بحيث ينتهي في سنة ٢٠٠٨ ، وذلك في مقابل اعطاء الحكومة المصرية كسرات من الخبز ، اربعة ملايين من الجنيهات وبعض المزايا التافهة

وتم تحرير الاتفاق ، وكان مقدرا له أن يظفر بتوقيع الحكومة المصرية التي كان يرأسها بطرس غالي ، لان الجمعية العمومية لم يكن لها سلطان بمنح الحكومة من توقيع مثل هذا الاتفاق .

كانت مصر مكبلة بالاغلال وكانت حكومتها مطية ذلولا للاحتلال، ولكن
المرحوم محمد فريد فضح المؤامرة ونشر صيغة الاتفاق وعلق عليه
وارسل للخديو وللحكومة ولرئيس الجمعية الوطنية البرقيات منذرا،
ومهددا فاضطربوا لعرض المشروع على الجمعية العمومية .

وثناء دراسته بمعرفة لجنة اختارتها الجمعية لذلك ، قام شاب وطني
بالاجهاز على المؤامرة ، وهذا الشاب ، هو المرحوم ابراهيم ناصف الورداني،
الذي أفرغ رصاصه في أحشاء بطرس غالى ، فقتل المشروع وفشلت
المحاولة ، وكان محمد فريد صاحب الفضل الاول في هذه الحركة الموفقة (١)

* * *

ذكر « لورد لويد » في الفصل السابع من مؤلفه الذى تقدمت الاشارة
اليه ، ان مصرع بطرس غالى كان ضربة شديدة أصابت الاحتلال فى
الصميم ، وانه كان نتيجة مباشرة للحملات الصحفية التى شنّها الحزب
الوطنى بأقلام فريد والشيخ عبد العزيز جاويش ، وقال ان المعتمد
البريطانى « جورست » كان يعد تقريره السنوى ، وقد وصف الحالة
بالهدوء والاستقرار وراح يضرب الامثال على ان السياسة التى اتبعها
سعد زغلول فى نظارة المعارف قد اثمرت اذ صرفت التلاميذ الى دروسهم،
وان الحزب الوطنى قد منى بخيبة امل شديدة ، واصبح المصريون
يالفون الاحتلال ، ولما بلغه نبأ مقتل بطرس غالى بعد وضع هذا التقرير
كاد يصعق ، وقد كان وقت الحادث فى نزهة ريفية فبمجرد سماعه
الخبر كظم غيظه وانطلق بجواده الى القاهرة ، فوجد البلاد فى حالة
ثورة مفاجئة وفرح شامل بمقتل بطرس غالى (٢) .

ولكن المغالطة التى جنح اليها لويد هى القول ان الحركة كانت ذات
صبغة دينية تعصبية ، وهذا الادعاء لا يستقيم مع قوله فى الفصل
السادس من نفس المراجع ان مصطفى كامل قد نجح فى جمع شمل الامة
وتوحيد المسلمين والاقباط ، وكذلك لا يستقيم مع تعديده بنفسه
الاسباب التى قتل من اجلها بطرس غالى واهمها رئاسته لمحكمة دنشواى
وبرقيع اتفاقية السودان لسنة ١٨٩٩ ، ومحاولة مد امتياز شركة قناة
السويس قبيل الحادث ، ولو ان وزيرا مسلما هو الذى أقدم على ما أقدم

(١) افردنا لهذه المسألة فصلا مستفيضا فى الجزء الرابع من هذا الكتاب ، وضميناه نص
مشروع ذلك الاتفاق

(٢) لورد لويد - المرجع السابق ، صفحة ١٠٠

عليه بطرس للقى نفس المصير فرصاص الوردانى كان فى الحقيقة
ونفس الامر مصوبا لبريطانيا .

وزعم « لويد » انه كان ممكنا مفاداة الحادث لو أن بطرس اغفل
الجمعية العمومية ، ولم يعرض عليها مشروع الاتفاق مع شركة قناة
السويس ، ولكن الوزراء قد خيل اليهم أن الجمعية لن تتجاسر على
معارضتهم ، ولذلك كان قبولهم عرض المشروع على الجمعية من قبيل
التحدى لمحمد فريد ، وقد اتخذوا هذه الخطوة بعد موافقة «جورست»
الذى استخف بالشعور الوطنى فى مصر وظن أن المسألة ستعمر بسلام

وحمل المندوب السامى البريطانى الاسبق ، لورد لويد ، على « سير
الدين جورست » ورماه بالضعف والمرونة ، وادعى انه تساهل مع الحركة
الوطنية حتى اقلت الزمام من يد الاحتلال ، وكان أولى به أن يبطش
بالوطنيين ويضربهم بيد من حديد . ولكن فات لويد أن السياسة
الاستعمارية التى سار عليها جورست كانت أخطر على الحركة الوطنية
المصرية من سياسة سلفه كرومر ، فقد كان عهد كرومر مشادة مستمرة
وخلافا متجددا بينه وبين الخديو عباس حلمى الثانى ، ولذلك ناصر
الخديو المذكور الحركة الوطنية المصرية ، ولم يكتف تأييده لها واطهار
شعوره نحوها ، حتى انه أدلى فى سنة ١٩٠٧ بحديث لجريدة الطان ،
وقال فيه ، مدافعا عن الحركة الوطنية :

**« لقد اخطأ القائلون ان المطالب الوطنية اخذت شكل حركة عدائية
للاجانب وحركة تعصب دينى ، واتى أنكر ذلك بكل قواى ، فإن الشعب
المصرى طيب بفطرته ، ومعتدل متسامح ، ومتى عومل برقة ورعاية يعرف
كيف يجيب على هذه الثقة »**

ولكن جورست حمل معه ، بعد طرد كرومر فى أبريل سنة ١٩٠٧ ،
سياسة اطلق عليها «سياسة الوفاق» واستطاع ان يقضى على الخصومة
الشخصية التى كانت بين عباس الثانى وكرومر فانضم عباس للاحتلال
وتنكر للحركة الوطنية ، الى حد أنه أدلى بتصريح فى سنة ١٩٠٧ الى
جريدة الديلى تلغراف ، نفى به عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال ،
وذكر اللورد كرومر بالخير ، وابدى استعداده للتعاون مع الاحتلال
البريطانى واشراك المعتمد البريطانى فى حكم البلاد .

وسافر عباس حلمى الثانى الى لندن فى سنة ١٩٠٨ وبصحبه بطرس
غالى ، وعادا من هناك يحملان سياسة كلها عداء سافر لمصر ولستقبلها،

وتماذى الخديو فى تنطعه وخيانتة لوطنه مثبتا ان الولد سر ابيه ، فنازله
الحزب الوطنى وحمل عليه وعلى انجلترا معا حملات لاهوادة فيها

ولما خسرت الحركة الوطنية مناصرة الخديو وقام فى محاربتها بدور
ايجابى ، مر الحزب الوطنى بمحن رهيبه كانت تصقل معدنه وتزيده
مقاومه ، ويمكن تلخيص ذلك فيما يأتى ا

(١) **المحاكمات** : وقد بدأت بمحاكمة المغفور له الشيخ عبد العزيز
جاويز فى قضية الكاملين فى يوليو واغسطس سنة ١٩٠٨ ، بسبب
مقالات كتبها ، ولكن القضاء المصرى العادل قضى ببراءته .

(٢) **تقييد حرية الصحافة** واعادة قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦
نوفمبر سنة ١٨٨١ لتحطيم اقلام الحزب الوطنى وذلك بقرار من مجلس
الوزراء فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩

واحتج الحزب الوطنى لى الخديو ، وقامت المظاهرات فى طول البلاد
وعرضها ، ولكن من غير جدوى

(٣) وفى ظل هذا القانون عاد الاحتلال لمحاكمة الشيخ جاويز بسبب
مقال نشره باللواء عن ذكرى دنشواى فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٩ وقضت
محكمة عابدين ضد الشيخ جاويز بغرامة قدرها اربعين جنيها وذلك فى
٥ اغسطس سنة ١٩٠٩ ولكن النيابة استأنفت الحكم فعدلت محكمة
الاستئناف العقوبة وقضت فى ٢٥ اغسطس سنة ١٩٠٩ بتعديل الحكم
الابتدائى الى الحبس ثلاثة اشهر

(٤) وفى هذا اليوم نفسه انذر اللواء لانه نشر مقالا بعنوان «اليوم
يقتل دنجرا » ..

(٥) **التنكيل برجال الحزب الوطنى** لما صرع بطرس غالى والزج بهم
فى السجن ظلما ثم اضافة مادة الاتفاق الجنائى الى قانون العقوبات
وتوقف اللواء وظهور جريدة العلم وايقافها شهرين بقرار مجلس الوزراء
فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٠ فاضطر الحزب الوطنى لاصصدار صحف
اخرى : الشعب ، الاعتدال ، العدل .. الخ

(٦) **قضية كتاب وطنيتى والحكم** فى ٢٣ يناير سنة ١٩١١ على كل
من محمد فريد والشيخ عبد العزيز جاويز بالحبس ستة اشهر وعلى
صاحب وطنيتى ، الاستاذ على الغاياتى ، غيايبا ، بالحبس سنة ، حتى
اضطر لان يقضى سبعا وعشرين سنة من حياته فى سويسرا

(٧) **تقييد الروايات التمثيلية** وتحريم كلمات الحرية والاستقلال

(٨) اثاره الانجليز لفتنة بين المسلمين والاقباط اثناء سجن فريد
وتعقاد المؤتمر القبطى بأسىوط فى شهر مارس سنة ١٩١١

وقد مات غورست فى يوليو سنة ١٩١١ وخلفه اللورد كتشنر فكان
صوت عذاب ضد الحركة الوطنية فاستمرت سياسة الاضطهاد وتعطيل
الصحف ومصادرة الاجتماعات ، حتى حوكم فريد مرة ثانية بمناسبة
خطبة القاها فى المؤتمر الوطنى فى سنة ١٩١٢ ، واتهم بأنه حث على كراهية
الحكومة فى خطابه فقضى عليه غايبا بالحبس سنة مع الشغل

واضطر محمد فريد ، رحمه الله ، لان يهاجر من بلاده فى ٢٦ مارس
سنة ١٩١٢ ، ليجاهد خارج الوطن بعد ان اصبح سجنا للحرار

وفى تلك القضية كان قد صدر حكم بالحبس ثلاثة اشهر ونفذ على
اثنين من اقطاب الحزب الوطنى ، وهما على فهمى كامل ، شقيق الزعيم
الاول ، واسماعيل حافظ ، وما لبث الاحتلال ان دبر قضية اخرى هى
قضية امام افندى واكد الذى قضى عليه بالاشغال الشاقة خمس عشرة
سنة فى ١٣ اغسطس سنة ١٩١٢

وفى ٣١ اغسطس سنة ١٩١٢ عطل اللواء نهائيا ، وفى ٧ نوفمبر سنة
١٩١٢ تقرر تعطيل العلم .

واستمر التعذيب والاضطهاد ينصب على الحزب الوطنى اشكالا
والاونا حتى قامت الحرب العالمية الاولى فى اغسطس سنة ١٩١٤ ، فكانت
اغلب صحف الحزب الوطنى معطلة واقلامه اسيرة واجتماعاته ممنوعة
وزعمائه مشردون وانصاره معذبون ، فخلا منهم الميدان واستقبلت
مصر صفحة اخرى اكثر ظلمة وهى الحماية السافرة الرسمية فى اثناء
الحرب ، وحدث تحول تام فى الحركة الوطنية المصرية ، سنينته
فى الفصل التالى ..

الخلاصة

تآمرت انجلترا مع جماعة الدول التى تسمى نفسها متمدنة ، فرشتها
وقسمت املك مصر الجنوبية ومنحت بعضها الهبات واركتبت مع فرنسا
فعلتها الشنعاء فى سنة ١٩٠٤ فخفت حدة المعارضة الدولية لركز انجلترا
الشاذ فى مصر وفى قناة السويس ، ورضيت اوروبا ان تكون لانجلترا على
مصالح الملاحة العالمية فى القناة وصاية تتمثل فى وجود قوات احتلال بمصر
ولكن الحركة الوطنية المصرية التى بداها البطل الخالد مصطفى كامل

افسدت على انجلترا خطتها وفضحتها امام العالم كله وجعلت من ذلك الاحتلال سبة لها في المحافل الدولية فلم يرق سكوت الجماعة الدولية على الوضع الشاذ الى درجة الرضا والموافقة الصريحة ، وبذلك ظل البطلان الذي يدمغ الاحتلال قائما فخرت انجلترا القضية من ناحية القانون الدولي المصام .

ومن ناحية أخرى زرع مصطفى كامل في قلوب مواطنيه بذورالوطنية المصرية فتعهدت هذا الوضع الباطل بضربات شديدة متلاحقة وظل الفليان مستمرا حتى غلبت انجلترا على امرها ، ولقد تابع خلفاءمصطفى كامل جهاده وساروا على سنته ومما ضمن للقضية النجاح انهم لم يفرطوا قيد انملة ، ولم يرضخوا للاضطهاد والتعذيب والنفي والتشريد ، فلم يقبلوا بأية حال مفاوضة انجلترا او مساومتها ولم يسقطوا في الحفرة التي سقط فيها غيرهم حينما حكموا ، بل عف الحزب الوطنى عنالحكم، وهذه هى سياسته التقليدية التي ترفض الحكم ما بقى في ارض وادى النيل جندى اجنبى واحد ، لان الحكم مصيدة للرجال الوطنيين ومقبرة للمبادئ الشريفة المستقيمة ، ومدرسة للمرونة ، وذلك اذا كان الحكم في ظل الحماية او الوصاية او التدخل الاجنبى في أية صورة ولو تبخلا من وراء ستار ، وبفضل هذا الثبات المتين وذاك الاخلاص الذى لاترقى اليه شبهة بقى مركز انجلترا في مصر باطلا ووضعها في قناة السويس غير مقبول قانونيا ودوليا ، ولم يكن في وسع انجلترا ان تصحح وضعها وتتخلص من الحرج الذى كآت اكثر من غيرها شعورا به ، الا اذا حل محل الوطنيين سياسيون يدعون الوطنية ولكنهم يحاولون الوصول الى غرضهم بالطرق الدبلوماسية فيهادنون ويفاوضون ويساومون في ظل الضغط والاكراه ، وتنتهى محاولاتهم باتفاسق ، وتلك هى الماساة التي اصاببت قضية مصر وافسدت وضع قناة السويس وحقت لانجلترا كسبا ما كان لها أن تحطم به لو ظلتراية الجهاد في يد الحزب الوطنى، واستمرت الامة المصرية على سنة مصطفى كامل وخليفته محمد فريد !!

الفصل الخامس

القناة في الحرب العالمية الأولى

١٩١٤ - ١٩١٨

السيادة على البحار - ندو الحرب في الشرق الاوسط - الحالة الدولية في صيف سنة ١٩١٤ وقيام الحرب العامة - اعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ - مصر في ظل الحماية - انجلترا تتصرف في القناة تصرف المالك - الهجوم التركي على القناة وفشله - بطلان الحماية - بطلان مركز انجلترا في القناة - خلاصة

لعبت قناة السويس في الحرب العالمية الاولى دورا خطيرا ، بل رجحت هذه القناة كفة فريق على آخر . وفطنت انجلترا مبكرا لاهمية القناة الكبرى ، في حالة قيام الحرب ولذلك تمسكت بمركزها الاستثنائي في مصر ، واستطاعت ان تسكت المعارضة لهذا المركز الشاذ ، وان تبطش بالمقاومة الوطنية المصرية التي اوقد الحزب الوطني نيرانها .

واذا كانت الاطماع الاستعمارية هي التي اوقدت نيران الحرب في سنة ١٩١٤ ، واذا كانت سياسة تقسيم العالم بين الاستعمار هي التي مهدت لتلك الحرب ، فان انجلترا قد جعلت نصب عينيها السيطرة على البحار لتظفر من الكرة الارضية باكبر نصيب استعماري ، وسيادة البحار والمضايق والقنوات هي التي كيفت سياستها منذ اواخر القرن التاسع عشر .

وفي سبيل السيطرة على البحار لم تكتف انجلترا بمركزها الاستثنائي في قناة السويس ، بل ولت وجهها شطر العالم الجديد ، وتبعت باهتمام زائد مشروع قناة بنما التي تصل بين الاطلس والباسفيك ، وكانت قد اجبرت الولايات المتحدة في سنة ١٨٥٠ على توقيع الاتفاقية المعروفة باتفاقية كليتون بولورت ، التي تنص على حياد القناة المقترح انشاؤها وعلى حرية الملاحة فيها . وفي تلك المعاهدة تعهدت انجلترا والولايات المتحدة بالمحافظة على حياد القناة ووجهتا الدعوة للدول الاخرى للانضمام اليهما وبذلت انجلترا بهذه المحاولة وبغيرها من المحاولات الدبلوماسية اقصى ما يمكن من الجهد لمنع الولايات المتحدة من الانفراد بالسيطرة على قناة بنما عند حفرها . وفي سنة ١٩٠١ وقعت انجلترا والولايات المتحدة معاهدة واشنطن واكدتا حياد القناة وفتحها في جميع الاوقات للسفن

الحربية والتجارية على السواء . وقد انتهت اعمال حفر هذه القناة في سنة ١٩١٤ ، وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة تحتل بقواتها المسلحة شقة الارض المجاورة لها ، الا ان انجلترا قد تمسكت بحياد القناة وحرية المرور فيها ، على عكس مسلكها في قناة السويس .

وشهوة السيطرة على البحار هي التي خلقت العداوة والبغضاء بين انجلترا والمانيا قبل قيام الحرب العالمية الاولى ، ذلك لان المانيا كانت قد شرعت في بناء أسطولها في سنة ١٨٩٨ ، وانتهزت المانيا وقتئذ فرصة انشغال منافستها انجلترا في حرب البوير . وفي يونيو سنة ١٩٠٠ وافق « الرشستاغ » على القانون البحري الذي نص على تنفيذ برنامج بحري واسع النطاق وقضى هذا البرنامج بأن تصل وحدات الاسطول الماني في سنة ١٩١٥ الى ٣٤ بارجة كبيرة واحد عشر طرادا من الوزن الثقيل و ٣٤ طرادا من الوزن الخفيف ومائة مدمرة وهذا عدا وحدات للاحتياطى . ورأت انجلترا ان هذا البرنامج يراد به انتزاع السيطرة على البحار من يدها وتغلب المانيا عليها في اقتسام العالم . ولهذا بدأت تدس لالمانيا في الميدان الدولي وتقف لها بالمرصاد . ولكن المانيا لم تكتف بمضاغفة استعدادها البحري، بل وضعت برامج ورصدت أموالا للتسلح البرى ، حتى ترنح صرح السلم وفاحت في أوروبا رائحة البارود ، وهو الامر الذي حمل قيصر روسيا على توجيه دعوة الى الدول تمخضت عن مؤتمر السلام في لاهاى في سنة ١٨٩٩ .

كان مؤتمر السلام مجتمعا وشرارة الحرب تسرى في جسم البشرية فتنتطلق في جنوب افريقيا وافغانستان وايران ومراكش بل وفي الصين وبلاد الشرق الاقصى . ووقعت انجلترا معاهدة تحالف مع اليابان في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ وبعد هذه المعاهدة أبرمت معاهدة الصلح مع الترانسفال وبذلك استطاع الاستعمار البريطاني ان يتخلص من بعض متاعبه الشديدة الوطأة ويستعد ليشدد قبضته على الجهات التي اغتصبها حتى لا تفلت منه سيادة البحار ومستعمراته الواسعة . ولم يعد يهم انجلترا ان تنازل المانيا بعد اذ كفل لها تحالفها مع اليابان سهر هذه الاخيرة على مصالح انجلترا في الشرق الاقصى ، واستتباب مركزها في أفريقيا بعد ابرام الصلح مع البوير .

وفي سبيل الاستعداد لمحاربة المانيا سعت الدبلوماسية الانجليزية للتقرب من فرنسا عدا المانيا التقليدى وهذا المسعى هو الذى اسفر عن اتفاق سنة ١٩٠٤ ، الذى تقدم الكلام عنه .

وقد اشتعلت نيران الحرب في سنة ١٩٠٤ بين روسيا واليابان ، فكانت هذه الحرب فرصة لظهور معسكرين استعماريين يتصارعان دبلوماسيا لاقتسام النفوذ في العالم ثم لا تلبث الحرب الدبلوماسية ان تصير مدافع مروعة ، وتزعمت انجلترا أحد المعسكرين وتزعمت المانيا المعسكر الآخر (١)

في ذلك الوقت ، وبعد ابرام الاتفاق الحبي بين فرنسا وانجلترا في سنة ١٩٠٤ ، حشدت الاميرالية البريطانية في الموانئ التي تسيطر عليها وكذا في البحر الابيض المتوسط ستين قطعة حربية ، وكانت قد بدأت منذ سنة ١٩٠٣ في بناء قواعد بحرية جديدة وبيتت نية القضاء على الاسطول الالماني في حالة قيام الحرب بل تعجلت الحرب لتجهز عليه قبل ان تنفذ المانيا برنامجها البحري . ورأت المانيا ان تقترب من روسيا استعدادا للمستقبل خصوصا لما وقعت حادثة « هل » Hull في اكتوبر سنة ١٩٠٤ (٢)

وكانت روسيا القيصرية ترتعد فرقا من مجرد تصور قيام حرب بينها وبين انجلترا ، فطلب القيصر من غليوم الثاني ان يبعث اليه بمشروع محالفة روسية ، المانية . وسرعان ما أرسل القيصر ذلك المشروع الذي يتلخص في أنه في حالة اشتباك أي الطرفين في حرب مع دولة اوروبية فان الطرف الآخر يعين حليفه بجميع قواته البرية والبحرية . وفي حالة الحرب ينبه الطرفان المتحالفان على فرنسا بمراعاة شروط التحالف السابق ابرامه بينها وبين الروسية (٣) وكان من رأى المانيا عرض المشروع على فرنسا لوضعها أمام الامر الواقع ، ولكن القيصر « نقولا الثاني » لم يوافق على ذلك ، وفشلت محاولة الحلف الروسي الالماني .

أما انجلترا فقد بدأت في ابريل سنة ١٩٠٥ تفاوض فرنسا سرا بشأن المعونة العسكرية التي تقدمها لفرنسا فيما اذا اشتبكت هذه الاخيرة في حرب

(1) Paléologue, Un grand tournant de la politique mondiale (1904-1906), Paris.

(٢) اطلقت البحرية الروسية نيرانها في «هل» ببحر الشمال على بعض مراكب الصيد الانجليزية ظنا منها أنها مدمرات يابانية ولم تكتف انجلترا بالاحتجاج على هذا الحادث بالطرق الدبلوماسية ، ورات ان تتخذ اجراءات حربية وتعامل المعتدى بالمثل فتازمت العلاقات بين انجلترا وروسيا ورأت المانيا ان تستغل هذه الفرصة الى أبعد مدى .

(2) Correspondance de Guillaume II avec Nicolas II (1894-1914).

مع المانيا ، ولم تذهب في مفاوضاتها الى حد ابرام محالفة عسكرية مع فرنسا ، اذ تعللت بأن هذه المحالفة تحتاج لموافقة البرلمان البريطاني ، وانها لا تريد ان تخرج بالمفاوضات عن نطاق السرية والحقيقة ان انجلترا أرادت ان تدفع فرنسا ضد المانيا من غير ان ترتبط حيالها بأى تعهد لتبقى يدها مطلقة فتتصرف حسب الظروف والملابسات . وفى الوقت نفسه جرت مفاوضات سرية بين انجلترا وبلجيكا وتبودلت مذكرات بشأن المعونة التى تقدمها انجلترا لبلجيكا اذا ما اشتبكت فى قتال مع المانيا . وكذلك دارت مشاورات عسكرية مع روسيا . وكل هذا كان يجرى سرا بقصد تكتيل خصوم ضد المانيا من غير ان تنقيد انجلترا باعطاء ضمان معين (١)

على أن هذه الاتصالات السرية ، أسفرت بمعونة فرنسا عن ابرام الاتفاق الانجليزى الروسى فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧ ، وهو الاتفاق الذى تناول أفغانستان والتبت وايران . ففىما يتعلق بأفغانستان اعترفت روسيا بأن هذه البلاد واقعة خارج مناطق نفوذها وتعهدت بأن تكون اتصالاتها السياسية بأفغانستان عن طريق الحكومة البريطانية . وأما التبت فقد تعهدت كل من انجلترا وروسيا بعدم التدخل فى شئونها الداخلية وبعدم المساس بسيادتها وأن يجرى كل اتصال سياسى خاص بها عن طريق حكومة الصين . وأن هذه الحكومة هى صاحبة السيادة على التبت . وأما ايران فقد قسمها الاتفاق الى ثلاث مناطق : منطقة نفوذ روسى فى الشمال ومنطقة نفوذ بريطانية فى الجنوب ومنطقة حياد فى الوسط . وتعهدت كل من روسيا وانجلترا بالألا تسعى للحصول على مزايا اقتصادية أو سياسية فى منطقة الطرف الآخر ولكل منهما أن تطلب امتيازات فى المنطقة المحايدة بشرط ألا تعرقل نشاط شريكها . ولكل دولة من طرفى الاتفاق أن تراقب الدخول فى منطقة نفوذها .

وقد حاولت روسيا أن تقحم فى هذا الاتفاق مسألة المضائق ، ولكن انجلترا استبعدتها كما استبعدت القسطنطينية من البحث . وعلى ذلك أسفر هذا الاتفاق عن حلف ثلاثى مؤلف من انجلترا وفرنسا وروسيا ضد حلف ثلاثى آخر مؤلف من ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا مع ملاحظة أن إيطاليا كانت قد خرجت من هذا الحلف منذ ابرام اتفاقها مع فرنسا فى سنة ١٩٠٢ (٢)

(١) الوثائق البريطانية الجزء الثالث رقم ٢١٠ ص ١٧٠ ورقم ٢١٤ ص ١٧٦ ورقم ٢٢١ ص ١٨٧ - مجموعة وزارة الخارجية البريطانية .

(٢) Lénine, Cahiers de l'Impérialisme, p. 621.

هذا النشاط الدبلوماسي الذي بذلته إنجلترا ، لم يكن يهدف إلا للحرب والتعرش بألمانيا في الوقت المناسب لان ألمانيا نشطت بحريا وحاولت أن تنتزع السيادة على البحار من يد إنجلترا • ورأت إنجلترا أن الداعائها هم الذين يحاولون التغلب عليها في الطرق البحرية العالمية ، وأن عليها واجب الخلاص منهم بأي ثمن لان الاسطول هو حياة إنجلترا

وبين الوثائق الدبلوماسية البريطانية تقرير هام ، وضعه موظف انجليزي اسمه « كرو » Crewe في أول يناير سنة ١٩٠٧ ، ورفع هذا التقرير الى مجلس الوزراء البريطاني والى الملك ادوارد السابع فوافقوا على محتوياته ، وقد حمل فيه على بسمارك حملة شديدة ووصف ألمانيا بأنها كالبلطجي الذي يحاول أن يحصل من إنجلترا على ما يريد بطريق التهديد وقال بالحرف الواحد « ان تفوق ألمانيا في البحار على بريطانيا معناه موت بريطانيا » واستطرد فقال ان ألمانيا متفوقة في البر فاذا أضيف الى ذلك تفوقها في البحار فتلك هي الطامة الكبرى • وذكر أن ألمانيا تطمح في أن تكون لها امبراطورية هندية وعدتها لتحقيق هذا الحلم هي الاسطول وأنها بالسيادة على البحار تستطيع أن تغزو تركيا وتسيطر على المضائق وعلى قناة السويس فتتملك العالم كله (١)

وهذا التقرير يفسر سر تسابق ألمانيا وإنجلترا في التسليح البحري منذ سنة ١٩٠٥ ، وقد ابتدأت إنجلترا في تلك السنة تصنع سفنا حربية من النوع المسمى dreadnought وخيل للأمرالية البريطانية أنه لا بد أن يمضي وقت طويل قبل أن تتمكن ألمانيا من صنع هذا الطراز من المراكب الحربية ، ولكن خاب فال الانجليز فقد أخرجت ورشهم من هذا الصنف في سنة ١٩٠٨ اثنتى عشر سفينة ، وصنعت ألمانيا في نفس السنة ومن نفس الطراز أربعة أكثر جودة وسرعة ثم أخرجت تسعة أخرى بسرعة مخيفة واستمرت صناعة السفن والقطع البحرية المختلفة الاشكال والالوان في ألمانيا على نطاق واسع ، حتى اضطرت حكومة إنجلترا لان تفرض ضرائب جديدة وتقول للشعب البريطاني ان ألمانيا هي المسئولة عن فرض هذه الضرائب • وانتهزت إنجلترا فرصة انعقاد مؤتمر السلام الثاني في لاهاي في سنة ١٩٠٧ وطالبت بخفض السلاح البحري ، فرفضت ألمانيا هذا الطلب بلهجة شديدة وقاسية

وفي أغسطس سنة ١٩٠٨ زار الملك ادوارد السابع الامبراطور الألماني

(1) British documents, v. III, 397-420.

غليوم الثانى ، وصحب معه المستر هاردنج Harding واحتفى غليوم بضيفه حفاوة طيبة ، فانتهر هاردنج هذه الفرصة وفتح الامبراطور الالماني فى مسألة التسليح البحرى ، وحاول أن يقنع الامبراطور بأن الاولى بالمانيا وانجلترا أن يخفضا تسليحهما البحرى ، فزمجر الامبراطور ، وقال بلهجة عنيفة : « معنى هذا الطلب أننا سنشتبك فى حرب من أجل الشرف والكرامة القومية !! » (١)

وحاولت انجلترا بكل ماأوتيت من دهاء ومكر أن تقنع الدبلوماسية الالمانية بقبول مبدأ خفض التسليح البحرى فاشتراط الالمان فى مقابل ذلك فض التحالف الانجليزى ، الفرنسى ، الروسى

لم يقف التنافس بين المانيا وانجلترا عند حد ابرام المحالفات وصناعة الممرات وادوات القتال ، بل زحف هذا التنافس على الشرق الاوسط ، كنقطة حساسة ولا بد من التسلط عليها ، لضمان النصر اذا حى الوطيس ودارت رحى القتال

وقد بدأ نشاط ألمانيا فى هذه المنطقة فى سنة ١٨٩٨ ، ففى تلك السنة قام غليوم الثانى برحلة الى بيت المقدس بدعوى زيارة الاماكن المقدسة ، واتخذ من هذه الزيارة حجة للوقوف فى القسطنطينية وزيارة السلطان العثمانى ، ورتبت الدبلوماسية الالمانية وقتئذ وجود « سيمنس ، Siemens » وهو رجل ألماني ، كان قد تقدم بطلب امتياز سكة حديد بغداد الممتدة من « قونيا » الى بغداد وانشاء ميناء حيدر باشا على شاطئ البوسفور الاسيوى . وبعد أن زار غليوم بيت المقدس سافر الى دمشق وهناك ألقى خطابا عبر فيه عن صداقته للعالم الاسلامى وللسلطان خليفة المسلمين . وقد اغتبط عبد الحميد بخطاب غليوم أيما اغتباط فوافق على الامتيازات التى طلبها « سيمونس » الالماني مدير بنك Densche وكادت انجلترا أن تصعق لتسرب المانيا الى منطقة الشرق الاوسط والى الخليج الفارسى بهذه السهولة . وفزعت روسيا فى الوقت نفسه ، ودعت ألمانيا لمفاوضتها فى موضوع المضائق ، قائلة أنها لا تسمح لأية دولة أوروبية بأن تبسط نفوذها على المضائق وأنها مستعدة للموافقة على مشروع سكة حديد بغداد وعدم عرقلة متى سويت مسألة المضائق ، ولكن ألمانيا أهملت هذه الدعوة الروسية ولم ترد عليها (٢)

(1) Fay, Les origines de la guerre mondiale.

(2) Langer, Diplomacy of Imperialism.

ووجد السلطان عبد الحميد سنداله من ألمانيا ضد المؤامرات والدسائس التي كانت تحاك ضده وخصوصا الحركات الصليبية التي سعت لطرد تركيا من البلقان . ولو استطاعت ألمانيا أن تستغل فرصة ذلك التقرب وتبسط يدها على تركيا وممتلكاتها، لقتلت إنجلترا وقضت عليها القضاء المبرم لان الشرق الاوسط هو الكوبرى الموصل بين أوروبا والهند وقناة السويس والمضايق التركية هي أبواب الشرق بأسره !! والشرق الاوسط ، يستطيع وقت الحرب أن يزود حليفه بالرجال والمواد الأولية .

ولقد تنبهت إنجلترا لهذا الخطر ، وكذلك خشيت روسيا من أن تقضى عليها ألمانيا اذا ارتكزت في هذه المنطقة لانها تستطيع أن تنقل الاسلحة رأسا الى أرمينيا وتستطيع أن تحرم روسيا من الاتصال بالشعوب السلافية

رأت إنجلترا وقتئذ أن تتعاون مع روسيا في الضغط على السلطان العثماني ماليا وسياسيا ما استطاعت الى ذلك سبيلا فاشتدت ألعيب المراهين ورجال البنوك مستغلين سوء حالة تركيا المالية والامتيازات الاجنبية ، ودست إنجلترا لتركيا في مقدونيا وهي التي كانوا يسمونها « غلاية » البلقان ، فقامت الثورة فيها ضد تركيا ، وادعت إنجلترا أنها تناصر الحرية في مقدونيا ، والتقى الملك ادوارد السابع بقيصر روسيا في يونيو سنة ١٩٠٨ ليدرسا مسألة مقدونيا وأصدرا بلاغا مشتركا

بل الادهى من ذلك ان المخابرات البريطانية استطاعت أن تحدث فتنة داخلية في تركيا واستعانت بجمعية تركيا الفتاة فحدث انقلاب أدى لانحياز السلطان عبد الحميد ، ورات الجاسوسية البريطانية أنه لا يمكن اقضاء النفوذ الالماني من تركيا الابهذه الوسيلة ، وساعدها على الانقلاب ما عرف عن عبد الحميد من الطغيان والاستبداد (١)

ومهما قيل عن عبد الحميد ومفاسده وظلمه ، فان الاستعمار هو الذي كسب المعركة ، فحكومة النمسا والمجر بادرت بضم « البوسنة والهرسك » الى اقليمها وسال لعاب روسيا على المضائق وبدأت المحاولات لاعادة النظر في اتفاقية برلين لسنة ١٨٧٨ ، وقد كتب « لينين » في سنة ١٩٠٨ ، يقول ان يد الاستعمار التي أحدثت الانقلاب، كانت ترمى لتقسيم تركيا وتمزيق اوصالها (٢) ، وقد كانت تلك الحوادث فتيل الحرب التي اشتعلت بعدئذ في بلاد البلقان

(١) تقرير للقائم بأعمال السفارة الروسية في القسطنطينية نشر ضمن الوثائق الدبلوماسية الروسية ص ٤١ و ٤٢ ووثائق بريطانية جزء ٥ رقم ٢٥٤ ص ٢٥٢ و ٢٥٤

(٢) لينين ، حوادث البلقان وايران - الجزء ١٢ - ص ٢٥٨

وانتهزت فرنسا الفرصة وأرادت أن تثبت أقدامها في مراكش ، فدبرت الجاسوسية الفرنسية مصرع أحد رعايا فرنسا في الدار البيضاء واتخذت من ذلك الحادث ذريعة لاحتلال ميناء الدار البيضاء في أغسطس سنة ١٩٠٨ ، ودبر الألمان حادثا آخر للاحتكاك بسلطات الاحتلال الفرنسية فدارت بين ألمانيا وفرنسا مباحثات انتهت باتفاق ٩ فبراير سنة ١٩٠٩ الذي تعهدت فيه فرنسا بضمان مصالح رعايا ألمانيا التجارية والاقتصادية على قدم المساواة مع مصالح الرعايا الفرنسيين ، في مقابل اعتراف ألمانيا بمصالح فرنسا السياسية في مراكش ثم نجحت فرنسا في أحداث ثورة سنة ١٩١١ التي انتهت بوضع يدها على مراكش . وتتابعت الخطوب حتى تشجعت إيطاليا وأعلنت حربها على تركيا في سنة ١٩١١ ، ثم شهدت بلاد البلقان معارك طاحنة في سنتي ١٩١٢ و ١٩١٣ ، وأصبحت الحرب العالمية قاب قوسين أو أدنى

ولحساب من كانت تلك الفتن ؟!

لحساب انجلترا وحدها وبتدبيرها وحدها لأنها أغرمت بالسيطرة على البحار إلى حد الجنون ، وعضت بالنواجذ على قناة السويس ، وتلك القلاقل العنيفة صرفت الجماعة الدولية عن مطالبة انجلترا بالجلء عن مصر ، خصوصا بعد أن طوت فرنسا ، وأصبحت مسألة السلم الدولي هي القضية التي تشغل أفكار الساسة ، وراحت كل دولة أوروبية تشتغل لحساب نفسها ، فضاعت القضية في غمار الحوادث الجسام

في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، كان العالم يرقص فوق بركان البارود الذي اختزنته الدول الكبيرة في بلاد البلقان ، وكانت انجلترا تستعد لهذه الحرب على قدم وساق ، وهي تعلم انه بمجرد ايقاد فتيلها ستنازل ألمانيا الجبارة التي حاولت أن تنتزع منها السيادة على البحار ولا بد ان يكون للعمليات الحربية مسرح كبير في الشرق الاوسط اذ أضحت مسألة تصفية الدولة العثمانية أمرا لا مفر منه بعد ان زحف عليها نفوذ ألمانيا منذ مشروع خط سكة حديد بغداد ، وعلى ذلك أضحت قناة السويس ألزم لبريطانيا منها في أي وقت آخر ، وعليها أن تعد العدة لبسط سيطرتها على القناة بغض النظر عن أحكام القانون الدولي . ومن اجل قناة السويس والمضائق التركية بذلت انجلترا الجهود المضنية لانتزاع تركيا من أحضان ألمانيا ، ولكن كان قدفات الاوان ، فتركيا لم تكن من الحماقة والغفلة بحيث تنسى دسائس انجلترا ضدها في البلقان !!

وقد حاولت الدبلوماسية البريطانية في سنتي ١٩١٣ و ١٩١٤ ان تغطي حقد انجلترا المير على المانيا الى حد انها دخلت مع المانيا في مفاوضات بشأن حدود البانيا وفاوضتها في تجديد اتفاق سنة ١٨٩٨ الخاص باقتسام مستعمرات البرتغال في افريقيا ، وزار الملك جورج الخامس برلين في اغسطس سنة ١٩١٣ والعجيب ان المفاوضات الخاصة بالمستعمرات البرتغالية انتهت الى اتفاق اذيع في شهر يوليو سنة ١٩١٤ قبل انفجار البركان بأيام معدودات !!

وقد تناولت المفاوضات فيما تناولت مسألة سكة حديد بغداد . وكانت عملية تمويل هذا المشروع خاسرة بسبب سوء حالة تركيا المالية والقيود الدولية التي فرضت على ربط رسومها الجمركية نتيجة للامتيازات الاجنبية فتفاهمت المانيا مع انجلترا على السماح لتركيا برفع هذه الرسوم حتى تصل الى ١٥ في المائة من قيمة البضائع ، وذلك في مقابل التنازل لانجلترا عن امتياز الجزء من السكة الحديد الذي يمتد من بغداد الى الخليج الفارسي فلقد اشتد اهتمام انجلترا بالخليج الفارسي بوجه خاص . وقد طلبت انجلترا من تركيا في سنة ١٩١٢ ان تعترف بنفوذ انجلترا في الخليج الفارسي في مقابل موافقة انجلترا على رفع رسوم تركيا الجمركية بنسبة ٤ ٪ . كما طلبت ألا تمتد سكة حديد بغداد بعد البصرة قبل الحصول على موافقة انجلترا وأن يكون لانجلترا مندوبين في مجلس ادارة سكة حديد بغداد وأرادت انجلترا ايضا أن تحصل على امتيازات ملاحية في نهر التيجرو شط العرب .

وكان الصدر الاعظم قد سافر الى لندن بعد حرب البلقان الاولى ليكسب عطف انجلترا ويستعين بها في مفاوضات الصلح فمناها باجابة بعض طلباتها المتقدمة . ولم تبد المانيا وقتئذ ممانعة لان انجلترا قد لوحث لها بمستعمرات البرتغال . واعترفت المانيا بأن لانجلترا « مصالح خاصة » في شط العرب . وفي تلك الاثناء تآلفت شركة بترول الموصل برأسمال حصة انجلترا فيه خمسين في المائة والنصف الآخر من الاسهم وزع بين الالمان والهولنديين بحصص متساوية ولما كان رأس المال الهولندي في حقيقة الامر انجليزيا صار لانجلترا نصيب الاسد ، ثلاثة أرباع الاسهم ، وأضحت مسألة نقل البترول من المسائل الحيوية لها ، وهذا مايزيد تشبثها وغرامها الجنوني بقناة السويس . وقد أعد مشروع اتفاق انجليزى المانى بخصوص بترول الموصل وتحدد لتوقيعه يوم ١٥ يونيو سنة ١٩١٤ ، ولكن تأخر توقيع الاتفاق حتى اعلنت الحرب .

وقد ثبت ان انجلترا كانت تقوم بهذه السياسة السلمية وهي تستعد للحرب ضد المانيا والنمسا وكانت هاتان الدولتان حتى قيام الحرب مقتنعين تماما بأنه عند اشتعالها ستقف انجلترا على الحياد لانها كانت تتظاهر بمصافاة برلين وفيينا !! وقد ذهبت انجلترا في مودة المانيا والنمسا الى حد اقلق فرنسا وروسيا ، وكانت انجلترا تفتبط ايما اغتباط لتقول لباريس وبطرسبرج ان صداقة انجلترا شيء غال ولا يستهان به ، على أن انجلترا الخبيثة رتبت زيارة الملك جورج الخامس الى باريس في ربيع سنة ١٩١٤ وصحبه وزير خارجيته « سير ادوارد جراي » ليوقف سياسة فرنسا على خطته الحقيقية التي ترمى لتخدير أعصاب المانيا .

وفي أثناء تلك الزيارة اقترح بوانكاريه على جراي أن تعقد انجلترا معاهدة بحرية مع روسيا ، وفعلا بدأت المفاوضات سرا في لندن بعد عودة جراي ، ولكن وقفت عليها لمانيا اذ كان لها جاسوس يشتغل بسفارة روسيا في لندن ، فنشرت الصحف الالمانية أنباء تلك المفاوضات واضطرت انجلترا لان تقطعها وأعلن جراي في مجلس العموم أن خبر هذه المفاوضات مكذوب من أساسه (١)

ومهما تفننت انجلترا في مناوراتها الدبلوماسية وقتئذ، فان الحقيقة المرة أنها كانت تستعد للحرب ، بل استعدت القوتان الاستعماريتان الجبارتان للصراع صراعا عنيفا مخيفا ، من أجل إعادة تقسيم العالم بينهما قوة انجلترا وحلفائها وقوة ألمانيا وحليفتيها النمسا والمجر . وظهرت نذر الحرب لما قتل « فرانسوا فرديناند » ولي عهد النمسا في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٤ ، في قرية « سراجيفو » بيد عصابة من الصرب وظهرت السحب القاتمة بسرعة في سماء البلقان ، بل شملت سماء أوروبا بأسرها ، وتظاهر « ادوارد جراي » بأنه يريد أن يلعب دور حمامة السلام ويطفىء الفتنة ، حتى لقد انتصب فوق منصة مجلس العموم وراح يعوى وينعى القتل معبرا عن عواطف انجلترا لامبراطور النمسا ولشعب النمسا بلغة تجاوزت الحدود المعروفة في العرف الدبلوماسي ، وذلك في الوقت الذي استعدت انجلترا لاطلاق نيران مدافعها على النمسا ومانيا . وقد ذكر ونستون تشرشل أن انجلترا كانت وقتئذ

(١) فلاديمير بوتيمكين - تاريخ الدبلوماسية - الجزء الثاني - المرجع المشار اليه ،

مستعدة للحرب استعدادا لم يسبق له مثيل (١)

وقد اشتد تأزم الحالة حتى وجهت النمسا انذارها المشهور الى الصرب في ٢٤ يوليو سنة ١٩١٤ ومنحتها مهلة أربعة وعشرين ساعة للرد عليه، وقد وصف جرای ذلك الانذار بأنه أخطر وثيقة في حياة العالم الدبلوماسية (٢) وقد أعلنت حكومة النمسا والمجر الحرب على الصرب في ٢٨ يوليو وفي أوائل أغسطس اشتبكت ألمانيا في الحرب مع روسيا وأصدر بوائكاريه الامر بالتعبئة العامة في أول أغسطس وأعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا واجتاحت بلجيكا وفي مساء ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا الحرب على ألمانيا (٣)

وبمجرد ابتداء الحرب حاول الالمان من ناحية والانجليز من ناحية أخرى أن يظفروا بتركيا في صفهم ، وكانت الحكومة التركية أكثر ميلا لألمانيا ، خصوصا وان هذه الاخيرة أعلنت أنها ستحافظ على سلامة الدولة العثمانية وفي ٢٢ يوليو سنة ١٩١٤ قابل وزير الحربية أنور باشا ، السفير الالماني وأبلغه ان تركيا مستعدة لمخالفة ألمانيا . ووقعت الدولتان معاهدة تحالف وصداقة في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ . وفي هذا اليوم أيضا أعلنت التعبئة العامة ، ولكن الحكومة التركية أعلنت في اليوم التالي أنها ستقف في الحرب على الحياد . وقد قال رئيس تلك الحكومة جمال باشا في مذكراته « لقد التزمنا الحياد لنكسب الوقت ونعد أنفسنا . وفي ١٠ أغسطس دخلت مياه البحر الاسود ، المدرعتان الالمانيتان ، « جوبن » Goeben و « بريسلو » Breslau وادعت تركيا أنها اشترتهما لنفسها واحتج الحلفاء عليها ، ولم تكن روسيا مستعدة في القوقاز ولذلك لم تستطع أن تعلن الحرب على تركيا ، وأما انجلترا فقد خافت أن تتحرض بتركيا فتثير المسلمين في الهند وغيرها ضدها لان المسلمين كانوا يعتبرون تركيا عاصمة الخلافة ، ولذلك تمنى انجلترا أن يبدأ الهجوم على تركيا من حليف لها ثم تعلن هي الحرب عليها بدعوى أنها تعمل بمقتضيات التحالف وانها تحارب تركيا مكرهة . وقد اقترحت روسيا على حلفائها أن يحاولوا كسب مودة تركيا فيعلنوا ضممان أملاكها ويردوا لها بعض جزر بحر ايجة التي كانت قد انتزعت منها ولكن

(1) W. Churchill, The World Crisis, volume IV, N. 146.

(2) Rapports Internationaux. Volume V, N. 56.

(3) British documents, volume XI.

Grey, Twenty five years, V. II.

• جرای ، كن شديد الميل الى اليونان فرفض هذا الاقتراح •

وانتهزت تركيا فرصة هذا الشعور لدى الحلفاء وأبلغت الدول في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ أنها مصممة على إلغاء الامتيازات الأجنبية فاحتجت الدول عليها • وتخرجت الاحوال حتى قام ضباط ألمان بفتح نيران مدافع الاسطول التركي على موانئ سيبياستبول واودسا وغيرها من الموانئ الروسية وذلك في يومى ٢٩ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ وأعلنت روسيا الحرب على تركيا في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ وفي ٥ نوفمبر أعلنت فرنسا الحرب عليها وفي ٦ نوفمبر أعلنت إنجلترا الحرب ضد تركيا (١) •

انفجر بركان الحرب العالمية الاولى ، ومصر تنافع من أجل حريتها ، واذا كانت شعوب أوروبا قد ألفت بنفسها في جحيم هذه الحرب ، فقد كان من وراء ذلك أطماع تسعى الى تحقيقها وأهداف تريد أن تصل اليها بمقدار ما تبذل من دماء أبنائها وما تحتل من خراب ودمار ، فهل كانت لمصر مصلحة تستطيع ان تسعى اليها جاعلة من الحرب فرصة ذهبية ؟!

كانت مصلحة مصر ان تتخلص من بريطانيا بجذع الانف ، وان تقف في صف اعداء بريطانيا ، وتقدم لهم أكبر معونة ممكنة حتى تخرج من الحرب مهزومة وتجلو عن أرض وادى النيل صاغرة • ولو ترك لشعب مصر ان يختار في أى المعسكرين يقف ، لما تردد في مخالفة الألمان وحمل السلاح معهم ، فهذا هو المنطق الطبيعي ، وبين مصر وبريطانيا ثار قديم فبريطانيا معتدية ضد مصر وعدوانها لا يغسل إلا بالدماء • واذا جنح المصريون الى ضبط النفس ، وعدم تحكيم العاطفة فان النظام القانونى الذى رسمته معاهدة القسطنطينية في سنة ١٨٨٨ ، لقناة السويس كان يحتم ان تقف مصر على الحياد ، لتفتح القناة للطرفين المتحاربين بلا تمييز ولا استثناء •

ولكن الاحتلال البريطانى لم يترك لمصر فرصة اختيار الموقف الذى يمليه عليها شعورها وكرامتها ومصالحها ، بل لم يدع لها أن تلجأ لضعف الإيمان فتقف موقف الحياد عملاً بقاعدة دولية تقررت في معاهدة القسطنطينية المشار اليها ، وخينئذ كانت تستطيع مصر أن تقول ، ولو في الظاهر ، ان الحرب لاناقة لها فيها ولا جمل •

قال لورد لويد : « ان مركز مصر كان فريدا في بابه ، فهي لم تكن محاربة ولم تقف على الحياد ، كانت في قلب المعركة ومع ذلك لم تشترك

(1) Papouwin, La crise européenne et la Grande Guerre

فيها . وفي موقفها هذا كانت واعية ، ومعنية بمشكلاتها الخاصة . و أرادت انجلترا أن تجعل مصر مسرح قتال ، بل جبهة من أهم الجبهات في خط النار . . . ولذلك كانت وجهة نظر مصر ووجهة نظر بريطانيا في الحرب على طرفي نقيض . وقد وقفت مصر موقف الانتظار للخلاص من متاعبها السياسية ، وكانت تعرف أنها لا تستطيع ان تفعل شيئا في مدة الحرب ، وكانت ترقب باهتمام سير المعارك في الحرب وتنظر لحوادثها بمنظار مصلحتها . . . وهي لم تعطف على هذا الفريق أو ذاك الا بمقدار ما كانت تفرضه عليها مصلحتها . وهذا الموقف يتفق مع طبائع الاشياء ، وكان حريا ببريطانيا ان تعتبط أيما اغتباط ، لأن مصر لم تعاديها والحرب قائمة ، وكان لبريطانيا مصلحة كبيرة في التزام الشعب المصري موقف الحياد . . . (١)

في صيف سنة ١٩١٤ ، وحينما أعلنت الحرب ، كان الخديو عباس حلمي الثاني يزور السلطان محمد رشاد في الاستانة ، وفي يوم ٢٥ يوليو أطلق عليه شاب مصري الرصاص من مسدسه ، فأصيب بعدة جروح ولكنه شفى منها في منتصف سبتمبر ، وكان الشعب المصري وقتئذ يعطف على الخديو لأنه لم يكن على وفاق مع الانجليز ، وكان قد أزاح وزارة محمد سعيد « باشا » وخلفتها وزارة برئاسة حسين رشدي « باشا » في ابريل سنة ١٩١٤

ولكن وزارة رشدي مع شديد الأسف لم تستطع الا محاربة الدولة المحتلة حينما أعلنت انجلترا الحرب على المانيا في ٤ اغسطس سنة ١٩١٤ ففي اليوم التالي ، الخامس من أغسطس ، اجتمع مجلس الوزراء ، وأصدر قرارا عجيبا ، جاء في ديباجته :

« بما انه قد قضى لسوء الحظ باعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ، وبين امبراطور المانيا ، ونظرا لأن وجود جيش الاحتلال في القطر المصري يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة الامبراطورية ، وبما أنه من الضروري نظرا لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصري ، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقا لهذا الغرض أن تتخذ الاجراءات الآتية ، فلهذه البواعث ، يكون معلوما لدى جميع ذوى الشأن ان مجلس

(١) لورد لويد ، مصر منذ عهد كرومر ، لندن سنة ١٩٢٣ ص ١٨٤

النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ اغسطس سنة ١٩١٤) تحت رئاسة عطوفتلو وافندم القائمقام الحديو قد قرر ما يأتى :
ويتلخص القرار فى منع التعامل مع المانيا ورعاياها والاشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر المانى ، وحظر التصدير الى المانيا ، وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الاراضى والموانى المصرية ، وحجز السفن الالمانية فى ثغور مصر (١)

وبهذا القرار خرجت مصر عن مقتضيات الحياد خروجاً صريحاً وربطت نفسها بعجلة الانجليز ، وخالفت موقف الدولة العثمانية فى الحرب مخالفة ظاهرة ، وكان عجيباً أن يصدر مثل هذا القرار فيسلم بالحالة الواقعية التى تعترض عليها مصر أشد الاعتراض ، وهى حالة وجود قوات بريطانية فى اراضيها ويبيح لهذه القوات المفتصبة أن تقوم فى مصر بعمليات حربية ، وقد سجل القرار فى ديوانته صدوره تحت الضغط ، وذلك مستفاد من عبارة « وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية ، فهذه المشورة هى الاوامر التى كانت تصدر من سلطات الاحتلال ، وكان الاولى ألا يصدر قرار كهذا من مجلس الوزراء ، وأن يترك القوة الغاشمة تفعل ما تشاء فتظل أفعالها باطلة فى نظر القانون . وعلى كل صدر هذا القرار ممن لا يملك أن يصدره فقد تجاوز مجلس النظار اختصاصه وانتزع لنفسه سلطة ليست له ، اللهم الا اذا كانت انجلترا قد رأت أن سيادة تركيا على مصر قد انتهت من زمن مضى ، ولكنها لم تقل بهذا فى تاريخ قال اذ ادعت بعد الحرب أن تركيا كانت ما تزال صاحبة السيادة على مصر وأن تلك السيادة انتقلت اليها ، وهذا تناقض ظاهر ، وتخبط مكشوف .

قال لورد لويد : « رحبت السلطات البريطانية أيما ترحيب بهذا القرار ، وقد عرف الشعب المصرى أين يقف زعماء الدستوريون ومهد السبيل لتعاون مستقبل بين الحكومة ومعتمدى الدولة البريطانية ،

“This declaration was welcomed by the British authorities as highly satisfactory. It left the people of Egypt in no doubt as to where their constitutional leaders stood, and it paved the way for future co-operation between the Government and the accredited representatives of British power.”

ولما صدر هذا القرار ارتاب الشعب المصرى فى نوايا رشدى ووزارته ورأى بحق أن رشدى قد فوت على البلاد فرصة ذهبية ، فقد كانت بريطانيا

تدرك جيدا أهمية مصر في الحرب ، وكان بوسعه أن يساوم قبل أن يربط بلاده بهذا الجانب أو ذاك ، وكان بوسعه أن يحصل على الأقل ، على اعتراف من انجلترا باستقلال مصر وسيادتها وتعهد صريح بالجلاء عن مصر بمجرد انتهاء الحرب !!

ولكن رشدي باشا تبرع بالسماح للانجليز بكل معونة ممكنة من مصر ومعاداة المانيا وحلفائها من غير ثمن ، وظنت انجلترا أنها تستطيع أن تكسر حدة هذا الشعور برشوة مصر وتقديم شيء من المعونة الاقتصادية لها بنقل صادرات مصر مثلا ، في وقت لم تكن أعمال النقل البحرية سهلة بسبب الحرب ، وتوفير القوات بتحديد المساحة المنزرعة قطنًا ، والمساهمة في تصريف محصول القطن ، واتخاذ اجراءات من شأنها حفظ قيمة الجنيه المصري في التداول . ولكن سلطات الاحتلال لم تفعل شيئًا من ذلك لمصلحة مصر ، بل لكي تتفادى ثورة مصر على الاحتلال ، فيما اذا اضطربت الاحوال الاقتصادية واختلت الموازين ، فكانت تلك الاجراءات وقاية ضد الثورة ، ومع ذلك كانت الثورة كامنة في النفوس لان الشعوب لا تضحى بحريتها واستقلالها من أجل مصالح مادية أيا كانت ، ومهما بلغت ، واذا جاز أن تشتري ذمم الافراد من ضعف النفوس وسقيمي الوجدان ، فمشتري ذمة وكرامة شعب بأسره ، ليس من الامور السهلة !!

كانت انجلترا فزعة من الرأي العام المصري ، خائفة من غضب الشعب المصري ، ولذلك تفاهمت مع وزارة رشدي على تعطيل الجمعية التشريعية منع الاجتماعات العامة ، وقد صدر مرسوم ارجاء دورة الجمعية التشريعية في ٨ ١ أكتوبر وأعقبه قرار بمنع الاجتماعات العامة . وقد فطن الانجليز الى حركات تركيا ، وتوقعوا منذ شهر أغسطس دخولها الحرب في صف المانيا عاجلا أو آجلا ، فقد حشدت تركيا قواها في سوريا ، وأحسست انجلترا بحرج مركزها في مصر ، ذلك لان السلطة الشرعية في مصر كانت محصورة في الخديو ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية في نطاق محدود ، أما انجلترا فكانت في نظر القانون عاصبة ومعتدية ، ولا يستمد معتمدها سلطته التي فرضها على مصر عنوة راقن دارا الا من قوات الاحتلال ، ولذلك كانت سلطة واقعية لا قانونية لأن مصر لم تقبل هذا الوضع الشائن ولم تبرم معاهده مع بريطانيا ، ومهما كان نفوذ المستشارين الانجليز فقد كان وضعهم الرسمي انهم موظفون في الحكومة المصرية . ومن الناحية الفنية البحنة كانت مصر في نظر القانون الدولي ذات سيادة ولذلك قال لورد لويد : « كنا نتمتع بسلطة واسعة في بلد ليس لمرکزنا فيه أي سند قانوني

اطلاقا ، وتلك حالة لم تكن مرضية من الناحية القانونية » . فدخل تركيا الحرب ضد إنجلترا ، يستتبع قانونا ، اعتبار مصر معادية لبريطانيا وحلفائها ، فكيف يمكن الخروج من هذا المأزق ؟!

كان في وسع إنجلترا أن تخرج من المأزق بإعلان استقلال مصر والاعتراف به وبانتهاء علاقة التبعية بين مصر وتركيا والتصريح في الوقت نفسه بأن وجود القوات البريطانية في مصر ضرورة مؤقتة تنتهي بانتهاء الحرب مباشرة ، وستجلب بريطانيا عن مصر بمجرد انتهاء الحرب ، ولو فعلت إنجلترا ذلك لتغلبت على حدة العواطف الوطنية ، وأمكنها أن تكسب الشعب المصري ، ولجعلت موقفها سليما بعض الشيء من الناحية القانونية ، ولكن إنجلترا لم تستطع أن تفعل ذلك لأنها تمسكت بجشعها وجنونها الاستعماري ففسرت القضية من الوجهة القانونية!!

أرادت إنجلترا ، منذ قيام الحرب أن تعالج هذا الشذوذ ، بإجراء أكثر منه شذوذا ، فنصحتها وكلاؤها في مصر بإعلان الحماية ، وقد وضع كرومر برنامج الحماية قبل أن يجلو من مصر في سنة ١٩٠٧ . وبعث مستر تشيتام ، Cheetam نائب قنصل إنجلترا في مصر رسالة الى وزير خارجية إنجلترا ، لورد جراي ، في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٤ ، يستعجل فيها اعلان الحماية على مصر ، وأبرق جراي في ١١ سبتمبر للقنصل المذكور مبدئا موافقته على هذا الاجراء (١) ، وقد تبسودلت بين قصر الدوبارة و«داوننج ستريت» برقيات عدة بشأن الحماية في المدة من سبتمبر الى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وكلها تقطع بأن النية كانت مبيتة وعلان الحماية كان أمرا مفروغا منه ، وكان الباعث على التردد هو الخوف من ثورة الشعب المصري ، وكانت دار المعتمد البريطاني في القاهرة تقطع في برقياتها الى لندن بأنه بمجرد دخول تركيا الحرب في صف المانيا ستقوم في مصر ثورة عنيفة مشوبة بموجة من التعصب الديني ضد الانجليز ، وفي ذلك الوقت أوصت وزارة خارجية إنجلترا وكلاهما في القاهرة بأن يعرضوا عرش مصر على الامير حسين كامل ، وكان الحديو عباس حلمي الثاني رئيسا للدولة المصرية ، ومع ذلك جرت المفاوضات سرا مع الامير حسين الذي قبل العرش مشترطا أن ينال مزيدا من السلطة (٢) ، وذكر قصر الدوبارة في رسائله لوزارة خارجية إنجلترا انه لا يستطيع ان يضمن استقرار

(١) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية

(٢) برقية مستر تشيتام الى سير ادوارد جراي في اول نوفمبر سنة ١٩١٤ ،

محفوظات وزارة الخارجية البريطانية

الاحوال فى مصر فى حالة اعلان الحماية الا اذا وثق من تأييد ومعاونة الوزارة المصرية للسلطات المحتلة ، واشار قصر الدوبارة بأن يتضمن اعلان الحماية وعد للشعب المصرى بمكافاته بعد انتهاء الحرب .

وتوطئة للحماية ، ومن قبيل جس النبض ، أعلن الجنرال ماكسويل قائد جيش الاحتلال فى مصر الاحكام العرفية بموجب القرار الذى أصدره يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، معلنا به الاحكام العرفية ، وهذا نصه : « ليكن معلوما انى امرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على عاتقى ، مراقبة القطر المصرى العسكرية ، لكى يتضمن حماؤه ، فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه »

امضاء

ماكسويل الفريق - قائد الجيوش بمصر (١)

ولو ان الشعب المصرى قاوم هذا الاعلان ، الذى شفع بفرض الرقابة على الصحف ، لتراجعت انجلترا ، وما أعلنت الحماية بأية حال ، فقد كان هذا الاجراء الباطل بمثابة جس نبض ، ولكنه مر كشيء عادى ، ولم تحرك البلاد ساكنا !!

والثابت ان اعلان الاحكام العرفية كان قبل اعلانه قد عرض على حسين رشدى فأبدى استياءه من لغته العنيفة وهدد بالاستقالة اذا لم تعدل صيغته ، ولما عدل سحب استقالته ، ولو أنه رفض مبدأ اعلان الاحكام العرفية بواسطة قائد جيش الاحتلال ، لما تجاسر هذا الاخير على اتخاذ تلك الخطوة (٢) ، وقد أبرق وزير خارجية انجلترا الى المستر تشيتام فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ قائلا : « انى أوافق على الاجراء الذى اتخذتموه ، وأعتقد أنك وقائد جيش الاحتلال ، قابضان على ناصية الموقف بمهارة تستحق الاعجاب ، وقد أطمع سكوت مصر واستخذاء مجلس وزرائها اللورد جراى فأراد أن يخطو خطوة أخرى أشد جرأة ، فكتب الى نائب المعتمد البريطانى بالقاهرة يوصى باعلان ضم مصر نهائيا الى أملاك التاج البريطانى (٣) . وكان جراى قد فاتح الحكومة المصرية فى هذا الاجراء وظفر بقبولها ، ولكن نائب القنصل البريطانى فى مصر ، كان أكثر الماما بالحالة فحذر

(١) الوقائع المصرية ، عدد غير اعتيادى ، ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

(٢) رسالة تشيتام الى جراى فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، محفوظات الخارجية البريطانية .

(٣) من جراى الى تشيتام فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، محفوظات وزارة الخارجية البريطانية .

من هذا الاجراء وانذر وأكد أن اعلان الضم سيحدث ثورة في مصر ، ومالبث جرای أن أبرق لنائب القنصل ووافق على وجهة نظره وأبدى عدل الحكومة البريطانية عن قرار الضم (١)

وكان تشيتام قد ذكر في معارضته لقرار الضم أن الجنرال ماكسويل يشاطره الرأي ، وأن انجلترا اذا قررت ضم مصر الى أملاك التاج البريطاني فتتحمل قبل الاجانب مسئوليات هي في غنى عنها ، وكذلك ستكون مطالبة باقامة حكم صالح في مصر ، ومن مصلحتها أن تترك الحكومة المصرية وحدها مسئولة أمام الاجانب ، وأن تترك الدولار المصري بحالته . (٢)

عدلت الحكومة البريطانية عن فكرة الضم مخافة العواقب التي تترتب عليها ، ولكنها انتهت الى تقرير اعلان الحماية على مصر ، واتفقت سلطات الاحتلال على هذا الاجراء مع حسين رشدي ، الذي كان يتفاوض مع تلك السلطات على ما ينبغي عمله في حالة دخول تركيا في الحرب مع المانيا ، فقبل مبدأ الحماية ، وتقديم مصر معونتها لبريطانيا في الحرب ضد تركيا ، وأن تنفرد انجلترا بأعمال الدفاع عن مصر وتترك للحكومة المصرية المسئوليات المدنية في حدودها الضيقة (٣) ، وهكذا تأمر رشدي ووزارته وتفاوضوا في الظلام ، وقبلوا مبدأ الحماية قبل أن تعلن بأكثر من شهر ، فكانوا يعنى برادع الانجليز ، وانا لنسجل أسماء أعضاء تلك الوزارة هنا، ليعرف المصريون من الذين خانوهم ثم حكموهم وتظاهروا بالولاء للحركة الوطنية فيما بعد : حسين رشدي • اسماعيل سري • احمد حلمي • يوسف وهبه • محمد محب • عدلي يكن • عبد الخالق ثروت • اسماعيل صدقي . قبل رشدي المفاوضة في موضوع الحماية ، واشترط أن يسبقها اعلان الاحكام العرفية ، بل وأشار بأن يكون هذا الاعلان بمعرفة قائد جيش الاحتلال ، لكي يفلت من المسئولية أمام الشعب ، ويلقيها على كاهل جيش الاحتلال ، ويتظاهر بأنه لم تكن له حيلة في هذا الموقف ، مع أنه أطلع على اعلان الاحكام العرفية قبل نشره ، بل وعرضت عليه صيغة اعلان الحماية حينما استقر الرأي عليها ، وكذلك اشترك في مفاوضة الامير حسين كامل بشأن العرش ، وسلم بمبدأ عزل الحديو بمعرفة

(١) من جرای الى تشيتام في ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، محفوظات الخارجية البريطانية

(٢) برقية تشيتام الى جرای في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، محفوظات وزارة الخارجية البريطانية .

(٣) برقية تشيتام الى جرای في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، المحفوظات البريطانية .

الحكومة البريطانية ، وكان عباس حلمي الثاني في الاستانة ، يترقب دخول تركيا الحرب ، وما أن دخلتها في صف المانيا ، حتى اتخذ موقفا ايجابيا من بريطانيا ، فوجه نداء الى الامة المصرية ، في منشور مؤرخ في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وهذا نصه :

« هاقد آتت الساعة لخلاصكم من احتلال أجنبي وطيء البلاد من ٣٢ سنة مضت بدعوى انه مؤقت ، وانه لتأييد الأريكة الخديوية ، كما تدل عليه تصريحات الحكومة الانجليزية ، ووعود رجالها الرسميين العلنية ، ولكنه ماضت عليه الاعوام حتى نسي الوعود بالجلاء ، وتداخل في شئون البلاد الادارية والسياسية ، فتصرف في مالية الحكومة تصرف المالك المبدر ، واعتدى على حقوقنا في السودان ، وأحل أبناءه مكان الوطنيين في الوظائف العمومية ، وسلب استقلال القضاء ، وسن القوانين الماسة بالحرية الشخصية والمضيقة على حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع ، وقاوم رغباتنا ورغبات رعايانا في انتشار التربية والتعليم الصحيح في أرجاء القطر ، وفي منح البلاد دستورا كاملا يتناسب مع أحوال التقدم العصري ، ولما أن أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى ، جاءت الحكومة الانكليزية فمنعتنا من الرجوع الى مصر ، مقر العرش الخديوي ، ودعتنا لترك الاستانة ، والرحيل الى ايطاليا ، فرفضنا هذا الطلب رفضا باتا ، واعتبرناه أقصى ما تتعدى به هذه الدولة على حقوق الخديوية المصرية ، واعتبرته الدولة العلية ، صاحبة السيادة على مصر ، اعتداء على الحقوق الشاهانية ، ولما كانت رغبات جلالة الخليفة وحكومته السنية ، هي تأييد الفرمانات لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية ، فقد اقتضت ارادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثمانى عديد مظفر على القطر المصري لاعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل سنة ١٨٨٢ ، وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بعضكم البعض ، وقيامكم بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته ، واستعدادكم لاستقبالنا واستقباله بما هو معهود فيكم من الحمية الوطنية ، والاخلاص لجلالة الخليفة المعظم ، ولنا ولبلائكم ، وبما أن الامل وطيد في نجاحنا بمعاونته تعالى فاننا نعلن من الآن منحكم الدستور الكامل ، والغاء القوانين المنافية للحرية ، واعادة الضمانات لاستقلال القضاء ، والعفو عن المجرمين السياسيين ، ومن صدرت ضدهم أحكام أو رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الاخيرة ، والعمل على تعميم التعليم وترقيته ، وكل ما فيه تقدم البلاد المادي والادبي ، والسهر على راحة سكانها ، وتوافر أسباب سعادتهم ، هاهي الفرصة فانتهزوها ، وليكن شعاركم خلاص مصر مع احترام أرواح وأموال الاجانب ،

فانه ليس لنا مقاوم فيها غير جيش الاحتلال • ومن يحاربنا معهم ، حقق
الله الامال « (١)

اعلان الحماية ، وتعيين السلطان حسين كامل

كانت الوزارة متواطئة مع الاحتلال كما قدمنا ، وكان سيف الاحكام
العرفية فوق الرقاب ، وكان الاحتلال قد تفاهم بالاشتراك مع الوزارة ،
مع الامير حسين كامل ، الذي كان يتمتع بسمعة طيبة بين مواطنيه ، على
قبول العرش ، واحست انجلترا ان المقاومة الوطنية تكاد تكون منعدمة
خصوصا بعد نفى الكثيرين وتشريد رجال الحزب الوطنى ، فأعلنت انجلترا
حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وهذا نص الاعلان :

« اعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى »

« يعلن ناظر الخارجية ، لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى ، أنه بالنظر
الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية
جلالته ، واصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية »

« وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل
التدابير اللازمة للدفاع عن مصر ، وحماية اهلها ومصالحها » (٢)

وقد احتج المغفور له أمين الرافعى ، باعلان احتجاج جريدة الشعب ، التى
كان يرأس تحريرها •

وشفعت انجلترا اعلان الحماية فى اليوم التالى باعلان خلع عباس حلمى
الثانى ، وتولية الامير حسين كامل عرش مصر ، وهذا نص الاعلان :

« اعلان بخلع سمو عباس حلمى باشا عن منصب الخديوية ، وارتقاء
صاحب العظمة السلطان حسين كامل عرش السلطنة المصرية : »

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى انه بالنظر لاقدام
سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الانضمام لاعداء الملك ،
قد رأت حكومة جلالته خلع عن منصب الخديوية ، وقد عرض هذا المنصب
السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الامير حسين كامل باشا اكبر الامراء
الموجودين من سلالة محمد على قبله »

(١) عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد - رمز الاخلاص والتضحية . مصر سنة

١٩٤١ ، صفحة ٢٨٤

(٢) - قائع المصرية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

وفى نفس اليوم تألفت وزارة من الخونة برئاسة حسين رشدي مرة أخرى ، ولم يحدث الا تغيير يسير فى بعض المناصب الوزارية ، والفيت وزارة الخارجية المصرية ، لان بريطانيا قامت بتمثيل مصر فى الخارج والنيابة عنها فى علاقاتها الدبلوماسية . ويقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعي تعليقا على هذه الحوادث المحزنة :

« ومن المؤلم حقا ان يحدث هذا الانقلاب الخطير ، وتعلن الحماية على البلاد ، ويهدد استقلالها ، ولا تبدو من مصر الرسمية ، ولا من الجمعية التشريعية ، التى كانت لها بموجب القانون النظامى القديم صفة النيابة عن الامة ، اى احتجاج على هذا الاعتداء الهائل بل تبقى الوزارة قائمة ، وتقر الحماية ، ولا يستقيل من الحكومة وزير ، ولا موظف كبير ، احتجاجا على هذا الانقلاب الخطير ، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكنة صامتة ، كانه لم يحدث حدث فى البلاد ! ! بل ان وكيلها المنتخب ، المرحوم سعد زغلول ، كان فى مقدمة المحتفين بالسير (آرثر ماكمهسون) ، اول مندوب سام بريطانى عين فى ظل الحماية ، اذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه ، يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥ ، وقال عنه على مسمع من المستقبلين « ان دلائل الخير بادية على وجهه » وأمل ان يجزّل الله لمصر الخير على يده (١)

ولكن عذر سعد زغلول ، أنه كان قد حضر احتلال الانجليز لمصر سنة ١٨٨٢ ، ورأى رحمه الله بعينيه من الفظائع ، ما لم نره نحن ، ولذلك كانت تخونه وطنيته وشجاعته فى كثير من الاحوال ، وكانت هذه هى الحالة النفسية بالنسبة لرجال مصر الذين شهدوا حوادث الاحتلال ، وعاشوا الى أرذل العمر .

كان اعلان الحماية البريطانية على مصر انقلابا بعيد المدى ، سنفنده ونبين أوجه بطلانه قانونا فى فقرات تالية ، وقد سبقه اعلان الاحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وتلك السلطة العرفية ، غير الشرعية ، التى حكمت مصر فى مدة الحرب ، لم تكتف بحقوق الحريات العامة بل طاردت الوطنيين وحاربتهم بكل ما أوتيت من قوة فضسبت أوراق الحزب الوطنى وسجلاته ، وشتتت شمل أعضائه وأنصاره وزجت بهم فى المعتقلات ، وظهر سخط الشعب على الاحتلال وأعوانه فى مظاهرة طلبية الحقوق يوم زيارة السلطان حسين كامل لمعهدهم فى ١٨ فبراير سنة ١٩١٨ ، والاعتداء عليه مرتين : الاولى أطلق فيها محمد خليل ، وهو تاجر خردوات بالمنصورة عيارا ناريا على السلطان فى ٨ ابريل

(١) عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد ، ص ٢٨٨

سنة ١٩١٥ ، أثناء مرور موكب السلطان بشارع عابدين ، وقد خاب أثر الجريمة ، والثانية القاء قنبلة عليه من نافذة أحد المنازل بالاسكندرية وهو ذاهب الى صلاة الجمعة فى يوم ٩ يوليو سنة ١٩١٥ ، ولم تنفجر القنبلة ، وذلك العدوان فى الحقيقة كان مظهر احتجاج على الحماية وماترتب عليها .

ولقد عطل الاحتلال الجمعية التشريعية بأمر عال صدر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، ومرسوم صدر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بتأجيل دور الانعقاد الى فبراير سنة ١٩١٥ ثم الى أول نوفمبر سنة ١٩١٥ ، ثم أجلت الى أجل غير مسمى بمرسوم صدر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، وظلت البلاد محرومة من الحياة النيابية حتى أعلن دستور سنة ١٩٢٣ .

واتخذ الانجليز من مصر قاعدة حربية يرمون بنيرانها المسلمين فى سوريا وفلسطين ، وتدفت جيوشهم على مصر من مختلف أنحاء الامبراطورية ، وكما جعل الحلفاء مصر قاعدة لحملات على الدردنيل والعراق وسوريا وفلسطين ، جعلوها أيضا قاعدة دعايتهم الواسعة فى الشرق الاوسط .

وراح الانجليز منذ بداية الحرب ، يجمعون بالقوة والاكراه ، العمال والفلاحين لارسالهم الى الميادين فى شبه جزيرة سيناء وفى العراق وسوريا والدردنيل ، بل وأرسلوهم الى فرنسا ليخدموا الجيوش ويموتوا رغم أنوفهم تحت الراية البريطانية .

وكان يقبض على هؤلاء فى دورهم وحقولهم ، وتصفد أيديهم بالأغلال ويسميه الانجليز «متطوعين» ، وقد وضعت الحكومة المصرية سلطتها وموظفيها ورجال البوليس والادارة وعمد ومشايخ البلاد تحت تصرف سلطات الاحتلال ، وانتهز صغار النفوس الفرصة وابتزوا دماء الاهلين فى مقابل التستر عليهم والامتناع عن تجنيدهم بتلك الصورة الرهيبة .

وقد بلغ عدد العمال والهجانة الذين أخذهم الانجليز بالقوة مليوناً ومائة وسبعين ألف نسمة ، بل وصل العدد الى مليون ونصف مليون من خيرة أبناء مصر ، ومات منهم فى الميادين مئات الالوف ، ولولاهم لكانت هزيمة انجلترا وحلفائها فى الميدان الشرقى محققة ، وقد قال لورد ملتر عن هؤلاء الرجال : « ان الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها الحرب بالصبر والرضا ، وان الخدمات التى أداها الفيلق المصرى للعمال لا تقوم بثمن ، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين »

وكما جمع الانجليز العمال والفلاحين لاغراضهم الحربية ، استولوا على الدواب غير مشفقين بالفلاح ولا مبالين بالزراعة ، فلم يتركوا دابة صالحة للعمل الا

وقد صادروها واستولوا عليها بأبخس الاثمان ، بل دهموا البيوت في المدن والقرى والكفور وفتشوها وأخذوا منها الحبوب والمؤن وعلف المواشى ، ولم يتركوا للناس قوتهم الضروري ، وقطعوا الاشجار للانتفاع بأخشابها .

وصارت مصر سكانها وحكومتها ودوابها وأقواتها ومرافقها وسككها الحديدية نهبا للقراصنة الانجليز ، وليتهم اكتفوا بهذا ، فطلبوا الرديف من الجيش المصرى لاستخدامه فى العمليات الحربية ، بعد اندحارهم فى الدردنيل ، وصدر قرار بذلك من وزير الحربية اسماعيل سرى فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ ، وقبضوا على اثنى عشر ألف رجل تنفيذا لذلك الامر ، وقد تظاهر الرديف أمام قصر عابدين فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٦

وقد مات حسين كامل فى ٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ ، وعينت انجلترا الامير احمد فؤاد ، سلطانا على مصر فى نفس اليوم ، وذلك بمقتضى تبليغ من السير « ريجنالد ونجت » المندوب السامى البريطانى (١) ، وهكذا ظل عرش مصر العوبة فى يد انجلترا تختار له من تشاء من أسرة محمد على ، وتفرضه على شعب مصر فرضا ، دون أن تكون للشعب مشيئة أو اختيار .

وكما استوزر عباس الثانى وحسين كامل حسين رشدى الالبانى المتمصر استوزره احمد فؤاد لان رشدى ، كان مفروضا من الاحتلال لتوقيع الحماية على مصر ثم لتنفيذ اجراءاتها الصارمة ، وكانت تعاونه عصابة من الباشوات المتمصرين والاقطاعيين . وتلك العصابة ، لا الوزارة وهبت حكومة انجلترا من مال مصر فى ٩ مارس سنة ١٩١٨ ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات ، مكافأة لها على الفتك بالمصريين بالصورة التى لحصناها ، وذلك بدعوى ان انجلترا دفعت عن مصر الغارات ، ومما هو جدير بالتنويه أن مجلس الوزراء الذى اتخذ ذلك القرار المهيمن ، كان قد انعقد برئاسة السلطان احمد فؤاد ! !

كانت قناة السويس هدف انجلترا الاول والاهم فى جميع التدابير التى اتخذتها ، وقد اصطلحت انجلترا بالنسبة لقناة السويس بصعوبات قانونية شديدة ، ذلك لأن المرور فى قناة السويس ، فى حالة قيام الحرب ، يخضع للنظام الذى فرضته معاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ .

(١) التبليغ منشور بالوقائع المصرية ، عدد ٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ ، وكتاب عبدالرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٦ ، صفحة ٣٥

وتنص المادة الاولى من المعاهدة على أن « تكون قناة السويس البحرية على الدوام حرة ومفتوحة ، سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم ، لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز لجنسيتها . وعليه اتفقت الدول السامية المتعاقدة على ألا تمس بأي شكل حرية استخدام القناة ، سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم . ولا تخضع القناة أبدا لمباشرة حق الحصار البحري »

وتطبيقا لهذا المبدأ ، جاء نص المادة الرابعة من معاهدة القسطنطينية ، الشار إليها كالآتي :

« لما كانت القناة البحرية تظل مفتوحة في وقت الحرب كغيرها ، حتى للسفن الحربية التابعة للمحاربين ، تطبيقا للمادة الاولى من المعاهدة الحالية ، فقد اتفقت الدول السامية المتعاقدة على أن أي حق حربي ، أو أي عمل عدائي أو أي عمل يكون الغرض منه تعطيل الملاحة بالقناة لا يجوز مباشرته داخل القناة وموانئ مدخلها ، وكذلك داخل مسافة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى لو كانت الامبراطورية العثمانية إحدى الدول المتحاربة ،

« ولا يجوز للسفن التابعة للمحاربين ، أن تتزود أو تتمون ، داخل القناة وموانئ مدخلها ، إلا للحد الضروري جدا ، ويتم عبور هذه السفن بالقناة في أقصر وقت تطبيقا للوائح السارية ، ودون أي تأخير آخر غير ما ينتج عن ضرورات العمل . ولا يجوز أن تتجاوز مرابطتها ، في بورسعيد ومرفأ السويس ، أربع وعشرين ساعة ، إلا في حالة القوة القاهرة ، وفي هذه الحالة ، تلزم بالسفر في أقرب وقت ممكن . ويجب دائما أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين خروج سفينة محاربة ، من أحد موانئ المداخل ، وسفر سفينة تابعة للدول المعادية ،

وجاء في المادة الخامسة : « في وقت الحرب لا يجوز للدول المحاربة أن تنزل أو تأخذ ، داخل القناة وموانئ مداخلها ، قوات أو ذخائر أو مواد حربية . ولكن في حالة المانع العرضي داخل القناة ، يجوز داخل موانئ المداخل ، أخذ أو انزال قوات مقسمة إلى جماعات لا تتجاوز الواحدة منها ١٠٠٠ رجل مع المهمات الحربية التي تناسبهم » .

والمادة السابعة نصت على أنه « لا تبقى للدول أي سفينة حربية داخل القناة ، بما في ذلك بحيرة التمساح والبحيرات المرة » .

« ومع ذلك ، يجوز لها ، أن تضع ، في موانئ المداخل ببورسعيد والسويس ، مراكب حربية لا يتجاوز عددها مركبين لكل دولة . وهذا الحق لا يتمتع به المحاربون »

ونيط بالحكومة المصرية ، فى المادة التاسعة ، أن تتخذ ، فى حدود سلطتها المستمدة من الفرمانات ، التدابير اللازمة التى تحمل على احترام تنفيذ المعاهدة . وفى حالة ما اذا كانت الحكومة المصرية لاتدبر الوسائل الكافية ، فعليها الاستنجد بالحكومة الامبراطورية العثمانية .

اختلف تطبيق معاهدة القسطنطينية المذكورة ، طبقا لمراحل الحرب الآتية:

- ١ - حالة قيام الحرب قبل أن تشتبك فيها انجلترا .
- ٢ - اشتباك انجلترا فى الحرب ضد المانيا فى ٤ اغسطس سنة ١٩١٤ ، ولكن قبل أن تدخل تركيا فى الحرب .
- ٣ - دخول تركيا فى الحرب فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ و اعلان انجلترا الحرب عليها فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

اولا - فى الفترة الاولى

قرر مجلس الوزراء فى مصر اتخاذ موقف الحياد التام ومعاملة سفن المحاربين وفق احكام معاهدة سنة ١٨٨٨ ، ولكن قراراته لم تصدر الا فى ٣ اغسطس سنة ١٩١٤ ، متضمنة التعليمات التى تتبع مع سفن المحاربين بالقناة وموانئها ، وكانت تلك التعليمات مطابقة لما سبق ان تقرر فى سنة ١٩٠٤ بمناسبة الحرب بين روسيا واليابان .

وتتلخص هذه تعليمات فى التصريح للسفينة الحربية المشتركة فى الحرب بالتزود بكمية الفحم الضرورية ، على ان يتم مرورها فى اقصر وقت فيما عدا حالة الضرورة او تنفيذ امر سلطات القناة ، ولا تمكث تلك السفينة ببورسعيد والسويس أكثر من ٢٤ ساعة ، الا فى حالة الضرورة او اذا كانت السفينة لم تزود بالفحم بعد ، وعليها فى هذه الاحوال الاخيرة ان تبهر فى اقرب وقت ، ويجب مرور ٢٤ ساعة قبل سفر سفينتين متعاديتين ، ولا تشحن او تفرغ بالقناة وموانئها قوات او متادحري او مواد اخرى ، الا فى حالة المسانع العرفى بالقناة فانه يجوز ازالة قوات على دفع لانتجاوز الدفعة منها ألف جندي ، ويشمل تعبير « سفينة حربية » كل سفينة مسلحة وكل سفينة غير مسلحة تستخدمها دولة محاربة لخدمة السفن التى تقوم بالاعمال العدائية ، ولا يشمل السفن الخاصة بالخدمة الطبية (١)

ثانيا - فى الفترة الثانية

لما دخلت انجلترا الحرب ضد المانيا بعد اعلان القرار المتقدم بيوم واحد ، أصدر مجلس الوزراء قرارا آخر أهدر به أحكام معاهدة القسطنطينية وحابى بريطانيا محابة ظاهرة ، وتاريخ هذا القرار ٥ اغسطس سنة ١٩١٤ . وقد نصت المادة ١٣ منه على ما يأتى :

(١) الملف ٦٨/٢/١٣٩٨ «قناة السويس» ، بمجلس الدولة ، قسم الراى ، وزارة الخارجية المصرية .

« القوات البحرية والحربية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية ، يجوز لها أن تباشر جميع حقوق الحرب في الموانئ المصرية أو في أرض القطر المصري . وكل مايجرى الاستحواذعليه في الموانئ المصرية وفي أرض القطر المصري من سفن حربية أو مراكب تجارية أو بضائع يجوز احالة النظر فيه على احدى محاكم الغنائم البريطانية »

وجاء في المادة العشرين من القرار المذكور مانصه :

« تسرى أحكام هذا القرار ، فيما يتعلق بالموانئ الواقعة في مدخل قناة السويس مع التعديلات الآتية :

أ - السفن التجارية التي مرت أو تريد المرور في القناة ، مهما كانت جنسيتها وشحناتها ، يكون لها تمام الحرية في أن ترسو في الموانئ المذكورة وفي أن تتركها ، أو في المرور من القناة دون أن تكون عرضة للاستحواذ والحجز ، على شرط أن يحصل المرور في القناة والسفر من الميناء الذي في أحد مدخلها بحالة طبيعية وبدون تأخير لامسوغ له .

ب - يجوز لهذه السفن أن تأخذ من اللوازم بما فيها الفحم ما يكون معقولا أنها تحتاج اليه لأجل السفر الذي قامت من أجله .

ج - البضائع التي مرت من القناة مهما كان نوعها ، يجوز نقلها من سفينة الى أخرى ، في ميناء القيام .

د - يكون تفسير المادة ١٣ من هذا القرار ، طبقا لاتفاقية قناة السويس، المبرمة في سنة ١٨٨٨ ، (١)

ثالثا - الفترة الثالثة

لما دخلت تركيا الحرب ضد بريطانيا ، ازدادت الحالة سوءا ، وامتدت انجلترا في اصدار معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، ولكي تمهد الحكومة الانجليزية للعبتها اصدرت في ٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٤ مذكرة سلمتها لسفراء الدول البحرية بلندن ، ليبلغوها لحكوماتهم . وجاء في هذه المذكرة ما يأتي :

« منذ نشوب الحرب ، بقيت بقناة السويس بعض سفن تابعة للأعداء . وقد حجزت الحكومة المصرية بعض هذه السفن بسبب أعمال عدائية ، ارتكبت بالقناة ، وحجزت بعضها لأنه كان هناك ما يبرر الخوف من أنها ترمى لأعمال عدائية ، وتركت الحرية الكاملة لوحدات منها ، ولكنها رفضت

(١) الوقائع المصرية ، السنة الرابعة والثمانون ، ٦ اغسطس سنة ١٩١٤

مغادرة القناة رغم منحها حرية المرور ، وبهذا تبين أنها تقصد استخدام موانئ القناة ملجأً تحتوى به ، وهو غرض لا تشمله معاهدة قناة السويس . ولا تقر حكومة صاحب الجلالة التمتع بحق حرية دخول واستخدام القناة وموانئ مداخلها لمدة غير محدودة هروباً من القبض ، إذ أن السماح بمثل هذه الوسيلة يؤدي لنتيجة واضحة حتمية ، هي اضطراب أو حتى منع السفن الأخرى من أن تتمكن من استخدام القناة وموانئها . وعلى هذا كانت الحكومة المصرية على حق تام في الخطوات التي اتخذتها لطرد كل السفن العادية التي بقيت بموانئ القناة مدة طويلة تفصح عن أنها لا تريد السفر بالشكل المعتاد ، واستخدمت القناة وموانئها بشكل لا يلائم استخدام السفن الأخرى لها بالصفة المعتادة ، (١)

وقد استغلت الحكومة البريطانية نفوذها في مصر ، فاستعانت بالحكومة المصرية ، التي كانت آلة صماء لآحول لها ولا قوة ، في تفسير معاهدة القسطنطينية طبقاً لمصلحة بريطانيا ، وخولفت المعاهدة في أقدم بنودها مخالفة واضحة بمنع مرور سفن البلاد العادية لبريطانيا ، واعطائها حرية السفر لعرض البحر فقط ، بل الأعجب من ذلك أن محكمة الغنائم البريطانية في الاسكندرية اعتبرت موانئ القناة كبورسعيد والسويس موانئ محاربة بدعوى أن مصر حليفة لبريطانيا ومعينة لها في الحرب .

ولما أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقطعت صلة مصر بتركيا بإعلان من جانب واحد ، وجعلت مصر وموانئها اقليماً محارباً في جانب الحلفاء ضد تركيا ، وبالقوة والجبروت وبغير أى سند قانوني باشرت إنجلترا بنفسها الحقوق التي خولتها معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ لمصر وتركيا وزاوت الاساطيل البريطانية نشاطها داخل القناة ، ولم يبق للقانون أية قيمة في نظر بريطانيا وحلفائها

تصرف إنجلترا في القناة تصرف المالك

اعترف « لورد لويد » أن إنجلترا قد تجاهلت أى اعتبار غير أهدافها الحربية والرغبة في الحصول على النصر بأى ثمن ولو داست على جثة القانون ، ولم تقم لمصر أى وزن . وقال إن إنجلترا في سنة ١٩١٦ جعلت دلتا النيل كلها معسكراً بريطانياً . وأما قناة السويس فقد أضحت مجرد طريق مواصلات للحلفاء ، أى لم تعد طريقاً للملاحة العالمية كما نصت

(١) دكتور عبد الله رشوان : المركز الدولي لقناة السويس ونظائرها ، مصر سنة ١٩٥٠ ، ص ٢٠١ .

معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ، وقال ان معسكرات الاسماعيلية والقنطرة كانت ملاذا للاسترااليين والهنود والبريطانيين، وأما أهل البلاد فكانوا يقطعون الخشب أو ينزحون الماء .

“We had turned the Nile Delta into an armed Camp, in which none but combatants received much consideration. The Suez Canal was an allied line of communication ; its base camp at Ismailia and Kantara were the home of Australians, Indians, and British, in which the Egyptians were hewers of Wood and drawers of water.” (1)

واعترف «لويده» بأن القوات البريطانية كانت تنطلق الى القاهرة للهو والتسلية فتكتظ بها طرقاتها وفنادقها، ولكنه لم يذكر كم أنشاء هؤلاء الجنود الى المصريين وجرحوا عواطفهم واعتدوا على أموالهم وكرامتهم وارتكبوا أخط الجرائم دون ان تتجاسر يد القانون على التعرض اليهم أو وقفهم عند حدهم .

كانت قناة السويس كما ذكرنا من قبل هدف بريطانيا الاول والاهم أثناء الحرب ، وقد سيطرت بريطانيا عليها سيطرة تامة ، تناولت شركة قناة السويس كما تناولت القناة ومنطقتها والبلد الذي تجرى فيه القناة .

أما الشركة فقد سلمت نفسها لبريطانيا طائعة مختارة ، حتى أنها قبلت أن تجرى عملية تحصيل رسوم المرور بمعرفة مكتبها في لندن ، وهو ذلك المكتب الذي تشرف عليه الحكومة البريطانية ، وفي القناة ومداخلها وضعت موظفيها ومكاتبها وآلاتها ومهماتا ودولابها الكامل تحت تصرف الاميرالية البريطانية ، وانقبلت من شركة تجارية مصرية الجنس الى شبه دولة تشترك في الحرب ضد المانيا وتركيا مشاركة فعالة وتلقى أوامرها من القيادة البريطانية ، دون ان تعترف بوجود للحكومة المصرية (٢)

واحتلت قوات بريطانيا جميع النقط الاستراتيجية بمنطقة القناة ، مخالفة أحكام معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، مخالفة اعترف بها الكتاب الانجليز أنفسهم وفي مقدمتهم، سير « آرنولد ولسون » (٣) .

(١) لورد لويده ، مصر منذ كرومر ، الجزء الاول ، ص ١٨٥

(٢) شرحنا موقف الشركة بجلاء في الجزء الرابع الذي أفردناه لها

(٣) آرنولد ولسون ، قناة السويس : ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، لندن سنة

١٩٢٩ ص ١٢٩

ولما أعلنت الحرب احتمت فى القناة بعض السفن التجارية التابعة لألمانيا والنمسا باعتبار القناة منطقة حياد وتلك السفن أن تستعمل هذا الحق قانونا ، وقد لاذت ببورسعيد والسويس حتى لا تقع فى الأسر ، ولكن شركة القناة أدعت أن هذه السفن تتجسس لحساب دولها وانتزعت منها أجهزة اللاسلكى ، ولما دخلت تركيا الحرب منعت الحكومة المصرية سفن ألمانيا وحلفائها من الالتجاء لموانئ القناة منعا باتا ، وكان ذلك تنفيذا لتعليمات السلطات البريطانية بطبيعة الحال ، فتحتم على هذه السفن أن ترابط على مسافة ثلاثة أميال خارج المياه المصرية وهناك كانت معرضة للأسر بمعرفة قطع الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط .

وكان سند إنجلترا فى موقفها المخالف لمعاهدة القسطنطينية ولاحكام القانون الدولى العام أنها تقوم بأعمال الدفاع عن قناة السويس ، وكان الجنرال ماكسويل قائدا للقوات البريطانية فى مصر منذ شهر سبتمبر سنة ١٩١٤ ، وهو من الضباط الذين اشتركوا فى الهجوم على مصر من قناة السويس فى سنة ١٨٨٢ ، وقد احتل فى منطقة القناة ثلاث مناطق: الأولى من السويس الى البحيرات المرة ، والثانية من شمال البحيرة المرة الكبيرة الى الفردان ، والثالثة من الفردان الى بورسعيد ، ووقفت قطع من الأسطول البريطانى والفرنسى عند مداخل القناة لتحرم على أعداء بريطانيا وفرنسا المرور بالقناة ، كما عسكرت فرق بريطانية على امتداد التربة الحلوة وعند خزان المياه ، وقد أضيفت الى هذه القوات السفن والمراكب المملوكة لشركة قناة السويس وأضحى جميع جهاز شركة القناة جزءا من الآلة الحربية .

وبالجملة صارت القناة وموانئها وأبنيتها وأدواتها ومنطقتها خطا من خطوط النار أقامته بريطانيا عنوة واقتدارا .

رابطت الحملة التى أشار اليها منشور الخديو عباس حلمى الثانى ، الذى أسلفنا بيانه ، على مقربة من قناة السويس ، وقامت فى ٣ فبراير سنة ١٩١٥ بهجوم فى المسافة الواقعة بين بحيرة التمساح والبحيرات المرة ، وكانت تلك القوة التركية مؤلفة من خمسة آلاف رجل ، ولكن فشل الهجوم ، بعد أن سدد ضرباته لبعض قطع الأسطول الفرنسى والانجليزى على الرغم من المقاومة والجهود المضنية التى بذلها بحارة شركة قناة السويس فى انقاذ القطع الغارقة ، وقد توقفت الملاحة فى القناة يوما كاملا وبضع ليال تالية .

ولكن كانت ترابط في «بيرشيبه» قوة تركية مؤلفة من ثلاثين ألف رجل وكانت مستعدة للهجوم وكذلك استطاع الاتراك بواسطة الغواصات الألمانية أن يثبتوا الألغام في البحر الأحمر وعند مدينة السويس ، وقد استأنفوا هجومهم من شبه جزيرة سيناء في شهر مارس سنة ١٩١٥ ثم ردوا على أعقابهم ، وتجدد الهجوم عند الاسماعيلية في ٢٨ ابريل ، وتسلمت في آخر مايو بعض الوحدات التركية واستطاعت ان تبتث الغاما في القناة، وفي ٣٠ يونيو غرقت السفينة Teiresias اذ مسها لغم في البحيرة المرة ، ولكن الشركة أخرجتها واستؤنف المرور بعد يوم واحد .

وقد أجلى الانجليز عن غاليليو يولي في ديسمبر سنة ١٩١٥ وتحرج موقفهم في قناة السويس تبعا لذلك، وحاول الترك وقتئذ أن يزحفوا على قناة السويس بقوة قوامها مائة وثلاثين ألف رجل ، ووصلت هذه الأنباء الى كتشنر في ابريل سنة ١٩١٦ فانخلع قلبه ، وكان على رأس القوة المرابطة في قناة السويس السير « آرشيبالد موري » Sir Archibald Murray وكان رجلا غليظ القلب فأكره الحكومة المصرية على تسخير مئات الآلاف من الفلاحين والعمال ومئات الآلاف من دواب الحمل في مد قضبان حديدية ونقل أدوات سكك الحديد الضيقة وقضبانها من جهات الدلتا المختلفة الى منطقة القناة ، ومد الانابيب وغير ذلك من مختلف العمليات على وجه السرعة ، ولولا جهود هؤلاء المصريين لمنى الانجليز بهزيمة قاصمة للظهور (١) ويكفي أن نذكر أن العمال المصريين كانوا يستخرجون يوميا من الآبار في القنطرة ستمائة ألف جالون من المياه تنساب في الانابيب ولولاها ماتت القوات البريطانية التي تحارب في سيناء وفلسطين ظلماً ، ويكفي أن نذكر أيضا أن تلك القوات كانت تتراوح بين مائة وخمسين ومائتي ألف من الجنود ، ويستطيع العارفون بفنون الحرب ان يقدروا كم من العمال كان يلزم لهؤلاء ، وكلهم كانوا مصريين ينطوعون بالسياط ويذهبون الى الميدان مكبلين بالاضلال .

وقد تولى القيادة في شهر يونيو سنة ١٩١٧ اللورد «النبى» ولولا ما بذله المصريون ، الذين ماتوا بالمئات والآلاف تحت نيران الترك والالمان ، لما وصل اللبني في صحراء سيناء والنعام الى شي- من النصر الذي وصل اليه ، فاذا كانت القناة قد انقذت فالنصر للمصريين لا للانجليز (٢)

(1) Official History of the War (i, 95).

(2) Malcolm, Sir Ian, The Suez Canal, National Review, May 1927, May 1923, June 1924.

بطلان الحماية

كان سند انجلترا فيما اتخذته من اجراءات بمصر اثناء الحرب العالمية الاولى ، الحماية التي فرضتها باعلان من جانبها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولكن الحماية كانت باطلة ولم تصحح مركز انجلترا .

والحماية نظام قانوني من شأنه أن يضع الدولة المحمية نفسها تحت نوع من انواع الوصاية لدولة اشد منها قوة ، لتقوم الدولة القوية بصيانة أمن محميتها في الداخل والخارج ، مع اتخاذ كل ما من شأنه ضمان تقدم المحمية ونهضتها . وتبعاً لذلك تضع الدولة المحمية بمحض اختيارها ومن تلقاء نفسها ادارة علاقاتها الخارجية امانة في يد الدولة الحامية ، وتكل اليها مباشرة بعض السلطات التي تعتبر أصلاً من صميم اختصاصها هي كالقيادة العسكرية . ولكن هذا النظام الذي يسلم به القانون الدولي العام ، قد اتخذته الدول ستاراً لاختفاء أطماعها الاستعمارية ، اذ لا تلبث الحماية ان تنحول الى ضم والامثلة على ذلك كثيرة ومنها حالة جزيرة «تاهيتي» Tahiti التي حولتها فرنسا الى ضم لممتلكاتها بمقتضى قانون صدر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ .

ولا تقوم الحماية باعلان تصدره الدولة الحامية ، والا تحولت الحياة الدولية الى الفوضى والانهجية ، وانما يشترط في القانون للقول ان هناك حماية ، شرطان :

أولاً : معاهدة حماية ، تبرم بين الدولة الحامية والدولة المحمية وهذه المعاهدة التي لا تقوم الا اذا توفر فيها ركن الرضا ، هي التي تحدد سلطات الدولة الحامية وتنظم العلاقة بينها وبين الدولة المحمية

ثانياً : اعتراف جماعة الدول المتمدية بالحماية ، حتى تسري معاهدة الحماية في معاملاتها مع الدولة المحمية ، ويجب ان تكون الملبسات والظروف التي يصدر فيها ذلك الاعتراف خالية من الغش والمناورات .

والاصل ان معاهدة الحماية نظام يخص طرفيها Res inter alios ، فهي لا تنشئ حقوقاً للغير ، ولا ينبغي ان تضر بمصالح الغير ، فلا تؤثر معاهدة الحماية على الحقوق المكتسبة من قبل لدولة من الدول في علاقتها بالدولة المحمية . وكما أن لطرفي معاهدة الحماية ان يستوجبا من الدول الاخرى احترامها ، في حالة مطابقتها للقانون ، فعليهما ألا يمسا بالمراكز القانونية السابقة على المعاهدة والتي ترتب مصالح للآخرين (١) ،

(١) Despagnet, Essai sur les protectorats, page 372.

ولذلك تقرر في اتفاق برلين بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥ اخطار الجماعة الدولية بصيغ معاهدات الحماية حتى يمكن الاحتجاج بها دوليا . وقد تعدل اتفاق برلين بمعاهدة سان جرمان في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، وقد قررت أن الاخطار notification ليست له قوة الزام الدول الغير أطراف في معاهدة الحماية باحترام المركز القانوني الذي تنشئه خاصا بعلاقة الدولة الحامية بالمحمية .

والدولة المحمية ، ليست بآية حال من الاحوال جزاء من الدولة الحامية ، بل تظل محتفظة بشخصيتها القانونية . وتبعا لذلك اذا اشتركت الدولة الحامية في حرب فليس ما يمنع من وقوف الدولة المحمية على الحياد ، بل يجوز ان تنشأ حالة حرب قانونية بين الدولة الحامية والدولة المحمية والمعاهدات التي تبرمها الدولة الحامية ، ليس محتما ان تسرى على محميها ، وتبقى لاقليم الدولة المحمية ولرعاياها كل الصفات التي تميز البلد المحمي ، عن البلد صاحب الحماية . (١)

تلك احكام القانون الدولي العام الخاصة بالحماية . وعلى ذلك تعتبر الحماية التي فرضتها انجلترا على مصر باطلة بطلانا مطلقا ، اذ نقصها ركن من اركانها ، وهو ابرام معاهدة حماية بين مصر وبريطانيا ، وكذلك نقصها اعتراف جماعة الدول المتمدينة وان يكن اعتراف بعض الدول قد جاء تاليا ، وسنبين بطلان هذا الاعتراف

وقد يقال ان الحماية التي فرضتها انجلترا على مصر ليست من ذلك النوع المعروف في القانون الدولي protectorat international ولكنها حماية استعمارية يصطلح على تسميتها protectorat colonial ولكن هذه الحماية تصلح بالنسبة لبلاد همجية تعيش في حالة بدائية ولا توجد فيها حكومة أهلية تقريبا . ولم تكن هذه حالة مصر في اى وقت من الاوقات . فمصر لها شخصية دولية معترف بها وتحددها معاهدة لندن المبرمة في سنة ١٨٤٠ ، وهي من المعاهدات التي التزمت الدول باحترامها ، وقد اعترفت لمصر باستقلال لا يحده سوى سيادة شكلية للدولة العثمانية ، وقد تراخت هذه السيادة مع الزمن ، ولم يبق من مظاهرها سوى الجزية السنوية . ويرى علماء القانون الدولي العام

(1) Engelhardt, Du conflit armé entre Etat protégé et Etat protecteur. (Revue dr. publ. Mars, avril 1900). — Gairl, Le protectorat international 1896. — Pillet, Des droits de la puissance protectrice sur l'administration intérieure de l'Etat protégé. (Revue de dr. international, t. II, p. 583).

ان دفع الجزية ليس قيذا يرد على سيادة الدولة واستقلالها ، ولا يعد مظهرا لحماية أو وصاية أو ايد صورة من صور التسلط ، ويستدلون على ذلك بأصل الجزية التاريخي فقديما كانت توجد دويلات في شمسال أفريقيا تسمى تونس والجزائر وطرابلس ، كانت تهاجم السفن التي تسير في البحر الابيض المتوسط وتستولي على ما فيها اللهم اذا قامت الدول الاوروبية التي كانت تتبعها تلك السفن بدفع جزية سنوية لتلك الدويلات الافريقية ، وقد فرضت الجزية على الانجليز والسويديين والهولانديين والدانيمركيين والاسبان والبندقية ، ولم تكن تلك الجزية دليلا على التبعية (١) والجزية التي كانت تدفعها مصر لتركيا كانت صدقة تجود بها الدول الاسلامية على خليفة رسول الله . وقد رهنّت الحكومة التركية الجزية الى دائنيها من المرابين الاجانب ، وقبلت الحكومة المصرية الحوالة ، وتعهدت لأولئك الدائنين بأن تدفع لهم اقساط ديونهم خصما من الجزية لغاية سنة ١٩٥٥ .

وقد تدعم هذا الاستقلال الذي كان معترفا به لمصر في زمن اسماعيل بفرمان ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ ، فقد ابيع لاسماعيل ان يعقد مباشرة اتفاقات جمركية وبوليسية خاصة بالرعايا الاجانب ، وكذلك الاتفاق على مسائل الترانسيت والبريد بشرط الا توضع تلك الاتفاقات في قالب معاهدات دولية .

وقد وقع الاحتلال في سنة ١٨٨٢ فلم يغير هذه الحالة القانونية ، وبقي مركز انجلترا مزعزا وليس له من القانون اي سند ، واذا كانت انجلترا قد اتخذت اجراء الحماية على مصر كعمل عدائي ضد تركيا التي كانت قد اصبحت واياها في حالة حرب قبل اعلان الحماية ، الا ان مصر هي التي تأذت بالحماية قبل تركيا ، ولم تعلن مصر الحرب على بريطانيا لنرد عليها بذلك الاجراء الصارم .

وقد حاول بعض الاستعماريين ، وفي مقدمتهم لورد لويد ، ان يبرروا الحماية قائلين انها تستند على حق الفتح ، ولكن اين هو الفتح الذي يتكلمون عنه ؟! اهو ذلك الاحتلال الذي وصفه سياسة انجلترا انفسهم بانه حالة استثنائية ومؤقتة ، ولا تلبث ان تزول ؟!

(1) Azuni, Système universel de principe de droit maritime de l'Europe. (Paris, an VI, t. II, p. 109).

وثائق الحماية

قد يمعن البعض في الاجتهاد قائلين ان بريطانيا استعاضت عن ابرام معاهدة حماية ، بتبليغ وجهته الى السلطان حسين كامل في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقد حددت مركزها في هذا التبليغ ، وقبله السلطان حسين كامل ونشره على البلاط وعلى اسنسه اسند امانة الحكم الى حسين رشدي ، الذي قبل بدوره مضمون التبليغ ولتفنيده هذا الرأي ، نورد فيما يلي نصوص تلك الوثائق الانطية :

١ - التبليغ البريطاني

« يا صاحب السمو :

« كلفني ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى ان اخبر سموكم بالظروف التي سببت نشوب الحرب بين جلالتة وبين سلطان تركيا ، وبما نتج عن هذه الحرب من التغير في مركز مصر

« كان في الوزارة العثمانية حزبان ، احدهما معتدل ، لم يبرح عن بآله ما كانت بريطانيا العظمى تبدله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الاصلاح في تركيا ، ومقتنع بان الحرب التي دخل فيها جلالتة لاتتم مصالح تركيا في شيء ، ومرتاح لما صرح به جلالتة وحلفاؤه من ان هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح ، لاني مصر ولا في سواها واما الحزب الآخر فشزمة جنديين افاقين ، لاضمر لهم ، ارادوا اثاره حرب عدوانية بالاتفاق مع اعداء جلالتة ، معللين انفسهم انهم بذلك يتلافون ما جرره على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية ، اما جلالتة وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة حقوقهم قد ظلوا الى آخر لحظة وهم ياملون ان تغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب ، لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى ارغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية ومهاجمة الاسطول التركي بقيادة ضباط المانيين ثغورا روسية غير محصنة »

« ولدى حكومة جلالة الملك ادلة وافرة على ان سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا الى اعداء جلالتة منذ اول نشوب الحرب مع المانيا ، وبذلك تكون الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر قد سقطت عنها واثت الى جلالتة

« ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك انها اعلنت بلسان قائد جيوش جلالتة في مصر ، انها اخذت علي عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصري في الحرب الحاضرة ، فقد اصبح من الضروري الآن وضع شكل للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الاخرى التي كانت تدعيها الحكومة العثمانية

« فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصري ، جميع الحقوق التي آلت اليها بالصفة المذكورة ، وكذلك جميع الحقوق التي استعملتها في البلاد مدة سني الاصلاح الثلاثين الماضية ، وقد رأت حكومة جلالتة ان افضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التي عليها نحو مصر ان تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا ، وان تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد امير من امراء العائلة الخديوية طبقا لنظام وراثي يقرر فيما بعد .

« بناء عليه ، قد كلفتني حكومة جلالة الملك ان ابلغ سموكم انه بالنظر لسن سموكم وخبرتكم ، قد رؤى في سموكم اكثر الامراء من سلالة محمد على اهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب « سلطان مصر » واننى مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضي على سموكم قبول عبء هذا المنصب ان بريطانيا العظمى اخذت على عاتقها وحدها كل المسؤولية في دفع أى اعتداء على الاراضى التى تحت حكم سموكم ، مهما كان مصدره ، وقد فوضت لى حكومة جلالتة ان اصرح بانه بعد اعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق في ان يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك .

« وبزوال السيادة العثمانية تزول ايضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم في الانعام بالرتب والنياشين

« واما فيما يختص بالعلاقات الخارجية ، فترى حكومة جلالتة ان المسؤولية الحديثة التى اخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى ان تكون المخبرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الاجنبية بواسطة وكيل جلالتة في مصر

« وقد سبق لحكومة جلالتة انها صرحت مرارا وتكرارا بأن المعاهدات المعروفة بالامتيازات الاجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد ، ولكن من رأى حكومة جلالتة ان يؤجل النظر في تعديل المعاهدات الى ما بعد انتهاء الحرب .

« وفيما يختص بادارة البلاد الداخلية ، علي ان اذكر سموكم بان حكومة جلالتة ، طبقا لتقاليد السياسة البريطانية ، قد دأبت على الجهد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها في حماية الحرية الشخصية ، وترقية التعليم ونشره ، واثراء مصادر ثروة البلاد الطبيعية ، والتدرج في اشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الامة في الرقى السياسى ، وفي عزم حكومة جلالتة المحافظة على التقاليد ، بل انها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى في هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدي الى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتى ، وستحترم عقائد المصريين الدينية احترام تاما ، كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالتة على اختلاف مذاهبهم .. ولا ارى لزوما لان اؤكد لسموكم بان تحرير حكومته لمصر من ربقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الاستانة ، لم يكن ناتجا عن أى عدااء للخلافة ، فان تاريخ مصر السابق يدل في الواقع على ان اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لاعلاقة له البتة بالروابط السياسية التى بين مصر والاستانة ، وأن تأييد الهيئات النظامية الاسلامية في مصر والسير بها في سبيل التقدم هو بالطبع من الامور التى تهتم بها حكومة الملك مزيد الاهتمام ، وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة ، ولسموكم ان تعتمدوا في اجراء ما يلزم لذلك من الاصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانجليزية وعلى ان ازيد على ما تقدم ان حكومة جلالة الملك تعمل بكل اطمئنان على اخلاص المصريين وروبتهم واعتدالهم في تسهيل المهمة الموكولة الى قائد جيوش جلالتة المكلف بحفظ الامن في داخل البلاد ، ومنع كل عون للعدو ، وانى انتهز هذه الفرصة ، فاقدم لسموكم اجل تعظيماته

امضاء

« ملن شيتهم »

ذلك الاعلان البريطانى قد حشى بالاكاذيب والمغالطات ، ولست هنا بصدد مناقشتها (١) ، وانما يعنينا هنا ان نبين قيمة القانونية .

(١) ابدع في تفنيد تلك المغالطات المؤرخ الكبير الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، فنحيل القارئ على كتابه ثورة سنة ١٩١٩ ، الطبعة الاولى ، سنة ١٩٤٦ ص ١٨

لاشك ان السلطان حسين كامل قبل هذا الاعلان الشائن اذ سكت عبدا ولم يبد اي تحفظ ، بل عد الى العكس ، تألفت في نفس اليوم الذي صدر فيه وزارة حسين رشدي وبلغها السلطان المزعوم صورة ما تلقاه من نايب قنصل بريطانيا ، وجاء ضمن كتابه الى حسين رشدي قوله :

« ان الحوادث السياسية التي وقعت في هذه الايام أدت الى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر ، والى خلو ارايكة الخديوية ، وبهذه المناسبة ارسلت الحكومة البريطانية الينا رسالة نبعث بصورتها اليكم ، لنشرها على الامة المصرية .. »

وجاء في ذلك الكتاب ايضا .

« ونحن على ثقة بأننا في سبيل تحقيق هذا المنهج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خيرا نعطاف في تأييدنا ، واننا لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية في مصر تحديدا واضحا ، بما يترتب عليه من ازالة كل سبب لسوء التفاهم . الخ »

لاشك في ان حسين كامل قبل الحماية ، كما قبلها وزيره حسين رشدي والعصابة التي اشتركت في وزارة ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ : اسماعيل سري ، احمد حلمي ، يوسف وهبه ، عدلي يكن ، عبد الخالق ثروت واسماعيل صدقي .

ولكن هل تعد الحماية بهذا القبول مشروعة ؟! لا يختلف اثنان ممن يدركون اوليات القانون الدولي العام في الاجابة بالنفي ، ذلك لان انجلترا مستعينة بالقوة وحدها عطلت سلطات الدولة الشرعية التي كانت تملك وحدها بحث هذا الامر الجلل واتخاذ قرار فيه ، فقد اصطنعت قبل اعلان الحماية وزارة حسين رشدي ، وهذه عطلت الجمعية التشريعية كما اسلفنا وموقف رئيس الدولة الشرعي عباس حلمي الثاني كان معروفا وقد حدده منشوره في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ الذي اوردنا نصه فيما تقدم ، ولا تملك دولة ان تعزل بقرار من وزير خارجيتها رئيس دولة اخرى والا شاعت الفوضى والهمجية في العلاقات الدولية ، والامير حسين كامل قد اغتصب السلطة اغتصابا وعينته دولة اجنبية بكتاب من نائب قنصلها العام في مصر وهذه مهزلة ليست لها سابقة في العلاقات بين دولة واحدة ، وحالة العلاقات بين مصر وبريطانيا تعتبر حالة عداء بالمعنى القانوني منذ سنة ١٨٨٢ ، ففي الحرب العالمية الاولى كانت انجلترا بالنسبة لمصر هي العدو ولم يكن اعداء هذا الشعب هم المانيا وتركيا وحلفائهما ، وعلى ذلك فتكييف

مركز حسين كامل هو انه تأمر ضد وطنه مع الاعداء وارتكب جريمة الخيانة بقبوله المنصب الذي عرضته الدولة المعتدية واشتركت وزارة حسين رشدي في ارتكاب تلك الجريمة الشنعاء .

كان الامير حسين كامل «كويزلنج» بكل معنى الكلمة ، وينطبق هذا الوصف على أفراد وزارته ، وكل من تعاون معه ، واذا كان التبليغ الموجه اليه يرقى في نظر المستعمرين الى مرتبة العقد ، فانجلترا تعاقدت مع نفسها وعملائها ، وعلى ذلك كانت الحماية اجراء من جانب واحد ، ولم تكن معاهدة بالوضع الذي رسمه القانون الدولي العام ، فكانت باطلة بطلانا مطلقا .

ويضاف الى ذلك ان الحماية قد أعلنت في ١٨ ديسمبر ، ثم عينت انجلترا في اليوم التالي السلطة التي فرض عليها أن تقبل الحماية ، وفرضت على تلك السلطة أن تقبل ما أملى عليها في ظل الضغط والقوات المسلحة فلم يكن هناك خيار البتة .

واما الشعب المصري صاحب المصلحة ، فقد احتج على هذا العبث الدنيء ومظاهر احتجازه كثيرة ، وأهمها محاولة قتل حسين كامل غير مرة ، ولو خلى بين الامة وبينه لسحقته وسحقت وزراءه واعوانه .

وقد مات حسين كامل في ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، وخلفه اخوه احمد فؤاد بنفس الطريقة ، فلم يختار الشعب احمد فؤاد بل عينه المندوب السامي البريطاني ، « ريجنلد ونجت » وكان بدوره مغتصبا للسلطة ، ولم يكن قط حاكما شرعيا .

انهار اذن الركن الاول من اركان الحماية ، وهو المعاهدة فليس ثمة معاهدة ، ولا اتفاق ، وبقي ان نتكلم عن الركن الثاني وهو الاعتراف :

اعتراف الدول بالحماية

الاعتراف في القانون لا ينشئ الحق بل يقره ان وجد ، فاذا لم يوجد ، وكان المركز القانوني ، الذي يصدر بشأنه الاعتراف باعلا مطعونا عليه ، كان الاعتراف معدوم القيمة .

في اليوم التالي لاعلان الحماية ، اعترفت بها فرنسا دون غيرها من الدول ، ولا قيمة لاعتراف فرنسا للسبب الذي ذكرناه ، وفوق ذلك كانت فرنسا حليفة انجلترا ، وباعترافها تكون قانونا قد قامت بعمل عدائي ضد مصر .

وفي مايو سنة ١٩١٩ اعترفت الولايات المتحدة بالحماية • بل بلغت
الجرأة بانجلترا انها اقحمت هذه المسألة في معاهدة فرساي المبرمة في
٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ (المادة ١٤٧) وفي معاهدة سان جرمان المبرمة مع
النمسا (المادة ١٠٢) ومعاهدة تريانون مع المجر (المادة ١٠٢) • وهذا
اسفاف من موثقي تلك المعاهدات ، اذ كيف ينص في معاهدات من هذا
القبيل على الاعتراف بحالة باطلة ، والمعاهدات لاتوضع لقلب اوضاع
القانون الدولي العام وتصحيح المراكز القانونية الباطلة بطلانا مطلقا والقائمة
على القوة والاعتصاب ، وانما توضع المعاهدات للقضاء على الواقع الذي
يخالف مقدسات القانون الدولي العام

ان هذا الاجتهاد المبالغ فيه من جانب انجلترا لم يكن له سبب الا
شعورها المستمر ببطلان مركزها في مصر لان الشعب المصري لم يسلم قط
بذلك الوضع الذي فرضته بالقوة المسلحة •

والمفروض ان يرد الاعتراف الدولي بعد قيام معاهدة صحيحة سليمة من
العيوب والشوائب ، اما وليست هناك معاهدة فقد انصب الاعتراف على
حالة واقعية خلقتها القوة ، ويضاف الى ذلك ان انجلترا قد ذكرت في صلب
اعلان الحماية انه اجراء دفاعي اقتضته حالة الحرب ، فكان مفهوما ان يسقط
وينتهي بانتها الحرب ، ولم يكن هناك معنى لاني اعتراف بذلك الشلوذ
العجيب ، وعلى ذلك كان تصرف المجتمعين في فرساي فضيحة لطخت
شرف العدالة الدولية •

وبناء على ما تقدم تكون الحماية التي فرضتها انجلترا على مصر باطلة
قانونا ، وبالتالي تكون جميع تصرفاتها التي وقعت بناء على تلك الحماية ،
بما في ذلك موقفها في قناة السويس اثناء الحرب العالمية الاولى باطلة وغير
مشروعة •

احتلت انجلترا القناة ومنطقتها وسيطرت على قناة المياه العذبة ، كما
اسلفنا ، وحرمت المرور في القناة تقريبا على اعدائها ، وخصوصا بعد
اشتراك تركيا في الحرب ، وجعلت القناة ومنطقتها خط قتال لها ، علاوة
على استمرارها كطريق مواصلات لامبراطوريتها ، وتذرعت
انجلترا بالحجة القائلة انها كانت تدافع عن قناة السويس ، ولكن فات
انجلترا انها معتدية على حرمة قناة السويس منذ سنة ١٨٨٢ وقد استمر
هذا العدوان باستمرار احتلالها لمصر فكيف ينقلب المعتدي الى مدافع
وحارس للمكان الذي اعتدى عليه ؟ هل يقبل عقلا ان تناط الحراسة بالصر ،

ويستساغ قوله حينما يضبط متلبسا بالجريمة انه سطا على الدار ليقوم
بدور الشرطى ؟!

ان معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ صريحة فى تحريم حشد
الجيوش على ضفتى القناة ، فقد جاء فى الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من
تلك المعاهدة « ويحق لهؤلاء الممثلين ان يطلبوا ازالة اى بناء او تفريق اى
حشد على احدى ضفتى القناة ، يكون الغرض منه او تكون نتيجته عرقلة
حرية الملاحة وسلامتها فى القناة » والمادة ١١ تمنع اقامة الحصون
« يبقى محظورا اقامة الحصون الدائمة التى تقام على خلاف نص المادة الثامنة
من المعاهدة »

ولكن هل معنى ذلك ان تبقى القناة بلا دفاع ؟ الجواب ، لا والدفاع واجب
نيط بمصر ، لا ببريطانيا ، وهذا نص المادة التاسعة :

« تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة
وذلك فى حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات ، وعلى النحو المقرر
فى هذه المعاهدة .

« وفى حالة ما اذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية
لذلك ، فعليها ان تطلب معاونة الحكومة العثمانية التى عليها ان تتخذ
الوسائل لتلبية هذا الطلب ، وتخبر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن
المعقود فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ ، وتتبادل الراى فى هذا الموضوع معها
عند اللزوم » .

ولكن البعض قد تصدوا للدفاع عن تصرف بريطانيا وحلفائها ، الى حد
القول ان بريطانيا وفرنسا نابتا عن مجموعة الدول وتطوعتا لرعاية مصالح
جميع الشعوب ، وكان على صاحب هذا الراى العجيب ان يتصور ان
المانيا هى التى كسبت الحرب ، افما كانت وقتئذ لتدعى انها نابت عن
مجموعة الشعوب فى تخليص العالم من بريطانيا وشركائها ، وهل مثل
هذا الكلام مما تقبله العقلية القانونية (١)

وقال آخرون ان بريطانيا قد اضطرت لتجاهل نصوص المعاهدة ،
لان سفن المحاربين استخدمت مياه القناة ملجأ تحتمى فيه من اعدائها ،
فتركيا اعتدت على القناة واضطرت انجلترا لرد العدوان ، وليكن لم
لأنقول العكس ، لنكون منطقيين فى تكييف الواقع طبقا لاحكام المعاهدة ،

(١) راجع رسالة الامتلاء احمد موسى عن قناة السويس ، ص ١١٤ و ١١٥ .

أفليست انجلترا هي المعتدية على القناة منذ سنة ١٨٨٢ ، وكان على تركيا أن تتحرك بقواتها المسلحة ضد انجلترا لدفع هذا العدوان ؟! كان هذا هو الواجب الذي تفرضه علاقة مصر بتركيا ، ولكن تركيا قد تراخت في النهوض بهذا الواجب سنوات طويلا ، الى ان قامت الحرب العالمية الاولى ودخلتها محتمية بجاء المانيا وقوتها لتصفى حسابا قديما بينها وبين بريطانيا ، ويدخل في تصفية هذا الحساب طرد انجلترا من مصر ومن قناة السويس ، فتركيا كانت تستعمل حقوق البلد المحارب ، علاوة على استعمالها الحق المخول لها في معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ، ولا شك ان المركز كان يختلف اختلافا تاما ، وكان يمكن اعتبارها معتدية لو ان انجلترا قد جلت عن مصر وعن قناة السويس قبل قيام الحرب العالمية الاولى ثم وقفت مصر في هذه الحرب على الحياد ؟! عندئذ فقط كنا نستطيع ان نرمي تركيا بالعدوان اما زحفها على قناة السويس ، فلم يكن موجها لمصر بل كان موجها لقوات انجلترا المعتدية اصلا على قناة السويس .

والقول ان انجلترا قطعت صلة تركيا بمصر باعلان الحماية او انها اكتسبت ما لتركيا من حقوق في مصر كما ذكرت في بلاغها الذي وجهته في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ للامير حسين كامل ، ليس له سند من القانون لان الحقوق لا تمنح ولا تكتسب باعلان او تصريح من جانب واحد .

يقول الدكتور عبدالله رشوان ، وهو يتفق معنا في اعتبار انجلترا قد خالفت معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، « والواقع ان تركيا فداخلت بالتزاماتها في المعاهدة اذ هجمت على القناة بقواتها واشركت معها بعض الضباط الالمان ، وبشرت الاعمال العدائية بمنطقتها ، وهدد هذا الهجوم الملاحة بل عطلها بعض الوقت ، وكان هدف تركيا لا المحافظة على القناة حتى تبقى حرة للجميع بل طرد الحلفاء وسفنهم من هذه المنطقة كلها ، وحرمانهم تماما من استخدام هذا الطريق ، وتطرفت أكثر من هذا ، بعد فشل هجومها في فبراير سنة ١٩١٥ ، وعملت على تعطيل الملاحة تماما بالنسبة للجميع ، ولو ادى هذا لنسف القناة ذاتها ، فقامت ببث الالغام في مجراها لهذا الغرض . ومانيا ، حليفة تركيا ومن الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٨٨ ، اشتركت هي الاخرى في الاعتداء على القناة ومعاهداتها باشتراك ضباطها في الحملة التركية التي هاجمت هذا الطريق ، ومساهمتها في حركة بث الالغام بمجرى القناة ، وقيام طائراتها

بالهجوم على السويس وبورسعيد (١)

وهذا رأى خاطيء ، ولا تقر صاحبه عليه للاسباب الآتية :

أولا - انجلترا هي التي بدأت بالعدوان ، فحولت القناة الى خط قتال لها تصب النيران منها على أعدائها ، فهل كان يريد صاحب هذا الرأى ان تقف تركيا مكتوفة اليدين لتتلقى الضربات من انجلترا ، وهذه الاخيرة تتمون من مصر وتنتفع بسكك حديد مصر وبحكومتها وبعمالها وقوت أهلها ، بل وبالدواب والانعام ولا تعمل تركيا وحلفاءها شيئا لدفع العدوان محافظة على قدسية القناة التي امتهنتها انجلترا ؟!

ان حق الدفاع الشرعى لمن اقدس الحقوق والهجمات التي شنت على انجلترا فى قناة السويس ، كانت أعمالا دفاعية ، وكانت انجلترا هي المقصودة بها .

ثانيا - تعتبر انجلترا وفرنسا محرومتين من مزايا معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ باشتراكهما فى خرق احكام المعاهدة منذ قيام الحرب ، والمعروف قانونا ان الدولة التي تنتهك حرمة معاهدة من المعاهدات لا تستطيع ان تحتج بها على غيرها .

ثالثا - القول ان تركيا كانت تقصد بالهجوم تعطيل حرية المرور فى القناة ، ليس له سند من الواقع فهو جرى وراء النيات والمقاصد ، والقانون يبحث عن الافعال المادية ويحكم عليها ، ولم لانقول ان تركيا والمانيا ارادتا تطهير القناة من انجلترا حتى تسود حرية الملاحة فى القناة على أساس المساواة التامة ، فقد اهدر هذا المبدأ منذ ان تميزت انجلترا بمركز استثنائى فى مصر اعتبارا من سنة ١٨٨٢ ، وعلى كل عضو فى العائلة الدولية وخصوصا الموقعين على معاهدة القسطنطينية ان يتخذ مامن شأنه ضمان حرية المرور على أساس المساواة التامة ، ولا يتأتى ذلك قبل اخراج انجلترا من مصر . فكل عمل يهدف الى اخراج انجلترا من مصر ، يعد توكيدا لهذا المبدأ لا عدوانا عليه ولا نستطيع ان نحكم على الغيب ، ونقول ان عملا ما كان ينطوى على نية كذا او كذا .

رابعا - لم تكن مصر بلدا محاربا فى صف بريطانيا ، واذا كانوا قد اعتبروا مصر الرسمية بلدا محاربا ، فمصر الرسمية وقتئذ كانت فرعا من فروع الادارة البريطانية ، ولكن مصر الحقيقية ، مصر الامة لم تتخذ موقفا

(١) عبد الله رشوان : المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها ، القاهرة سنة ١٩٥٠ ،

معاديا ضد المانيا وتركيا ولا يمكن وصفهما بأنهما كانتا أعداء لمصر في الحرب العالمية الاولى .

خامسا - مذكرة تركيا للدول المحايدة في مايو سنة ١٩١٥ ، التي ذكرت انها ستمد اعمالها الحربية الى داخل القناة ، لان الحكومة البريطانية ، خلافا لمعاهدة ١٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، رابت بسفن حربية داخل القناة وحصنتها ، ولان الحكومة الفرنسية انزلت بعض القوات بمصر بقصد القيام بأعمال العدوان ضد الامبراطورية العثمانية .

والاعجب من كل هذا ان صاحب الراى المشار اليه ، تبرع بالدفاع عن موقف شركة قناة السويس في الحرب العالمية الاولى ، وذهب الى حد القول انه كان موقفا لاغبار عليه ، وأورد عبارات تبعث على الدهشة والحيرة ، ومنها :

- « تنبعت هذه الشركة من البداية لمهمتها وواجبها في العمل على مايصون مهمة القناة ومركزها ٠٠٠ الخ »

- « فأجابتهم بأن هذه الاجراءات قامت بها السلطات المحاربة وانها ليس فى امكانها معارضة هذه السلطات »

- « رأت الشركة من الحكمة ان تغير موقفها المحايد وتتفق مع الحلفاء فيما يتخذ لصيانة القناة للحد الذى يضمن سلامتها وبقائها مفتوحة دائما للسفن التى تريد عبورها »

- « ولكن بعد ان تحققت الشركة من ان القناة عرضة للهجوم من ناحية الاتراك والامان ، بدأت تعمل على مايحقق سلامة هذا الطريق ، حتى لو كان فى هذا مايتعارض مع النصوص المقررة ، اى انها حادت عن موقفها الاول الذى التزمت فيه الحياد الدائم (١)

ليس هنا مقام الكلام عن شركة قناة السويس ، فنحن بصدد معالجة النزاع المصرى ، البريطانى كأولى مشكلات القناة المعاصرة ، ولكننا نسأل لحساب من هذا الدفاع عن تلك الشركة ، التى تعد فى الواقع فرعا من فروع حكومتى انجلترا وفرنسا ؟!

وكيف يجوز لعقل قانونى ان يقول ان الشركة وقفت على الحياد ، او خرجت عن نطاق الحياد الدائم ؟!

ياسبحان الله !!

هل الشركة دولة ، حتى تكون فى حرب او على الحياد ؟!
وشركة قناة السويس ، شركة مصرية مساهمة ، وهى لاتنازع فى

(١) دكتور عبد الله رشوان ، المرجع السابق ، ص ٢١٦ وما بعدها

انها قانونا مصرية ومساهمة ،وتخضع للتشريع المصرى والمحاكم المصرية ، فلا ينبغى ان تتعدى حدودها التى تفرض عليها ان تتلقى تعليمات جهات الادارة المصرية وتنفذها فى دائرة القوانين واللوائح المصرية ، ومن الخطأ البين ان نضفى عليها صفة دولية او نقحمها فى مجال الكلام عن الجانب الدولى فى قناة السويس ، وسنعود لهذا الموضوع تفصيلا فى الجزء الرابع من هذا الكتاب .

وجملة القول فى هذا المضمرة ، ان انجلترا خرقت معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ واهلرت حرمة القناة ، وكون غيرها اشترك معها فى الاخلال بتلك المعاهدة ، وتوجيه هذه التهمة لمانيا وتركيا ، لاينفى ان انجلترا معتدية على قناة السويس كجزء من مصر منذ سنة ١٨٨٨ ، وان اعتداءها كان فاجرا طوال الحرب العالمية الاولى ، لانها فرضت حمايتها على مصر بصورة مخالفة لاقدس احكام القانون .

خلاصة

يجب ان نميز بين الحالة الواقعة والمركز القانونى . فمن حيث الواقع كانت مصر دولة ذات سيادة ، ولا تربطها بتركيا غير علاقة اوهى من خيط العنكبوت ، ولما احتلت انجلترا مصر فى سنة ١٨٨٢ ، قضت على كيان الحكومة الاهلية ، وعينت هى حكومات تعمل لحسابها ، وقد كبلت مصر بالسلاسل والاغلال .

ولما اعلنت الحرب العالمية الاولى ، اتخذت مبكرا الاجراءات التى تكفل لها النصر باى ثمن ، ولو على حساب القانون والمعاهدات ، ورات نفسها فى مركز حرج بالنسبة لقناة السويس والحقوق التى خولت لتركيا فى معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨

ولللخلاص من هذا الحرج ارادت قبل دخول تركيا الحرب ان تعلن ضم مصر الى املاك التاج البريطانى مستغلة الفوضى الدولية التى سببتها الحرب ، ولكنها عدلت عن هذا الرأى للأسباب التى تقدم بيانها .

واعدت مشروع الحماية وتفاهمت عله مبكرا مع رشدى واعوانه ، ثم اتخذت كل اجراء يكفل القضاء على أية معارضة لخطتها المبيتة باعلان الاحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف وتشريد الوطنيين ومطاردتهم ولما استوثقت من انها قبضت على الحالة بيد من حديد وخنقت ، مصر حتى لم تعد تبدى حراكا ، أعلنت الحماية الباطلة للأسباب التى ذكرناها

وفي اليوم التالي عزلت رئيس الدولة بقرار منها وعينت هي رئيسا آخر وفرضت عليه وعلى حكومته الحماية ونحن اذ نرجع للمبادئ التي نصت عليها احكام المحاكم التي انعقدت في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لمحاكمة رؤساء الدول الذين اتهموا بالتعاون مع العدو ، كمحاكمة المارشال بيتان ، مضطرون لان نقول استنادا على تلك المبادئ ان الرجل الذي قبل العرش ملوثا بالحماية من يد انجلترا المعتدية ، لم يكن الا احد اولئك الخونة الذين اشارت انجلترا نفسها بمحاكمتهم ، وبالتالي لا يستطيع ان يقيد مصر ، فلم تكن هناك معاهدة حماية ، ومن ثم لم توجد حماية قانونية ، واعتراف فرنسا بالحماية لم يصححها ، وكذلك لم تصححها الاعترافات التي صدرت بعد ان وضعت الحرب وزارها .

أما موقف انجلترا في قناة السويس أثناء الحرب فكان سلسلة من اعمال العدوان وانتهاك حرمة معاهدة ١٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ .

فيما تقدم بيان الحالة الواقعية ، وعلى ذلك لم تكسب انجلترا اى حق من حقوق السيادة على القناة ، ولم يعترف لها بصفة تضى اى لون من ألوان المشروعية على وضعها الشاذ في مصر وفي قناة السويس ، فبقيت في نظر القانون الدولي العام مفتصلة ومعتدية ، وظلت هذه الصفة تلاحقها باستمرار .

أما مصر فقد ظلت صاحبة السيادة على القناة بلا شريك ولا منازع ، وبقيت القناة ملكا لمصر لانها جزء لا يتجزأ من اقليمها ، ولم يفقدها الواقع المرير شيئا من سيادتها على القناة وتملكها لها ، لانها لم تسلم ولم تعترف لانجلترا بأى حق .

الفصل السادس

السيادة على القناة

وميثاق عصبة الأمم

كنه الحركة السلمية - الحزب الوطني - ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، نقطة تحول في سير القضية المصرية - الثورة وأهدافها - الحماية في مؤتمر الصلح ومعاهدة فرساي - لجنة ملنر في ديسمبر سنة ١٩١٧ - مشروع ملنر بداية لحلقة المفاوضات - مفاوضات عدلى كيرزون - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ومركز مصر الدولي بعد صدوره - مؤتمر لوزان واثره على قناة السويس - محادثات سعد ، ماكدونالد سنة ١٩٢٤ - استمرار سياسة المفاوضات : ثروت ، محمد محمود ، مصطفى النحاس - الموقف قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ - خلاصة ..

خرجت بلغاريا فجأة من مسرح الحرب فألقت السلاح وطلبت الهدنة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٨ ، وانهارت تركيا وعقدت هدنة مع الحلفاء في ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨ ، واما المانيا فقد ألقت بسلاحها دون أن تنهزم عسكريا وعقدت الهدنة مع الحلفاء في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وكفى الله المستعمرين جميعا شر القتال الى آخر طليقة .

وبانتهاء الحرب بدأت الحياة الدولية صفحة جديدة ، اذ استؤنفت الحركة السلمية التي كانت قد تجلت في لاهاي سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ ووصلت في هذه المرة الى وضع ميثاق جماعى وخلق منظمة دولية ، وشاع مبدأ تقرير المصير . ويهمنا ان نبحت أثر هذا الدور الجديد من حياة العالم على قناة السويس من حيث السيادة عليها ، ونبين ما اذا كانت القناة وصاحبة هامصر قد دخلتا في حساب الذين اجتمعوا للقضاء على الفوضى الدولية ووضع نظام عالم جديد ، قوامه العدالة ومنع عدوان القوى على الضعيف .

تحجر الضمير العالمى حينما احتلت انجلترا مصر وارتكبت فيها مختلف الآثام ، ولم يتحرك هذا الضمير مثلاً حينما وقعت جريمة دنشواى الشنعاء ، كما لم يتحرك قبلها ولا بعدها ، وقد يقال ان مصر هى التى قصرت ولم تطلع العالم على فضائح الاحتلال البريطانى ، ولكننا بينا فى فصل متقدم ان الزعيم الخالد مصطفى كامل ملأ العالم كله دوىا وأقام الدنيا وأقعدھا ومع ذلك تأمرت الدول مع بريطانيا ضد مصر عامدة

ولكى نضرب مثلا بضعف الضمير الانساني في وروبا وامريكا بالنسبة لمسألة مصر نكتفى بالإشارة لموقف « تيودور روزفلت » ، أحد رؤساء جمهورية الولايات المتحدة السابقين ، من مسألة مصر . في سنة ١٩١٠ ظفر تيودور هذا بجائزة نوبل للسلام العالمي واشتهر بأنه اكبر خادم للسلام في العالم كله ، وقد القى وقتئذ خطبا رنانة ادعى فيها انه نصير الضعفاء ضد الاقوياء ونادى بخلق منظمة دولية لمنع العدوان على الشعوب الضعيفة ولو بالقوة . ورسول السلام هذا ، زار الخرطوم في مارس سنة ١٩١٠ ، وهي نفس السنة التي نال فيها جائزة نوبل فألقى هناك خطابا مجد فيه الاحتلال ، ثم نزل ضيفا بالقاهرة فأنكر على المصريين حق المطالبة بالدستور ، وايد سياسة الاستعمار البريطاني تأييدا أثار الرأي العام المصرى ، واحتج عليه الحزب الوطنى وأعلن احتجاجه على الملأ كله وشيع في الاسكندرية بمظاهرة حماسية بينت له سخط الامة المصرية عليه (١)

وقد ادعت انجلترا انها دخلت الحرب العالمية الاولى ضد المانيا احتجاجا على خرق حرمة حياد بلجيكا ولكن انجلترا نفسها مشيت فوق جسد مصر والسودان وداست على حياد قناة السويس ، وهاجت أمريكا وماجت لان المانيا اعتدت على حياد بلجيكا ، ولكنها سكنت ولم تقل شيئا بالنسبة لحياد مصر وقناة السويس ، بل وقفت من مصر موقف التحدى اذ اعترفت بالحماية الباطلة التي فرضت على مصر في سنة ١٩١٩ لاي داع كان هذا التناقض ، ولم كان الغضب والسخط من اجل بلجيكا والعكس بالنسبة لمصر ؟! أهواختلاف اللون بين المصريين والبلجيكين ؟! المسألة ابعد من ذلك مدى ، فالعدوان على مصر كان اسمتراا للحرب الصليبية القديمة ، وقناة السويس هي أداة الصليبيين فى القضاء قضاء مبرما على دولة المسلمين ، ولهذا ثاروا من اجل بلجيكا وباركوا عدوان انجلترا على مصر وقناة السويس !!

ان أمريكا التي اعترفت فى سنة ١٩١٩ بالحماية على مصر ، هي التي طالما وصفت نفسها بأنها حارس السلام فى العالم ، وهي التي ألقت فى سنة ١٩١٥ جمعية كبيرة اسمها « جمعية فرض السلام فرضا » Deague to enforce peace لتقوم هذه الجمعية بدعوة الحكومات لفرض السلم وقمع المعتدى وعلى غرار هذا النشاط المسرحى ، لبس السير ادوارد جراى مسوح القساوسة وألف فى انجلترا جمعية بهذا الاسم

(١) عبد الرحمن الرافعى ، كتابه عن محمد فريد ، المرجع السابق ، ص ١٧٨

وفى سنة ١٩١٦ اجتمع مؤتمر للسلام فى نيويورك ، وكان نيودور روزفلت اكبر خطبائه، وبكى المؤتمر من أجل بلجيكا ، لان حياد بلجيكا الذى تقرر فى معاهدة لندن سنة ١٨٣٠ قد امتهن ، مع أن الوثائق السياسية سجلت تأمر بلجيكا مع الحلفاء ضد المانيا قبيل قيام الحرب وخروجها على مقتضيات الحياد ، وقال المؤتمر يجب على العالم ان يتخذ مامن شأنه منع عدوان القوى على الضعيف ، ولكنهم كانوا يتكلمون كما لو كان القانون قد خلق من اجل أوروبا وامريكا واما شعوب أفريقيا وآسيا فلا يصح أن يحميها القانون !

يقولون ان الرئيس الامريكى « وودرو ولسون » Woodrow Wilson" وقد تمسك وقت قيام الحرب بسياسة العزلة التى اعلنها « مونرو » فى رسالته المشهورة سنة ١٨٢٣ ، لم يستطع حينما زاره فى سبتمبر سنة ١٩١٤ وفد بلجيكى شاكيا من عدوان الالمان الا ان يخفف آلام البلجيكين بكلمات ودية ، ولكنه خشى أن يخرج على مبدأ العزلة فاكتمى بالكلام الطيب ، ومع ذلك بقيت بلجيكا الضحية تقض مضجعه ومن أجلها وبسبب العدوان على حيادها أعلن الحرب على المانيا فى ٦ ابريل سنة ١٩١٧ ، بعد اذ لم يبق ثمة يد من الثأر لحياد بلجيكا (١)

ونحن نقرأ هذا الكلام بتحفظ شديد اذ نعلم ان اليهودية الدولية هى التى أخرجت امريكا من العزلة وزجرت بها فى الحرب الاوروبية ، ولكن لو صدقنا الاستاذ « لابراديل » صاحب هذا الادعاء ، أفلا يجوز ان نتساءل عما اذا كانت معاهدة لندن سنة ١٨٣٠ اقدس من معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ام ان بلجيكا تستحق حماية القانون ومصراهلها وقناتها حل لكل معتد أثيم ؟!

ذهب « لابراديل » الى حد تشبيه ولسون بالانبياء والمرسلين لانه قال فى ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٥ هذه العبارة : « ان امريكا قد أخذت على عاتقها الدفاع عن قضية كبرى ، ليست قاصرة على رقعة القارة الاوروبية ، بل هى تدافع عن قضية الانسانية جمعاء » وقوله فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١٥ « يعلم الناس جميعا اننا منذ مولد بلادنا كأمة تحت الشمس ، قد اعتزمنا ان نكون حماة الانسانية وسدنة حقوق الانسان فى مختلف نواحي الارض » وقوله فى ١ فبراير سنة ١٩١٨ « ان جرثومة هذه الحرب هى هضم حقوق الشعوب

(1) La Pradelle Albert, La Paix Moderne (1899-1945), page 35.

الصغيرة ، ، فهل ياترى علم الرئيس ولسون ان فى الدنيا بلدا اسمه مصر وان انجلترا احتلته عنوة واقتدارا ، وهل قرأ معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، واحيط علما بموقف انجلترا وحليفتها فرنسا من القناة اثناء الحرب ؟! لاشك انه قرأ وعرف كل شيء ، ولكن مصر ليست قطعة من أوروبا أو أمريكا !

قال ولسون هذا فى ٢٧ مايو سنة ١٩١٦ ، بمناسبة انضمامه الى جمعية فرض السلم بالقوة « للدول الصغيرة من حقوق السيادة واحترام أراضيها ما للدول الكبيرة سواء بسواء » ، فى ٢٧ مايو سنة ١٩١٧ وجه كتابا الى الجمعية الاتفة الذكر ، وجاء فيه : « يجب ان تغلب مبادئ القانون الدولى على مصالح الدول الخاصة ، وعلى أمم الارض قاطبة أن تجتمع على نحو ما لتسهر على سيادة القانون وتغليب الحق على أى نوع من العدوان الذى يكون قد صدر عن أنانية »

ألم يقل ولسون فى رسالته الى « الكونجرس » فى يناير سنة ١٩١٧ : « الرأى عندى ان تتفق الامم على قبول مبدأ الرئيس مونرو ، والعمل على تطبيقه فى جميع أنحاء المعمورة ، فلا يصح لأمة أن تكره أمة أخرى على اتباع سياستها ، وانما يجب ان يترك لكل شعب الحق وحده فى تقرير سياسته ورسم طريقه الذى يراه مؤديا الى التقدم بدون احراج او تهديد و ارباب ، لا فرق فى ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى » ؟!

وقال فى ٤ يوليو سنة ١٩١٨ : « ان الامم المتحدة تحارب من اجل أغراض لا يتم السلام الا اذا تحققت ، منها ان تسوية جميع المشاكل سواء كانت متعلقة بالاراضى او بالسيادة او بالعلاقات السياسية ، لايجوز ان تقوم الا على اساس قبول تلك التسوية ، قبولا اختياريا محضا من جانب الشعب صاحب الشأن ، لا على أساس المصلحة المادية او المنفعة التى تعود على أية أمة أو شعب آخر يرغب فى تسوية أخرى لفائدة نفوذه وسيادته . نحن لانبغى سوى سيادة الحق القائمة على رضا المحكومين انفسهم ، تلك السيادة التى يؤيدها الرأى العام المنظم »

يقول بعض علماء القانون الدولى ومنهم « البير لابرادل » الذى تقدم ذكره ان العدوان على حياد بلجيكا فى الحرب العالمية الاولى ، حمل الرئيس ولسون على المناداة بخلق عصبة من الامم لمنع تكرار مثل ذلك العدوان ويشيدون بوجه خاص ببندوه الاربعة عشر التى وردت فى رسالته المشهورة فى ٤ يناير سنة ١٩١٨ ، والبند الاخير من تلك البنود ينص على : « تأليف عصبة من الامم كافة لوضع الاتفاقات الصريحة التى تكفل ضمان

استقلال وسلامة املاك الدول الصغيرة والكبيرة على السواء ،

أما لماذا نادى الرئيس الأمريكى بإنشاء عصبة أمم لكفالة استقلال وسلامة أملاك كل دولة ، فلأن الضمان الذى أعطى لبلجيكا فى معاهدة لندن سنة ١٨٣٠ ، كان شذوذا فى القانون الدولى الاوروبى ، وكان قيذا على حقوق بلجيكا فى العلاقات الدولية وليس له مثيل بالنسبة للدول الاوروبية الاخرى ، فجنىح ولسون الى التعميم ووضع ضمانا عاما تسهر عليه عصبة الامم وقرر مساواة الدول الصغيرة والكبيرة فى حقوق الكفالة والضمان وبذلك لا تشعر احداها أن كرامتها قد مست او سيادتها قد انتقصت (١)

فى شهر يوليو سنة ١٩١٨ وضع الرئيس ولسون مشروعه فى ثلاث عشرة مادة ، وكتبه بخط يده على الآلة الكاتبة (٢) ، وعينت وزارة الخارجية البريطانية بعد وقوفها على بنود ولسون بوضع مشروع مماثل له ، قامت بصياغته لجنة قانونية برئاسة اللورد «فليمور» Phillimore وفى باريس قام « جورج كليمنصو » بتشكيل لجنة قانونية فى وزارة الخارجية برئاسة ليون بورجوا Léon Bourgeois وهذه اللجنة استرشدت بأعمال مؤتمر لاهاى ، وبدأت مشروعها بتطمين الدول كبيرها وصغيرها على التمتع بسيادتها فى علاقاتها الخارجية . وتميز المشروع الفرنسى بأنه دعا لإنشاء جيش دولى ، ليسهر على صيانة السلم ويمنع العدوان . ولكن ولسون سافر الى لندن وتفاهم مع لويد جورج ومنها انتقل الى باريس وفى يده المشروع المسمى مشروع « هيرست ميلر » Hurst-Miller وهما المستشاران الانجليزى والامريكى ، وذلك المشروع كان مزيجامن مشروعى أمريكا وانجلترا ، واشتغلت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الصلح بدراسة المشروع فى المدة من ١٤ فبراير الى ١١ ابريل سنة ١٩١٩ ، وقد اشتد الجدل والصراع بين الحلفاء اذ أراد كل فريق أن تتغلب وجهة نظره ، ولا يتسع المقام لان نستعرض المشروعات الانجليزية والامريكية والفرنسية ، ولا لبيان المشادات التى قامت بينهم ، فهذا أمر يطول شرحه ولكن مجمل القول هنا أن تلك المشروعات تمخضت عن عصبة الامم وقد أغفلت مصر وغيرها من شعوب الشرق المغلوبة على أمرها ، مما يدل دلالة واضحة على أن الرأسمالية الغربية لم تفكر فى إنشاء عصبة تنصف الضعيف ضد القوى وتمنع العدوان ، بل كان فى مؤخرة رؤوسهم

(١) المذكرة التى نشرها لابرادل فى المرجع السابق ، ص ٢٦

(٢) قيل أن سبب عدد المواد التى وضعها وودرو ولسون ، هو أن حروف اسمه

الانجليزية ١٢ ٤ !

تفكير استعماري يهدف للعلامة بين مصالح الدول الرأسمالية ومنع قيام خلافت بينها تؤدي الى الحروب ، اما اذا حاقت الكوارث بضحاياهم في مناطق الاستعمار بآسيا وأفريقيا ، فهذا لا يؤثر على أمن العالم وسلامته وقد ارتكبوا بهذه الروح الشريرة أكبر خطأ ضد أنفسهم لان نار التنافس الاستعماري الموقدة لبركان الحرب العامة استمرت مستعرة ، فبإبقاء الوضع على ما هو عليه في قناة السويس ووادي النيل، تركوا جرثومة الحرب حية ومجال التنافس الاستعماري فسيحا فدقوا المسامير في نعش عصابة الامم قبل أن تولد ، وعلى رأسها جنت براقش !!

كانت مسألة حق تقرير المصير وبيانات الرئيس ولسون قد ملأت أنبياءها أركان الارض ، وكان نشاط المجتمعين في مؤتمر الصلح في باريس يجري على قدم وساق ، والشعوب الشرقية المظلومة كمصر معذورة اذا هي صدقت ولسون وأمثاله وأحسنن الظن بالاقوال المعسولة والخطب الرنانة ، وهي لا تستطيع أن تقف جامدة وتنسى قضاياها بل لابد لها أن تدلى بدلوها ، ومصر كانت قد ملئت الاهوال التي ذاقتها من الانجليز أثناء الحرب ، وكانت تتلظى وتتقلب على الجمر وقد انتظرت وطال انتظارها فكان طبيعيا أن تتحرك ولا تفوت على نفسها تلك الفرصة النادرة والمستول عن قضية مصر وقتئذ هم زعماءها الشرعيون الذين حملوا الامانة منذ قيام مصطفى كامل بحركته ، وهؤلاء الزعماء لم يقعدهم اضطهاد ولم يشنهم النفى والتشريد

كان محمد فريد في أوروبا طوال مدة الحرب ، وحينما وضعت الحرب أوزارها ، كان يحرق دمه ويفنى ما تبقى من عصارة حياته بعد أن أفنى ثروته الضخمة وأنفقها كلها في الذود عن أمته ، ولم يفوت هذا البطل فرصة واحدة ، بل استغل كل مناسبة وانفرد برفع صوت مصر في الميدان الدولي ، وحدد طلباتها وأمانيتها وموقفها من الانجليز تحديدا لا غموض فيه ولا التواء . وهذا موجز سريع لبعض مواقف فريد :

١ - رتب اجتماع الوطنيين في جنيف في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٥ ورأس الاجتماع الذي قرر فيه المصريون هناك أن حكومة مصر التي قبلت الحماية وعينها الانجليز لا تمثل مصر وأن الامة المصرية متمسكة بالاستقلال وأعلن هذا القرار في أوروبا بأسرها

٢ - حضر مؤتمر الاجناس بلوزان في سويسرا في ٢٧ و٢٨ و٢٩ يونيو سنة ١٩١٦ ودافع في خطابه عن استقلال مصر ودلل على بطلان الحماية وتمسك بالجلاء غير مقرون بشرط ولا قيد

٣ - عقد اجتماع برلين في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧ بمناسبة ذكرى الاحتلال السوداء ونادى بالاستقلال

٤ - مذكرته التي وجهها الى المؤتمر الدولي باستوكهولم في اكتوبر سنة ١٩١٧ وقد تضمنت هذه العبارات : « ان حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة ، ولا تستطيع الدول ان تتصرف فيها بمعاهدات ، كما تتصرف في السلع ، واني اقرر ان أية امة لا تستطيع ان تتصرف في نفسها ولا في وطنها ، تصرفا يضرب حقوقها ، لان الوطن ليس ملكا لجيل من الاجيال ، بل هو ملك للاجيال الماضية والمستقبلية ، ولا تستطيع انجلترا ان تتمسك بأى معاهدة ، أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل ، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا »

٥ - مذكرته الى الدول المحاربة والمحايدة في اكتوبر سنة ١٩١٧ وقد استعرض فيها تاريخ المسألة المصرية وذكر بوعود انجلترا بالجلء وربط بين حق مصر وقضية العدل والسلام الدولي ، وطالب حكومات العالم لمصلحة الانسانية أن تساعد على تحرير مصر من الاحتلال الانجليزي وبين بأسلوب رائع وحجج متينة الأسس القانونية التي يركز عليها الاستقلال المصري ثم قال :

« حقا انه لمن المدهش الا يكون في المذكرات الرسمية المتبادلة بين المتحاربين ، ولا في مذكرة البابا ، أية كلمة تختص بمصر أو بغيرها من الامم الخاضعة لانجلترا والحلفاء ، فهل الحقوق الانسانية قسمان ، لكل محارب قسم ، أم ان الحق الدولي لا يستحقه غير الشعوب الصغيرة الاوروبية ؟

« وانا مع ذلك لا نريد ان نصدق ما يظن من أن لهذا الفرق في المعاملة مكانا من نفوس الدول المتمدنة ، مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيابنا في انصافهن ، وكذلك لانريد ان نياس من النصر النهائي للحق والعدل ، بالرغم من الطمع الذي لاحد له ، والرغبات المتفاقمة في افئدة عشاق الامبراطورية الانجليزية ، والافان ما كانوا يظنونون به من تقدم الانسانية ، وسير البشر الى الاخاء العام ، سيظهر في ثوب المدنية المنهزمة والافلاس التدليسي »

« نحن لانجهر بهذا النداء اعتمادا على المبادئ الحرة فحسب ، ولكننا نعتمد من جهة أخرى على مصلحة السلام العام ، وبقاء تجارة العالم وضمان النقل في قناة السويس ، فإن هذه امور تتطلب حرية مصر واستقلال وادي النيل ، فإن مركز مصر من ناحية هذا الطريق الدولي قد اغرى الفزاة بالتطلع اليها ، حتى قبل أن تحفر قناة السويس ، وقد اراد نابليون في اواخر القرن الثامن عشر أن يتخذها قاعدة لعماله الحربية ضد الانجليز ، وزادت أهمية مركزها بعد فتح القناة التي صارت اخطر طريق يوصل أوروبا وشرق أفريقيا بجنوبي آسيا واقاصي الشرق ، وان زيادة أهمية هذه القناة التي تنشأ عن اتساع تجارة أوروبا ، وعن كثرة علاقاتها البحرية مع البلاد التي تستورد منها المواد الأولية لصناعاتها ، تتطلب منطقيا وجوب الاستقلال الكامل لمصر ، حتى تستطيع بكل صراحة أن تجعل القناة على الحياد ، وقد بينت الحرب الحاضرة ان حيدة هذه القناة ستكون حلما لا يتحقق ، ما دام لاية

دولة أجنبية يد في مصر ، وأنها تستطيع بذلك أن تنفرد بمزايا الملاحة فيها ، وإن أحسن حل لهذه المشكلة هو أن تعطى مصر استقلالها، وأن تعهد إليها في حراسة هذا الطريق السدولى والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم .

« وأنه لبدىهى انى حين أنكلم عن مصر أريد كل وادى النيل ، من أقصى السودان الى البحر الأبيض المتوسط ، ثم البحر الأحمر ، بما يشمل كردفان ودارفور ، فإنه لا يجهل أنسان أن من يملك أعالي النيل إنما يملك رقبة مصر ، ويستطيع بكل سهولة أن يحتكر جزءا عظيما من مياهه لرى السودان ، ومن أجل ذلك أوجدت إنجلترا حكومة منفصلة في السودان المصرى ، متخذة من سواكن وغيرها مرفأ للملاحة في البحر الأحمر ، وكذلك تعارض دائما في اتصال السكك الحديدية المصرية بأخواتها في السودان ، تاركة تمهيد ما بين أسوان ووادى حلفا حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر أن تسيطر على حوض النيل الأعلى وعلى فروعه التى تمده ، ثم تبيع الماء لمصر بوزنه ذهباً .

« فيجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا معاشر المصريين ، غير مقسم ولا مجزا ، كما كان منذ وجد الأب البار لهذا الوادى ، ألا وهو النيل .

« وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة فى حيدتها الفعلية وحرية المرور للسفن من غير تمييز بين دولة وأخرى زمن السلم وزمن الحرب ، ولقد كانت حيدة القناة معروفة ومضمونة من جانب الدول بمعاهدة دولية ، منذ سنة ١٨٨٥ ، وقد وقعت هذه المعاهدة فى لندن بعد احتلال إنجلترا للقناة حين أغارتها على مصر ، بالرغم مما قاله المسيو فرديناند دى لسبس لمرابى باشا من أن فرنسا ستمنع - ولو بالقوة - احتلال إنجلترا للقناة وقد أخذ عرابى بالوعد الفرنسى فامتنع عن سد القناة وغفل عن أن يتخذ منها قواعد أولية للدفاع ، وقد تجاوزت إنجلترا حد المشروع فاحتلتها احتلالا عسكريا بعد أن خدعت الجيش المصرى ثم دخلت مصر بعد موقعة التل الكبير (١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢) وبرغم هذه المعاهدة الجديدة فى سنة ١٨٨٥ ، قد اعتدت إنجلترا على القناة من جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل أن تدخل تركيا ميدان القتال .

« أن مصر تعلن حقها الطبيعى فى أن تستقل بحكم نفسها ذلك الحق المعترف به الذى أعلنته كل الدول فى مؤتمر لاهاي ، ذلك الحق الذى من أجله زعمت إنجلترا وحلفاؤها أنهم من يواصلن القتال .

« أن مصر اذا أعطيت استقلالها التام وحريتها المرجوة - لجديرة بأن تبرهن للعالم أنها ما فقدت شيئا من خصائصها الأصلية ، وأنها محتفظة بمزايا أسلافها العظام ، أنها لاتعرف المطامع الاستعمارية وليست لها آمال من هذه الناحية ، ولا تطمع فى أن يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية ، وإنما تطلب حقها فى أن تعيش حرة مستقلة ، وأن ترتع فى بحبوحة السلم وأن يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها ، وأن الصلح الذى يترك مصر لإنجلترا سيكون صلحا أعرج ، وسيحمل الإنسانية على حرب تكون أفظع من الحرب الحاضرة »
(فلتحى مصر للمصريين)

محمد فريد
رئيس الحزب الوطنى المصرى

استوكهلم فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧

٦ - احتجاجه على الحماية البريطانية فى حفل أقامه فى برلين فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ بمناسبة ذكرى إعلان الحماية

٧ - رسالته الى مؤتمر برست ليتوفسك ، الذى انعقد للصلح بين روسيا والمانيا وحلفائها ، وهذه الرسالة المؤرخة فى يناير سنة ١٩١٨ طلب فيها الاعتراف بحق الامة المصرية فى تقرير مصيرها بنفسها بطريق الاقتراع بعد جلاء الانجليز والموظفين البريطانيين كما طالب بالاعتراف بحياة قناة السويس

٨ - مذكراته الى مؤتمر الصلح ، فاشترك مع رجال الحزب الوطنى الذين كانوا معه فى المنفى فى وضع تقارير أرسل أولها الى الرئيس ولسون فى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، والثانى فى أواخر ديسمبر والثالث فى أوائل يناير سنة ١٩١٩ ، وهذه التقارير تضمنت طلبات مصر محددة كالآتى :

(١) استقلال وادى النيل استقلالاً تاماً

(٢) قبول مصر فى عصبة الأمم

(٣) تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح

(٤) ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها

وعندما تألفت لجان المؤتمر أرسل فى شهر يناير سنة ١٩١٩ الى رؤساء الحكومات ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكرة بطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها ، كما اعترف بهذا الحق لبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، ورد ولسون على فريد فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٩ ، وقال ان المسألة ستلقى عنايته الخاصة . وأرسل تقارير أخرى لمؤتمر الصلح لما اشتدت حوادث ثورة سنة ١٩١٩ وارتكب الانجليز ما ارتكبوا من الفظائع (١)

٩ - مذكرته الى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن فى فبراير لسنة ١٩١٩

١٠ - مذكرته الى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى لوسرن فى أغسطس سنة ١٩١٩

هذا قليل من كثير من كفاح البطل الشهيد محمد فريد ، الذى مات غريباً مشرداً وعلم بلاده فى يده فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، ومع ذلك رفض سعد زغلول أن ينقل الى مصر رفات فريد الطاهرة من أموال الامة التى جمعها وفده الامين (٢)

(١) عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ وما بعدها

(٢) قام بنقل الرفات الرحوم خليل عفيفى تاجر قماش بمدينة الزقازيق

مات فريد ميتة قل أن يظفر بها الإبطال ، وقد استمسك بالعروة الوثقى ، وكان الوكيل الشرعى عن مصر أمام جماعة الدول المتمدينة ، ويتضح من اللوحات التى قدمناها أنه كان بحق أستاذ القضية المصرية وعرف كيف يدافع عن طلبات مصر بالحجج القانونية أجمل دفاع ، وبفضله هو والذين عاونوه من أقطاب الحزب الوطنى الذين كانوا معه فى أوروبا بقيت حقوق مصر معلنة للعالم المتمدين سليمة لم يعترها خور ولا تراجع ولا تسليم ، وظاهر أن حياد قناة السويس كان حجر الزاوية فى دفاع محمد فريد

ولم تقف جهود الحزب الوطنى عند حد ذلك الكفاح الرائع الذى قام به محمد فريد فى أوروبا أثناء انعقاد مؤتمر السلام ، فلقد نجا من بطش المحتلين وبقي فى داخل البلاد صوت مدو للحزب الوطنى رفعه شهيد آخر هو المغفور له أمين الرافعى ، وقد وضع مذكرة سياسية ، فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، بسط فيها المسألة المصرية وترجمت المذكرة الى اللغة الفرنسية ، وقدمها لمعتمدى الدول فى مصر لابلاغها الى الرئيس ولسون وإلى بقية رؤساء الحكومات المشتركة فى مؤتمر الصلح ، وانها لمذكرة قانونية رائعة استهلها صاحبها بشرح مبادئ الرئيس ولسن ، وباسم هذه المبادئ طالب باستقلال مصر والسودان والملحقات ، ثم عرج على المسألة المصرية فسر دمر احلها التاريخية بمنتهى الدقة والوضوح ، وبين كيف وقع الاحتلال الانجليزى فى سنة ١٨٨٢ ، وساق البراهين القانونية الدالة على عدم مشروعيته واستشهد على بطلان الاحتلال بأراء أئمة فقهاء القانون الدولى العام ، وتكلم عن السودان المصرى وملحقاته ، وفند اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وحدد خسارة مصر بالارقام ، ثم أفرد فصلا لقناة السويس وحرية البحار باعتبار القناة وحرية الملاحة فيها أهم أسانيد حق مصر وأكد سيادة مصر على القناة ، وبين كيف انتهكت انجلترا حرمة معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ودلل على عدالة المطالب المصرية ، ثم استخلص النتائج المنطقية لما قدمه وختم المذكرة بطلبات مصر العادلة (١)

مما تقدم يثبت أن الدفاع عن حقوق مصر كان سائرا فى طريقه على خير ما ترجوه الامة بفضل يقظة الحزب الوطنى ووطنية فريد وعدم مبالاته هو وأنصاره وتلاميذه بالشدائد والمحن ، وقد بذر مصطفى

(١) هذه المذكرة القيمة التى وضعها المرحوم أمين الرافعى منشورة بكتاب ثورة سنة ١٩١٩ للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، طبعة سنة ١٩٤٦ ص ٨٠ وما بعدها

كامل قبل انتقاله الى جوار ربه بنور الثورة على الاحتلال وأعوانه وأنبتت مظالم الانجليز هذه البذور حتى أضحت زرعاً واستغلظ الزرع ثم استوى على سوقه ، وأصبح انفجار الثورة بعد أن وضعت الحرب أوزارها أمراً لا مفر منه .

وكان منطق الحوادث يقضى أن تقوم الثورة ويجند الشعب نفسه وراء الحزب الوطنى ، وهو يجاهد فى منفاه ، ويقودها من تبقى منهم خارج السجن والمنفى ، فان أصابهم عنى المحتل قام آخرون محلهم وهكذا ، وظلت الامة متمسكة بالمبادئ التى وضعها مصطفى كامل ورددها محمد فريد وأخوانه ، ولو سارت الامور فى هذا الطريق وأصرت الامة على هذه المبادئ لنجحت الثورة ولاضطرت انجلترا للجلاء وهى صاغرة

لاى داع اذن تألف الوفد المصرى، ولاى داع فكر سعد زغلول وزملاءه فى السفر الى أوروبا لرفع صوت مصر لدى مؤتمر السلام ، وما حاجة الامة لايفاد سعد زغلول وغيره مع وجود محمد فريد طوال مدة الحرب وبعدها ونشاطه القوى فى مؤتمر السلام وفى سائر المحافل الدولية ؟!

كنا نفهم أن ترسل الامة عرائض التأييد الى المجاهدين فى المنفى أو تدبر طريقة مدهم بالمال لمواصلة الجهاد وتندب من ترى صلاحيته للمشاركة فى هذا العبء فيسافر ويعمل مع العاملين فى الخارج ، وأما أن يقوم آخرون ليسافروا ويستأذنوا فى السفر عميد الدولة المحتلة فاذا لم يأذن لهم ، وكان معروفا مقدما أنه لن يأذن ، يعلنون غضبهم وبهذا الاعلان يضعون أنفسهم على رأس الثورة ، ويتسلطون على الموقف ، فتلك هى المهزلة ، بل المأساة التى ضيعت القضية المصرية وعطلت الاستقلال الكامل حتى الآن !

نحن لا نقدح فى سعد وجماعته فلهم محاسنهم كما لهم سيئاتهم ، ولكن بوسعنا بعد أن بعد الزمن بيننا وبين ثورة سنة ١٩١٩ أن نفيق من العوامل التى تسلطت على احساسنا ونذكر الامور على حقيقتها من الذى بدأ حركة نوفمبر سنة ١٩١٨ ؟

حسين رشدى وشيعته ، وكان حسين رشدى فى الحكم ، ومهما قيل عن مواقف طيبة لرشدى ووزرائه لا ننسى أنهم قبلوا الحماية وحكموا فى ظلها واتفقوا عليها قبل اعلانها، والدول الاوروبية التى تحررت من نير الالمان بعد الحرب العالمية الثانية قدمت أمثالهم للمحاكمات وأطاحت برؤوس بعضهم وزجت بالآخرين فى ظلمات السجون ، والتهم التى وجهت الى الماريشال بيتان والتى جعلت فرنسا تنسى مجد بطل فردان أقل

بكثير من قبول الحماية والتمكين لها والتعاون الوثيق مع المحتل كما فعل رشدي وعدلى وثروت وصدقي ، فهذا الصنف كان ينبغي أن تستبعده ثورة سنة ١٩١٩ من الميدان وتحرم عليه الاشتغال بشئون هذه البلاد على أى نحو كان . نعم ، كان يتحتم أن تسقط وزارة رشدي ويسقط قبلها السلطان الذى عينته الدولة المحتلة وتطوى صحائفهم الى الابد ، ولو فعلت الثورة هذا لنجت من كثير مما أصابها واضاع على البلاد ثمرة ما بذلته فيها

ولكن كان الاحتلال غشوما وبارعا حتى ليخيل الى أنه أحس بقرب وقوع الثورة فاختار لها رجالها أو اختارتهم يد الشيطان التى دفعتهم للسير فى طريق لم يؤهلهم له ماضيهم أو حظهم من الرجولة والوطنية !!

أما الآخرون من غير الرسميين فكان فى طبيعتهم سعد زغلول ، وهو فى الحقيقة يمتاز بكثير من الصفات الطيبة والشيم الكريمة وقد خلق ليكون زعيما شعبيا ، ولكن سعد زغلول ، رحمه الله كان من مؤسسى حزب الامة الذى ابتدعه اللورد كرومر سنة ١٩٠٧ لمناوئة الحركة الوطنية وتحويل التيار من الصلابة الى اللين والاعتدال ، ولست ممن يشكون أو يشككون فى وطنية سعد زغلول ولكنه كان مجموعة متناقضات فكان تارة شجاعا حتى ليعجب الانسان كيف يصدر عنه تصريح جرىء أو يقف موقفا صلبا وقد بلغ من الكبرعتيا ، وفى أحوال أخرى كان جباناً سقيم الوجدان ، يرضى بالقليل ويلوذ بالفرار ويقف مهيض الجناح !

لو تركت القضية المصرية فى وضعها الصحيح لوجب على الامة ان تتكفل وراء الذين كانوا يطالبون بالحق ولا يسامون فيه فلا يحادثون العدو او يفاوضونه ، لان حقوق الامم المعتدى عليها لا تكتسب بالمفاوضات المباشرة ، وما عرفنا امة فى التاريخ احتلت ارضها ونالت حقها بالمفاوضات او عاهدت عدوها وحالفته بل الامم المظلومة تشهد الانسانية على الظلم وتقاوم بشتى الوسائل السلبية والايجابية وتتحين الفرص التى تضرب فيها عدوها ضربات تضطره لان يجثو على ركبتيه ويسلم بالحق ويعترف به من غير قيد او تحفظ ، ومهما كانت التضحيات والمتاعب وكان طريق المقاومة طويلا فان فرص النجاح تتوقف على مقدار مناعة الامة وتمسكها بحقها .

ويؤسفنى ان مصر بسبب التحول الذى طرا على اسلوبها فى الجهاد منذ ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وخروجها من حيث لا تشعر ، او بعبارة اصح ، خروج زعمائها على مبادئ الحزب الوطنى ، قد خسرت من عمرها ثلاثة

وثلاثين عاما ، وهى المدة من ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ . فى هذه الفترة وهى غير قصيرة فى حياة الامم ، وقد اتاحت فيها لمصر فرص كثيرة لاستخلاص حقها كاملا خسرت مصر معركتها مع بريطانيا لسبب واحد هو انها دخلت فى الدائرة المرنّة وجريت سياسة المحادثات والمفاوضات ، تلك السياسة التى وضعت فى عنق مصر غلا ثقيلًا بمعاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، وقد تخبطت ايما تخبط وتعثرت القضية ايما تعثر لان مصر غالطت نفسها واطمأنت فى بعض الفترات لنوايا الانجليز وفى فترات اخرى ملت الجهاد واستكانت للقوة واستهواها قول القائلين : سننقذ ما يمكن انقاذه ، ولم يتجدد الوعى القومى وتفيق مصر من غفلتها الا بعد الحرب العالمية الثانية ، وحتى بعد هذه الحرب استأنف بعض الرسميين اسلوب المفاوضات والمحادثات ، واخيرا آمنت مصر الشعبية والرسمية بانها كانت متجنية على نفسها فى السنين التى انقضت وانه ما كان لها ان تفاوض او تحدث عدوا سييء النية ، لثيم الطبع ، ووضعت قضيتها وضعها الصحيح الذى يتفق مع القانون الطبيعى فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ اذ الفت معاهدة سنة ١٩٣٦ بجرة قلم ورفضت كل مشروع ينطوى على معنى الدفاع المشترك رفضا باتا ، ويجب ان نقرر انصافا للحقيقة وللتاريخ ان موقف مصر فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ سيظل فى تاريخها السياسى صفحة فخار لوزير خارجيتها وقتئذ ، الدكتور محمد صلاح الدين ، ولرئيس حكومتها ، مصطفى النحاس ، ولكل رجل اشترك فى هذه الحركة المباركة وثبت على موقفه . نعم . . بعد ثلاثة وثلاثين عاما صححت مصر موقفها ولن تستطيع اية قوة ان تردّها الى الدائرة المرنّة التى دخلتها فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

لم يكن الرجال الذين قبلوا وضع ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وما ترتب عليه من تحول بعيد المدى فى سير القضية المصرية خونة ولا صنائع للانجليز ، بل كان عيبهم انهم تصدوا لموقف لا يصلحون له وانتزعوا القضية المصرية من الايدى التى كانت مؤتمنة عليها والتى سارت بها قبل ذلك اليوم فى الطريق المستقيم . اما سبب عدم صلاحيتهم لهذا الموقف فلأن السن كانت بهم متقدمة وكانوا من طبقة الباشوات المستوزرين وبعضهم قطع شوطا من حياته السياسية مشتركا فى « حزب الامة » وهو ذلك الحزب الذى احتضنه اللورد كرومر واطلق عليه انه حزب المعتدلين ، والاعتدال عند الانجليز هو السكوت على الغاصب والسعى الى الاستقلال بسياسة الاصلاح الداخلى وهذه السياسة نعمة ترددها انجلترا وتشجيع لها فى المحافل الدولية منذ سنة ١٨٨٢ وعجبت ان يختار المرء فى

دفاعه عن حقه الطريق الذى يرسمه له عدوه ويستعمل الوسائل التى يوافق عليها هذا العدو لعلمه بأنها ليست بالنسبة له اسلحة ماضية !!

اولئك المعتدلين كما سماهم كرومر وغيره من المستعمرين الانجليز هم الذين ظهروا فجأة على مسرح السياسة المصرية واحتضنوا الثورة التى كانت نتيجة طبيعية لجهاد غيرهم والتعاليم التى نشرها غيرهم من رجال الحزب الوطنى فكانوا كمحاميين دخلوا ساحة المحكمة من غير ترتيب سابق وباشروا قضية لم يكونوا اصحابها فلم يدرسوها ولم يؤمنوا بها . ولسنا ننكر عليهم انهم اجتهدوا وان اكثرهم ذاق الكثير من صنوف العنت والايذاء ولكن كانت تضحياتهم تقف عند الحدود التى تسمح بها ثقافتهم وتربيتهم وظروف حياتهم الخاصة وتعلقهم بالمنصب او متاع الحياة الدنيا . كانوا يرومون الاستقلال حقيقة ويتمنون من صميم قلوبهم ان يحققوا آمال مصر ولكن قصرت همتهم عن السعى للاستقلال بالمقاومة السلبية والمقاومة العنيفة على سبيل الدوام والاستمرار كما تفعل كل امة تفهم معنى الحرية والاستقلال وتتمسك بهما ولا تساوم فيهما . واذا كان الشعب قد التف حولهم زمنا طويلا وتظاهر لهم وايدهم تأييدا كاملا فلأن الشعب المصرى كان يؤمن ايمانا لا يتزعزع ان الطريق الذى سار فيه هؤلاء الزعماء سيؤدى يوما ما الى الحصول على الحق الكامل ولذلك لما فشلت التجارب بعد السنوات الطويلة التى ضيعت انفض الشعب بالتدريج من حولهم ووقع في حيرة شديدة لانه لم يجد في الميدان زعامة شعبية اخرى متينة ومنزهة عن الشبهات وقوية في مجابهة الغاصب ليلتف حولها الى ان تطورت الظروف بعد الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ تطورا قد يخلق زعامة اخرى وتفكيرا سياسيا جديدا كما سنبين في الباب الثالث من هذا الكتاب .

قلنا ان حديث سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى مع عميد الدولة المحتلة في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ كان نقطة التحول الكبرى في القضية ، وسندنا في ذلك المحضر الذى سجله هؤلاء بعد خروجهم من دار الحماية (١)

ويظهر هذا التحول في التفكير السياسى المصرى فى المسائل الآتية :

اولا - منافقة الغاصب ومغالطة الواقع .

فى هذا الحديث ادعى المرحوم سعد زغلول ان انجلترا قامت بأعمال

(١) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ الجزء الاول . ص ٧٠ طبعة سنة ١٩٤٦ .

عظيمة في مصر فقال للسير « ونجت » بالحرف الواحد : « نحن نعترف الآن ان انجلترا اقوى دولة في العالم واوسعها حرية . وانا نعترف لها بالاعمال الجليلة التي باشرتھا في مصر » فما هي ياترى تلك الاعمال الجليلة وانجلترا قد اهلكت الحرث والنسل وعاملت المصريين في سنوات الحرب خصوصا كما يعامل العبيد الارقاء ؟ !

ثانيا - الاعتراف لانجلترا بمركز استثنائي يوشك ان يكون تسليما

بعد ان قال سعد زغلول للسير « ونجت » « نطلب باسم هذه المبادئ ان تجعلنا انجلترا اصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر » اعنى انه تبرع بطلب المحالفة وهو الامر الذى يتناقى مع الاستقلال اذ لا تحالف بين ظالم ومظلوم ولا صداقة بين مجرم ومجنى عليه ، استرسل سعد فقال « اننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك شخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نساغر للتكلم في شأنها مع ولاة الامور في انجلترا ، ولا نلتجئ هنا لسواك ، ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية » ومعنى هذا ان سعد زغلول جعل من انجلترا متهما وقاضيا ، بل جعل الحق يستجدى من الدولة الغاصبة مباشرة ولا شأن البتة للعدالة الدولية او المنظمات العالمية بالمسألة المصرية ؟ !

ثالثا - التبرع بقناة السويس كلها لبريطانيا :

قال سير « ونجت » : « ولكن مركز مصر حريبا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا »

والرد على هذه الكلمة سهل ولا يكلف مصريا عناءا في التفكير والرد الذى يتمشى مع المنطق وقانون الشعوب هو : « اخرجى انت يا بريطانيا ولا شأن لك بمصر ولا مستقبلها فلست قيمة عليها ومصر وحدها هي التى تعرف كيف تدبر امر الدفاع عن نفسها ضد كل مغتصب او طامع متى جلت قوات الانجليز عن اراضيها »

ولكن سعد زغلول لم يفكر بمنطق المصريين ولم يجب الجواب السليم بل تعثر وتورط فقال كلاما لا يقره عليه احد من ابناء هذه الامة المسكينة

قال سعد زغلول « لونجت » بالحرف الواحد : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها ضمانا معقولة على عدم تمكين اى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضمانا في طريقها للهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء

بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود «

ونحن نطلب من أولى العقول أن يفسروا لنا هذا الكلام فالمعنى الذى نفهمه منه ولا يستطيع أى عاقل أن يفهم غيره هو أن سعد زغلول يسلم بالآتى :

١ - اعطاء انجلترا قناة السويس ضمانا لها ضد الدول لان القناة تقع فى طريق الهند .

٢ - يكون لانجلترا دون غيرها حق احتلال القناة عند الاقتضاء ومفهوم طبعاً ان انجلترا هى التى تعين حالة الاقتضاء .

٣ - تحالف مصر انجلترا وتعطى لها ما تستلزمه المحالفة من الجنود أى أن انجلترا تتخذ من مصر قاعدة لتموين آلتها الحربية بالعتاد والرجال ؟!

هل طلبت انجلترا من مصر فى أى وقت من أوقات الاحتلال بل وفى أسوأ الظروف طلبات مبالغ فيها كتلك التى تبرع بها سعد زغلول فى أقواله المتقدمة ؟!

هل ادعت انجلترا فى تصريحاتها الرسمية أمام العالم وفى مكاتباتها الدبلوماسية المتبادلة مع فرنسا وغيرها أن لها أن تحتل القناة دون سواها وأنها تأخذ القناة كضمان لانها واقعة فى طريق الهند ؟!

نحن لا نتهم المرحوم سعد زغلول بالخيانة قط فليس فى تاريخ حياته ما يحملنا على أن نسيء الظن به ونصل الى تقرير هذا الاتهام الخطير ولكننا نقول ان سعد زغلول قد تصدى لقضية كان يجهلها جهلاً تاماً وتناول مسألة مصر وهو لا يعرف مفردات قضية مصر ولا يدرك الحروف الابدجية فى القانون الدولى العام فظلم نفسه وظلم وطنه اذ قال ذلك الكلام الفارغ الذى اقتبسنا فيما تقدم طرفاً منه .

وعلى ذلك فان نقطة التحول فى المسألة المصرية هى أن محامين ليسوا أهلاً للقضية بل هم من طائفة الباشوات والاقطاعيين انتزعوا القضية انتزاعاً من أيدي أصحابها وذهبوا دون أن يكلفوا بذلك الى عميد الدولة المحتلة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ فلم يطلبوا الاستقلال بل قالوا ما قالوه مما لا يتفق فى شئ مع جوهر الاستقلال ولعلمهم قالوا ما قالوه بجهالة وخفة وهم يظنون أنهم يطلبون الاستقلال اذ المدهش أن سعد زغلول قد قدم عبارته بقوله « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا

التام ، أعنى أن انجلترا هي التى تساعد أو تمنح ثم عقب بالكلام عن الضمانات التى يعطيها مقابل الاستقلال وكلها هادمة لآى أساس من أسس الاستقلال .

كان سعد يعتقد مخلصا أنه يطلب الاستقلال ولم يلتفت للمعانى التى تورط فيها ولذلك كان أكثر توفيقا فى الرد على أسئلة أخرى ألقاها السير « ونجت » على الزعماء الثلاثة .

قال ونجت : اذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟!

سعد زغلول - : « ونحن له أهل ، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة ؟ »

ونجت - : « ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم أتخم »

عبد العزيز فهمى : - نحن نطلب الاستقلال التام .

وقد ذكرتم جنابكم ان الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى يطلب الاستقلال ، وكل البلد كانت تطلب الاستقلال وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيهما يؤخذ علينا وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى كل جهة ، فلاجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدأه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم ، وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الاجراءات وأسسوا «حزب الأمة» وأنشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى ، وذلك معروف عند الجميع ، والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض ، ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه فان أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الاسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديما وحديثا ،

كان بركان الغضب والسخط على الانجليز يغلى فى نفوس المصريين غليانا شديدا ولم يبق الا السبب المباشر حتى ينفجر ثورة حمراء لا تبقى ولا تذر . ويظهر أن الأمة كانت فى واد والذين تصدروا لقيادة الصفوف فى واد آخر فالأمة كانت ساخطة على الاحتلال متمسكة بزواله أما رجال السياسة من أمثال حسين رشدى وأعوانه وهم الذين أوعزوا بفكرة تأليف الوفد المصرى فلم يكونوا ساخطين على الاحتلال فى ذاته

بل كانوا ثائرين على جعل أداة الحكم فى يد انجلترا أو يد الأجانب وكان فهمهم للاستقلال يقتصر على المطالبة بأن يكون الحكم مصريا وأن تشغل الوظائف بمصريين بغض النظر عن المزايا الأخرى التى يتمتع بها الانجليز واحتمال السكوت على هذه المزايا والتاريخ يدل دلالة واضحة على أن مشروع السير « وليم برونياى » هو الذى أوغر صدور طبقة الباشوات وجعلهم يشتركون فى الثورة ، ذلك لأن هذا المشروع لو نفذ لقضى على نفوذ هذه الطبقة قضاء تاما وجعل سلطان الدولة فى يد الأجانب

كان السير « وليم برونياى » يشغل وظيفة المستشار المالى الانجليزى فى الحكومة المصرية وكان فى الوقت نفسه مستشار دار الحماية وعضو لجنة تألفت بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٧ لوضع التعديلات اللازمة بالقوانين والنظم القضائية والإدارية بمصر توطئة لإلغاء الامتيازات الأجنبية وحصر السلطة فى يد الدولة المحتلة وكان برونياى مقرر تلك اللجنة ، وقد قطعت شوطا فى تحضير مشروعات قوانين العقوبات وتحقيق الجنايات والمرافعات والقانونين المدنى والتجارى . وانتهاز برونياى هذه الفرصة ووضع مشروع قانون نظامى لمصر ينزل بها الى مرتبة المستعمرات ويجعلها سوقا للأجانب من كل ملّة وجنس . ويتلخص هذا المشروع فى انشاء مجلس نواب مصرى تكون سلطته استشارية محضة وليس له أن يقطع فى أمر من الامور وينتخب أعضاؤه من الوطنيين ويقوم بجانبه مجلس شيوخ له وحده السلطة التشريعية ولكنه يتألف من أعضاء رسميين وهم الوزراء المصريون والمستشارون الانجليز ومن فى مرتبتهم من الموظفين البريطانيين ثم من أعضاء منتخبين منهم ثلاثون مصريا وخمسة عشر أجنبيا فتكون الأغلبية للأعضاء الرسميين ومعهم الأجانب والأقلية للمصريين .

وقد ذاعت أنباء هذا المشروع وتلقى حسين رشدى صورة منه فى أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ فاستنكره وحمل عليه حملة شديدة . ومن هنا اشترك رشدى وحزب الباشوات مع الأئمة فى ثورتها وعواطفها وبحكم مراكزهم قادوا الصفوف لأن الزعامة الشعبية التى كانت معقودة للحزب الوطنى لم تكن فى الميدان فكان فريد يجاهد فى أوروبا وكان أعوانه مشردون وكان لا بد من أن يظهر زعيم ليوقد الثقاب الذى يشعل البركان فخلق مشروع برونياى الزعامة والزعيم وخرج بهامن طبقة الباشوات الذين أهاجهم ذلك النظام الذى وضعه برونياى للدولة المصرية والذى يقضى على نفوذهم ويجعل الأجانب شركاء لهم فى النفوذ بل يجعلهم مع الموظفين الانجليز أصحاب اليد العليا فى حكم البلاد .

وكان سعد زغلول أقوى شخصية بين أولئك الباشوات وكان خطيبا لا يبارى ولا يمارى وكان أقلهم تورطاً في مشايعة الغاصب فهو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية التي عطلها الاحتلال وله فيها مواقف تذكر له بالحمد وكان في الحقيقة رجلاً جريئاً وظهرت هذه الجرأة في كثير من المناسبات لما كان ناظراً للمعارف ، فلما تحتم أن يقود صفوف الثورة حزب الباشوات والاقطاعيين لأنه الحزب الوحيد الذي كان موجوداً في الميدان وقت اشتداد الغليان كان سعد زغلول بصفاته أولى الناس بالقيادة خصوصاً وأنه لم يكن من أصحاب الاقطاعات على الرغم من انخراطه في سلك الاقطاعيين . وسنرى أن الثورة دفعت سعد زغلول إلى الأمام فغير موقفه ولم يصبح ذلك الرجل الهزيل الذي عرضنا طرفاً من حديثه في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ مع عميد الدولة المحتلة بل صار شعلة تأججت وجاوب الثورة إلى حد كبير بالرغم من كبر سنه وضعف صحته .

تألف الوفد بتوكيل صدر من الأئمة المصرية في أواخر سنة ١٩١٨ ووقع هذا التوكيل جموع ضخمة وكانت صيغة التوكيل الأولى تتضمن هذه العبارة « أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعي سبيلاً في استقلال مصر تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » . ولكن الحزب الوطني تدخل وأوفد بعض أعضائه إلى دار سعد لتغيير صيغة التوكيل وهؤلاء الذين قابلوا سعد لهذا الغرض هم الاساتذة : عبد المقصود متولى ومصطفى الشوربجي ومحمد زكي على ومحمد عبد المجيد العبد . وعلى ضوء الملاحظات التي قدموها لرئيس الوفد ، اجتمع الوفد بعد مقابلتهم وعدل صيغة التوكيل على النحو الآتي : -

« نحن الموقعين على هذا قد أنبنا حضرات ٠٠٠ في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر استقلالا تاماً » (١)

جمعت التوكيلات على الرغم من معارضة سلطات الاحتلال وتصديها لمنع توقيع ذلك التوكيل ، وطلب الوفد الترخيص لرجاله بالسفر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ .

(١) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ سنة ١٩٤٦ مصر ، ص ٧٧

وكان ضروريا ان يقدم طلب السفر لقيادة الجيش الانجليزى بسبب الاحكام العرفية التى كان قد اعلنها المحتلون فى البلاد بعد قيام الحرب فى اغسطس سنة ١٩١٤ ، فرفضت السلطة العسكرية التصريح للوفد بالسفر وبلغ هذا الرفض الى المرحوم سعد زغلول فى اول ديسمبر سنة ١٩١٨ واحتج سعد زغلول تلغرافيا لدى رئيس حكومة انجلترا على منع سفر الوفد . وفى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ ارسل الوفد بيانا الى معتمدى الدول الاجنبية محددا فيه طلبات مصر وهى الاستقلال التام الذى قال عنه البيان انه حق طبيعى للامم ، ولكن البند الخامس من بيان الوفد المرسل الى معتمدى الدول الاجنبية كان قبيحا ونصه « تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيدة للمحافظة على حياد قناة السويس »

ومسألة القناة مرجعها لمصر لا للدول لان مصر هى مالك القناة والتصريح مقدما بأن مصر مستعدة لقبول ما تراه الدول بشأن حيدة القناة يفتح المجال للمطامع الاستعمارية الخبيثة التى سلطتها اوربا على القناة دائما وابدا منذ ان كانت القناة مشروعا فى ملفات المغامرين ورجال السياسة الاستعماريين ورجال الهندسة والمال ابتداء من القرن الثالث عشر

وقد توالى اجتماعات الوفد واستمرت مساعيه ليتمكن من السفر من غير جدوى . وحدث ان انعقد اجتماع بدار جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى ٧ فبراير سنة ١٩١٩ لسماع محاضرة كان يلقيها مستشار انجليزى بمحكمة الاستئناف وهو المستر « برسيغال » وبعد المحاضرة وقف سعد زغلول وعلق على كلام المحاضر الذى كان يشرح قانون العقوبات وقد استرسل سعد الى الكلام عن استقلال مصر الذاتى الذى ضمنته معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠ ، ثم جاهر ببطلان الحماية وقال : « فى سنة ١٩١٤ اعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون ان تطلبها او تقبلها الامة المصرية ، فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا ، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ، ولا يمكن ان تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة »

وكانت كلمات سعد فى هذا المجتمع العلمى كالشرارة التى انطلقت لايقاد نار الثورة اذ تطورت الحوادث بسرعة واستقالت وزارة حسين رشدى فى اول مارس سنة ١٩١٩ احتجاجا على منع الوفد من السفر ، وتحمس الوفد وبعث الى السلطان احمد فؤاد بكتاب مؤرخ فى ٢ مارس سنة ١٩١٩ نصح له فيه ان يتعرف راي امته المتمسكة باستقلالها والا يحول

بين الامة وطلباتها ثم بعث الوفد باحتجاج الى معتمدى الدول الاجنبية فى ٤ مارس سنة ١٩١٩ وحمل هذا الاحتجاج على بريطانيا وتصرفاتها وحماتها الباطلة وقال :

« ان المصريين دون جميع الامم التى غيرت الحرب مركزها السياسى ، وهم الذين وحدهم الذين بطشت بهم يد القوة فحرمتهم حتى من حقهم فى اسماع صوتهم لمؤتمر السلام . ظلم صارخ يزيد فى ايلامه للأنفس ما يصلنا كل يوم من الاتباء عن المطالب القومية التى يعرضها للمؤتمر نواب الحجاز وارمينيا وفلسطين وسوريا ولبنان ، تلك البلاد التى كانت بالامس ايلات تركية . ها نحن اولاء محكوم علينا بالكم ، نملك فيه شكيمة الفيظ ، وبالحزن المبرح ، نلبس ثيابه حدادا على حريتنا المسلوقة . ان الدولة التى تسومنا الخسف ، ما لبثت ان قررت نهائيا قطع الطريق علينا الى المؤتمر ، ساخرة بوعودها ، كأنها لم تكن تقصد بهذه الوعود سوى ان تفوت على الامة فرصة نفيسة ، وان تعى همم بنينا »

وازاء هذه الحركة التى كانت تهدف لفضح تصرفات انجلترا عن طريق معتمدى الدول الاجنبية ومنع تأليف وزارة مصرية بعد ان استقالت وزارة رشدى متضامنة مع الوفد ، ازاء هذه الحركة وجهت السلطة العسكرية البريطانية انذارا الى الوفد فى ٦ مارس سنة ١٩١٩ واحتج الوفد فى نفس اليوم ببرقية ارسلها سعد زغلول الى رئيس وزارة انجلترا .

وركب الانجليز رؤوسهم فالتقوا القبض فى عصر يوم السبت ٨ مارس سنة ١٩١٩ على سعد زغلول وثلاثة من صحبه هم : محمد محمود واسماعيل صدقى وحمد الباسل ، وسيقوا الى ثكنات قصر النيل . وفى اليوم التالى نقلوا الى بور سعيد ومنها الى جزير مالطة .

ولم يقتل الانجليز الحركة بهذا العمل الاجرامى بل زادوها اشتعالا اذ راس على شعراوى الوفد وارسل مع اعضائه كتابا شديدا للهجة الى السلطان احمد فؤاد كما ارسل برقية احتجاج الى المستر لويد جورج وكان القبض على سعد واصحابه بمثابة طبل الحرب الذى اعلن قيام الثورة فبدأت بمظاهرات سلمية الفها الطلبة يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ وهو اول ايام الثورة واستمرت المظاهرات فى اليوم الثانى ، عشرة مارس وتردد نداء الازهرين والطلبة وجموع الشعب فى ارجاء القاهرة بسقوط الحماية واعلان المقاومة وقتل اثنان من المصريين ، وفى يوم الثلاثاء ١١ مارس ، استمر الاضراب وتعطلت الحركة فى القاهرة واشترك سائقو السيارات وعربات النقل واقفلت المتاجر ابوابها واطلق الانجليز نيرانهم على المتظاهرين

فاستشهد منهم ستة واصيب آخرون واستمرت المظاهرات في الايام التالية ورات مصر ان تروى شجرة الحرية بدم الشهداء من لبنائها . وفي ١١ مارس اضرب المحامون واثبت القضية الاضراب في محاضر الجلسات وكان لهذا المظهر الرائع اثره في نجاح الثورة واشترك المحامون الشرعيون في الاضراب في ١٥ مارس وفي ذلك اليوم اضرب ايضا عمال العنساير وانشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية للتنكيل بالاحرار ولكن الثورة استمرت وخرجت المرأة المصرية المحجبة من دارها في ١٦ مارس سنة ١٩١٩ وتظاهرت في حشمة ووقار ورفعت احتجاجها الى معتمدى الدول الاجنبية واضحت القاهرة قطعة من نار وزحفت الثورة الى المدن والاقاليم وقام الفلاحون بتقطيع المواصلات وانتزاع قضبان السكة الحديد واسلاك البرق والتليفون ليعرقلوا حركات القراصنة الانجليز الذين تصدوا لمقاومة الشعور الوطنى بقوة الحديد والنفار ، واشتد الانجليز في همجيتهم ووحشيتهم فلم يكفهم تقتيل المصريين بل اصدرت قيادتهم في ٢٠ مارس انذارا بحرق القرى وهذا نصه :

« كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكة الحديد او المهمات الحديدية يعاقب عليه باحراق القرية التى هى اقرب من غيرها الى مكان التدمير ، وهذا آخر انذار » ومنعوا خروج المصريين من دورهم ليلا بموجب امر عسكري ، ولم تفدهم اجراءاتهم الحمقاء في اطفاء نار الثورة فكلما اشتدت المظالم كانت كصفائح البنزين تسكب على الثورة فتزيدها اشتعالا ، ولقد تجلت بطولة رجال الازهر الشريف طلابا واساتذة وكان دورهم في الجهاد دورا ايجابيا بعيد المدى فهم خطباء الثورة الذين الهبوا حماس الناس وافهموهم ان الجهاد واجب من اقدس الواجبات ، ولقد استشهد من هؤلاء اناس كانت دماؤهم الطاهرة مداد الحرية وقد صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا .

وجدير بنا ان ننوه بمظاهرة القاهرة الكبرى في ١٧ مارس سنة ١٩١٩ والمظاهرات التى اعقبتها والمدافع الرشاشة كانت منصوبة في الشوارع والميادين لتحصد الارواح حصدا وقد الف الثوار الشرطة الوطنية التى قامت بعمل عظيم

وكما كانت الثورة موقدة في القاهرة كانت في الاسكندرية على اشدها والاسكندرية منذ بداية الاحتلال عريقة في الوطنية والتضحية وقد دفعت ضريبة الدم وكانت سخية في البذل جريئة في مقاومة المحتل وكذلك دفعت

بقية البلاد ضريبة الغداء ، بور سعيد وبلاد قنساء السويس ومديرية الشرقية ، ومديرية البحيرة ومديريات الغربية والمنوفية وبركة السبع وقلين ودسوق وسمنود وزفتى وكفر الشيخ والمحلة الكبرى وشبين الكوم والمنصورة وميت غمر التي جادت بمائة من اهلها في مذبحه ميت القرشى ، وكفر الوزير ودنديط وبلاد مديرية القليوبية وبلاد الوجه القبلى ، والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا وقنا واسوان ، كل تلك البلاد جاهدت وقدمت ضحاياها واقت على الانجليز الذين انطلقوا في طول البلاد وعرضها كلابا مسعورة ، دروسا لا ينسونها حتى اليوم .

في ٢٤ مارس سنة ١٩١٩ ، القى اللورد كرزون خطابا في مجلس اللوردات وتجننى في خطابه على الثورة المصرية وصاغ عقودا من المدح والثناء على موظفى الحكومة المصرية ورجال البوليس والجيش المصرى وقال في تبجح ومكابرة ان عقلاء المصريين لم يشتركوا في الثورة وبمجرد ان نقلت هذه الانباء الى مصر هاج الموظفون المصريون ، اذ كانت خطبة كرينزون ، اتهاما لهم بالانحياز الى المحتلين والتنكر للحركة الوطنية فوقعوا عرائض احتجاج رفعوها الى السلطان احمد فؤاد في اول ابريل سنة ١٩١٩ وقرروا الاضراب حتى يطلق سراح المعتقلين وعقدوا اجتماعا في مسجد ابن طولون لتنظيم استمرار الاضراب ، وكان اضراب الموظفين ضربة شديدة للمحتلين ، وكانت البلاد من غير وزارة اذ لم يتجاسر مصرى على قبول الوزارة مع قيام هذه الاحداث ، وفقد الانجليز اعصابهم واسرفوا في قمع الثورة وتجلت بهيميتهم وتجردهم من ابسط العواطف الانسانية في حوادث العزيزية والبدرشين بمركز العياط والفظائع التي ارتكبوها بنزلة الشوبك وبلدة الشبانات بمركز الزقازيق وفي تلك الحوادث قتلوا المدنيين العزل وحرقوا دور الفلاحين واسرفوا في الاعتداء على الارواح والتنكيل بالعزل .

ولكن تبين للانجليز ان المقاومة مستمرة وانه لا فائدة من مبالغتهم في تهورهم وطيشهم فتراجعوا واعلن الجنرال اللمبى في ٧ ابريل سنة ١٩١٩ ان الحكومة البريطانية قد اباحت السفر لجميع المصريين وقررت اطلاق سراح سعد زغلول واسماعيل صدقى ومحمد محمود وحمد الباسل ليكون لهم حق السفر . وكان هذا الاجراء من المسكنات ، وفعلا قامت في البلاد مظاهرات الفرح والابتهاج وتألفت وزارة رشدى الرابعة في ٩ ابريل سنة ١٩١٩ ، وسافر الوفد الى باريس فغادر القاهرة في ١١ ابريل وقرر ان يمر بمالطة ليلتقى هناك بمن اخلى سبيلهم ويسافرون جميعا الى باريس لرفع صوت مصر لدى مؤتمر السلام .

ولكن المظاهرات استمرت وتجدد اعتصاب الموظفين واستمر الاحتكاك بين الاهلين وبين الانجليز واسقالت وزارة رشدى فى ٢١ ابريل والعجيب ان الموظفين عادوا الى العمل فى اليوم التالى كما عاد عمال العنابر والمحامون ولكن حركات الطلبة والازهر ظلت مستمرة .

وقد بذلت الامة اقصى ما تستطيع من الجهد والتضحيات لتصل الى اهدافها الصريحة وكانت هذه الاهداف كما يستفاد من منشورات رجال الثورة وهيئاتها الاستقلال التام لوادى النيل استقلالا لا تشوبه شائبة ولا يحده قيد ولم تكن تهدف الثورة للحصول على استقلال صورى او الاكتفاء بنظام نيابى سقيم وحكومة مصرية يعد وجودها مظهرا للاستقلال ولكنها فى حقيقة الامر اداة تخفى سلطان الانجليز المتسلطين على دولاب الحكم .

وسنرى من سياق الحوادث كيف أن الثورة قد فشلت وخيبت أمل مصر وسنين أسباب هذا الفشل .

خيبة الامل فى فرساي

فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩

أطلق الانجليز سراح سعد زغلول وصحبه ، وأذنوا للوفد بالسفر الى أوروبا ، بعد أن أعدوا فى المجال الدولى عدتهم ، وتحققوا من أن المصريين لن يستطيعوا أن يحسولوا السياسة الدولية عن مجراها ، وأن الاعتراف بالحماية فى فرساي أصبح حقيقة واقعة . وظهرت بوادر انتصار انجلترا على مصر فى مؤتمر الصلح باعتراف الرئيس ولسن بالحماية على مصر فى شهر ابريل سنة ١٩١٩ ، وكانت مصر تعلق على رجل السلام آمالا جساما فجاء اعترافه بالحماية ضربة قاسية للثورة المصرية ، وقد أعلنت دار الحماية فى بلاغ لها بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ ، الكتاب الذى تلقته من وكالة أمريكا السياسية وقنصليتها العامة بالقاهرة ، ونصه : « يا صاحب الفخامة . أتشرف باخباركم أن حكومتى قد كلفتنى أن أبلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فانه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك ، وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة ، وبهذه المناسبة قد كلفت أن أقول ان الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع

نطاق الحكم الذاتى، على أنهما ينظران بعين الأسف الى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء الى القوة والشدة ،

وفى الشهر التالى ، مايو سنة ١٩١٩ ، صدمت الثورة صدمة أخرى اذ أعلنت شروط الصلح التى قررها الحلفاء وسلمت الى الوفد الالماني فى مؤتمر فرساي فى ٧ مايو سنة ١٩١٩، وقد وقعت معاهدة فرساي فى ٢٨ يونيو، ومما تضمنته الشروط الخاصة بمصر والتى استطاعت انجلترا أن تقحمها فى تلك المعاهدة ، لتظفر باعتراف دولى عام بالحماية ، ظنا منها أنها بذلك تصحح مركزها فى مصر . وفيما يلى تعريب الجزء الخاص بمصر فى معاهدة فرساي .

القسم الرابع - مصر

« المادة ١٤٧ - تصرح المانيا بأنها تعترف بالحماية التى اعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وتتنازل عن نظام الامتيازات الاجنبية فى القطر المصرى، ويكون هذا التنازل اعتبارا من ١ أغسطس سنة ١٩١٤ »

« المادة ١٤٨ - جميع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات والعقود التى عقدتها المانيا مع مصر تعد مفضلة اعتبارا من ١ أغسطس سنة ١٩١٤ »

« ولا يمكن لالمانيا ، بأية حال من الاحوال، أن تترك بهذه العقود ، وتتعهد ألا تتدخل باى شكل ، فى المفاوضات التى يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الاخرى عن مصر »

« المادة ١٤٩ - يكون اجراء القضاء فى الرعايا الالمان واملاتهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان ، وذلك حتى تنفيذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص عام »

« المادة ١٥٠ - للحكومة المصرية الحرية التامة فى العمل لتسوية مركز الرعايا الالمان فى القطر المصرى وشروط اقامتهم فيه »

« المادة ١٥١ - توافق المانيا على الفناء الدكرى الذى أصدره سمو الخديو فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصا بقومسيون الدين المصرى العام ، او ادخال التعديلات التى تعدها الحكومة المصرية مناسبة »

« المادة ١٥٢ - توافق المانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان (سلطان تركيا) بموجب الاتفاقية الموقعة فى الاستانة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، عن حرية المرور بقناة السويس الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية

وتتنازل عن كل اشتراك فى مجلس الصحة البحرية والقورثينات فى مصر ، وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التى لهذا المجلس الى السلطات المصرية »

« المادة ١٥٣ - جميع الاعيان والاملاك التى للامبراطورية الالمانية فى القطر المصرى تنتقل بكل ما فيها من حقوق الى الحكومة المصرية دون اى تعويض »

« وستعود اعيان الامبراطورية والدول الالمانية واملاتها فى هذا الشأن شاملة لجميع املاك التاج ، كالامبراطورية والدول الالمانية ، وكذلك الاعيان الخاصة التى لامبراطور المانيا السابق وغيره من اصحاب المراتب الملكية »

« ستعامل جميع الاملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعايا المانيا في القطر المصرى طبقا للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة) »
« المادة ١٥٤ - تتمتع البضائع المصرية في دخول المانيا بالنظام الذى يطبق على البضائع الانجليزية »

وقد وجه المغفور له سعد زغلول بوصفه رئيس الوفد المصرى ، كتاب احتجاج مؤرخ فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩ ، الى المسيو جورج كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية ، ورئيس مؤتمر الصلح ، وكتاب سعد هذا وثيقة من أهم الوثائق فى سجل النزاع المصرى البريطانى ، ونحن نقبس فيما يلى أهم فقراتها (١)

« لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة ان يطبق على مصر مبادئ الحق والعدل ، مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ نظرا لما قامت به من المساعدة التى أدت الى النصر ، لم يشأ ان يسمع صوت مصر مع أنها كانت فى مقدمة الدول التى أعلنت أنها فى حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق ، وعانت أعظم الضحايا فى سبيل قضية الحلفاء - لم يشأ ان يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسى وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأى الامة المصرية وبغير ان يعير أدنى التفات لقيام هذه الامة بأجمعها فى وجه هذه الحماية لم يشأ ان يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسى ، وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بغير أدنى التفات لقيام هذه الامة بأجمعها فى وجه هذه الحماية واظهارها معارضتها لها بأجل المعانى »

وندد الاحتجاج المصرى بتنكر المؤتمر للمبادئ التى أعلنها الرئيس ولسون ، والتى اجتمع مؤتمر الصلح على أساسها ، وبين انعدام السند القانونى لمثل هذا الموقف العجيب فقال :

« ... ان العقل لا يمكن ان يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ، ومهما كانت العلة التى تتخذ أساسا لتبريره ، حتى اذا سلم بأنه بنى على حق القوى على الضعيف . لان حق القوة معناه الحرب والفتح ، ولا شك فى ان مصر لم تكن فى حالة حرب مع انجلترا ، بل كانت تحارب بجانبها ، ولم تفتح انجلترا مصر بل ان الامر عكس من ذلك فان مصر هى التى ساعدت انجلترا ، على فتح ما فتحته من بلاد العدو ،

(١) نقلنا تعريب بنود معاهدة فرساي الخاصة بمصر من الجزء الثانى من مؤلف الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢٤ ، وقد نشر الاستاذ الرافعى النص الكامل لخطاب الوفد المصرى .

وسنجل سعد ، رحمه الله ، بعبارات قوية صريحة على مؤتمر الصلح خروجه على مبادئ العدالة الدولية ومعاملته للشعوب الشرقية مغاملة تخالف ما عوملت به شعوب الغرب ، ثم قال :

« لم يبق الا فرض واحد لا مفر من التسليم به ، وهو ان الشعب المصرى اعتبر سلعة من السلع التى يتجرف فيها . وهذا التصرف هو الذى كان ينقذه الدكتور ولسون بشدة فى خطابه التى كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره ، لانه تصرف جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر . انه ليشق علينا ان نفكر فى ان المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة ، غير اننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع كما هو ، لان من الاوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الانسان اذا هو لم يضح كل شئ فى سبيل تقرير الحقيقة . »

« ان الامة المصرية لا تقبل ابدا ان تكون تلك السلعة القديمة التى تتناولها ايدي الاقوياء ... الخ »

وقال عن الاعتراف بالحماية :

« ان مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه الا القاء بذور اليأس وعوامل الغضب فى قلب الشعب المصرى . »

« وقد قال الرئيس ولسون : ان الصلح لا يمكن ان يكون صلحا وطيدا الاركان ، الا اذا اندثر كل أثر من آثار الحق فى قلوب الشعوب سواء كانوا اقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعا عليهم جميعا بدرجة واحدة بغير أقل تمييز بين قويهم وضعيفهم

» فهل وقع الاختيار على الشعب المصرى ليكون ضحية تقديم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ »

وختم الرئيس سعد احتجاجه بقوله :

« ولكن الامة التى لها أمنية خاصة تضعها فوق كل احترام والتى تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها ، لا تمكن الغير من أن يتصرف فى أمرها ، وهى دون غيرها صاحبة الحق فى البت فى مصيرها »

بطلان البنود الخاصة بمصر

فى معاهدة فرساي

اجتمعت الدول فى باريس لتفرض على المانيا ودول الوسط شروط الصلح التى يفرضها المنتصر على المغلوب ، ولكى تضع نظام عالم جديد يقوم على أساس من العدالة الدولية ، ويستترشد بحق تقرير المصير ، ويمنع العدوان الذى يهدد أمن الجماعة الدولية ويوقعها فى الحرب .

أما عن الشطر الخاص بشروط المهزيمة التي تمل على ألمانيا فكان لدول الغرب مطلق الحرية في فرض ما يرون من الجزاءات ، ولكن ماعلاقة هذا بمركز مصر السياسي ؟ لم تكن مصر طرفا في الحرب مع ألمانيا ، بل كانت في صف الحلفاء وقدمت معونتها التي لولاها مارجحت كفة انجلترا ، فوضع بنود للحماية البريطانية على مصر واقحامها في شروط الصلح مع ألمانيا ، كان احتياالا عجيبا ، وخروجا عن الغرض الذي من أجله اجتمع مؤتمر الصلح ، ومجافاة واضحة للمبادئ التي كانت سببا في عقد المؤتمر ، وهل يجوز عقلا ان يطلب من دولة مهزومة ان تعترف في شروط الصلح معها بوضع سياسي فرضته الدولة المنتصرة ، قبل ان تظهر نتيجة الحرب ، بل ومنذ بداية الحرب ، على دولة اخرى لا ارتباط البتة بينها وبين الدولة التي تفرض عليها شروط الصلح ، ولسنا ندري ماهي القيمة القانونية لاعتراف ألمانيا بالحماية ؟ والاعتراف في القانون لا يؤخذ بالاكراه ، بل يصدر عن رضا واختيار . وفوق ما تقدم لم تبرم انجلترا مع مصر معاهدة حماية ، حتى يجوز لها ان تطلب من الدول الاخرى الاعتراف بقيامها بل خلقت بالقوة حالة سمتها حماية والاعتراف الدولي لا ينصب على الحالات التي تنشئها القوة ، وتكون وليدة الاغتصاب ، والا كان القانون أداة لباحة الجرائم الدولية ، وهذا مالا يقول به أحد . وعلى ذلك فان البنود الخاصة بحماية بريطانيا لمصر كما وردت في معاهدة فرساي تعد تزييدا ولغوا ، وما كان يمكن العمل بها .

على أن أخطر ما تضمنته معاهدة فرساي خاصا بمصر البند رقم ١٥٢ « توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان (سلطان تركيا) ، بموجب الاتفاقية الموقعة في الاستانة في ٩ ١٢ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، عن حرية المرور بقناة السويس الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية »

ولم يتعرض الوفد المصري في احتجاجه الذي ارسله الى مؤتمر الصلح لهذه المادة مع أنها أخطر من البند الخاص بالحماية والذي انصب عليه الاحتجاج ، وما كان ينبغي للوفد ان يقع في هذا السهو ، وقد تصدى لتفنيده تصرف مؤتمر الصلح

كان من الجائز ان يستقيم موقف مؤتمر الصلح في هذه المسألة ، لو انه تعرض صراحة لنظام الملاحة في قناة السويس ، والوضع الدولي للقناة فيما يضعه من نظم للعالم الجديد ، وتعرض للمسألة برمتها وقرر اعادة النظر في معاهدة القسطنطينية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وانه رأى ان يضع نظاما جديدا يحل محلها ، وعندئذ كان عليه ان يدعو الدولة مالكة القناة وصاحبة السيادة عليها وهي مصر لتقول كلمتها

وتوافق او لاتوافق على النظام الجديد وكان ليستقيم تصرف مؤتمر الصلح لو انه تصدى عموما لمسألة الممرات المائية العالمية ووضع لها دستورا فألغى من المعاهدات القائمة ما يتنافى مع احكام هذا الدستور ، ولكنه لم يفعل هذا ولا ذاك ، بل انساق وراء شهوات سياسية كامنة في نفس بريطانيا ، وقبل بخفة ادخال نص المادة ١٥٢ على معاهدة فرساي بلا مناسبة !

وفيما يتعلق بحقوق الدولة العثمانية التي نصت عليها معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ تجب التفرقة بين مركزين يختلف كل واحد منهما عن الآخر :

أولا - مركز تركيا كدولة اشتركت في التوقيع على معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، اى كعضو من اعضاء الجماعة الدولية

ثانيا - مركز تركيا كدولة صاحبة سيادة على مصر ، وما تقرر لها من حقوق بناء على تلك السيادة .

ففيما يتعلق بالشطر الاول لاجدال فى أن تركيا قد فقدت حقها فى الاحتجاج بمعاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، اذا ما تارت اشكالات ملاحية تتعلق بسفن لها تمر فى قناة السويس ، ولا تثريب على الجماعة الدولية اذا هى أملت هذا الشرط على تركيا كعقوبة حربية وشرط من شروط الهزيمة ، ولكن محل ذلك فى معاهدة تبرم مع تركيا ، لافى اتفاقية عالمية وضعت نظام عالم جديد كاتفاقية فرساي ، ولا علاقة بين مسألة تجريد تركيا من الحقوق المخولة لها بمعاهدة القسطنطينية وبين الشروط التى تملى على المانيا ، اللهم الا اذا وضعت التسوية معهما كشركاء فى الحرب فى معاهدة صلح واحدة وهذا مالم يحدث .

واما عن الشطر الثانى الخاص بحقوق تركيا كدولة ذات سيادة على مصر قبل الحرب العالمية الاولى ، فهذه الحقوق تتلخص فيما ياتى :

١ - رئاسة المندوب العثماني للجنة ممثلى الدول التى اشارت اليها المادة الثامنة من معاهدة القسطنطينية ، وهى تلك اللجنة التى تجتمع فى كل سنة للتأكد من حسن تنفيذ المعاهدة .

وقد سقط هذا البند عملا ، لان اللجنة المنوّه عنها فيه لم تشكل ولم تجتمع مرة واحدة واضحى النص عليها كأن لم يكن ، واصبحت مسألة التأكد من حسن تنفيذ المعاهدة من اختصاص مصر بما لها من حق السيادة على الاقليم اخذا بالقواعد العامة ، وتمشيا مع نص المادة

التاسعة » تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة .

٢ - **حماية القناة :** حق اعترفت به معاهدة القسطنطينية لمصر فتباشره بمعرفتها ، ولكنها رخصت لها الاستعانة بتركيا ، فجاء في الفقرة الثانية من المادة التاسعة « وفي حالة ما اذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها ان تطلب معاونة الحكومة العثمانية التي عليها ان تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب . . . الخ »

وجاء في المادة العاشرة « وكذلك فان نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل التي يرى جلاله السلطان وسمو الخديو في حدود الاوامرات المخولة له ، ضرورة اتخاذها لضمان الدفاع بقواتهما الذاتية عن مصر او حفظ النظام العام فيها »

٣ - **ممتلكات تركيا الواقعة على الشاطئ الشرقى للبحر الاحمر :** نص الفقرة الثالثة من المادة العاشرة : « ومن المتفق عليه ايضا ان نصوص المواد الاربع سالفة الذكر ، لا تمنع بحال ما الوسائل التي تراها الحكومة العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة على شواطئ البحر الاحمر »

٤ - **حقوق السلطان في مصر :** المادة ١٣ « فيما عدا الالتزامات الموضحة في هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلاله السلطان . »

تلك الحقوق قد سقطت وانقطعت العلاقة بين مصر وتركيا منذ دخول تركيا الحرب في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ووقوف مصر في المعسكر المحارب لتركيا بل واتخاذ مصر من اعمال الحرب الايجابية ضد تركيا الكثير مما تقدم بيانه في الفصل السابق ، وعجز تركيا عن ان تسترد هذا المركز الذي فقدته منذ قيام حالة الحرب الفعلية بينها وبين مصر ، ولا ينقص من قيمة هذه الحجة كون مصر لم تعلن الحرب ، فليس من الضروري في العصر الحديث ان يسبق الحرب اعلان ، وكذلك لا ينقص من قوتها ان مصر لم تكن مختارة ، فهي لم تختار معاونة انجلترا لان انجلترا كانت في الوقت نفسه معتدية على مصر وممعة في هذا العدوان ، ولكنها اختارت بمحض ارادتها ان تقضى على الاثر الوحيد الذي كان متبقيا من آثار السيادة الشكلية لتركيا وهو الجزية فامتنعت عن دفعها وقطعت منذ نوفمبر سنة ١٩١٤ ما بينها وبين تركيا ، فكيف يقبل ان يأتى مؤتمر الصلح بعد ذلك بخمس سنوات ويقول ان حقوق تركيا انتقلت الى ملك انجلترا . ان انجلترا في هذا الموقف تناقض نفسها مناقضة ظاهرة لانها ضمنت اعلان

الحماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ان العلاقة بين مصر وتركيا قد انتهت ، وذكر الاعلان بعبارة صريحة « وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر » ، فاذا جاز ان ينتقل الحق فلا بد ان يكون موجودا وقت انتقاله ، اما وقد زال قبل ذلك ولم تعد لتركيا منذ سنة ١٩١٤ الحقوق التي كانت لها في معاهدة القسطنطينية ، بل سقطت ومعنى سقوطها اعادة الامور الى نصابها اي ايلولة الحق الى صاحبه وهى مصر ، فالقول فى المادة ١٥٢ من معاهدة فرساي ان تلك الحقوق انتقلت الى ملك بريطانيا يخالف الواقع والقانون لان مؤتمر الصلح قد انعقد ولم تكن لتركيا حقوق لتنتقل الى غيرها .

لماذا تورط مؤتمر الصلح ؟

ان هذا الخطأ الذى وقع فيه مؤتمر الصلح حينما ظلم مصر ظلما مبينا وحابى بريطانيا محاباة ادت به لمخالفة الاسس التى قام عليها المؤتمر وانكار مبادئ القانون الدولى العام ، هذا الخطأ كفىل بأن يزعزع ثقة شعوب الشرق فى العدالة الدولية ، ويقوض اركان السلام العام ، ولذلك لا نستطيع ان نذكره دون ان نبين الملابسات التى عاصرتة ونكشف عن دسائس انجلترا ومناوراتها فى مؤتمر الصلح ، لننخذ نحن وغيرنا من الشعوب حذرنا من تلك الدولة الماكرة التى يحتكم بعقلها جنونها الاستعماري وانانيته وعدم نزاهتها فتضيع العدالة ، ويبقى العالم يرزح تحت الوان من الفوضى التى تنتهى دائما الى مجازر مخيفة وخراب عام ، وانجلترا هى انجلترا ، رأس الافعى ، الذى لم تستطع البشرية بعد ان تنتزع السم من بين فكيه .

لم تكن نية الذين اجتمعوا فى مؤتمر الصلح لوضع نظام عالم جديد خالصة لوجه الله ، بل اعماهم النصر فأغراهم بالتمادى فى غلوهم الاستعماري ونواياهم السيئة كانت كامنة فى نفوسهم ، قبل ان تضع الحرب اوزارها ، ولذلك كانوا قبل معرفة النتيجة يبرمون المعاهدات السرية ويشغلون فى الظلام لخدمة مظالمهم الاستعمارية ، ففرنسا عقدت اتفاقية سرية مع روسيا فى فبراير سنة ١٩١٧ وسلمت فيها لروسيا القيصريّة بتحقيق احلامها القديمة التى كانت تهدف دائما للسيطرة على القسطنطينية والمضايق التركية ، فى مقابل اعتراف روسيا بحق فرنسا فى الازاس واللورين وحوض السور واحتلال شمال نهر الرين . وسرعان ما سقطت القيصريّة واذاع البلاشفة تلك الوثيقة السرية ففزعت بريطانيا ، ووقف

وزيرها « بلفور » بمجلس العموم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ معلنا استنكار بريطانيا لهذا الاتفاق (١)

وكانت فرنسا تحاول بجدة الانفان تضمن توسعها في افريقيا على حساب المانيا ، وفي آسيا الصغرى على حساب تركيا ، ومن اجل ذلك تأمرت في الظلام ، وكانت مستعدة لتبادل المعونة مع انجلترا والتمكين لها من مصر اذا رضيت انجلترا بترك الاستعمار الفرنسي يأخذ طريقه . ولكن شهرات فرنسا لم تكن لتقف عند حد ، فلقد وضعت برنامجا واسع النطاق وكانت تريد به السيطرة على وسط اوربا كله وجزء من اوربا الشرقية وبعض بلاد البلقان ، وافريقيا وبلاد الشرق الاوسط ، وبهذا تصبح اقوى دولة في اوربا ، وارادت ان تكفل تحقيق هذا البرنامج بنصوص ترد في معاهدة الصلح . وكان على رأس فرنسا رجل لقب بالنمر ، وما كان يعرف الرحمة ، ولا يأبه للسلام العام ، وهذا الرجل هو جورج كليمنصو الذي نقرأ برنامجا الاستعماري في مقدمة كتبها لكتاب وضعه « اندريه تاردييه » عن السلام، وقال في هذه المقدمة : « ان معاهدة السلم ، كغيرها من المعاهدات ، ليست الا الاستمرار في الحرب ، وما كان يمكن ان تكون غير هذا » (٢) ، وقد استطاع كليمنصو مستندا على جيش فرنسا البري في اوربا ان يضمن لبلاده في مؤتمر الصلح مكانا فذا ، ولكن من الناحية الاخرى كان يمثل انجلترا في المؤتمر لويد جورج ، وكان جاهه مستمدا من قوة البحرية البريطانية التي لم ترجع القهقري في مرتبتها كأولى قوات العالم البحرية على الرغم من الخسائر التي منيت بها في الحرب وكما كانت لفرنسا اطماع استعمارية ، كان لويد جورج مصمما على ان ترث انجلترا من الدولة العثمانية في الشرق الاوسط اكبر نصيب وان تكتب السلامة لمستقبلها في الشرق بأخذ موافقة ، في صلب معاهدة السلام ، على مركزها في قناة السويس .

وماذا يستطيع ان يفعله الرئيس ولسون ازاء تلك المطامع الهوجاء ؟ ! لم تكن انجلترا وقتئذ لتعنى كثيرا بمحابة الولايات المتحدة أو بمالقتها لان الاسطول البريطاني خرج من الحرب سليما كما ذكرنا ، ولأن انجلترا كانت حليفة لليابان ، وكانت اليابان قوة تخشاه الولايات المتحدة . وفيما اذا تعارضت المصالح البريطانية والفرنسية ، لا تعدم انجلترا وسيلة لوقف

(1) Ezberger, « L'Allemagne et l'Entente », Mémoires, 1923, p. 325 (trad. de l'allemand).

(2) André Tardieu, « La paix », Paris 1921, p. XIX.

شريكتها فرنسا عند حدودها ، مستعينة تارة بإيطاليا ، واخرى
بألمانيا نفسها ، ولذلك عارضت انجلترا الشد المعارضة ما نادت به فرنسا من
تقسيم ألمانيا ، و ارادت ان تبقى عليها شوكة في ظهر فرنسا حتى تضطر
هذه الأخيرة للحد من غرورها والسير في فلك بريطانيا (١)

وقبل ان يتوجه ولسون الى مؤتمر الصلح كانت انجلترا قد استضافته
وشهد قطع الاسطول البريطاني ، فقلق وفقد كل امل في ان يقف من
بريطانيا موقفا حازما فيعمل في مؤتمر الصلح للحد من اطماعها خصوصا
وان تحالف بريطانيا مع اليابان كان مصدر قلق آخر للولايات المتحدة ،
ولذلك ليس عجيبا ان يكون لويد جورج قد تسلط على الرئيس
ولسون ، بل انا لنقرأ عبارات التهمك فيما كتبه دافيد لويد جورج عن
ولسون رجل السلام ، فقال عنه انه رجل مثالي ، ولكنه بشبه راهب خرج
من الدير ليهدي أوروبا الكافرة ، وهيئات هيئات ان تسبح معه أوروبا
في الخيال (٢)

والحقيقة ان الرئيس ولسون لم يكن خياليا قصر النظر كما رماه لويد
جورج ، فقد وضعت شروط الهدنة على أساس نقطة الاربعة عشر ،
واسترشد بهذه النقطة واضعو ميثاق عصبة الأمم ، ولكنه ضعف امام
الانجليز تارة والفرنسيين تارة اخرى لانه لم يكن قويا في الولايات المتحدة
نفسها اذ جرت انتخابات رئاسية الجمهورية هناك في نوفمبر سنة
١٩١٨ وانهزم فيها الحزب الديموقراطي الذي كان يتزعمه الرئيس
ولسون ، ولذلك لما بدأت جلسات مؤتمر السلام في ١٨ يناير سنة ١٩١٩
وقد حضرته وفود كبيرة العدد من مختلف جهات العالم ، فقد الرئيس
الامريكي نفوذه على المؤتمر يوما بعد آخر ، ولم تعد له الكلمة المسموعة
كما كان متوقعا ، وقوى اللجاج بينه وبين لويد جورج ، وقبل ان ينقضي
شهر يناير كان التوتر قد بلغ منتهاه حتى انطلقت الاشاعات معلنة عن
قرب انسحاب ولسون من المؤتمر (٣) ، وكان من رأى خصوم الحزب
الديموقراطي الا تشترك الولايات المتحدة في عصبة الأمم ، الا اذا تضمن
الميثاق النص صراحة على احترام مبدأ « مونرو » ، وقد بعثوا الى

(1) Baker, « Woodrow Wilson, La guerre mondiale, Le Traité de Versailles », 1923 (traduit de l'anglais), p. 396.

(2) David Lloyd Georges, « The Truth about the Peace Treaties », Vol. 1, p. 223, 225.

(٣) مذكرات الكولونيل هاوس (أحد مستشاري ولسون) بالانجليزية - الجزء الرابع
طبعة سنة ١٩٤٤ ، ص ٢٢٢ .

الدكتور ولسون برقيات كثيرة بهذا المعنى ، وقد تغلب رأيهم في نهاية الامر ولذلك رفض مجلس الشيوخ الأمريكى المصادقة على معاهدة فرساي ، ولم تشترك الولايات المتحدة في عصبة الأمم .

يكفى أن نراجع أعمال مؤتمر باريس لنلمس المتاعب التي عاناها الرئيس ولسون من جراء دسائس لويد جورج وكليمنصو وجعلهما مسألة تقسيم الأسلاب ونهب المستعمرات الشغل الشاغل لهما ، حتى أصبحت مسائل السلم الدولي في المرتبة الثانية ، فمثلا بعث كليمنصو في ١٧ مارس سنة ١٩١٩ بمذكرة الى ولسون ولويد جورج طلب فيها ضم حوض السار الى فرنسا ، وقال النمرالفرنسى في مذكرته أن أية حكومة فرنسية لن تتجاسر على توقيع معاهدة الصلح اذا خلت من النص على ضم السار الى فرنسا . وأجاب ولسون بقوله :

« هل معنى ذلك أنه اذا لم تنل فرنسا كل ما تشتهى ، يكون موقفها عدم التعاون معنا ؟ اذا كان الامر كذلك الا ترى أن الاولى بى أن اعود الى بلادى ؟ » (١)

وأجاب كليمنصو : « أنا لأرجو عودتك ، ولكن في نيتى أنا أن انسحب !! » (٢)

وهذا يبين الى أى حد توترت الأعصاب في المؤتمر ، وقد ازدادت الحالة سوءا لما تناقشوا في تقسيم أملاك الدولة العثمانية ففي ٢٠ مارس سنة ١٩١٩ عقد اجتماع بالفندق الذى كان ينزل به لويد جورج في باريس وحضره رؤساء وزارات ووزراء خارجية كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وايطاليا واستمع الرئيس الأمريكى لوجهة نظر كل فريق ثم اقترح ارسال لجنة خاصة تتألف من مندوبين عن فرنسا وبريطانيا وايطاليا وأمريكا لتعرف رأى أهالى سوريا في المصير الذى يختارونه ، وقبل لويد جورج الاقتراح فأشار كليمنصو بأن تذهب اللجنة أيضا الى فلسطين والعراق وبقية البلاد التى تريد انجلترا أن تجعلها من نصيبها ، ولكن الخبراء الانجليز والفرنسيين سافروا وحدهم الى سوريا دون بقية الجهات ثم عادوا ورفعوا تقريراً قالوا فيه ان المصير الذى تطلبه سوريا هو الاستقلال التام ، فاشتد هياج كليمنصو ، وفهم أن الانجليز يدسون لفرنسا في سوريا ،

(١) مذكرات الكولونيل هاوس (احد مستشارى ولسون) بالانجليزية - الجزء

الرابع ، طبعة سنة ١٩٤٤ : ص ٢٢٣ .

(2) Temperely, «A history of the Peace Conference of Paris», London 1923-1924, Vol. 1.

وأوحى الى الصحف الفرنسية أن تشن حملة شديدة على لويد جورج ، حتى غضب الرئيس البريطاني وهدد بترك باريس اذا لم توقف الحملة ، ولكن النتيجة أن سوريا قد استبعدت من مفاوضاتها ولم ينص عليها في معاهدة فرساي ، ولم تستفد مصر ، مع شديد الأسف ، من هذا الخلاف الذي استحكم بين الانجليز والفرنسيين في موضوع الشرق الاوسط ، لان مؤتمر الصلح كان يسمع صوت إنجلترا وحدها ولم يقف على الحالة في مصر ، وكان زعماء الوفد معتقلين ولم يطلق سراحهم ويصرح لهم بالسفر الا في ١١ ابريل بعد أن تأكدت إنجلترا من أن مسألة مصر في مؤتمر الصلح منتهية وأن الرأي قد استقر على الاعتراف بالحماية وقبول البنود التي اقترحتها في معاهدة الصلح خاصة بمصر ، فجاء سفر الوفد الى باريس وسعيه لدى مؤتمر الصلح بعد الاوان ، وبعد أن خدعت إنجلترا الرأي العام في المؤتمر وتأكدت من أن سفر المصريين الى باريس لن يفيد قضيتهم في شيء . فلقد أمكن الفراغ من المناقشات وصياغة معاهدة الصلح في أواخر ابريل سنة ١٩١٩ اذ دعي مندوبو ألمانيا للحضور الى باريس في ٢٥ ابريل للاطلاع على مشروع معاهدة الصلح ، فكان كل شيء قد انتهى وقت سفر الوفد الى باريس !! (١)

وفي ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقعت معاهدة الصلح مع النمسا في قصر سانت جرمان في باريس ، وفي ٤ يونيو سنة ١٩٢٠ وقت معاهدة أخرى مع هونغاريا بقصر « تريانون الكبير » بفرساي وتضمنت المعاهدتان المذكورتان شروطا خاصة بمصر وضعت على ثرار شروط معاهدة فرساي .

وقد نجحت الدبلوماسية الفرنسية في ترضية فرنسا باعطائها ميزات كثيرة في أوروبا مقابل تنازل فرنسا عن كثير من أطماعها في الشرق الاوسط وسكوتها على الخطة التي رسمتها إنجلترا لتثبيت أقدامها في هذه المنطقة وبذلك امكن أن توقع معاهدة « سيفر » مع تركيا في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ واشترك في التوقيع على تلك المعاهدة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وأرمينيا وبلجيكا واليونان والحجاز وبولندا والبرتغال ورومانيا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وكلهم يمثلون الطرف الاول ، وتركيا الطرف الثاني . و نص فيها على احتفاظ السلطان العثماني بالقسطنطينية اللهم الا اذا خالف شروط المعاهدة فتضطر الدول الموقعة لاعادة النظر في هذا القرار ، وانتزعت هذه المعاهدة من تركيا أربعة أخماس اقليمها وتقرر أن تترك المضائق التركية مفتوحة لجميع الدول بغير تمييز ولا استثناء ، في الحرب والسلم على السواء وأنشأ اللجنة دولية لمراقبة تنفيذ هذا الشرط

(١) وقعت ألمانيا معاهدة فرساي في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ .

وفرض على تركيا أن تسلم أسطولها للحلفاء فيما عدا ست قطع صغيرة تركت لها ، واشترط بقاء الامتيازات الاجنبية قائمة وألا تعطى تركيا التزامات اقتصادية لكائن من كان بغير موافقة الحلفاء وأن يخفض جيشها الى خمسين ألف رجل وأن تزال الاستحكامات والحصون المقامة على المضائق في الجزر وأن تعترف تركيا باستقلال أرمينيا وتترك لها متنفسا في البحر .

واشتملت المعاهدة على شروط أخرى شائنة ، ثم تضمنت فيما تضمنته الشروط الخاصة بمصر والتي أقحمتها إنجلترا خصيصا لتدعى أن تركيا تنازلت لها عن مركزها في مصر وعن المزايا المخولة لها في معاهدة القسطنطينية ، ولكن لحسن الحظ استطاعت تركيا في سنة ١٩٢٣ أن تمزق معاهدة سيفر المذكورة وجعلتها كأن لم تكن ، كما سنبين فيما بعد (١) ومما تقدم نستطيع أن نلخص أسباب تنكر مؤتمر الصلح لقضية مصر واغفاله إياها فيما يأتي :

أولا - حبس إنجلترا لمصر في الفترة التي بحث فيها المؤتمر مسائل البلاد التي كانت تابعة تركيا وعدم السماح للوفد المصري بالسفر الى باريس الا حوالي منتصف ابريل سنة ١٩١٩ بعد أن فات أوان عرض القضية على المؤتمر وفي الفترة من يناير الى ابريل سنة ١٩١٩ استطاعت إنجلترا ان تمنع وصول صوت مصر الى المؤتمر وتزييف الحقائق واكتفت مصر بثورتها الدامية ولكن انباءها الحقيقية واغراض الثورة لم تنتشر على العالم في الوقت المناسب

ثانيا - ضعف الرئيس ولسون وتراجعهم أمام قادة الدول الاستعمارية : بريطانيا وفرنسا ، وعدم تشدهم معهم لحمل هؤلاء السياسة على احترام مبدأ تقرير المصير بسبب سقوط الحزب الديمقراطي الأمريكي في انتخابات الرئاسة في سنة ١٩١٨ ، وجنوح المعارضة في أمريكا للتمسك بنظرية « مونرو » أي عدم تدخل الولايات المتحدة في المسائل الاوروبية وعدم تدخل أوروبا في شئون أمريكا فأضحت مسألة حق تقرير المصير متروكة لتقدير السياسة الاوروبيين .

(1) Marg. Boveri, « Minaret and pipe-line, Yesterday and To-day in the Near East », New York 1939.

— St. Erskine, « Palestine of the Arabs », London 1935.

— Lord Hailey, « An African Survey. A Study of Problems arising in Africa South of the Sahara », London 1938.

— Polson Newman, « Great Britain in Egypt », London 1928.

ثالثا - تواطؤ فرنسا وانجلترا لتحقيق اطماعهما الاستعمارية ، ولو ضد المبادئ التي قام على اساسها مؤتمر الصلح ونجاح لويد جورج في اعطاء فرنسا نصيبا كبيرا من طلباتها في أوروبا ومساعدتها في ذلك مقابل سكوت فرنسا على خطة انجلترا في الشرق الاوسط وفي مصر بالذات . وبهذا التواطؤ تغلبت النزعة الاستعمارية على الفضائل الدولية .

رابعا - شعور الاوروبيين واعتقادهم في قرارة نفوسهم أنه ليس للشرقيين أن يناوؤا من حماية القانون الدولي العام ما يناوئه الغربيون ، والتفريق في المعاملة ، خصوصا وأن التعصب الديني الذي زرعه الحروب الصليبية في دور وزارات خارجية أوروبا وكراهية المسلمين ، بوجه خاص ، ظلا ميراثا يتنقل من عصر الى عصر ، ومن جيل الى جيل .

وبسبب التفريق في المعاملة اختل ميزان العدالة الدولية ، حتى أجمع علماء السياسة المعاصرون على القول ان الهدنة كانت نهاية الحرب بالنسبة للشعوب الغربية ، ولكنها كانت بداية المآسى بالنسبة للشعوب الاخرى ، فقد ظلت النيران موقدة في روسيا واليابان وآسيا الصغرى وبلاد الشرق الاوسط وايران وأفغانستان ومصر وفي بلاد الصين ، وأضحى العالم من جديد في شبه فوضى دولية لأن مؤتمر الصلح قد تسلطت عليه قوى الشر الاستعمارية فتركت الاحقاد تغلي في صدور . رقيين ، وفشل مؤتمر فرساي فشلا ذريعا في اقامة صرح سلم دائم أو خلق عالم جديد يؤمن بالعدالة الدولية ، ويعيش في كنفها (١)

ظنت انجلترا انها كسبت القضية ضد مصر اذ جعلت الحماية التي فرضتها عليها جزءا لا يتجزأ من معاهدة فرساي وورثت تركيا في مصر وفي قناة السويس بنصوص أدخلتها على موائيق السلام التي أبرمت في فرساي وسانت جرمان وتريانون وسيفر ، ولكن السنوات التي أعقبت

(1) Maxime Mourin, « Histoire des grandes puissances depuis la Guerre », Paris 1939.

— Georges Clampeaux, « La croisade des démocraties », Paris, 1942-1943.

— Bertrand de Jouvenel, « D'une Guerre à l'autre », Paris, 1940-41.

— Edward H. Carr, « The Twenty Years Crisis 1919-1939 », London 1940.

— I. Bowmann, « The New World », New York 1921.

— Fred. L. Schumann, « International Politics, An Introduction to the Western State System », New York, 1937.

ذلك جعلت تلك المعاهدات قصاصات من الورق واضطرت انجلترا لأن ترخي قبضتها على مصر وتنتهي الحماية بنصر يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وذلك لسببين :

أولا - الظروف الدولية حيث دب دبيب الخلاف بين انجلترا وشركائها في المدة من سنة ١٩٢٠ الى ١٩٢٢ .

ثانيا - الظروف المحلية اذا استمر الغليان في مصر وفشلت محاولات انجلترا التي بذلتها سواء في مشروع لجنة ملر أو في مفاوضات عدلي - كيرزون .

الظروف الدولية

فردت المانيا منذ سنة ١٩١٩ أن تتحين الفرصة لتمزيق معاهدة فرساي وقد قال أحد كتابها السياسيين ، كارل الكسندر فوق مولر ، Muller في سنة ١٩١٩ : « لا تستطيع المانيا أن تعيش في ظل معاهدة فرساي وليس في وسعها الآن أن تقضى عليها بالسلاح ولكنها ستنتظر حتى تشيع الفرقة بين المنتصرين » وسرعان ما تحققت هذه النبؤة وبدأت المنافسة والبغضاء بين الدول الكبيرة التي صيغت معاهدات السلام لحسابها ولم تستطع انجلترا وفرنسا أن توقف سير الحوادث في غير مصلحتهما ، وقبل أن يجف مداد معاهدة فرساي بدأ تصدع تلك المعاهدة بتخلى الولايات المتحدة عن أوروبا في نوفمبر سنة ١٩١٩ اذ امتنع مجلس الشيوخ الأمريكي عن التصديق على تلك المعاهدة ورأى الساسة الاوربيون أنهم منوا بخيبة أمل شديدة بسبب هذا الموقف اذ لم يبق في مقدورهم ان يعولوا على ضمان من الولايات المتحدة التي جنحت الى سياسة العزلة وتبعاً لذلك اعلنت انجلترا انها مضطرة لأن تتحلل من التزامها الخاص بتقديم المعونة لفرنسا فيما اذا هاجمتها المانيا ، بل اكثر من ذلك راحت انجلترا تلوح لالمانيا بغصن الزيتون وعملت بالتعاون مع ايطاليا على إعادة بناء المانيا وتيسير حصولها على المساعدات المالية واتخذت انجلترا هذه السياسة لكي لا تكون فرنسا منافسا قويا لها

وفي يناير سنة ١٩٢٠ سقط « كليمنصو » بغتة وبذلك اختفى من المسرح رجلان من رجال فرساي وهما كليمنصو وولسون . وبدأ التنافس والصراع يأخذان مجراهما بين فرنسا وبريطانيا لا في المانيا فقط بل في منطقة الشرق الاوسط كذلك وقد ظهر ذلك الخلاف بين فرنسا وانجلترا للاملا كله حينما أريد تطبيق شروط فرساي الخاصة بالتعويضات المطلوبة

من المانيا واجتمعوا لهذا الغرض في انجلترا في شهر يوليو سنة ١٩٢٠ و تراشقوا بالسهم وتسلطت الانانية على كل فريق ورأى العالم خارج أوروبا هذه المهازل فتزعزعت ثقته في أوروبا وكان ذلك من العوامل التي أذكت نيران الثورات في آسيا وفي أفريقيا وكانت أوروبا تتصارع فيما بينها ولم تقف أمريكا وراء ظهرها بل طالبت أمريكا الدول الأوروبية بأن تسدد لها ديون الحرب واعتبرت هذه الديون كغيرها من الديون التجارية واجبة السداد .

ولا شك أن انجلترا قد أحست بحرج مركزها بسبب تلك الملابس هذا علاوة على ما تعرضت له من جانب روسيا السوفيتية التي عقدت اتفاقا مع ايران في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ فتح الباب للنفوذ الروسي في تلك البلاد ثم أبرمت اتفاقا آخر في موسكو مع أفغانستان في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ فاضطرت انجلترا لان تبرم بدورها مع أفغانستان اتفاقا اعترفت فيه باستقلال تلك البلاد وتنازلت عن هيمنتها السابقة على علاقات أفغانستان الخارجية وتبادلت معها الممثلين الدبلوماسيين وتاريخ هذا الاتفاق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١

وفي الوقت نفسه نجحت روسيا السوفيتية في عقد معاهدة صداقة وتحالف مع تركيا الجديدة التي تزعمها مصطفى كمال وتاريخ تلك المعاهدة ١٦ مارس سنة ١٩٢١ وقد تنازلت فيها روسيا عن الامتيازات واعترفت بحق تركيا في اختيار نظام الحكم الذي تريده وألغت الدين الذي كانت تركيا قد تعهدت من قبل بدفعه على أقساط لروسيا القيصريّة وقد ورد بالمعاهدة أن مشكلة المضائق ستسوى باتفاق بين الدول المتاخمة للبحر الاسود

وامتد نشاط روسيا السوفيتية الى الشرق الاقصى فعقدت اتفاقا مع منغوليا في ٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ودخلت في مفاوضات مع الصين واضطرت انجلترا ازاء هذا النشاط السوفيتي الذي كان يتعقبها في الشرق لان تغير من سياستها بعض الشيء في الشرق الاوسط قبل ان يفلت منها الزمام بسبب وطأة النشاط السوفيتي والخلافات التي كانت قائمة بين بريطانيا وحلفائها السابقين وقد اجتمع مؤتمر واشنطن في المدة من نوفمبر سنة ١٩٢١ الى فبراير سنة ١٩٢٢ للبحث في مسائل الحد من السلاح البحري ومشكلات الباسفيك والشرق الاقصى وفي هذا المؤتمر ظهر تنافس الولايات المتحدة نفسها مع بريطانيا بشكل ظاهر بالنسبة لمسائل الشرق الاقصى وبالنسبة للسلاح البحري وأرادت الدول الرأسمالية ان تعالج

الظروف السيئة في مؤتمرات أخرى عقدت سنة ١٩٢٢ في جنوا وفي كان ولكن استمرت هذه المتاعب الدبلوماسية وكانت مشكلات انجلترا السياسية والدولية والاقتصادية متجددة وكان حلها من الامور الصعبة (١) وقد استمرت مناورات روسيا السوفيتية وتعبها لبريطانيا فاقترحت على بريطانيا في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٢ عقد مؤتمر يضم مندوبين عن بريطانيا وفرنسا وايطاليا ويوغوسلافيا وبلغاريا واليونان ومصر لبحث مشكلات الشرق الاوسط واجاد حل لها ولكن بريطانيا عارضت هذا الاقتراح أشد المعارضة وكانت على الرغم من متاعبها متشبثة بمركزها في الشرق الاوسط طامعة في ان تجعل من مصر والسودان وفلسطين والعراق مستعمرة بريطانية تضمن بها استثمارها في الهند الى يوم القيامة وحاولت انجلترا ان تستعين على مناورات السوفيت بحلفائها القداماء : ايطاليا وفرنسا ولكنهما طلبتا منها ثمنا غاليا

الظروف المحلية

لو أن مصر وهي تجاهد بريطانيا لتحطيم نيرها البغيض أحاطت بظروف انجلترا الدولية ووقفت على متاعبها ومشكلاتها الاقتصادية وخصوماتها مع غيرها ، ولو ان الحركة الوطنية المصرية قد ضمت الى صفوفها بعض الساسة المثقفين الذين يعالجون قضية بلادهم على ضوء سير فلك السياسة العالمية ، لاستطاعت مصر ان تتحين الفرص وان تعرف النقط الضعيفة التي تضرب منها انجلترا دبلوماسيا وتسدد اليها طعنات تكون اقصى من كل ما يبذله الثوار من توضيحات ، ولكن الحركة الوطنية المصرية التي قامت في سنة ١٩١٩ كانت مع الاسف الشديد محدودة النشاط في المجال الدولي واقتصرت على المقاومة الداخلية ولما شرعت انجلترا في جس نبض هذه المقاومة وطلبت المفاوضات انزلت مصر وسارت في هذا الطريق وعالجت القضية بالاتصال المباشر بينها وبين بريطانيا وكان عجيبا أن تنتظر مصر الانصاف اذا هي احتكمت الى خصم لثيم عنيد لم يظهر مرة واحدة بحسن النية والرغبة في تصفية الموقف تصفية عادلة فاستمرت انجلترا طوال سنة ١٩١٩ في التنكيل

(1) Ch. A. Beard, «The idea of national interest. An analytical policy», New York, 1934.

— R. B. Mac Callum, «Public opinion on the last peace», London 1944.

— Latimer, «Naval disarmament», London 1930.

بالوطنيين المصريين وصرفت الراى العام الى المحاكمات المختلفة أمام المحاكم العسكرية البريطانية ، ولما استمرت الثورة رأت انجلترا أن تعالج الامور بلعبة بارعة ، بأن توفد لجنة لتحقيق اسباب الحركة الثورية واعلن اللورد كيرزون فى ١٥ مايو سنة ١٩١٩ عن اعتزام حكومة انجلترا ايفاد لجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر وزير المستعمرات ، « لتحقيق اسباب الاضطرابات التى حدثت فى مصر وتقديم تقرير عن الحالة فى تلك البلاد وعن شكل القانون الخاص الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب الاصلاح واليسر والرخاء ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتى لها توسيعا مطرد التقدم والترقى ، وحماية المصالح الأجنبية »

ولكن الخواطر كانت لاتزال ناثرة فى مصر ، حتى ان محمد سعيد رئيس الوزارة المصرية اشار على المندوب السامى البريطانى بتأجيل حضور اللجنة الى مصر الى ما بعد عقد الصلح بين تركيا والحلفاء (١)

وفى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ أعلنت لندن عن تأليف اللجنة ولكن الشعب المصرى كان شديد الحساسية فقامت مظاهرات الاحتجاج فى القاهرة والاسكندرية ضد فكرة ايفاد تلك اللجنة ، وبادر الحزب الوطنى باعلان مبدأ « لامفاوضة الا بعد الجلاء » وجاء فى بيان الحزب الوطنى :

« يرى الحزب الوطنى ان تشايرالامة على المطالبة باستقلالها ، وان تصر على هذه المطالبة وان تعمل على الوصول الى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة ، وألا يزيد ما تصادفه من العقبات الا ثباتا على هذا المبدأ الجليل وتشبثا بمطلبها الوحيد ، يجب ان لا يعرف اليأس الى قلوبنا طريقا ، ولا الوهن الى عزيمتنا سبيلا ، يجب أن نرفض كل مفاوضة أو مناقشة مع الغاصب ، ويجب ألا نقبل مساومة فى الاستقلال ، فلسنا نرضى الا بالحق كاملا ، وبلاستقلال تاما شاملا »

وكذلك اعلنت لجنة الوفد المركزية فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ بيانا استنكرت فيه بلاغ دار الحماسة عن قدوم لجنة ملنر ، ومهمتها وهو البلاغ الذى كان قد اذيع فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩

واذا هذا التضامن المتين بين الحزبين اللذين كانا يقودان صفوف الامة استمرت مظاهرات الاحتجاج ضد الانجليز فى طول البلاد

(١) كان محمد سعيد قصر النظر فى تعليق بحث الامر على ابرام الصلح مع تركيا اذ لم تكن هناك علاقة قانونية بين مسألة مصر ومسألة الصلح مع تركيا .

وعرضها حتى سقطت وزارة محمد سعيد ، وتألّفت وزارة يوسف وهبه في ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، وقد قوبل تأليفها بالسخط العام ، وكان أقباط مصر أشد الطبقات سخطا على تلك الوزارة ، وقبل أن تصل لجنة ملنر ظهرت النيات الاستعمارية الحبيثة من الخطاب الذي ألقاه اللورد كيرزون في مجلس اللوردات في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ فاشتد تمسك المصريين بمقاطعة لجنة ملنر ووصلت تلك اللجنة الى بورسعيد في ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وقوبلت بروح عدائية شديدة سجلها ملنر في تقريره وقال انه تلقى من برقيات الاحتجاج التي وجهها له المصريون أكثر من ألف برقية وقد أضرب الطلبة عن مدارسهم وقامت المظاهرات في ٩ ديسمبر في طول البلاد وعرضها وقرر المحامون نفي جمعيتهم العمومية التي انعقدت في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ الاضراب اسبوعا كاملا احتجاجا على لجنة ملنر واحتج السيدات والموظفون واكفهر الجو وكان الازهر معقلا لحركة المظاهرات والثورة على ملنر والذين رافقوه وقد فقد الانجليز اعصابهم حتى اقتحموا الجامع الازهر في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ لتفريق اجتماع عقد فيه بالقوة فاحتج العلماء أشد الاحتجاج وبالجمله كانت مقاطعة لجنة ملنر من الامة اجماعية .

وقد أصدر اللورد ملنر بلاغا عن مهمته ، في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ وكان اسوأ ماورد فيه قوله : « ان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطاني لأجل التوفيق بين أمانى الامة المصرية والمصالح الخاصة التي لبريطانيا العظمى في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين في البلاد . »

« ونحن على يقين من انه يمكن الوصول الى هذا الغرض ، مع توافر حسن النية من الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة صادقة في ان تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودي يزيل اسباب الاحتكاك ويمكن الامة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد في ظل أنظمة حكم ذاتي »

ومن هذا البيان يبدو سوء نية انجلترا من انها افترضت مقدما وجود مصالح لبريطانيا في مصر ، وما هذه المصالح الا الاحتلال بعينه ، والقول بإمكان التوفيق بين امانى الامة المصرية وهذه المصالح هو المغالطة التي أريد بها الحصول على رضا المصريين بالحالة الشاذة التي خلقتها بريطانيا في مصر وتكليف امانى المصريين بأنها الحكم الذاتي فيه خروج بالقضية عن طلبها الاهم وهو انتزاع قناة السويس من قبضة بريطانيا واجلاء بريطانيا عن مصر والسودان بلا قيد ولا شرط واعادة الحالة السياسية الى ما كانت عليه

قبل الاحتلال فى ظل حكم مصرى لا يحده أى قيد من نفوذ أجنبى .
ولذلك تعد مفاوضة لجنة ملتر من وجهة نظر مصر غير منتجة ، وقد ردت
لجنة الوفد المركزية على بلاغ ملتر ببيان اذيع فى ٣٠ ديسمبر ، ولم
تكن موفقة فى بيانها للأسباب الآتية :

١ - لم تعلن هذه اللجنة رفض المفاوضة رفضا باتا ، بل تركت الباب
مفتوحا ، وعللت رفض مفاوضة لجنة ملتر « بمخاوف المصريين من
التصريحات السياسية الانجليزية التى تقدمت مجيء اللجنة ، وبالاساليب
السياسية التى لاتسمح بالمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها ، وكان أولى
بالوفد وقد اتضحت له نوايا انجلترا من نص بلاغ ملتر نفسه أن يعلن
رفض المفاوضة من حيث المبدأ » .

٢ - سلمت لجنة الوفد بإمكان التوفيق بين الاستقلال وبين
ما لبريطانيا وغيرها من المصالح ، مع أن الاستقلال يتنافى مع المصالح
المزعومة ، فالمصالح كلمة مطاطة اريد بها وضع قيود شديدة على الاستقلال
واعتبرت لجنة الوفد المركزية أن بحث هذا الامر من اختصاص الوفد . وهذا
هو النص الذى ورد فى بيانها « اما التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا
من المصالح فالمناقشة فيه تكون مع الوفد ... الخ »

٣ - استعملت لجنة الوفد كلمة « الاستقلال التام » استعمالا غامضا ،
اذ قالت « ان طلبات المصريين معروفة معرفة تامة فى جميع انحاء العالم ،
وهى تنحصر فى شيء واحد هو « الاستقلال التام » ، ثم استعملت
تعبيرا آخر أكثر غموضا اذ قالت ان المفاوضة مع الوفد ممكنة « متى كان
الاساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة » ، وبدلا من استعمال تلك
التعبيرات الرنانة الجوفاء كان على لجنة الوفد المركزية ان تحدد طلبات
الامة تحديدا واضحا فتنبص على الجلاء التام عن مصر والسودان بلا قيد ولا
شرط ، فتلك هى الطلبات التى كانت تعنيها الامة حينما قامت بثورتها
وسخت فى تقديم التضحيات » .

أما الحزب الوطنى ، فقد وفق فى بيانه الذى نشره فى ٣١ ديسمبر
سنة ١٩١٩ ، بتوقيع المرحوم على فهمى كامل اذ قال بصريح اللفظ :
« ان الامة المصرية لاتقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها
وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة اجنبية
أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال ، وانها لاترضى بالمخابرة مع أية هيئة
بريطانية أو غيرها الا اذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام واعلنت
اعترافها به رسميا وأيدته بجلاء الجنود عن وادى النيل وسحب اعلان

الحماية « (١)

وقد انضم الامراء من افراد اسرة محمد علي الى الامة في موقفها من لجنة ملنر ، فصدر في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ بيان موقع من الامراء كمال الدين حسين ويوسف كمال وعمر طوسون واسماعيل داود ومحمد علي ابراهيم ومنصور داود ، وجاء فيه :

« جئنا نحن أولاد محمد علي ، لا لنشارك امتنا في أمانيتها ومقصدها فقط ، بل لنضم صدورنا الى صدور أفرادها ، ونجعل ايدينا في ايديهم ، حيث اننا لسنا الا روحا واحدة حتى نكون جسما لا يبتتر وقوة لا تقهر ، فنطالب بحق وطننا ، نطالب بحقوق امتنا ، نطالب باستقلال مصر استقلالاً تاماً مطلقاً بلا قيد ولا شرط »

وأرسل الامراء في نفس اليوم مذكرة بنفس المعنى الى اللورد ملنر ، وبعد ان قضت لجنة ملنر في مصر نحو ثلاثة اشهر ، ابهرت الى انجلترا في ١٨ مارس سنة ١٩٢٠ وعادت بخفي حنين .

لم تستفد انجلترا من ايفاد لجنة ملنر الى مصر الا الوقوف على الاتجاه فيها ، وكان يتلخص في ان الامة المصرية لا تقبل بالاستقلال بدلا ، ولكن الوفد الذي تزعم الحركة السياسية لا يعارض في مبدأ المفاوضة وهذه هي نقطة الضعف التي عرفت انجلترا كيف تستغلها لتقضي على الثورة وتحول الحركة الوطنية عن وجهتها الصحيحة ، ويكفي أن تنثني هذه الحركة ، ويدخل زعماءها في المفاوضات ، ولو مرة واحدة ، لتضيع القضية حتى ولو فشلت المفاوضات اذ لا تلبث ان تعقبها مفاوضات ثانية وقد تفشل في المرة الثانية والثالثة والرابعة ، ولكن لا تلبث ان تحقق الغرض الذي ترمى اليه انجلترا يوما ما ، فالمفاوضة هي المحذر الذي يمسخ الثورة ويبعد بها عن أهدافها ، وتعاونت الظروف مع بريطانيا في الايقاع بالوفد في هذا الشرك للأسباب الآتية :

١ - وصول الوفد الى باريس بعد ان فرغ مؤتمر الصلح من بحث مسألة الحماية وقبل الاعتراف بها والاعتراف بحلول انجلترا محل تركيا في الحقوق التي كانت مخولة لها بمعاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، واصبح مقررا اعتراف الولايات المتحدة بالحماية ، فلم يكن من السهل على

(١) بيان لجنة الوفد وبيان الحزب الوطني نشر بالجزء الثاني بكتاب الاستاذ الراجحي من ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ .

مؤتمر الصلح الرجوع عما استقر الرأي عليه بهذا الشأن مهما بذل الوفد من جهود او قام بدعاية ، لان المؤتمر كان منذ ابريل سنة ١٩١٩ قد انتقل الى مسائل اخرى اكبر واخطر في نظره من مسألة مصر . وعلى ذلك فان فشل الوفد حيال المؤتمر كان يجب ان يكون متوقعا لان انجلترا قد صرحت له بالسفر بعد قوات الاوان . ولقد نشط الوفد في الدعاية واتصل برجال السياسة واستخدم في الدعوة للقضية المصرية اقلام كبار الكتاب مثل « أناتول فرانس » وأرسل المغفور له محمد محمود الى أمريكا ليدعو للقضية واستأجر محاميا أمريكيا اسمه « جوزيف فولك » للدفاع عن القضية ، ومع ذلك صدمه اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية على النحو الذي شرحناه مقدما .

٢ - رغبة الوفد في تغطية هذا الفشل امام الرأي العام المصرى بالحصول على نصر ايا كان وبأى ثمن وقد ظن أن فى الامكان تجزئة الحق، وما لا يدرك كله لا يترك كله ، وخيل اليه ان ايفاد لجنة ملنر الى مصر فرصة ذهبية نادرة قد تحمل انجلترا على الاعتراف بالاستقلال ، ويكفى ان تعترف انجلترا بالاستقلال وتتعاقد عليه حتى ولو أوردت عليه قيودا اخرى، ولم يدرك الوفد ان قيودا واحدا من هذه القيود يهدم اساس الاستقلال

٣ - عجز الوفد وقتئذ عن فهم القضية المصرية فهما صحيحا ، فالقضية المصرية هى النزاع بين مصر وبريطانيا ومدار هذا النزاع ليس شكل الحكومة المصرية ، بل هوقناة السويس التى من اجلها احتلت انجلترا مصر ، والسودان الذى اغتصبته نتيجة هذا الاحتلال ، ولكن الوفد قد خيل له ان هذين الامرين تفاضيل يمكن التساهل فيهما ، واما الذى يجب التمسك به والذى يعتبر استقلالا فهو شكل الحكومة المصرية بأن تسمى مصر دولة ذات سيادة ويحكمها المصريون لا الموظفون الانجليز ولو ببعض تحفظات ، وبذلك الفهم بعد الوفد عن جوهر القضية ووقع فى الشرك الذى نصبته بريطانيا والنتيجة هى ضياع القضية المصرية . ولعل السبب الحقيقى فى هذه الكارثة ان الوفد كان مؤلفا من طبقة الباشوات والاقطاعيين ، وهذه الطبقة كانت تفهم من الاستقلال الحكم وابتهته والمنصب وجاهه ، ولم تستطع ان تفهم ان هذا المظهر هو طلبات هذه الطائفة ولكن الامة التى أعطت الوفد توكيلها كانت لها طلبات أخرى هى الجلاء عن وادى النيل بلا قيد ولا شرط

٤ - تطرق اليأس بسرعة الى قلب الوفد ، ثم انخدع بسهولة اذ أوفد الى لندن ثلاثة من أعضائه : محمد محمود وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر

لما حضر المستر هيرست الى باريس في مايو سنة ١٩٢٠ لدعوة الوفد الى لندن . وقد قابل الثلاثة المصريون اللورد ملنر فأظهر لهم استعدادهم لمفاوضة الوفد بلا قيد ولا شرط ، واطمأن الوفد لكلام ملنر الشفوي فسافر الى لندن في ٥ يونيو سنة ١٩٢٠ . وهناك قدم ملنر للوفد مشروع معاهدة ، في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ ، وقدم له الوفد في نفس اليوم مشروعاً مضاداً ، ولقد ضاعت القضية في المشروعين واليك البيان :

مشروع ملنر ، حماية بالثالث !!

كان هذا المشروع حماية سافرة بكل ما يفهم من لفظ الحماية في القانون ، وكل ما هنالك انه غير هذا اللفظ الذي تنفر منه الاسماع ، وسمى الحماية مخالفة مستديمة ، وهذه المخالفة يعطى لبريطانيا الحقوق الآتية ، التي نص عليها المشروع :

أولا - سلبت مصر حق الدفاع عن نفسها ونيط هذا الحق ببريطانيا .

وهذا هو نص المادة الاولى :

« . تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة ارض مصر واستقلالها كمملكة ذات نظم دستورية »

ثانيا - احتلال انجلترا ، حتى في أوقات السلم ، لاهم المواقع الاستراتيجية المصرية ، وبالطبع كانت قناة السويس وهي لب النزاع أهم ما طمعت انجلترا في احتلاله ، وبذلك تكون انجلترا قد أخذت من مصر برضاها واختيارها كل ما طلبته فمن أجل القناة احتلت انجلترا مصر وأقامت الدنيا وأقعدتها . وهذا هو النص العسكري ، الذي صيغ بجراحة ، لا يستطيع ان اصفها الا بأن أقول لواضعي هذا النص : « اذا لم تستح فاصنع ما شئت » !!

المادة الثالثة - « نظرا للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى الفقرة المتقدمة ، ونظرا لما لها من المصلحة الخاصة في حفظ مواصلاتها مع ممتلكاتها في الشرق الاقصى ، فمصر تعطيها حق ابقاء قوة عسكرية بالاراضي المصرية ، وحق استعمال الموانئ والمطارات المصرية لغرض التمكن من الدفاع عن القطر المصري ، ومن المحافظة على مواصلاتها مع أملاكها المذكورة ، أما المكان او الامكنة التي تعسكر فيها الجنود البريطانية ، فانها تعين باتفاق الطرفين »

وقد فطن المرحوم عبدالعزیز فهمي لغرض انجلترا الذي انطوى عليه هذا المشروع ، فقال في نقده ان هذا لغرض « اخذ اقرار الامة المصرية

نفسها بتصحيح مركز الانجليز ازاها كما أخذوا اجماعا او شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم في مصر والسودان ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم في وجههم من الداخل أو الخارج معا ، وأما عن الشرط العسكري ، فقال المرحوم عبد العزيز فهمي :

« ان اشتراط وجود قوة عسكرية انكليزية في الاراضى المصرية ، هو اشتراط لا يتفق مطلقا مع سيادة البلاد في الداخل ، بل هو من طبيعة الحال في كل بلد للغير حماية عليها أو ملكية فيها ، وندر ان توجد قوة أجنبية في بلد مستقلة حرة ، وليس محو صفة الاحتلال من هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق الحكومة المصرية بماع من أنها في ذاتها قوة اجنبية ، مجرد وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية التى للبلاد على نفسها ، والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم اذ للامبراطورية الانكليزية مواصلات الى السودان وغيره من أفريقيا وفلسطين والعراق والهند وغيرها ، وانواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية وحديدية وتلغرافية وتليفونية وهوائية . وللانكليز مع هذا الاتهام ان يدعى ان ما كان من طرق المواصلات المذكورة داخل حدود القطر المصرى (بخلاف قناة السويس فيصعد ق عليه انه من مواصلات الامبراطورية البريطانية، وان يرتبوا على ذلك ان لهذه القوة الانتقال من معسكرها الى اى نقطة بالقطر المصرى يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات ، ويكون ذلك من أشد وخطر انواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الخارجية »

ثالثا - وصاية بريطانيا على علاقات مصر الخارجية :

« المادة الثانية - تتعهد مصر من جانبها ان لاتعقد اى معاهدة سياسية مع أية دولة أخرى بدون رضا بريطانيا العظمى » .

« المادة التاسعة : تكون حكومة جلالة الملك مستعدة لان تأخذ على عهدها تمثيل مصر فى أى بلد ، لم يتعين فيها ممثل مصرى ولكن ليس لمصر ان تعهد بهذا التمثيل لاي دولة اخرى غير بريطانيا العظمى »

وتضمن المشروع قيودا اخرى تحدمن سيادة مصر التشريعية وسلطتها القضائية والادارية والمالية ، ولايعنينا عرض هذه القيود ونحن بصدد البحث فى النزاع فى جزئه الخاص بقناة السويس .

مشروع الوفد المضاد

سلم لبريطانيا بالحماية في شكل آخر

قدم الوفد للحكومة البريطانية مشروعاً مضاداً لمشروع ملتر ، وبمراجعة بنوده يظهر المعنى الذى أشرنا اليه من قبل ، وهو ان الوفد قد ضل فى فهمه للقضية المصرية فاكتفى من الاستقلال بشكل الحكومة المصرية وبالنص على انتهاء الحماية لفظاً ، ولكنه سلم لبريطانيا مع شديد الاسف بسيطرتها على قناة السويس وقبل ان يربط مصر بعجلة الامبراطورية البريطانية ، بواسطة دفاع مشترك ، ومخالفة طويلة الاجل ، وكذلك أورد مشروع الوفد قيوداً على علاقات الدولة المصرية الخارجية ، واعترف لانجلترا بمركز استثنائى فى مصر واغفل مسألة السودان ، والمدهش ان انجلترا رفضت هذا المشروع مع انه أعطاها الجوهر ، واكتفى بالمظهر وبالألفاظ .

أما المظهر الذى حرص عليه الوفد فهو نص المادة الاولى فى مشروعه :
« تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر -

« وتنتهى الحماية التى اعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هى والاحتلال العسكرى الانجليزى ، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى »

وتضمن مشروع الوفد بنداً خاصاً بالجلاء ، لا غبار عليه ، وهو المادة الثانية :

« تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى ظرف ٠٠٠ من تاريخ العمل بهذه المعاهدة »

ولكن مشروع الوفد قوض هذا الاستقلال ، بثلاث مسائل فى غاية الخطورة ، وهى :

١ - الشرط العسكرى ، وجوهره قناة السويس ، مع انها اساس النزاع المصرى ، البريطانى .

٢ - التسليم بمبدأ الدفاع المشترك

٣ - أبدية المخالفة تقريباً .

وفوق ذلك ارجأ موضوع السودان وقيد سيادة مصر الداخلية والخارجية واليك البيان :

الاحتلال العسكرى

المادة الثامنة من مشروع الوفد :

« لبريطانيا العظمى - ان رأت لزوما - ان تنشئ على مصاريقها بالشاطئ الآسيوى ، لقناة السويس نقطة عسكرية للمساعدة على ماعساه بحصل من الهجمات الاجنبية على القناة .

« وتحديد منطقة هذه النقطة يحصل فيما بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو

« ومن المتفق عليه ان انشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى اى حق فى التدخل فى أمور مصر ، ولا يخلل أدنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها ، كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الاستانة المحررة فى اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس ، وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الامر لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما اذا لم يكن ممكنا ان يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القناة ، وفى حالة الخلاف يرفع الامر الى عصبة الامم »

يا سبحان الله !؟

قرأت هذه الصيغة اكثر من مرة، فدهشت كيف اباح الوفد لنفسه ان يتبرع بها ، وكان الوفد يضم رجال قانون ، ولقد وقعوا فى خطأ فاضح وخطط شديد ، فقبول انشاء نقطة عسكرية اهدار لسيادة مصر على قناة السويس وتسليم بنظرية المواصلات الامبراطورية البريطانية التى ابتدعتها عقلية بريطانيا العظمى مفتتة على مبادئ القانون الدولى العام الذى لا يعرف شيئا اسمه مصالح بريطانيا او مواصلات امبراطورية ولا يسلم القانون بهذا الكلام الفارغ فبريطانيا فى العائلة الدولية دولة كغيرها ، وليس لها من الحقوق فى هذا القانون اكثر مما لغيرها وهل يجيز القانون لفرنسا أو ألمانيا أن تنشئ لنفسها فى دوفر مثلاً منطقة عسكرية لتدراً عن نفسها أخطاراً احتمالية من جانب انجلترا وحلفائها ؟ هل سمعنا عن شيء كهذا فى حياة الدول المستقلة ، وهل تقبل انجلترا أن ينشئ الغير فى أراضيها لنفسه نقطا عسكرية ؟! ان انجلترا لم تتخيل ذلك قط ، فلماذا تقبل مصر هذا الوضع وتتبرع به ، وهل الشعب المصرى اقل حقوقا فى نظر القانون من الشعب البريطانى ، ام ان

الله تعالى قد ميز بنى التاميز بشئ فى قانون الشعوب لانعرفه ، ولذلك
تعطى لهم ارتفاعات فى أراضى غيرهم؟!!

لا يصحح تنازل الدولة المصرية عن سيادتها على شاطئ القناة الاسيوى
ان بريطانيا هى التى تدفع مصاريف النقطة العسكرية ، أو أن وجود هذه
النقطة لا يعطى لبريطانيا الحق فى التدخل فى أمور مصر ، والقول فى
النص « أنه لا يخل أدنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى
تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها » يثبت أن واضع هذه الصيغة
قد ظلم نفسه ووطنه ، فمظهر سيادة الدولة على أى مكان من أقليمها هو
الجيش ، ومتى كان هذا الجيش تابعاً لدولة أجنبية فما الذى يتبقى من
سيادة الدولة ؟!

ان هذه الصيغة ان دلت على شئ فانما تدل على العقلية السياسية المصرية
التي كانت تعالج الامور مكتفية بالمظهر، مستنازلة عن الجوهر ، فالذى كان يعنى
ولئك الباشوات نفوذ الحكومة المصرية ووظائف الحكومة المصرية ، وكان
الاستقلال فى نظرهم يقف عند هذا واذلك يحتاطون ويكتفون بالنص على
أن وجود النقطة العسكرية بقناة السويس « لا يعطى بريطانيا حق التدخل
فى أمور مصر ، فهل ياترى ثار الشعب المصرى وأراق دمه ليمنع تدخل الانجليز
فى شئون الحكومة المصرية ، وسيان عنده أن يترك للانجليز احتلال جزء
من أراضيه بل أهم شريان فى جسد الوطن ؟! من قال هذا ؟! لو سأل
الوفد رجل الشارع فى مصر عن سبب سخطه على الانجليز ، وعن طلباته
قبلهم لقال رجل الشارع لو كلائه : اطردهم من بلادى ، فأنا لا أقبل أن يطاء
جندي بريطاني شبرا من أرض وادى النيل ، فما بالنا بقناة السويس ، وهى
مسألة المسائل فى النزاع ؟!

واكثر من ذلك امعن واضع تلك الصيغة فى التخبط والجهل فذكر أن
انشاء النقطة العسكرية « لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الاستانة
الحررة فى اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ومجرد وجود هذه النقطة على الشاطئ
الشرقى أو الغربى للقناة هدم لمعاهدة القسطنطينية المذكورة وضياع لسلطة
مصر المستمدة من سيادتها على الاقليم والمعترف بها فى تلك المعاهدة ، وهى
التي ناطت الدفاع عن القناة بالحكومة المصرية ، ولم تجز لها أن تنقل هذا
الواجب الى عاتق دولة أجنبية اللهم الا اذا تنازلت مصر عن وجودها كدولة
مالكة للقناة وسيدة عليها .

وقد يقال ان واضع النص استدرك وحدد أجلا للمسألة أقصاه عشر
سنوات ، يعاد بعدها النظر ، ولكن ما قيمة هذا الاستدراك ، فليست العبرة

بالمدة وماتيجة الاحتكام الى عصابة الامم وقد سلمنا بالمبدأ واعترفنا
بأساس نظرية المصالح البريطانية والمواصلات الامبراطورية ؟!

الدفاع المشترك

ونبرع الوفد المصرى فى مشروعه بنص آخر يهدم السيادة ، ويربط
مصر بعندها عسكريا برباط شبه أبدي ، ويعرضها لاحتمال مخاطر
السياسة البريطانية العالمية وهى سياسة لخمها الشغب وقوامها خلق
المشاكل الدولية بطريقة دائمة ومتصلة ، والمستعمر لا يعيش أبدا من
غير مشكلات لأنه فى صراع مع من يسطو على اوطانهم ، ومع منافسيه
ومزاحميه فى الاستعمار فهو لا ينام الا والسلاح فى يده .

وهذا هو نص المادة العاشرة فى مشروع الوفد المصرى :
« يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للأغراض
الآتية :

- ١ - تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك فى الدفاع عن الاراضى المصرية
ضد كل تعد يحصل من جانب أية دولة من الدول .
- ٢ - عند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوروبية ،
ولم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر ، فان مصر تتعهد بأن
تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ماتحتاجه حربيا من
تسهيل سبل المواصلات واعمال النقل ، وشروط أداء هذه المعونة .
تحدد بعد باتفاق خاص .

أعنى أنه يكفى أن تشتبك بريطانيا فى حرب مع أية دولة أوروبية ولو فى
القطب الشمالى فتدخل مصر الحرب وتتحمل ويلاتها ، اذ السماح لدولة
متحاربة باستخدام مرافق الدولة المحايدة من طرق مواصلات وتموين
جيوش وغير ذلك خروج عن الحياد يستتبع حالة الحرب ، وهذا هو حكم
القانون ، والحروب لا يشترط لقيامها فى العصر الحديث أن تعلن والعبرة
بالموقف الذى تتخذه الدولة ، وهذا أيضا حكم الواقع فالطرف الآخر
المشتبك مع بريطانيا فى حرب ، يجوز له بمقتضى قوانين الحرب أن ينسف
مستودعات تموينها وطرق المواصلات البرية والبحرية ، والطائرات قد قصرت
المسافات وقاذفات القنابل تغنى أحيانا عن الجيوش البرية

فبل الوفد ان يربط مصر بعجلة الامبراطورية البريطانية بالنص المتقدم ،
كما أورد فى مشروعه نصا آخر جعل المحالفة بين مصر وبريطانيا شبه أبدية ،
لمدة ثلاثين سنة ، قابلة للتجديد .

المادة الثانية عشرة - « هذه محالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة ، فى نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها ،

اغفال السودان

المادة الثالثة عشرة - « مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص ،

مظاهر وصاية على مصر

«المادة الحادية عشرة - تتعهد مصر، فوق ذلك بالألا تعتقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدما مع بريطانيا العظمى

« المادة التاسعة - فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائبا مصرى عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد الى نائب بريطانيا العظمى ، وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح، وفق آراء وزير الخارجية المصرى .»

وهذا عدا نصوص أخرى خاصة بصندوق الدين وبالمحاكم المختلطة ووظيفة النائب العام الانجليزى والعجيب أن المشروع وقد أهدر السيادة فى مسألة المسائل وهى قناة السويس، وكان يجب ألا يتناول غير المسائل السياسية ، عنى بالمسائل الادارية والتفاصيل فأرهق موثقوه أنفسهم فى وضع نصوص خاصة بالشئون الداخلية كلائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وكيفية الاستغناء عن خدمة الموظفين الانجليز بالحكومة المصرية واحسان معاملتهم ، وهذا يدل على أن ممثلى مصر الذين وضعوا المشروع ضاقت عقولهم عن فهم قضية البلاد الكبرى وعنوا بالتوافه فصارا للاستقلال فى نظرهم وظائف وموظفين وادارات ولوائح محاكم وتمسكوا بهذا الذى يعتبر من أخص شئون مصر دون أى دخل لبريطانيا وتركوا القيود تدق رأس الاستقلال المصرى وتمسخه حتى يصبح رمادا تذروه الرياح فيعمى أبصار المصريين ، ويظنون أنهم كسبوا الاستقلال ، وكان حريا بالمصريين أن يقولوا للوفد بعد عودته « كنتم وأعداءنا فى ضلال مبين » !!

فشلت مفاوضات ملتر مع الوفد الذى كان يرأسه سعد زغلول ، ولكن ملتر استأنف المفاوضات مع عدلى يكن ، وسلم ملتر لعدلى مشروعا آخر فى ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠ ، لا يختلف فى جوهره وقواعده عن مشروع ملتر السابق ، وانما حدث تغيير طفيف فى الالفاظ ، وطلب ملتر من عدلى تسليم المشروع للوفد ، وقد نص على المحالفة الابدية والدفاع المشترك فجاء فى البند الثالث ، الفقرة الثانية ، كالآتى :

« تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر
تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة
أرضها وتتعهد مصر بأنها في حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك
مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في
وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين
الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية ،

وأما احتلال قناة السويس ، بل الاحتلال العسكري الشامل فقد ورد
نصه في الفقرة الثانية من المادة الرابعة كالاتي :

« تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأراضي المصرية
لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه
القوة ، وتسوى ما تستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ، ولا يعتبر
وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد ، كما أنه
لا يمس حقوق حكومة مصر ،

وتناول المشروع في كثير من التفصيل مسائل مصر الداخلية ،
ادارية وقضائية ومالية مما يضع بريطانيا في منزلة الدولة صاحبة الوصاية
على مصر ، وأغفل السودان عمدا من المشروع وبعث الى عدلى يكن في ١٨
أغسطس بكتاب عن السودان تمسك فيه بالوضع الذي خلقت له انجلترا
ونصت عليه اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة .

لما سلم ملنر مشروعه الى عدلى يكن ، كان المرحوم سعد زغلول قد
سافر الى فيشى للاستشفاء ، ومن هناك بعث الى مصر كتابا عرض به على الامة
مشروع ملنر الثانى ، طالبا منها أن تبدي رأيها فيه ، وكتاب سعد مؤرخ
في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، وأهم ما يستوقفنا من هذا الكتاب قول سعد
زغلول عن المشروع :

« غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، وتغير الظروف التي
حصل التوكيل فيها !!»

ومع ذلك أرسل سعد فى اليوم نفسه خطابا الى أعضاء الوفد الثلاثة
بمصر ، صارحهم فيه برأيه فى المشروع ، فقال عنه :

« انه مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ،
ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير كالقوة العسكرية .. الخ»

ولم يتردد الشعب المصرى فى استنكار المشروع ورفضه ، وظهر رأى
الشعب فى عديد من البيانات التي خطتها أقلام السياسة ورجال القانون ،

وقد استأنف الوفد الاجتماع باللورد ملنر فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٠ وأبدى بعض التحفظات ، وقد قطعت المفاوضات فى ٩ نوفمبر وسافر الوفد الى باريس فى ١١ نوفمبر ، ورفع ملنر تقريراً عن مفاوضاته الى اللورد كيرزون فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، واستقال من منصبه فى يناير سنة ١٩٢١ وخلفه فى وزارة المستعمرات ، « ونستون تشرشل » الذى استهل عمله بتصريح عن مصر ، وصفها فيه بأنها من أجزاء الامبراطورية البريطانية المرنة ، فأثار هذا التصريح فى مصر عاصفة من الاحتجاج

كانت مفاوضات ملنر الحلقة الاولى من سلسلة مفاوضات مع بريطانيا باءت كلها بفشل ذريع ، ذلك لأن بريطانيا لم تعدل قط عن موقفها من مصر كما حددته قبل الاحتلال نفسه وهو هذا الموقف الذى أمل عليها شهوة السيطرة على قناة السويس ، وما زالت ونحن نخط هذه السطور فى أواخر عام ١٩٥٢ متمسكة بسياستها القديمة ، فالمشروعات التى قدمتها قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ وبعد معاهدة سنة ١٩٣٦ تقوم كلها على مبدأ التثبيت بقناة السويس ولا تختلف الا فى التفاصيل التى لا تمس مركز إنجلترا فى القناة . وقد عرفت بريطانيا كيف تحول أنظار السياسة المصريين عن قناة السويس باعتبارها محور النزاع وتشغلهم بمناقشتها ومحاورتها فى موضوع الاستقلال نفسه من حيث شكله ومظهره ومن أجل ذلك أصبح الاستقلال الذى تفاوض فيه هو جهاز الحكم لا الرقعة الحساسة من أرض الوطن التى تحتلها إنجلترا بقواتها الفاشمة ، وما دام الأمر أصبح جهاز الحكم وكيفية بنائه واختصاصاته وسلطاته التنفيذية والتشريعية والقضائية انفسح المجال لتصدع الجبهة المصرية لأنه لا يثير الخصومة والبغضاء والمنافسات الحزبية أكثر من تطرق المنفعة الشخصية الى الحركة الوطنية فلو أن هذه الحركة قد تركزت فى الجلاء وحزرة الغاصب عن أرض الوطن وعن قناة السويس بوجه خاص لكان الجهاد الوطنى غرماً لا غنماً وحينئذ لا يختلف اثنان ولبقيت الحركة الوطنية بعيدة عن الشبهات ، أما وقد أصبح الاستقلال فيما رآه أولئك الذين فاضوا انجلترا هو قيام حكومة ملكية مصرية لها فى الخارج مفوضيات ولها فى الداخل برلمان أضحت المناصب الرفيعة هو الهدف الذى تسعى اليه الحركة الوطنية فاذا ما اقترب موعد الوصول الى هذا الهدف اشتغل تفكير القائمين بالحركة فى موضوع توزيع المناصب وتساؤلوا من الذى سيحكم وعندئذ تطوى صحيفة الجهاد الحقيقى وتمسخ الحركة ويتراشق المتصليون لها بالسهام !

وقد وقع الانقسام فى صفوف الحركة مبكراً لانه قبل الاختلاف

توزيع المناصب أو كراسي النيابة ، ثارا لخلاف على رئاسة وفد المفاوضات نفسه وهذا يدل على أن إنجلترا عرفت كيف تزرع بذرة المنفعة الشخصية وتقضى على ثورة سنة ١٩١٩ وتخرجها عن أهدافها الأصلية، ولذلك يمكن القول أن الثورة قد أخفقت ومنيت بخيبة أمل شديدة منذ شهر أبريل سنة ١٩٢١ .

فى ذلك التاريخ عاد المغفور له سعد زغلول الى مصر وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى يكن ووضع سعد شروطا للاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات تتلخص فيما يأتى :

١ - أن تكون غاية المفاوضات الغاء الحماية فى مواجهة إنجلترا وغيرها من الدول أى القضاء على أثر معاهدة فرساي فيما يختص بالحماية

٢ - الاعتراف بالاستقلال التام

٣ - الغاء الاحكام العرفية والرقابة على الصحف

٤ - أن تكون للوفد الاغلبية فى عدد المشتركين فى المفاوضات من الجانب المصرى وأن تكون له الرئاسة

ويتضح أن الشرطين الاول والثانى لم يتناولا الجلاء بل انصرفا لالغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال وقد عرفت إنجلترا فيما بعد كيف توفى بين هذين المطلبين وبين احتلالها لمصر والسودان .

ولم يختلف عدلى وسعد على هذين الشرطين وانما اختلفا على الشرطين الثالث والرابع اذ أظهرت الوزارة عجزها عن الغاء الاحكام العرفية والرقابة قبل المفاوضات وتمسك عدلى يكن برئاسة هيئة المفاوضات وأضحت الرئاسة محور التفكير والجدل السياسى فى مصر وبذلك نجت إنجلترا من المقاومة الوطنية وضاعت القضية بالنسبة لمصر .

وقد بدأت المأساة بخطاب شبرا المشهور الذى ألقاه المرحوم سعد زغلول فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١ وبعد فيه كل البعد عن شرح المطالب الوطنية المصرية وتحديد الموقف بالنسبة لانجلترا وجعل مسألة المسائل هى رئاسة الوفد واختصاصات الوزارة وقال ضمن ما قاله فى خطابه بشبرا : « ورئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية ، يسقط ويرتفع باشارة من المندوب السامى ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية إنجلترا حرافى الكلام ، لأنه مدين له بمركزه ، فاذا طلبنا الرئاسة فانما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها ، وهى قوة الأمة ، لا أن يكون مرتكزا

على قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية، لأن ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه ، أى بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة الانجليزية أيضا . ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن عليكم ، ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الانجليزية . فقلت للجنة ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ : من الذى يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية، قلت : اذا جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس ،

كان سعد زغلول فى ذلك الوقت يتمتع بزعامة شعبية ونفوذ على الجماهير لم يسبق اليه، وكانت كلماته شديدة التأثير على عقول الناس وكانت النفوس المتطلعة الى الاستقلال متأججة وقد سيطرت عواطف المصريين على عقولهم فاختلفى سلطان العقل وفى هذه المرحلة من حياة مصر يمكن القول أن سعد زغلول هو الذى انتهز فرصة هذا الشعور والثقة التى لا حد لها بشخصه وكيف التفكير السياسى المصرى . ولو أن سعد زغلول استغل هذه الثقة وحالة الأمة النفسية فى توجيه الحركة الوطنية وجهتها الصحيحة فترفع عن الاختلاف على المناصب والرئاسة وقصر همه وكلامه على توكيد طابات الأمة الصحيحة وهى جلاء الغاصب عن أرض الوطن جلاء غير مقرون بقيد وترك مسائل الرئاسة والحكم للوقت ليرتبها المصريون بمعرفة أنفسهم من غير دخل للغاصب بعد أن يتم الجلاء ، نقول لو أن الزعيم الشعبى سعد زغلول فعل هذا لاثمرت ثورة سنة ١٩١٩ وتسجل فى تاريخ حياته أروع الصفحات والزعماء الذين يرتفعون فى نظر مواطنيهم الى المكان الذى ارتفع اليه سعد لا يتكلمون عادة الا فى رؤوس المسائل ولا يخرجون عن جوهر ما تطلبه أمتهم فلا يتناول حديثهم المناصب والرئاسات فهم بما ينالونه من ثقة مواطنيهم أكبر من المناصب والرئاسات ، كان سعد فى ذلك الوقت أرفع مكانة لا من عدلى يكن فقط بل من السلطان الجالس على عرش مصر ولكنه للأسف لم يشعر فى قرارة نفسه بهذه المكانة وأحس أن شيئا ينقصه وهو المظهر الرسمى ، وهذا هو الوهن الذى يبتلى أحيانا نفوس الزعماء الوطنيين فيقضى عليهم لأنه يفوت عليهم فرصة كسب القضية التى يتصدون لها ، ولو أن غاندى تكلم عن المناصب والرئاسات وجعلها شغله الشاغل لقتل نفسه كزعيم للهند وقتل الحركة الهندية ولكن غاندى نجح فى طرد الانجليز من الهند لأنه زهد فى كل مظهر وتجرد عن كل غاية الا الغاية الشريفة التى من أجلها أعلن الجهاد وهى خروج العدو من بلاده وترك الحكم والرئاسة وكل مظهر من مظاهر الحياة الدنيى لغيره فحقق آمال أمته وارتفع الى مراتب القديسين .

ولو أن الامر اقتصر فى مصر على خطبة شبرا ، لهان الخطب ، ولكن أضحى الخلاف على المناصب والرئاسة منذ ذلك التاريخ المحسور الذى يدور حوله الجهاد الوطنى فمأنت الحركة الوطنية المصرية وعرفت انجلترا الماكرة كيف تستغل هذه الحالة وهى داءعضال يفتك بالحركات الوطنية وتصل من مصر الى ما تشتهيه بلا كبير عناء .

أدت خطة سعد ، ولا سيما بعد اصراره على اعلان عدم الثقة بالوزارة لتصدع فى الوفد المصرى فاستقال منه على شعراوى ومحمد محمود وحمد الباسل (استرد استقالته بعدئذ) وعبد اللطيف المكباتى وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوبة وكتب الخمسة الآخرون بيانا قالوا فيه : « قضت مصلحة البلاد التى أخذنا أنفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول أننا لا نستطيع أن نقركم على جعل القضية المصرية ، قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية فى أمرها محل من الاعتبار »

وختموا بيانهم بالقول : « لقد نشعر أن الذين صبروا الى اليوم حقيق بهم أن يصبروا ويقدموا قربانا جديدا على مذبح الاتحاد فى هذا الموقف ، ولكن الأمر أجل من أن يحتمل تساهلا ، وأعجل من أن يقبل أناة ، والاتحاد أوشك أن يكون مقصودا لذاته لا لثمراته ، »

وكان يكفى أن يعلن للناس أن سعدا غضب على زيد أو عمرو لتسقطه الامة من حسابها مهما تنزهت غايات المغضوب عليه ولذلك أطلق الناس بسرعة على أصحاب ذلك البيان وصف المنشقين وانضم اليهم من أعضاء الوفد آخرون من بينهم المرحوم عبد العزيز فهمى وقامت المظاهرات العدائية ضد المنشقين .

وفى ظل هذه الثورة على الاشخاص ، لا الثورة من أجل المبادئ ، تألف الوفد الرسمى برئاسة عدلى يكن فى ١٩ مايو سنة ١٩٢١ ، وقد اشتد هياج الخواطر حتى وقعت بعض الحوادث ، وصار الهياج مع الاسف من مصريين ضد مصريين بعد أن كان قبل ذلك بعامين هياج مصريين ضد انجليز مغتصبين ، وسافر عدلى الى لندن ليقاوض اللورد كيرزون ووصلها فى ١١ يوليو سنة ١٩٢١ وكان غير موفق فى اختيار الوقت الذى فاوض فيه اذ عرفت انجلترا مقدما أنه ليس لعدلى يكن سند فى مصر غير الكرسى الذى يجلس عليه وعرفت ان الحركة الشعبية التى يتزعمها سعد زغلول تحارب عدلى ولا تؤيده ، وكان هتاف الجماهير فى القاهرة وغيرها من المدن من أعجب ما سمع فى تاريخ الحركات الوطنية « الحماية على يد سعد ، ولا الاستقلال على يد عدلى » .

ولهذا كان تمسك انجلترا بالاحتلال في مشروع كيرزون تمسك المصر على باطله فطلبت في هذا المشروع « تخويل انجلترا الحق في ابقاء قوات عسكرية في كل زمان ومكان بالاراضي المصرية ، وأن يكون تحت تصرفها كل ما في مصر من وسائل المواصلات وطرقها ، وكل ما فيها من ثكنات ومطارات وميادين التمرين وترسانات وثغور حربية » وأراد اللورد كيرزون أن يظفر من مصر بالاعتراف الصريح بنظرية مواصلات الامبراطورية البريطانية وأن يجعل ذلك مساويا تماما لسلامة مصر نفسها فنص في مشروعه على أن « الغرض من الاحتلال الدفاع عن مصالح مصر الحيوية ، وسلامة اراضيها ، وحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية » وكان مشروع كيرزون أسوأ بكثير من مشروع ملنرو وأمعن في العدوان على استقلال مصر والسودان وذلك لان الانقسام الداخلي في مصر قد أطمع الانجليز ، وقد أجاب عدلى يكن على المشروع بمذكرة فر ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ختمها بالقول « ان المشروع لا يجعل محلا للأمل في الوصول الى اتفاق » ومع ذلك سلم عدلى في مذكرته ببقاء قوة عسكرية بريطانية في منطقة قناة السويس لحماية المواصلات البريطانية ، ودل هذا التسليم على أن الوفد الذي كان يرأسه عدلى يكن كان مجردا عن فهم المطالب المصرية ومعرفة جوهر القضية المصرية وأن العقلية السياسية في ذلك الحين كانت عقلية اقطاعية زيفت الاستقلال واكتفت منه بالمظهر وسلمت للعدو بأهم ما سطا عليه وهي قناة السويس ، ومع هذا التسليم انقطعت المفاوضات وسافر عدلى من لندن في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ (١) .

لم تستطع انجلترا أن تستفيد بالحالة التي ترقبت على الانقسام الداخلي في مصر كل الافادة ، وتحتم عليها في الشهور التالية لفشل مفاوضات عدلى - كيرزون ، أن تخفف قبضتها على مصر بعض الشيء ، للأسباب الآتية :

أولا - سوء مركز انجلترا في محيط العلاقات الدولية ، وقد شرحنا ذلك المركز فيما تقدم ، وكان لا بد أن يزداد هذا المركز حرجا طالما كانت انجلترا عاجزة عن الوصول الى تسوية مع المصريين اذ كان معروفا للعالم كله أن مركز انجلترا في مصر غير شرعى وان الحماية باطلة على الرغم من النصوص التي وردت في ميثاق السلام ، فالعقلية الدولية كانت تفهم

(١) عبد الرحمن الرافعي ، في اعقاب الثورة المصرية ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى سنة ١٩٤٧ ، ص ١٤ وما بعدها .

أن تلك النصوص وليدة محاولات انجلترا الاستعمارية ، وأنها باطلة ، ولا بد أن تظل باطلة ، ما دامت انجلترا عاجزة عن الحصول على موافقة الشعب المصرى ، فهذه الموافقة وحدها هي التي تعطيها سنداً شرعياً ، وكلما اشتدت وطأة منافسة الدول الكبيرة ومعاداتها لانجلترا تكشف بطلان مركزها في مصر أمام العالم لان الدول التي تخاصم انجلترا تعرف نقطة ضعفها ، فهي تدرك أهمية مركزها في مصر كسند لكيان الامبراطورية البريطانية وتضغط عليها من هذه الناحية اذ تكشف عن بطلان مركزها في مصر . ويهم انجلترا أن تسد هذه الثغرة بالحصول على توقيع مصر على صك من الصكوك .

ثانياً - لما فشل عدلى في المفاوضات استقالت وزارته في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وما دامت الرئاسة لم تعد شاخصة أمام الحركة الوطنية ورجالها للقتال عليها ، أصبح المتنفس الوحيد هو العودة بالثورة الى وضعها الطبيعي فتصرف لناوأة انجلترا نفسها ، والمطالبة بالاستقلال الصحيح ، والبحث عن الطرق التي تضايق انجلترا والتي تؤدي بطبيعة الحال لتصحيح موقف مصر .

ثالثاً - صدر تبليغ بريطاني في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ حمله اللورد اللمبي المندوب السامي البريطاني الى السلطان فؤاد ، وكشف هذا التبليغ عن سياسة انجلترا التي تهدف أول ما تهدف الى استمرار احتلالها لمصر ، ولكنه في الوقت نفسه أوري أن انجلترا حريصة على تثبيت مركزها بموافقة الشعب المصرى ، وأنها لا تستطيع أن تبرم اتفاقاً أياً كان الا بالحصول على هذه الموافقة فجاء في هذا التبليغ : « ف فيما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالته تنفيذ اقتراحاتها بدون رضا الأمة المصرية واشترائها » ومع ذلك بلغت الحماقة بالسياسة البريطانية أن تحاول الحصول على هذا الرضا بالقوة والاكراه والتهديد بسوء المصير ، متمسكة بما تسميه مصالح الامبراطورية البريطانية ، فجاء في التبليغ هذه العبارات : « واذا كان الشعب المصرى يستسلم الى آمانيه الوطنية ، مهما كانت هذه الاماني صحيحة ومشروعة في ذاتها ، دون أن يكثرث اكتراثا كافيا للحقائق التي تتحكم في الحياة الدولية ، فان تقدمه في سبيل تحقيق مطمحه الاسمى ، لا يصيبه التأخير فقط ، بل يتعرض للخطر تعرضاً تاماً ، اذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق ، وجاء في التبليغ أيضاً : - « وسبيل التقدم الوحيد للشعب المصرى يقوم على تآزره مع الامبراطورية البريطانية لا مع تنافرهما ، وقادة مصر

المستولون هم الذين عليهم فى هذا العهد الثانى من اشتراكهم مع بريطانيا أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطنى المعروض عليهم الآن ، وبالتزام جانب الحكمة فى العمل به ، ان المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية فى بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج .

رابعا - أذيعت وثائق مفاوضات عدلى - كيرزون وكذا التبليغ المشار اليه فاشتد سخط الناس فى مصر ، وأرادت انجلترا أن تعالج هذه الحالة بحماقة جديدة ، ذلك أن المرحوم سعد زغلول كان قد نشر بيانا فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ قال فيه ان شعار الحركة « هو الاستقلال التام أو الموت الزؤام » فأندرت السلطة العسكرية البريطانية فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ بعدم القاء الخطب أو حضور الاجتماعات أو الكتابة فى الصحف أو الاشتغال بالسياسة ، وطلبت منه أن يترك القاهرة ويقيم فى الريف ، ووجهت مثل هذا الطلب الى كل من فتح الله بركات وعاطف بركات ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وصادق حنين وجعفر فخري وسينوت حنا وأمين عز العرب ، فرد سعد على هذا الانذار بخطابه المشهور الذى قال فيه : - « ان للقوة أن تفعل بنا ما تشاء » وقال فى كتابه المؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، والذى وجهه الى مستشار وزارة الداخلية الانجليزى « وبما أنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلىنى من القيام بهذا الواجب المقدس ، لهذا سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى ، وللجنة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات ، فانا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادىء ، علما بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة ، انما يساعد البلاد على تحقيق أمانيتها فى الاستقلال التام » .

ورد معظم أصحاب سعد بنفس الرد على سلطات الاحتلال فاعتقلتهم تلك السلطات كما اعتقلت سعد فى يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، ولم يتراجع الا أمين عز العرب وصادق حنين وجعفر فخري فأولئك الثلاثة نفذوا الانذار البريطانى . وباعتقال سعد وأصحابه اشتعلت مظاهرات الاحتجاج فنفاهم الانجليز الى سيشل وكان هذا النفى جديرا بأن يزيد عوامل السخط اشتعالا ، ويكسب سعد لدى المصريين قوة على قوته ، خصوصا وأن نفي سعد قد أشعر الأمة بشديد حاجتها الى توحيد الصفوف وجمع الكلمة ، وقد عادت الوحدة فعلا واجتمع فى بيت سعد فى يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ أكثر من أطلق عليهم أنهم منشقون ووجهوا الى الأمة نداءاتهم طالبين نبذ الفرقة والاعتصام بالاتحاد وأرسلوا تحياتهم

الى سعد في منقاه ، وهذا يدل على أن القوة لم تكسب الانجليز ، بل أفقدتهم
النصر الذي كانوا حصلوا عليه بتفريق الصفوف .

خامسا : اتجهت المقاومة الوطنية في هذه المرة اتجاهها صحيحا فلهجات
لمنازلة انجلترا بالسلاح الذي لا تملك غيره الامم العزلاء في دفاعها عن حريتها
وكيانها ، وهو سلاح المقاومة السلبية والمقاطعة وعدم التعاون مع الغاصب .
وقد أصدر الوفد قرارا بذلك في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ وجاء فيه : « يجب
على كل مصري أن يقطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز وهذه العلاقات
لا يمكن حصرها ولكل انسان أن يجد فيها كل يوم شيئا جديدا وفكرة
صائبة ، والغرض أن يشعر الانجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الامة .
وليس لعامل أن يخدم انجليزيا ولا لمصري أن يستخدم انجليزيا أو يوكله
عنه أو يساعده وليس لمصري أن يستشير طبيبا انجليزيا ، على أن
مكارم الاخلاق تقضى على اطباء المصريين أن يعالجوا الانجليز اذا طلب
منهم ذلك . . . الخ ، وطلب الوفد في نداء المقاطعة تجاهل وجود الموظفين
الانجليز ورفع كل شيء الى الموظفين المصريين ودعا المحامين لفض المنازعات
المدنية المنظورة أمام جلسات فيها قضاة انجليز بطريق التحكيم ، ونادى
بمقاطعة البنوك الانجليزية وسحب الودائع منها وحث على مقاطعة السفن
الانجليزية ومقاطعة شركات التأمين الانجليزية ومقاطعة التجارة البريطانية
مقاطعة تامة . والمقاطعة السلبية كثيرا ما أجهزت على المستعمرين ، وتذكر
انجلترا خطورة هذا السلاح وانه أكثر تأثيرا من الرصاص ولذلك فزعت
واعتقلت أعضاء الوفد الذين وقعوا قرار المقاطعة وعطلوا الصحف التي
نشرت القرار فتألفت هيئة وفدية جديدة بدل المعتقلين ووجد الانجليز
أن الاعتقال لا يجدي ، فأفرجوا عن المعتقلين ، وخرجت المقاطعة الى دور
ايجابي فتألفت الجمعيات السرية ، وبدأت حوادث الاغتيال والاعتداء على
أرواح البريطانيين تأخذ مجراها وكان رصاص الفدائيين يصبوب الى الحونة

من المصريين الذين يتواطؤون مع المحتل ، ولذلك أطلق الرصاص في ٥
يناير سنة ١٩٢٢ على محمد بدر الدين وفي فبراير سنة ١٩٢٢ قتل من
الانجليز المستر « براون » مفتش بوزارة المعارف والمستر « جوردان »
صاحب مصنع ، وشرع في قتل المستر « بيتش » من كبار موظفي السكة
الحديد ، ولم يستطع أعوان الانجليز أن يعرفوا الفاعلين ، ولو استمرت
هذه الحالة واستمر التنظيم الدقيق للجمعيات السرية وروح الفدائية التي
تحل بها الكثيرون من المصريين لأدت الحركة لأطيب الثمرات .

تلك الاسباب المتقدمة اضطرت انجلترا للتراجع ، خصوصا وأن

الوزارة كانت شاغرة بعد استقالة عدلى يكن وظلت شاغرة أكثر من شهرين ، اذ خاف المستوزرون على أرواحهم وتحتم فى نظر السياسة البريطانية أن تقوم وزارة مصرية ولوبأى ثمن لان الحالة الرهيبة التى نشأت فى مصر كانت فى ذاتها اشعارا قويا للعالم المتمدن بوحشية انجلترا وامعانها فى العدوان وتمزيقها للمواثيق الدولية التى قام عليها بناء عصبة الامم ، وانجلترا حريصة فى حياتها الدولية على مفاداة التهم التى من هذا القبيل ، وكان يهم انجلترا أيضا أن تقف حركة المقاومة السلبية ، والاعتداءات الفردية على أرواح الانجليز وأن تستعين بوزارة مصرية يكون فى وجودها على الأقل صيانة للمظهر والشكل ، وأخيرا اهتدت الى واحد من وزراء رشدى وعدلى وهو المرحوم عبد الحالى ثروت الذى لم يتجاسر على قبول منصب رئاسة الوزارة الا بشروط هى : -

١ - عدم قبول مشروع كيرزون ومذكرته التفسيرية .

٢ - أن تصرح الحكومة البريطانية بالغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال بادئ ذى بدء .

٣ - اعادة وزارة الخارجية المصرية وايجاد تمثيل خارجى سياسى وقنصلى لمصر

٤ - انشاء برلمان يتألف من مجلسين ليراقب أعمال الحكومة مع تقرير المسئولية الوزارية

٥ - اطلاق يد الحكومة بلا شريك فى شئون الحكم

٦ - أن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء ولا يبقى للمستشارين الانجليز فى الوزارات الا رأى استشارى لا تلتزم به الحكومة المصرية

٧ - حذف وظائف المستشارين الانجليز ما عدا وظائف مستشارى المالية والحقانية

٨ - الاستعاضة عن الموظفين الاجانب بمصريين وتعيين وكلاء وزارات من المصريين

٩ - رفع الأحكام العرفية وازالة ما ترتب عليها بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين وعودة المبعدين

١٠ - الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان وقيام هيئة يعتمدها البرلمان بالمفاوضات بشرط الاتقييد بالمفاوضات بما جاء فى مشروع كيرزون .

١١ - تصدر وثائق من الحكومة الانجليزية بقبول الشروط المتقدمة
ويقتضينا الانصاف أن نقرر أن الشروط التي وضعها المرحوم عبد الخالق
ثروت كانت طيبة في مجموعها وكانت خطوة الى الامام وانما الذي نأخذه عليها
أنها سلمت في البند العاشر بإمكان المفاوضات بشأن ضمانات لانجلترا
والاجانب بما يتنافى مع الاستقلال للكلام عن هذه الضمانات في ذاته ،
ونيات انجلترا لم تكن خافية ، تضييع للاستقلال ، وكذلك قبل ثروت أو
عرض المضي في سياسة المفاوضات أى العودة بعد استئناف الجهاد للدخول
في الدائرة المرنة وهذا يصادف هوى عند الانجليز اذ يشعرون دائما بأن
أية مفاوضات لا بد أن تكفل لهم الغلبة فهم الطرف القوى على أى حال ، وكان
الأولى أن تترك حركة المقاومة السلبية مستمرة وأعمال الجمعيات السرية
متصلة مهما طال أمد الجهاد وطال وقت اعتقال الزعماء المصريين ، حتى لو مات
سعد في منفاه فلو أنه مات وهو في ساحة الجهاد لكان كالمسيح بالنسبة
للحركة ولأضحى الجهاد ضد الغاصب واجبا مقدسا ، كان الأولى بثروت
وأمناله وقد فاتحهم الانجليز في أمر الوزارة والحكم أن يكون الجواب
اخرجوا أولا واسحبوا قوات احتلالكم من أرض وادى النيل فالامة لم تجاهد
لتصل الى التوافه والمظاهر الشكلية فحسن جدا أن تقوم في مصر حكومة
تستند على برلمان وأن تقيد سلطات الاحتلال في التدخل في شئون الحكم
ولكن لم تكن هذه هي طلبات الامة بل كانت طلباتها الجلاء بلا قيد ولا شرط
وأن يسبق الجلاء أية مفاوضة أو بحث مع الغاصب ولكن وضع ثروت شروطا
براقة واكتفى بتحفظ في البند العاشر بقوله : « ويكون القول الفصل في
ذلك للامة »

ولا ندرى ما قيمة رأى الامة مادام الاحتلال جاثما فوق قلبها ولذلك اعتقد
أن السياسة التي قبلها ثروت والشروط التي عرضها لقبول منصب
الرئاسة وما يتبع ذلك من وقف حركة المقاطعة السلبية كانت مقدمة للعودة
الى الدائرة المرنة لتلدغ مصر من نفس الجحر الذي لدغت منه في مفاوضات
ملنر وكيرزون .

وقد اضطر الوفد المصرى لمهاجمة برنامج ثروت واقتبس مبدأ الحزب
الوطنى الذى يطالب بالجلاء أولا واتهم ثروت بأنه أغفل أهم المطالب المصرية
ورأسها وهو الجلاء وقد أذاع الوفد فى ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ بيانا وقع عنه
حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر وجورج خياط ومرقص حنا وعلوى
الجزار ومراد الشريعى وواصف غالى وكان هذا البيان موقفا فى الدعوة
لاستمرار المقاومة السلبية « أيها المواطنين : لا تحيدوا عن المقاومة

السلبية ولا تلقوا هذا السلاح من أيديكم ، فان المقاطعة وعدم المعاونة ، هما الطريق الى الاعتراف بحقوقكم كاملة ،

فهمت انجلترا بعد هذا البيان أنها اذا ركبت رأسها ستضاعف من قوة المقاومة الوطنية المصرية ولا بد أن تفقد السيطرة على الموقف ، وعندئذ يصعب عليها أن تخرج الحركة الوطنية عن الطريق السليم الذى بدأت تسير فيه وتردها الى الطريق المعوج الذى كانت قد رسمته منذ ايفاز لجنة ملنر فلم يسعها الا أن تقرر قبول شروط ثروت وأعلنت التصريح المشهور بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وهذا نصه :

« بما أن حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التى جاهرت بها ، ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . »

« وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر ، تلغى الاحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

٣ - الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتية بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الامور وهى :

(ا) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالوساطة

(ج) حماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الاقليات :

(د) السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هى عليه ،

ووجه المندوب السامى البريطانى كتابا الى السلطان فؤاد فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بمناسبة صدور ذلك التصريح ، وبعد عرض التصريح المذكور على البرلمان البريطانى وموافقته عليه أبلغ وزير خارجية انجلترا الدول عن

طريق ممثلى بريطانيا فى الخارج بمضمون التصريح مبدىا تمسك حكومة انجلترا بالتحفظات الاربعة التى وردت على التصريح ، ومما ورد فى كتاب انجلترا للدول بعد اعتراف انجلترا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، هذه العبارات : -

« ان انهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر ذاتها . »
« ان سلامة الاراضى المصرية ورفاهيتها ضروريان لأمن الامبراطورية البريطانية وسلامتها ، ولذلك فهى ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر - تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول من زمن بعيد - مصلحة بريطانية أساسية ، وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح ، بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق ومصالح الامبراطورية البريطانية ، وهى لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها ، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الاراضى المصرية ، عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها »

مركز مصر الدولى بعد التصريح

كان لانجلترا من وراء ذلك الحوار الميرى بينها وبين مصر هدف واحد خفى على رجال السياسة المصريين فى المرحلة التى تلت ظهور عصبة الأمم ، ذلك هو الحصول على سند قانونى ينسخ نصوص معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، تلك المعاهدة التى تعد بمثابة تشريع دولى لا يسمح لقواتها بالتواجد فى منطقة قناة السويس كما أسلفنا . وللوصول الى هذا الغرض أرادت أن تحصل على وثيقة جديدة توقعها أولا الدولة صاحبة الاقليم وهى مصر وبعدئذ تحصل من الجماعة الدولية على اعتراف بهذه الوثيقة المبرمة مع مصر فتكون أحكام هذه الوثيقة حينما يعترف بها دوليا معدلة لمعاهدة سنة ١٨٨٨

ولكن انجلترا أعيتها الحيل وهى بصدد الحصول على موافقة مصر على مركزها الاستثنائى وقد جربت سياسة العنف مع مصر فزاد مركزها سوءا وجريت المفاوضات مرتين فشلت تلك المفاوضات . وانتهزت فرصة الشروط التى تقدم بها المرحوم عبد الحالى ثروت لقبول رئاسنة الوزارة فاجتهد فقهاء وزارة الخارجية البريطانية حتى ابتكرت عقليتهم

الخصبة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأرادت أن تستغنى بهذا التصريح عن الوثيقة المنشودة وتدخله على الجماعة الدولية ليكون سكوت هذه الجماعة بمثابة اعتراف ضمنى بمركز إنجلترا الذى حددته ذلك التصريح فتعتبر المسألة منتهية ويصبح هذا المركز مشروعاً . وكانت نظرية إنجلترا فيما ادعته من مشروعية تستند على الحجج الآتية :

١ - كان مركز إنجلترا يستند قبل صدور هذا التصريح على الحماية التى أعلنتها فى سنة ١٩١٤ وتستند مشروعية الحماية من اعتراف الدول بها بدليل النص عليها فى مواثيق السلام . وقد دللنا فيما تقدم على بطلان الحماية للأسباب القانونية التى ذكرناها وأهمها عدم وجود معاهدة حماية وإن الاعتراف الدولى لا يصحح مركزاً باطلاً بل يجب أن يرد الاعتراف على مركز صحيح فى نظر القانون الدولى حتى يمكن الاحتجاج به . وقد قلنا إن الاعتراف فى القانون الدولى العام يقرر حالة ولا ينشئها لأنه لا توجد سلطة دولية عليها تنشئ الدول وتخلقها خلقاً .

٢ - قالت إنجلترا أن تصريح ٢٨ فبراير قد صدر وتنازلت به عن حق مكتسب هو الحماية وذلك استجابة لرغبات الشعب ووجه المغالطة فى ذلك أن إنجلترا لم تكتسب حقاً لتتنازل عنه ، كما أن رغبات الشعب المصرى لم تكن هى الاستقلال الذى هدمته التحفظات التى وردت عليه فى تصريح ٢٨ فبراير ، وإنما كانت رغبات الشعب هى الجلاء عن حوض النيل كله جلاء غير مقيد بشرط وعلى ذلك لا يعتبر تصريح ٢٨ فبراير موافقاً لإرادة الشعب المصرى ولم يصدر منه ما يدل على قبوله حتى يمكن أن يقال إنها تعاقبت مع هذا الشعب .

٣ - ادعت إنجلترا أن قبول مصر للتصريح المشار اليه مستفاد صراحة من أنها نفذته وآية ذلك الكتاب الذى وجهه الملك فؤاد الى ثروت فى أول مارس سنة ١٩٢٢ وجواب ثروت على هذا الكتاب وإعلان الاستقلال بمعرفة الملك فؤاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ وادعت إنجلترا أن تلك الوثائق المصرية بنيت على تصريح ٢٨ فبراير وأن الحكومة المصرية نفذت ذلك التصريح تنفيذاً حرفياً ، ولكن هذه الحجة منهارة للأسباب الآتية :

١ - لم يكن الملك فؤاد ممثلاً لشعب المصرى ، بل هو رجل تصيدته إنجلترا وعينته فى سنة ١٩١٧ سلطاناً على مصر بقرار من وزير خارجيتها ورئيس الدولة الذى تعينه دولة أجنبية فى وظيفته يعد مركزه غير شرعى ويظل هذا المركز كذلك طوال مباشرته لسلطته ولا يغير من هذا أن ترقيه الدولة الأجنبية التى عينته وتعطيه لقب ملك بعد أن كان سلطاناً فيعتبر الملك فؤاد

قانونا مغتصبا للسلطة خصوصا وأن الدولة الاجنبية التي عينته تعتبر في نظر القانون الدولي العام - ما دام احتلالها قائما - عدوا يجب أن يعامل معاملة الاعداء ، وفي نظر القانون الداخلي يقع التعاون معها تحت طائلة النصوص المقررة لجريمة الخيانة العظمى ، فاذا كانت انجلترا تدعى أن رضا الملك فؤاد يرقى الى مرتبة التعاقد ، فالرد عليها هو أن وزارة خارجيتها قد تعاقدت مع أحد تابعيها ، أعنى أن انجلترا تعاقدت مع نفسها ولم تتعاقد مع مصر ، ولا شك أن الوضع كان يختلف لو أن الملك المشار اليه قد تلقى سلطته من جمعية وطنية ، وقبل تصريح ٢٨ فبراير ، في حدود السلطة التي خولت اليه .

ب - وما يقال بالنسبة لقبول الملك فؤاد يقال من باب أولى بالنسبة لوزرائه اذ كانوا يستمدون سلطتهم منه ومن الاحتلال وكانوا بالنسبة للشعب المصرى أشبه بسلطة أجنبية

ج - وجود قوات الاحتلال في ذاته مظهر ضغط مبطل للرضا ومعدم له ولذلك لا يمكن أن يكون تنفيذ ما جاء بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قبولا ، اذ القبول لا يكون الا ممن يتمتع بإرادة حرة ، وقد استمرت قبضة انجلترا آخذة بعنق مصر حتى بعد صدور ذلك التصريح وعلان الاستقلال وقيام برلمان يستند على دستور بدليل أن هذا البرلمان كان يطرد ويعطل الدستور اذا لم تصادف أعماله هوى من نفس ممثل انجلترا في مصر وهو الذى كان يستعين على طرد ذلك البرلمان بالرجل المعين من وزارة الخارجية البريطانية برتبة ملك .

٤ - المركز الذى ترتب على معاهدات فرساي وسيفر وتريانون وسانت جرمان ، وقد دللنا فيما تقدم على بطلان ما جاء بتلك المعاهدات خاصا بمصر ، هذا البطلان الذى اضطر انجلترا نفسها للبحث عن شيء آخر تصحح به مركزها .

٥ - رضا جماعة الدول ، وتحاول انجلترا أن تدعى حصول هذا الرضا لانها بلغت تصريح ٢٨ فبراير للدول بواسطة وزارة خارجيتها ، ولكن هذا التبليغ كانت تعيبه الامور الآتية :

١ - قول انجلترا أن انتهاء الحماية وقيام مملكة مصرية مستقلة وذات سيادة وليد اعترافها ، واذا كانت الدول مجتمعة لا تملك بالاعتراف أن تخلق دولة ، بل الاعتراف يعد اقرارا لحالة فمن باب أولى لا تملك دولة أن تخلق أخرى !! والذى يستفاد من ابلاغ انجلترا للدول أن الحماية قد انتهت ، يعتبر اعلانا من جانب المعتدى برجوعه عن مظهر من مظاهر العدوان .

ب — كون انجلترا قد ضمنت تبليغها للدول النص على التحفظات لا يكسبها حق الاستفادة بتلك التحفظات ، ذلك لان هذه التحفظات تتنافى مع احكام القانون الدولي العام، فالتحفظ الاول الخاص بتأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر يتنافى مع تعريف القانون الدولي العام للاستقلال ، فكان انجلترا حينما قالت ان مصر دولة ذات سيادة وشغفت ذلك بالتحفظ المشار اليه قد أخذت بالشمال ما أعطته باليمن ، وهذا التحايل في الصيغ يمكن ان يوصف قانوناً بأنه لون من الغش ، وفوق ذلك لا يوجد في القانون الدولي العام شيء اسمه مواصلات الامبراطورية البريطانية ٠٠ وكيف يجوز لانجلترا ان تقول ان لها مواصلات امبراطورية وتبنى على هذه المواصلات أوضاعاً سياسية لدول أخرى ، ويستتبع ذلك قيود توضع على سلطان تلك الدول الأخرى وسيادتها على اقليمها فاذا أجز هذا فيجب ان يسمح به لباقي أفراد العائلة الدولية ، لأن القانون الدولي العام لا يفرق بين دولة وأخرى ، فاذا تمكن لكل دولة أن تدعى ان لها مواصلات ، وأن هذه المواصلات ترتب لها حقوقاً خارج اقليمها ، فحينئذ تضطرب حياة العائلة الدولية كلها ، وتصبح نوعاً خطيراً من الفوضى ، والقانون والفوضى ضدان لا يجتمعان

ج — تزيد انجلترا في تبليغها للدول فضمنتها كلاماً فارغاً لا يجعل للاعتراف قيمة لانه لم يترك للدول فرصة تدبر الوضع ومعرفة ما اذا كان موافقاً للقانون من عدمه ، فقالت : ان المسائل التي وردت في التصريح ذات ارتباط حيوي بحقوق ومصالح الامبراطورية البريطانية ، وهي لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها ، وطريقة التعبير هذه كافية في التدليل على ان انجلترا كانت تسند مركزها في مصر على القوة وحدها وتتشبث بهذه القوة في مواجهة مصر ، وفي مواجهة العائلة الدولية ، والقول بعدم السماح بالمناقشة يسد الباب دون أي اعتراف يعتد به القانون الدولي العام ويضاف الى ذلك ان الاعتراف لا يرد على مركز باطل

و بناء على ما تقدم يكون تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قد خالف القانون بالنسبة للتحفظات التي وردت فيه ، ولا يمكن ان يدعى ان سكوت الدول عليه يعتبر رضا به اذ الرضا لا يستفاد من السكوت ، فهو في حكم القانون عمل من جانب واحد *acte unilateral* لا يقيّد الدول ، وانما تنقيد به انجلترا وحدها فيحاسب ان يكون في مصلحة مصر ، مما ترى مصر ان تحتج به عليها

وعلى ذلك تكون سيادة مصر على قناة السويس بعد هذا التصريح ،

وعلى الرغم من تطبيقه قد ظلت فى نظر القانون الدولى العام سليمة ولم تكتسب انجلترا اى حىق قانونى على قناة السويس ، فظل وجود قوات لها بمصر مخالفا لاحكام القانون الدولى العام ، وحاولت ان تجرب طرقا اخرى لتصحيح هذا المركز وهى الطرق التى سىرد الكلام عنها

معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣

لم تكن الحالة قد استقرت فى تركيا بعد توقيع معاهدة سيفر فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، بل قضت حركة مصطفى كمال على تلك المعاهدة وأطاحت بالحكومة التركية التى قبلتها، ووضعت معاهدة أخرى فى لوزان فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ ، ونص فى المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن حقوقها السابقة على مصر والسودان ، وأن هذا التنازل يرجع الى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وتدعى انجلترا أن هذا التنازل كان لمصلحتها وأنها بذلك ورنى تركيا فيما كان لها من حقوق على مصر وقناة السويس ، وهذا ادعاء باطل لاسند له من الواقع أو القانون، والىك البيان :

كان الحلفاء قد مزقوا تركيا شرمزق فاحتلوا الاستانة فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، واحتل اليونانيون أزمير فى مايو سنة ١٩١٩ فأدى ذلك لانبعثت الحركة الوطنية فى الاناضول وانشاء المجلس الوطنى الكبير فى أنقره ، وهو الذى تولى تنظيم الجهاد وقطع صلته بحكومة الاستانة ، ولم يعترف المجلس الوطنى بمعاهدة «سيفر» واعتبرها باطلة ، ونشبت الحرب بين القوات الوطنية التركية والجيش اليونانى الذى أخذه مصطفى كمال على غرة وأصلاه نارا حامية ثم قذف به فى اليم اذ دخل الترك أزمير فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ وأسر وامن الجيش اليونانى خمسين ألف رجل وزحفت القوات الكمالية المظفرة نحو القسطنطينية والمضائق التركية ، فدب دبيب الفزع فى قلب الاسد البريطانى العجوز واجتمع مجلس وزرائه فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ لتذاكر الموقف ، وقرر أن يطلب المدد العاىل برسائل شىفريية من بلاد الدومنيون ، وأن يطلب من حكومات فرنسا وايطاليا والبلقان الاشتراك فى الدفاع عن المنطقة الحرام ، ولكن برلمانى استراليا ونيوزيلندا رفضا الاستجابة لنداء انجلترا وكذلك تخلت عنها كل من فرنسا وايطاليا، وانجلترا لا تحارب وحدها قط ، فلم تر بدا من مفاوضة حكومة أنقرة ، وتسلمت هذه الحكومة مذكرة مشتركة من انجلترا وفرنسا وايطاليا بدعوة لارسال مندوبين الى البندقية أو غيرها للتفاهم

على الحالة الجديدة ووعده الحلفاء بالجلء عن القسطنطينية بعد إبرام معاهدة الصلح ، ونيط بعصمت ان يفاوض عن تركيا ، وبدأت المفاوضات في ٣ أكتوبر ، وقد تظاهر الانجليز في البداية بالفطرية والتشدد فأندر عصمت بقطع المفاوضات وحينئذ التفت اليه المندوب الانجليزى «هارنجتون» Harrington وأسر اليه « صيرايا صاحب السعادة ، نحن سنجلو ولكننا نريد ان نجلو بشرف ، وأكد الوفد الفرنسى لعصمت انه كلما تشدد مع الانجليز سينال منهم أكثر مما يعرضون وأن من عادتهم التراجع بانتظام ، وقد انتهت المفاوضات بتوقيع الهدنة بين تركيا واليونان في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . وأدت الحالة في تركيا لاستقالة وزارة لويد جورج الائتلافية وقيام وزارة أخرى برئاسة «بونارلو» Bonar Law ولكن بقي لورد «كيرزون» محتفظاً بمنصب وزير الخارجية لعداوته المعروفة لروسيا السوفيتية وما قيل عن خبرته بشئون الشرق الاوسط ، وكانت لكيرزون سياسة لحمتها الهجوم ، ويسمى بالانجليز forward policy وقد اطلقت يده بعد سقوط لويد جورج وكان مستعمرا متطرفا في نزعاته الاستعمارية فدعا لعقد مؤتمر في لوزان لتسوية مسألة تركيا ومشكلات الشرق الاوسط ، وقد وضع في مؤخرة رأسه أن يستبقى لانجلترا ما ظفرت به بعد الحرب في منطقة الشرق الاوسط ويثبت مركزها في قناة السويس بوجه خاص ويقضى بأى ثمن على الاتفاق التركي السوفيتى الذى أبرم في ١٦ مارس سنة ١٩٢١ ، والذى تقدمت الاشارة اليه (١)

قبلت تركيا الاشتراك في المؤتمر معتمدة على موازنة روسيا وخوف انجلترا من تسرب نفوذها الى المضائق وعلى التنافس بين انجلترا وفرنسا ، ذلك التنافس الذى حمل فرنسا وقتئذ على موازنة تركيا ضد

(١) مراجع هذا البحث

- Harry N. Howard, « The partition of Turkey, A diplomatic history, 1913-1923 », Oklahoma 1931.
- D. E. Webster, « The Turkey of Ataturk. Social process in the Turkish reformation », Philadelphia 1939.
- Marcel Clerget, « La Turquie, passé et présent », Paris 1938.
- E. Pittard, « Le visage nouveau de la Turquie », Paris 1931.
- Maurice Baumont, « La Faillite de la Paix (1918-1939) », Paris 1950.
- Vladimir Potlemkine, « Histoire de la diplomatie », Volume III, Paris 1947.

المطامع البريطانية ، وكذلك عولت تركيا على تأييد من الولايات المتحدة لها وكانت قد خطبت ودها وعرضت عليها بعض الامتيازات التجارية . اما انجلترا فكان وزير خارجيتها يسعى لتغطية موقف بلاده من الانتصارات التركية بالحصول على كسب دبلوماسي بمضايقة روسيا السوفيتية والحصول على ترخيص للاستطول البريطاني بدخول البحر الاسود بسهولة ليكون ذلك الترخيص تهديدا دائما لروسيا . وكذلك وضع كيرزون ضمن برنامج تضييق الخناق على فرنسا والقضاء على أى نفوذ لها فى تركيا وأن يحصل على مزايا تكفى لحل مشكلة الموصل حلا يرضى المصالح البريطانية .

افتتح مؤتمر لوزان فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وحضره عن انجلترا اللورد كيرزون وعن فرنسا الرئيس بوانكاريه وعن ايطاليا موسولينى واشترك فيه مندوبون عن اليابان وتركيا واليونان ويوغوسلافيا وبلغاريا ورومانيا واكتفت الولايات المتحدة بارسال مراقبين . وقد ثار فى ذلك المؤتمر جدل شديد بسبب أهمية المسائل التى تناولها البحث كمسألة الموصل وآبار البترول ومسألة المضائق التركية ، ولم يتطرق المؤتمر لبحث مسألة قناة السويس أو مركزها الدولى ، وكل ما هنالك هو أن معاهدة لوزان التى تم التوقيع عليها فى المؤتمر فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ تضمنت بعض النصوص الخاصة بمصر ، وهذا بيانها :

« المادة ١٧ - يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ »

« المادة ١٨ - صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الاخرى المتعلقة بالديون العثمانية . »

« المادة ١٩ - ان المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الاحكام الخاصة بالاملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها . »

« المادة ١٩ - ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية ، المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها . »

الفقرة السادسة - معاهدة الاستانة المعقودة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨

الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس ، مع التحفظ الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .

وظاهر من النص المتقدم ، أن إنجلترا لم تكسب فى معاهدة لوزان أى حق على مصر أو على قناة السويس وذلك للأسباب الآتية :

١ - فيما يتعلق بمصر ومركز تركيا فيها قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، اعترفت تركيا بصريح نص المادة ١٧ من معاهدة لوزان أن حقوقها فى مصر والسودان قد انتهت منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ فلم يرد فى المعاهدة نص يستفاد منه تنازل تركيا عن حقوقها فى تاريخ توقيع تلك المعاهدة وإنما اعترفت تركيا صراحة بأن حقوقها على مصر والسودان قد انتهت منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ولتحديد هذا التاريخ أهمية خاصة فهو سابق على تاريخ اعلان الحماية البريطانية على مصر كما أنه سابق على أى حادث أعقب اعلان الحماية والحماية قد أعلنت فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ فلو أنه كان المقصود القول أن إنجلترا اكتسبت حقوق تركيا لما حدد التاريخ بخمسة نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو الوقت الذى اتخذت مصر فيه من تركيا موقف العداء وما استتبعه من قطع كل علاقة ومادام أن التنازل قد أسند الى تاريخ اتخذت فيه مصر موقفا معينا لا الى تاريخ اتخذت فيه بريطانيا اجراء اعلان الحماية أو غير ذلك فيكون التنازل اذا لمصر وليس لبريطانيا ويسرى التنازل اعتبارا من التاريخ الذى حددت مصر فيه موقف استقلالها عن تركيا . ولا محل البتة للاحتجاج بنص المادة ١٦ من معاهدة لوزان وهو « تعلن تركيا تنازلها عن كل الحقوق والميزات مهما كانت طبيعتها ، التى لها على الاقاليم الواقعة خارج حدودها المعينة فى هذه المعاهدة ، أو التى تتعلق بهذه الاقاليم » فهذا النص العام كان خاصا بأمالك الدولة العثمانية التى فصلت عنها بعد الحرب كسوريا والعراق وفلسطين ، وأما مصر فلم تكن وقت قيام الحرب من أمالك الدولة العثمانية بل كانت دولة ذات سيادة مستمدة من معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ . ومما يساعد على هذا التفسير نص المادة ١٩ من معاهدة لوزان وقد أخرج مصر من نطاق الاحكام الخاصة بالأمالك المنسلخة من تركيا .

٢ - وضعت معاهدة لوزان بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وجاءت معاهدة لوزان خالية من النص على اعتراف تركيا من قبل بالحماية على مصر ، ومن أصحاب هذا التفسير اسناد الدكتور عبد الحميد بدوى القاضى بمحكمة العدل الدولية (١)

(١) مذكرة للعلامة عبد الحميد بدوى عن قناة السويس نشرت بالأهرام فى ٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ومذكرة وضعها بالفرنسية سنة ١٩٤٤ عن مركز مصر الدولى ولم تنشر بعد .

ولو أن انجلترا وجدت سبيلا لاقحام التحفظات الواردة بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فى معاهدة لوزان، بالاحالة على التصريح، لكى تقول فيما بعد أن الذين وقعوا معاهدة لوزان قبلوا تلك التحفظات، ما ترددت فى ذلك ومعروف أن انجلترا لا تفوت فرصة كهذه، ولكنها كانت تعرف تماما أنها لو أثارت هذه المسألة لواجهت معارضة قوية من الدول المجتمععة فى مؤتمر لوزان، ولهذا جاءت المعاهدة خالية من النص على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

٣ - اعترفت معاهدة لوزان صراحة بسيادة الدولة المصرية ولم تورد قيودا على ذلك، ويجب أن يفسر هذا لمصلحة مصر، لان الاصل هو أن الدول مستقلة وسيادتها كاملة ولا ترد القيود على هذه السيادة الا بنصوص صريحة ولا تستنتج القيود استنتاجا. والقول فى سياق نص المادة ١٩ أن هناك مسائل ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبة الشأن فى الظروف التى تعينها ليس قيودا ولا تحفظا فهو تزيد لقيمة له اذ لم ينص على تلك المسائل التى هى من اختصاص الدول صاحبة الشأن. ولم تعين تلك الدول تعيينا والراجع أن هذه المسائل هى الامتيازات الاجنبية اذ لم تكن للدول قيود على السيادة المصرية غير الامتيازات الاجنبية حتى يمكن ان يقال ان هناك مسائل ستسوى بمعرفة الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها، بل يمكن أن نذهب الى أكثر من هذا ونقول ان هذا النص وقد قبلته انجلترا يسقط التحفظات التى وردت بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لأن انجلترا جعلت تلك التحفظات أمورا تخصها. فالإقرار بأن المسائل المترتبة على الاعتراف بسيادة الدولة المصرية تسوى باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن، وليس مع انجلترا بالذات، معناه أن التحفظات الاربعة لا قيمة لها.

٤ - نحن حينما نقول ان تنازل تركيا عن حقوقها لمصر، تستعمل تعبيرا جرى على أقلام رجال السياسة المصريين ولكن لم تكن المسألة تنازلا اذ التنازل معناه ان المتنازل أعطى المتنازل اليه شيئا ما، وتركيا لم تعط مصر شيئا بل سلمت واعترفت بمركز مصر القانونى منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو مركز الدولة التى لا تربطها بها أية علاقة من علاقات التبعية أعنى ان تركيا اعترفت بانتهاء آخر أثر من آثار السيادة العثمانية على مصر اعتبارا من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو التاريخ الذى حددته معاهدة لوزان فكانت مصر منذ ذلك التاريخ فى نظر القانون دولة كاملة السيادة وانما تعثرها حالة واقعية مخالفة للقانون وهى الاحتلال الذى أخذ شكل حماية باطلة وزالت فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأصبح الاستقلال المصرى بزوالها

أكثر وضوحا وانما يشوبه الاحتلال كحالة واقعية ليس لها سند من القانون

٥ - فسر البعض تنازل تركيا لمصر استنادا على تصريحات صدرت من السياسة الاتراك أنفسهم ومن ذلك الرسالة التي تلقاها المرحوم حسن حسيب رئيس وفد مصر الذي حاول الاشتراك في مؤتمر لوزان وقد قال كاتب هذه الرسالة ، كمال أتاتورك بوصفه القائد العام ورئيس الجمعية الوطنية في تركيا : « ان الشعب التركي الذي تربطه بالشعب المصري أواصر الاخاء والصداقة ليتتبع بأقصى الاهتمام تحقيق استقلال مصر التام وهو حق طبيعي تؤيده العدالة السماوية ، واني أؤكد لسعادتكم ان العالم الاسلامي بأسره ، والشعب التركي ، وشخصي أيضا ، نفتبط أعظم اغتباط عندما نرى مصر ألفت عن كاهلها نير الانجليز »

وكذلك صرح عصمت اينونو أمام المجلس الوطني الكبير في تركيا في ٣١ يناير سنة ١٩٢٤ وأكد رسميا أن تركيا تنازلت لمصر عن حقوقها وامتيازاتها ، وقد شكر الوفد المصري عصمت اينونو على هذا التصريح فأيد معناه في كتاب رد به على الشكر الذي وجه اليه (١)

٦ - أما عن قناة السويس بالذات فقد أكدت معاهدة لوزان بنص الفقرة السادسة من المادة ٩٩ نفاذ معاهدة القسطنطينية المبرمة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ والاعتراف من الدول الموقعة على تلك المعاهدة ومن بينها انجلترا ، توكيد لسيادة مصر على قناة السويس ومبدأ حرية الملاحة في القناة واستمرارها في الحرب والسلم لجميع الدول بغير استثناء وهو المبدأ الذي يتنافى مع تمييز انجلترا بأي مركز خاص في مصر كالسماح لها باحتلال نقطة عسكرية أو غير ذلك من المظاهر التي تهدد حرية الملاحة ومبدأ المساواة بين الجميع .

ومما يؤكد ذلك مقاله وزير خارجية انجلترا نفسه ، لورد كيرزون ، في خطاب ألقاه بجلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بمؤتمر لوزان وهو بصدد معارضة اقتراح روسي بشأن المضائق التركية فاقترح كيرزون ان يوضع للمضائق نظام حياد دائم على نمط الحياد الذي قرره معاهدة القسطنطينية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ لقناة السويس . وهذا الخطاب يعد تسليما منه بأن انجلترا لم تكسب أي مركز خاص لها في منطقة قناة السويس وبالتالي لم ترث تركيا كما ادعت فيما بعد .

(١) يراجع ما كتبه الاستاذ عبد الرحمن الرافعي في الجزء الاول من كتابه « في أعقاب الثورة » سنة ١٩٤٧ ص - ٨٥ وما بعدها

لم يفد انجلترا في وقف حركة المقاومة الوطنية بمصر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ اذ استمرت أعمال المقاومة ومناوئة الاحتلال ، وفي ظل هذا الاحتلال البغيض وضع دستور سنة ١٩٢٣ الذي دلت التجارب فيما بعد على أنه كان مسرحية أخرى من مسرحيات بريطانيا فلطالما امتهن وزيفت ارادة الامة وغلبت على أمرها ، وكل دستور يوضع في ظل السيطرة الاجنبية لابد ان ينتهى الى المصير الذى انتهى اليه دستور ١٥ مارس سنة ١٩٢٣

ورأى الاحتلال أن يخفف من حدة الحركة الوطنية بالافراج عن المغفور له سعد زغلول فأخلى سبيله في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ كما أفرجت السلطة العسكرية البريطانية عن المعتقلين من أعضاء الوفد المصرى في مصر وفي سيشل وفي ٥ يوليو سنة ١٩٢٣ أعلن انتهاء الاحكام العرفية وعاد سعد الى مصر في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ فاستقبلته كما يستقبل الابطال والقاتحون ولم تكن مظاهر الحفاوة والتبجيل لسعد وصحبه الا اعلانا من الامة بشديد تمسكها بالاستقلال أى بالجلاء لأنها كانت تعتقد دائما أن سعد زغلول هو الذى أخذ على عاتقه هذه المهمة ولم تحفل الامة بما دون الجلاء من التفاصيل أو ما يسمى باصلاحات داخلية مما كانت تستخدمه أحزاب الاقلية في دعايتها من غير فائدة .

وقد أجريت الانتخابات وفاز الوفد بأغلبية ساحقة لان الانتخابات قد أجريت على أساس المطالبة بالاستقلال الصحيح وافتتح البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ووردت في مستهل خطاب العرش عبارات تؤكد ان مهمة وزارة الشعب التى ألفها سعد زغلول هى تحقيق الاستقلال التام بالمعنى الصحيح ، لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظيمة ، وألقت عليكم مسئولية كبرى ، فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها ، اذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح . الخ ، وأعلن رئيس الحكومة في خطاب العرش عن استعدادة لمفاوضة الغاصب فقال :

« لهذا يحق لى أن أصرح علنا باسمى وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوطة من الرجاء فى الوصول اليها بقوة حقنا وعناية الله القدير »

وقد تلقى الزعيم سعد زغلول يوم افتتاح البرلمان برقية تهنئة من رئيس حكومة انجلترا ، « رمزي ماكدونالد » وأبدى الرئيس البريطانى استعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة البريطانية ، وظن سعد زغلول ان وزارة من حزب العمال البريطانى لابد ان تكون أقل تطرفا فى العناد

الاستعماري من وزارات حزب المحافظين وعلق على هذه المفاوضات آمالاً جساماً، ولذلك قال سعد في خطاب له بمناسبة تكريم النواب في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ : « من علامات اذن الله بنجاح سعيينا أن تقوم في الاوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحقّة ، والى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل ، وفات سعد ان تغيير الوزارات في بريطانيا لا يستتبع تغييراً في سياستها الاستعمارية لأن وزارة الحرب البريطانية والموظفين الدائمين في وزارتي المستعمرات والخارجية هم الذين يرسمون سياسة انجلترا حيال البلاد المغلوبة على أمرها ، وقد سافر سعد الى أوروبا في ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٤ ووصل الى لندن في ٢٣ سبتمبر ولم يكن قد اصطحب معه وفد مفاوضات حتى يقال انه فاوض ماكدونالد اذ كان يصحبه الاستاذ مصطفى النحاس ومحمود فخري وبعض كبار موظفي الحكومة المصرية . ولذلك نوافق على ماذهب اليه الاستاذ عبدالرحمن الرافعي من تسمية تلك المفاوضات بمحادثات ، وقد انقطعت في اليوم الثالث من بدايتها اذ قدم سعد الى رئيس الحكومة البريطانية طلبات صريحة قوية ننقلها فيما يلي عن الكتاب الابيض الذي اصدرته الحكومة البريطانية في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وقد تضمن هذا الكتاب رسالة المستر ماكدونالد الى المندوب السامي البريطاني في مصر وجاء فيها بالنص ما ترجمته :

« في أثناء محادثتي مع رئيس الوزارة المصرية ، أوضح لي زغلول باشا التعديلات التي لا يرى بدا من ادخالها على الحالة الحاضرة في مصر ، فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هي كما يأتي :

أولاً - سحب جميع القوات البريطانية من الاراضي المصرية .

ثانياً - سحب المستشار المالي والمستشار القضائي .

ثالثاً - زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما في العلاقات الخارجية التي ادعى زغلول باشا انها تعرقل بالذاكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعي من دولة اخرى للتدخل في شئون مصر عملاً غير ودي .

رابعاً - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات في مصر

خامساً - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس

«أما في شأن السودان فانتى ألفت النظر الى بعض البيانات التي فاه بها زغلول باشا بصفتة رئيس مجلس الوزراء امام البرلمان في الصيف في ١٧ مايو ، ويؤخذ مما علمته في هذا الصدد ان زغلول باشا قال ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة في يدضابط أجنبى وابقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لايتفق مع كرامة مصر المستقلة ، فابداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع « السير لى ستاك » بصفته السردار في مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى ايضا في هذا المركز » ولم يفتنى أيضا انه قد نقل لى ان زغلول باشا ادعى لمصر في شهر يونيو الماضى حقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاضبة

« فلما حادث زغلول باشا في ذلك قال لى ان الاقوال السابقة التي قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الامة المصرية أيضا ، فاستنتجت من ذلك انه مازال متمسكا بهذا الموقف »

حينما تحدثنا في هذا الفصل عن موقف سعد زغلول في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وجهنا اليه لوما شديدا لانه قد تهاون في موضوع قناة السويس وسلم للانجليز باحتلالها ورأى الاستقلال شيئا آخر غير قناة السويس ، وتكن موقفه المشرف في مفاوضات ماكدونالد اختلف اختلافا تاما عن موقفه في سنة ١٩١٨ وعن موقفه في مفاوضات ملنر ، فكيف نفسر هذا ؟ أعتقد ان السبب في هذا الاختلاف يرجع الى ان ثورة سنة ١٩١٩ لم تكن قد تبلورت واستقرت وان تجارب السنوات التالية كشفت لسعد عن حقائق نيات الانجليز ثم ان الامة المصرية التفت حول شخصه التفافا متينا لم تكن له سابقة في تاريخ الحركات الوطنية وشعر سعد ان لهذه الثقة الغالية ثمنها وانه موكل عن مستقبل أمة وعرف مع الوقت حقيقة الاستقلال الذى وكل في السعى اليه ، ولذلك كان واضحا كل الوضوح صادقا كل الصدق في الطلبات التي قدمها لماكدونالد وتمسك بها .

رحم الله سعد زغلول فقد قطع المفاوضة وأبى ان يلدغ من جحرها وعاد الى بلاده يردد كلمته الماثورة : « لقد دعونا تكي نتحر » ولكننا رفضنا الانتحار ، وهذا كل ماجرى »

ضاق صدر الانجليز اذ وقف سعد منهم ذلك الموقف الحازم فقرروا ان يكيدوا له اشد الكيد وسقطت وزارة العمال في أواخر اكتوبر وعاد المحافظون الى الحكم وحاول الانجليز ان يستخدموا عملاءهم في مصر بتدبير

مظاهرات ضد سعد ونجح هذا التدبير في صفوف فئة من الازهريين الذين راحوا ينادون للملك وكان ذلك أمرا غير مألوف ولجأوا الى الشغب والاضراب ولكن تبين للانجليز ان تلك الطائفة لا تستطيع وحدها ان تحول الامة عن الثقة الشديدة بشخص سعد زغلول تلك الثقة التي اصبحت في محلها بعد موقفه في محادثات ماكدونالد المشار اليها ولجأ الانجليز الى خدامهم ومأجوريهم من رجال القصر لاحراج سعد حتى قدم استقالته في ١٢ نوفمبر ثم عدل عنها في ١٧ نوفمبر تحت ضغط الامة التي أظهرت استعدادها لان تعصف بالقصر ابقاء على الوزارة التي رفضت التسليم للانجليز وعندئذ لجأت انجلترا لحيلة أخرى من حيلها الدنيئة التي طالما لطخت صفحات تاريخها الاستعماري ، إذ دبرت مصرع السير لي ستاك في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وتذرعت بهذا الحادث لتقديم انذارها المعروف الى الحكومة المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، هذا الانذار الذي تدل بنوده على أن غضب انجلترا لم يكن مبناه قتل الضابط الانجليزي بل انتهاز الفرصة للعودة بالبلاد الى نظام الحماية او ما هو اسوأ منه في ظل حكم مصرى لاحول له ولا قوة . فما علاقة الحادث بطلب سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى لقوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها؟! وما علاقة مقتل السردار بطلب اطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ثلاثمائة ألف فدان الى مقدار غير محدود؟! ثم ما علاقة حادث قتل ايا كان شخص المجنى عليه بالبند السابع في الانذار البريطاني « ان تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الاجانب في مصر وان يعاد النظر طبقا لهذه الرغبات في شروط خدمة الذين في خدمة الحكومة المصرية وفي الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم ، وان تبقى منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى ، وتحترم سلطاتهما وامتيازاتهما كما نص عليهما وتحترم ايضا نظام القسم الاوروبى في وزارة الداخلية واختصاصاته وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبديه المدير العام من المشورة »؟!

وفي نفس اليوم ، ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وجهت دار المنسكوب السامى انذارا آخر الى سعد زغلول .

في تلك المناسبة التي دبرتها انجلترا ، نرى تلك الدولة وقد كانت من قبل تحاول ولو بالمغالطة أن تفرغ الحجة بالحجة والدليل بالدليل وتحاول ان تجد لمركزها من القانون سنداً بالحصول على قبول مصر لذلك المركز الاستثنائى ، نراها قد أفلست في مجال المفاوضة والبحث القانوني

فعاودتها طبيعتها الاصلية التي تظهر كلما خسرت المعركة دبلوماسيا ، هذه الطبيعة المستمدة من تاريخها في العصور الوسطى ، طبيعة القرصنة والاستخفاف بأحكام القانون ومبادئ العدالة الدولية ، وانجلترا لا تتورع عن السير في هذا الطريق المخزى كلما أحست بشيء من الطمأنينة في علاقاتها الدولية ، وفي ذلك الوقت كانت انجلترا قد هدأت اعصابها نوعا ما اذ خفت وطأة الضغط عليها من جانب المنافسين لها في الشرق الاوسط بعد ان وقعت معاهدة لوزان المتقدمة الذكر وكانت أوروبا منصرفة لعلاج المشكلة الالمانية في « الروهر » وكانت الرأسمالية قد نشطت في التكتل لعزل روسيا السوفيتية ، فانتهزت انجلترا مشغولية الدول بتلك المسائل ووقفت من مصر هذا الموقف الذي مكن لها من ان تعصف بوزارة سعد زغلول والبرلمان الممثل للشعب ، ومما يدل على ان انجلترا حينما تجاسرت على اتخاذ هذا الموقف العدواني كانت قد تأمرت مع منافسيها السابقين وشركائها في الاستعمار وفي مقدمتهم الفرنسيين أن كتبت صحيفة « الفيجارو » وهي الصحيفة الناطقة بلسان الحكومة الفرنسية تقول بمناسبة حوادث مصر « ان من الواجب على حكومات أوروبا وشعوبها ان تقف صفا واحدا وان تؤلف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية » ولم تبد دولة أوروبية واحدة من تلك الدول التي كانت تستظل براية عصبة الأمم وتتمسح في ميناء فرساي والعدالة الدولية عطا على مصر التي اشتهرت انجلترا في وجهها سلاح القوة مستهينة بالحق وهذا يدل دلالة واضحة على أن مصر لا تستطيع ان تستخلص حقها من بريطانيا الا اذا استغلت الى آخر حد الظروف التي تشعر فيها بريطانيا في المجال الدولي بجرح شديد ووقفت مصر في صف الدول الكبيرة التي تناصب بريطانيا العداء ايا كانت هذه الدول فبغير هذا لا يعترف الانجليز بالحق ولا تلين لهم قناة .

استعان الانجليز بعد سقوط وزارة الشعب بأحزاب الاقلية الذين كان يطاردتهم الرأي العام المصري ويعتبرهم أعداء الشعب فتألفت وزارة زيور في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقام برنامجها على سياسة التسليم على طول الخط واحيت هذه الوزارة ذكرى الارمني المأجور نوبار اذ نفذت جلاء الجيش المصري عن السودان وعصفت بالحريات والحياة النيابية مستعينة بوزير الداخلية في تلك الوزارة ، المرحوم اسماعيل صدقي الذي اسرف في العنت والطغيان ، ولكن غليان الوطنية قد استمر واضطرت الحكومة

لاجراء الانتخابات فى سنة ١٩٢٥ وحاولت بكل الوسائل ان تزيف ارادة الناخبين وتشترى الذمم والضمانات ولكن تعلق الامة باستقلالها وحريتها قضى على محاولات القوة الفاشمة التى كانت ممثلة فى الانجليز وأعوانهم ورجال القصر ووزير الداخلية اسماعيل صدقى ففاز الوفد بأغلبية ساحقة ، الا ان الدستور الذى وضع فى ظل الاحتلال كان مهزلة وكان أعجز من ان ينقذ نفسه من يد الطغيان فاستعمل الانجليز سلطة القصر فى حل مجلس النواب يوم انعقاده فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ واستمرت سياسة العنف والتنكيل واستمرت مسرحية محاكمة المتهمين فى قضية مقتل السردار ، ولكن تمسك الامة بحقها اضعف جبهة القوة والجبروت حتى انقسمت على نفسها وسقطت حكومة الاقلية بعد أن جرت الانتخابات فى مايو سنة ١٩٢٦ فاستقال زيور فى ٧ يونية سنة ١٩٢٦ وتألقت وزارة ائتلافية برياسة عدلى يكن ، وقد نجح سعد زغلول وقتئذ فى توحيد الصفوف ، وكان يرجو من وراء هذه الوحدة ان يخوض المعركة مع الانجليز بالطريق الدبلوماسى مرة أخرى وهو مطمئن الى أن الاقلية لن تطعنه فى ظهره ولذلك قبل أن يتنازل عن رئاسة الوزارة مكتفيا برياسة مجلس النواب ، ولكن شاء القدر أن يموت سعد زغلول فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٧ قبل أن تستأنف المباحثات مع الانجليز . (١)

وبعد وفاة سعد وقع الاختيار على الاستاذ مصطفى النحاس رئيسا للوفد واستمر الائتلاف حينما ما ثم تصدع فى أحيان أخرى وتغيرت الوزارات والبرلمانات بل والدستور نفسه ألغاه اسماعيل صدقى فى سنة ١٩٣٠ واستعاض عنه بدستور آخر وقانون انتخاب مكن له أن يقيم برلمانا من صنعه وعاش ذلك البرلمان أربع سنوات .

لا تعنينا فى هذا البحث تلك التغييرات الوزارية وحسبنا ان نقرر ان الحكم كان مصرية فى الظاهر انجليزيا فى الحقيقة والواقع وكان القصر أداة فى يد الانجليز لتنفيذ كل ما عن لهم من سياستهم الفاشمة

وفى ظل ذلك الحكم القبيح تحللت الاخلاق والفضائل السياسية شيئا فشيئا وطغت المطامع والشهوات فتعددت الاحزاب واشتدت الفرقة ، وفى ظل هذا الفساد الذى كان يزحف على أمة مجاهدة شيئا فشيئا ليقعدها عن الجهاد ويجنبها سبيل الرشاد جربت انجلترا مع مصر سياسة المفاوضات لتظفر بما تشتهيه جاعلة عقاب الذين يتمسكون بالحق الطرد من الحكم مهما كان تأييد الشعب لهم وقد وضعت فى يدها ذهب المعز وسيفه

(١) اقرأ التفاصيل فى الجزء الاول من كتاب الاستاذ عبد الرحمن الرافعى « فى أعقاب الثورة المصرية »

فجرت مفاوضات ثروت - تشامبرلن في سنة ١٩٢٧ وفشلت ومفاوضات محمد محمود - هندرسون في سنة ١٩٢٩ وأخفقت ومفاوضات مصطفى النحاس - هندرسون في سنة ١٩٣٠ وباءت بالفشل وبعد تلك التجربة الاخيرة أرادت انجلترا أن تطيل أمد معاقبة الوفد بالحرمين من كراسي الحكم ، واستخدام قوى الشر والارهاب بضع سنين ، فمهدت بذلك لايقاع مصر في مأساة معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

وفيما يلي أهم النصوص الخاصة بقناة السويس في مشروعات المفاوضات المشار اليها .

مشروع ثروت - تشامبرلن

بدأت مفاوضات ثروت - تشامبرلن في لندن في شهر يوليو سنة ١٩٢٧ ، وقد اسفرت عن مشروع عرضه أوستن تشامبرلن في نوفمبر سنة ١٩٢٧ ، وعرض ثروت هذا المشروع على مجلس الوزراء في مصر فقرر المجلس بجلسته ٤ مارس سنة ١٩٢٨ رفض المشروع « لانه لايتفق في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعيا » وكلف المجلس ثروت « باشا » بإبلاغ قراره الى وزارة الخارجية البريطانية فبعث كتابا بذلك ، في ٤ مارس ، الى المندوب السامي البريطاني

وقد كان مجلس الوزراء محقا في الرفض لان المشروع تضمن عدة نصوص تهدم الاستقلال من أساسه ، واطرها نص المادة السادسة ، الذي يعد قبوله اعترافا بسلامة نظرية باطلة هي نظرية حماية مواصلات الامبراطورية البريطانية ، وقبول الاحتلال العسكري وهذا هو نص المادة المشار اليها .

« تخول مصر لبريطانيا الحق في ابقاء قوات عسكرية في اى مكان فيها ولزمن غير محدود ، ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق تعهد فيه انجلترا الى مصر مهمة حماية هذه المواصلات وبعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر في مسألة المكان الذي تستقر فيه القوات البريطانية وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الامم ، واذا لم يكن قرار جمعية الامم موافقا لمطالب الحكومة المصرية يجوز بناء على طلبها وبالشروط نفسها اعادة النظر في المسألة في آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور ، وتحتفظ القوات البريطانية في مصر بما تتمتع به الآن (سنة ١٩٢٧) من مزايا وامتيازات وتضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف

تلك القوات الاراضى والمباني التى تشغلها الى ان يغير المكان السنڨى تستقر فيه ، وعلى أثر هذا التغير تعود الاراضى والمباني التى تجلو عنها القوات الى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع مجانا تحت تصرف تلك القوات ما يعادلها من الاراضى والمباني فى الجهات التى تنتقل اليها .

وتحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الارض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبى قناة السويس ، ولا يسرى هذا الحظر على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها ،

الدفاع المشترك

المادة الخامسة : « اذا صارت بريطانيا فى حالة حرب او تهديد بوقوع الحرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب اى مساس بحقوق مصر ومصالحها تبذل لها مصر فى اراضيها كل ما فى وسعها من المساعدة والتسهيلات بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها ،

جنون انجلترا بقناة السويس

وقت عرض مشروع ثروت - تشمبرلن ، ابرق اللورد لويد ، المنسذوب السامى البريطانى الى وزارة الخارجية البريطانية بفحوى حديث دار بينه وبين زعيم الاغلبية ، السيد مصطفى النحاس ، فقال لويد فى برقيته : « ان زعيم الاغلبية قال انه يشعر ان من العبث البحث فيما يعود على مصر من فوائد من مواد المعاهدة المختلفة مادامت المعاهدة لا تنص على جلاء الجنود البريطانية عن مصر جلاء تاما ،

فرد السير أوستن تشمبرلن على لورد لويد مهذدا مصر ومتوعدا ، وقال : « ان النحاس « باشا » على ما يظهر ليس اكثر ميلا الى ادراك حقائق المسألة مما كان عليه زغلول « باشا » منذ اربع سنوات عندما ذكر له مستر رمزى ماكدونالد انه لا يمكن لاية حكومة بريطانية ان تعتمد بعد تجربة الحرب الاخيرة الى التنازل حتى لحليف عن مصلحتها فى حراسة حلقة حيوية فى المواصلات البريطانية مثل قناة السويس ، ويجب ان يكون مثل هذا الضمان وجها من وجوه أى اتفاق يعقد ، وان ادراك ثروت « باشا » لهذه الحقائق هو السنڨى جعل من المتيسر المفاوضة لعقد المعاهدة ، ورفض النحاس « باشا » ادراكها هو الذى سيجعل من جديد الوصول الى تسوية مستحيلا ،

سقطت وزارة ثروت في ٤ مارس وخلفته وزارة النحاس الائتلافية ،
والحق يقال ان هذه الوزارة قد واجهت قبل مولدها مضايقات
شديدة من لدن الانجليز الذين اغاظهم فشل مشروع ثروت - تشمبرلن
فراحوا يتدخلون في اخص شئون مصر تدخل سافرا محاولين ان
يعصفوا بالبرلمان وسلطانه وبسيادة مصر التشريعية ، وقدموا في ٤ مارس
مذكرتهم المشهورة التي قالوا فيها : « لاحظت حكومة صاحب الجلالة
البريطانية بعين القلق بعض الاعمال التشريعية التي أقرها البرلمان ، والتي
اذا عمل بها أضعف أضعافا جديا من سلطة الهيئات الادارية المسؤولة
عن حفظ الامن وحماية الاشخاص والاموال ، ولم تتورع حكومة انجلترا
عن أن تعزى تدخلها هذا لفشل مفاوضات ثروت ، تشمبرلن اذ جاء
في المذكرة : « ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح
في تحقيق غرضها ، فان حكومة جلالة الملك البريطانية ليس في وسعها ان
تسمح .. الخ »

ورد النحاس بمذكرة مؤرخة في ٣٠ مارس ردا مشرقا نال به تأييد
الحزب الوطني وبقية المعارضة البرلمانية ، وقد قال عن المذكرة
البريطانية :

« ان تلك المذكرة اذا نظر فيها من ناحية القانون الدولي ، تبين انها
ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسي ، اذ ان
هذا التدخل - مالم تتغير طبيعته ووجهته تغيرا كليا - لا يجوز للدولة
المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الاخرى ،

ولما فشلت هذه المناورة البريطانية جنحت انجلترا للبلطجة وسياسة
الانذارات فأندرت الحكومة المصرية في ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٨ بسحب
مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من ان يصبح قانونا ، وهددت
انجلترا في انذارها باستعمال القوة ، ورأت الحكومة المصرية مفاداة الازمة
بتأجيل نظر المشروع الى الدورة البرلمانية المقبلة (١)

حاولت انجلترا بسياسة العنف والتحدى أن تخرج النحاس ووزرائه
والبرلمان عقابا لهم على رفض مشروع ثروت - تشمبرلن ، رجاء ان تلين
قناتهم ليقبلوا معاهدة ارادت ان تفرضها فرضا ، فاصطنعت الازمات
والمضايقات بمنتهى الجرأة والسماجة ولكنها اخفقت وحينئذ جربت سلاحا

(١) نصوص المذكرات والانذار البريطاني والرد عليه ، نشرها الاستاذ عبد الرحمن
الرافعي بالجزء الثاني من كتابه « في أعقاب الثورة » الطبعة الاولى ، مصر سنة ١٩٤٩

آخر من أسلحتها وهو اثاره الفرقة واغراء حزب الاقلية بالحكم ورئاسة الوزارة وسرعان ما نجحت في ذلك فتحطم الائتلاف ، وطبقا لخطة موضوعة مقدما استقال في ١٧ يونيو سنة ١٩٢٨ المرحوم محمد محمود ، وزير المالية في وزارة الائتلاف ، وتبعه في ١٩ يونيو استقالة وزير الحربية جعفر والي ، واستقال وزير الحقانية احمد محمد خشبة في ٢١ يونيو ، و ابراهيم فهمي كريم ، وزير الاشغال في ٢٤ يونيو ، وكان الثلاثة الاولون من حزب الاحرار الدستوريين والمرحوم ابراهيم فهمي كريم من المستقلين . وبذلك خلقت انجلترا السبب الذي استند عليه الملك فؤاد في اقالة وزارة النحاس في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ ، واسند الحكم الى محمد محمود الذي حل البرلمان وعطّل الدستور في ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ وسمى وقتئذ صاحب اليد الحديدية ولكن يده الحديدية لم تعصمه من الدخول كغيره في الدائرة المسرنة ومساومة الغاصب ، فهل ظن رحمه الله ان في مقدوره ان يزحزح انجلترا عما عقدت العزم عليه ، حتى قبل المغامرة وتجربة الدور العجيب الذي قام به طوال سنة وبضعة اشهر ؟!

مشروع محمد محمود - هندرسون

في ٣ اغسطس سنة ١٩٢٩

الاحتلال العسكري

سلم المرحوم محمد محمود بالاحتلال العسكري ، وهذا هو نص المادة التاسعة من مشروعه :

« تسهيلات وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قنصاة السويس باعتبارها طريقا اساسيا للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في الاراضي المصرية ، في الاماكن التي يتفق عليها فيما بعد ، شرقي خط الطول ٣٢ شرق ، من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض ، ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية »

وقد تبودلت بين الطرفين مذكرات موضحة ومتممة للمشروع واهمها المذكرة الخاصة بالجيش والتي ارسلها هندرسون الى محمد محمود ووافق عليها هذا الاخير ، وفيها نصوص خاصة بالبعثة العسكرية وغيرها تجعل لبريطانية شبه وصاية عسكرية على مصر ، وجاء فيها ان الحكومة المصرية تتعهد لبريطانيا بأن تقدم لها مجانا في الاماكن التي يتفق عليها ، اراض

وثكنات وغيرها تعادل الاراضى والتكنات التى تشغلها القوات البريطانية بمصر (سنة ١٩٢٩) ، وبمجرد اتمام المباني الجديدة تنتقل اليها القوات البريطانية وتسلم الاراضى والتكنات التى تخليها للحكومة المصرية ، ونظرا الى العقبات الفنية التى تعترض اجراء النقل تدريجا ، ينتظر اكمال الاماكن الجديدة ثم يؤخذ فى النقل ، ونظرا لطبيعة المنطقة الواقعة بشرقى خط ٣٢ من خطوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة المعقولة للجنود من مثل زراعة اشجار وحدائق ٠٠ الخ ، ولتهيئة وسيلة لتوريد الماء العذب تكون كافية فى الطوارئ ، ومع مراعاة ماقد يتفق عليه فى المستقبل بين الحكومتين من التعديلات يظل قائما ما تتمتع به الآن (سنة ١٩٢٩) القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات فى أمور الاختصاص والرسوم ، وما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الاراضى الواقعة على جانبى قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منها ، على أن هذا الحظر لايسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التى تقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية ، تعمل باذن الحكومة المصرية وتحت اشرافها ، وتبذل الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لطائرات القوة الجوية البريطانية ورجالها ومهماتهما فى الاراضى الواقعة تحت اشرافها (١) ومن المغالطات الفاضحة ان يقال فى المادة الاولى من المشروع ، ذرا للرماد فى العيون ، « انتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية »

ولكن محمد محمود ، الذى تورط فى قبول مبدأ فظيع هو التسليم بنظرية مواصلات الامبراطورية البريطانية تلك النظرية الاستعمارية التى يستنكرها القانون الدولى العام ، كان متلهفا لقبول المشروع مع ما فيه من اهدار للاستقلال وعدوان على سيادة مصر على القناة ، بل تورط وقال للانجليز فى وثائق رسمية ان قبول المشروع فى مصلحة مصر ، فقال فى رده على هندرسون فى ٣ اغسطس سنة ١٩٢٩ بالحرف الواحد :

« انى لا أدرك ان هذه المقترحات هى أقصى ما يمكنكم ان تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن نصل اليه ، وانى مستعد من جهتي ان أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى ، واثقا تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى واننى اشاطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة ، الجزء الثانى ، مصر سنة ١٩٤٩ ص ٨٨

الرجاء بأن قبول هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين لوطنهم بدون تمييز بين الاحزاب وبروح الصداقة والمسالة التي وضعت وبحثت بها فيجدون فيها اساسا للعلاقات المستقبلية بين بلدينا . فهذه الروح وبهذا الامل احمل تلك المقترحات الى الشعب المصرى »

جهل محمد محمود ، رحمه الله ، أو تجاهل انه لا يمكن ان تنتهى الخصومة بين مصر وبريطانيا او تقوم علاقات سليمة بين البلدين قبل ان يجلو عن ارض وادى النيل آخر جندى بريطانى جلاء غير مقرون بشرط او تحفظ ، والعداء مستمر بين مصر وبريطانيا اذا لم تعد الحالة الى ما كانت عليه قبل سنة ١٨٨٢ ، والاحتلال والاستقلال ضئيلان لا يجتمعان ، وكان محمد محمود مسرفا فى الكلام عن الشعب المصرى اذ كان عليه ان يدرك مقدما ان الشعب لا بد ان يرفض تلك المقترحات ولذلك لم ينفعه التلويح للوفد بغصن الزيتون وسنعال فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٩

أما لماذا تخلى عنه الانجليز وسمحوا بسقوطه ، فلأنهم كانوا حريصين على الوصول بالاكراه لحمل برلمان يقال عنه انه يمثل الشعب المصرى على قبول مقترحاتهم . فبقبول البرلمان لهذه المقترحات تنتفى مظنة الاكراه ويمكنهم الادعاء مستقبلا ان مصر قبلت الاحتلال العسكرى لجزء من اراضيها بمحض رضاها واختيارها ، ولا يريد الانجليز بأية حال ان يتعاقدوا مع حكومة لا يسندها برلمان ، لان الذى يعنيههم هو الطهور امام العالم بمظهر صاحب الحق الذى اضى على احتلاله مشروعية مستفادة من رضا الشعب الذى فرض عليه الاحتلال !!

وقد لوح الوفد بوساطة رجاله الذين كانوا يتصلون بالانجليز ، كرسل سلام ، من امثال الاستاذ مكرم عبيد ، وقتئذ ، بإمكان التفاهم والاتفاق على وضع يرضاه الانجليز ، اذا عاد الوفد الى الحكم مؤيدا ببرلمانه ، وانجلترا لا ترجو اكثر من هذا ، ولا تمنى الاقيام برلمان مصرى يعرف عنه انه يمثل كثرة الامة الساحقة وقبول هذا البرلمان لمشروعها ، ولذلك لما احست انجلترا بأن الحكم الاستبدادى الذى جربته مع الوفد بوساطة محمد محمود أربعة عشر شهرا ، قد روض الوفد ، وجعله اكثر مرونة ضحت بحكومة اليد الحديدية وتركها تسقط سقوط اوراق الشجر التى تدبل فى فصل الخريف ، واستعدت لاستلام البضاعة من حكومة الشعب !!

مفاوضات النحاس - هندرسون

سنة ١٩٣٠

أجريت الانتخابات العامة في ديسمبر سنة ١٩٢٩ بمعرفة وزارة عدلى يكن الثالثة ، وفاز الوفد بأغلبية ساحقة وألف السيد مصطفى النحاس وزارته الثانية في أول يناير سنة ١٩٣٠ . وقد تضمن كتاب تشكيل الوزارة النص على المفاوضات والسعى الى تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا والوصول الى اتفاق شريف وطيء بين مصر وبريطانيا العظمى ، والاستقلال الصحيح له معنى واحد في اللغة هو جلاء العدو عن ارض الوطن جلاء تاما عاجلا باجرا غير مقيد بأى شرط .

وحرصت وزارة النحاس على أن تحصل على تفويض من مجلسي البرلمان لتفاوض الحكومة البريطانية واعطاها مجلسا الشيوخ والنواب هذا التفويض بقرار أصدره المجلسان في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ .

وتألف وفد المفاوضات وسافر الى لندن ، وافتتحت المفاوضات بقاعة لوكارنو في يوم الاثنين ٣١ مارس ، ولكنها قطعت يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٠ لعدم الاتفاق على النص الخاص بالسودان

أما عن الاحتلال والنقطة العسكرية في قناة السويس فقد قبلها المفاوضون المصريون في سنة ١٩٣٠ ، مع شديد الأسف وحددوها « بمنطقة تمتد من المعسكر الحالى الواقع فى الجهة الشمالية الغربية للاسماعيلية حتى تشمل من الاراضى الواقعة شمال وغرب المعسكر المذكور مساحة كافية لراحة القوات المشار اليها وتدريبها بشرط ان لا تمتد المنطقة كلها من الجهة الغربية الى ما بعد محطة سكة حديد المحسمة » . وهذه تبعد عن المعسكر غربا بتسعة وعشرين كيلومترا . وقبل المفاوضات المصرى فى سنة ١٩٣٠ ، أن « تقدم الحكومة المصرية فى بورسعيد والسويس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات والمؤن البريطانية وخزنها وتقديم كذلك وسائل المواصلات المعقولة بين المينائين والمنطقة التى ترابط فيها القوات البريطانية » (١)

وبعد قطع المفاوضات استعانت إنجلترا بعادتها بالقصر وأحزاب الاقلية فسقط النحاس مستقيلا فى ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ ، وقامت حكومة انقلاب عجيبة برئاسة المرحوم اسماعيل صدقى حلت مجلس النواب

(١) مصطفى الحفناوى ، كتاب السفر الخالد فى معارضة معاهدة سنة ١٩٣٦ ، مصر

سنة ١٩٣٦

وألغت الدستور وابتدعت دستورا آخر وصنعت برلمانا على هواها وحكمت البلاد حكما ارهايبا طويلا الامد لتستأصل من حزب الوفد كل أثر للمقاومة او رفض رغبات انجلترا ولتمهد لفرض الاحتلال على هذه البلاد فرضا .

خيل لرجال الانقلاب الصدى ان في مقدورهم تزييف ارادة الشعب المصرى للوصول فى نهاية المطاف الى اتفاق يقبله برلمان مصرى ويحقق آمال انجلترا بأن تعترف مصر بالصالح البريطانى ونظرية مواصلة الامبراطورية البريطانية وتسلم بالاحتلال العسكرى وبتحالف يربطها بعجلة الامبراطورية البريطانية الى يوم القيامة ، ولكن انجلترا كانت تضرر فى قرارة نفسها ان تجعل انقلاب سنة ١٩٣٠ كغيره حملة تأديبية تشنها على حزب الاغلبية الشعبية ، حتى اذا لوحث له بالحكم والسلطان مرة اخرى يسلم لها على طول الخط ومن أجل ذلك جربت انجلترا على يد اسماعيل صدقى واعوانه سياسة العسف الى آخر مدى ، فوضع دستور سنة ١٩٣٠ ونص فيه على أنه منحة من الملك اى ان الشعب مدين للملك بالعبودية ، وقانون انتخاب يضمن لصدقى تزييف ارادة الناخبين وحزب من اصحاب المصالح وقلول الاقطاع اسمه حزب الشعب ، واقرن هذا الحكم بأزمة اقتصادية استمرت من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٤ وكان هبوط اسعار القطن من أهم اسبابها ، ومصادرة الحريات وخنقها والزج فى السجون بالابرياء وارتكاب حوادث دامية واحداث الفتنة والانقسامات فى صفوف الاحزاب الاخرى ، وغير ذلك مما لا يتسع المقام لتفصيله ، واعتقد صدقى أن الاحوال قد استقرت له فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٢ ، وفى ٢١ من الشهر المذكور اقام مأدبة فى جنيف دعا اليها وزير خارجية انجلترا سير « جون سيمون » ليتحدث اليه فى امكان استئناف المفاوضات ، والطمع الوزير البريطانى بكلمات معسولة ، كقوله لصدقى : « ان الفضل يرجع اليك فى توطيد النظام فى مصر وان الامور تجري مجراها ، وان علاقتنا معكم على أحسن ما تكون » وقال له أيضا « لقد تحدثوا فعلا عن عدم صلاحية النظام القائم فى مصر الآن ، للتفاوض معنا ، على أن مذكرته الآن فى هذا الصدد معقول جدا ، كما أن تقارير السير برسى تؤيده ، ولذا فيمكننى أن أقول لك على الفور انه لم تعد هناك أية صعوبة فى المفاوضة مع حكومة صدقى « باشا » ، بل ان الامر على عكس ذلك ، فقد يسر بريطانيا العظمى ان ترى امضاءكم مهسورة على اتفاقية ، لاننا نعرف الآن الشيخى

الذى نتعامل معه ، وان قيمة الاتفاقية كما تقول تقدر بقيمة من يقوم بتنفيذها ، ولقد سرنى ماعلمته فى هذه المناسبة من السير برسى أن الملك يرغب أيضا فى هذا الاتفاق ، وانه يؤيد سياستكم ، وانك متمتع بثقته ، وهذه العوامل نعتبرها دليلا حسنا وتبشيرا بالنجاح ، (١)

ولكن وزير خارجية انجلترا لم يكن يعنى مايقول ، ولم يكن يهتم ان يظفر باتفاق يستند على ارادة صدقى وبرلمانه وحزبه وارادة الملك فؤاد ثم يطعن بعدئذ على هذا الاتفاق ، بل كان يهتم ترويض الزعامة الشعبية والتلويح لها بالحكم اذا هى خففت من غلوائها وقبلت التسليم للغاصب بما يريد !! استمر حكم الارهاب مقرونا بلون من الفساد أدى لانفصال بعض وزرائه البارزين : على ماهر ، والمرحوم عبد الفتاح يحيى فى يناير سنة ١٩٣٣ ، على أثر الحكم فى قضية البدارى ، وهى من قضايا التعذيب التى تميز بها العهد الصدقى ، وكانت اتصالات الوفد بالانجليز بوساطة بعض عناصره مستمرة ، وتوطئة لتغيير الحال نقل السير برسى لورين ، المندوب السامى البريطانى فى أغسطس سنة ١٩٣٣ ، وحل محله السير مايلز لامبسون وقد حمل فى حقيبته برنامجا استعماريا جديدا يهدف لجعل الوفد احتلاليا من حيث لا يشعر ، وسقط اسماعيل صدقى فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وتنفست البلاد الضعفاء .

ولكن استمر حزب صدقى وبرلمانه مع استعارة رئيس آخر من صفوف الحزب لم يعرف من قبل بالقسوة ولم يكن فظا غليظ القلب وهو المرحوم عبد الفتاح يحيى الذى حكم الى أن استقال فى نوفمبر سنة ١٩٣٤ وجيء بعده بوزارة محمد توفيق نسيم لتمهيد للمفاوضات والحكم الوفدى واقتضاها ذلك التمهيد الاستمرار فى الحكم حتى أواخر سنة ١٩٣٥ اذ ألغت دستور صدقى فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، وطابت من الملك إعادة دستور سنة ١٩٢٣ بكتاب رفعته للملك فى ١٧ ابريل سنة ١٩٣٥ ، ثم حدثت فى نوفمبر سنة ١٩٣٥ حوادث مهدت لتأليف ماسمى بالجبهة الوطنية ، وكان ذلك بداية المأساة ، كما سنبين فى الباب الثالث من هذا الجزء من الكتاب .

وهكذا نرى انجلترا تحاول منذ قيام ثورة سنة ١٩١٩ بمختلف طرق الدهاء وسعة الحيلة ، واستعمال اللين والمناورات والدسائس تارة والارهاب والشدة تارة أخرى ، أن تصل لحمل الشعب المصرى على قبول ما تريده هى ،

(١) هذه الكلمات مقبسة من المحضر الذى سجله صدقى لحديثه مع جون سيمون

لا ما يتفق مع حقوق هذا الشعب ومبادئ القانون الدولي العام ، فشلت محاولتها باستمرار ، ولم تنجح الا في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

السياسة الدولية

فشل عهد عصبة الامم في اشاعة مبادئ العدالة الدولية واقامة صرح سلم دائم تنعم به الانسانية ، ولم تفلح العصبة في القضاء على الاستعمار والتصدى لحل قضاياها التي تطلعت بعد الحرب العالمية الاولى ، ومن بينها قضية مصر وقناة السويس حلا يحمل الناس على الثقة بالعصبة أو الايمان بالمواثيق الدولية .

ويستفاد من نصوص ميثاق العصبة أنها قد بنيت على الأسس الآتية :

- (١) قبول أعضائها الالتزام بعدم الرجوع الى الحرب .
- (٢) أن تقوم العلاقات بين الدول علانية وعلى أساس الشرف والعدل .
- (٣) احترام الدول لقواعد القانون الدولي العام في علاقاتها بعضها مع البعض

(٤) احترام العهود الدولية

وتقرر أن تعمل العصبة لتحقيق غرضين أساسيين :

أولا - استتباب السلم الدولي ومنع الحروب

ثانيا - تنشيط التعاون بين أفراد العائلة الدولية .

وللوصول الى الغرض الاول تعمل العصبة لتخفيض التسليح وتنظيم فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية وتأمين الدول على سلامتها بضمان دولي متبادل وتنظيم مسائل المعاهدات (١)

ولكن مصر لم تكن عضوا في عصبة الامم ، فهل يكفي ذلك لحرمانها من الانتفاع بمبادئ الميثاق الدولي ، وترك انجلترا تسومها الخسف وتذيقها الوانا من العذاب ، وتستخف بأقدس المبادئ الدولية في ظل الميثاق ؟!

ان العالم كله وحدة لا تتجزأ ، والموقع الجغرافي الذي تنفرد به مصر ، وتقدم طرق المواصلات ، كل ذلك لا يجعل الضرر قاصرا على مصر وحدها ، بل يصيب بقية أعضاء العائلة الدولية ويهدد سلامتها وأمنها ومستقبلها ، فلماذا لم تتحرك عصبة الامم ، ولم أغمضت عينيها وصمتت أذنيها ، ولم يقوم عضو من أعضائها بتحريك قضية مصر ؟!

(١) الدكتور محمود سامي جنيحة ، القانون الدولي العام ، مصر سنة ١٩٤٣ ،

كان في وسع مصر ان تنضم الى العصبة منذ قيامها ، أو بعد تصريح ٢٨ فبراير على أسوأ الفروض ، ولكن بريطانيا علقت قبول مصر في العصبة على تسوية النزاع المصري - البريطاني التسوية التي ترضاها هي ، أي أنها أرادت أن تضيف المشروعية أولا على مركزها الاستثنائي المعيب ، ثم تسمح لمصر بعد ذلك بالاشتراك في عصبة الأمم .

بحثت الجمعية العمومية لعصبة الأمم أثناء دورتها الخامسة ، في سبتمبر سنة ١٩٢٤ موضوع الضمان المتبادل واثارت مناقشات طويلة بشأن الأمن الدولي ومسألة تخفيض التسليح وكان ذلك بمناسبة الكلام عن الحدود بين ألمانيا وفرنسا وتطبيق شروط فرساي وظهر الخلاف قويا بين إنجلترا وحليفاتها فرنسا لاصرار إنجلترا على الاحتفاظ بسيادة البحار وان ترتب على ذلك اخلال بالتوازن العالمي ولذلك لم يكن تحديد السلاح البحري من الأمور السهلة وكذلك لم يكن ميسورا أن يجرى البحث بشأن الطرق المائية التي تسيطر عليها إنجلترا ومن بينها قناة السويس خصوصا وان بريطانيا كان لها في العصبة ستة أصوات وكان من السهل عليها أن تجد لها كثرة تؤيدها وكذلك تجادلت العصبة بشأن التحكيم وفض المنازعات بين الدول بالطرق السلمية ، ومع ذلك أمكن توقيع بروتوكول جنيف في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وهو الخاص بفض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ونص في المادة الثانية من البروتوكول المذكور على تعهد الموقعين عليه بعدم اللجوء الى القوة لتسوية ما بينهم من منازعات (١)

وكان أولى بالذين وقعوا هذا البروتوكول أن يتصدوا لحالات العدوان الواقعة فعلا ومنها عدوان إنجلترا على مصر على النحو الذي أسلفناه فيما تقدم ، ولكن جازيت عصبة الأمم مقتضيات العدالة الدولية لأنها كانت واقعة تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا ، وكما فشلت عصبة الأمم في صيانة الأمن الدولي ، فشل مؤتمر «لوكارنو» الذي افتتح في «لوكارنو» في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وانتهى في ١٦ أكتوبر من تلك السنة بتصالح إنجلترا مع ألمانيا وتصفية بعض خلافاتها مع فرنسا حتى لقد هلت صحيفة التايمس وكتبت تقول عن هذا المؤتمر « لقد ضمنا السلم وأنقلنا الشرف » ولكن في هذا الوقت بالذات كانت مصر تن من استبداد الانجليز وكانت الازمة بين مصر وإنجلترا على أشدها ولم تظن التايمس الى أن تعقد القضية المصرية ضار أشد الضرر بالتوازن العالمي ومهدد للسلم ، ولا يمكن ان

(١) الجريدة الرسمية لعصبة الأمم ، ملحق العدد ٢٣ الدورة الخامسة للجمعية العمومية ، جنيف سنة ١٩٢٤

تقوم عدالة دولية الا اذا نالت كل دولة صغيرة أو كبيرة نصيبها منها بالقسطاس المستقيم . وآفة الاتفاقات ان تلك الدول الاستعمارية التي سيطرت من عصبة الامم على أقدار الشعوب كانت تنظر لقضية الامن الدولي بالمنظار الذي لا ترى منه الا ما بينها هي من المصالح فاذا ما أمكن التوفيق بين مصالحها هي خيل اليها أنها كسبت السلم بغض النظر عما عساه ان يكون هناك من اهدار لحقوق الشعوب المغلوبة على أمرها وهل هناك أدل على قصر النظر من التصريح الذي أدلى به اللورد جراي الى جريدة مانشستر جارديان في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقال فيه ان انجلترا قد أبعدت شبح الحرب وكسبت السلم بجمع فرنسا والمانيا في لوكارنو في حظيرة واحدة تنضوى تحت لوائها مجموعة واحدة من الدول ولذلك وقد صور لانجلترا انه لا يعنيه في جو السياسة الدولية الا ان تطوى فرنسا والمانيا استخفت انجلترا لا بمصر والشعوب المغلوبة على أمرها فقط بل بأمريكا نفسها خصوصا وان أمريكا لم تكن مشتركة في عصبة الامم لانها منذ ميلاد هذه العصبة كبر عليها ان يكون لبريطانيا وحدها ستة أصوات فيها وأمريكا في السوق الدولية منافس قوي لبريطانيا فاستخفت بريطانيا بهذا المنافس بعد لوكارنو ، وأكثر من ذلك تحولت بسرعة في موقفها من فرنسا حتى ان صحيفة التايمس كتبت بعد لوكارنو مباشرة تقول : « ان على انجلترا أن تعامل ألمانيا نفس المعاملة التي تعاملها لفرنسا » وصرح أوستن تشامبرلن بأنه على الرغم من صداقة انجلترا التقليدية لفرنسا لم يعد في قاموس السياسة الدولية شيء اسمه الحلفاء فهذا اصطلاح استعمل للحرب فقط وهذه السياسة التي استمرت عليها انجلترا كانت من وقت الى آخر توغر صدور الفرنسيين ولكن انجلترا كانت تسعى لكبح جماحهم بالتقرب بسرعة الى ألمانيا ومؤازرة إيطاليا الفاشستية والحقيقة انها كانت وقتئذ تلعب بالنار وقد أبرمت انجلترا مع إيطاليا في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ اتفاقية أعطتها بها كثيرا من المساعدات المالية والتسهيلات الخاصة بسداد ديون الحرب بل توسطت انجلترا في عقد معاهدة صداقة بين إيطاليا وإسبانيا في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦ واضطرت فرنسا ازاء هذه الحركات من لندن انجلترا الآن تسعى لتوطيد مركزها في بلاد البلقان وفي بلاد البحر الأبيض المتوسط حتى عقدت مع تركيا معاهدة صداقة في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ وردت انجلترا على ذلك بإبرام معاهدة مماثلة مع تركيا في ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ ، ولم تفكر مصر الرسمية في استغلال تلك الفترة والقيام بعمل مسعى مماثل لدى فرنسا أو غيرها لاجراج انجلترا واضطرارها لأن تدرك قيمة صداقة مصر فتخرى قبضتها عليها .

كانت إنجلترا وفرنسا فرسى رهان فى السياسة الاوروبية ، وحاولت إنجلترا بكل ماأوتيت من قوة وبراعة دبلوماسية التقرب الى ايطاليا ولذلك ضغطت على مصر واقتطعت منها «جغبوب» وأعطتها لايطاليا لقمة سائغة فى أيام وزارة اسماعيل صدقى التى تقدم الكلام عنها

وكانت سياسة ايطاليا الفاشستية تهدف فى الحقيقة للسيطرة على البحر الابيض المتوسط والحصول على اعتراف بمركز خاص لها فى هذا البحر بل وأخذ نصيب فى إدارة طنجة وتدعيم مركز رعاياها فى تونس وتعديل الحدود بين مناطق نفوذها ومناطق النفوذ الفرنسى فى شمال أفريقيا وأغراق أفريقيا بالمهاجرين من الايطاليين والتوسع الى آخر مدى فى غرب البحر الابيض المتوسط والادرياتيک وبحر ايجه بل وفى حوض الدانوب وبلاد البلقان ولم تكن نوايا ايطاليا لتخفى على احد فلقد دلت عليها رحلة موسولينى الى ليبيا فى سنة ١٩٢٦ والمظاهرات التى أقيمت فى تلك المناسبة ، ولقد كتبت صحف ايطاليا نفسها معلنة عن اطماعها اتواسعة ، ومع ذلك ساعدتها إنجلترا لى تسير كفة التوازن الدولى فى مصلحتها هى . ونحن اذ نذكر بتلك السياسة المبنية على الانانية نريد أن نقرر الحقيقة المريرة وهى أن إنجلترا لا تحفل قط بالمواثيق الدولية ولا يعنىها التوازن العالمى أو قضية السلام العام لان إنجلترا لا تؤمن أبدا بالعدالة الدولية ولا بسلام العالم وانما تقوم سياستها على خدمة الاستعمار البريطانى باى ثمن واذا كانت أنانيتها قد أباحت لها أن تكيد لحلفائها ولاقرب الناس اليها وأن تمد يدها وقت اللزوم لخصومها الذين خاضت ضدهم غمار حروب طاحنة فكيف يمكن أن يكون لانجلترا ضمير يشعر أن لمصر قضية عادلة ؟ ! ولكن الذنب لايقع عليها ، بل يقع على جماعة الدول التى لدغت دائما من جحر السياسة البريطانية ولا تحاول أن تعامل إنجلترا !عاملة التى تليق بأنانيتها وكفرها بحقوق بنى الانسان .

ان شهوة التسلط على آسيا وأفريقيا هى التى حملت إنجلترا على أذكاء نار التنافس بين فرنسا وايطاليا فى البحر الابيض المتوسط وفى مناطق النفوذ فى أفريقيا وكانت ترجو من وراء هذه السياسة أن تلعب دور القرد اذ تصدى لقسمة قطعة من الجبن بين آخرين وأمسك الميزان بيده لياكل من قطعة الجبن كلما رجحت كفة على أخرى وهو يحاول دائما أن يبقى الميزان فى يده ويأكل باستمرار . ولقد بلغت الجراقة بانجلترا أن تلعب دور الحكم بين فرنسا وايطاليا فى مسائل شمال أفريقيا المختلف عليها فعقد فى باريس مؤتمر ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٨ لاعادة النظر فى نظام

مدينة طنجه وزججت انجلترا في تغليب كفة ايطاليا ولكن سرعان ما استفادت ايطاليا بهذه السياسة وراحت تزحف على الشرق العربي، والمناطق الاستراتيجية الدقيقة فندب ديبب القلق في نفس انجلترا خصوصا لما توسع نشاط ايطاليا الثقافي وظهر نفوذ الفاشية بسرعة في مصر وسوريا وفلسطين والعراق ، وهذا الزحف الايطالي بدعايته ومؤسساته هو الذي كان يقلق انجلترا فيجعلها على فتح باب المفاوضات مع مصر المرة بعد المرة وكلما هددها شبح المنافسين تدخلت في شئون مصر السياسية لإيجاد حكومة تفاوضها حتى تحسم في المسألة المصرية قبل أن يستفحل خطر الفاشية التي تنازلتها فهذا الخطر هو الذي هيا لمفاوضات ثروت ومحمد محمود ومصطفى النحاس ولكنها فشلت في كل هذه المفاوضات ولم تظهر بموافقة الشعب المصري على مشروع من مشروعاتها

وحاولت انجلترا أن تكسر شوكة هذه القوة الجديدة التي كانت تهددها في الشرق الاوسط بأذاعة الذعر والقلق والادعاء أن السلام العام في خطر وارتداء مسوح الرهبان ومحاولة انقول انها رسول السلام الذي يدعو الى تحطيم الاسلحة والحد منها وقد نجحت دعايتها في التهيئة لبثاق بريان - كيلوج في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ وقد وقعت في باريس الدول التي وقعت على معاهدة لوكارنو مضافا اليها بلاد الدومنيون وغيرها بل وطلب من مصر بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة التوقيع على هذا الميثاق فوقعت عليه ونذكر بهذه المناسبة أن انجلترا أرادت أن تحد من سلطان مصر وتستبقها ضمن مناطق نفوذها فأوردت تحفظا حينما وقعت على الميثاق اذ قالت : « أن الصيغة التي وضعت فيها المادة الاولى من الاتفاق المقترح خاصا بالعبول عن اعتبار الحرب أداة من أدوات السياسة الوطنية تجعل من المرغوب فيه التذكير بأنه توجد بعض مناطق تجد بريطانيا العظمى في رخائها وسلامتها مصلحة خاصة وحيوية لسلامها وسلامتها . وقد اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية في الماضي أن تعلن أنها لا تستطيع السماح بأي تدخل في هذه المناطق وأنها تعتبر حمايتها من كل اعتداء دفاعا عن الامبراطورية البريطانية ، فيجب أن يكون مفهوما جليا أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة الا بشرط صريح هو ألا تمس بشيء حريتها في العمل بهذا الصدد » ولكن مصر اذ وقعت على الميثاق في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨ قالت في خطابها بقبوله : « لذلك تعلن الحكومة المصرية انضمامها الى ميثاق السلام بالصيغة التي وقع بها بباريس دون أن يفيد هذا الانضمام تسليما

بأى تحفظ أبدى بشأن ذلك الميثاق) أى أنها أعلنت أنها لا تتقيد بالتحفظ
البريطانى .

وقد أسفرت تلك الدسائس والمناورات الاستعمارية التى لا يتسع المقام
لتفصيل فيها عن أزمة اقتصادية عالمية اجتاحت أوروبا والعالم من
سنة ١٩٢٩ الى ١٩٣١ وحاولت انجلترا أن تعالج الأزمة بالنسبة لها
بعقليتها الاستعمارية القديمة عقلية السيطرة على الطرق العالمية وسيادة
البحار وكانت ترى فى الولايات المتحدة منافسا جبارا لها فى البحار
بسبب ما كانت تبنيه أمريكا من قطع بحرية وتضع من برامج بحرية لا
تقدر انجلترا على مجاراتها فيها ولكن انجلترا ذات السياسة المبنية على
الحقد والانانية حاولت ما استطاعت أن تخلق للولايات المتحدة منافسا
قويا آخر فى طوكيو فساعدت اليابان فى المجال الدولى مساعدة فعالة فى
الوقت الذى أرادت فيه أن تحد من نشاط إيطاليا البحرى بالقول ان
إيطاليا يجب ألا تزيد قوتها البحرية عن قوة فرنسا وقد انعقد مؤتمر
بحرى بلندن فى المدة من ٢١ يناير الى ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠ وتكشف
أعماله بجلاء عن دسائس انجلترا ومحاولتها التغلب على منافسيها
بايقاعهم الواحد فى الآخر . ومن مجموع ما تقدم يتضح أن سياسة
انجلترا المبنية على الانانية وانكار العدالة الدولية هى التى تحكم فى
أقدار الشعوب فى ظل ميثاق عصبة الأمم ولكن هذه السياسة نفسها هى
التي خلقت بذور الحرب العالمية الثانية وسرعان ما نبتت هذه البذور
وأينعت ووقع العالم كله فى جحيم لم يسبق له مثيل ولا زالت نتائجه
السياسية والاقتصادية مما يقض مضاجع البشرية ويهدد الأمن الدولى
وينذر بحرب عالمية ثالثة .

وكما ضحت انجلترا بالسلام العام من أجل مطامعها والابقاء على
مستعمراتها وسيطرتها على الطرق العالمية وبالاخص طريق الشرق العظيم
قناة السويس ، استطاعت أن تضلل مجموعة الدول بالنسبة لمصرو قضيتها
وأن تحرم مصر من مؤازرة الشعوب المتمدنة والا تترك لها مجالا لرفع
صوتها فى عصبة الأمم وكانت نهاية الكفر بالعدالة الدولية تصدع العصبة
نفسها فوق رأس بريطانيا والمستعمرين من أمثالها ، أما مصر فقد ظل مركزها
القانونى سليما على الرغم من تنكر العدالة الدولية ، ولم يعتور هذا
المركز الا معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ التى سيأتى الكلام عنها .

خلاصة الباب الثاني

لم تفقد مصر حق السيادة على اقليمها بما فيه قناة السويس بسبب احتلال انجلترا لمصر في سنة ١٨٨٢ ، وانما بقيت هذه السيادة في نظر القانون الدولي العام بريئة من القيود ، اللهم الا قيد التبعية الشكلية للدولة العثمانية ، وقد بينا أن هذا القيد لم يكن له أى مظهر قانونى سوى الجزية التى كانت تدفعها مصر للباب العالى ، كصدقة تعطى لخليفة المسلمين عملا بعقيدة دينية كانت سائدة في ذلك الوقت ، حتى أن بعض الذين كانوا يوقفون أموالهم على وجوه الخير كانوا يوقفون هذا المال أحيانا على الخلافة كجهة من جهات البر ، فلا يدل هذا المظهر على سيطرة أو سيادة وقد انتهى هذا الأثر منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ حينما قطعت مصر آخر صلة تربطها بتركيا واعترفت تركيا نفسها بذلك وحددت تاريخ انتهاء ما ادعت أنه سيادة على مصر في معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ .

أما انجلترا فقد فرضت مركزها الباطل وظنت أنها مع الوقت تستطيع بأساليب الفساد والتخريب أن تحول الشعب المصرى الى قطع يدين لها بالطاعة ويسلم لها بالسيادة فتجعل من هذا التسليم سندا تحتج به دوليا ، والى أن تصل الى تحقيق هذا الغرض بعد أن ثمر سياسة اللورد كرومر ويظهر جيل مصرى مجرد من الوطنية لجأت انجلترا كلما خطبها العالم في مسألة مصر لاسلوب المراوغة والمماطلة وكسب الوقت ، وكانت تعد بالجلاء بل وتضرب له أجلا ولا تنفذ ما وعدت به ، واستطاعت في سنة ١٩٠٤ أن تتآمر مع فرنسا ضد مصر فتعقد اتفاقا حيا يتنفي مع أحكام معاهدة ٢٩ أكتوبر في سنة ١٨٨٨ ، ومع مبادئ القانون الدولي العام ، ولكن هذا الاتفاق كان مقدمة لاتفاقات أخرى ومؤامرة واسعة النطاق كانت تستعد لها انجلترا ، الا أن الزمام قد أفلت من يدها بفضل مصطفى كامل الذى قضى على خطة الاحتلال بتنبيه أوعى القومى ورفع صسوت مصر و اظهار حقوقها في المجال الدولى ، فلم تظهر بتسليم مصر بالاحتلال .

ولما شعرت انجلترا بنذر الحرب العالمية الاولى ، شددت النكير على زعماء الحركة الوطنية وشردتهم ، حتى اذا قامت الحرب تواطت مع من قبلوا اتواطؤ معها من الساسة الاقطاعيين فأعلنت الحماية لتجعل منها صك التسليم بالاحتلال ، واستغلت مصر في الحرب أسسوا

استقلال واستخدمت قناة السويس استخداما مخالفا للقانون ولكنه
كفل لها الغلبة في الحرب .

وما أن وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها واستعد الشعب المصرى
للمقاومة حتى رأت انجلترا أن هذه المقاومة مهما كانت ضعيفة كفييلة
باساء مركزها دوليا لانها تكشف عن بطلان الحماية فتحدثت الحركة
الوطنية بسياسة القمع بعض سنين ثم تراءى لها أنه ليس ثمة فائدة من
التمسك بمركز باطل في ذاته لان مصر لم تبرم معها معاهدة حماية ولم
يصحح هذا المركز حصولها على الاعتراف الدولى من جانب امريكا في
ابريل سنة ١٩١٩ وفى موثيق السلام بعد ذلك ، فاضطرت لان تتنازل عن
الحماية بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بعد أن أخذ الاستقلال بسبب
غفلة السياسة هنا شكلا آخر يبعده عن معناه الذى تواضعت الامم على
فهمه وهو أن الوطن المستقل لا تطأ أرضه قدم جندي اجنبى واحد ،
ايا كانت الاسباب والمبررات ولا تقوم عليه سيادة غير سيادة الدولة التى
تستمد وجودها من ارادة الشعب صاحب الاقليم ، مسح الاستقلال
وحرف معناه ودخلت مصر فى الدائرة المرنه التى جرتها اليها انجلترا فبدأت
مرحلة المفاوضات وسياسة الاخذ والعطاء ، وخرجت المشروعات
الاستعمارية من وزارة الخارجية البريطانية مشروعا بعد الآخر ، ولكن
مصر لم تقبل حتى سنة ١٩٣٦ واحدا من هذه المشروعات لانها ظلت
تنتظر الاستقلال الذى تنشده وهو جلاء الغاصب عن اراضيها .

وعلى ذلك ظل مركز انجلترا فى مصر ، وتبعاً لذلك فى قناة السويس،
غير شرعى فى نظر القانون ، واستمرت انجلترا فى تجربة سياسة الضغط
والاكراه والقمع والارهاب حتى انتزعت توقيع بعض رجال السياسة
على معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ولم ينته النزاع المصرى
البريطانى بهذه المعاهدة كما ظنت انجلترا ، بل استفحل ودخل فى
اخطر وأهم مرحلة من مراحلها ، وهى تلك المرحلة التى أفردنا لها الباب
الثالث .

الباب الثالث قناة السويس

في آخر مراحل النزاع المصري لبريطاني

٢٦ أغسطس ١٩٣٦ - ٨ أكتوبر ١٩٥١

بعد ثمان وأربعين سنة من تاريخ احتلال إنجلترا لمصر ، وبعد صراع عنيف بذلته بريطانيا تارة في معترك الحياة الدولية وأخرى في كفاحها للشعب المصري واستخدام أساليب الضغط المختلفة حصلت إنجلترا على ورقة موقعة من ساسة قيسل انهم وكلاء الشعب المصري ، وكان ذلك في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وبعد ستة عشر عاما من نضال متصل للخلاص من تلك الورقة ومساوئها استطاعت مصر الرسمية استجابة لآمال مصر الشعب أن تمزق هذه الورقة فقضت عليها بجرة قلم في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وهو يوم مشهود تلتته أحداث جسام قلبت تاريخ مصر كله رأسا على عقب . ولذلك كانت المرحلة من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ اخطر وادق مرحلة في النزاع بين مصر وبريطانيا ، وهي المرحلة التي افردنا لها هذا الباب .

والنزاع المصري - البريطاني وثيق الصلة بتطورات الحالة الدولية ، تلك التطورات التي تكيف موقف طرفي النزاع ، وهي في هذه الحقبة من تاريخ العالم تتلخص في :

١ - فترة غيوم شديدة في سماء الحياة الدولية بدأت بالحرب الإيطالية الحبشية في سنة ١٩٣٥ فاستعدت دول العالم الكبرى للصراع المبرير الذي دارت رحاه في سبتمبر سنة ١٩٣٩ .

٢ - سنوات الحرب الساحقة الماحقة وأحداثها التي حملت الشعوب للسعي الى التحرر من البربرية الحديثة ، من الموت والجوع والخوف بمحاولة خلق عالم جديد تتآخى فيه الشعوب وترفرف عليه ألوية السلم يوم تحترم حقوق الانسان ويتقرر مبدأ المساواة في السيادة ، وتعبيرا عن آمال الشعوب وضع الساسة ميثاق سان فرانسيسكو في سنة ١٩٤٥ .

٣ - ميلاد الامم المتحدة وتجاربها وأعمالها ونشاطها المتصل بدعوى صيانة الميثاق واقامة صرح السلم الدولى فى ظل الحرب الباردة ، والتسابق الاستعمارى بين قوتين جبارتين فى مشارق الارض ومغاربها

٤ - فترة قاتمة شبيهة بالفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية وهى فترة التكتل والتسلح على نطاق واسع والتفنن فى صناعة القنبلة الذرية واستحداث المهلكات ، « حتى اذا أخذت الارض زخرفها وازيَّنت وظن أهلها أنهم قادرون عايتها آتاهامرنا ليلا أونهارا ، فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالامس »

وعلى نمط هذا التقسيم لتطورات الحالة الدولية قسمنا البحث الذى نحن بصددده ، التقسيم الآتى :

أولا - نذر الحرب العالمية الثانية قبل معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

ثانيا - المعاهدة والقناة والاعتراض على المادة الثامنة وملحقاتها

ثالثا - المعاهدة فى مجال التطبيق قبل الحرب وأثناءها

رابعا - الحياة الدولية بعد الحرب

خامسا - سعى مصر للتخلص من المعاهدة بالمفاوضة والاحتكام الدولى .

سادسا - الغاء المعاهدة فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١

سابعا - حوادث ما بعد الالغاء :

١ - معركة قناة السويس

ب - حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

ج - الانقلاب العسكرى فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وما ترتب عليه من طرد فاروق الطاغية والقضاء على النظام الاقطاعى ، وتهيئة مصر لتفكير سياسى جديد .

ثامنا - الموقف الحاضر وقناة السويس .

وبذلك ننتهى من بحث موضوع النزاع المصرى ، البريطانى من جانبه الخاص بقناة السويس ، وهذا النزاع هو أكبر وأهم المشكلات الدولية التى أثارتها قناة السويس ، وقد حاولنا الاحاطة به منذ بدايته حتى الساعة التى نخط فيها الصفحة الاخيرة من هذا الكتاب ، وعلى ضوء ما قدمناه وما نراه بعد دراسة وتجربة نشفع الابواب المتقدمة بباب رابع نعرض فيه الحلول التى نعتقد أنها تصلح لانهاء هذه المشكلة

ويهمنى أن أصارح القارى الكريم بأن كاتب هذه السطور اشتغل
بالسياسة ، وبدأ حياته العامة بميلاد معاهدة سنة ١٩٣٦ واتخذ منها موقفا
معينا تفسره المذكرة التى صدرنا بها هذا الجزء من الكتاب ، واستمر يشغل
بالسياسة على وتيرة واحدة مدفوعا باعتقاد لم يتحول عنه ، وقد جعل من
الموضوع السياسى الذى عنى به مادة للدراسة العلمية والبحث الثنى ،
والعلم يفرض على صاحبه الحياد والتجرد من العاطفة والنزعات الخاصة
للوصول الى رأى المفيد ، وهذه هى العقبة التى صادفتنى لما تناولت من
القضية المرحلة التى عاصرتها واشتركت فيها ، ولكنى حاولت
التغلب عليها ما استطعت الى ذلك سبيلا « فان ضللت فانما أضل على
نفسى ، وان اهتديت فبما يوحى الى ربى ، انه سميع مجيب »

الفصل الأول نذر الحرب العالمية الثانية

قبل معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

فشل عصبة الأمم - فشل مؤتمر نزع السلاح - الحرب في الشرق الأقصى -
النازية في أوروبا - إيطاليا تسطو على الحبشة - الدول الأوروبية تستعد -
المضايق التركية - قناة السويس مسألة المنازل - سياسة الضغط قد ائبعت في
النتيجة

قناة السويس وثيقة الصلة بسير الحوادث الدولية فهي التي تكيف موقف انجلترا من مسألة مصر فتشتد قبضتها وترتخي طبقا لسير تلك الحوادث وقد اضطربت الحياة الدولية وترنح صرح السلام في أوروبا في السنوات القلائل التي سبقت إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكانت نذر الحرب العالمية الثانية هي السبب المباشر في الضغط على مصر وحملها على توقيع تلك المعاهدة ، ولذلك نرى ونحن ننادى بالنظرية القائلة ان المعاهدة ، أضحت غير ذات موضوع وتحتم الغاؤها ، نرانا لذلك مضطرين لان نستعرض الحالة الدولية التي سبقت إبرام تلك المعاهدة اذ كان الاتفاق بين مصر وبريطانيا نتيجة لها

بدأ شيطان الحرب يكشف عن وجهه بخيبة عصبة الأمم ، فدق هذا الشيطان أبواب أوروبا دقات قوية جعلتها تصحو ذات يوم بطلقات المدافع وأزيز الطائرات

وقد حار علماء السياسة والشئون الدولية في تحديد أسباب فشل عصبة الأمم ، فقال البعض منهم ان العصبة في ذاتها خرافة دولية ، وحمل الآخرون حملات شديدة على نظامها الداخلي ولائحة ترتيبها ، وقام خير قانوني من خبراء عصبة الأمم وكبار مستشاريها وهو الاستاذ « أميل جيرو » Emile Giraud بنشر مؤلف هام في سنة ١٩٤٩ ، تصندى فيه لبحث تلك الأسباب (١) ، ومن أهم الأسباب التي علل بها فشل عصبة جنيف

١ - ضعف التضامن الدولي ضعفاً دال عليه عدم اشتراك الولايات المتحدة

(1) Emile Giraud, « La Nullité de la Politique internationale des grandes démocraties (1919-1930). L'Echec de la S.D.N., La Guerre » (Paris 1949).

فى العصبية وظهور الفاشية والنازية فى أوروبا ، وتطرف شعوب المحور فى العواطف الوطنية وفشل الدعوة السلمية .

٣ - سياسة العصبية نفسها اذ كانت نظاما جديدا ولم يستقر الايمان بعهدا فى قلوب رجال السياسة الذين اداروا دفة أعمالها ، وأخطأت ديموقراطيات الغرب اذ استخفت بالمسائل المهددة للسلم معتمدة على وجود العصبية ، ولما فوجئت بسياسة الضغط من قبل دول المحور جنحت الى التسليم والتراجع بغير انتظام

٣ - كانت العصبية لوحة انعكست عليها عيوب ديموقراطيات الغرب ، تلك الديموقراطيات التى عجزت عن حل مشكلاتها الخاصة فكانت أعجز عن أن تنقذ قضية السلام ، ولذلك فقدت احترام الشعوب وثقتها ، أضف الى ذلك أن الصحافة قد جانبت خدمة المبادئ الشريفة والمثل العليا

٤ - ضعف الثقة بين الشعوب وضالة الوازع الدينى والمزايدات السياسية فى السوق الحزبية العالمية

وأعتقد أن السبب الحقيقى فى فشل العصبية هو الميثاق الذى لم يتسع لحل قضايا الشعوب المظلومة التى وجدت قبل ظهور عصبية الامم واتساع هذا الميثاق لا يعيب السياسة الاستعمارية حتى أضحت العصبية أداة فى يد بريطانيا وفرنسا لخدمة أغراضهما الاستعمارية وصارت العدالة الدولية ومسألة الامن الجماعى فى خبر كان

وكلما تأزمت الحالة الدولية ، حاولت الديموقراطيات أن تخفف من حدة التوتر بعقد المؤتمرات ، ومن أهم تلك المؤتمرات التى انتهت أعمالها بخيبة أمل شديدة مؤتمر نزع السلاح الذى افتتح جلساته فى جنيف فى ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ ، وهبت فيه فرنسا مطالبة بإنشاء جيش دولى يوضع تحت امرة عصبية الامم ، بأن تساهم كل دولة من دول العصبية فى هذا الجيش بنصيب من قواتها البرية والبحرية والجوية ، وطالبت فرنسا أيضا بعقد ميثاق ضمان متبادل يكمل الميثاق السابقة ، ولكن لما نيا طلبت بأن يسمح لها بالتسلح لتصل الى مستوى غيرها فى القوة العسكرية وظهرت انجلترا بسياستها اللتوية كمعادتها فلا هى مع أولئك ولا هى مع هؤلاء ، واقترحت تحريم سلاح الغواصات والحرب الكيميائية وتحريم الخدمة العسكرية الاجبارية وأشادت بإنشاء لجنة دولية مستديمة لمراقبة التسليح ، أما روسيا فقد لفتت نظر المؤتمر الى الحرب التى كانت مستعرة

بين اليابان والصين قبل عقد المؤتمر بخمسة أشهر ونادت بنزع السلاح
جملة ولم يؤيدها من الوفود غير الوفد التركي .

وتباينت الآراء في ذلك المؤتمر تبانيا استفادت منه ألمانيا أيما فائدة
فقد اجتمع في جنيف في ديسمبر سنة ١٩٢٢ مؤتمر ضم ممثلي إنجلترا
وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة وأصدر قرارا أباح لألمانيا أن
تسبلح الى المستوى الذى يجعل قوتها الحربية مساوية لقوة غيرها من الدول
بشرط أن يكون ذلك في نطاق الضمان الجماعى ، وكان ذلك القرار مقدمة
لنشاط عسكري بعيد المدى ظهرت آثاره بعد أن قبض الحزب النازى على
زمام الحكم .

* *

والحقيقة أن أوروبا كانت تستعد للحرب منذ سنة ١٩٢٥ ، وكان هذا
الاستعداد يجرى فى الظلام تحت ستار عصبة الأمم ومؤتمرات السلام
والدعوة الى نزع السلاح !!

ولكن مخازن البارود كانت تبني فى الشرق الاقصى فى نفس الوقت،
وقد أشعل الثقاب فى هذه المخازن قبل أن يشتعل فى أوروبا، ذلك أن اليابان
التي ضربت روسيا ضربة عنيفة فى حرب سنة ١٩٠٤-١٩٠٥ كانت
تتوسع فى منشوريا منذ أن وضعت تلك الحرب أوزارها ، ومنذ سنة ١٩٢٥
تصدت الولايات المتحدة لمناوئة اليابان بمناصرة الصين والتظاهر لها فتعقدت
المسألة واشتعل اللهب فى سبتمبر سنة ١٩٣١ اذ زحف الجيش اليابانى
على منشوريا وتوغل فيها ، واستغاثت الصين ببعض الأمم فلم تسعفها ،
واكتفت تلك العصبة المسكينة بتعيين لجنة تحقيق من ممثلى الولايات المتحدة
وانجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وذلك بقرار أصدرته فى ١٠ ديسمبر
سنة ١٩٣١ ، وسافرت اللجنة الى منشوريا ولكن اليابان مضت فى
خطتها وأتمت احتلال آخر مدينة من مدن منشوريا فى ٣ يناير سنة ١٩٣٢
ويقول الثقة ان اليابان قد نجحت فى تمزيق معاهدات السلم والاستخفاف
بالعصبة بفضل الرأسماليين اليهود من تجار الاسلحة فى مختلف بلاد
أوروبا .

وقد استمر الجيش اليابانى يفتك بالصين بعد أن دعم مركزه فى
منشوريا فضاغف ذلك من مخاوف ديموقراطيات الغرب وخصوصا
انجلترا التي كانت تعاني محنة أخرى فى الشرق الاقصى بسبب الحركة
الهندية التي كان يتزعمها المهاتما غاندى ، حركة العصيان المدنى التي لم
تقمعها سياسة العنف والارهاب بل مضت بخطوات ثابتة كانت تقض

مضاجع الامبراطورية المعجوز ، وهي أشد ما تكون حاجة الى الهند فمنها كانت تستورد القمح والحب والشاي والبن والارز والتبغ والجلود والى سوقها الواسعة كانت تصدر الآلات ومختلف ما تنتجه المصانع ، وقناه السويس هي طريق الهند ، كما أنه طريق أوروبا الى الصين واليابان (١) .

* *

وفي أوروبا كانت ألمانيا تدق أغلال فرساي ببراعتها الدبلوماسية المنقطعة النظر وتحطمها قيدا بعد آخر حتى صارت موثيق سنة ١٩١٩ قصاصات من الورق يتندر بها رجال السياسة ، وكان الحزب النازي كالنار التي تسرى في الهشيم فانتهدت سنة ١٩٣٢ وهو على أعتاب الحكم وبرامج النازي لم تكن خافية على أحد . وقد أسند الى أدولف هتلر منصب مستشار الرايخ في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ ، وتقبلت الدبلوماسية العالمية هذا الانقلاب بتحفظ وقلق ، ومع ذلك رحبت بعض الصحف الانجليزية بهذا الانقلاب منوهة ببغض هتلر الشديد للبشفية ، وقالت التايمز أن من المتوقع ألا يحدث تغيير جوهري في علاقات ألمانيا الخارجية ، وكذلك ادعت صحف الولايات المتحدة البرجوازية أنه ليس ثمة ما يدعو الى القلق وسوء الظن . أما فرنسا فقد انخلع قلبها فالفيجارو ، في عددها الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٣ وصفت هتلر بأنه ثقب سيشعل برميل البارود وقالت جريدة L'ordre بعددها الصادر في ٣١ يناير ان تعيين هتلر مستشارا الرايخ ، مناه أن البروسية الألمانية التي لم تعد تخشى فرنسا تريد أن تكشف وجهها للعالم .

ولم تكن سياسة هتلر الخارجية سرا يخفى على أحد فقد بينها في انجيله « كفاحي » Mein Kampf وفي هذا الكتاب حمل على الاستعمار حملة لا هوادة فيها ولم تنج ألمانيا القديمة من حملته وعاب عليها أنها كانت قبل الحرب العالمية الاولى دولة استعمارية والاستعمار في نظره لا يليق بشرف أمة عظيمة ولكنه أبى أن يظل الشعب الألماني محبوسا في رقعة ضيقة ولذلك طالب بما سماه المناطق الحيوية ، وليست هذه المناطق هي

(١) E. B. Ashton, « The fascist, his state and his mind », New York, 1937.

— T. Tittoni, « International economic and political problems of the day and some aspects of fascism », London 1926.

— Colin Ross, « La nouvelle Asie » (Paris 1944).

— J. Ray, « Le Japon », Paris 1941.

— F. Barret, « L'évolution du Capitalisme Japonais », Paris 1945.

المستعمرات بل أوروبا نفسها فما على ألمانيا الا أن تتوسع فيها وتجمع شتات جسمها المتناثر وعليها أن تتوسع في شرق أوروبا وأن تسترد الارض من روسيا وما يجاورها ، وفرنسا التي تفرض سلطانها على القارة وتقف ضد أمانى الشعب الألماني يجب أن تتحطم وتزول من خريطة أوروبا اذا ما اقتضى الأمر ذلك . ووضع هتلر نصب عينيه تكتيل العناصر الممتازة من الشعب الألماني . وقد نقل عنه مؤلف كتاب « هتلر قال لي » (١) أنه قال : « لن نسود العالم أبدا ، اذا لم تكن لنهضتنا نواة قوية كالقولاذ من شعب ألماني صميم يتراوح عدده بين ثمانين ومائة مليون نسمة » . وهذا الشعب هو المانيا والنمسا وتشكسلوفاكيا وجزء من بولندا، ومتى تجمع يضع تحت جناحيه بلاد البلطيق وبولندا وفنلندا والمجر وكرواتيا ورومانيا وأوكرانيا ويسير في روسيا حتى يصل الى القوقاز وترفرق فوق تلك البلاد راية الامبراطورية الالمانية المتحدة وللوصول الى هذه الغاية يجب استئصال العنصر السلافي أو تشريده

على أن هتلر بدأ سياسته الخارجية بحملة دعاية توحى بأنه محب للسلام والعدل والحرية وقال في خطاب رأس السنة الجديدة ، أنه عدو الماركسية والبلشفية التي تهدد تلك المعاني المقدسة ، وفي حديث له مع « الديلي ميل » الانجليزية في ٣ فبراير سنة ١٩٣٣ وصف معاهدة فرساي بأنها كارثة لا تصيب الشعب الألماني وحده بل تصيب العالم بأسره ولوح لفرنسا بغصن الزيتون قائلا لها أنه ليس من العسير تسوية ما بين فرنسا والمانيا من مشكلات وفي ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ خطب هتلر في الريشستاغ معبرا عن رغبة ألمانيا في توثيق صلاتها ببريطانيا ، وفي ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ توجه هتلر بالشكر الى روزفلت لاهتمامه بحل مشكلات ألمانيا الاقتصادية ، ولكن اليهود كانوا يشككون العالم في نوايا ألمانيا النازية ودعاياتها السلمية ويؤلبون الدول ضدها ويستعدونها في صحفهم وأبواقهم المختلفة متعاونين مع جهاز الدعاية الشيوعية ووجدوا لذلك ميدانا خصبا حينما اجتمع مؤتمر نزع السلاح في دورته الثانية من فبراير الى يولية سنة ١٩٣٣ . ولما أوقف المؤتمر عمله اقترح موسوليني عقد ميثاق رباعي بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا يستلهم نصوصه من ميثاق كيلوج وميثاق السلام الاخرى ، ويكفل اتفاق الدول المذكورة على حل مختلف المشكلات الدولية ، ودعا موسوليني الى روما رمزي ماكدنالد وجون سيمون وأغراهما بمشروعه فلما عادا الى لندن وعرض

(1) Hermann Rausching, « Hitler m'a dit », 1932-1934.

ماكديالد المشروع على مجلس العموم في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ ناووه زعيم المعارضة ، ونستون تشرشل ، وقيل في بعض الدوائر ان اليهود كانوا يستأجرونه ضد المانيا ، ولذلك احتج أشد الاحتجاج على السماح لالمانيا بأن تصل الى صفوف غيرها في التسليح . أما فرنسا فكانت تعاني أزمة داخلية أسفرت عن سقوط وزارة «بول بونكور» وتعيين «ادوارد دي لا ديه» مكانه ، وقد اتخذ الجنرال فيجان مستشارا عسكريا فأكد هذا المستشار أنه ليس ثمة خطر من تسليح ألمانيا لان فرنسا متفوقة عليها كما أن الاسطول البريطاني شديد البأس وقال ان خط ماجينو سيتم في سنة ١٩٣٤ ثم ذكر فيجان ان فرنسا ستستفيد بتوتر العلاقات بين روسيا وألمانيا . ولذلك اطمأن دي لا ديه واجتهد في تهدئة الحالة بين ألمانيا وفرنسا خصوصا وأن فرنسا كانت تعاني أزمة مالية .

وكان من الجائز ان ينجح موسوليني في مسعاه ، الا ان اليهود استطاعوا ان يشعلوا الفتنة بوساطة بولندا فأبلغت حكومة فرنسا في مارس سنة ١٩٣٣ ان المانيا تتسلح بسرعة وانها بذلك تخرق نصوص معاهدة فرساي وطلبت بولندا في مذكرتها من حكومة فرنسا ان تتعهد بمد المعونة لها ، وهي اذا اعطت هذا التعهد فلن تتردد بولندا عن الزحف بجيشها على المانيا لوقف التسليح . ولكن فرنسا اجابت على هذه الحماقة برفض اعطاء تعهدا .

وفي نفس الوقت سافر رئيس وزراء بولندا الى روما ليحذر موسوليني من التورط في عقد الميثاق الرباعي فقال له موسوليني بأعصاب ثابتة ، خير لبولندا ان ترد لالمانيا ممر دانزج لانه جزء من المانيا ، الا ان الدبلوماسية البولندية كانت مصابة بالهوس والغرور فحملت في صفحتها حملة شعواء ونجح اليهود في نقل جرائم الحملة الى ساحتي مجلس العموم ومجلس نواب فرنسا ولليهود في المجلسين مقاعد كثيرة وكذلك استخدموا الصحف التي تعمل لحسابهم وكثرت حملات التحدى ضد المانيا واضطرت للرد على تلك الحملات بتصريحات رسمية فأعلن وزير خارجيتها في ١١ مايو انها مصممة على استكمال سلاحها الجوي وطيرانها المائي ومدفعتها الثقيلة وتجهيز قواتها البرية مهما كانت نتائج مؤتمر نزع السلاح ولن تستطيع قوة في الارض ان تمنع المانيا من تسليح نفسها ، وردا على هذا التصريح قال لورد هيلشام Hailsham . وزير حربية انجلترا ان كل محاولة من جانب المانيا لتسليح نفسها خلافا لنصوص معاهدة فرساي ستؤدي لتوقيع العقوبات المنوّه عنها في تلك المعاهدة ضدها ، وردا على هذا التحدى أعلن « فون باين » نائب مستشار الرايخ في ١٢ مايو سنة

١٩٣٣ ان المانيا قد شطبت كلمة « دعوة سلمية » من قاموسها ووصف الوزير الانجليزى بالغش والتفاق . ومنذ ذلك التاريخ اخذت سحب الحرب تتجمع فى سماء اوربا . واستمرت سياسة التحدى والدس ضد المانيا حتى انسحبت من عصبة الامم فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٣

وكان انسحاب المانيا من عصبة الامم آخر مسمار دق فى نعش المسرحية التى سموها مؤتمر نزع السلاح ، وقد اعلن هتلر عن تصميمه على التسليح فى مذكرة تسلمتها حكومة فرنسا فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ، وفى هذه المذكرة طالب بحوض السار واعلن انه متحفل من كل قيد يرد على تسليح المانيا وقوات طيرانها واقترح ضمانا للسلم ان تبرم معاهدة عدم اعتداء مدتها عشر سنوات بين المانيا وجاراتها وخصوصا فرنسا وبولندا . ولما كانت المذكرة قد ارسالت الى حكومة بريطانيا فى نفس الوقت فان هذه لم تسلك سلوك فرنسا التى رفضت اقتراحات هتلر لاول وهلة بل سافر جون سيمون الى روما لىباحث موسولينى فى ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ وظهر ان فرنسا لا تستطيع ان تعتمد دبلوماسيا على حليفها القديمة وضديقتها التقليدية .

وفى ٢٩ مارس سنة ١٩٣٤ نشرت آخر ميزانية حربية لالمانيا وكانت ارقام الاعتمادات التى رصدت للطيران وغيره مفرعة فكتبت وزارة خارجية انجلترا الى وزارة خارجية المانيا تنبهها الى ان هذه الميزانية تعد خرقا صارخا لمعاهدة فرساي واجابت المانيا اجابة تهكمية فقالت ان معاهدة فرساي وضعت قيودا على التسليح لا على ميزانية التسليح !! ونيط بالكابتن انتونى ايدن السفر الى عواصم فرنسا والمانيا وايطاليا لىباحث تلك الحكومات فى امر عصبة الامم وضرورة الابقاء عليها واستئناف اعمال مؤتمر نزع السلاح ولكن الفتى البريطانى عاد من رحلته بخفى حنين .

واستمرت المناقشات والدسائس والمناورات بين وزارات خارجية اوربا الى ان وقعت حوادث تنبىء عن احداث جسام مكتوبة فى لوح محفوظ ، وبدأت تلك الحوادث بمصرع « بارتو » Barthou وزير خارجية فرنسا وكذلك الملك « الكسندر » ملك يوغوسلافيا فى مارسيليا فى ٩ اكتوبر سنة ١٩٣٤ . وكان « بارتو » من اعداء المانيا الالداء وقد خلفه « بير لافال » . واختيار هذا الرجل وزيرا لخارجية فرنسا كان نقطة تحول فذة فى مجريات السياسة الاوروبية ، وانى انقل هنا بعض ما ورد على لسانه حينما ادلى بأقواله فى قضية المارشال بيتان (١) .

(١) الدكتور مصطفى الحفناوى - قضية بيتان كانت فضيحة لفرنسا - مصر - سنة

« في سنة ١٩٢٤ كنت وزيرا للمستعمرات... وفي أكتوبر من تلك السنة ، وبعد مصرع
المسيو بارتو عينت وزيرا للخارجية ، ثم رئيسا للوزارة في يونيو سنة ١٩٢٥ وقبضت على
ناصية الحكم إلى فبراير سنة ١٩٢٦

« وطوال تلك المدة حرصت على مكافحة فكرة الحرب ودفعت خطر الوقوع فيها .
وكنت أحس أن السياسة الخارجية التي رسموها لنا لابد أن تجرنا إلى الحرب .

« أننا نحارب لكي نرفع المدون عن أنفسنا ولكن وطننا في تلك الأيام كان ينعم
بالحرية والرفاهية فلم يكن هناك داع لخاصمة أحد من جيراننا .

« لما خلفت المسيو بارتو في وزارة الخارجية في سنة ١٩٢٤ ، وجدت بمكتبي ملفين
أحدهما خاص بعقد ميثاق فرنسي سوفيتي ، أطلق عليه وقتئذ ميثاق الشرق ، والآخر كان
مشروع ميثاق تحالف وصداقة مع إيطاليا .

« ... دخلت في مفاوضات مع السوفييت من ناحية ومع إيطاليا من ناحية أخرى .

« وفي مفاوضاتي مع إيطاليا كان على أن أسوى مسألتين هامتين : الأولى منهما كانت
معروفة للرأي العام وهي تتعلق بتسوية الخلاف بيننا وبين إيطاليا في أفريقيا الشمالية
وكانت إيطاليا تشكو من الافتئات على حقوقها في معاهدة فرساي لأنها لم تحصل على النصيب
الذي كانت ترجوه من التعويضات ، وقالت إن إنجلترا منحتها الترضية الكافية ولكن
فرنسا بغلت عليها بكل شيء »

وشرح لافال الأسباب التي حملته على عقد اتفاق روما في ٧ يناير سنة
١٩٢٥ ، وهو الذي تنازل بمقتضاه لموسوليني عن مساحة قدرها مائة
وأربعة عشر كيلو مترا مربعا لتسوية الحدود المختلف عليها بين أملاك
فرنسا وإيطاليا في شمال أفريقيا وكذلك أطلق لافال يد موسوليني في
الحبشة ، وعقد معه محالفة عسكرية وأبرمت عدة اتفاقات سرية بين
إيطاليا وفرنسا (١) .

وحيال هذا التحول ناقت إنجلترا مرارة الهزيمة الدبلوماسية في
سياستها الأوروبية وعرفت أن هتلر جاد لا هازل ، وأن المحور قوة
لا يستهان بها ، وأن طريقها إلى الشرق محفوف بالمخاطر فإيطاليا ليست
بعيدة عن قناة السويس ولها أسطول في البحر الأبيض المتوسط لا يستهان
به ، ولها أطماع في الحبشة توشك أن تتحقق فتهدد القناة من الجنوب ،
وأهم من هذا كله أن المحور قد ظهر للعيان ، وهذا كله قد يسىء إلى مركز

(1) M. H. Macartney and P. Cremona, « Italy's foreign and colonial
policy, 1914-1937 » (London 1938).

— Arnold Brecht, « Prelude to silence, the end of the German repu-
blic », New York, 1944.

— W. Woytinsky, « Les conséquences sociales de la crise », Genève,
1936.

— La crise mondiale, » études publiées par l'Institut Universitaire des
Hautes Etudes Internationales, Paris, 1938.

انجلترا في مصر لانه مركز غير شرعى ، ولذلك يهمها ان تتعجل التسوية
مع مصر باى ثمن !!

* *

ازداد الموقف في أوروبا ضعفا على ابالة بعد مصرع مستشار النمسا
« دلفوس » Dollfuss وقيام حكومة نازية فيها برئاسة « زينتلين » Rintelen
وكان ذلك مقدمة لضمها الى المانيا فيما بعد ، وقد صدر في ٢٧ سبتمبر
سنة ١٩٣٤ تصريح مشترك من انجلترا وفرنسا وايطاليا باعلان
التمسك باستقلال النمسا وقد ادى الذعر بديموقراطيات الغرب للاتجاه
الى روسيا السوفيتية ودعوتها للاشتراك في عصبة الامم . وانتهزت
ايطاليا هذه الفرصة لتظفر بصيد جديد ، ذلك ان ايطاليا كانت تحلم
بالحبشة ، وكان لموسوليني برنامج استعماري لا يعلم مداه الا الله وكان
ينوى ان يجمع اريتريا والصومال والحبشة تحت الراية الايطالية وقد
بدأ في ارسال العتاد والاسلحة والرجال الى اريتريا منذ سنة ١٩٣٤
وتحرش الايطاليون بالاحباش منذ اواخر عام ١٩٣٤ ويلاحظ ان موسوليني
قد استخدم قناة السويس في نقل معدات الحرب وقواته التي كان
يحشدتها على حدود الحبشة ، وهذه المسكينة استغاثت بعصبة الامم الا ان
العصبة احنت ظهرها . ويبدو ان انجلترا لم تفق تماما لهذا الخطر
الايطالي في جنوب قناة السويس حتى ان لجنة كان يرأسها « جون مافي »
Maffey وضعت تقريرا سريا قالت فيه : « لا توجد لانجلترا في الحبشة
ولا في المناطق المجاورة لها مصالح حيوية تضطرها لان تعارض غزو
ايطاليا للحبشة معارضة شديدة بل ان سيطرة ايطاليا على الحبشة
قد تعود على انجلترا ببعض المزايا (١)

بل ان موسوليني فضح انجلترا وكشف عن أنانيتها واشتراكها في
الجريمة بطريق الاتفاق ونشر وثيقة تفيد ان انجلترا بعثت الى ايطاليا
عن طريق السفارة الايطالية في لندن باقتراح سرى في يناير سنة ١٩٣٥
ومضمونه ان تقسم انجلترا الحبشة مع ايطاليا وتعيننا مقدما من مناطق
نفوذهما ، وحينما كانت انجلترا تدرس تفاصيل الشروط وترسم خطة
المستقبل ضرب موسوليني ضربته وانفرد بالغميمة . ومع ذلك تجاسر
التفاق البريطاني على مناقشة موضوع الحبشة في مجلس العموم في ٧
يونيو سنة ١٩٣٥ . وفي هذه الاثناء تخلى سير « جون سيمون » عن

(1) Schuman, « Europe on the Eve », 1933-1939.

منصب وزير الخارجية ونحل محل السير صمويل هور ، وعين انثوني ايدن وزيرا بلا وزارة لشئون عصبة الامم . وقد ندب في يونيو سنة ١٩٣٥ لمقابلة موسوليني في روما ودعوته لعدم الالتجاء الى الحرب ، ولكن موسوليني قابله بمقابلة فاترة وعاملة بقسوة فساخر ايدن الى باريس رجاء ان يجد منها العون ولكن لافال كان قد اتفق مع موسوليني ولم يعد في مقدوره ان ينقض وعده

وفي سبتمبر سنة ١٩٣٥ طلب مندوب الحبشة الى مجلس عصبة الامم ان يطبق نص المادة ١٥ من عهد العصبة لمنع خطر الحرب الذي يهدد ايطاليا ، واكتفى المجلس بتعيين لجنة من خمسة اعضاء للسعى لتهدئة الحالة . وقد اجتمع سير صمويل هور في لندن بالمسيو لافال واتفقا على عدم اتخاذ اي اجراء يوغر صدر موسوليني . على ان انجلترا كانت على ابواب الانتخابات النيابية وأرادت وزارة « بلدوين » ان تتظاهر بالغيرة على الامن الدولي ، ولذلك كاشف وزير خارجية انجلترا المسيو لافال بهذه الحقيقة وبحاجة حزبه الى الدعاية فقبل لافال اقتراح صمويل هور بأن يلوح بتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا واشترط انه في حالة الالتجاء اليها ان تستعمل بطريقة لا تصيب ايطاليا بأذى بل تستعمل لمجرد ذر الرماد في العيون واشترط لافال عدم تطبيق العقوبات العسكرية بأية حال وان تترك قنـاة السويس مفتوحة لايطاليا في حالة الحرب والا يفرض عليها حصار بحري . واحيط موسوليني علما باتفاق هور - لافال فاغضب به وابلغ لندن وباريس انه لن يرد على العقوبات الاقتصادية بعمل حربي مادام انها ستستعمل معه برفق

وبعد ان اتفقت لندن وباريس وروما على صورية العقوبات الاقتصادية اقتحمت القوات الايطالية بلاد الحبشة في ٤ اكتوبر سنة ١٩٣٥ ، وقامت قائمة الرأي العام الدولي الذي كان غافلا عن اتفاقات المستعمرين السرية وطالب بأن تقرر عصبة الامم توقيع الجزاءات الاقتصادية والعسكرية على ايطاليا تنفيذا لنص المادة ١٦ من ميثاق العصبة ، واجتمع مجلس العصبة لتمثيل بقية الرواية في ١٧ اكتوبر وقرر اعتبار ايطاليا معتدية وأوصى بتطبيق الجزاءات الاقتصادية والمالية عليها ، وفي ٩ اكتوبر اجتمعت الجمعية العمومية للعصبة ، وقررت بأن على الدول المشتركة في العصبة ان تتخذ الاجراءات الآتية :

١ - الامتناع عن توريد الاسلحة لايطاليا

٢ - الامتناع عن استيراد البضائع منها

٣٠ - الامتناع عن بيع بعض المواد الاولية الثانوية لها

٤ - الامتناع عن اعطائها قروضاً أو البيع لها بالنسيئة ولكن يستمر مد إيطاليا بالبتروول والزيوت المعدنية والمعادن والفحم ، وتبقى قناة السويس مفتوحة للفرق الايطالية والعباد الايطالى طوال مدة الحرب !

وهذا يدل دلالة قاطعة على أن انجلترا قد خانت قضية الحبشية وتركها تسقط فى قبضة الدوتشى مضرجة بدمائها ، كما خانت ميثاق عصبة الامم واكتفت بتغطية موقفها بذر الرماد فى العيون وتنظيم مظاهره العقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا فى حدودها الضيقة ، وهى تعلم فى قرارة نفسها انها اشتركت فى المؤامرة من قبل ، وهذا فى الحقيقة هو السبب الذى من أجله بقيت قناة السويس مفتوحة أثناء الحرب بين ايطاليا والحبشة .

ولكن هل كان فى وسع انجلترا بغض النظر عن السبب الذى اشرنا اليه أن توصلد القناة فى وجه ايطاليا سنة ١٩٣٥ ؟ لقد ادعى زعيم حزب العمال فى مجلس العموم البريطانى فى ٧ يونيو سنة ١٩٣٥ ان هذا ممكن وطالب حكومته بتنبيه ايطاليا الى أنها ستحرم من المرور بالقناة اذا أعلنت الحرب ضد الحبشة ؟

ولما قرر مجلس عصبة الامم فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٣٥ ووافقته الجمعية العمومية للعصبة فى ١٠ اكتوبر ان ايطاليا معتدية ويجب ان تعامل بمقتضى نص المادة ١٦ من ميثاق العصبة ، طرحت مسألة ايصاد القناة ضدها على بساط البحث الدولى ، وكانت حجة القائلين بهذا الرأى ان العقوبات الاقتصادية لا يمكن ان تكون لها قيمة الا اذا استعمل هذا الاجراء وتعطل استعمال ايطاليا للقناة ولو بحيلة كأغراق سفينة داخل القناة (١)

ولكن نص المادة الاولى من معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ صريح فى تحريم غلق القناة وتركها مفتوحة لجميع الدول فى الحرب والسلم على السواء ومن غير تمييز ولا استثناء . الا ان دعاة نظرية الغلق بنوا رأيهم على :

١ - تغليب ميثاق عصبة الامم على معاهدة القسطنطينية والقول ان تلك المعاهدة واشباهها قد طويت تحت هذا الميثاق .

٢ - وقعت العقوبات الاقتصادية على ايطاليا طبقاً لنص المادة ١٦ من

(1) André Kostlany, « Suez, Le Roman d'une Entreprise ».

ميثاق العصبة ويستنتج من ذلك ان العصبة وافقت ضمنا على غلق القناة
كاجراء متمم للقرار الذى اصدرته . . .

٣ - وقعت ايطاليا ميثاق بريان كيلوج سنة ١٩٢٨ وهو الذى حرم
الالتجاء الى الحرب فخروجها على هذا الميثاق يحرمها من الانتفاع بامتياز
خولته لها معاهدة سنة ١٨٨٨

٤ - نص المادة ٢٠ من ميثاق عصبة الامم « يعترف اعضاء العصبة
كل فيما يخصه ، ان الميثاق الحالى يفسخ كل الالتزامات والاتفاقات
التي بينهم والتي تتعارض مع نصوصه ، ويلتزمون بالألا يرتبطوا
مستقبلا بمثلها فيما بينهم » وعلى ذلك فان كل معاهدة تعطل تنفيذ
قرار من قرارات العصبة يجب ان يوقف سريانها .

ويبدو وهن الحجج المتقدمة، التى رد عليها خصوم نظرية قفل القناة
بالادلة الآتية :

١ - اكدت موثيق السلام قيام معاهدة سنة ١٨٨٨ ونفاذها فلا يمكن
تعطيل مفعولها الا بتعديل نصوصها باتفاق جديد .

٢ - يختلف غرض معاهدة سنة ١٨٨٨ عن غرض ميثاق عصبة الامم
فالاولى منظمة للملاحة فى القناة والثانية تهدف لتنظيم السلام
الدولى (١)

٣ - مصر صاحبة السيادة على القناة ، ولم تكن فى سنة ١٩٣٥
عضوا فى العصبة فلم ترتبط بالميثاق (٢)

٤ - قياسا على ماورد بنص المادة ٢١ من الميثاق من ان « الموثيق
الدولية التى تحفظ السلام ، كمعاهدات التحكيم الاقليمية ، كمبدأ
مونرو لا تعد معارضة مع اى نص من نصوص الميثاق » يجب اعتبار
معاهدة سنة ١٨٨٨ من قبيل تلك الموثيق .

٥ - المادة ٢٣ من ميثاق العصبة كفلت حرية المواصلات والمرور .

٦ - قضاء محكمة العدل الدولية سنة ١٩٢٣ فى قضية السفينة
« ومبلدون » واثيرت حجج كثيرة اخرى رجحت الرأى القائل بعدم

(١) مذكرة للدكتور عبد الحميد بدوى ، قاضى محكمة العدل الدولية .

(٢) مذكرة للدكتور عبد الحميد بدوى ، قاضى محكمة العدل الدولية .

جواز قفل القناة (١) ، وسنبحث هذه المسألة من مختلف وجهات النظر القانونية ونبين رأينا الخاص في الجزء الثالث من هذا الكتاب ، الذى نتناول فيه مسألة الملاحة وحركة المرور فى قناة السويس . والذى يستفاد من الوثائق الدبلوماسية الخاصة بالحرب الإيطالية الحبشية ان انجلترا كانت قد اتفقت مقدما على عدم توقيع العقوبات العسكرية وعلى ترك قناة السويس مفتوحة ، ولذلك جنحت الابحاث النظرية لترجيح هذا الاتجاه .

فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ وجهت حكومة الاتحاد السوفيتى احتجاجا لعصبة الامم على توقيع العقوبات الاقتصادية والمالية ضد ايطاليا وتبودلت مذكرات دبلوماسية بهذا الشأن وظهر فيها تخاذل كل من انجلترا وفرنسا اللتين اشتركتا فى القول بأنهما ترجوان ان يسوى هذا النزاع فى اقرب فرصة .

الا ان الاتحاد السوفيتى عاد وأورى فى مذكرته الى العصبة المؤرخة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ان احتجاجه فى الواقع ينصب على تطبيق العقوبات المذكورة بصورة تشعر ان الحبشة قد استثنيت من الانتفاع بالحقوق المقررة للاعضاء المشتركين فى العصبة بمعنى ان قرار توقيع العقوبات كان متخاذلا وكان يجب ان تكون العصبة اكثر حزما ولكنها عاملت الحبشة معاملة هداها التفريق بين الاجناس ومناصرة الدول الاستعمارية واخذها برفق ، وهى معتدية .

وكان طبيعيا الا تحفل ايطاليا بهذا القرار الذى اصدرته العصبة ولم تكن قوة الحبشة متكافئة مع جيوش الغزو الايطالى وآلاتها الحديثة فتوغل الايطاليون فى بلادها . وحدث انه فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قررت عشرة دول من اعضاء العصبة وهى الارجنتين وهولندا والعراق والهند ونيوزيلندا ورومانيا وسيام وتشيكوسلوفاكيا وفنلندا والاتحاد السوفيتى ان تعتبر البترول من ضمن المواد التى يشملها قرار العقوبات الاقتصادية وكانت ايطاليا تستورد ٧٤ ٪ من بترولها من الدول المذكورة فانزعج موسسولينى وولى وجهه شطر برلين وباريس واتفق على ان يقوم لافال بمباحثة ميرصمويل هور ، وزير خارجية انجلترا فى الموضوع ووجد لافال لدى الساسة الانجليز استعدادا للتفاهم

(١) رسالة الدكتور عبد الله رشيدان ، المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها ، سنة ١٩٥١ ، ص ٢٢٢ وما بعدها .

مع ايطاليا وطعن الحبشة فى ظهرها ولذلك تم توقيع اتفاق لافال - هور فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، وهو ذلك الاتفاق الذى فاحت رايثته قبل ان تعلن نصوصه فاهتز الرأى العام العالمى وخصوصا فى الولايات المتحدة من جراء تلك الخيانة البريطانية واحتج النجاشى نفسه على الانجليز فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ . ولمارات انجلترا ان امرها قد انفضح اضطرت لان تضحي بوزير خارجيتها سير صمويل هور ، وادعى رئيس الحكومة بلدوين ان وزير الخارجية كان يعمل من غير مشورته ، وهذا كذب يفضحه الكتاب الابيض البريطانى الذى صدر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن الحبشة وفيه من الوثائق ما يدل على ان حكومة لندن كانت قد ارسلت تعليماتها الى سفرائها فى روما واديس ابابا موصية بالسعى لدى طرفى النزاع لهما على قبول مقترحات لافال ، هور ، ولا يمكن ان تصدر مثل هذه التعليمات الا بناء على خطة مرسومة اشتركت فيها الحكومة البريطانية كلها ، ولم يكن هور يعجل وحده فى السر ، كما ادعى بلدوين ، للتخلص من الحرج !!

وعلى الجملة ادت ذبذبة انجلترا وسياستها الملتوية التى لا تؤمن قط بالمبادئ الدولية وانما تعيش فى جواستعمارى هدفه مصالح بريطانيا وحدها ، ادت هذه السياسة لنجاح موسولينى فى الفتك بضمحيته ، وسرعان ما ظهرت الحقيقة المرة ماثلة أمام الانجليز ، فايطاليا تحتل مراكز استراتيجية منيعة وتسيطر على الحبشة ولها اسطول قوى فى البحر الابيض المتوسط وتمر بقناة السويس من غير حرج ، بل ظهرت لها مطامع فى القناة وطالبت بأن تعطى نصيبا كبيرا من كراسى مجلس ادارة شركة قناة السويس ، وفوق ذلك ايطاليا حليفة المانيا ومن السهل ان تستخدم المانيا وقت اللزوم القواعد الايطالية اذا ما اتقدت نيران الحرب .

والمانيا كانت تستعد بسرعة ، وقد اجتمع مجلس وزرائها فى ٦ مارس سنة ١٩٣٦ وقرر التحلل من اتفاقات لوكارنو واحتلال الشقة الحرام فى منطقة الراين .

وفى اليوم الثانى سلم وزير خارجية المانيا مذكرة الى سفراء انجلترا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا وأخطرهم بأن الحكومة الالمانية ، رأت أن الحق الطبيعى للشعب الالمانى يحتم عليها احتلال منطقة الراين بالجيش الالمانى والتحلل من اتفاقات لوكارنو ، وفى نفس الساعة التى كان السفراء المشار اليهم يتسلمون المذكرة الالمانية كان الجيش الالمانى يسير يقدم ثابتة لاحتلال المنطقة التى صدرت اليه الاوامر باحتلالها ورفع راية الرايخ

فوقها (١)

ولم يخف على الدول الغربية أن ألمانيا تتسلح بسرعة وعلى نطاق واسع وقد لمعت الاسلحة الألمانية في يوم ٧ مارس سنة ١٩٣٦ في حادث الراين وان تكن لم تستعمل ، ولكن القلوب قد انخلعت بطبيعة الحال ، وكانت انجلترا قد أفاقت قبل هذا الحادث من سكرتها ، وكان ونستون تشرشل يعوى كالذئب وينادى بالتسلح ويندد بالحرب في مقالاته المتعددة ، وكانت اليابان من الناحية الأخرى تتسلح بحريا وقد قررت ان تصل بأسطولها الى مستوى أسطول الولايات المتحدة وأسطول بريطانيا وفي سنة ١٩٣٤ قررت التحلل من قيود معاهدة واشنطن لسنة ١٩٢٢ الخاصة بالتسلح البحري .

اذن يجري تخزين البارود والتأهب والاستعداد ليوم مشهود ، وانجلترا حينما تشم رائحة البارود تضع يدها فوق قلبها فتسمع رنيناً يردد هذه الكلمات « طريق الشرق ، قناة السويس ، قناة السويس » ولكن الموقف شائك والمركز بين مصر وبريطانيا لم يحل ، ومصر لم توقع الاتفاقية التي تنسدها بريطانيا ، وفي وسع دول المحور في حالة قيام الحرب أن تشدد النكير على انجلترا في مصر وقناة السويس ، وفي وسع الدول المحايدة نفسها ان تقول لانجلترا اذا حاولت ان تتخذ اجراءات ضد ألمانيا في الحرب من شأنها تعطيل الملاحة ان تقول لانجلترا ما شأنك بقناة السويس ، ان وجودك بمصر غير شرعي ، وليس لك من سند لتتصرف في القناة بالفتح والغلق ؟! وأكثر من ذلك تشعر انجلترا ان الصدور تغلي في مصر ضدها ويمكن ان يطعنها الشعب المصري في ظهرها وهي مشتبكة في الحرب ويجعل مهمتها عسيرة أو يقف منها موقفا سلبيا يقتلها في الحرب !!

اذن يجب عليها ان تعجل بالتفاهم مع مصر وعقد الاتفاق المنشود من زمن قديم ، وبالأأسف ، لو ان السياسة المصريين قد فهموا ان انجلترا كانت ترجو بجذع الأنف ان تسوى ما بينها وبين مصر بأي ثمن قبل قيام الحرب لاستطعنا ان نقبض منها الثمن وأن نحملها على تغيير أسلوبها الاستعماري رضيت أم كرهت ، ولكن أعمت الشهوات رجال السياسة فوقعوا في الشرك وسلموا البضاعة ، ورحم الله الشهداء !!

الحرب في لغة الانجليز هي البحار والممرات المائية ، ولذلك لما ظهر

(١) A. Simón, « Les hommes qui ont trahi la France ».

دخانها في الافق في أواخر سنة ١٩٣٥ أصبحت المسائل الكبرى التي تشغل الدبلوماسية البريطانية هي المضائق التركية وقناة السويس . بمعنى أن إنجلترا رأت ضرورة تعديل معاهدة لوزان في ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ فيما يختص بالمضائق التركية، والتحايل على معاهدة القسطنطينية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ بالاتفاق مع مصر .

أما عن المضائق التركية فقد كانت تنظم حركة المرور فيها معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ وقد قررت حرية المرور للسفن التجارية في وقت السلم ، وتستمر هذه الحرية في وقت الحرب، إذا كانت تركيا على الحياد ، أما إذا دخلت الحرب فتتمتع سفن المحايدين بحرية الملاحة بشرط أن تخضع للتفتيش بمعرفة السلطات التركية لمنع مساعدة تلك السفن لأعداء تركيا، وتتمتع السفن الحربية بحرية المرور في وقت الحرب على أن يكون الحد الأعلى للقوة التي يجوز لأية دولة أن تمر بها في المضائق لدخول البحر الأسود. بحيث لا يتجاوز وحدات أقوى بحرية تملكها دولة واقعة على شاطئ هذا البحر وتكون موجودة به وقت مرور قوة الدولة طالبة المرور ، وفي حالة اشتراك تركيا في الحرب يسمح للسفن الحربية التابعة لدول محايدة بالمرور بشرط مراعاة التحديد السابق . وقضت معاهدة لوزان بتجريد منطقة الدردنيل والبوسفور وبحر مرمرة تجريدا عسكريا وأعطت الدول الموقعة على المعاهدة تعهدا بضمان سلامة المضائق ضد أي اعتداء .

ولكن الحرب الإيطالية الحبشية والخطر الذي ظهر للعيان بعد تضامن دول المحور واستعدادها وفتور العلاقات بين تركيا وإيطاليا منذ توقيع العقوبات الاقتصادية وتظاهر تركيا الشديد لقرار عصبة الأمم ، كل ذلك جعل نظام المضائق كما وضعته معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ غير سليم في نظر تركيا وكذلك من وجهة نظر بريطانيا وحلفائها ، وقد تبين أنه في حالة قيام الحرب وامتدادها إلى البحر الأبيض المتوسط ، تستطيع إيطاليا معتمدة على ألمانيا أن تعطل قوات فرنسا وتشغلها في القارة ، ولا يمكن الضغط على إيطاليا إلا إذا اعتمدت إنجلترا على تركيا لأهمية موقعها في شرق البحر الأبيض المتوسط وبسبب قواعدها البحرية ونفوذها في البلقان ، وأصبح من صالح بريطانيا إبعاد الصفة الدولية عن المضائق وتقوية نفوذ تركيا عليها ، متى كان من الممكن الاطمئنان إلى تركيا بحيث تقف على الحياد وتتصرف في حركة المرور بالمضائق طبقا لمصلحة إنجلترا وحلفائها

وكانت تركيا من قبل تنادي بتعديل معاهدة لوزان ، ولكن صوتهما قد بع بلا فائدة ، فلما أصبح للانجليز مصلحة تهيأت لاسباب لعقد مؤتمر

مونتريه من ٢٢ يونيو الى ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٦ ، ونجح المؤتمر ووقعته معاهدة مونتريه . وقد تقرر فيها بالنسبة لحالة الحرب أنه اذا كانت تركيا غير مشتبكة فيها تتمتع السفن الحربية التابعة للمحاربين بحرية المرور بشرط أن يكون مرورها تطبيقا للالتزامات ميثاق عصبة الأمم ، أو في حالات المساعدة التي تعطى لدولة معتدى عليها تطبيقا لمعاهدة مساعدة متبادلة تكون تركيا مشتركة فيها ، واذا دخلت تركيا الحرب أو كانت مهددة بخطر الحرب فإن المرور من المضائق يتوقف على موافقتها وللمجلس العصبة أن يدرس حالات خطر الحرب ويقرر ماذا كانت تركيا تعتبر مهددة بالحرب فيبقى اجراءاتها أو غير مهددة فيلغيتها . وردت لتركيا حرية تحصين المضائق وألغيت اللجنة الدولية التي كان قد نيط بها مراقبة تنفيذ معاهدة لوزان . بقيت قناة السويس ، قطب الرحي ومسألة المسائل ، فماذا تستطيع أن تفعل إنجلترا في قناة السويس لو قامت الحرب ؟

بعد احتلال إيطاليا للحبشة صارت إيطاليا مهددة للقناة من الشمال الى الجنوب ، والقناة هي الطريق الأهم الى القارة الهندية ، والطريق الذي تمر منه الامدادات والجيش التي تغتلبها إنجلترا من استراليا ونيوزيلند و جنوب أفريقيا ، ومن القناة يستطيع ان يصل أعداء إنجلترا الى البحر الأحمر لضرب محمياتها . فماذا تصنع بريطانيا ؟

قبل معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ كان مركزها في مصر هو مركز الدولة المغتصبة وليس لها من الحقوق أكثر مما لأية دولة أخرى من الدول المنتفعة بمعاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ؟

ولقد ثبت في الحرب الايطالية الحبشية انه لا يمكن منع دولة وصفتها عصبة الأمم نفسها بأنها معتدية من المرور في القناة ، وكانت إنجلترا نفسها من القائلين بهذا الرأي ، ولا يمكن ان يتغير المركز القانوني اذا كانت إنجلترا هي المشتبكة في الحرب مع تلك الدولة بالذات أو مع غيرها ؟!

ولكن مصر صاحبة السيادة على القناة بلا منازع ، وتستطيع مصر استنادا على حق السيادة أن تفرض على المرور في القناة قيودا معتمدة على حق الدفاع الشرعي المخول لها كدولة واستنادا على نصوص معاهدة القسطنطينية نفسها ، فالحل الوحيد الذي رآته إنجلترا للخروج من الورطة وضمان مركزها في القناة هو أن تحالف مصر لتجعل مركزها متلائما ومنسجما مع مصلحة إنجلترا في الحرب فتستطيع إنجلترا ان تتخذ الاجراءات التي تراها باسم مصر واعتمادا على سيادة مصر وبدعوى أنها حليف لمصر وبدعوى ان مصر مهددة من دول المحور أو من كائن من كان

يقف في الحرب ضد انجلترا وكأن مصر نفسها هي التي تتخذ تلك الاجراءات كأعمال وقائية ودفاعية وانجلترا ليست الا منفذة مشيئة مصر عاملة لمصلحتها بمقتضى معاهدة التحالف ؟!

اذن لابد من معاهدة تحالف بل ويضاف الى التحالف كلمة صداقة ؟! ولا بد أن توافق مصر في هذه المعاهدة على احتلال أراضيها وقناتها بقوات بريطانية وحسبها ان يقال في صلب المعاهدة أن الاحتلال قد انتهى وأن وجود تلك القوات في مصر لا يسمى احتلالا ، والساسة الانجليز يصدقون ما قاله ملنر في تقريره من أن المصريين تهمهم الالفاظ لا المعاني ؟!

والمعاهدة التي تطلبها انجلترا لابد أن توقع من جميع الزعماء المصريين على اختلاف ألوانهم السياسية ولا بد أن يوافق عليها برلمان يقال عنه أنه يمثل الشعب المصري أصدق تمثيل ، والحصول على موافقة رجال السياسة ليس بعسير في نظر الانجليز والاتيان بهذا البرلمان ليس بعسير أيضا ، فتلك الاحزاب وعلى رأسها الوفد قد ذاق مرارة الحرمان من الحكم ومغانم منذ سنة ١٩٣٠ واكتوت بسنوات الحكم الصدقي وطغيانه ، فلعلها تكون قد تأدبت وتقبل ما تفرضه انجلترا من غير معارضة شديدة !!

كانت انجلترا قد مهدت لذلك قبل قيام الحرب الحبشية نفسها ، ومنذ أن تأزمت الحالة الدولية فسقط عبد الفتاح يحيى في ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤ وجيء بدله بتوفيق نسيم وألغى دستور صدقي في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، ولكنه لم يسترد دستور سنة ١٩٢٣ فورا وكانت انجلترا تتريث وتنتظر سير الحوادث ، واقتصر الامر على حفظ علاقات المودة والتفاهم بين وزارة نسيم وحزب الوفد المصري ، واستمرت سياسة جس النبض التي أعادت دستور سنة ١٩٢٣ في ١٧ ابريل سنة ١٩٣٥ واكتفى بهذا واستمرت الاتصالات والمشاورات للتأكد مقدما من موقف الوفد في حالة استئناف المفاوضات ، وأما أحزاب الاقلية فأمرها معروف واستخدامها سهل !!

ولما قامت الحرب الايطالية الحبشية في اكتوبر سنة ١٩٣٥ أرادت انجلترا أن تتعجل بالاتفاق ، ولكن لابد ان يسبق ذلك طرد وزارة توفيق نسيم وكانت انجلترا وقتئذ تطرد مثل تلك الوزارة بمجرد التلميح للملك فؤاد ، ولكن حرصت انجلترا على أن يأتي البرلمان والنظام الجديد الذي تتفاوض معه بموجة حماس وطني تغطي على المؤامرة وتفوز أثناءها بالغنيمة كما يفعل النشالون الذين يندسون لسرقة الجيوب أثناء المظاهرات أو ولائم الافراح !!

وتعمدت انجلترا وهي أكثر دراية بالحالة النفسية في مصر من غيرها أن تثير الحواطر وتحدث القلاقل في مصر بتصريح كان معروفا مقدما وقعه على النفوس وقد ألقاه وزير خارجيتها، سير صمويل هور في قاعة « الجلد هول » ، بلندن ، واعترف في هذا التصريح بالتدخل البريطاني في شأن الدستور ، وكان معروفا ان المصريين يحتفلون في كل سنة بذكرى يوم ١٢ نوفمبر فالقاء ذلك التصريح قبل هذا اليوم بأيام قلائل كان مقصودا به استفزاز عواطف المتظاهرين ، وهذا ما حدث بالضبط .

مظاهرات دامية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ والايام التالية وقد قابلها البوليس المصرى الذى كان يرأسه ضباط انجليز بالرصاص فقتل ثلاثة من الطلبة ، واهتزت النفوس وجزعت الامة ، وأضحت على أبواب ثورة شبيهة بثورة سنة ١٩١٩ ، ولكن لم تنهيا النفوس وقتئذ للثورة ، وكان لابد أن تسير الحوادث طبقا للخطة الماكرة التي وضعت مقدما ، اذ تألف ما يسمى بلجنة الطلبة العليا ، وسعت هذه اللجنة لتوحيد صفوف رجال السياسة دون أن تضع برنامجا واضحا لتلك الصفوف التي تتحد وكأن الوحدة هي الهدف وليست وسيلة توصل الى هدف ، وكان أعضاء تلك اللجنة تلاميذ تنقصهم جرأة اخوانهم الذين عرضوا صدورهم للرصاص فماتوا أو جرحوا ، ولكن لم تنقصهم جرأة تصدر الصفوف والذهاب الى بيوت رجال السياسة ومكاتبتهم لدعوتهم الى الوحدة ، ولم يدرك أحد أن انجلترا في هذا الوقت بالذات كانت تطلب توحيد صفوف رجال الاحزاب وتسعى الى ذلك لتحصل على توقيعهم على المعاهدة عسبة واحدة !! وقد تألفت جبهة الاحزاب ، وتقدمت الى الملك في ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بطلب اعادة الحياة النيابية ثم رفعت ، باستثناء الحزب الوطنى في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عريضتها المشهورة الى ممثل الدولة المحتلة وكأنه السلطة العليا في البلاد ملتزمة عقد معاهدة التحالف والصداقة ، وهذا أقصى ما كانت تشتهي بريطانيا ، فضاعت دماء الطلبة الذين استشهدوا وجرت المفاوضات للوصول الى كارثة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، والمستولون عن ذلك هم أولا أعضاء لجنة الطلبة وثانيا رجال الذين فاضوا انجلترا وصححوا مركزها وأعطوها كل ما طلبت واكتفوا من الاستقلال بالوزارة وكراسى البرلمان ، وأما احتلال أرض الوطن بل أهم مرافقه وأجزاءه الحساسة ، فلا يتنافى مع الاستقلال !!

ومما تقدم يتضح بجلاء ان سوء الحالة الدولية ، وظهور نذر الحرب والتسابق للتسلح وقيام الحرب الإيطالية الحبشية واشتداد ساعد

المحور ، كل ذلك حمل انجلترا على التمهيد لاعادة دستور سنة ١٩٢٣ ،
وتأليف جبهة من الساسة المصريين لمفاوضة الانجليز لتوقيع معاهدة
تصحح مركز الانجليز وتطلق يدهم في حالة قيام الحرب فياخذون منا
كل مايشتهون باسم التحالف والصداقة ، ويتصرفون في قنائة
السويس ضد نصوص معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، وضد
أحكام القانون الدولى العام الاخرى بدعوى ان مصر هي التى تستعمل
حقوقها وهى التى أنابتهم كخلفاء فى استعمال هذه الحقوق ، وهكذا نالت
انجلترا من مصر أكثر مما كانت تظن أنها تستطيع أن تحصل عليه ،
وسنكشف عن المالبسات التى أحاطت بالمفاوضات وإبرام المعاهدة فى الفصل
الثانى من هذا الباب

الفصل الثاني القناة في معاهدة

٢٦ أغسطس ١٩٣٦

التفكير السياسي في مصر في سنة ١٩٣٦ - كتاب جبهة المفاوضة الى المندوب السامي البريطاني كان وصمة عار - جو المفاوضات - المادة الثامنة من المعاهدة - ملحق المادة الثامنة - معارضة سنة ١٩٣٦ ؛ الاساتذة : محمد علي علوبة ، عبد الرحمن الراجحي ؛ الدكتور محمد بهي الدين بركات ، فكرى ابازة ، محمد عزيز ابازة ؛ محمد محمود جلال المرحوم عبد الحميد سعيد ، المرحومة هدى هانم شعراوي - قائمة اشرف - خلاصة

ان اخطر تحول في النزاع المصري البريطاني هو التعاقد بين حكومتى البلدين في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، ولكن الظروف التي عاصرت هذا التحول الخطير لاتدع محلا للقول ان الشعب المصري قد تعاقد او ارتبط بتلك المعاهدة المشئومة وانما الحقيقة هي أن جماعة من الذين اعتبروا أنفسهم وكلاء عن هذا الشعب قد خدعوه وضلوه وقبلوا التوقيع على معاهدة لو أنه عرف كنهها وأدرك ما تنطوي عليه لما سمح لأولئك الذين جعلت منهم الصدف المحصنة وكلاء عنه أن يتكلموا باسمه أو يتعاقدوا نيابة عنه . ونحن لانستطيع أن نبحث معاهدة سنة ١٩٣٦ دون أن نشرح الظروف التي أبرمت فيها ونحلل التفكير السياسي في تلك المرحلة من حياة مصر .

لسنا ننازع في أن حزب الوفد كان وقتئذ يمثل كثرة المصريين ولكن هذه الكثرة كانت تتظاهر للوفد وتؤيده معتقدة اعتقادا راسخا أن رسالة الوفد هي تلبية رغبات الامة التي تلخص في اجلاء الغاصب عن أرض وادي النيل ، ولما قطعت المفاوضات في سنة ١٩٣٠ ظن عامة الشعب ان السبب في فشلها هو أن الوفد أبى أن يسلم للغاصب بمعنى أنه تمسك بالجلاء ولم يقبل عنه بديلا ، ولا نستطيع أن نطالب رجل الشارع بأن يكون باحثا سياسيا فيدقق ويمحص في قراءة مشروع النحاس - هندرسون سنة ١٩٣٠ حتى اذا ما اكتشف ان المفاوض المصري قبل الشروط العسكرية التي طلبها الانجليز سحب منه ثقته ، هذا أكثر مما يطيقه فهم رجل الشارع لا في مصر فقط بل في كثير من البلاد .

كان المجتمع المصري يتألف من طبقتين : طبقة الشعب وطبقة الحكام ومحترفي الحكم والسياسة وبين الطبقتين طبقة متوسطة من صغار الموظفين وغيرهم من أنصاف المتعلمين، فالكثرة وهي طبقة الشعب لم تكن في

حالة فكرية تسمح لها بتمحيص التفاصيل وكان يكفي ان يقال لها ان الوفد اختلف مع الانجليز فيزداد تعلقها به وتأيدتها له لانها تفسر اختلاف الوفد مع الانجليز بأنه تمسك بالجلاء الذي هو مطلب الشعب الاهم في القضية ، وكانت ملابسات الحال تثبت هذا الاعتقاد اذ ان قطع المفاوضات يتلوه طرد الوفد من الحكم وتعرضه لالوان مختلفة من الاذى والاهانات كانت في ذاتها توحى للشعب بأن الوفد يعاقب لانه لم يفرط في حقوق البلاد وكانت دعاية الوفد تلقى في هذه الناحية نجاحا كبيرا .

وكان الانجليز يستعينون بخصوم الوفد بالتنكيل به وهم يدركون تماما ان هذا التنكيل لابد ان يؤدي لتقوية الوفد شعبيا ولايرون في ذلك بأسا لانهم كانوا يرجون من هذا التنكيل أن يؤدي الى نتيجة أخرى هي أن يلين ويسلم لهم بطلباتهم اذا مافاوضوه بعدمعاقبته بضع سنين واذا سلم لهم ووقع يقال انه يمثل الشعب وأن الشعب هو الذي وقع ، وهذه مغالطة فالحقيقة انه على الرغم من قوة الوفد الشعبية كان الوفد في واد والشعب في واد آخر فكلاهما يتفقان في كلمة الاستقلال وانما الاستقلال الذي يفهمه الشعب هو الجلاء والاستقلال الذي يقبله الوفد هو استقلال أداة الحكم لا استقلال أرض الوطن وتحريرها من المحتل

استعان الانجليز كما ذكرنا بالفريق الآخر من طبقة الحكام ومحترفي السياسة وعلى رأسهم القصر الذي كان ركنا من أركان الاحتلال ورمزا من رموز سلطته اذ انجلترا هي التي عينت رئيس الدولة منذ أول الامر وفرضته فرضا وكان يلوذ بالقصر رجال السياسة من أحزاب الاقلية وهؤلاء مجتمعين صنعت منهم انجلترا الدكتاتورية الحمقاء التي حكمت من صيف سنة ١٩٣٠ الى اواخر سنة ١٩٣٥ وحرمان الوفد من الحكم مدة خمس سنوات تقريبا لم يكن بالامر الهين فعلى الرغم من قوته الشعبية دبّت الفرقة في صفوفه فانفصل عنه منذ ابتداء العهد الصدقي جماعة السبعة ونصف وبطول الوقت أحس أعضاؤه ان الخناق يضيق عليهم فملك الأرض منهم لا يتمتعون بمزايا الري والصرف كما كانوا يتمتعون من قبل بل على العكس كانت تعاملهم جهات الحكومة معاملة مجحفة وكذلك كان يلقي أنصار الوفد وأعضاؤه كثيرا من المتاعب المالية وصنوف الحرمان المادي وبمضى الوقت يتقلص نفوذهم في الاقاليم ، في حين أن أنصار العهد الصدقي كانوا غارقين في النعمة وأبواب الادارة كانت مفتوحة لهم والطبيعة البشرية تميل الى الجانب الذي يكفل المصلحة ولا تصبر طويلا على الجانب الآخر الذي يؤدي التشيع له لمصادرة الحرية أو التعذيب أو غير ذلك مما ارتكبه رجال العهد الصدقي

ولما شارفت سنة ١٩٣٥ على الانتهاء وتآزمت الحالة الدولية وأحس الانجليز بمسئولية الحاجة لمفاوضة مصر قطعت تقارير المراقبين الانجليز بأن سنوات الانقلاب الصدقي كانت كافية لترويض الوفد والقضاء على مقاومته الوطنية وتأكدوا أن في مقدور الوفد دون غيره ان يدخل الغفلة على الشعب ويوقع اتفاقا مهما جاء في بنوده فلا يصعب عليه ان يسميه استقلالا تاما ويحمل الامة على التهليل له ومباركته والامة وقتئذ كانت تثق في الوفد ثقة عمياء وتقبل منه أى شرح لمساثلها السياسية ولا تناقشه ولا تراجعها .

ولما قامت ثورة الطلبة في نوفمبر سنة ١٩٣٥ وسقط منهم في الميدان شهداء وأوشكت النيران ان تنتقل من صفوف الطلبة الى الطبقات الاخرى ، كانت هناك أيد تشغل في الظلام لحساب الانجليز ونجحت هذه الايدي في تحويل الحركة الى شيء آخر هو المطالبة بالدستور والحياة النيابية لأن ذلك من شأنه إعادة الوفد الى الحكم وكأن الدستور هو الغاية ولم يعد وسيلة حياة صالحة أو لتحقيق أمانى البلاد ، ولذلك تقدمت الجبهة الوطنية بطلب الدستور في ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ كما بينا في الفصل السابق ، وكان ذلك طبقا لخطة مرسومة ولهذا لم يتردد الملك فؤاد في اجابة هذا الطلب ، ومما يدل على أن الخطة كانت مرسومة والنية كانت مبيتة أن الجبهة تقدمت في اليوم التالي ، ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بطلب آخر رفعته الى المندوب السامي البريطاني ، وتدل عباراته على أن النية كانت مبيتة لمخادعة الامة وتحويل حركتها عن أغراضها السامية وطلبها الاول والاهم وهو الجلاء .

كان الشعب في سكرة ، بل ان المتعلمين وأنصاف المتعلمين من أبناء الشعب كانوا كذلك في سكرة وكانت أذهانهم متجهة الى شيء آخر هو التخلص من الحكم الدكتاتوري ولذلك لم يقرأوا بين السطور ، ولكن بعد انقضاء سبعة عشر عاما منذ ذلك التاريخ نستطيع ان نرى الامور على حقيقتها ، وهانحن ننقل هنا نص كتاب الجبهة الوطنية الى المندوب السامي البريطاني لنبين ان هذا الكتاب قد انطوى على معان كثيرة تدل على أن المطالب المصرية قد زيفت وأن أولئك الذين كان يتظاهر لهم الشعب قد خدعوا الشعب وخرجوا على ارادته وغشوه وهو في غمرة من الحماس سلبت منه لبه وأفقدته صوابه .

« حاضرة السعادة المندوب السامي لدولة بريطانيا العظمى

« ١ - حرص المصريون دائما منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمسة عشر الاخيرة على ان يتم الاتفاق بين مصر وانجلترا بتحديد علاقتهما وحل المسائل المعلقة

بينهما . وقد قوى أملهم في اتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٢٠ الى نصوص رضيها الطرفان واوشكا أن يوقعاهما ولا خلاف حصل في اللحظة الأخيرة أدى الى عدم توقيعها .

« ٢ - ويرجع حرص المصريين على اتمام الاتفاق الى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم، فان عدم اتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلترا من حين الى حين . ولا شيء أحب الى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو الى هذا الاحتكاك الذي يفسد جو العلاقات بين الدولتين، وعدم اتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات في سبيل رقيها ، ومن الامثلة على ذلك :

(١) بقاء الامتيازات الاجنبية ماسة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق التشريع المالى وفيه المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا، مع أن حريتها في هذا التشريع هي التى يمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا (ب) وجود ادارة اوروبية الى جانب ادارة الامن العام المصرية (ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للثودعنها ولعاونتها حليفتها (د) حرمان مصر من الاشتراك في الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا في عصبة الامم لتساهم بنصيبها مع دول العالم في خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة ، وليست هذه الا بعض الآثار الناشئة من عدم ابرام المعاهدة والداعية الى حرص المصريين على المسارعة الى ابرامها

٣ - فضلا عن هذه العقبات التى تقف في سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها ، فان بقاء المسائل المعلقة يعرّض حلفد كان من الأسباب التى أدت الى عسدم استقرار الحكم والطمانينة في البلاد ، وأدى لذلك في كثير من الاحيان الى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والاجانب المقيمين في مصر على السواء

٤ - ومنذ بدأت الازمة الدولية التى نشأت عن نزاع ايطاليا والعشبة في هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة ، فقد رأوا أن تطور هذه الازمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها ، وقد اشتركت مصر في هذه الازمة بالفعل منذ لبث الحكومة المصرية دعوة عصبة الامم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا ، كما اتخذت انجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية انقاء للطوارئ ، وفامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف .

٥ - وقد ظل الشعب المصرى يرفب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع انجلترا في هذه الازمة يتيح آنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات سنة ١٩٢٠ الى تقرير نصوصها ، وليس في عقد هذه المعاهدة ما يشغل انجلترا لعدم الحاجة الى مفاوضات جديدة تحتاج الى مجهود ذى بال

٦ - ولو كان في ابرام المعاهدة بعض ما يشغل انجلترا في الظروف الحاضرة التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الازمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم ابرامها ، فان ابرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر ، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من نجلترا ابرام معاهدة رضيتهما وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها

٧ - لاشك اذن في أن حرص المصريين على ابرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع انجلترا في الازمة الدولية الحاضرة من آنسب الفرص لهذا الغرض يرجعان الى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم مزيل لما يقوم من العقبات في سبيل حريتها ورخائها وتقدمها ، وما دامت نصوص المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٢٠ مقبولة

من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة واخلاص

٨ - ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٢٠ لكان المصريون اليوم أكثر اقبالاً على التعاون مع إنجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقاً لمطالبهم ، ولكانت مصر فى موقف يجعل تعاونها مع إنجلترا أقوى أثراً مما هو الآن لاسيما ونصوص المعاهدة تكفل لإنجلترا فى حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها كما تنص على تعاون مصر وإنجلترا تعاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق)

٩ - لهذا يرجو الموفقون من سعادتكم باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية أن تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية مطلبنا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات هندرسن - النحاس فى سنة ١٩٢٠ ، وأن تعالج المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات »

ومن سياق النص المتقدم ينضح جليا أن العريضة قد خلت من تحديد مطالب البلاد وهى الجلاء عن أرض وادى النيل ، وبدلاً من ذلك تبرع كاتبوها على غير أوادة الشعب بعرض معونة مصر لإنجلترا كالقول فى البند السابع « واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع إنجلترا فى الإزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص » والقول فى البند الثامن « ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ من سنة ١٩٢٠ لكان المصريون اليوم أكثر اقبالاً على التعاون مع إنجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقاً لمطالبهم ، ولكانت مصر فى موقف يجعل تعاونها مع إنجلترا أقوى أثراً مما هو الآن » ، وعرض أصحاب تلك العريضة أن تكون مصر مسرحاً لبريطانيا فى حالة قيام الحرب فقالوا : « ونصوص المعاهدة تكفل لإنجلترا فى حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها ... الخ » .

فهل يستطيع منصف أن يدعى أن الشعب المصرى قبل أن يعرض على بريطانيا شيئاً كهذا ؟ ! ..

أن أصحاب تلك العريضة لم يطلبوا استقلالاً حقيقياً بل طلبوا إبرام معاهدة تطمئن بريطانيا فى حالة الحرب أو خطر الحرب للمساعدات التى تقدمها مصر ، وآسف لان أقول بوصفى مصرياً أن التقدم بمثل هذا الكلام وقد قوض أركان المطالب الوطنية وشوهها لا يمكن أن يوصف إلا بأنه خيانة لقضية مصر وخروج على حدود التوكيل الذى أعطته للوفد

لمصرى فى سنة ١٩١٩ ، ونحن لانستطيع ان تلقى التبعة وحدها على الوفد فقد وقع تلك العريضة حضرات : مصطفى النحاس . محمد محمود . اسماعيل صدقى . حمد الباسل . يحيى ابراهيم . عبد الفتاح يحيى . حافظ عفيفى .

وقد حشوا عريضتهم بكلام عن الامتيازات الاجنبية وكونها ماسية بسيادة مصر ولم يكن بيد انجلترا وحدها الغاء تلك الامتيازات بل لم يكن يضيرها ان تلقى وكان فى وسع مصر ان تسمى لالغائها من غير طريق المساومة على استقلالها وحقوقها ، ولكن اريد بأقحام هذا الكلام التعمية والتغطية على العمل الفظيع وهو التسليم بالاحتلال تحت ستار كلمة الاستقلال المطاوعة التى لم تعد تؤدى المعنى الذى خطقت له .

ومما يدل على ان المؤامرة كانت محبوكة ان الدستور الذى حولوا اليه انظار الشعب المصرى قد اعيد بأمر أصدره الملك فؤاد فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ أى فى يوم تقديم العريضة الى المندوب السامى ليشغل الراى العام بالتظاهر لعودة الدستور فلا يفتن لما انطوت عليه عريضة الجبهة للمندوب السامى ، وظل الشعب منصرفا عن التدقيق فى بحث وتفهم المسألة الكبرى منشغلا بالمسائل الداخلية فسقطت وزارة نوبيق نسيم فى ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦ ، وتآلفت وزارة على ماهر الاولى ، فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ ، وكان ذلك فى نظر الشعب علامة طيبة ، وفى خلال الفرح والانشغال بهذا التغيير اجابت بريطانيا على عريضة الجبهة فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ بمذكرة وتبليغ شفوى قدمهما المندوب السامى الى الحكومة المصرية ، واعلنت انجلترا مقدا انها لن تتقيد بمفاوضات النحاس - هندرسون سنة ١٩٣٦ وبينت اهتمامها بوجه خاص بالمسائل العسكرية التى هى فى نظرها جوهر المسألة كلها . جاء فى المذكرة المشار اليها : « فلكى يمتنع أى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة انه من المرغوب فيه ان تشير الى المبدأ الاساسى الذى يقضى بأن الحكومات لاتتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائى ، ولم تصرح بأنها فى الوقت الذى تريد فيه ان تصل الى ابرام معاهدة لامتها ليس فى وسعها قبول انتقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، نفسها او أى مفاوضة اخرى لم تنته الى اتفاق » .

وصدر مرسوم ملكى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ بتشكيل وفد المفاوضات من حضرات : مصطفى النحاس . محمد محمود . اسماعيل

صدقى . عبد الفتاح يحيى . واصف بطرس غالى . الدكتور احمد ماهر . على الشمسى . عثمان محرم . حلمى عيسى . مكرم عبيد . حافظ عفيفى . محمود فهمى النقراشى . احمد حمدي سيف النصر . وبدأت مفاوضات الزعفران المشهورة .

وللاستمرار فى صرف انظار المصريين عما يدور فى تلك المفاوضات، صدر مرسوم دعوة الناخبين الى انتخاب أعضاء مجلس النواب فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٦ ، وحدد للانتخاب يوم ٢ مايو ، وأصبح الوفد على عتبة الحكم فنتيجة الانتخابات كانت معروفة مقدما لما كان يتمتع به الوفد فى ذلك التاريخ من نفوذ شعبى ، وفهم الوفد من التجارب السابقة ان التشدد فى المفاوضات والاتجاه بها الى المطالبة بالجلء معناه قطع المفاوضات وحرمانه من الحكم وليس بينه وبين كراسيه الا بضعة أمتار، وما دامت أنجلترا تملك فى يدها ذهب المعز وسيفه وتستند الى القوة المائلة فى ذلك الاحتلال الغشوم الذى يجثم على قلب مصر ، فكيف يمكن أن يقال أن المفاوضات جرت فى جو من الحرية وكيف يمكن أن يقيد الشعب المصرى بنتيجتها ، أن الظروف التى شرحناها تقطع بأن المفاوضات قد عاصرها الغش والتدليس والاكراه وجميع العيوب التى تعدم ركن الرضا فى العقود ، وحينما نتكلم عن الرضا لا نعنى رضا أولئك الافراد الذين تورطوا فى تلك المؤامرة ودلت عريضتهم للمندوب السامى وسلوكهم على أن لهم أهدافا غير أهداف الشعب المصرى ، فالوكيل لا يمثل الاصيل ولا يعبر عن رايه ، وانما نعنى رضا الشعب المصرى نفسه وهذا الرضا كان منعما للأسباب التى ذكرناها .

فى تلك الفترة العصبية جنحت قلة مستنيرة للوقوف وحدها منبهة ومخدرة محتفظة للشعب المصرى بسائر حقوقه القانونية .

وهذه القلة هى جماعة الحزب الوطنى ، ولم تكن لهم دار تضمهم ولا صحيفة تنطق بلسانهم ، ولكنهم افتتحوا تحت ضغط الحوادث دارا بشارع مجلس النواب وكنت من المتشرفين بالعمل معهم فيها ، كنت وفتنئ طالب حقوق وأخذت بالاشتراك مع بعض الشبان المستنيرين على عاتقنا أن نقاوم المفاوضات التى تورطت فيها الجبهة وننبه العالم كله الى أن مصر لها حق قانونى فى أن تحتفظ لنفسها بحق التحلل من المعاهدة التى يراد عقدها فى الوقت الملائم وقررنا أن نكشف المؤامرة ، ونعبر عن ارادة الشعب المصرى ، ويكفى واحد فى الاحتفاظ بالحق لبقاء الحق سليما وللتمسك به فى الوقت المناسب .

الفنا لجنة الشبان الوطنيين التي اتخذت لها محلا مختارا بنسابة الحزب الوطنى ، ولم يكن لهذه اللجنة رئيس وقد اختارنى أعضاؤها سكرتيرا عاما لها ، وانى أسجل للذكرى وللتارىخ أسماء الاساتذة الذين كانوا قوة هذه اللجنة التنفيذية ، بل القوة المحركة فى دارالحزب الوطنى حضرات : محمد سليم الحجازى ، يوسف كمال ، محمد ابراهيم جمعة ، مصطفى المنزلاوى ، مصطفى الحفناوى .

قامت اللجنة فى وقت المفاوضات وهو وقت محنة فى تاريخنا القومى بمجهود ضخم لا يتسع المقام لبياناه هنا ، وكان أهم عملها أن بلغت الجماعة الدولية مقدا بأن الشعب المصرى لن يتقيد بالمعاهدة وان وقعتها تلك العصبة التى يتألف منها وفد المفاوضات وبلغت وزير خارجية انجانرا ودول العالم أجمع أن مصر ستنقض المعاهدة فى الوقت المناسب . وهذا التبليغ تضمن شرحا مفصلا للقضية المصرية وقد أوردنا هذا بيان بصدر هذا الجزء من الكتاب وهو البيان الموجه فى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ أى حال بدء المفاوضات الى وزير خارجية أنجلترا وقد بلغ لجميع الدول عن طريق ممثليها فى القاهرة كما بلغ لعصبة الامم وأخطرنى وقتئذ المسيو « آفينول » سكرتير عام عصبة الامم فى كتاب منه أنه امر بنوزيع النسخ التى أرسلت إليه من المذكرة على وفود العصبة بصفة غير رسمية ، ونشرت المذكرة باللغة الفرنسية فى أكثر من صحيفة من كبريات الصحف العالمية كصحيفة « بارى سوار » وكانت اكبر صحف فرنسا المسائية ، وقالت وكالات الانباء فى نشراتها أن الوطنيين المصريين لن يقبلوا المعاهدة ، ولم نستطع أن نفعل اكبر من ذلك فى الجو الخانق الذى اكتنف المفاوضات ، جو الاكراه والغش والتهويز .

توفى الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، وتألف مجلس وصاية على العرش (١) ، وجرت الانتخابات فى موعدها وفاز حزب الوفد بأغلبية ساحقة واجتمع البرلمان فى ٨ مايو ، وتألفت وزارة النحاس الثالثة فى ١٠ مايو ، وقد ذكر الاستاذ مصطفى النحاس فى كتاب تأليف الوزارة ، وهو يعرض برنامج وزارته أن الوزارة « جاعلة نصب عينيها تحقيق استقلال البلاد بأبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة » .

(١) كان يتألف هذا المجلس من الأمير محمد على ، وشريف صبرى ، وعبد العزيز عزت .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت كلمات صديقة وحليفة شائعة على السنة
الساسة المصريين ، وكان الاستاذ النحاس أكثر من غيره افراطا في
استعمالها فدخلت مصر في عهد جديد يتسم بالتحلل في كل صور
الحياة واوجد النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى اذ خسرنا
الاستقلال وكسبنا صداقة الانجليز ، على حد تعبير السيد
مصطفى النحاس !! !

وقعت الواقعة ، وتم التوقيع في قاعة لوكارنو بلندن على المعاهدة في
٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، وأن لانجلترا أن تفقأ عين خصومها ...
ومعارضها في المجال الدولى ، بتلك الورقة الصفراء التى سماها النحاس
ومن معه معاهدة الشرف والاستقلال (١) !!

جاء في تلك المعاهدة ، بعد الديباجة ، وعلى الطريقة الانجليزية نص
المادة الاولى وهو « انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة صاحب الجلالة
الملك والامبراطور » ولهذا صدق الناس أن الاحتلال قد انتهى وان
الجللاء أمر لا ريب فيه !!

المادة الثامنة

ولكن قناة السويس حجر الزاوية في النزاع المصرى - البريطانى منذ
أقدم العصور ، ومن أجل القناة كان الاحتلال وويلاته ، ومن أجلها وضع
نص المادة الثامنة الذى قبله المفاوض المصرى ، وهو نص مفجع ومثير
« بما أن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر ، هى فى نفس
الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هى أيضا طريق أساسى للمواصلات
بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، فالى أن يحين الوقت
الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى
حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة وسلامتها

(١) قال سعد زغلول ، رحمه الله : « يحاول الاقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم
رضاءا بحمايتهم عليكم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا ، فلا تنخدعوا اذا خدعوكم ولا تخافوا
اذا هددوكم واثبتوا على التمسك بحقكم فى الاستقلال التام فهو أمضى سلاح فى أيديكم
واقوى حجة لكم ، فان لم تفعلوا وليس فى قوة ايمانكم الوطنى ما يجعل احتمالا لذلك
خذلتكم نصراءكم وأهنتكم شهداءكم ، وحقرتم ماضيكم وانكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم
واحنيتكم للذل ظهوركم وانزلتم بأمسكم ذللا يرفع » (مجلة الشباب العدد ٢٧ فى ٢٨
اكتوبر سنة ١٩٣٦)

فهل ذكر النحاس وصايا سعد وهو فى طريقه الى قاعة لوكارنو فى ٢٦ اغسطس سنة
١٩٣٦ ؟

الثامنة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بان يضع في الاراضى المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحددة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة ، ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها، ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بل هى حال من الاحوال ، كما انه لا يخل باى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

« ومن المتفق عليه انه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة السادسة عشرة ، على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لهم يعد ضروريا لان الجيش المصرى اصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها الثامنة ، فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم طبقا لاحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة او على اى شخص او هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان»

ما معنى هذا ؟

وصفت المادة الثامنة من المعاهدة القناة بثلاثة اوصاف يناقض بعضها بعضا ، فاعتبرتها مصرية وعالمية وطريقا للمواصلات الامبراطورية . قالت المعاهدة في السطر الاول من المادة الثامنة :

« بما ان قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر » ، وينبنى على هذا الاعتراف ان مصر صاحبة القناة ومالكها وسيدتها ، فلها أن تستعمل فى اوقات السلم وفى زمن الحرب كل الحقوق التى يخلوها القانون العام للدولة على أى جزء من اقليمها بلا منازع ولا شريك .

ولكن استرسل النص وقال عن القناة ، انها طريق عالمى للمواصلات ، وهذا تزايد لم يكن له مقتضى فمعروف ان القناة حفرت لكى تستخدم فى حركة الملاحة العالمية ، ولكن ذلك لا يجردها من مصريتها ويضفى عليها صفة دولية بأية حال ، فليست قناة السويس هى الطريق الوحيد الذى تسير فيه التجارة العالمية اذ تخترق تجارة العالم مختلف اقاليم الدول ارضها وموانئها وقنواتها ومياهها وسماؤها وتحمل هذه التجارة الدولية قاطرات وطائرات وسيارات وسفن ولا تقيد هذه الحركة سيادة الدول فى شىء ، فالواجب التفريق بين الملكية وما ترتبه للدولة من حق السيادة على جزء من اقليمها وبين الوظيفة ، ووظيفة النقل للاغراض الدولية لا تقيد الملكية والمنتفع بطريق من طرق المواصلات لا يترتب له ارتفاق او حق آخر على ذلك الطريق .

ويبدو سوء القصد ومحاولة العودة الى نظرية المواصلات الامبراطورية التي دللنا في فصول متقدمة على بطلانها وعدم وجود اساس قانونى لها من القول في صدر المادة المشار اليها : والقناة طريق للمواصلات الامبراطورية ، فما هو المقتضى الذى يجعل لبريطانيا امتيازاً على غيرها فى استخدام هذا الطريق؟ انها عميل يمر بالقناة اكثر من غيره ولكن هذا لا يغير من صفة القناة وهي انها شريان مصرى ، ولا يجوز بحال ان يعطى ذلك العميل البريطانى اى حق أو يرد اى قيد على حقوق الدولة التي تملك القناة وهي مصر ، وما كان ينبغى قط ان تقحم فى النص عبارة « طريق اساسى بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية » ، فهذا النص من شأنه ان يجعل لمصر كل الحق فى ان ترى فى تحطيم الامبراطورية البريطانية وتمزيق اوصالها السبيل الوحيد لتحرير القناة .

ان تلك الصيغة على اى حال تعد من قبيل تحصيل الحاصل ، ولا تكسب بريطانيا على القناة حقاً ولا تعطيها صفة تتميز بها على افراد العائلة الدولية ، وعلى ذلك يبقى الشرط الاول الذى اعترفت فيه بريطانيا بمصرية القناة معمولاً به لانه متلائم مع احكام القانون مستمد من حق سيادة الدولة على الاقليم ويعتبر الباقي من حيث القول ان القناة طريق عالمى وطريق للمواصلات الامبراطورية البريطانية من قبيل اللغو الذى لا يغير من الوضع الشرعى شيئاً ولا ينقص من سيادة مصر على القناة ، و اى نص فى معاهدة يتنافر مع أسس القانون لا يؤخذ به ولا يعول عليه .

وما دامت مصر هي صاحبة القناة وسيدتها فهي التي تملك دون سواها ان تدافع عنها بجيوشها فى جميع الاوقات والظروف وحق الدفاع من اقدس الحقوق المترتبة على السيادة

ولا تنازع معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، فى ان مصر صاحبة هذا الحق ، ويكفى ان تجلو انجلترا التي كانت تقيد مصر وتمنعها من ان تصل بجيشها الى المستوى الذى يسمح له بالدفاع عن الوطن المصرى جميعه ، يكفي ان تجلو وتنفك القيود التي فرضها الاحتلال لتبادر مصر فى اقرب وقت ممكن برفع جيشها الى المستوى الذى يضمن سلامة القناة ، ولا يعقل ان تقصر مصر قط فى هذه الناحية ، ولكن انجلترا حرصت فى سنة ١٩٣٦ على جعل مصر تجرى فى حلقة مفرغة وتسعى وراء أمل فى الهواء ، فنص فى المادة الثامنة بالقول « فالى ان يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى اصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل

بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر ، لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الاراضى المصرية بجوار القنال ٠٠ الخ ، والخطر الذى جاء به هذا النص هو انه جعل تقدير مستوى الجيش المصرى وصلاحيته لان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة متوقفا على اتفاق الطرفين ، وكان ينبغى ان يترك ذلك لتقدير الدولة صاحبة السيادة لا لتقدير بريطانيا ايضا فالمفروض ان تعمل بريطانيا على استبقاء احتلالها للقناة اطول مدة ممكنة ، وكلما قيل لها ان الجيش المصرى قادر على الانفراد بالمهمة أبت الاصغاء لهذا القول وتذرعت بحجج سخيفة واستندت على اضطراب الاحوال الدولية وهى دائما وابدا فى حالة اضطراب ، ثم ان قدرة جيش اى بلد فى العالم على الدفاع عن اراضيه مسألة اعتبارية ، وليست هناك مقاييس لاصدار حكم لا يقبل الجدل واللجاج ، وقد جاءت المادة الثامنة خلوا من تعيين ضابط لقدرة الجيش المصرية المطلوبة لحماية القناة !!

القيود التى وردت فى ملحق المادة الثامنة

اشتمل ملحق المادة الثامنة من المعاهدة على تسعة عشر بندا تعد أخطر من نص المادة الثامنة نفسه ، وشغفت هذه البنود بمحضر متفق عليه يتألف من ثلاث عشرة فقرة

عدد قوات الاحتلال :

حدد البند الاول هذا العدد بعشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ، ولكن ورد النص كالاتى : « من غير اخلال بأحكام المادة السابعة (١) يجب ان لا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التى توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية واربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من

(١) المادة السابعة من المعاهدة : « اذا اشتبك الطرفان فى حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فان الطرف الاخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الاتى ذكرها .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب او خطر الحرب الداهم او قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فى ان يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضى المصرية مع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات وبناء على هذا فان الحكومة المصرية هى التى لها ان تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك اعلان الاحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الانباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة »

المستخدمين الملحقين للإدارة والأعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال ،

ويظهر من هذا النص انه حدد عدد القوات بعشرة آلاف من القوات البرية وأربعمئة طيار ، ثم الغى هذا التحديد بما يأتي :

أولا - الإحالة إلى نص المادة السابعة فإذا قامت حالة من الحالات التي ذكرتها أطلقت يد بريطانيا بالنسبة لعدد القوات المحتلة ، وهذه الحالات هي :

أ - الحرب

ب - خطر الحرب الداهم

ج - قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها .

وفي أي وقت من أوقات السلم تستطيع بريطانيا ان تدعى ان خطر الحرب الداهم موجود او ان هناك حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها والمنازعات الدولية المهددة للسلام لا تقف ابدا ، ومن العبث ان يربط مصير أمة بالحالة الدولية التي لا تميل ولن يمكن ان تميل إلى الاستقرار

ثانيا - العدد الضروري من المستخدمين الملحقين للإدارة والأعمال الفنية .

وتستطيع بريطانيا ان تبعث لمنطقة القناة بما تشاء من القوات تحت ستار وصف افراد تلك القوات بأنهم من المستخدمين الملحقين للإدارة والأعمال الفنية .

مناطق الاحتلال :

في المعاهدة تفريق بين اوقات السلم واوقات الحرب واليك البيان :

في اوقات السلم :

٢ - اتسعت المنطقة العسكرية من برية وجوية المطلوبة لإقامة الجنود البريطانيين وتدريبهم عما كانت عليه في المشروعات السابقة فصارت تشمل شرق قناة السويس أي شبه جزيرة سيناء بدون قيد أو تحديد وتشمل غربي القناة منطقتين :

أ - منطقة يجري فيها التدريب طول السنة كما يجري في شبه جزيرة سيناء ، وتمتد من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس - القاهرة ، جنوبا بما في ذلك الخط المذكور وإلى خط طول ٣٠ - ٣١ شرقا على أن تستبعد الأراضي الزراعية وهذه المنطقة تصل إلى مقسرية من مدينة الزقازيق وإلى جدران منيازل مدينة بلبيس ، ثم تنحدر بعد ذلك

الى الجنوب الغربى ثم الى الجنوب حتى تكون على مقربة من مصر الجديدة
٢ - والمنطقة الثانية - يجرى فيها التدريب فى شهرى فبراير
ومارس ، (وهما شهرا التدريب الحقيقى فى جو مصر) يحدها امتداد
المنطقة السابقة جنوبا الى خط العرض الشمالى ٥٢ - ٢٩ ثم الى الجنوب
الشرقى الى ملتقى خط العرض الشمالى ٣٠ - ٢٩ بخط الطول
الشرقى ٤٤ - ٣١ ، ومن هذه النقطة شرقا على امتداد خط العرض الشمالى
٣٠ - ٢٩ (١)

ولا يبعد حد هذه المنطقة غربا عن مدينة القاهرة بأكثر من خمسة
أميال وتشمل مساحتها ما يكـون شرقى هذا الحد الى مدينة السويس ،
وهو يشمل الاراضى غير المنزرعة من مديرية الشرقية وجزءا من مديرية
الجيزة حتى يقابل من جهة الجنوب محطة الواسطى تقريبا .

وعلى هذا فالمناطق الثلاث تشمل شبه جزيرة سيناء برمتها الى فلسطين
وجميع الاراضى التى تحدها من جهة الشرق قناة السويس ، ومن جهة
الشمال خط عرض القنطرة يتجه الى الغرب ثم الى الجنوب فى خط
طول قرب القاهرة بعرض مدينة الواسطى تقريبا ثم شرقا حتى خليج
السويس - وكل هذا وقت السلم .

٣ - ملحق للمناطق العسكرية السابقة

ويلحق بالمناطق الثلاث السالفة الذكر منطقتان لم يرد لهما ذكر فى
المشروعات السابقة . وهذا نص الفقرة ١٢ من المادة الثامنة : « تقدم
الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى
الجهات التى ترابط فيها القوات البريطانية ، كما انها تقدم ببورسعيد

(١) نص الفقرة المباشرة من ملحق المادة الثامنة :

« تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانيين قد اتفق على اعداد المناطق المحددة بمد
لتدريبها ، ويجرى التدريب فى المنطقتين « أ » و « ب » طول السنة وتكون المنطقة « ج »
للمناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس .

أ - غرب القنال فى القنطرة شمالا الى خط سكة حديد السويس - القاهرة جنوبا (بما
فى ذلك الخط المذكور) وإلى خط طول ٣٠ ر ٣١ شرقا بحيث تستبعد كل الاراضى المنزرعة

ب - شرق القنال ، حسب الحاجة

ج - امتداد المنطقة « أ » جنوبا الى خط العرض الشمالى ٥٢ ر ٢٩ ومن ثم فى الجنوب
الشرقى الى ملتقى خط العرض الشمالى ٣٠ ر ٢٩ بخط الطول الشرقى ٤٤ ر ٣١ ومن هذه
المنطقة شرقا على امتداد خط العرض الشمالى ٣٠ ر ٢٩ ومساحات المناطق المشار اليها فيما
سبق مبينة على الخريطة الملحقة بالمساعدة (بمقياس رسم ١ - ٥٠٠.٠٠٠)

والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها ومن هذه التسهيلات ابقاء فصيلة صغيرة بريطانية في هاتين المينائين لتسلم وحراسة هذه المهمات عند مرورها .

وعلى ذلك تكون الالتزامات التي ألتفتها الفقرة المتقدمة على كاهل الحكومة المهرية هي :

أ - تقديم التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات والمؤن البريطانية وخزنها وتقديم وسائل المواصلات المعقولة بين المينائين والمنطقة العسكرية المحددة .

ب - تقديم وسائل المواصلات المعقولة من وإلى الجهات التي ترابط فيها القوات البريطانية ، وذلك من غير تعيين الجهات فقد تكون من الشرق كما تكون من الغرب ومن الشمال أو الجنوب ، ومن بورسعيد أو السويس ، ومن الإسكندرية وطنطا وزفتى ، ومن القاهرة أو من قنا واسوان .

ج - قبول فصيلة بريطانية أي احتلال جنود بريطانيين على الدوام والاستمرار في مدينتي بورسعيد والسويس .

٣ - منطقة عسكرية أخرى جامعة: الشطر الأخير من الفقرة الخامسة من ملحق المادة الثامنة : « ومن المفهوم طبعاً أنه يجوز لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أن تقوم على نفقتها الخاصة بعد استئصال القوات البريطانية هذه الثكنات والمساكن بإدخال التحسينات والتغييرات وأنشاء مباني جديدة في المنطقة المحددة في الفقرة الثانية السالف ذكرها »

أعطيت المناطق الواسعة لايواء القوات البرية والجوية وتدريبها ، ثم رخص للانجليز بأنشاء مباني في أية بقعة من المناطق المحتلة، ولقوة الطيران ، أن تحلق في اجواء مصر كلها وقت السلم « حينما ترى ضرورة لذلك من اجل التدريب » والتزمت الحكومة المصرية بأنشاء منازل وموانئ للطائرات البرية والمائية مع وضع تلك الموانئ والمنازل في كل وقت وآن تحت تصرف القوات البريطانية تستخدمها متى شاءت وكما شاءت (١)

(١) من المضحك أنه أعطى مصر في مقابل ذلك أن يكون « لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية »

٤ - الشكنات العسكرية :

أ - تعهد مصر بأن تعد في منطقة القناة ما تحتاج اليه القوات البريطانية من الاراضى والشكنات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذى قد تستلزمه الطوارىء مع جعل الاراضى والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة ، وتقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات ، وذلك كفرس الاشجار وانشاء الحدائق وميادين الالعاب ٠٠٠٠ الخ وان يعد موقع لاقامة مصحة للنقاهاة على ساحل البحر الابيض المتوسط (الفقرة ٣ من ملحق المادة الثامنة)

ب - تعهدت الحكومة المصرية بتقديم الاراضى وانشاء المساكن وكافة ما أشير اليه فى الفقرة ٣ من ملحق المادة الثامنة على نفقتها الخاصة ، على أن تساهم الحكومة البريطانية بدفع ما انفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ فى اقامة ثكنات جديدة انشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل وبدفع تكاليف ربح الشكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية وبشرط ان يدفع اول هذين المبلغين عند انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والمبلغ الآخر عند انسحابها من الاسكندرية - وللحكومة المصرية ان تتقاضى ايجارا مناسبا عن مساكن المستخدمين المدنيين .

وتعين لجنة من الحكومتين يعهد اليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الالتزامات المحددة آنفا على أن تقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية والمواصفات التى يقدمها ممثلو الحكومة الانجليزية بشرط ان تكون معقولة . وللجنة حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها فى أى وقت فى اثناء سير العمل . وتنفذ هذه المقترحات والمشروعات بشرط ان تكون معقولة وان لا تتجاوز مدى الالتزامات السالفة الذكر (الفرقتان ٤ و ٥ من الملحق)

ج - تشمل ابنية الشكنات البريطانية اماكن للمتزوجين من الضباط ولنسبة معينة من الرتب (الفقرة ٧ من المحضر المتفق عليه) (١)

(١) نص الفقرة السابعة السابعة من المحضر المتفق عليه : «من المتفق عليه بالنسبة للفقرة ٣ من ملحق المادة الثامنة (١) أن تشمل ابنية الشكنات البريطانية اماكن للمتزوجين من الضباط ولنسبة معينة من الرتب الاخرى (ب) انه وان كان لا يمكن الان تحديد موقع مصحة النقاهاة تحديدا نهائيا الا ان العرش قد تصلح لهذا الغرض (ج) ان الحكومة المصرية جريا على الخطة التى سلكتها فعلا لصالح سكان تلك المناطق ، ستتخذ جميع التدابير الصحية الممكنة لمكافحة الماريا فى الجهات المجاورة للمناطق التى توجد بها القوات البريطانية »

٥ - الطرق والسكك الحديدية :

تعهدت الحكومة المصرية في الفترتين السادسة والسابعة من ملحق المادة الثامنة بشيء لم يكن له وجود في المشروعات المتقدمة ، وهو الطرق والكبارى والسكك الحديدية بحجة ابلاغ وسائل المواصلات الى مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة .

أما الطرق التي التزمت مصر بانشائها فهي :

١ - طريق بين الاسماعيلية واسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وطنطا وكفر الزيات ودمهور .

(٢) طريق بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة الى مصر الجديدة

(٣) طريق بين بورسعيد والاسماعيلية والسويس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة الى السويس على مسافة خمسة عشر ميلا تقريبا غربى السويس .

(٥) طريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوبا الى قنا وقوص

(٦) طريق من قوص الى القصير

(٧) طريق من قنا الى الغردقة

(٨) تحسين الطريق بين القاهرة والسويس .

(٩) تحسين الطريق بين القاهرة واسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء .

(١٠) تحسين الطريق بين الاسكندرية ومرسى مطروح .

واشترط أن يكون عرض كل طريق عشرين قدما وأن تعمل لها تحويلات حول القرى .. الخ وأن تبني من مواد من شأنها أن تجعلها دائما صالحة للانتفاع بها في الأغراض الحربية ، وأن تكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكي الثقيلة ذات الحجم .. الخ .

وأما عن السكك الحديدية :

(١) فتزداد تسهيلاتهما في منطقة القناة وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها في تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة .

(٢) يجعل الخط بين الزقازيق وطبنا مزدوجا .

(٣) يحسن الخط بين الاسكندرية ومرسى مطروح

واشترط في هذا كله بأوصافه أن تقوم مصر وحدها بإنشائه وصيانته مع إنشاء أرصفة وتوسعة محطات وإنشاء مخازن في منطقة القناة طبق المرفق بالخطاب رقم ١ من السير مايلز لامبسون في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

وعدا ما تقدم أوردت البنود التسعة عشر للمحق المادة الثامنة قيودا وتحفظات بشأن الجلاء عن القاهرة والجلاء عن الاسكندرية ، وقد أصبح الكلام في هذه المسألة من تحصيل الحاصل اذ جلت قوات انجلترا عن المدينتين المذكورتين .

في حالة الحرب

جاءت المادة السابعة مطلقة من كل قيد وسوت بين حالة الحرب ، وحالة الخطر الداهم وحالة المفاجآت الدولية المعبر عنها « بحالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » ، والنص الانجليزي apprehended international emergency وترجمته الحرفية هي :

«خشية قيام مفاجأة دولية» (١) ، وفي كل تلك الحالات تقسم مصر لبريطانيا التسهيلات والمساعدة بما ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات ، وتتخذ لمصلحة بريطانيا جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما في ذلك اعلان الاحكام العرفية والرقابة ، وقد جاء بالفقرة الثالثة من محضر متفق عليه أن طرق المواصلات تشمل الاسلاك البحرية والتلغراف والتليفون واللاسلكي .

كان أولى بالذين وقعوا تلك المعاهدة من الجانب المصري في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ أن يتركوا للبرلمان حرية بحثها وتمحيصها وللشعب فرصة درسيها ومناقشتها في جو هادئ لا يعتريه دجل وتهريج ولا يغطي على حرية الفكر فيه مطمع أو غاية ، ولكن كانت النية معقودة مقدما على غش الشعب المصري والأيقاع به وتضليله ، ولذلك عاد الرئيس السابق مصطفى النحاس من أوروبا وسبقته حملة من الدعاية والتهويز ، واشترك فيها مع الاسف بعض الفنانين من ضعاف النفوس فنشروا المقالات

(١) بيان الدكتور محمد بهي الدين بركات بمجلس النواب في مناقشة المعاهدة ، يراجع كتابنا « السفر الخالد » ص ٢٠٣

والبحوث المؤيدة للمعاهدة بعبارات لا تصدر عادة عن أساتذة جامعات، بل عن ديماجوجيين مجترفين ، وكانت الصحافة في قبضة الحكومة المسماة وقتئذ حكومة الشعب ، فكتبت كلها بالاحرف الضخمة تعلن للقراء في الصباح والمساء أن المعجزة قد تحققت فانتهى الاحتلال وجاء الاستقلال ، ولما وصلت الباخرة التي تقل رئيس الحكومة الى الاسكندرية رقت لها مظاهر شعبية عجيبة واشترك في الترتيب رجال الادارة ولجان الوفد وأصحاب القمصان الزرقاء من الدهماء الذين كانوا أشبه بجيش مأجور مهمته ارهاب كل معارض للحكومة والاعتداء عليه بشتى الوسائل ، وأطلقت المدافع بتحية الغزاة الذين ثبتوا الاحتلال بتلك النصوص المهيمنة التي تقدمت الاشارة اليها ، وأقيمت الزينات على نفقات الدولة في طول البلاد وعرضها وصنع استقبال ضخم لابطال المعاهدة، وفي هذا الصخب فرض على الامة أن تلقى عقلها وارادتها •

وحاولنا ان نناقش هؤلاء الذين طبلوا للمعاهدة مناقشة هادئة فحيل بيننا وبين هذا الواجب ، وأعد الاستاذ محمد علي علوبة ، وهو من أقدم رجال السياسة وأكثرهم اتزاناً ، بحثاً قانونياً مستفيضاً في شرح نصوص تلك المعاهدة وأراد أن يلقي بحثه في اجتماع عام دعا اليه بالاسكندرية وحاولت نشره على المصريين ليسترشدوا به أثناء انعقاد مجلس البرلمان لمناقشة المعاهدة فكلف رئيس الحكومة رجال البوليس بالقاء القبض على شخصي ، وسجل هذا الحادث في مضابط البرلمان على لسان حضرة الاستاذ محمد علي علوبة في خطابه بمجلس الشيوخ (١)

وعقد الحزب الوطني بعض الاجتماعات التي خطب فيها رجاله وأساطينه مفندين المعاهدة وتعرضت هذه الحركة لشتى المضايقات وطبع حضرة الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بحثاً كشف فيه عيوب المعاهدة ووزعه على الناس ، واشترك معنا في الحملة على المعاهدة الاتحاد النسائي المصري ، وكانت رئيسته المرحومة هدى شبعراوى مرجلا يغلي ضد المعاهدة فوجهت نداءاً الى عصبة الامم تلتمس منها وقف تلك المؤامرة ، وكتبت الى رئيس الحكومة والى رجال البرلمان تناجى ضمائرهم وتستحلفهم أن يرفضوا المعاهدة ولكن تغلب المهرجون وضاعت وسط هتافاتهم أصوات المحذرين والمنذرين ضد ذلك الخطر المحقق •

وكانت جلسات البرلمان الذي نظرهذه المعاهدة امتحاناً للرجولة وللأخلاق ، وبالأأسف ضناعت الرجولة وسقطت الأخلاق ، وما أصدق

(١) اعتقلني السيد مصطفى النحاس سبع مرات بتهمة الكتابة والدعوة ضد المعاهدة •

ماقاله الاستاذ عبد الرحمن الرافعى (١) « ولكن الرغبة الجامعة فى معالفة
الفاصب ومصافاته ، والبقاء فى الحكم والاستمتاع بفوائده ، كل ذلك كان
له الاثر البالغ فى توقيع هذه المعاهدة »

كان عرض المعاهدة على البرلمان مسرحية من مسرحيات الاحتلال ،
فلاحزاب لاتستطيع ان تخرج على ارادة زعمائها وقد صورت لها تجاربها
الماضية فى الحكم ان رفض المعاهدة ستكون من نتائجة الحتمية سقوط
الحكومة وحل البرلمان وتذوق مرارة الحرمان من شهوات الحكم سنوات
أخرى ، ورجال البرلمان وقتئذ كانوا من طبقة الاقطاعيين الذين يعتمد
نفوذهم على المال وهذه الطبقة التى خلقها الاحتلال نكبة على أى نظام
سياسى أو اجتماعى ، جلس هؤلاء تحت قبة البرلمان ، لاليناقتشوا المعاهدة
بعقولهم وبهدهى من ضمائرهم بل ليصفقوا ويؤيدوا مصطفى النحاس
ومكرم عبيد وقتئذ وبقية الهيئة التى تورطت ووقعت المعاهدة ، وكانت
المعارضة ممثلة فى محمد محمود واسماعيل صدقى بل والمستقلين من
أمثال على الشمسى وكل أولئك وقعوا المعاهدة فالطقم البرلمانى قد ارتبط
بتوقيع زعمائه فكيف يتصور ان يناقش أو يبحث ؟! مرت المعاهدة
فى المناقشات بسرعة خاطفة وكأنها شريط من أشرطة دور الخيالة ، ولم
يعدم ذلك البرلمان الدنس رجولة آحاد يحصون على أصابع اليد ، وكانت لهم
ضمائر ولهم عقول ، ففندوا المعاهدة فى جملتها وتفصيلها وسجلت مضايقت
المجلسين لأسمائهم سيرة عطرة ، وهذه أهم المسائل التى أثاروها فيما يختص
بقناة السويس .

١ - المعاهدة هى الحماية لأنها لم تحقق الجلاء

استشهد الاستاذ الرافعى فى مستهل بحثه بكلمة قالها العلامة فوشيل فى كتابه القانون
الدولى العام (طبعة ثامنة سنة ١٩٢٢ ، ج ١ ص ٢٨٢) وهى : « أعلنت انجلترا حمايتها
على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ولكن الحركة الاستقلالية التى قامت فى مصر عقب
ذلك اضطرت الدولة الحامية الى ارضاء بعض الامانى القومية ، وسيكون من نتائج ذلك تغير
الحماية بنظام من نوع آخر يقرر استقلال مصر فى الوقت الذى يغول فيه انجلترا
بواسطة معاهدة تحالف ، الزايا والضمانات التى كانت الحماية تحققها »

وبعد ان ناقش الشروط العسكرية خلى بقوله : « وهى شروط تتمثل فيها قواعد
الحماية ، فالمعاهدة ابدية ، ومن شروطها المتفق على ابديته جعل موانئ مصر ومطاراتها
وطرق المواصلات فيها تحت تصرف القوات البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب
أو خشية وقوع طوارئ دولية ، وهذه الابدية لا وجود لها مطلقا فى معاهدة بين دولتين
مستقلتين ، بل هى من اخص مظاهر الحماية واركانها ، وكذلك من اركان الحماية وجود

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، الطبعة الاولى
مصر سنة ١٩٥١ ، ص ٣٤

جيش أجنبي في جزء من أراضي دولة ما مهما قيل عن صفة هذا الجيش . فما بالك اذا كانت اماكن هذا الجيش تشمل المناطق الواسعة التي تحددها المعاهدة ... واذا قيل في المادة الاولى من المعاهدة بانتهاء الاحتلال فالامر الواقع انه لا ينتهي بل يتحول من احتلال غير مشروع الى احتلال مشروع ، وينتقل من مكان الى مكان في « شكل ضمان الدفاع عن قناة السويس بالتعاون مع القوات المصرية » وهذا الشكل في ذاته مظهر من مظاهر الحماية لان من اركان الحماية مساعدة الدولة الحامية للدولة المحمية في الدفاع عن سلامة امتلكها كلها أو بعضها . ومن مظاهر الحماية أيضا امتلاك دولة أجنبية حق ارتفاق حربي على طرق المواصلات والموانئ والطارات في دولة أخرى ، بل هو أقرب الى التملك منه الى الحماية »

وفال الاستاذ محمد عزيز أباطة في بيان له بمجلس النواب : « ان الاحتلال قد نقل من القاهرة وغيرها من المدن الى منطقة أخرى قاعدتها المديرية المنكوبة ، مديرية الشرقية ، فاذا قال رجال القانون ان وضع جنود أجنبية لغرض معين في أرض دولة أخرى ليس احتلالاً ، فهذا كلام لا يؤبه له ، ولا يمكن أن يقابل الا بالسخرية والاستهزاء ، لان الاحتلال هو وضع جنود أجنبية في أرض دولة أخرى ، ووضع جنود أجنبية في أرض دولة أخرى هو الاحتلال . هذه هي الحقائق البسيطة التي يفهمها الناس جميعاً مهما حاول المتنطعون من رجال القانون أن يقولوا ويعيدوا في تفسير القوانين ، مساكين هؤلاء فكلما حزب السياسيون أمراً أو تناقشوا في مسألة جمعوا قوانينهم ومتونهم وشروحهم ومراجعهم ووضعوها في خدمة السياسيين ، كان السياسيين يعيهم أن يفعلوا ذلك بأنفسهم ، عجيب أن يجهلوا ويتعبوا أنفسهم ويكدوا أذهانهم ليضعوا خلاصة بحوثهم في خدمة السياسيين مع علمهم أن السياسيين يعلمون حق العلم ما علموا هم ويدركون أن القانون الدولي العام ليس له من ورائه محاكم تطبقه أو قوة تنفذ أحكامه ، وأن تلك المباحث الواسعة لا تعدو أن تكون لغوا ونافلة لأنها نصوص غير مكتوبة - وعجيب أن يأكل القوى الضعيف وهو مشكور وأن يبتلع الأكبر الأصغر وهو ماجور » (١)

٢ - النقط العسكرية دليل الاحتلال

هذا ما أجمع عليه الذين تصدوا لنقد المعاهدة ، فقال الاستاذ محمد علي علوبة في خطابه بمجلس الشيوخ : « ان مساحة المنطقة العسكرية أكثر من تسعة آلاف كيلومتر مربع ، وهي عبارة عن مليونين ومائتين وثمانين ألف فدان ٠٠ ثم أضيفت اليها منطقة للانجليز أن يمرنوا جنودهم وطياراتهم كما شاءوا وأنى شاءوا بلا قيد ولا شرط في شبه جزيرة سيناء بأكملها ، وشبه جزيرة سيناء يبتدىء من قناة السويس الى فلسطين ومساحته - كما قيل لي - ٦١ ألف كيلو متر مربع وبعبارة أخرى ١٤ مليون و ٥٠٠ ألف فدان تكون تحت تصرف التمرينات الانجليزية ، فاذا أضيف الى هذا الرقم تسعة آلاف كيلومتر وكسور كان المجموع أكثر من سبعين ألف كيلو متر . وهذه الوقائع المادية لا شأن لي بها . انما قيل لنا ان

(١) كتابنا السفر الخالد ، ص ٢٩٦

الطائرات صارت سريعة والمساكنات الحربية يجب ان تتمرن فيجب ان تكون المساحات واسعة وان الطائرة لا يمكن ان تدور حول نفسها وحتى لا تطير حول نفسها يجب ان يكون لها مساحة تبلغ ٧٠ ألف كيلو متر مربع، (١)

٣ - أبدية المحالفة

أثبت الذين ناقشوا المعاهدة من رجال المعارضة أنها تضمنت شرط التحالف الأبدى وان هذا الشرط ثقيل الوطأة وقد شرح الدكتور محمد بهي الدين بركات المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ في المعاهدة ، وقال :

« انتقل بعد ذلك الى تفسير معنى التأييد تاركا الفقه الدولى والابحاث القانونية جانبا فانها ستتصلع أمام الواقع . هاهى نى انجلترا فى معاملتها مع املاكها التى وصلت الى درجة الدومنيون (الملكات المستقلة) قد عقدت عدة مؤتمرات مع هذه الملكات تقرر فيها ان جميع تلك الدول أعضاء فى عصبة الامم البريطانية باختيارها ، وقالوا ان هذا معناه ان لكل منها حق الانفصال . واضرب لذلك مثلا ما حدث فى جنوب افريقيا فانه قد نص صراحة عند التصديق على هذه المعاهدة بان هذا التصديق لا يتعارض وحققا فى الانفصال عن الدولة البريطانية متى شاءت ، فانظروا يا حضرات النواب المحترمين ، انه فى الوقت الذى تتطور الامبراطورية البريطانية وتعطى الحرية الكاملة للدومنيون فى الانفصال عنها نراها تصر على جعل المعاهدة بيننا وبينها أبدية بشروط لم تكن موجودة فى مشروع سنة ١٩٢٠ !!

« هذا ما يتعلق بالزمن وهوليس كل مانصت عليه تلك المادة ، بل انها نصت ايضا على حرية الانتقال ، تلك الحرية المفروضة علينا بصفة أبدية بمقتضى المعاهدة !! »

وقال الاستاذ محمد فكرى أباطة عن أبدية المحالفة : « الواقع ان المعاهدة انما هى لمصلحة انجلترا فقط لتطمئن وتستقر فى هذه البلاد فلو كانت المحالفة لمدة معينة لاحتملناها ولصبرنا عليها حتى انتهاء مدتها ولكنها محالفة أبدية بدليل مانصت عليه المادة ١٦ وأرجو أن تنبهوا جيدا لدلولها لأن فهمه كان صعبا على وأخشى أن يكون صعبا عليكم مثلى . »

وحلل حضرته نص المادة ١٦ من المعاهدة فقال :

« ولتبسيط تحليل هذه المادة نذكر بالتدريج الادوار المنتظرة :

أولا - بعد العشرين سنة - أى بعد العمر الطويل لا يفسخ العقد ولا تنحل المعاهدة .

ثانيا - وانما يعاد النظر لا فى بقائها أو فنائها بل فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك .

(١) قدر حضرته هذه المساحة بضعف مساحة بلجيكا أو هولندا ..

ثالثاً - إذا إتفق الطرفان كان بها ، وإذا لم يتفقا يحال الخلاف الى مجلس عصبة الأمم أو لاية هيئة أخرى .

رابعاً - مجلس العصبة لا يحكم في بقاء المعاهدة أو انتهائها ، في فسخ العقد ، بل يتقيد دائماً بالنص السابق وهو النظر في نصوص المعاهدة .
خامساً - ولزيادة التأكيد نصت المعاهدة على أنه من المتفق عليه أن أى تغيير في المعاهدة أى تغيير في النصوص والتفاصيل يكمل استمرار التحالف بين الطرفين طبقاً للمبادئ التى تنطبق عليها المواد ٧٥ و٧٦ و٧٧

« فلذا رسمنا هذا في الذهن تماماً وعلمنا للمواد ٧٥ و٧٦ و٧٧ وجبنا أن المادة الرابعة تفرض علينا توطيد الصداقة والتفاهم وحسن العلاقة مع بريطانيا الى الابد - وهذا تحميم قاس ، فالامم والشعوب نهضة للظروف ، مقتنصة للفرص والسوانح والشرائع الالهية لم تشترط الابدية حتى للزواج ولتكوين الاسرة ، ولكننا في هذه المعاهدة نشترط السرمدية بشكل واضح . »

« أى عقد في العالم صيغ بهذا التحميم الابدى . انه امر غريب جدا ، فكل عقد يفسخ وكل مخالفة تنتهى الا هذه المعاهدة التى تفرض علينا أن نبقي أصدقاء لانجلترا الى الابد . »

« ... اذا قيل أن المعاهدات الابدية غير معروفة في انقانون الدولى ، فما هى الحكمة اذن من النص على الابدية في هذه المعاهدة ؟ »

٤ - خطر التحالف مع بريطانيا بالذات

قال الاستاذ محمد فكرى أبازة في بيانه بمجلس النواب :

« ومن الغريب يا حضرات النواب أننا نقدم على التحالف في الوقت الذى تبتعد فيه امريكا عن التدخل في الشؤون الاوروبية وفي الوقت الذى نرى فيه بولونيا تتردد بين التحالف مع روسيا أو المانيا ، وقد رأينا بلجيكا تنفجىء العالم فيعلن ملكها بكل شجاعة عدم تقيد حكومته بمعاهدة الحلف المقدسة بينهما وبين فرنسا . »

« ومن الغريب حقاً أننا في الوقت الذى نرى فيه مصرع المحالفات ، وفي الوقت الذى تنبه العالم الى خطر المحالفات وعدم ملائمتها لحرية الدول في اختيار مواقعها التى تلائم الظروف نقدم نحن على المحالفة ! ومع من هذا التحالف ، مع بريطانيا أكبر دولة ذات سوابق في الاستعمار وصحيفتها سوداء في هذا الميدان . »

« ولا شك أنه يترتب على نفاذ هذه المعاهدة أن يصبح كل عدو لبريطانيا العظمى ، وكل طامع فيها أو ثائر عليها عدواً لنا . وتعلمون حضراتكم أن بريطانيا العظمى بما لها من المصالح الخطيرة ولامتلكها القارات والبحار الشاسعة مهددة دائماً بالطامعين وبالأعداء والشارين ... الخ » (١)

خنقت الكثرة البرلمانية الطامعة في جاه الحكم ، الممالة للذين وقعوا المعاهدة ، صوت المعارضة البريئة المستنيرة ، ولكن سجلت سنة ١٩٣٦ في صحيفة الشرف أسماء حضرات الاساتذة :

(١) - يراجع كتابنا ، السفر الخالد

محمد علي علوبة - عبد الرحمن الرافعي - الدكتور بهي الدين بركات -
محمد محمود جلال - محمد عزيز أباطة - محمد حافظ رمضان - المرحوم
الدكتور عبدالحميد سعيد - عبدالعزيز الصوفاني - مصطفى فودة - محمد
عبد الجليل أبوسمرة - المرحومين هارون أبو سحلي وحسن صبرى -
فكرى الصغير

وذلك عدا الذين عارضوا خارج البرلمان كالأستاذ عبد المقصود متولى
وجميع رجال الحزب الوطنى وأنصاره

ماذا نصنع ؟

وكانت حجة الذين هملوا للمعاهدة أن هذا أقصى ما يمكن الوصول اليه ،
وماذا تصنع مصر لو قطعت المفاوضات أو رفضت المعاهدة ، وقد رد الزعماء
ردودا مختلفة على هذا السؤال السخيف ، فقال الأستاذ محمد علي
علوبة :

« وإذا قيل لكم شيء أحسن من لاشيء ، فأجيبوا بأن المعاهدة بوضعها
الحاضر أسوأ من لاشيء ، وبما أجاب به نابليون بعض أصدقائه في منفاه
بسانت هيلين ، فلقد عرضوا عليه تاج فرنسا بعد أن ضاع أمله في
أن يهرب ، ومهدوا له سبيل الفرار فأبى ولما حاجوه بأن حرите أجدى له
من الذل الذى هو فيه قال لهم : « زنوا كلامكم ، فانى لست هنا فى الذل وانما
أنا فى الاسر »

« حقا ليس الأسير بالذليل ، وانما الذليل من رضى بالذلة والمهانة
« وإذا أريد بالناس رغم هذا أن يرضوا بالمعاهدة فرحين مستبشرين ،
وأن يروها بحالتها قد حققت الاستقلال الكامل ، والامانى الوطنية ، فما على
الذين يطبقون هذا الرأى الا أن يغتبطوا ، وأن يقيموا اقواس النصر
وأعلام الفرخ ، وأن يرقصوا رقصة الطير المذبوح ورحم الله الشهداء ،

وقال الأستاذ محمد حافظ رمضان ، رئيس الحزب الوطنى وقتئذ :

« علموا هذا الشعب أن بريطانيا ليس لها فى وادى النيل حق ، وان
الله سبحانه وتعالى وهب مصر نيلها وجعل منها ما يشبه شجرة النخل ،
قمتها الوجه البحرى وجذعها يستمد ماء الحياة من البحيرات النائية التى
وصل اليها الجندى المصرى فى فجر القرن الماضى ، وأن بريطانيا لاتجهل
حقوقنا ، بل تعتمد عليها فى نزاعها الاستعمارى مع الدول الاخرى .. الخ
« فهموا هذا الشعب أن قناة السويس قناة مصرية فى ارض مصرية
شقها المصريون رغم اعتراض بريطانيا لتكون طريقا مأمونة للجميع تغنيهم

مؤونة الدوران حول راس الرجاء الصالح ، شقها المصريون لا لتكون
اتصالا بخليج دوفر ولا التحاقا بنهر التايمز ، شقها المصريون لترقى بها
المدنية وتسعد ، لا لتشقى بها مصر وتستعبد !!

« ثم ذكروا العالم أجمع أن المسألة المصرية لا تحل على بساط الصوالح
البريطانية ، ولا باتفاق بين مصر وبريطانيا وحدها ..

« فهموا الشعب حقيقة قضيته وأن كل ضعف واستسلام يقضى على حقوقه
وأن النظريات الدولية والضمير الدولي لا تعاون غير الشعوب الحية القوية
التي تستمسك بحقوقها ولا تفرط فى شىء منها ، بل تستبسل فى
الدفاع عنها .

« انكم ان فعلتم ذلك وقضيتم فى المحنة الحاضرة على رعوس الياس
المستولى على النفوس ورفعتم اصواتكم وجددتم نشاطكم فان صحيفتكم فى
الجهاد الوطنى تبقى بيضاء نقية .. لم يلوثها نفاق ولم يدنسها رياء ،
وستخرج الى الحياة أجيال متعاقبة من أبنائنا وأحفادنا ، فاذا فتحوا كتاب
نهضتنا علموا أن لكم أنتم - يارجال الحزب الوطنى - وأن لا بطلاكم الذين
ماتوا فى سبيل الجهاد والحق واخوانهم الذين دفنوا فى ميدان التضحية
النزيهة ، علموا أن لكم أنتم والسابقين من زعمائكم واخوانكم تلك المواقف
الشريفة وتلك الحملات الوطنية البريئة ، بل علموا أنكم أنتم واخوانكم
ضحية الحرص على مبادئكم ، فعلى الذين تحاسبهم ضمائرهم وتناجيهم
وطنيتهم أن يعملوا معا بكل ما أوتوا من قوة لدرء خطر الغول الاستعمارى
الذى ينشب أظفاره ، ولقد دانت لنا فرصة قيمة لتحقيق هذه الامنية
يوم اتفق رجال الحزب الوطنى والوفديون على الميثاق الوطنى فى
لوزان ، غير أن السياسة البريطانية وقد فتحت أمامنا باب المنازعات
الحزبية توصلنا الى الحكم فأضاعت علينا تلك الفرصة الثمينة ، كذلك
دانت لنا فرصة ثانية يوم جاهدنا وعملنا بجد وبكد لايجاد الجبهة
الوطنية فسرعان مافتح لنا الدهاء البريطانى باب التنازع على الحكم
ونافذة الاتفاق الموعود فترجع فى دست الحكم من تربع ، وضل فى سراب
هذا الاتفاق من ضل .

« أما سبيلنا فى دفع المطامع الاستعمارية المحدقة بنا ، ان تعملوا
ما استطعتم على اقناع هذا الشعب بحقوقه والدفاع عنها واقناع الدول
المتمدينة بصحة قضيتنا ناشرين الدعوة فى كل الشعوب المختلفة ،
وانى اليوم أدعو فى هذه الساعات العصيبة الى مضاعفة الجهود لتحقيق
هذه الغاية ، كما أدعو الامة الى تأييدنا ومؤازرتنا .. الخ »

« وخلق بأمة عريقة في المجد كالأمة المصرية ان لاتزعجها الكوارث
وان تتذرع بما يجمل بأمثالها من الصبر والثبات والمثابرة للمطالبة
بكل حقوقها ،

الخلاصة

تبتت معاهدة سنة ١٩٣٦ أقدام الانجليز في أرض وادى النيل
واضفت على احتلالهم المشروعية التي كانوا يبحثون عنها من زمن طويل ،
وجعلت لهم مركزا استثنائيا في منطقة قناة السويس ، لاتتمتع به
مصر نفسها ، صاحبة القناة ، واعطتهم المعاهدة من المزايا والامتيازات
مالا يمكن لعقل ان يسلم به ، واطلقت المعاهدة ايديهم في أرض الدولة
وبحارها وسمائها ، ومن اجل قناة السويس لم تكفهم الطرق التي كانت
موجودة فاستوجبوا شبكة من الطرق العسكرية الجديدة وهيمنوا على
مختلف وسائل المواصلات في البلاد وربطت مصر بعنواها القديم بمخالفة
طابعها التاييد وتقييد سلطان الدولة في علاقاتها الخارجية ، ، وألقيت على
خزانة مصر اعباء مالية باهظة لتنفيذ ما نص عليه في المادة الثامنة وملحقاتها
وبالجملة أضحت مصر تعيش من اجل الصالح البريطاني ومواصلات
الامبراطورية البريطانية فينتزع من تربتها ومرافقها ومالها وحرية ابنائها
ومستقبلهم كل ما يلزم للدفاع عن الصالح البريطاني وضمان الراحة
والرفاهية للقوات المحتلة التي ترسلها بريطانيا الى مصر ، ولكن مع التفنن
في صياغة المعاهدة وكلها نصوص خبيثة لم يستطع واضعوها ان ينكروا
الواقع فيخرجوا القناة من ملكية مصر بل سلموا بهذه الملكية وبأن مصر
وحدها صاحبة حق الدفاع عن القناة وأوجدوا حالة استثنائية مفروض
فيها التوقيت وهي قيام الانجليز بواجب صيانة الملاحة في القناة
والدفاع عنها ، الى ان يصل الجيش المصرى الى المستوى الذى يسمح له
بالانفراد بهذه المهمة ، وضربوا المعاهدة أجلا أقصاه عشرين سنة مع
جواز اعادة النظر فيها بعد عشر سنوات ، وذلك مع عدم الاخلاص
بأبدية التحالف الاستفادة من نص المادة ١٦ ومن نصوص اخرى في
المعاهدة .

هذا عقد دولي غير طبيعي ولا مألوف في علاقات الدول بعضها
ببعض والظروف التي عاصرتة مريبة ولا تدع محلا للشك في ان القسوة
الفاشمة ، قوة الاحتلال الجاثم على البلاد وتدخله المستمر في اخص
شئونها وتنكيله بمن يطلبون الجلاء ويتمسكون به ، هذه القوة هي

التي فرضت معاهدة سنة ١٩٣٦ والعقود لا تفرض بالاكراه ولا تبرم بالغش والتدليس ومفروض ان الدول تنزه نفسها في معاملاتها السياسية عن الانحدار الى مستوى النصايين وقطاع الطرق ، فاذا أضفنا الى ذلك ان المعاهدة وهي عقد ثنائي قد خالفت معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ وان بذرة القضاء على المعاهدة قد زرعت في مصر بمجرد اذاعة نصوصها ، وان المظاهرات التي اقيمت للمعاهدة لم تكن الا تهريجا لا يستطيع ان يعيش طويلا وان التطبيق وحده وسير الحوادث ، وافتضاح أمر الذين ادخلوا الغفلة على المصريين ، كل ذلك كان لابد ان يبرز المعاهدة في صورتها الحقيقية ويكشف النقاب عن وجه بريطانيا وتظهر يدها السوداء في وضع النهار ، وعندئذ لا يجد الشعب بدا من ان يدوس تلك الورقة بنعالة ، وكم من معاهدات تبرم ويصادق عليها ثم تسقط من تلقاء نفسها ، فالمعاهدات لا تعيش الا اذا استندت على رضا أطرافها ، ونعني رضا الشعوب لارضا المحترفين من رجال السياسة ، ولذلك أعد الكفن لمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ يوم ان صدق عليها مجلسا البرلمان ، وقد فرحت انجلترا ولكن الى حين !!

الفصل الثالث بَعْدَ اِبْرَامِ المَعَاهِدَةِ سنة ١٩٣٦ الى ١٩٤٥

محور روما ، برلين - سياسة نيفل تشامبرلن - الاتفاق الانجليزي الايطالي
في ١٦ ابريل سنة ١٩٣٨ - الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ ..
- كيف استعملت القناة في أثناء الحرب الثانية - سند انجلترا - موقف شركة
قناة السويس - النتيجة

بابرام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ استطاعت انجلترا أن تضع حدا
للمعارضة التي تثار ضدها بالنسبة لمركزها في مصر ، سواء قامت هذه
المعارضة في مصر نفسها أو في المحافل الدولية ، ولكن انجلترا التي ظفرت
من مصر بالتسليم على طول الخط سلمت هي لحصومها ومنافسيها
وتراجعت بغير انتظام في مختلف الميادين ، فألمانيا مزقت معاهدة فرساي
وايطاليا كسبت معركة الحبشة عسكريا ودبلوماسيا ، وكانت الحرب
الاهلية في اسبانيا قائمة على قدم وساق ، وكانت في الحقيقة ونفس
الامر حربا بين المتطوعين من دول المحور ضد المتطوعين من دول
الديموقراطية الغربية وقد رجحت كفة الفريق الاول ، وكل هذا قوى شوكة
هتلر وموسوليني وانتهى الامر بتوقيع ميثاق روما ، برلين في ٢٥ اكتوبر
سنة ١٩٣٦ ، وفيه اعترفت المانيا بضم الحبشة نهائيا الى ايطاليا
واعترفت الدولتان بحكومة الجنرال فرانكو في اسبانيا وقررتا الاستمرار
على تقديم المعونة العسكرية للحكومة المذكورة وتناول الاتفاق مسائل
خاصة بالبلقان وحوض الدانوب .

ورقفت قطع من اساطيل الالمان والايطاليين في المياه الاسبانية
بالمرصاد للفريق الآخر ، ووقعت حوادث تدل على روح التحدي ، ومنها
ان الغواصات الايطالية أغرقت السفينتين الروسيتين « تيمريازف »
Timiriazev و « بلاجوييف » Blagoiev أثناء مرورها بجبل طارق واكتفت
روسيا بالاحتجاج ورأت حكومتها انجلترا وفرنسا أن أساطيلها التجارية
مهددة في البحر الابيض المتوسط فاقترحتا عقد مؤتمر تشترك فيه دول
البحر الابيض المتوسط والدول المطلة على البحر الاسود لاتخاذ ضمانات
تكفل سلامة الملاحة في البحار المفتوحة وعقد المؤتمر في ١٠ سبتمبر سنة
١٩٣٧ « بنيون » Nyon على مقربة من جنيف ، ومثلت فيه روسيا

وانجلترا وفرنسا وتركيا ومصر ورومانيا وبلغاريا واليونان ويوغسلافيا ورفضت ايطاليا الاشتراك فيه والمانيا التي لا تقع على البحر الابيض أو البحر الاسود كانت قد تلقت دعوة للمؤتمر ورفضتها . وقد قرر المؤتمر ان تتخذ الدول المشتركة فيه جميع الاجراءات التي تقضى على القرصنة فى البحر الابيض المتوسط والمعنى بالقرصنة هي الغواصات التابعة للمحور وتقرر ان يعهد الى اسطولى انجلترا وفرنسا بحماية الملاحة فى البحر الابيض المتوسط حتى الدردنيل .

وفى هذه الاثناء كانت نيران الحرب فى الشرق الاقصى قد زادت اشتعالا اذ توغلت اليابان فى القارة الصينية، وكانت الحرب هناك مثار قلق آخر لديموقراطيات الغرب ، وقد شنت ايلابان هجومها فى ٨ يوليو سنة ١٩٣٧ وبينما كانت رحى الحرب دائرة هناك عقدت روسيا معاهدة عدم اعتداء مع الصين فى ٢١ اغسطس سنة ١٩٣٧ . وقد استغاثت الصين بعصبة الامم ولكن تلك العصبة التي مبيت بالحية فى موضوع الحبشة وقفت أيضا مكتوفة اليدين من مشكلة الشرق الاقصى وأشارت بأن تعرض المسألة على مؤتمر من الدول الموقعة على معاهدة واشنطن فى سنة ١٩٢٢، واجتمع هذا المؤتمر فى بروكسل فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، وكانت أمريكا ولها مصالح كبيرة فى الصين أكثر الدول الغربية فزعا من نتائج الزحف اليابانى وقد ألقى الرئيس روزفلت خطابا فى شيكاغو فى ٥ اكتوبر سنة ١٩٣٧ هدد فيها اليابان وتوعدها وأعلن ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تلتزم سياسة الحياد اذا تلك الحالة المهددة للسام فى الشرق الاقصى وناشد الدول الديموقراطية بأن تفرض الجزاء على اليابان ، ولكن خطاب روزفلت وصيحاته ذهبت أدراج الرياح فان مؤتمر بروكسل لم يبحث قط مسألة فرض العقوبات على المعتدى ولم يصف اليابان بأنها معتدية ، بل اكتفى فى قراره النهائى برجاء اليابان أن تبحث عن وسيلة سلمية لحل النزاع بينها وبين الصين .

وهذا التراجع والخوف من الدول الدكتاتورية جعل الحرب العامة قريبة الوقوع ، وقد استمرت ألمانيا فى استعدادها الحربى الى آخر مدى ، وقرر هتلر عزل فرنسا ، حتى كان فى النية عمل كل ما من شأنه قطع اتصالها بشمال افريقيا فى الوقت المناسب .

كانت سياسة انجلترا تحاول كسب الوقت وتهدئة الحالة والتراجع أمام دول المحور وهذه السياسة وثيقة الاتصال بشخص رئيس حكومة انجلترا وقتئذ ، « نيفل تشامبرلن » ، ابن الرجل الاستعماري الذي تقنط

ذكره في غير موضع من هذا الكتاب « جوزيف تشامبرلين » ، وكان يسعى بأي ثمن لحفظ الأمن والسلام في أوروبا باعتقدا ان انجلترا ستستطيع يوما من الايام ان تحالف المانيا القوية في فرضان مشيئتهما على أوروبا والعالم كله، وكان يعتقد ان روسيا السوفيتية هي العدو وراى في هتلر القوة التي يمكن بها تحطيم الشيوعية وليس في أوروبا بأسرها قوة سواها ، وكان هتلر عالما بهذه السياسة موقنا ان حكومة انجلترا وقتئذ لا ترى ستارا ضد روسيا الا في المانيا ، ويقال ان نيفل تشامبرلين كان يصرح لأخصائه بأنه يفضل ان تحكم المانيا الدكتاتورية الجزر البريطانية على ان يحكمها الشيوعيون الانجليز (١) ، ولذلك وجه نيفل تشامبرلين سياسة بريطانيا الخارجية وجهة ترمى لحفظ المودة بأي ثمن مع دول المحور للاستفادة بذلك ضد روسيا مستقبلا، وكان من أخلص الانجليز لهذه السياسة سفيرهم في روما «لورد برث» Perth وسفيرهم في برلين «سير نيفل هندرسون» ، ولذلك تفاوض السفير الانجليزي في روما مع الكونت شيانو وزير خارجية ايطاليا لتسوية المسائل المختلف عليها بين البلدين ونجحت المفاوضات .

ومجرت المفاوضات في سنة ١٩٣٨ حينما كانت رائحة البارود في أوروبا تخلق الانفاس ، وأصبح ظاهرا للعيان أن المانيا تستعد للحرب وأن الامر جد لا هزل ، وكان انطوني ايدن يدس ضد سياسة انجلترا التي تعمل لتسيكين الخواطر ومسألة المحور ، فطلبت ايطاليا من تشامبرلين ان يقصي ايدن ، وفعلوا جبر ايدن على الاستقالة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٨ .

وسجل «كليمنت اتلي» زعيم المعارضة بمصيبة مجلس العموم في يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ انه يكفى ان يطلب مرسولينى طرد أى وزير انجليزي من منصبه فيطرد على الفور !!

وكان المحور بعد أن قبض على ناصية الاسد البريطاني بتلك الصورة وأصبح يلقي الفرع في نفسه ويصدر له الأوامر فيأتمر ، كان المحور يعمل طبقا لحطة محكمة ، ولذلك ضمت المانيا النمسا إليها في ١٨ مارس سنة ١٩٣٨ وتلقت ديموقراطيات الغرب هذه الضربة صاعقة ودون ان تبدي حراكا . ضمت انجلترا بهذه الضربة فرأت أن تعجل بتسوية مشكلاتها مع ايطاليا وتصل بالمفاوضات التي كانت قد بدأت قبل ذلك التاريخ الى نتيجة تغطي بها حادث ضم النمسا الى المانيا .

وكانت انجلترا قد طلبت من ايطاليا ان تسحب فرقة المتطوعين من

(1) Claude Cockburn.

مقالة في مجلة رابليكية. انجها «Current History» عدد فبراير سنة ١٩٣٨ .

اسبانيا فقبلت ايطاليا ذلك مادام أن الآخرين قد قبلوا سحب قنصوات المتطوعين من رجالهم ومادامت حكومة فرانكو قد سيطرت على الموقف ولم تعد بحاجة الى معونة خارجية . وأعلن تشمبرلن في مجلس العموم أنه حصل على نصر مبين اذ قبل موسوليني سحب متطوعيه من اسبانيا . ولكن ماذا أعطى تشمبرلن لاطاليا في مقابل هذا ؟

أبرم اتفاق روما في ١٦ ابريل سنة ١٩٣٨ الذي اعترفت فيه انجلترا بضم الحبشة نهائيا الى ايطاليا واعتبرت هذا الاتفاق بمثابة معاهدة صداقة وحسن جوار بين بريطانيا والامبراطورية الايطالية في أفريقيا ، وفي ١٢ مايو سنة ١٩٣٨ طلب لورده هاليفاكس ، من مجلس عصبة الأمم ان ينظر للأمر نظرة واقعية ، ويسلم بضم الحبشة الى ايطاليا ، ووقف النجاشي المسكين في جنيف يذكر العصبة بعهدتها ويندد بتلك الخيانة ، ولكن ما الحيلة وقد تخاذل الاسد البريطاني الذي كان يحرك تلك العصبة ويلعب بها (١)

وقد تناول الاتفاق الانجليزي الايطالي فيما تناول مسألة قناة السويس ، اذ أصبحت لاطاليا مصلحة في تأمين مواصلاتها الامبراطورية ، وقالت ان لها الحق في أن تعتبر القناة طريقا للمواصلات الامبراطورية الايطالية كما أن انجلترا تعتبرها كذلك بالنسبة لامبراطوريتها .

وطالبت الصحافة الايطالية الناطقة بلسان موسوليني بصبح شركة قناة السويس بصيغة دولية واعطاء ايطاليا نصيبا لا تقا من كراسي مجلس الادارة الشركة المذكورة ، كما طالبت بتخفيض رسوم المرور ووضع نظام دفاع جديد عن قناة السويس تراعى فيه الاحوال الجديدة . وقد جاء بالملحق الثامن للاتفاق الانجليزي ، الايطالي مانصه :

« ان حكومة المملكة المتحدة والحكومة الايطالية تؤكدان مرة أخرى ، بمقتضى هذا الاتفاق ، عزمهما على دوام احترامهما والتزامهما بنصوص الاتفاقية الموقع عليها في القسطنطينية في ١٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ التي تضمنت في كل الاوقات ولجميع الدول حرية الملاحة في قناة السويس »

لم يأت الاتفاق الايطالي البريطاني بجديد بل اعترف بالمركز الذي قرره معاهدة القسطنطينية ، وفي هذا تأكيد لسيادة مصر على قناة السويس ، وتسليم بهذه السيادة تدل عليه ، تلك العبارة التي وردت في الاخطار الذي تلقت مصر من الدولتين بعقد ذلك الاتفاق اذ وصف الاخطار مصر بأنها « الدولة المالكة للقناة ويعنيها أمرها »

(١) (1) Fr. Schuman, « Europe on the Eve », p. 354.

وقد أجابت مصر بما يفيد قبولها للاتفاق ، ويلاحظ ان هذا الاتفاق تال
لمعاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ وهذا يقطع بأنه فيما اذا ظهر تعارض بين
نصوص تلك المعاهدة ومعاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ فهذه المعاهدة
الاخيرة هي التى يعمل بها ولا عبرة بأى قيد يكون قد ورد فى معاهدة
٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ (١)

انتهت سياسة «نيفل تشامبرلن» التى سبق ان نوهنا عنها بهزيمة
بريطانيا وحليفتها فرنسا هزيمة دبلوماسية منكرة فى «برخسجادن»
فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ حيث استطاعت المانيا ان تمحو
تشيكوسلوفاكيا من خريطة أوروبا وبرم اتفاق ميونيخ المشهور فى ٣٠
سبتمبر سنة ١٩٣٨ وقد اقتحمت المانيا تشيكوسلوفاكيا بجيوشها فى
أول اكتوبر سنة ١٩٣٨ واحتلت الالمان منطقة السوديت ومناطق أخرى من
تشيكوسلوفاكيا وانقضت دول أخرى كالمجر وبولندا على أجزاء فى
تشيكوسلوفاكيا لاسترجاع مناطق ادعت أنها مسكونة برعاياها فمثلا
احتل البولنديون جزءا من الاراضى التشيكوسلوفاكية فى ٢ اكتوبر سنة
١٩٣٨ وكان ذلك يجرى بايعاز الالمان الذين اصطنعوا عملاء لهم فى تلك
البلاد مثل الكولونيل «بيك» وزير خارجية بولندا . وبعد توقيع اتفاق
ميونيخ المشار اليه بعشرة أيام ألقى هتلر خطابا خطيرا كثر به عن
أنياب المانيا وأعلن أنها حصنت حدودها فى منطقة السار «واكس لاشابيل»
وبدأت السلطات الالمانية المدنية تحصى أسماء الالمان الذين هجروا منطقة
اللزاس واللورين بعد الحرب العالمية الاولى ثم استحكم الخلاف بشأن
«دانزج» والممر البولندى . وحتى ذلك الوقت استمرت انجلترا على منافقة
المانيا والتراجع أمامها حتى أن الصحف البريطانية كانت تلوح لالمانيا
بمستعمراتها الافريقية القديمة وتمنيها بها وحسبت انجلترا ان فى
وسعها ان تقسم العالم بينها وبين المانيا وقد استغلت المانيا ذلك الحلم
البريطانى الى آخر مدى وراحت تمل على انجلترا شروطها فطلبت منها
الاعتراف للجنرال فرانكو بحقوق المحارب وان تقبل اشتراك ايطاليا
فى ادارة قناة السويس على قدم المساواة مع انجلترا وان يعاد النظر
فى موضوع تونس . وذكر هتلر ان المانيا قررت اعداد اسطول من
القواصات لا تقل حمولته عن اسطول القواصات البريطانية . وقد اهتز
الرأى العام الانجليزى جزعا لما تسربت اليه أنباء تلك المقترحات الالمانية التى

(١) توجد ملفات بقسم الرأى لوزارء الخارجية تضمنت هذه الوثائق

حاولت الصحافة الانجليزية ان تخفيها عنه عملا بتعليمات وزارة الخارجية البريطانية الا أنها عرفت رسميا لما ألقى هتلر خطابه في الريشستاغ في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٩ وهو الخطاب الذي توجه فيه بخالص الشكر لكل من موسوليني وتشامبرلن لموقفهما من المانيا في أزمة النمسا وتشيكوسلوفاكيا وقال هتلر انه لم تعد لالمانيا مطالب في القارة الاوروبية وانما تضطرها ظروفها الاقتصادية لأن تعاود التفكير في مستعمراتها القديمة .

لم تنفرد انجلترا بالتسليم أمام المانيا بل تميزت سياسة فرنسا الخارجية في تلك الحقبة بالتسليم كذلك على طول الخط وقد اكفهر الجو أيما اكفهرار حينما ضم الرايخ الالمانى تشيكوسلوفاكيا اليه في ١٥ مارس سنة ١٩٣٩ ثم جاء دور دانزج والممر البولندى وعندئذ كانت دسائس اليهود والاتحاد السوفيتى نشطة ضد سياسة تشامبرلن فاضطرت انجلترا لأن تتراجع وتغير من موقفها مخافة الرأى العام ، وقد تسابقت انجلترا وفرنسا من ناحية والمانيا وايطاليا من ناحية أخرى على الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى وفشلت الدبلوماسية الانجليزية حيث نجح الالمان فى عقد اتفاق تجارى مع روسيا فى ١٩ اغسطس سنة ١٩٣٩ وأعقبته معاهدة عدم اعتداء بين برلين وموسكو أبرمت فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٣٩ وحاولت انجلترا ومعها فرنسا بعد خيبة أملهما فى موسكو التفاهم مع المانيا بتضحية دانزج والممر البولندى ولكن كان الاوان قد فات وكان هتلر قد مل سياسة المناورات التى هى رائد الانجليز دائما وقد تأزمت الامور الى حد رهيب وأعلنت بولندا التعبئة العامة فى ٣٠ اغسطس سنة ١٩٣٩ ودخلت الجيوش الالمانية فى أراضى بولندا فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ووجدت انجلترا وفرنسا نفسيهما مضطرتين لقطع علاقاتهما الدبلوماسية مع المانيا وعلان الحرب عليها فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ وقد انضمت استراليا ونيوزيلند الى انجلترا وأعلنت اسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا وايران حيادها وفى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلن روزفلت حياد الولايات المتحدة وانضم اليه فى هذا الاعلان من بلاد أمريكا الجنوبية جمهوريات المكسيك وشيلي وأورجواى والارجنتين وجواتيمالا .

وأما ايطاليا فقد قررت عدم التدخل فى الحرب وصدر مثل هذا القرار من اليابان فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ومالبثت رقعة الحرب ان اتسعت فى أوروبا حتى شملتها بأسرها بعد سقوط فرنسا فى سنة ١٩٤٠ وكانت ايطاليا قد دخلت الحرب الى جانب المانيا بعد هزيمة فرنسا ، وعلى ذلك تحول الميدان الى الشرق الاوسط ودارت رحى القتال فى الصحراء ولعبت قناة

التسوية في الحزب دورا خطيرا ، لعله كان السبب الاهم في ترجيح كفة فريق على آخر .

قدمنا عرضا موجزا للأحداث العالمية منذ إبرام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الى ان قامت الحرب الاوروبية في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، أما في مصر فقد حدث ان وزارة النحاس (باشا) التي أبرمت تلك المعاهدة أقيمت في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ وخلفتها وزارة محمد محمود الثانية التي استمرت في الحكم الى أغسطس سنة ١٩٣٩ وفي ١١ أغسطس من تلك السنة نحي محمد محمود وتألقت وزارة علي ماهر الثانية وقد حكمت مؤيدة بالبرلمان الذي انتخب في أوائل سنة ١٩٣٨ ولما شبت الحرب العالمية الثانية كان البرلمان في عطلة الصيفية وقد طلبت انجلترا من الحكومة المصرية اعلان الاحكام العرفية تنفيذا للمادة السابعة من المعاهدة فأعلنتها وفرضت الرقابة على المطبوعات واجتمع البرلمان اجتماعا غير عادي في ٢ اكتوبر سنة ١٩٣٩ عملا بنص المادة ٤١ من الدستور وأقر مرسوم اعلان الاحكام العرفية الذي اقترن بقطع العلاقات السياسية بين مصر والمانيا وأصدر الحاكم العسكري قرارا بمنع التعامل التجاري مع رعايا المانيا .

وهما هو جدير بالذكر ان الوفد المصري ، وكان في المعارضة ، قدم مذكرة مؤرخة في أول ابريل سنة ١٩٤٠ الى السفير البريطاني وضمنها الطلبات الآتية :

١ - أن تبادر الحكومة البريطانية فتصرح بأنه عندما تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها ويبرم الصلح تنسحب القوات البريطانية جميعها من الاراضي المصرية وتحل محلها القوات المصرية وذلك مع استمرار التحالف قائما بين مصر وبريطانيا .

٢ - يجب ان تكون مصر طرفا في التسوية النهائية وأن تشترك في مفاوضات الصلح لتدافع عن حقوقها ومصالحها المادية والمعنوية

٣ - بعد انتهاء مفاوضات الصلح تدخل انجلترا ومصر في مفاوضات يعترف فيها بحق مصر الكامل في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعا .

٤ - تلغى الاحكام العرفية بمجرد ان تضع الحرب أوزارها

٥ - ألا تحول بريطانيا دون تصدير القطن المصري الى البلاد المحايدة أو شراؤه بالاسعار والشروط المناسبة

وردا على هذه المذكرة كتب وزير خارجية انجلترا لورد هاليفاكس في ٦ ابريل سنة ١٩٤٠ الى سفير بريطانيا في القاهرة مانصه :

«أبلغوا النحاس (باشا) في الحال ان الحركة التي قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية، ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة الى لعب دور في السياسة الداخلية في حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة في صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها أقل منه على بريطانيا العظمى نفسها

» أما فيما يختص بالمسائل التي أثارها النحاس «باشا» فمن البديهي أنها تؤدي الى :

- ١ - إعادة النظر في المعاهدة البريطانية المصرية
 - ب - تدخل من جانبنا في السياسة الداخلية المصرية
 - ج - الطعن فيما نستخدمه من وسائل الصراع الاقتصادي في الحرب ضد ألمانيا
- «ولما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ومن الجلي بلاشك للنحاس «باشا» انه لو انتصر العدو ولم يبق الا قليل احتمال في مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديموقراطية فان الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصري ومنهم النحاس «باشا» سيواجهون المسئوليات الخطيرة التي تجابههم في ساعة خطيرة من تاريخ العالم
- «اننا نحارب لسلامة الامم الصغيرة واحترام العهد المقطوع فقل للنحاس «باشا» - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - يبدو لي أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس «باشا» الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية وأنه ليسعدني أن أتأكد ان النحاس «باشا» سيعمل جهد طاقته لتخفيف هذه الحركة التي لم تقترن بالسداد»

في سنوات الحرب كانت مصر من أولها الى آخرها محتلة بقوات بريطانيا وحلفائها ووضعت سكك حديدها وطرق مواصلاتها وأقواتها واليد العاملة من أبنائها تحت تصرف القوات البريطانية وتوسعت انجلترا في الاستفادة بنصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ بل وتجاوزت تلك النصوص الى درجة لم تترك من الاستقلال اللفظه وعلى الرغم من ان تلك المعاهدة قد نصت في المادة الاولى منها على انتهاء الاحتلال وكان مفهوما ان يقف تدخل الانجليز في شئون الحكم مستمر هذا التدخل سافرا ومن أبرز حوادثه :

- ١ - التبليغ البريطاني في يونيو سنة ١٩٤٠ بطلب اسقاط وزارة علي ماهر وقد استقالت تنفيذا لرغبة بريطانيا في ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠ وخلفتها وزارة برئاسة المرحوم حسن صبري

٢ - حادث محاصرة قصر عابدين بالدبابات فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وحمل الملك السابق على اسناد الحكم للاستاذ مصطفى النحاس ، ونحن اذ نذكر هذا الحادث بالذات لايعنينا شخص الملك السابق فما كان شخصه يستحق الاحترام او الاسف عليه وانما يعنينا ان نذكر صورة من مسير العدوان البريطانى فى ظل معاهدة سنة ١٩٣٦ على سلطات الدولة المصرية وتدخل انجلترا بتغيير الوزارات واصطناع اداة الحكم .

٣ - مصادرة الحريات الى حد اعتقال كثيرين من رجال السياسة بدعى انهم لايميلون للانجليز ويتمنون لهم خسارة الحرب .

قلنا فيما تقدم ان ايطاليا قد اشتبكت فى الحرب بجانب المانيا بعد سقوط فرنسا وقد اصبح مركز قناة السويس من الدقة بمكان بسبب وجود امبراطورية ايطالية ساعدت انجلترا نفسها على خلقها وكانت هذه الامبراطورية ترابط غرب القناة فى ليبيا وجنوبها فى جبال الحبشة وقد بدأ الزحف الايطالى فى سبتمبر سنة ١٩٤٠ واستمرت المعركة فى الصحراء الغربية فى شكل مد وجزر حتى صيف سنة ١٩٤٢ حينما هجمت قوات المحور برئاسة المارشال روميل على الجيش البريطانى الثامن فاستولت على طبرق فى ٢١ يونيو سنة ١٩٤٢ وتمكنت بسرعة من اختراق حدود مصر والتوغل فى صحرائها حتى اخلت مرسى مطروح وفوكا والضبعة ووصلت طلائع الجيش الالمانى الى برج العرب تقريبا ، وعندئذ استطاعت قناة السويس ان تلعب دورا كبيرا فى المعركة فلما تغيرت القيادة البريطانية غدت قاعدة القناة جيش الصحراء بالامدادات وقدمت مصر لبريطانيا فى محنتها معونة لولاها لكسر المارشال روميل عمودها الفقرى ولا لقت السلاح كما اعترف بذلك كثير من المراقبين العسكريين

ولم يغفل المحور بطبيعة الحال عن أهمية قناة السويس وخطورتها فوجه اليها عدة هجمات جوية وسدد لها ضرباته بسبب سيطرة البريطانيين وحلفائهم على القناة ومداخلها سيطرة تامة كانت كفيلا بعزل قوات ايطاليا فى الحبشة علاوة على اساءة مركز المحور فى الصحراء الغربية وقد اشتدت هجمات الطائرات على القناة فى المدة من يناير سنة ١٩٤١ الى يوليو سنة ١٩٤٢ وبلغ عدد الغارات الجوية عليها اربعة وستين غارة واصيبت القناة بالالغام التى بثتها القواصات الالمانية سبع عشرة مرة كما اصيبت عشرين مرة بالغام الطائرات وبلغت اصابات بورسعيد وبور توفيق ثلاث عشرة اصابة والاسماعيلية ثمان اصابات وحدثت تسع عشرة اصابة

في السويس وبور توفيق (١)

جرحت أثناء تلك الغارات سبع عشرة سفينة من سفن الحلفاء وستة قطع حربية من وحدات الاميرالية البريطانية وخمسة قطع مملوكة لشركة قناة السويس وهذه الاخيرة أغرقت في القناة كما اصبحت الاجهزة المختلفة المملوكة لشركة القناة وقد ترتب على هذه الغارات تدهور حركة المرور في القناة الى حد كبير واضطرت انجلترا لاستعمال طريق الكاب وقد بلغت نسبة هبوط حركة المرور في القناة في سنة ١٩٤٠ ٢٣ ٪ عما كانت عليه من قبل واستمر هذا الهبوط حتى وصل في سنة ١٩٤١ الى ٥٨ ٪ وساءت الحالة اكثر من ذلك في سنة ١٩٤٢

وقد تحكمت انجلترا في قناة السويس وتصرفت فيها هي وحلفائها تصرف المالك فيما يمتلك وكانت لها مواقف شاذة مع الدول المحايدة ولو نفذت أحكام القانون الدولي العام ومبدأ حرية الملاحة الذي نصت عليه معاهدة القسطنطينية في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ لوجب ترك القناة مفتوحة لسفن الطرفين المتحاربين التجارية والحربية على السواء بغير تمييز ولا استثناء ، ولكن انجلترا عطلت احكام تلك المعاهدة ولم تحفل بقواعد القانون الدولي العام المنظمة لحرية الملاحة ، الا انه من عادة انجلترا ان تغطي افعالها بأسانيد قانونية فكانت الحجة التي تذرعت بها انجلترا في كثير من مذكراتها التي ارسلت للدول المحايدة ان القيود التي فرضت على الملاحة تستند الى سيادة مصر على قناة السويس وان مصر مالكة القناة ولمصر حق الدفاع الشرعي ولها بمقتضى معاهدة سنة ١٨٨٨ ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بحماية امنها في الداخل والخارج متى كانت مهددة وان اقتضى الحال ان تقيّد حرية المرور في القناة وادعت انجلترا ان مصر قد هددتها قوات المحور ولما كانت انجلترا حليفة لمصر بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد اضطرت انجلترا لمعاونة الجيش المصري بقواتها على فرض تلك القيود والعجيب ان انجلترا عدلت عن هذه النظرية وقالت عكس ذلك حينما قامت الحرب الفلسطينية في مايو سنة ١٩٤٨ وفرضت مصر قيودا خفيفة على الملاحة في القناة فاحتجت انجلترا عليها بمعاهدة سنة ١٨٨٨ وحرى بنا ان ننوه بأن مصر علاوة على تمويلها جيوش الحلفاء قد شاركت مشاركة فعلية بقواتها الحربية في حراسة قناة السويس وطاردت طائرات المحور وقت اغارتها على القناة وتولت المدفعية المصرية صد تلك القوات

(١) تقرير مجلس ادارة شركة قناة السويس المقدم للجمعية العمومية للمساهمين في اجتماعها السابع والثمانين في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥

ومنعها من بث الغام فى القناة وقد اعترف الساسة والعسكريون الانجليز :
لمصر بأنها قامت بهذا العمل على نحو مرضى

وكان لشركة قناة السويس موقف عجيب أثناء الحرب اذ انضمت لقوات
الحلفاء وحاربت محاربة فعلية ولعلها فعلت ذلك باسم مصر وتنفيذا لمشيئتها
وتعليماتها فالشركة فى القانون مصرية ومساهمة ولكنها لم تتلق التعليمات
من الحكومة المصرية بل جعلت نفسها فرعا من فروع الاميرالية البريطانية
وقد حدث ان سقطت فرنسا فى صيف سنة ١٩٤٠ وكان على شركة قناة
السويس وقد عجز مكتبها الادارى فى باريس عن مباشرة عمله فى ادارة
القناة ان ترجع للاصيل وهو حكومة مصر وتسلم له الادارة وتتلقى منه
النوجيه والارشاد ولكن الشركة بدلا من ذلك سلمت كيائها كله للاميرالية
البريطانية وهذه مخالفة خطيرة سنتعرض لشرحها بالتفصيل فى الجزء
الرابع من هذا الكتاب .

ورد فى بيان مجلس ادارة الشركة الذى القى فى الجمعية العمومية
لمساهمي شركة قناة السويس فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ مانصه :

« حياد قناة السويس منصوص عليه فى عقد تأسيس شركة القناة ،
ولكن طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا نيط بالجيش البريطانى
بالاشتراك مع القوات المصرية أمرا للدفاع عن حرية المرور وسلامة الملاحة
فى القناة وكان على شركتكم اذن ان تشترك فى هذا الصراع العالمى وتحمل
بعض الأحداث التى اصابته مصر وانجلترا وفرنسا وان تساهم فى
الجهود التى بذلتها الدول المتحالفة ضد العدو المشترك »

ويستفاد من العبارة المتقدمة ان شركة القناة التى جعلت من نفسها دولة
لا شركة قد سوت بين مصر صاحبة القناة وبين انجلترا وفرنسا تسوية
ليس لها من القانون اى سند مع ملاحظة ان هذه التسوية كانت لفظية
اذ لم تكن لمصر فى الحرب ناقة ولا جمل وانما اتخذت ستارا لتبرير
تصرفات المغتصبين لقناة السويس

وجاء فى التقرير أيضا :

« فى الثلاث سنوات التى تقدم عنها الحساب (من ١٩٤٠ الى ١٩٤٢)
كانت فرنسا محتلة بقوات العدو وحرص مجلسكم وادارة الشركة العامة
على الاتصال المستمر بمصر والدفاع ضد الطرد عن موجودات الشركة فى
فرنسا وصيانة استقلال ادارتنا فى مصر ضد العدو وتمكين هذه الادارة
من تقديم خدماتها لقضية الحلفاء .

« وفي نهاية سنة ١٩٤٠ اتخذ قرار بإرسال جزء من متعلقات الشركة الى الجزائر ٠٠٠ » ! وأخطر من ذلك اعتراف الشركة في التقرير المتقدم بأنها سلمت سلطاتها كلها للحكومة البريطانية وقد جاء في التقرير بالنص :

« اتخذ مجلسكم في مستهل سنة ١٩٤١ قرارا من شأنه تخويل أعضاء مجلس الادارة البريطانيين الذين تتألف منهم لجنة لندن الاستشارية السلطات التي يحلون بها محل مجلس ادارة الشركة طوال احتلال باريس . وقبل الاعضاء الانجليز هذا التفويض في مستهل سنة ١٩٤٢ بمعنى أن ادارتنا في مصر كانت تتلقى تعليماتها مباشرة من اللجنة الاستشارية التي تعقد اجتماعات دورية في لندن » .

والكلام المتقدم معناه ان الشركة وهي شخص من اشخاص القانون المصري قد خرجت على القانون وبدلا من أن تفوض حكومة مصر في أمر القناة بما لها من سيادة عليها فوضت حكومة انجلترا عـدو مصر واعطت لأعضاء مجلس الادارة الانجليز جميع السلطات .

وجاء في التقرير ايضا :

« قدمت الشركة خدمات فعالة لقضية الحلفاء فوضعت تحت تصرف الجيش البريطاني والبحرية البريطانية عددا كبيرا من منشئاتها ومكاتبها الادارية واقترضتها اجهزتها اللازمة لادارة القناة وسلمت للاميرالية البريطانية ورشها الكائنة ببور فؤاد واشتغلت هذه الورش ليل نهار طوال خمس سنوات لحساب الاميرالية البريطانية »

« واستمر هذا المجهود الحربي خمس سنوات فأصاب الشركة وموظفيها بأضرار ملموسة . ونحن نشعر أننا نعبر عن عواطفكم اذ نحیی ضحايانا من موظفينا الذين خدموا قضية الحلفاء متطوعين في الجيش البريطاني والبحرية البريطانية وقد بلغ عدد الاسرى من ستة وعشرين وعدد الجرحى تسعة وعشرين ومات خمسة من رجالها في مصر واربعة من مديريها في باريس تحت راية الحلفاء »

ونحن نتساءل هل كان ذلك لحساب مصر او تنفيذا لتعليمات صدرت من الحكومة المصرية؟! وكيف يمكن ان يقال بعدئذ ان القناة في القانون الدولي العام وبمقتضى معاهدة سنة ١٨٨٨ منطقة حياد وان الملاحة فيها حرة للجميع في الحرب والسلام بلا تمييز ولا استثناء؟! ان هذه الشركة الخارجة على القانون ، قد انكسرت كعادتها وجود الحكومة المصرية وحولت القناة الى خط قتال وهذا أمر ترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة

لموقف مصر في الحرب وبالنسبة لمسئوليتها الدولية ، واني لا تساءل ماذا يكون موقف شركة قناة السويس لو ان مصر قد وقفت في المعسكر الآخر او قامت حالة من العداء المسلح بينها وبين بريطانيا ؟!

كيف تستطيع مصر ان تطمئن الى أن هذه الشركة المارقة لن تطعنها من الخلف ، وقد حدث ان طعنتها فعلا حينما اشتعلت معركة القناة بعد الغاء المعاهدة في ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ ؟!

أفلا يدل تصرف الشركة اثناء الحرب العالمية الثانية على أنها جعلت من نفسها سلطة فوق سلطة الحكومة المصرية بل أهملت الحكومة المصرية وانكسرت وجودها وتجاهلت اختصاصاتها حتى لا تكلف نفسها مشقة تغطية تصرفها ولو من حيث الشكل بقرارات تصدر من الحكومة المصرية صاحبة الشأن دون سواها

النتيجة

يخلص من كل ما قدمنا ان معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ قد اطلقت يد انجلترا في مختلف شئون مصر وجعلتها تتصرف في القناة اثناء الحرب تصرف المالك الذي لا شريك له في هذا الشريان الهام واهدرت انجلترا جميع سلطات الحكومة المصرية وجعلت من مصر نفسها مسرح قتال ومزرعة تمونها بالقوت وتمدها بكل ما تحتاج اليه من معونات مادية وادبية وسخرت شعب مصر في أغراضها الحربية وانطلق جنودها وجنود حلفائها في المدن والقرى يعتدون على الناس ويعيثون بكل الحرمات والمقدرات ما طاب لهم العبث ويسطون على الاملاك وينشرون مفاسد الاخلاق وهم في مأمن من القانون بسبب الحصانات التي نالوها في بروتوكول ملحق للمعاهدة فكان طبيعيا حينما تضع الحرب أوزارها ان تقوم مصر قومة رجل واحد وتطلب الخلاص من تلك المعاهدة المشئومة

الفصل الرابع ميثاق الأمم المتحدة

الحريات الأربع - ميثاق الاطلنطي في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ مشروع
المائتين تصريح موسكو في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ - مؤتمر الهرم ثم تصريح
طهران في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ - ميثاق سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ -
عناصر حقوق الدولة في النظام الجديد هل تتمتع مصر بهذه الحقوق - النتيجة

اشتبكت انجلترا وفرنسا في حرب ضروس ضد المانيا منذ ٣
سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، ولم تفكرا في الالتجاء الى عصبة الامم ضد المانيا
لايمانها بأن العصبة التي عاشت في كنفها عشرين سنة كانت اكفوة
وسلاحا يستخدمانه ضد الضعفاء ولكنه كان مفلولا ضد الاقوياء ،
وكانت شكوى فنلندا ضد روسيا في سنة ١٩٣٩ آخر فصول مسرحية
جنيف وقد خفت صوتها وخوى بناؤها الا من المكتبة وطوت المدافع
عندها وأسدت على منبرها الستار الى الابد .

ولكن قام بعض الدعاة للحركة السلمية منذ قيام الحرب العالمية
الثانية مبشرين ومنادين ، وكان أسبقهم البابا بيوس الثاني عشر الذي
ألقى خطابا في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ندد فيه بالعتدين على الشعوب
الصغيرة ، كما ندد بالحرب ومصائبها المادية والمعنوية ونتائجها الاقتصادية
والاجتماعية . وحدد البابا اسس السلم الدولي قائلا انه لا بد ان يركز
على حقوق الشعوب في الحياة والاستقلال من غير تمييز بين
صغيرها وكبيرها وقال انه لاسلام للعالم الا اذا استجيب صرخات البلاد
المغلوبة على أمرها وانه لا بد من اعادة النظر في المعاهدات للتأكد من انها وليدة
ارادة حرة ، وطالب بإنشاء منظمات دولية مع الاسترشاد بالتجارب التي
فشلت في هذا المضمار ، ونبه البابا في خطابه الدول الكبيرة لحق الشعوب
في تقرير مصيرها بنفسها معتبرا هذا الحق المقدس اقصى ما يهدف اليه
الانسان بوصفه عضوا في أمة من الامم .

هذا هو الصوت الذي ارتفع في القارة الاوروبية ، صوت البابا الذي
يستظل بجاهه الصليبيون ، وفي الجهة الاخرى من العالم ارتفع صوت الرئيس
فرانكلين روزفلت يردد نفس الدعوة البابوية بعبارات اخرى ، ولروزفلت
تصريح مشهور أدلى به في « بونيس ايرس » في سنة ١٩٣٦ وقال فيه انه
يدعو الى سلام يقوم على أساس وحدة عالمية ، وقد كانت ذكرى ولسون

شاخصة امامه ، فبعد ان اذيع خطاب البابا الذي تقدمت الاشارة اليه وجه روزفلت في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ كتابا الى البابا حمله رسول خاص هو المستر « مايرون تايلور » Myron Tylor وفي هذا الخطاب تكلم الرئيس الامريكى عن عواطف بلاده فقال :

« ان أبناء وطنى قد فهموا أخيرا ان الزمن والمسافة لم تعد لهما نفس المعانى التى كانت معروفة من قبل ، وهم يؤمنون ان ما يصيب جزءا من الانسانية يحقق ببقية اجزائها ، ولا سبيل للقضاء على قوى الشر الا باتحاد جميع الذين يبحثون عن النور والسلام .

« وفى هذه الآونة لا يستطيع رئيس روى أو مدنى ان يعمل طبقا لخطة واضحة فى وضع حد للتخريب والتدمير ومعاودة البناء ، ولكن سوف يحين الوقت الملائم لذلك . »

وقد أذاع روزفلت على العالم فى ٦ يناير سنة ١٩٤١ تصريحاً عما سماه بالحرىات الاربع ، ويعد هذا التصريح بمثابة ميثاق من ميثاقى السلام ، وقد قال فيه :

« نأمل ان يطلع علينا المستقبل الذى نعمل على اعداده فى الوقت الحاضر بحضارة تقوم دعائمها على حريات البشر الاساسية

« وأولى هذه الحريات : حرية القول والرأى

« والثانية : الحرية التى تجعل فى استطاعة كل انسان ان يعبد الله وفق معتقده

« والثالثة : الحرية التى يحصل عليها الانسان بالتححرر من نير البؤس والعوز .

« والرابعة : الحرية التى تنتج عن التححرر من الخوف .

« وليست هذه الحريات آمالا بعيدة المنال يتطلب تحقيقها احلاما طويلة ، ولكنها مبادئ حقيقية ملموسة يجب على جيلنا الحاضر ان ينشرها فى العالم أجمع . »

دخلت الولايات المتحدة فى جحيم الحرب فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وذلك بعد انقضاء بضعة اشهر على اعتلان ميثاق الاطلنطى السندى وقعه روزفلت وتشرشل فى ١٤ اغسطس سنة ١٩٤١ حينما تقابلا على ظهر بارجة حربية فى المحيط الاطلنطى وتضمنت وثيقة الاطلنطى المبادئ الآتية :

أولا - لاتسعى أمريكا وبريطانيا الى أى توسع اقليمى أو غيره
ثانيا - ثريدان الا يقع أى تبدل اقليمى يخالف رغبة الشعوب صاحبة
الشان

ثالثا - تحترمان حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكومات
التي تدبر شئونها وانهما ترغبان فى أن تسترد الامم التي غلبت على أمرها
حقوقها وحكوماتها الحرة .

رابعا - انهما ستحاولان - مع احترام التزاماتهما القائمة الآن -
منح جميع الدول صغيرة كانت او كبيرة ، ظافرة او مقهورة ، حق
الوصول الى اتفاقات تجارية متساوية والحصول على مواد العالم الاولى التي
تحتاج إليها لرخائها الاقتصادي

خامسا - انهما ترغبان من الوجهة الاقتصادية فى الحصول على التعاون
الثام بين جميع الامم لتأمين احوال أوفق للعمل وضمان التوازن الاقتصادي
والسلامة الوطنية .

سادسا - انهما تأملان بعد تحقق الاستبداد النازى ان تتوسط دغائم
السلم الذي يتيح لجميع الامم وسائل العيش بسلام فى دائرة حدودها
وتمكن الناس فى جميع انحاء المعمورة من العيش فى مآمن من الشقاء والخوف
سابعاً - ان مثل هذا السلم يجب ان يمنح جميع الرجال حق مباشرة
التجارة الحرة عبر البحار والتمتع دون قيد بالمواصلات البحرية .

ثامنا - انهما تعتقدان انه يجب على جميع أمم العالم - لاسباب ادبية
ومادية - ان تعدل عن استخدام سلاح القوة . وما دام لا يمكن المحافظة على
أى سلم فى المستقبل اذا ظلت الامم التي تهدد او يمكنها أن تهدد جيرانها
بالاعتداء تستخدم الاسلحة البرية والبحرية والجوية فهما يريان أن
تجريد هذه الامم من السلاح أمر جوهري الى أن يتم وضع نظام دائم
واسع النطاق للطمأنينة العامة وهما فى الوقت نفسه يشجعان جميع
التدابير العملية الاخرى المؤدية الى تخفيف أعباء التسليح عن عاتق الشعوب
المحبة للسلم .

تلك هي البنود الثمانية التي أعلنها روزفلت وتشرشل فى ١٤ اغسطس
سنة ١٩٤١ وانها لتذكر بينودولسون الاربعة عشرة مع اختلاف فى الصيغة
فولسون كان يتكلم عن دول وشعوب ومناطق ولكن بنود الاطلنطى جاءت فى
قالب مبادئ عامة ، ووضحت بوجه خاص مبدأ حق الشعوب فى تقرير
مصيرها بنفسها ، وهو المبدأ الذى يستفاد من البند الثمانى من بنود

ولسون ومبدأ حرية البحار والتمتع دون قيد بحق مباشرة التجارة وهو الذى نص عليه فى البند السابع من ميثاق الاطلنطى ، لم يرد له ذكر فى وثيقة ولسون .

فى سنة ١٧٧٦. اعلنت الولايات المتحدة الامريكية استقلالها عن انجلترا وفى سنة ١٨٢٣ اتسع هذا الاستقلال حتى شمل القسارتين الأمريكيتين وفى ١٤ اغسطس سنة ١٩٤١ اعلن رئيس الولايات المتحدة وثيقة الاطلنطى التى هى حجر الزاوية فى نظام العالم الجديد وقد انضم اليه فى ذلك الاعلان ، الاستعمارى المعجوز ونستون تشرشل ، وفى أول يناير سنة ١٩٤٢ انضم الى ميثاق الاطلنطى كل من روسيا السوفيتية والصين واستراليا وبلجيكا وكندا وكوستاريكا وكوبا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية دومنيك وسلفادور واليونان وجواتيمالا وهايتى وهندوراس والهند ولكسمبورج وهولندا ونيوزيلندا ونيكاراجوا والنرويج وبنما وبولندا واتحاد جنوب أفريقيا ويوغسلافيا ، ثم انضمت العراق وايران والبرازيل والحبشة والمكسيك والفيليبين (١)

وأما مصر فقد أعلنت حكومتها فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ انضمامها الى ميثاق الاطلنطى وارسلت بذلك تبليغا الى كل من بريطانيا وأمريكا ، واجابت حكومة انجلترا بأنها « تشاطر الحكومة المصرية اقتناعها بان الميثاق سيوطد العلاقات القائمة بين مصر وجميع الشعوب الاخرى التى تحدوها الرغبة فى أن تكفل للعالم مستقبلا اسعد وهى تعترف بالمساعدة التى قدمتها مصر اليها عن طيب خاطر فى الكفاح الحاضر على أساس معاهدة التحالف المصرية ، البريطانية ، كما انها موقنة بأن الحكومة المصرية والشعب المصرى ، لن يكونا أقل استعدادا للمساهمة فى المهمة العظيمة الشاقة - مهمة اعادة بناء العالم بعد فوز الامم المتحالفة - وهى المهمة التى تقتضى بذل جميع الجهود (٢)

لم يقتصر نشاط أمريكا على تصريحات ساستها واعلان الوثائق المتقدمة ، بل نشط عدد من رجال القانون الدولى فى القارة الامريكية وعقدوا اجتماعات عدة فى بلاد مختلفة وتنقلوا بين نيو يورك و «لويس آنجولس» وأتاوا وواشنطن وغيرها ووفق هؤلاء الفقهاء الامريكيون فى وضع المشروع المسمى بالمائتين وهو بمثابة تقنين للقانون الدولى

(1) Albert de La Pradelle, «La paix moderne» (1899-1945), p. 105.

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مصر سنة

الجديد ، ومعروف ان القانون الدولي ليس نصوصا مكتوبة ولكن هؤلاء حاولوا صياغته في عدة نصوص ، ولم تكن لهيئتهم صفة رسمية ولكن حكومة الولايات المتحدة اعترفت بهم وأشار « كوردل هل » Cordell Hull في خطاب له في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ الى مجهودهم قائلا انهم يضعون نظاما للجماعة الدولية . وقد وضعوا ستة بنود جعلوها اساسا للقانون الدولي الجديد وصاغوا عشرة مبادئ وقدموا ثلاثة وعشرين مادة مقترحة ، وأهم ما جاء في مشروع المائتين هذا قولهم ان الدول تؤلف جماعة واحدة وان لشعوب العالم مصالح مشتركة تقتضى حمايتها ونموها رعاية من الجماعة الدولية ، وهذه الجماعة اذ تقوم بواجب الرعاية تستخدم حقا مقرر في القانون الدولي العام ، ولكي يعيش هذا القانون ينبغي ان تتعاون الدول على تحقيق رفاهية الشعوب وصيانة العلاقات الدولية والتأكد من سيرها في نطاق مبادئ العدالة ، وعلى كل دولة ان تراعى في علاقتها بغيرها وبالجماعة الدولية أحكام القانون الدولي وأن تحد من سيادتها طبقا لهذه الاحكام ، واخلال دولة ايا كانت بواجباتها الدولية أمر يعنى مجموعة الدول . الخ .

مبدأ المساواة في السيادة

في تصريح موسكو في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣

واكثر من ذلك صدر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ تصريح موسكو المشهور ووقعه وزراء خارجية روسيا وبريطانيا وأمريكا والصين وجاء في المادة الرابعة منه ان الدول المذكورة « تعترف بأنه ينبغي ان يوضع في اسرع وقت نظام دولي عام يقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول المحيصة للسلام وتشترك فيه كل الدول صغيرها وكبيرها ، لكي تضمن السلام والامن بين الدول »

وجاء في المادة الخامسة انه بمجرد عودة الامن وقيام نظام جماعي له ستتشاور الدول فيما بينها لتقوم الجماعة الدولية بعمل ما من شأنه سلام العالم .

وذكر البند السادس بالحرف الواحد « انه بعد ان تضع الحرب أوزارها لن تستخدم اية دولة قواتها العسكرية التي تكون موجودة في أرض دولة أخرى ، الا في الاغراض المنوّه عنها في هذا التصريح (أي صيانة سلام العالم) وبعد . شاور الدولة صاحبة الاقليم .

“Après la fin des hostilités, les puissances ne feront pas usage de leurs forces armées à l'intérieur d'autres Etats, sauf pour les buts envisagés dans cette déclaration, et cela après s'être consultées”.

وما معنى المساواة فى السيادة ، ذلك المبدأ الذى نص عليه البند الرابع من تصريح موسكو ؟! معناه المساواة أمام القانون وإمام القاضى الذى يفصل فى نزاع بين دولة وأخرى فلا يصح له ان يقيم وزنا للمصالح الخاصة لدولة بعينها ، ومعنى ذلك ان الدول امام القانون الدولى العام كالأفراد أمام القانون الخاص (١) ، ولقد أكد « كوردل هيل » وزير خارجية أمريكا اعتراف أمريكا بمبدأ المساواة فى السيادة فى مذكرته المؤرخة فى ٢١ مارس سنة ١٩٤٤ التى شرح فيها سياسة أمريكا الخارجية ، ولكن أولئك الذين تصدوا لبناء عالم جديد اكتفوا بإيراد المبدأ فى صيغة عامة مبهمه دون ان يعينوا طريقة تطبيقه وكيفية تنفيذه . واعتذر الفقهاء عن واضعى المبدأ بأن حالة الحرب لم تكن لتسمع لهم بأن يفكروا تفكيراً هادئاً ويضعوا تقنيناً محكماً (٢)

ومن الأحداث التاريخية الهامة أن الذين تصدوا لوضع نظام العالم الجديد اجتمعوا فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ بفندق « مينا هاوس » وسمى اجتماعهم بمؤتمر الاهرام وقد شهدته الرئيس روزفلت والمستر ونستون تشرشل والمارشال شيانج كاي شيك وغيرهم من رجال الحرب والسياسة ، وانتهز زعماء المعارضة هذه الفرصة وقدموا للمجتمعين بمينا هاوس مذكرة موقعة من حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى (وقتئذ) وحسين هيكل رئيس الدستوريين ، والمرحوم احمد ماهر عن السعديين ومكرم عبيد عن الكتلة الوفدية ، وهذا بيان الطلبات التى تضمنتها تلك المذكرة :

« ١ - لا يخالج مصر شك فى ان يسلم لها باستقلالها التام تسليماً مطلقاً ، مما يضمن لها التمتع بكامل سيادتها على جميع أراضيها اسوة بسائر الامم ، ولا تشك فى أن كل ما يقيد او يحد هذه السيادة ، وذلك الاستقلال سيلغى بأجمعه القاء قطعياً على اختلاف ماهيته أو مدته ، وان مصر على يقين بأن حليفها بريطانيا العظمى ستكون فى طليعة المؤيدين لذلك وانها ستبادر الى التسليم برفع القيود التى أوجدتها معاهدة سنة

(1) William Beveridge, « Le prix de la paix », Genève 1945, p. 123.
Fernand Dehousse, « Cours de politique internationale », Bruxelles 1945, p. 84.

(2) Lazare Kopelmanas, « L'organisation des Nations Unies », Paris 1947.

١٩٣٦ رفعا باتا لاسيما وان القيود العسكرية الواردة فيها انما جاءت وليدة ما كان يتهدد العالم من العدوان، فقد تعين اذن ان ترفع هذه القيود بارتفاع الاسباب التي دعت اليها ، واصبح لزاما أن تجلو عن مصر بعد نهاية الحرب جميع القوات الاجنبية التي بأراضيها ايا كانت جندياتها لان بقاء اي جيش على أراضيها لن يكون له أى مسوغ .

٢ - وكذلك يتعين ان تسترد مصر كامل سلطانها وحدها على قناة السويس ذلك السلطان الذي اقرته لها معاهدات سابقة .

٣ - وعلى ضوء ميثاق الاطلنطي وتمشيا مع روحه ، فان مصر لعل يقين بأن الروابط العديدة التي ربطت بينها وبين السودان وجعلت منهما وحدة غير منقسمة منذ قرون بعيدة يجب ان يعترف بها قانونا كما هي قائمة فعلا .

٤ - وكذلك تتطلع مصر بحق لان تتبوأ مقعدها فى مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة متمتع بكامل سيادتها .

« تلك هى أخص ماتتطلع اليه الامة المصرية من آمال حقة ترتجىها ، لا ارتكانا على حقوقها الطبيعية فحسب وانما لتستطيع معها ان تضطلع بالاعباء التى تفرضها عليها شؤونها القومية والالتزامات التى تقتضيها واجبات التعاون الدولى وفروض التضامن بين الامم والتى من أخصها أداء الرسالة التى هيأها لها مركزها بين أمم الشرق الأدنى »

ولم تظفر هذه المذكرة بأى رد ، ولكن جاء فى نهاية تصريح طهران الذى وقعه الاقطاب الثلاثة روزفلت وستالين وتشرشل هذه العبارة « اننا ننتظر فى ثقة شروق اليوم الذى تعيش فيه شعوب الارض طرا حياة حرة لاتمتد اليها يد الارهاب والظلم حياة مستوحاة من رغبات الشعوب وضمائرها »

« Nous attendons avec confiance le jour où tous les peuples de la terre pourront vivre librement, à l'abri de la tyrannie, selon leurs désirs respectifs et selon leur conscience ».

بعد تلك التصريحات المتلاحقة دخل مشروع تأسيس النظام الدولى للعالم الجديد فى مرحلة التنفيذ ، فوضعت عدة مشروعات ، وقدم الفقهاء الكثير من البحوث والدراسات ، ولعل من أهمها مشروع « دمبرتون او كس » Plan de Dumbarton Oaks فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ اذ اجتمع فى

دمبرتون او كس في واشنطن ممثلو بريطانيا وأمريكا والصين والاتحاد السوفيتي وانتهوا الى بيان الاسس التي تقوم عليها الهيئة المنشودة والاهداف التي ترمى اليها والمبادئ التي تعمل بمقتضاها ، واتفقت وفود الدول المشار اليها على عرض توصياتها على حكوماتها لتكون اساسا للبحث في مؤتمر لاحق تمثل فيه كل الامم (١)

وفي ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ اصدر الاقطاب الثلاثة ستالين وروزفلت وتشرشل اثر اجتماعهم في « يالتا » على البحر الاسود قرارات مسهبة خاصة بألمانيا وهزيمتها واحتلالها والغرامة التي تفرض عليها ومؤتمر الامم المتحدة وتحرير اوروبا ومسائل بولندا ويوغسلافيا والاتحاد للسلم كما اتحدوا في الحرب ، وجاء ضمن تلك القرارات مانصه : « لقد عقدنا العزم على أن ننشئ مع حلفائنا في أقرب فرصة ممكنة هيئة دولية عامة للمحافظة على السلم والامن . ونعتقد ان هذه الهيئة ضرورية سواء لمنع الاعتداء او لازالة الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي الى الحرب وذلك بالتعاون الوثيق المستمر بين كافة الشعوب المحبة للسلم »

وتنفيذا لما اتفق عني في يالتا قامت الولايات المتحدة بتوجيه الدعوة ، باسمها وبالنيابة عن الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والصين ، لعقد مؤتمر يتولى وضع ميثاق للامم المتحدة على اساس مقترحات دمبرتون او كس ، وقد وجهت الدعوة الى جميع الدول التي أعلنت الحرب على ألمانيا او اليابان في تاريخ أقصاه اول مارس سنة ١٩٤٥ بشرط ان تكون قد وقعت تصريح الامم المتحدة ، وقد وافق البرلمان المصري على قرار اعلان الحرب على ألمانيا واليابان في ٦ فبراير سنة ١٩٤٥ ،

وقد تلقت مصر الدعوة الى مؤتمر سان فرنسيسكو في ٥ مارس سنة ١٩٤٥ وتم وضع هذا الميثاق والتوقيع عليه في ٦ يونيو سنة ١٩٤٥ (٢) وقد جاء في ديباجة هذا الميثاق مانصه : « قد آلينا على أنفسنا ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت في خلال جيل واحد على

(1) Dehousse Fernand, Cours de politique internationale, le plan de Dumbarton Oaks, la Conférence de San-Francisco, Bruxelles, 1945.

(2) الدكتور زكي هاشم ، الامم المتحدة مصر سنة ١٩٥١

Pollux, The Interpretation of the Charter of the United Nations. The British Year Book of International Law, 1946.

الانسانية مرتين: اخزاناي عجز عنها الوصف ، وان تؤكد من جديد ايماننا
بالحقوق الاساسية للاخسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء ،
والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ،

حقوق الدولة المقدسة

في ميثاق الامم المتحدة

أضحت مصر التي انتركت في الامم المتحدة وساهمت في بناء العالم الجديد
دولة ذات شخصية دولية كاملة ، ولاستطيع أية قوة ان تأبى عليها التمتع
بالحقوق المقررة لكل دولة بمقتضى الميثاق ومبادئ القانون الدولي العام
الحديثة .

وان أهم ما يركز عليه كيان الامم المتحدة لهي المبادئ القوية التي عينها
الميثاق وهي :

- أولا - مبدأ المساواة في السيادة بين الاعضاء
- ثانيا - أداء الالتزامات الدولية مقابل التمتع بمزايا الميثاق .
- ثالثا - تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .
- رابعا - عدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية
- خامسا - معاونة الامم المتحدة والامتناع عن مساعدة الدول المخالفة
- سادسا - سير الدول غير الاعضاء على هذه المبادئ حفظا للسلم
- سابعا - عدم المساس بالسلطان الداخلى للدول او التدخل في شئونها
الداخلية (١)

قرر مؤتمر سان فرانسيسكو مبدأ المساواة في السيادة للدول الاعضاء في
منظمة الامم المتحدة ، وفسر هذا المبدأ تفسيراً فحواه :

- ١ - ان الدول الكبيرة والصغيرة سواء أمام القانون
- ٢ - ان كل دولة تتمتع بالحقوق اللصيقة بالسيادة الكاملة
- ٣ - ان شخصية الدولة مصونة ، وكذلك سلامة اقليمها واستقلالها
السياسي .

٤ - ان على الدولة ، في ظل النظام الدولي ، ان تؤدي باخلاص
واجباتها والتزاماتها الدولية .

هل يتفق مع هذه المبادئ ان تحتل بريطانيا بقواتها المسلحة جزءا من

(١) دكتور زكى هاشم ، المرجع السابق .

أرض مصر ، وتهيمن على مداخل قناتها وتحتل مطارات وتضع يدها على قاعدة حرية في منطقة قناة السويس ، ثم تحتل وتستغل وتدير نصف مصر الجنوبي ، بل الجزء الأكبر من مصر في السودان ، وهو الذي تنبع منه حياة الوطن المصري ؟!

ان مصر وبريطانيا عضوان بالامم المتحدة متساويان امام القانون فاين هي المساواة ، واين هي الحقوق اللصيقة بسيادة مصر الكاملة وقد انتزعتها بريطانيا عنوة واقتدارا ، وهل يمكن ان يقال ان سلامة مصر مكفولة مع وجود هذا الاحتلال في حين انه صورة صارخة من صور العدوان ولم يوضع ميثاق الامم المتحدة لمنع هذا العدوان ، حتى لا تتأزم العلاقات الدولية ويضطرب السلام العام ؟!

نريد ان نرجع الى القانون الدولي العام لنبحث عن حقوق الدولة الاساسية التي قدسها هذا القانون ، لنبين مبلغ استهتار بريطانيا بأحكامه مع ان ميثاق الامم المتحدة يوجب على الدول الكبيرة والصغيرة على السواء ان تنزل على احكام هذا القانون .

حق الدولة في الوجود

LE DROIT A L'EXISTENCE

لكل دولة حق في الوجود ، وهذا الحق مقرر منذ القدم وقد نص عليه عهد عصبة الامم في مادته العاشرة اذ تعهدت الدول بأن تحترم كل واحدة سيادة الاخرى على اقليمها ولا تعدوا واحدة على الاستقلال السياسي لغيرها والمادة الرابعة من ميثاق الامم المتحدة تنص على أنه « يمتنع اعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن ان يهددوا بالقوة او ان يستخدموها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لاية دولة او على اى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة (١)

ويتفرع عن حق الدولة في الوجود حقان مقدسان :

أولا - حقها في البقاء droit de conservation

وهو حق ينتظم الحقوق الآتية :

(١) وليس هذا المبدأ جديدا في القانون الدولي العام ، ففي الولايات المتحدة الامريكية صدر تصريح رسمي في ٢٨ ابريل سنة ١٨٤٨ (رسالة بولك Polk) رتب على مبدأ مونرو أن لكل دولة حقا في الاستقلال التام وأن هذا الحق لا تحرم منه بأية حال ، بل ولا يجوز لها أن تضع نفسها أو تقبل وضع نفسها تحت حماية دولة أخرى ، ونص على هذا أيضا في تعليمات وزير خارجية الولايات المتحدة الى سفيرها بلندن في ٢٠ يوليو سنة ١٨٩٥ بمناسبة الخلاف بين بريطانيا وفرنسا.

١ - حقها في طلب الكمال droit de perfectibilité

٢ - حق الدفاع défense

٣ - حق الدولة في تأمين اقليمها ورعاياها sûreté

ثانيا - حق الدولة في الحرية droit de liberté

ومعناه حقها في السيادة والاستقلال ولهذا الحق عناصر تباشرها الدولة في الداخل ، وهي حق التشريع والقضاء ، وإدارة شؤون الاقليم ، وحقوق تباشرها في علاقاتها مع الدول الاخرى واقدسها حق المساواة في السيادة ، وحق الاحترام المتبادل وحق حرية التجارة

حق البقاء

DROIT DE CONSERVATION

لاستطيع قوة في الارض مهما عظمت ان تنازع الدولة في حقها في اتخاذ ما من شأنه بقاءها وحفظ كيانها المادى والمعنوى ، فهذا حق طبيعى من الصق الحقوق بالدولة وهي لا تستطيع ان تحيى بدونه ، وقد فرع الفقهاء حديثا عن هذا الحق الحقوق الآتية :

١ - حق الدولة في السعى نحو الكمال ، ومعناه ان كل دولة لها كامل الحق في تنمية قوتها الصناعية والتجارية ، وفى الاخذ بأسباب النهضة العلمية والفنية ، وفى تنمية عدد رعاياها ورفع مستواهم الصحى والثقافى والمادى والاجتماعى ، وكذلك فى تنمية موارد ثروتها الطبيعية والمعنوية دون ان يرد على سلطان الدولة فى ذلك قيد الا ما تقتضيه مصلحة العائلة الدولية من غير تمييز ولا استثناء لدولة او عدد من الدول ، وفى نطاق ميثاق الامم المتحدة .

٢ - حق الدولة فى الدفاع عن نفسها ، فللدولة حق طبيعى فى دفع المعتدى وطرده من اقليمها ولها ان تستعمل لذلك ما تشاء من الوسائل والاساليب ، ووجود جندى اجنبى فوق ارض الدولة يستتبع حتما تخويلها استعمال حق الدفاع الى آخر مدى ، وهذا الحق « لاصق بحق الدول فى السيادة ، وتتضمنه المعاهدات بطريقة ضمنية » ، وهذا التعبير ورد فى مذكرة امريكية بشأن ميثاق بريان - كيلوج ، وقد ذكرت فيها هذه العبارة

« Droit inhérent à la souveraineté de tous les Etats implicitement contenu dans tous les traités » . (١)

(١) ميثاق بريان - كيلوج ، مذكرة امريكية بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ ، منشورة بمجلة القانون الدولى العام الفرنسية عدد ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، ص ٦٧٧ . ويراجع ايضا كتاب روح القوانين لمونتسكيو ، الفصل الثانى

و « لكل دولة مطلق الحرية ، في كل وقت ودون أن تتقيد بتخصص المعاهدات ، بالدفاع عن أراضيها ضد أي عدوان أو غزو ، ولها وحدها أن تقرر ما إذا كانت الظروف تخولها أن تلجأ إلى الحرب كوسيلة للدفاع الشرعي أم لا »

«Chaque nation est libre, à tout moment et sans égard pour les dispositions contenues dans les traités, de défendre son territoire contre une attaque ou une invasion, elle seule a qualité pour décider si les circonstances exigent le recours à la guerre de légitime défense».

ويعترف ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٥١ لكل دولة بحقها في الدفاع عن نفسها بقيود لا تؤثر في جوهر الحق ولا تغل يد الدولة عن استعماله بأية حال ، وحتى الدولة الموضوعة في نطاق نظام حياد دائم لم يحرمها القانون الدولي العام من أن تستعمل بنفسها حق الدفاع عن أراضيها ودفع العدوان ، ويجمع الفقهاء على القول أنه لو فرض أن تحقق الحلم الذي ينادى بإنشاء جيش دولي يناط به دفع العدوان فإن وجود هذا الجيش ومبادئ الضمان الجماعي ليس من شأنها حرمان المعتدي عليها من دفع العدوان بنفسها (١)

ونستنتج من ذلك أن حق الدفاع عن أرض الوطن لا ينقل من الدولة إلى حليف لها ، فما بالنا إذا كان هذا الحليف نفسه هو المعتدي وعدوانه ما زال ماثلاً ومستمراً ؟!

٣ - وللدولة حق اتخاذ ما من شأنه تأمين إقليمها ورعاياها ونظمها Sûreté وصيانة مصالحها الحيوية intérêts vitaux فيجوز للدولة بمقتضى أحكام القانون الدولي العام مراعاة الاعتبارات الأمن التي تقدرها هي أن تضع جميع الأجانب الموجودين بديارها تحت نظام مراقبة دقيقة وتحصى خطواتهم وسكناتهم حتى لو كانوا رعايا دول صديقة أو حليفة ولها أن توصل موانئها الحربية ومطاراتها وغير ذلك في وجه أية دولة ، كما أنها تراقب حدودها ومداخلها وهكذا ولا تستطيع الجماعة الدولية أن تشكو أو تعترض لأن حق الدولة في الأمن حق مقدس ، أفليس مما يهدم هذا الحق أن تحتل دولة أجنبية في أرض مصر قاعدة حربية ضخمة بمنطقة قناة

(1) Marcel Sibert, Traité de Droit International Public, Le Droit de la paix, Tome 1, Paris 1951, p. 232.

السويس بما تحتويه من ورش ومطارات وأماكن تدريب الجيوش وغير ذلك ولا تعرف الدولة المصرية شيئاً عما يجرى بداخل تلك القاعدة؟! والعجيب أن يسمح بهذا ، بل يفرض على مصر أن تترك عدوها المعتدى عليها يصول ويجول في أهم نقطة حيوية بها ، ويهيمن على موان ومطارات أرضية ومائية ويتجسس ويفعل ضد مصر كل ما يريد ، وهذا في الوقت الذي تتكتل الدول الكبيرة وتنشئ منظمات اقليمية ضخمة للدفاع ، ضد خطر احتمالي هو روسيا ، فتوقع معاهدة شمال الاطلس في ١١ ابريل سنة ١٩٤٩ ، وأما مصر فيطلب منها باسم الدفاع عن الغرب أن تشترك في هذا الدفاع مع عدوها القديم !!

حق الحرية

من المبادئ الراسخة التي قررتها الثورات وتضحيات الشعوب ضد الطغيان أن الحرية حق طبيعي لا يتجزأ ولا ينتقل ولا يسقط بالتقادم ، وكما تقدر الشرائع حرية الفرد في الدولة تقدر كذلك حرية الدولة في المجتمع الدولي وتنبني على حرية الدولة سيادتها الداخلية وسلطانها على رعاياها ذلك السلطان الذي لا تشاركها فيه دول أخرى ، وسيادتها الخارجية أي حق الاستقلال (١) والدولة لا تستطيع أن تتمتع باستقلالها الخارجي الا اذا كانت ذات سيادة في الداخل

ومعنى سيادة الدولة في الداخل أنها تقرر بمحض ارادتها واختيارها شكل الحكومة ملكية أم جمهورية وتستمد وجودها من ارادة الشعب لا من سلطان دولة أجنبية ، وكذلك تحكم بمقتضى الدستور الذي تريده وتعديل وتبديل في هذا الدستور دون أي تدخل أجنبي بشرط أن لا تضر بمصالح جماعة الدول المتدينة ، ولا يمكن بأية حال أن يفرض على دولة عضو في العائلة الدولية شكلاً من أشكال الحكم غير ما يريده شعبها .

وثرتب على ذلك النتائج الآتية :

١ - اذا قامت حركة داخلية في دولة من الدول لقلب نظام الحكم أو تغييره ولو باستخدام القوة ، فلا تملك أية دولة أجنبية أن تتدخل أو تتعرض لتلك الحركة . وقد انقضى زمن المحالفات المقدسة التي كان يعقدها الملوك الطفلة ليستعين بعضهم ببعض في قمع حركات الشعوب ، والقيـد

(1) V. Adolphe, De la notion de souveraineté dans la politique de Spinoza, 1910.

Le Fur, — L'Etat, la souveraineté et le droit, 1906.

الوحيد الذي يرد على ذلك هو ان تؤذى الثورة مصالح اجنبية فيجوز للدول التي اهدرت حقوقها ان تتدخل بالقدر الذي يكفل منع العدوان على تلك المصالح

٢ - يجب أن يكون دستور الدولة متلائماً مع أسس المدنية الحديثة. ولكن مخالفة هذه القاعدة لا تستتبع التدخل في شئون الدولة وانما تؤثر فقط على علاقاتها الخارجية .

٣ - على كل دولة أن تضع دستورها على أسس تتفق مع مبادئ القانون الدولي العام . وذلك لكي لا تدعى دولة أنها لا تستطيع أن تنفذ أحكام القانون الدولي العام لانها تخالف نصاً من نصوص دستورها .

٤ - تمتع الدولة باستقلالها الداخلي ليس معناه اهدار حقوق الاقليات ومن مظاهر سيادة الدولة في الداخل أن تستقل بإدارة شئونها الداخلية ونظمها الاجتماعية وإدارة مرافقها العامة ، فلا يعهد بشيء من هذه المرافق لسلطة أجنبية .

وتباشر الدولة المستقلة بنفسها وبغير تدخل أجنبي في أى شكل كان سلطان التشريع والقضاء ، ولا يشاركها غيرها في السيادة على اقليمها أو أى جزء من هذا الاقليم

حق الدولة في الاستقلال (١)

الدولة المستقلة بالمعنى القانوني، هي تلك التي لا يعلو على سلطانها سلطان دولي آخر بحيث يستطيع أن يوجه سياستها الخارجية وجهة معينة ، والدولة المستقلة هي التي تنفرد بتقرير وإدارة سياستها الخارجية (٢)

وهذا الحق المعترف به لكل دولة ثابت في أحكام القضاء الدولي ، فقد نوه عنه صراحة في أحكام المحاكم الدولية ، ومنها الحكم المشهور الذي صدر في ٧ سبتمبر سنة ١٩١٠ في قضية مصايد الاطلنطي ، وكذلك في أسباب الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية الدائمة في قضية « لوتس » ، ونص على هذا الحق كذلك في القرار الذي أصدره المعهد الأمريكي للقانون الدولي في سنة ١٩١٦ ، وهو وارد صراحة في الفقرة الثالثة من ميثاق الاطلنطي لسنة ١٩٤١ ، وتؤكد عبارات قوية في مشروع اعلان حقوق

(1) Ch. Rousseau. — L'indépendance de l'Etat dans l'ordre international (Rec. des Cours de l'Académie de la Haye, (1949).

(2) Brierly. — The Law of Nations, Oxford 1928.

والتزامات الدول الذي قدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وقد صدر في سنة ١٩٤٨ ميثاق للدول الامريكية La Charte de l'Organisation des Etats Américains ونص فيه على أن الاستقلال من أقدس حقوق الدولة وأن الدولة هي التي تدافع بنفسها عن اقليمها

وأرجو أن يكون مفهوما أن الامم المتحدة ليست سلطة عليا فوق سلطان الدولة ، بل هي منظمة يجتمع فيها نشاط العائلة الدولية وتسعى لحل المشكلات بين الدول بالوسائل السلمية

هل تتمتع مصر بحقوقها كدولة عضو في الامم المتحدة ؟

عرضنا فيما تقدم عناصر حق الوجود المقرر لكل دولة ، وبيننا ما ينبغي أن تتمتع به الدولة بوصفها عضوا من أعضاء العائلة الدولية ، فهل تتمتع مصر بحقوقها في الوجود وبعناصر هذا الحق بوصفها عضوا في الامم المتحدة؟!

الجواب بالنفي بطبيعة الحال ، فان بريطانيا ما زالت تحتل بقواتها المسلحة منطقة قناة السويس والسودان ، ولا عبرة بما قيل في معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ من أن وجود قوات بريطانيا في منطقة القناة لا يحمل صفة الاحتلال فسلطان الدولة المصرية على أهم أجزاء الوطن المصري معطل وتدعى بريطانيا أنها تحتل منطقة قناة السويس لتدافع عن القناة نفسها مع أن حق الدفاع عن الاقليم من ألصق الحقوق بسيادة الدولة !!

ولكن حجة بريطانيا فيما تدعيه أن مصر قد وقعت معها في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تلك المعاهدة المشؤومة .

ولا جدال في أن القانون الدولي العام يجيز للدولة أن تتنازل عن مباشرة سلطانها كدولة مستقلة لدولة أخرى أو تشترك معها تلك الدولة في بعض مظاهر هذا السلطان ، ولكن ذلك التنازل لا يصح الا بالشروط الآتية :

أولا - يجب أن يكون هذا التنازل صريحا ، ولا يستنتج استنتاجا ، ومصر لم تتنازل عن استقلالها أو عن حق الدفاع عن قناة السويس في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وانما قبلت ما فرض عليها من قيام الجيش البريطاني بمعاونة الجيش المصري في الدفاع عن القناة الى أن يستطيع الجيش المصري أن ينفرد بحماية الملاحه في القناة .

ثانيا - يجب أن يصدر التنازل عن حرية تامة ولا يفرض فرضا .

ثالثا - يفسر الفموض فى صالح الدولة التى ينتقص من استقلالها اذ الاصل هو الاستقلال وتمتع الدولة بسيادتها كاملة .

رابعا - حتى ولو تنازلت الدولة، لا تعد متنازلة عن الانتفاع بحقوقها لانها حقوق لا تسقط ولا تزول ، فلها فى أى وقت أن تسترد ما تنازلت عنه وخصوصا اذا ما تغيرت الظروف ولم تعد الظروف التى تنازلت فيها قائمة

خامسا - يجب ألا يتعارض التنازل مع صالح العائلة الدولية ، وليس ثمة تعارض أشد من تمييز دولة بعينها على أفراد العائلة الدولية بمركز خاص ، وهو الامر الذى يؤدى لاختلال التوازن الدولى .

لست آتى بهذا الكلام من عندى دفاعا عن قضية الوطن ، وانما أعرض أحدث الآراء ، واستشهد بما قاله بهذا الصدد عميد من كبار عمداء كلية الحقوق فى باريس ، وهو الاستاذ « مارسيل سيبر » Marcell Saiber فى مؤلف حديث ظهر له فى سنة ١٩٥١ ، وسيبر أستاذ من كبار أساتذة القانون الدولى فى العالم ، وهو الآن مدير معهد الدراسات الدولية العليا فى باريس وله مقام ملحوظ . وما ذكره فى مؤلفه لا يخرج عما أبديته فيما تقدم (١) ، وانى أنقل هنا عبارته بالحرف الواحد :

«Par la raison qu'en renonçant à l'exercice de ses droits d'Etat indépendant, l'Etat n'abandonne pas la jouissance de droits, par leur nature imprescriptibles et inaliénables, l'Etat pourra en recouvrer ou dans les conditions prévues à l'avance ou bien en vertu d'un concours postérieur de volontés librement débattues ou même si les circonstances qui ont présidé à l'établissement de la situation viennent à subir des changements tels qu'elle cesse, de part et d'autre de présenter une utilité ou qu'elle se révèle incompatible avec la sécurité et la conservation d'une des entités en présence».

النتيجة

يعيش العالم الآن فى ظل ميثاق الأمم المتحدة الذى انتهت اليه الحياة الدولية بعد حروب طاحنة وخسائر مروعة وصور من الفوضى رهيبة تسبب فيها الطغاة الذين استهوتهم أطماعهم الاستعمارية فحاولوا أن يفرضوا مشيئتهم واستهانوا بأحكام القانون الدولى العام . وقد آلت الدول على نفسها أن تتحرر من الفوضى وأن تخضع جميعا لأحكام القانون الدولى العام ، وتزعم دول الكتلة الغربية التى تجرى فى فلك الولايات المتحدة

(1) Marcel Sibert, Traité de Droit International Public, Le Droit de la paix, Tome 1, Paris 1951, p. 262.

أنها وقفت الى جانبها في معارك حرب كوريا منذ سنة ١٩٥٠ لى تضرب
للأجيال مثلاً على وجوب احترام ميثاق الأمم المتحدة • فالدول أمام هذا الميثاق
بل أمام القانون الدولى العام كالأفراد أمام القانون الداخلى •

وأنه لما يتعارض أشد التعارض مع أحكام الميثاق أن تحتل بريطانيا
منطقة قناة السويس لان ذلك :

أولاً - يقضى على أسس التوازن الدولى ، ونظرية التوازن الدولى مقررة
فى القانون الدولى العام ، والاخلاق بالتوازن مهدد للسلام العام

ثانياً - يحرم مصر من أقدم حقوقها التى قررها الميثاق ، والتى تلخص
فيما يسميه الفقهاء المعاصرون بحق الدولة فى الوجود •

وسند بريطانيا لهذا المركز الشاذ المعيب معاهدة سنة ١٩٣٦ فيتحتّم
على مصر لاستخلاص حقها ورعاية أحكام القانون الدولى العام واحترام
ميثاق الأمم المتحدة أن تجلّ بريطانيا وتدافع بنفسها عن قناة السويس
ذلك الجزء الذى لا يتجزأ من اقليمها وتستطيع مصر أن تصل الى ذلك
بطريقة من الطرق الآتية :

أولاً - المفاوضة المباشرة مع العدو ، وأنا ممن يمقتون هذه الطريقة
لأنها غير منتجة وقد أفست طوال ثلاثين سنة أو ما يزيد عن ذلك

ثانياً - الاحتكام الدولى •

ثالثاً - المقاومة السلبية والمسلحة

وسنبين ما قامت مصر به اذ جربت تلك الوسائل ، فى الفصول
التالية :

الفصل الخامس

مفاوضات صدقي - بيغن

تحول في التفكير السياسي بمصر - الجلاء في قرار مجلس الوزراء في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥ - شعور الاستياء - اسماعيل صدقي يتصدى للموقف بسعة الحيلة - بريطانيا - تراجع بعض الشيء وتخور الاعصاب بتصريح ٧ مايو سنة ١٩٤٦ - المفاوضات تستمر - مشروع صدقي بيغن - رفض المشروع - خلاصة الموقف .

تنبه الوعي القومي في مصر نتيجة للحرب العالمية الثانية بعاملين :
أولا - التفكير الدولي في ايجاد عالم جديد يقوم على أسس من الحرية والمساواة في السيادة بين الدول ، وتبلور هذا التفكير في ميثاق سان فرانسيسكو ، وقد أوضحنا هذه المسألة في الفصل المتقدم .

ثانيا - تجربة الحرب نفسها وقد كشفت عن انهيار الاحزاب السياسية المصرية من ناحية ، وفضحت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ من ناحية أخرى ، وأثبتت أنها عبثا لا يطاق ، ولا تلتئم قط مع عالم يبحث عن الحريات الأربع ويظله ميثاق الأمم المتحدة

يوم أن دق أبطال المعاهدة طبول الفرح ، وأقاموا أقواس النصر ورقص العامة كما يرقص الطير المذبوح ، خيل للناس أن الاحتلال قد انتهى حقيقة ، وأن مصر للمصريين وحدهم ، ولكن نفخ في النفير في سبتمبر سنة ١٩٣٩ فأعلنت الاحكام العرفية في مصر دون أن يكون لها في الحرب ناقة ولا جمل وفرضت الرقابة على الصحف وأطلت أيام الحماية في شكل مخفف ، وتساءل المصريون عن السبب ف قيل لهم انها المعاهدة الملعونة !!

وتجدد الماضي بذكرياته السوداء ، فكان التبليغ البريطاني في يونيو سنة ١٩٤٠ وسقوط وزارة علي ماهر بأمر الانجليز في ٢٣ يونيو ، وتأليف وزارة حسن صبرى الذى توفى الى رحمة الله في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ وخلفه المهندس حسين سرى ، ثم رأى الانجليز أنهم لا يستطيعون أن يعتقلوا على ماهر وأمثاله وينالوا من مصر كل ما يشتهون ، فأقصيت وزارة حسين سرى ، وزحفت الدبابات على عابدين في مساء ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وهذا هو نص الانذار البريطاني الذى سلمه « مايلز لامبسون » الى الملك السابق :

« اذا لم اسمع قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة ، فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل كل ما يترتب على ذلك من نتائج »

Unless I hear by 6 P.M. that Nahas Pasha has been asked to form a Cabinet, His Majesty King Farouk must accept the consequences.

أتجيز المعاهدة لبريطانيا أن تطرد الوزارات وتختار رئيس الوزارة ؟
يقول الذين لا يفقهون من المعاهدات إلا الألفاظ أنها لا تجيز هذا وإن بريطانيا خالفت المعاهدة ، أما أنا فأقول غير هذا ، وأعلن أن هذه التصرفات كان يجب أن نتوقع حصولها ، مادامنا قد سلمنا باحتلال جزء من أرض الوطن فمظهر السلطة البريطانية شاخص في قوات الاحتلال ، وما دامت هذه القوات موجودة فلا قيمة لألفاظ المعاهدة بل لقيمة للمعاهدة ذاتها ، ولا داعي للتنطع والتشبث بالألفاظ ، فمنطق الذين قالوا عن المعاهدة أنها ليست احتلالا هو منطق الرجل الذي يخون زوجته ويقنع بأن تقول له خليلته زوجتك نفسى ويقول لها قبلت ، فالعاشرة بينهما زنا وكذلك المعاهدة لم تقبل سيادة الدولة حرمة ، والطرف القوى في المعاهدة وهو الغاصب الذي يحتل باسمها أرض الوطن يحترم ألفاظها ونصوصها حيث لا تكون له مصلحة في العبث بها ويلقيها في سلة المهملات كلما طاب له أن يخرج عليها ، وحسبه أنه ستر عورته أمام الجماعة الدولية بتلك الورقة المسماة « معاهدة »

تكشفت المعاهدة ، بل الحالة الواقعية في ظل المعاهدة ، عن مصائب لا تحصى ولا تعد ، واليك بعض هذه المصائب :

١ - استولت إنجلترا بالعملة الورق على قوت الشعب المصرى وكساءه ، لصالح جنودها وجنود حلفائها ، وترتبت على ذلك نتائج كثيرة أهمها :
(١) خلق مشكلة الارصدة الاسترلينية ، التى لم تحل حتى الآن
(ب) تضخم العملة فى مصر ، وارتفاع أثمان الحاجيات ، وقد أثقل كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة بدرجة مخيفة

٢ - سخرت بريطانيا الحكومة المصرية فى تموين الجيوش ، فأضحت الزراعة والصناعة وقفا على الانجليز ، ولا تنال مصر منها إلا ما يزيد عن حاجاتهم ، وجندت لهم الأيدى العاملة وصارت مصر كلها قاعدة من قواعد تموين الانجليز

٣ - وضعوا أيديهم على المطارات والموانى والسكك الحديدية وطرق المواصلات المختلفة ، والتلغراف والتليفون واللاسلكى

٤ - وضعت المستشفيات تحت تصرف الانجليز وحلفائهم لعلاج جرحائهم ، وأقاموا معسكرات الاسرى فى ضواحي المدن الكبيرة .

٥ - سيطروا سيطرة تامة على قناة السويس ومدخلها ومنطقتها وأقاموا المنشآت العسكرية فيها متجاوزين الحدود التي عينتها ملاحق المادة الثامنة من المعاهدة

٦ - حشدوا في مصر ألوفاً مؤلفة من جنودهم وجنود حلفائهم ومن المتطوعين الذين جئ بهم من المستعمرات والادغال مكبلين بالحديد ، واحتل الجنود أكبر المباني وفتحت لهم دور اللهو والفجور في طول البلاد وعرضها وترتب على كل ما تقدم أنه لم يبق من حياد مصر الا الاسم ، فشن المحور هجماته الجوية على الاهداف العسكرية ونال المصريين في تلك الغارات خسائر في الاموال والارواح

٧ - خلقت انجلترا في مصر طبقة أثرياء الحرب ، وجل أفرادها من اليهود والاجانب والدخلاء ، وهذه الطبقة أسفت أيما اسفاف وقوضت دعائم النظام الاقتصادي والاجتماعي والحلقي في مصر

٨ - انتشرت الجاسوسية لحساب الانجليز وأفسدت الحياة المصرية وظهرت لهذه الجاسوسية مؤسسات مثل جمعية اخوان الحرية والاتحاد المصري الانجليزي

٩ - بيعت الذمم والضمان في سوق الدعاية لبريطانيا وحلفائها وبين أيدينا أعداد الصحف المصرية الكبرى من غير استثناء ، وأعداد المجلات الرشيقية الانيقة التي شيدت من أموال الانجليز دوراً ضخمة تناطح السحاب ، وتسلب الدخلاء على العقول والضمان وضاعت الاخلاق والفضائل والمبادئ ، وطالعتنا تلك الدور بشكل مبتذل باسم الحليفة البغيض والدعاء لها والتسبيح بحمدها آناء الليل وأطراف النهار ، ورأينا كيف سقط العبيد من حملة الاقلام الذين شغفوا بالمال الحرام ، ويعيشون الى الان ويكتبون وسيماهم تدل عليهم . ولن ننسى الصحافة الناطقة التي عبثت بها بريطانيا ومكاتب دعايتها من دار الاذاعة الى دور السينما الى المسارح ، بل وامتدت الدعاية الى المساجد والمعابد .

كل هذا كان من شأنه اثاره حفيظة المصريين ، وعبثاً قيل للشعب المصري ان حلفاء الغرب يدافعون عن قضية الديمقراطية ، وان الالمان والايطاليين أعداء له يتربصون به وينوون السطو عليه ، ورأى الشعب تلك الديمقراطية تخنق الحريات وتنهب وتسطو وتعيب وتجتل الديار وتنشر عوامل الضعف والانحلال ، وأما الالمان فلم تكن بينهم وبين مصر قضية ، وكذلك الحال بالنسبة للايطاليين ، كنا نحترقهم ولكننا لانخافهم أبداً ، ولم

تكن العبرة بما قد يكون ، بل بما هو حاصل وقتئذ بالاحتلال البغيض
الذى جرننا الى الحرب دون أن نكون محاربين !!

وكانت في مصر كثرة عظمى تؤيد الالمبان وتدعو لهم بالنصر وضاعت
أموال الدعاية البريطانية هباء منثورا فهل كانت هذه الكثرة طابورا
خامسا ؟!

كلمة طابور خامس لم تخلق الا في خيال الانجليز وجواسيسهم ودعاتهم
وأولئك هم أحق بأن يطلق عليهم طابور خامس ، وأما الوطني المصري
فكان يتطلع لتحرير بلاده من نير الغاصب ويترقب بفارغ الصبر اليوم
الذى تندحر فيه بريطانيا وتذهب الى جهنم غير مأسوف عليها .

واذا كانت مصر قد بذلت معونة كانت السبب في ترجيح كفة
الحلفاء ، فان الحلفاء قد خانوها وسيدفعون ثمن هذه الخيانة في
المستقبل ، مابقي احتلال أجنبي في أرض وادي النيل . وتعرف مصر
أن بريطانيا هي العدو الاول ، وتقضي طبائع الاشياء أن يقف المصريون
في صف أعداء الانجليز ولو بالسنتهم وقلوبهم ، وهذا أضعف
الايمان ، وما يقال عكس هذا ليس الا افتراء على شعب وادي النيل .
وهذا الشعور الطبيعي لا يصح أن يكون مستغربا فهو النتيجة المحتمة
لاي احتلال أجنبي ، وبودي أن أسأل أي فرنسي هل يطيق ان يكون
حليفا للامان ، والجواب لا بطبيعة الحال ، ونحن لا ننسى أن ونستون
تشرشل هو صاحب نظرية محالفة الشيطان ، فكيف لانهتف لشياطين
الانس والجن كلما أتخنوا جراح بريطانيا ؟! ان كل ضربة تهوى فوق
رأسها العنيد تقربنا من النصر في قضيتنا ، وكل مصيبة تنزل عليها
تعزينا عما اقترفته في ديارنا من جرائم وآثام ، وقانون الثأر أقوى
من القانون الدبلوماسي ، فالعين بالعين والسن بالسن والجروح
قصاص ، ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم به .

لم يظن سياسة مصر وحكامها هذه البديهييات فتصرفوا تصرف
الحمقى والمجانين ابتغاء الجاه وسعيا وراء الحكم ، ونسوا مصر ومستقبلها
ومصالحها وآلامها وأمانيتها ، فكان حتما ان يجرفهم الوعي القومي وأن
يسقطوا سقطة أبدية .

في فترة الحكم اتوفى كان فاروق مغلوبا على أمره ، وكانت حياة
فاروق الدنسة سرا لا يعرفه الشعب ، فأحسن المصريون الظن بذلك الملك
الساقط قبل ان يسقط وأشيع عنه كذبا أنه عدو للانجليز ، ولهذا كانت

له مكانة شعبية ، ولكن الانجليز كانوا عجموا عود فاروق واحاطوه بسياج من خواصهم بدءا باحمد محمد حسنين ، ثم انتهوا الى الجاسوس المتمصر كريم ثابت وطبقة الانتهازين المعروفة ، فلم لا يطلقون يد فاروق في الوفد ومصطفى النحاس ، مادامت القضية المصرية في نظر فاروق هي الوفد ومصطفى النحاس ، وحلها هي الخلاص منهما وطردهما باي ثمن ؟! وضع جون بول السيناريو وتم الاخراج واقيل مصطفى النحاس في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ « لتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب » ، وكان النحاس هو الذي نهب الغذاء والكساء ، ولا ذنب لبريطانيا ؟ !

واذا سقطت وزارة قامت اخرى بسرعة فائقة ، فلقد زين للجميع حب الشهوات من كراسي الحكم .

وفي هذه المرة جمعوا أحزاب الاقلية عصبية وساقوا الزعماء الى لاذ اوغلى جملة ، فكانوا أشبه بحملة القماقم ، وحتى هؤلاء لا يجتمعون الا اذا اتحدت ألوانهم واتفقت أمزجتهم ، واما أحمد ماهر ومكرم عبيد وحسين هيكل وحافظ رمضان ، فأى ربايط بينهم سوى انتظار الوليمة والتربص للغميمة كلما سقطت الحكومة الوفدية !!

تألفت الوزارة برئاسة الدكتور أحمد ماهر ، رحمه ، الله وهو رجل وطني ، كنا نخالفه الرأي ، ولكننا نشهد أنه امتاز بشجاعة أدبية وذكاء نادر ، الا أنه صاحب نظرية اعلان الحرب على دول المحور من غير أن تكون لمصر في الحرب ناقة ولا جمل ، وقد طرد البرلمان الوفدي وأجرى الانتخاب في مستهل سنة ١٩٤٥ ، وأقول كشاهد عيان ، وقد رشحت نفسي مستقلا عن الاحزاب في دائرة القنابات ، انه على الرغم من اضراب الوفد عن الانتخاب ، كان رجال الادارة نايفين في التزوير والتزييف وأنجبوا للملك السابق البرلمان الذي طلبه ، وفي دار هذا البرلمان لقي ماهر حتفه في ليلة ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٤ ، اذ ألقى بيانه الخاص باعلان الحرب ضد المحور ، فاستوقفه وهو في طريقه الى مجلس الشيوخ ، بعهد بيان النساب ، المحامي الشاب محمود العيسوي وأفرغ فيه رصاصه ، فخرنا رجلا شجاعا ، كنا بحاجة اليه .

انه لمحزن حقا أن يموت رجل على تلك الصورة ، وأن تنتهي حياته التي لا تخلو من صحائف طيبة على ذلك النحو لانه تحمس لفكرة خاطئة ، ولا يستغنا إلا أن نستنكر القتل السياسي ونعده جريمة لا مسوغ لها ، فمهما كانت الاسباب والبواعث كان يجب أن يترك أحمد ماهر لحكم الامة

وللتاريخ . كان رصاص العيسوى فاتحة لاحداث جسام ، وكان دليلا على ان مصر قد ضاقت بالانجليز وبلا احزاب ذرعا ، كان الحداث نذيرا بما وراءه ، وكان الرصاص فى الحقيقة ونفس الامر مصوبا الى قلب بريطانيا التى اعمنت فى الكيد للمصريين ، واستغلت رجال السياسة من غير استثناء ، وحادث العيسوى هو نقطة التحول فى حياة معاهدة سنة ١٩٣٦ ، بل هو دليل تغير التفكير السياسى فى مصر اذ كفر المصريون بالذين ابرموا تلك المعاهدة ، وأن لوجوههم أن تختفى من مسرح السياسة المصرية ، الى الابد .

بقى النظام الجديد على ما هو عليه والى المغفور له محمود فهمى النقراشى الوزارة واعلنت مصر الحرب على المانيا واليابان فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ ، واشتركت مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو من ابريل الى يونيو سنة ١٩٤٥ . وفى بريطانيا اجريت الانتخابات العامة فسقط حزب المحافظين وقامت حكومة العمال فى يوليو سنة ١٩٤٥ .

وكان المرحوم احمد ماهر قـدالف هيئة سياسية ضمت لفيها من زعماء الاحزاب والمستقلين ليستشيرها فى المسائل الهامة ، وبقيت هذه الهيئة قائمة فى عهد النقراشى ، وقد أصدرت بيانا دعت فيه الى الجلاء وذلك فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، ولكن خانها التوفيق اذ نوه بالتحالف وعلاقات الصداقة والتعاون بين مصر وبريطانيا ، والجمع بين الامرين مغالطة ان جازت علينا فلا تجوز على بريطانيا الخبيثة ، وقد وافق مجلس الوزراء على بيان الهيئة السياسية بقراره الصادر فى ٢٣ سبتمبر ، وهذا نص البيان :

« ترى الهيئة السياسية باجماع الآراء ، أن حقوق مصر الوطنية ، كما اجمع عليها رأى الامة ، واعلنتها الحكومة هى جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة اهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان ، كما ترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الاوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الاسس ، وترى الهيئة أن قيام التحالف على هذه الاسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون وثقا ومتانة » .

وفى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ سلم عبد الفتاح عمرو ، سفير مصر بلندن مذكرة الحكومة المصرية بطلب الدخول فى مفاوضات ، لاعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، الى وزارة الخارجية البريطانية .

واجابت الحكومة البريطانية على هذه المذكرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦
اجابة من يصر على باطله فذكرت أن المبادئ الاساسية التى قامت عليها
معاهدة سنة ١٩٣٦ سايمة فى جوهرها ، وتركت جانبها نظرية
المواصلات الامبراطورية البريطانية وابتكرت ما هو أشيد منها فظاعة
وغلوا فنادت بفكرة المشاركة التى عبر عنها البائد امين عثمان بالزواج
الكاثوليكي بين مصر وبريطانيا ، فقالت أن سياسة الحكومة البريطانية هى أن
ندعم « بروح الصداقة والود والتعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة
الامم البريطانية والامبراطورية البريطانية فى اثناء الحرب ، وأن تقيم
الحرية الكاملة بين ندين للدفاع عن هذا التعاون على اساس المشاركة
لمصالحهما المتبادلة » .

وذكرت انها مستعدة لاعادة النظر فى المعاهدة ، وسترسل تعليماتها قريبا
الى سفيرها بالقاهرة لاجراء مباحثات تمهيدية مع الحكومة المصرية .
ولما اذيعت المذكرتان ثبت للشعب المصرى بما لا يدع مجالا للشك أن
انجلترا هى انجلترا ، ولا محل لمفاوضتها أو الاطمئنان لحسن نيتها ،
فتأزمت العلاقات بين الامة والحكومة .

قامت المظاهرات فى طول البلاد وعرضها ، لىسمع اصحاب ميثاق
الاطلنطى ودعاة الحريات الاربع صوت الشعب المصرى ضد بريطانيا التى
لا تقيم وزنا للقانون الدولى ولا لقواعد الحرية والسلام .

وقد كان النقراشى رحمه الله رجلا نظيف اليد ، ولكنه كان سيىء الطالع
فأمر البوليس بمنع مظاهرات الطلبة ، ولم يظن الى خطورة هذا الامر ،
وفاته أن بريطانيا كانت تحرك بوليس القاهرة بضباط مصريين كما كانت
تفعل فى عهد زسل وامثاله ، فوقع الحادث الوحشى المعروف بحادثة
كوبرى عباس فى ٩ فبراير سنة ١٩٣٦ اذ سارت جموع طلبة الجامعة تهتف
بالجلاء والا مفاوضة الا بعد الجلاء ، وما أن وصلت المظاهرة الى كوبرى
عباس حتى كان البوليس قد فتحه ، فاستخدم بعض الطلبة القوارب
الصغيرة واوصدوا الكوبرى وجعلوا صالحا للمرور ، ولما ساروا على
الكوبرى حصرتهم قوة البوليس من الجهتين واوسعتهم ضربا بالهراوات
بوحشية تدل على انعدام الادمية فى نفوس المعتسدين ، حتى كان بعض
الطلبة الساكنين يلقون بأنفسهم فى الماء فرارا من تلك الهمجية ، وجرح منهم
اربعة وثمانون ، وقيل ان البعض منهم قد مات ودفن فى الظلام بمعرفة
البوليس بغير علم ذويهم ، ولكن هذه الرواية ينقصها الدليل الرسمى .

وقامت مظاهرات تدعو الى الجلاء العاجل الناجز وتستمطر لعنة الله على الانجليز في الاسكندرية والزقازيق والمنصورة واسيوط وقتل البوليس ثلاثة في الاسكندرية وثلاثة في الزقازيق ، وواحدا في المنصورة وما كان للنقراشي ان يستمر في الحكم بعد تلك الحوادث فاستقالت وزارته في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ، ولكنه سجل في صلب كتاب الاستقالة مطلبى البلاد : الجلاء ووحدة وادي النيل ، وكانت استقالته بذلك الاولى من نوعها ، ومهما خالفنا النقراشي في اساليبه لا ننكر عليه انه كان فذا في الاستقامة والنزاهة وسلامة الوجدان .

الاخوان المسلمون وغيرهم

هذا الوعي القومي الجديد الذي اعاد التفكير السياسي الى ما كان عليه ، قبل الغش الذي جاءت به ثورة سنة ١٩١٩ ، لابد ان تكون هناك ايد نظيفة قد تعهدته حتى استقامت الحركة واصبحت الامة تطالب بالجلاء أولا ، فمن هم اصحاب هذه الايدي ، الذين اضحوا قوة جديدة تدفع الاحزاب المتحطة الى الوراء لتحتل مكانها ؟ !

لا يزال الحزب الوطني حيا يرزق، ولكن حافظ رمضان أهمل الحزب الوطني ، ولم يبق منه الا اطلهار يقبضون على ايمانهم الوطني كلقابض على الجمر ، ولا يستطيع امرئ ان ينكر فضل عبد الرحمن الرافعي ، الذي يعد قلمه مشعلا للوطنية الحققة وطهارة ذمته وعفة لسانه ، ومتانة خلقه ، وسعة المامه بالقضية وجمعه لاطرافها في مؤلفاته الضخمة ، كل ذلك مثل يحتذى ، ومحمد محمود جلال وطني مثالي ، بل حنبلي في الوطنية والعقيدة والمبدأ ، وكان في استطاعة هذه القلة ان تجمع الشمل وتقود الامة بعد اذ فاقت من آثار ثورة سنة ١٩١٩ وسياسة حزب الامة الذي صار وفدا وأحرارا دستوريين وغيرهم ، الا ان رئيس الحزب حافظ رمضان صام عن الحكم دهرا ثم انتهى به المطاف الى الحكم والرتبة والجاه ، وهذا وما اليه ، لا يتمشى مع مبادئ وتقاليده الحزب الوطني الذي أقام مؤسسه مصطفى كامل قواعد على البذل والفداء ، ومع ذلك تعلق الامة بمبدأ مصطفى القويم ، وتطلب الحال ان تقوم جماعات شابة تحتضن هذا المبدأ وترعاه ، والمبادئ الشريفة ليست احتكارا للاحزاب .

والذي يلاحظ على تاريخ الحركة الوطنية ان الايمان الوطني كلما ضيقوا عليه الخناق في ميدان السياسة يجسد له متنفسا في الحركة

الإسلامية ، لأن الإسلام مبناه العقيدة الطاهرة وهدفه الحرية المقدسة ، وما مبادئ مصطفى كامل إلا قبس من نور الرسالة المحمدية ، رسالة لا إله إلا الله ومحمد رسول الله ، رسالة العدل الكامل والجهاد الصحيح ، رسالة حقوق الإنسان كما صاغها لرحمن ، وليس ثمة سلاح أقوى في ذلك الاستعمار واستئصال استعباد الناس بعضهم لبعض من الفرقان الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والإسلام في الحقيقة دين ودولة ومصحف وسيف ، وهل تصبو مصر إلى ما هو أسوأ من هذا لتحرير نفسها من ربة المحتل وتطويع الشرق كله من طغيان الغرب ؟ !

كان الناس يحفظون الإيمان الوطني في قلوبهم ، ثم يولون وجوههم شطر الدين الحنيف ، كلما اشتدت وطأة الفوضى السياسية ولذلك أسس المغفور له الدكتور عبد الحميد سعيد وفريق من صحبه الأماثل جمعية الشبان المسلمين لتكون صرحا يقتل انجلترا ويمحق الاستعمار في شتى صورته يوما من الأيام ، وقد نهضت الجمعيات الإسلامية المختلفة الأسماء ، المتفقة في أهدافها النبيلة وغاياتها المثالية ، وعلى نفس الوتيرة أسس الأستاذ على الفاياتي صحيفة منبر الشرق ، وكانت تصدر بالفرنسية في جنيف من سنة ١٩٢٠ وظهرت في القاهرة باللغة العربية منذ ٦ مايو سنة ١٩٣٨ ، وصبغها بصبغة وطنية إسلامية واستمرت في دائرتها الضيقة تضرب المستعمر وتكافح الأصنام بغير توقف وبهدى من كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام .

كان طبيعيا ومنطقيا أن تحتضن الفكرة الوطنية الرشيدة هيئة إسلامية فتية حينما تفشل الهيئات السياسية ، ولذلك ظهرت جماعة الإخوان المسلمين التي تدعو إلى الحكم بما أنزل الله ، وقد أسسها المغفور له الشيخ حسن البنا ، قبل الحرب العالمية الثانية ببضع سنين ، وكان البنا زعيما بفطرته قويا بإيمانه بفكرته ، فنجحت دعوته أيما نجاح ، وفي سنة ١٩٤٦ كانت جماعة الإخوان المسلمين أقوى هيئة في البلاد بكثرة عدد أفرادها وأنصارها وتنظيمهم المحكم الدقيق ، واخلصهم لدينهم ووطنهم وتنزههم عن الزلات والنقائص الحزبية ، فلما امتد نشاطهم إلى السياسة واحتضنوا فكرة الجلاء رأى الاستعمار نفسه أمام قوة لا تقهر وعزيمة لا تغل ، بل أمام جيش يعبئه قاداته في همدوء وروية وفي سكون وطمأنينة ، وانصار هذا الجيش الشعبي الإسلامي هم الذين أوقدوا الجامعة وعبروا عن سخط الأمة على الاحتلال والتحلل

فى شتى صوره ومظاهره ، وقد استعدت انجلترا لهذه الحركة الجبارة وسلطت عليها عبيدها وخدامها لتقضى عليها ، قبل ان تقع الواقعة وتعلن الامة المصرية حربا على المستعمر وتقوم قومة رجل واحد لاستخلاص الحق بالدم المسفوك ، كما فعلت جميع الشعوب التى ظفرت بحريتها . وفى كل مكان كانت هناك حالة سخط واستياء تتفاقم يوما بعد آخر ، وكان على انجلترا ان تفيق من غفلتها وتعذل عن حماقتها وتقذف بالمعاهدة وراء ظهرها وتبادر بالجلاء عن ارض وادى النيل ، ولكن

أصر الاستعمار على طرائقه الرجعية ، وحاول مشتركا مع القصر ، أن يطمئن الخواطر ويهدئ الاعصاب الثائرة ، بالالتجاء الى المغفور له اسماعيل صدقى الذى شكل الوزارة فى ٧ ابرابر سنة ١٩٤٦ ، وقد امتنع الحزب السعدى عن مشاركته فى الحكم ، حتى اذاع رئيسه المرحوم محمود فهمى النقراشى بيانا قال فيه : أما لماذا اعتذرت عن الاشتراك مع دولته فى هذه الوزارة ، فأظنكم تعلمون أن هناك من اختلاف الخطة والاسلوب بيننا وبين دولته فى الاعمال العامة مالا يسمح لنا بأن نتعاون معا ، والعجيب ان كثرة مجلس النواب كانت من الهيئة السعدية ومع ذلك أيدت تلك الهيئة وزارة صدقى خلافا للبيان الذى أذاعه رئيسها !!

ويظهر أن الهيئة السعدية كانت تحاول القيام بمناورة ليسقط صدقى بسرعة وتعود الى الحكم ، ولما يئست عدلت عن خطتها واشتركت فى الوزارة فى سبتمبر سنة ١٩٤٦

لم يحاول صدقى تفريق المظاهرات بالقوة لان التيار كان اقوى من جبروته ولكنه خدع المتظاهرين وغرهم بتصريحاته ثم صرفهم بشئ من الحيلة والحبث ، ومع ذلك تجددت المظاهرات اذ اتفقت طبقات الشعب جميعها على تحديد يوم الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ للاضراب العام احتجاجا على الاحتلال وسمى هذا اليوم بيوم الجلاء ، وقد ظهر اجماع الامة بشكل رائع وقامت مظاهرة تضم أناسا من مختلف الطبقات وتعبير تعبيرا سلميا عن أمانى البلاد فتصدى لها القراصنة من الجنود الانجليز وأطلقوا الرصاص على المدنيين العزل وقتلوا منهم ثلاثة وعشرين شهيدا وجرحوا مائة وواحد وعشرين ، وقد اهتز قلب الامة لهذا العدوان الوحشى المتعمد فقامت مظاهرات دامية فى الاسكندرية وغيرها من المدن واتفق اهل الاسكندرية على تسمية يوم الاثنين ٤ مارس سنة ١٩٤٦ بيوم الشهداء وعلان الحداد فى المدينة ، ولكن الانجليز الاندال تصدوا بدورهم لاهل الاسكندرية حتى

كانوا يطلقون الرصاص عليهم من داخل المساكن وقتلوا منهم ثمانية وعشرين. وبلغ عدد الجرحى ٣٤٢ ولم يصرع من المعتدين الا اثنين من جنود بريطانيا وجرح أربعة .

وحاولت انجلترا اللعوب ان تخدرا الاعصاب فألقت تبعة الحوادث على سفيرها البغيض للسورد « كيلرن » فنقلته الى جهة اخرى ، وعينت السير رونالد كامبل ، سفيرا لها بالقاهرة ، وهو من الاستعماريين الذين اشتغلوا بدار المندوب السامى من سنة ١٩٣١ الى سنة ١٩٣٤ .

كان حريا بصدقى ان يشارك الوطن فى حداده وآلامه وان يقطع المفاوضات محتجا على عدوان الانجليز الهمجى ، ولكن متى كان صدقى مصر يا يشارك المصريين شعورهم وعواطفهم ؟!

كان الرجل رأسماليا اقطاعيا استخدمته السراى لحساب نفسها وحساب الانجليز وعلقت عليه الآمال فتفاوض فى ظل الرصاص والدم المسفوك وحاول العودة بالبلاد الى الدائرة المرنة التى خرجت منها منذ الحرب العالمية الثانية خروجا لا رجعة بعده .

تألف وفد المفاوضات برئاسة اسماعيل صدق فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ وألفت انجلترا وفدها برئاسة اللورد ستانسجيت ، وزير الطيران البريطانى وجرت المفاوضات فى القاهرة ، وقد افتتحها ستانسجيت فى ٩ مايو مصرحا بأن انجلترا قررت الجلاء عن مصر برا وبحرا وجوا .

بريطانيا تتراجع وتستمر فى الخداع

فى وقت المفاوضات بالذات والدماء تسيل فى مصر عرضت قضايا شعوب أخرى على بساط البحث الدولى فتم الجلاء عن سوريا ولبنان ، بلا قيد ولا شرط ولا قاعدة عسكرية او دفاع مشترك .

ووضعت انجلترا الكاذبة المخادعة مبادئ صريحة على لسان وزير خارجيتها « ايرنست بيفن » ، من ذلك انه لما احتدم الجدل فى الامم المتحدة مع روسيا بشأن ايران ، قال « بيفن » لمجلس العموم فى ١٤ مارس سنة ١٩٤٦ مانصه :

« ان الحكومة البريطانية لتأسف اذ تلجأ الحكومة السوفيتية ، بطريق الضغط ، للوصول الى تسوية مع ايران ، بينما تحتل جزءا من اراضيها » وفى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٦ ألقى بيفن خطابا فى بريستول قال فيه :

« ليس من اللائق ان تفاوض دولة كبيرة ، أو تحاول المساوضة ، أو الحصول على امتيازات ، من دولة صغيرة ، عن طريق احتلال هذه الدولة الصغيرة ، بقوات جيش الدولة الكبيرة . ان هذا ليس سوى استعمار القرن التاسع عشر ، وهو في الواقع ما يجب ان نتركه ، وراء ظهرنا ، واني لأعتقد ان الحل سيوجد وان الكل سيقبلون مبدأ اننا - ممثلي الدول العظمى - لن نلجأ الى مثل هذا »

وليفن تصريحات أخرى مماثلة ، في غير مسألة ايران ، من ذلك انه غارضي الاتحاد السوفيتي في مطالبه في الدردنيل ، فقال في خطبة له بمجلس العموم البريطاني ، مانصه :

« أما فيما يختص برغبة روسيا في الحصول على قاعدة في الدردنيل فان الحكومة البريطانية ، اوضحت أنها ترى ، أنه لو تم ذلك ، لكان مؤداه ، تدخلا غير مشروع في سيادة تركيا ، ولكان من آثاره ، وضعها في ظل سيطرة أجنبية »

وقال في نفس هذه الخطبة :

« ان الاقتراح الذي يقضى باشتراك تركيا والاتحاد السوفيتي ، في تنظيم الدفاع عن المضائق ، ليس مستساغا وترى الحكومة البريطانية ان على تركيا ان تكون هي المسؤولة عن الدفاع عن المضائق ، والاشراف عليها وقد أعربت الولايات المتحدة عن نفس هذا الرأي أيضا »

وقال في خطبته بمؤتمر حزب العمال في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ مانصه :

« ان روسيا تريد الحصول على قاعدة في الدردنيل ومن شأن ذلك أن يجعل تركيا تفقد جانبا لا يستهان به من استقلالها ، ولهذا نرى لزاما علينا ، ان نرفض طلب روسيا »

ولكن انجلترا دولة تزن الامور بميزانين ، وترى المسائل بمنظارين وتخطب الناس بلسانين ، وهذا هو الشرف البريطاني ، الذي يقوم على المصلحة الاستعمارية ولا يرى سواها ، ولو عرف الشرف سبيله الى وزارة الخارجية البريطانية ، لتحتم على انجلترا ، احترامها لكلامها على الاقل في مسألتى ايران والدردنيل ان تجلو من مصر وتترك قناة السويس على الفور ، ولكن انجلترا أرادت ان تسند صدقي بنر الرماد في العيون والقاء تصريحات جوفاء تناقض الجملة فيها بقية العبارات ، ولم تقصد بذلك الا تخدير الاعصاب واطفاء الثورة التي كانت تغلي في نفوس المصريين

تصريح الجلاء فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦

ومن مسرحيات السياسة البريطانية ذلك البيان الذى اذاعته السفارة البريطانية فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، ونصه :

« ان السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة هى توطيد محالفتها مع مصر ، على أساس المساواة بين أمتين ، تجمع بينهما مصالح مشتركة ، وعملا بهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من الود وحسن النية ، فعرضت الحكومة البريطانية ، ان تسحب جميع قواتها البحرية والبرية والجوية من الاراضى المصرية ، وان تجرى المفاوضات لتحديد مراحل جلائها ، والموعد الذى يتم فيه ، والتدابير التى تتخذها الحكومة المصرية ، لتحقيق التعاون ، فى حالة الحرب ، او خطر حرب ، وشيكة الوقوع طبقا للمخالفة »

ومن هذا البيان يبدو كيف وضع الانجليز السم فى الدسم ، فأكدوا كلمة المصالح المشتركة ، وهذا هو الاستعمار بعينه ، فقانوننا لا توجد بين مصر وبريطانيا فى وادى النيل مصالح مشتركة وما هذا الكلام الا تعبيرات اخرى للزواج الكاثوليكي وتخريج لنظرية مواصفات الامبراطورية البريطانية ، ثم ان تقييد الجلاء بالمخالفة ، وبتحديد وقت له ، دليل على انعدام نية الجلاء ، والتحالف لا يكون بالاكراه ، والاستقلال لا يعيش فى جو من الدفاع المشترك بين الجانى والمجنى عليه ، ولذلك كان محققا ان تفشل مفاوضات صدقى - بيفن

على أن المفاوضات قد جرت وافتتحت جلستها الاولى بوزارة الخارجية المصرية فى ٩ مايو سنة ١٩٤٦ ، وتبودلت الخطب التقليدية ، وعرض الانجليز مشروعا ، لا يختلف فى جوهره عن معاهدة سنة ١٩٣٦ وتكتمت الحكومة انباء المفاوضات ، لانها كانت تعرف شيئا يقظة الرأى العام ، وتحفزه لاستخلاص الحق بالقوة ، وكانت الحكومة شريكة للانجليز فى غش الرأى العام المصرى وتسكينه بمسكنات وقتية ، وقد توقفت المفاوضات ، اذ أصر الجانب البريطانى على التمسك بمصر كقاعدة حربية له ، ومن باب التمويه وتهدة الحالة ، اجلت انجلترا قواتها من القلعة فى ٤ يوليو سنة ١٩٤٦ وسلمتها للجيش المصرى فى مظاهرة حماسية ، وانزل من فوقها العلم البريطانى بعد اربعة وستين عاما ، وكذلك جلست فيما بعد عن ثكنات قصر النيل كما جلست عن الاسكندرية

وتركز الاحتلال فى منطقة قناة السويس التى اصبحت شبه دولة منعزلة عن الاراضى المصرية

وسافر صدقى الى لندن ، بصحبة وزير الخارجية ، ابراهيم عبد الهادى فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وفى ١٢٥ اكتوبر وقع الطرفان بالحروف الاولى من أسماء المفاوضين مشروع اتفاق وضع باللغتين الفرنسية والانجليزية وهذه أهم بنوده بعد الديباجة :

انتهاء معاهدة سنة ١٩٣٦

المادة الاولى : ينتهى العمل بمعاهدة التحالف ، الموقع عليها بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، والمذكورة المقبولة الملحق بها ، وكذلك المذكرات والاتفاق المؤرخ فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، بخصوص الاعفاء والمزايا ، الملحق ايضا بهذه المعاهدة .

الدفاع المشترك

المادة الثانية : اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على أنه فى حالة ما اذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح أو فى حالة ما اذا اشتبكت المملكة المتحدة فى حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر ، فانهما يتخذان بالتعاون الوثيق ، وبعد المشاورة ، اى اجراء تتبين ضرورته ، ريثما يتخذ مجلس الامن الوسائل اللازمة لاعادة السلم .

المادة الثالثة : تحقيقا للتعاون ، وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكيننا من تنسيق التدابير التى تتخذ لدفاعهما المشترك ، تنسيقا فعالا ، قد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمه اليها من المنلوين .

« وهذه اللجنة هى أداة استشارية مهمتها ان تدرس - لكى تقدم اقتراحاتها الى الحكومتين عما توصى به من الاجراءات - المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو ، بما فى ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها ، وخصوصا ما يتعلق من الشروط الفنية بتعاون الفريقين ، والتدابير التى تتمكن بها قواتهما المسلحة ، بصفة فعالة ، من مقاومة الاعتداء .

« وتجتمع هذه اللجنة ، كلما اتضحت ضرورة ذلك ، لمزاولة مأموريتها . وعند الاقتضاء ، تدرس اللجنة أيضا - بناء على دعوة

الحكومتين ، وعلى اساس المعلومات المقدمة من كليتهما - العواقب العسكرية للحالة الدولية ، وبخاصة أية حوادث من شأنها تهديد الامن في الشرق الاوسط ، وتقدم في هذا الصدد الى الحكومتين التوصيات الملائمة ، ويكون على الحكومتين في حالة وقوع حوادث مهددة لامن اى بلد من البلدان المجاورة لمصر ، أن تتشاورا لكي تتخذا بالاتفاق بينهما أية اجراءات قد ترى ضرورتها »

المادة الرابعة : يتعهد الطرفان الساميان ، بالألا يعقدا محالفة ما ، ولا يندمجا في حلف قائم ، تكون اغراضهما مضادة لمصالح احدهما «

المادة الخامسة : لايجوز أن يحدث اى شرط من شروط هذه المعاهدة تأثيرا ، بأية صورة كانت ، في الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب ، لواحد أو لآخر من الطرفين الساميين المتعاقدين ، على ميثاق الامم المتحدة .

المادة السادسة : اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على أنه - مع عدم المساس بما صار اعلانه من كليهما تطبيقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية - كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حله بمفاوضات تجرى بينهما، يصفى طبقا لنصوص ميثاق الامم المتحدة .

المادة السابعة : يجب التصديق على هذه المعاهدة (التي يعتبر نصاها لانجليزى والعربى رسميين) وتبادل وثائق التصديق في القاهرة في اقرب وقت مستطاع ، وتدخل المعاهدة في دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق ، وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاما من تاريخ دخولها في دور التنفيذ ، كما انها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول الى أن تنقضى مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديدها من أحد الطرفين الساميين المتعاقدين الى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية .

بروتوكول الجلاء

وقد الحق بمشروع هذا الاتفاق بروتوكولان احدهما خاص بالسودان، والآخر بالجلاء ، ولا أدل على سوء نية انجلترا من أن ينص في بروتوكولين ملحقين على هاتين المسألتين اللتين هما محور النزاع بين مصر وبريطانيا في ملاحق للاتفاق بدلا من ايرادهما في مقدمة الاتفاق وفي نصوصه الاولى، وبعض النظر عن هذا الاحتيال في الصياغة ، لايعتبر هذان البروتوكولان

حلا للقضية ، ولسنا الآن بصدد بحث مسألة السودان ، فندع البروتوكول الخاص به جانبا ، ونعرض بروتوكول الجلاء ، وهذا تصه :

« اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على أن الجلاء التام عن الاراضى المصرية (مصر) بوساطة القوات البريطانية ، يجب أن يكون قد تم فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

« وأن مدينتى القاهرة والاسكندرية والدلتا ، يجب أن تكون قد اخليت ، قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، وأن يستمر فى إخلاء باقى الاراضى المصرية ، غير منقطعة اثناء المدة المنتهية ، بالتاريخ المقرر فى الفقرة الاولى « وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، الخاصة بالإعفاءات والمزايا نافذة ، بصفة انتقالية ، لصالح القوات البريطانية ، اثناء سحبها من مصر ، وكل تعديل للاتفاقية البادى ذكرها ، تنصح ضرورته ، لداعى لزوم إخلاء الدلتا والمدينتين ، قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، يصير ، تقريره باتفاق جديد ، وتحصل المفاوضة فيه ، بين الحكومتين قبل ذلك التاريخ .

« قد اتفق على أن المستندات المرفقة طيه ، لم توضع الا على سبيل المراجعة ، على أنه من المقرر ، أنه فى حالة ما اذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية ، أى تعديل بعد عرضها عليها رسميا ، فإن المستر بيغن سيوصى الحكومة البريطانية بقبولها » .

عاد اسماعيل صدقى من لندن ، وعرض مشروعه ومذكرة تفسيرية مرفقة به على هيئة وفد المفاوضات ، فقررت رفض المشروع بأغلبية سبعة من أعضائها أصدروا بيانا الى الراى العام فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وهم : شريف صبرى ، على ماهر ، عبدالفتاح يحيى ، حسين سرى ، على الشمسى ، أحمد لطفى السيد ، مكرم عبيد ، وهذا نص البيان :

« كان لنا الشرف ، أن عهد الينا ، بمقتضى المرسوم الملكى الكريم الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ ، ن نساهم فى اتفاوضات بين مصر وبريطانيا لعقد وإبرام معاهدة تحقق مطالب البلاد » .

« ولقد بدأت المفاوضات فعلا على أساس المطلبين الحيويين اللذين اجمعت عليهما الامة وهما الجلاء ووحدة وادى النيل وارتقت هيئة المفاوضات المصرية فى مقابل تحقيق هذين المطلبين كاملين أن تتفاوض فى عقد معاهدة جديدة بدلا من معاهدة سنة ١٩٣٦ التى سلم الطرفان بانها اصبحت غير صالحة للبقاء ، على أن تكون المعاهدة الجديدة لتبادل المساعدة بين البلدين وبشرط أن تكون فى نصوصها وروحها مطابقة لاحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئه . بما فى ذلك الحق فى عقد معاهدات اقليمية » .

« ولقد استمرت المحادثات والمفاوضات مدة طويلة وانتهى الامر اخيرا الى ان سافر دولة اسماعيل صدقي ومعه معالي وزير الخارجية الى لندن ، بوصفها ممثلين للحكومة ، ولم يلبثا طويلا حتى رجعا باتفاق مع الوفد البريطاني بكامل هيئته وعلى رأسه جناب وزير الخارجية ، ووقع الجميع على مشروع هذا الاتفاق بالحروف الاولى من اسمائهم ، وقد جاء في ديباجته انه « اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على انه اذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أي تغيير فان المستر بيغن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية » .

« وعلى اثر عودة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا من لندن يعمل مشروع الاتفاق دعيت هيئة المفاوضات المصرية الى اجتماع عرض عليها فيه هذا المشروع لتناقشت المقترحات التي تضمنها وبحثها بحثا مبدئيا أثبتت خلاله جملة اعتراضات من بعض الاعضاء ، وعقد اجتماع آخر استأنفت فيه الهيئة بحث المقترحات الجديدة والمذكورة التي اعدتها صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا للرد على الاعتراضات التي ابدت في الجلسة الاولى وجلاء ما هو غامض من نصوص المقترحات .

« وقد تبين من البحث والمناقشة في هذا الاجتماع أن سبعة من أعضاء الهيئة لا يرون اقرار المقترحات على صورتها المعروضة والتي قرر دولة صدقي باشا أنها نهائية وغير قابلة للتعديل ، كما تبين أن المذكرة المرفقة بها لم تقلل من أهمية الاعتراضات الموجهة الى المقترحات إذ أن هذه المذكرة فضلا عن تحميلها النصوص تفسيرات لا تحتلها ، فهي مذكرة من جانب واحد لا تلزم الطرف الآخر سيما وانها اقترنت بتصريحات من جانب الحكومة البريطانية في البرلمان وتصرفات من الحاكم العام في السودان تناقض هذه التفسيرات » .

« وكان المفهوم أن يتخذ في هذا الاجتماع قرار نهائي لولا أن سعادة هيكل باشا طلب اعطاء مهلة لاتمام بحث المقترحات والمذكرة المرفقة بها ، وقد وافقت الهيئة على التاجيل لهذا الغرض على أن تدعى للاجتماع في اجل قريب » .

« وانقضت فترة اطول مما ينبغي دون أن تدعى الهيئة الى هذا الاجتماع ، فرائنا ان نعهد الى حسين سري باشا في الاتصال بدولة صدقي باشا في هذا الشأن ، فعلم منه انه لا ينوي دعوة الهيئة الى الاجتماع قبل يوم الثلاثاء « اليوم » (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦) ، لذلك لم نر بدا من اصدار هذا البيان نجل فيه الاسباب الرئيسية التي حملتنا على رفض المشروع بحالته الراهنة

١ - بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطاني بمشروع اتفاق ، نص في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على انه « في حالة تهديد سلامة أي دولة من الدول المجاورة لهما اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاورا معا لاجل القيام بالعمل الذي تبين ضرورة ذلك الى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه » .

« ولكن الهيئة رفضته في مذكرتها الاجماعية التي اقرتها بجلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، لما تبين لها من أن الارتباط به قد يؤدي الى اتخاذ مصر قاعة لآعمال حربية وما يستتبع ذلك من احتمال عودة القوات البريطانية الى احتلال اراضيها فضلا عن أن عبارة « تهديد السلامة » عبارة مطاطة تحتمل تاويلات متباينة » .

« ومراجعة مشروع بيغن - صدقي « يتبين أن هذا النص وإن كان قد حلف من المادة الثانية الا انه اضيف بها يعقسق كل معناه ، ويكاد يتفق مع حرفه الى المادة الثالثة ،

« ولم يكن من المستطاع أن تقبل ماسبق أن تقرر رفضه بالإجماع ، ولا أن نجيز أن يجزى البلاد الى الاشتراك في اتخاذ تدابير غير محددة قد يكون منها تفكير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أو بعضها الى السلطات العسكرية البريطانية مما يؤدي - كما سبق القول - الى اتخاذ مصر قاعسة لأعمال حربية »

« أما إبدال كلمة « عمل » بكلمة « تدابير » فإنه لا يغير من الموقف شيئا لأن من التدابير ما قد ينتهى الى أعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة

٢ - أما عن مطلبى الامة الاساسيين : الجلاء ووحدة وادى النيل ، فقد وقع اجماع الهيئة - فيما يختص بالجلاء - على أن تقدير ثلاث سنوات أجلا لانتهاه تقدير مبالغ فيه ، وأن الجلاء مستطاع فى أقل من هذا الاجل بكثير من الناحية المادية ، وخاصة اذا لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توقفا تاما منذ أكثر من سنة ، وكان من المفروض أن تبدأ القوات البريطانية التى جلبت بسبب الحرب فى الجلاء عن المدن والاراضى المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة سيما وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجر لهم الا البقاء فى منطقة محددة وبقوات محددة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندي وأربعمائة طائرة

٣ - وقد كان البروتوكول الخماسى بالسودان طبقا للنص الذى اقترحه الهيئة يتضمن تعهد الطرفين « بالدخول فورا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الاهالى السودانين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر ،

« وجاء النص فى مشروع الاتفاق الاخير بان «السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الاساسية تحقيق رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم واعداهم اعدادا فعليا للحكم اللاتى وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان وانه الى أن يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة »

« ومن المقارنة بين النصين يتبين .

أولا - انه بينما يشير مشروع بيفن - صدقى فى الفقرة الاولى الى السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر فان الفقرات التى تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها

ثانيا - يحتفظ النص المشار اليه بالعادة الراهنة فى السودان ، دون أن يعد باجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر

ثالثا - ان النص على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل يمهّد السبيل لفصل السودان عن مصر ، ويلزمنا منذ الآن بقبول هذا الفصل ، وفى ذلك هدم حتى للوحدة الاسمية فى ذاتها - فاننا قورن ذلك بما هو جار فعلا فى السودان الآن تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص

« ولا عبرة بما جاء فى المذكرة التفسيرية التى أعدها دولة صدقى باشا من أن كل تعديل يطرا على نظام الحكم فى السودان إنما يكون فى نطاق الوحدة فإنه فضلا عن ان عبارة النص جلية فى هذا الصدد فان تفسير دولة صدقى باشا تفسير من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطانى .

« وغنى عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع أو الاستعمار ولكنه حرص جاء معقلا لما تجلى من رغبة شعب وادى النيل في تاليف وحدة تؤكد الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معا في اقرار الحكم الذاتى للسودان بل تسعد عليه

« لهذه الاسباب رفضنا المشروع في وصفه الجديد وراينا اصدر هذا البيان الموجز .
توضيحا للموقف الذى اثرناه قياما بواجبنا وتادية للامانة الموكولة الينا »

وقد اجاب صدقى على هذا البيان باستصدار مرسوم في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بحل الوفد الرسمى للمفاوضة ، ولكن هذا الاجراء لم يسعفه وينقذ حكومته من السقوط ، فقد ترنحت منذ عودته من لندن وادلائه بحديث لمدوب رويتر في ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٤٦ قال فيه :

« لقد صرحت في الشهر الماضى ، اننى سأجىء بالسودان الى مصر ، واليوم نجحت في مهمتى ، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان ، تحت التاج المصرى ، قد تقرر بصفة نهائية . »

واثار هذا التصريح ثائرة الانفصاليين فى السودان ، كما اثار هياج الاستعماريين الانجليز فى لندن ، مما اضطر « كليمانت آتلى » رئيس رئيس الوزارة البريطانية لان يعارض صدقى بتصريح القاه فى مجلس العموم البريطانى فى يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٤٦ وقال فيه : « أن الحكومة لا تفكر فى ادخال اى تغيير على وضع السودان الحالى ، او على الادارة فيه ، ذلك لانه قد جاء فى الانباء أن صدقى باشا رئيس الوزارة المصرية ذكر انه تقرر بصورة قاطعة تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى » و اضاف آتلى تعليقا على بيان صدقى قوله : « ويبدو لى أنها تصريحات مغرضة مضللة ، فيما اذا قصد منها التعبير عن الوصول الى اتفاق ، فإن الذى جرى لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بخته ولم تتفاوض على شىء بصفة نهائية . »

وعلى ذلك أنفضحت سياسة صدقى وتبين أن المفاوضات طريقة ضالة كما كانت من قبل ، وظهر للانجليز أن صدقى قد عجز عن أن يدخل ، مشروع الدفاع المشترك على البلاد ، فسحبوه واسدلوا عليه الستار ، راضط صدقى لان يستقيل فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ استقالة تقليدية .
لاسباب صحيحة .

وخلفه فى الوزارة المرحوم محمود فهمى النقراشى ، وفى عهده تم الجلاء عن بعض المعسكرات فى القاهرة والإسكندرية ، واحتفل فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ برفع العلم المصرى فوق ثكنات قصر النيل ، ولكن النقراشى ،

دن قد ظن أن في وسعه الوصول الى مالم يحققه صدقى ، فقبل أن يفاوض « رونالد كامبل » بالقاهرة ، ثم مالبث أن اصطدم كغيره بسوءنية الانجليز فقطعت المفاوضة وقرر مجلس الوزراء في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ، عرض القضية المصرية على مجلس الامن .

الخلاصة

جرب اسماعيل صدقى العودة بمصر الى دائرة المفاوضات المرة ، وعاد من لندن بخفى حنين ، ويعتقد البعض خطأ أن مشروع صدقى - بيفن ، كان ينطوى على بعض المزايا ، ولكن هذا الراى غير صحيح ، الاسباب الآتية :

أولا - مناقضة المشروع للمبادئ الدولية الحديثة وميثاق الامم المتحدة بوجه خاص ، فمشروع صدقى - بيفن يهدم مبدأ المساواة فى السيادة ، وقد علق الجلاء على قبول مصر أن تعقد محالفة عسكرية ابدية مع بريطانيا تجعلها قاعدة تموين لبريطانيا وتابعا لها فى الحروب ، كما علق الجلاء على إنشاء لجنة دفاع مشترك مستديمة ، تعطى بريطانيا اشرافا على الجيش المصرى .

ثانيا - اقر المشروع اتفاقية السودان لسنة ١٨٩٩ ، مع انها مدموغة بالبطلان .

ثالثا - من ذا الذى كان يضمن جلاء بريطانيا بعد السنوات الثلاث ، زكان فى وسعها أن تتلأ بأحجة اضطراب الموقف الدولى ، أو قيام حالة تهدد امن الشرق الاوسط ، وما أكثر دسائس بريطانيا والاعبيها ؟ ! . . فمشروع صدقى ، بيفن لا يخرج عن كونه وعدا بالجلاء ، وهل هناك محل لتصدق وعود الانجليز ، وهم أكثر اهل الارض نقضا للعهدوتنكرا للوعد ؟ ! رابعا - أغفل صدقى ومؤيدوه تاريخ مصر الحديث ، وأن هذا التاريخ الرهيب يذكرنا دائما وأبدا بحالة عداة قانونية بين مصر وبريطانيا استمرت سبعين سنة ، والقول أن العدو يمكن أن ينقلب الى حليف كذب ورياء ، وتجاهل لعواطف المصريين وتقاليدهم ، وأن انقضاء قرن من الزمان بعد الجلاء التام أقل مدة تكفى لتصفية جو العلاقات بين مصر وبريطانيا ، والانجليز هم الجناة ولا يستطيع المجنى عليه أن يصفح الجانى قبل أن يلتئم الجرح ويتغير التاريخ .

وعلى كل كان الفشل الذى منى به مشروع صدقى آخر تجربة للمدرسة القديمة ، مدرسة المفاوضات ، لان مصر لم تعد تطبق هذا العيث ، وتقبل أن تجرى فى حلقة مفرغة على غير هدى .

الفصل السادس

الارتقاء الى مجلس الأمن

كلمة عامة - المبادئ القانونية في الاحتكام الدولي - صحيفة الدعوى - بيان النقرات في ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ - الرد البريطاني على مصر بجلسة ٥ أغسطس - الشوط الثاني في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ - جلسة ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٧ - اقتراح البرازيل والتعديل الذي اقترحه وفد الصين - اقتراح كولومبيا - موقف سوريا الشرف - قرار مجلس الأمن - رأينا

كان المغفور له محمود فهمى النقراتى باشا قد استأنف المفاوضات مع السفير البريطانى فى القاهرة ، ولما أصرت إنجلترا على موقفها ، اضطر مجلس الوزراء لان يقرر فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ قطع المفاوضات ، وعرض القضية على مجلس الأمن ، وأعلن النقراتى هذا القرار فى بيان ألقاه بمجلس النواب والشيوخ فى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ ، وقد ختم بيانه بقوله :

« ان قضية وادى النيل قضية واحدة لا تتجزأ ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها ، واذا كن لى بعد هذا البيان ما أقول فهو ان نتوجه الى أبناء وادى النيل ، شماله وجنوبه ، ان يقضوا على الجبل بينهم ، وان يقفوا من قضيتهم صفا واحدا ، بنيانا مرصوفا يشد بعضه بعضا ، ولقد علمتنا التجارب ان اللجاجة طريق الفسقة ومدعاة الخلاف ، وان شر ما تظمن به الامم المجاهدة لاندراك حرياتها وحقوقها ، الانقسام والتفرق ، فلنول وجوهنا شطر الوطن وسلامته ، مخلصين لله فى سعيينا وجهادنا ، متناسسين اشخاصنا ، متمثلين واجبنا ، حريصين على ضم صفوفنا وجمع قواتنا ، فالوطن فى اخرج ساعاته محتاج لجهود ابنائه ، والله يهذى الى سبيل الرشاد » .

وتألف وفد مصر لمجلس الأمن برئاسة محمود فهمى النقراتى رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، وزير المعارف وقتئذ ، وممدوح رياض ، وزير التجارة والصناعة ، وعبد المجيد ابراهيم صالح ، وزير الاشغال العمومية ، واخمد رمزى عضو مجلس الشيوخ ، ومحمود حسن ، سفير مصر فى واشنطن ، ومحمود فوزى ، مندوب مصر الدائم لدى الامم المتحدة ومن هيئة

المستشارين : عبد الحكيم الرفاعي ، طه السيد نصر ، حلمى بهجت بدوى ،
حامد سلطان ، سعد كامل ، الخ ...

وقد لجأت الدول ، منذ اقدم عصور التاريخ ، لحل مشكلاتها بالوسائل
السلمية أو بالحروب .

وما زالت الحروب حتى الآن وسيلة لحل المنازعات الدولية ، وذلك
على الرغم من ميثاق الأمم المتحدة ، لأن العالم لم يصل بعد الى تقرير
المبدأ القائل بعدم اللجوء الى القوة فى طلب الحق ، وهو المبدأ المعمول به
فى القوانين الداخلية ، اذ القانون الدولى ، ما زال كسيحا ، طالما انه لا
توجد قوة دولية ، تلزم افراد العائلة الدولية بالنزول عند حكمه .

ولا تريد مصر أن تستخدم هذه الوسيلة فى حل مشكلاتها ، فلم يبق
أمامها الا اللجوء الى الوسائل السلمية .

وهذه الوسائل يمكن حصرها فيما يأتى :

١ - المفاوضات المباشرة .

٢ - الوساطة والتحقيق ويمكن تسمية هاتين الوسيلتين بالمفاوضات
غير المباشرة .

٣ - التحكيم الدولى .

٤ - طرق باب العدالة الدولية .

واذا كانت مبادئ القانون الدولى الحديثة تنص على ضرورة اللجوء
الى المفاوضات المباشرة ، فقد جربت مصر هذه الوسيلة مرارا وتكرارا ،
منذ سنة ١٩٢٠ الى أن قطعت مفاوضات النقراشى فى يناير سنة ١٩٤٧ ،
وكانت مصر أمام خصم عنيد ، كافر بالعدالة الدولية ، ويشترط القانون
أن تجرى المفاوضات فى جو برىء من الضغط والاكراه والغش والتدليس ،
وهذا ما لم يتحقق فى أية مرحلة من مراحل المفاوضات ، اذ تدل ملابساتها
على أن انجلترا كانت تحاول دائما أن بعض الفقهاء الدوليين ، بحل المشاكل
توصى الشرائع الدولية ، وكذا الفقهاء الدوليين ، بحل المشاكل
بين الدول بطريق المفاوضات ، وهذا واضح فى اتفاقات لاهاى سنة ١٨٩٩
وسنة ١٩٠٧ ، ، وفى ميثاق عصبة الأمم ، وفى اتفاقات لوكارنو ، وعلى
الاخص فيما جاء بتلك الاتفاقات خاصا بالتحكيم ، وكذلك فى ميثاق
سان فرانسيسكو ، ولكن المفاوضات ليست وسيلة لحل القضايا التى هى
من قبيل النزاع المصرى البريطانى ، حيث تحتل دولة ظلمنا وعدوانا ،

أرض دولة أخرى ، وتسند ظهرها بهذا الاحتلال ، ولا تدع مجالاً لإرادة
حرّة للدولة التي تطالب بزوال هذا الاحتلال ، وإنما المفاوضات قد تنجح
في حلّ خلافات بين دول متكافئة ، في مظاهر السيادة وأسباب القوة .
وقد كانت محكمة العدل الدولية الدائمة ، تستوجب من طرفي النزاع ،
قبيل عرض مسألة ما عليها ، أن يستنفدا بحثها بالمفاوضات المباشرة ،
وكانت ترجع لأوراق تلك المفاوضات لتلمس جديتها من عدمها ، وتتعرف
مدى حسن نية كل طرف من أطراف النزاع من واقع أوراق المفاوضات ،
لتكون رأياً صحيحاً في الموضوع ، ولكن ما كان لتلك المحكمة بعد أن
يتبين لها أن الطرفين قد تفاوضا ، أن تطالب اليهما العودة للمفاوضة في
نقطة تكون قد بحثت ، فإن معنى ذلك أن المحكمة تخرج عن نطاق
اختصاصها ، وعلى هذه الوتيرة تسير محكمة العدل الدولية الآن .

المفاوضات في ميثاق الأمم المتحدة

يفرض الميثاق على الدول الأعضاء التزاماً عاماً بحل منازعاتها حلاً سلمياً،
وينص صراحة على المفاوضة كوسيلة أولى لحل النزاع ، وهذا هو نص
المادة ٢٢ من الميثاق :

« يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره ، أن يعرض حفظ
السلم والأمن الدولي للخطر ، أن ياتمسوا حله بآديء ذي بدء ، بطريق
المفاوضة ، والتحقيق ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم ، والتسوية
القضائية ، أو أن يلجأوا إلى التوكيلات والتنظيمات الإقليمية ، أو غيرها من
الوسائل السلمية ، التي يقع عليها اختيارها ، ويدعو مجلس الأمن
أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق ، إذا رأى
ضرورة لذلك » .

واللدول أن تلجأ إلى وسيلة أو أخرى من الوسائل التي نصت عليها المادة
المشار إليها ، حسبما تراه ، بل ولها أن تلجأ لوسائل أخرى غير التي نص
عليها الميثاق .

وليس هناك شكل خاص للمفاوضات الدبلوماسية ، ولا مدة محددة ،
وقد تجرى المفاوضات بتبادل المذكرات أو البرقيات ، وقد تجرى
بالأتمّال المباشر . والذي جرى عليه العمل أن قطع المفاوضات يستتبع
خطوة أخرى ، قبل أن يقوم أحد الطرفين باتخاذ عمل إيجابي ، لا يدع
محلاً للتفاهم ، وهذه الخطوة عادة هي المفاوضات غير المباشرة ، بواسطة دولة
أو أكثر تتوسط في الخلاف ، ولكن لا يوجد الزام بالالتجاء لهذه الوسيلة

اذ الامر متروك لتقدير من يرغبون في الوساطة وظروف النزاع نفسه .

واذا ما استنفدت وسيلة المفاوضات ، وطرح الخلاف على مجلس الامن ، فان المجلس يبحث عادة فيما اذا كان النزاع المطروح عليه يهدد السلم أو لا يهدده ، وتنص المادة ٣٤ من الميثاق على أنه « لمجلس الامن أن يفحص أى نزاع ، أو أى موقف ، قد يؤدي الى اجتكاك دولي ، أو قد يشير نزاعا ، لكى يقرر ما اذا كان استمرار هذا النزاع ، أو الموقف ، من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولي » وقيام المجلس بهذا يعد مرحلة تمهيدية لتكييف النزاع ومعرفة ما اذا كان استمراره مهددا للامن الدولي أم لا ، وحق المجلس بخول له أن يفحص حالتين متميزتين احدهما عن الاخرى ، فيفحص النزاع ، ويبحث الموقف الذى قد ينجم عنه تهديد للامن الدولي ، ولا توجد في نصوص الميثاق ضوابط للفصل بين الامرين .

وكما يقول الدكتور زكى هاشم « يتجه المجلس الى التوسع في تفسير سلطاته في الفحص ، فالمجلس يرى أن له ، بغض النظر عن المقتضيات السياسية لاية حالة خاصة ، سلطة اجراء تحقيقات عن وقائع أى موقف أو نزاع يثار امامه ، لا لتقدير خطورة هذا الموقف فحسب ، بل وليكون أيضا الاساس الواقعى لما يصدر من توجيهات وفقا للمسواد الثالثة والثلاثين والسادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين . والمجلس حين يقوم بمثل تلك التحقيقات ، أن يرخص لهيئاته الفرعية في اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمالها . وقراراته في هذه المسائل ملزمة للاعضاء طبقا للمادة الخامسة والعشرين ولو أن المجلس لا يملك بمقتضى المادتين السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين الا التوصية باجراءات تسوية المنازعات ووسائلها وشروطها، وهكذا تكتسب المادة الرابعة والثلاثين في تطبيقاتها العملية اهمية بارزة في نظام التسوية السلمية للمنازعات الذى يرسمه الميثاق » (١) .

والمجلس سلطة تقدير كاملة لكل حالة من الحالات التى تعرض عليه ، ولكنه تفادى ، في القضايا التى عرضت عليه ، في مسائل ايران واندونيسيا وسوريا ولبنان ، اتخاذ قرار موضوعي ، يبين ما اذا كان الموقف فى أى من الحالات المتقدمة من شأن استمراره تعريض السلم الدولي للخطر أم لا ، ذلك لانه يشترط أن يصدر هذا القرار باجماع الخمسة الكبار ، وهذا هو الحرج الذى حرص المجلس على التخلص منه . . .

(١) الدكتور زكى هاشم ، الامم المتحدة ، مصر سنة ١٩٥١ ، ص ١٢٠ .

واضعف الايمان ، واقل صور التدخل من جانب المجلس أن يكتفى بدعوة طرفي النزاع لحله بالطريق الودي ، على أن المادة ٣٦ من الميثاق قد اعطت لمجلس الامن في اية مرحلة من مراحل النزاع الذي يقع تحت طائلة المادة ٣٣ ، أن يوصي بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية ، وعلى ذلك لا يقف حق المجلس عند التوصية بالتسوية الودية بل له أن يوصي باتخاذ طرق معينة ويرسم اجراءات الالتجاء اليها ، والامر متروك لتقدير المجلس ، ويجب التنبيه الى القيدتين الواردين في المادة ٣٦ ، في الفقرتين الثانية والثالثة ، فتتضمن الفقرة الثانية على أنه « على مجلس الامن أن يراعى ما اتخذه المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم » ونص الفقرة الثالثة « على مجلس الامن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة ، أن يراعى ايضا أن المنازعات القانونية ، يجب على اطراف النزاع - بصفة عامة - أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لاحكام النظام الاساسي لهذه المحكمة » والمجلس في الحالة الاخيرة لا يملك أن يفرض الالتجاء الى محكمة العدل الدولية لانه ليست له ولاية جبرية لهذه المحكمة ، وانما يوصي فقط بالالتجاء اليها ، والامر متروك لاتفاق الطرفين على قبول اختصاص هذه المحكمة .

وتوجد حالة ، يفرض الميثاق فيها على الدول المتنازعة ان تطرح النزاع على المجلس وهي المنصوص عايتها في المادة السابعة والثلاثين « اذا اخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار اليه في المادة ٣٣ ، في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة ، وجب عليها أن تعرضه على مجلس الامن » . « واذا رأى مجلس الامن أن استمرار هذا النزاع في الواقع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلام والامن الدولي ، قرر ما اذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة ٣٣ ، أو يوصي بما يراه ملائما من شروط حل النزاع » .

وعلى هدى المبادئ المتقدمة ، قدمت مصر في ١١ يوليو سنة ١٩٤٧ ، دعواها الى مجلس الامن ، بعريضة مؤرخة في ٨ يوليو ، وموقعة من رئيس الحكومة المصرية المغفور له محمود فهمي النقراشي ، وهذا نصها .

« جناب السكرتير العام .

« تحتل القوات البريطانية ، الاقاليم المصرية ، على الرغم من ارادة الشعب الاجماعية ، وأن وجود قوات اجنبية في اراضي دولة من أعضاء الامم المتحدة في زمن السلم ، بفسير رضائها ورضاء حرا يعد امتهاانا لكرامتها ، وحائلا يحول دون تقديمها الطبيعي ، كما أنه خرق للمبدأ

الاساسى - مبدأ المساواة فى السيادة- وهو بذلك ينساقض ميثاق الامم المتحدة فى نصه وروحه ، وقرار الجمعية الصادرة بالاجماع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦

« ان احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر سنة ١٨٨٢ ، واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل ، أى السودان ، تبعاً لذلك ، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى ادارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه ، وقد استخضمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لى تتبع سياسة ترمى الى فصل السودان عن مصر ، عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين ، وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين ، وبث الانقسام بين السودانيين انفسهم ، واثارة حركات انفصالية مصطنعة والخض عليها ، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة ، وما زالت تسعى ، الى فصم وحدة وادى النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وامانيهم المشتركة »

« ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل ، والمضى فى هذه السياسة العدائية ، كلاهما ، تهديدا غير مشروع لحرية امة مستقلة ووحدتها ، فقد اثار نزاعا بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والامن الدولى للخطر .

« ووفقا للمادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة ، وعلى الرغم من أن وجود القوات الاجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات ، سعت الحكومة المصرية فى حسن نية الى الوصول الى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع المملكة المتحدة ، واذ اخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية ، حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى لا يمكن أن تلتزم مصر بها ، اذ انها استنفدت اغراضها فضلا عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق .

« لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة الى مجلس الامن تطبيقا للمادتين ٣٥، ٣٧ من الميثاق ، طالبة :

(ا) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

(ب) انتهاء النظام الادارى الحالى للسودان .

« والحكومة المصرية اذ تطلب اليكم ادراج هذا النزاع فى جدول اعمال

المجلس ، تبسدى استعمادها لشرح هذا النزاع ، وتقديم الوثائق اللازمة
حين يطلب اليها ذلك وفقا للمادة ٣٢
« وانتهر هذه الفرصة للاغراب عن فائق احترامى » .

بيان النقراشى فى مجلس الامن

قبيل الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٥ اغسطس سنة ١٩٤٧ ،
بدأ النقراشى القاء خطبته بمجلس الامن ، وقد استهلها بقوله :

« ان الحكومة المصرية لتحذوها الثقة ، كل الثقة اذ تتقدم الى هذه
الساحة تطلب معونة مجلس الامن ، فى تسوية النزاع القائم بينها وبين
حكومة المملكة المتحدة .

« ونحن انما سلطنا هذا السبيل ، بدافع من الايمان الصادق بمبادئ
العدل والانصاف ، التى تتجلى فى ميثاق الامم المتحدة ، مستندين الى
ما للدول الصغيرة من الحق فى أن تختصم اليكم على اساس المساواة
التامة ، دولة من الدول العظمى .

« على أن النزاع المعروض عليكم ، يتناول مصالح للدولتين غير متكافئة ،
فبينما هو بالنسبة لمصر يمتد الى كيانها ذاته بوصفها دولة ذات سيادة ،
اذا هو بالنسبة لبريطانيا العظمى ، لا يعدو أن يتعلق بمسائل عارضة
لامبراطورية مترامية اطرافها .

« وتود الحكومة المصرية ان تؤكد ان استمرار احتلال بريطانيا لاراضيتها
وما تفرع عنه من التدخل فيما هو من صميم شئوننا الداخلية ، ليس مثارا
للخلاف المتجدد بين الحكومتين فحسب ، بل هو الى ذلك يخلق حالة
من الاحتكاك الدائم ، بين الشعب المصرى وجنود الاحتلال ، هى فى
ذاتها من مهددات السلم .

استمرار الاحتلال مدعاة للاضطراب

« ثم ان هذا النزاع لا تنحصر آثاره فى حدود النطاق المحلى ، فهو نزاع يقوم
فى وقت ، توجب الحالة فى الشرق الاوسط ، اتخاذ كل التدابير الممكنة
لإقامة سلم دائم على دعائم ثابتة ، ولا شك فى أن مايسود العلاقات بين مصر
والمملكة المتحدة ، من توتر ، وما قد ينجم عنه من تعقبات ، تتجاوز
حدود اراضينا ، لما يجعل الخطر على السلم والامن ، فى هذا الركن من
العالم ، قريب الاحتمال ، فالنزاع المعروض عليكم ، لا شك فى أنه نزاع
من شأن استمراره ان يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولى .

مساعي مصر الودية لحل النزاع

وشرح المغفور له النقراشي الخطوات التي اتخذتها مصر قبل الالتجاء الى مجلس الامن ، مبينا كيف وقفت مصر في الحرب الى جانب الديموقراطية ضد المحور ، وانها كانت تترقب فك قيودها منذ ان وضعت الحرب اوزارها ، وان مصر طلبت في عهد وزارته الاولى أن تفاوض بريطانيا لتوجيه « العلاقات المصرية البريطانية توجيهها جديدا على ضوء المبادئ الجديدة التي أقامها ميثاق الامم المتحدة » ، ولكن الحكومة البريطانية عمدت منذ بدء المفاوضات للتمسك بالقاعدة العسكرية ، ورفضت مصر هذا الطلب لما انطوى عليه من انتقاص لسيادتها ، ومجافاة لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وندد رئيس الوزارة المصرية بالوعد البريطاني بالجلاء الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، وقال انه صدر عن نية سيئة ، وكان معلقا على شرط ، فلم يعد أن يكون مرحلة من مراحل المساومة . وقال ان سوء نية بريطانيا أمر ظاهر من مشروع صدق - بيفن الذي اقترن بمشروع معاهدة تحالف ، تضمنت جميع الاحكام العسكرية الثقيلة المرذولة التي فرضتها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وبين كيف اطمعن البريطانيون في التحدي بمصر والسودان ، بعد فشل المشروع المشار اليه .

اصرار بريطانيا وعنادها

قال رحمه الله :

« لقد قضينا عاما كاملا ، نتلمس السبل الى تسوية سلمية ودية ، فام ندع طريقا ممكنا للاتفاق لم نسلكه ، او بابا لم نطرقه ، وكنا نصطدم دائما باصرار بريطانيا وعنادها ، فلم نتقدم الى الامام خطوة واحدة .

« فماذا كانت تستطيع مصر ان تفعل حيال ذلك ؟ ما كان لنا ان نقتنع بأن نرتد الى عهد جديد من التبرم والشكوى ، او أن نسكن الى الايام تجري بنا من سييء الى اسوأ . ما كان لنا ان نتغاضى عن شعور مواطنينا او أن نتجاهل الاخطار التي ينطوى عليها استمرار وجود قوات اجنبية في اراضينا ، وما يستتبعه من تدخل في شئوننا !!

ماذا نطلب من مجلس الامن

« ولكننا حرصنا مع ذلك على أن نتجنب اضافة عامل جديد الى عوامل الاضطراب القائمة فعلا في الشرق الاوسط ، فلم يدر بخلدنا أن ننتزع حقنا بأيدينا ، بل عمدت الحكومة المصرية بعد أن خاب ظننا في الوصول الى تسوية سلمية ، الى رفع الامر الى مجلس الامن ، تنفيذا لما التزمت

به من أحكام الميثاق . وهذا القرار من جانبها استقبله الراى العام بالحماس والترحيب ، وأيده البرلمان تأييدا قويا . ذلكم مبلغ الثقة التى يترقب بها الشعب المصرى معونتك . اننا لنصارحكم ، يا جناب الرئيس ، بأننا انما جئنا نتحدى مزاعم التوسع الاستعمارى ، التى عهدتها القرن التاسع عشر ، ونطلب الى مجلس الامن ان يؤكد ان العالم قد ارتقى فى القرن العشرين .

« نطلب اليكم ان تقررؤا اجلاءالقوات البريطانية جميعها عن وادى النيل ، عن السودان ، وعن اى جزء آخر من الاراضى المصرية ، وان يكون هذا الجلاء حالا كاملا غير مشروط بشرط .

« ونطلب اليكم كذلك ان تقررؤواانهاء النظام الادارى الذى يتمسك به البريطانيون فى السودان منذ سنة ١٨٩٩ ، وذلك حتى يتمكن مواطنونا السودانيون من مشاركة شعب مصررفاهيته وامانيه .

« ان مطالبتنا باجلاء القوات البريطانية قد تثير التساؤل عن كيفية استقرار هذه القوات فى مصر ، وقد يكون من المتعين من أجل ذلك أن أسرد فى ايجاز شيئا من التاريخ » .

الاحتلال البريطانى وخرق القانون الدولى

وسرد النقراشى على المجلس موجزا لتاريخ الاحتلال المشؤوم ، وبين صلته بحفر قناة السويس ، ومجافاته لاحكام القانون الدولى العام ولمعاهدة لندن لسنة ١٨٤٠ ، وعددتصريجات بريطانيا بأن وجودها فى وادى النيل مؤقت وأن زمن الجلاء قريب ، ثم قال رحمه الله :

« اما قصة ما بعد الاحتلال البريطانى لمصر فى سنة ١٨٨٢ ، فمأساء يعرفها العالم أجمع ، فقد عاملت بريطانيا مصر كما يعامل البلد المغزو ، وكان ضياع الاستقلال فى حد ذاته محنة قاسية ابتلى بها المصريون ، على ان الاحتلال اتى فى اعقابه بنتيجة اخرى ذات مغزى ، ذلك انه ادى بمصر - على الرغم من ارادة شعبها - الى الدخول فى مضمار المنافسة بين الدول الاوروبية فى سياسة القوة ، دخلته لا عاملا مستقلا ، بل ضحية لاطماع دول انساقت وراء احلام التوسع الاستعمارى » .

وتعقب الرئيس المصرى سير الاحداث ، فتكلم عن اعلان الحماية ، واعلان الاستقلال بتحفظات فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وسرد تاريخ المفاوضات المتعاقبة ، حتى وصل الى مظاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهى العقبة الكؤود ، فكيف السبيل للخلاص مع قيامها ، وما هى الاسانيد التى يمكن الارتكاز عليها للتحلل منها ؟ !

أسانيد مصر ضد معاهدة سنة ١٩٣٦

أولا - أنها عقدت في ظروف خاصة وقد استنفدت أغراضها .

جاء في خطاب النقراشي بمجلس الأمن :

« كانت مصر تواجه النتائج الخطيرة المترتبة على حالة ، لم يكن لمصر يد فيها ، إذ لم يكن لها صوت في عصبة الأمم . فالاعتداء الفاشي على إثيوبيا في حدود مصر الشرقية ماض في طريقه ، لا يعوقه عائق ، وبريطانيا راغبة في تأييد توقيع العقوبات التي فرضتها عصبة الأمم كاملة . أما مصر فكانت هي الدولة الوحيدة من غير أعضاء العصبة التي طبقت العقوبات على إيطاليا الفاشية تطبيقا كاملا ، تنفيذا لما أوصت به عصبة الأمم أعضاءها . وكان الأمن الجماعي ما يزال ضربا من الخيال ، والعالم يتجه سريعا إلى حرب عالمية تعلمت مصر ، وقد ذاقنا مرارة حرب سنة ١٩١٤ ، أنها لن تسلم من عواقبها .

« وافقت مصر نفسها وهي تحت تأثير الخوف من النازية والفاشية في حالة جعلتها أقل استعدادا للصمود لاطماع بريطانيا ، فأذعنت تحت ضغط الحوادث الداهمة للشروط المرهقة التي فرضتها بريطانيا ، وتضمنتها معاهدة سنة ١٩٣٦ ... الخ »

وقال وهو يدلل على أن المعاهدة وضعت لظروف وقتية :

« وما لقائل أن يقول أن القيود التي قبلت مصر في سنة ١٩٣٦ وضعها على سيادتها كان مقصودا بها أن يمتد أثرها إلى ما بعد الحرب ، فإن الحرب كانت هي الأجل المشروط ضمنا لسقوط هذه القيود ، وبذلك تكون معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت الآن أغراضها . »

ثانيا - مجافاة المعاهدة لمبدأ المساواة في السيادة

قال النقراشي ، رحمه الله ، لمجلس الأمن :

« ينص الميثاق في صدره ، على مبدأ أساسي ، هو مبدأ مساواة أعضاء هيئة الأمم المتحدة في السيادة ، فهو على حد القول العربي المأثور ، قد جعل أعضاء الهيئة سواسية كأسنان المشط . وإيا كان وضع مصر في الماضي ، فإنها تقف اليوم أمام الجانب الآخر في هذا النزاع ، على أساس المساواة التامة في السيادة ، وهي إذ تتمسك بكل معاني هذه المساواة ، لا ترضى التنازل عن أي جزء من سيادتها لمن كان مساويا لها فيها ، وإن كانت لا تجعل من تمسكها حائلا يحول دون تعاونها لصالح الجماعة الدولية ، وستحيا مصر على الدوام في نطاق أحكام الميثاق »

« وليس يخل بمبدأ المساواة في السيادة ، مثل احتلال دولة من الاعضاء لاراضى دولة اخرى من اعضاء الامم المتحدة ، احتلالا عسكريا ، وبغير رضاها ، ومصر لا ترضى احتلال بريطانيا القائم في اراضيها »

« فضلا عن ذلك ، فقد انشأ الميثاق نظاما للامن الجماعى ، لم يقتصر فيه على مجرد وضع المبادئ العامة ، بل ضمنه الوسائل والاداة الكفيلة بتأمين كل عضو من الاعضاء ، وواضح انه لا يجوز في ظل هذا النظام ان يحتل عضو من اعضاء الامم المتحدة ، اراضى تابعة لعضو آخر احتلالا عسكريا »

« ومصر انما تطالب هنا بالمزايا التى شرعتها هذه الاحكام الاساسية في الميثاق ، وهى لذلك رغبة في ان تحمل نصيبها في الامن الجماعى ، بل هى حريصة على ذلك كل الحرص ، ولكنها تود ان تؤدى واجبها لا دولة تابعة لاية دولة اخرى ، بل دولة ذات سيادة ، وعلى اساس التساوى بغيرها من الدول الاعضاء . »

« قد يطلب مجلس الامن الى مصر ، في ظروف معينة ، ان تتولى صد اى اعتداء ما ، وهى تريد - ايا كان المعتدى - ان تكون طليقة من كل قيد ، كى تستطيع تنفيذ التزاماتها طبقا للميثاق .
« لقد اخترنا الميثاق سندنا وعمادنا . »

السوابق

« ونحن اذ نتمسك بهذا التطبيق لاحكام الميثاق ، لسنا نسوق محض نظريات مجردة ، وانما نتبع السوابق التى وضعتها الامم المتحدة نفسها » فنستند اولا الى سوابق مجلس الامن ذاته في قضية ايران وقضية اليونان وقضية سوريا ولبنان . ونسند ثانيا الى ما قرره الجمعية العمومية في وضوح وجلاء

« ذلك ان الجمعية العامة ، اصدرت قرارا اجماليا في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ابرزت فيه مبلغ مخالفة الاحتلال العسكرى لاغراض الميثاق واهدافه من ناحية ، ولبدء الدفاع الجماعى من ناحية اخرى ، واوصت فيه بسحب القوات العسكرية الاجنبية من اراضى الدول الاعضاء . ولم تتخذ الجمعية العامة هذه التوصية - التى كان للوفد المصرى بعض الفضل في شأنها - الا بعد ان بحثها بحثا مستفيضا في مناقشات مسجلة فاطمة في سريانه على مثل الحالة التى نعرضها اليوم على المجلس . »

وذكر رئيس وفد مصر ، نص توصية الجمعية العمومية الصادرة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وهى :

« تعتبر الجمعية العامة مسألة الامن مرتبطة اوثق الارتباط بمسألة نزع السلاح ، وهى توصى مجلس الامن بان يستعجل جهد الطاقة وضع القوات العسكرية المنصوص عليها في المادة ٤٣ من الميثاق تحت امرته ،

وتوصى الحكومات ان تجرى تخفيض قواتها الوطنية على سبيل التدرج والتوازن ، وان تسحب بغير ابطاء القوات المربطة في اراضي الدول الاعضاء بغير رضاها ، الصادر عن حرية ، وفي صورة علنية تشملها معاهدات او اتفاقات متلائمة مع احكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية . »

ثالثا - عقد المعاهدة في ظل الضغط

« ان مصر لم تكن طرفا حرا عند ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ذلك ان القوات البريطانية كانت تحتل اراضيها ، فضلا عن ان الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضات المصريين مجالاً للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا ، فقبل بدء المفاوضات مباشرة ، وجه المندوب السامى البريطانى الى ملك مصر والى رئيس وزرائها مذكرة اوضح فيها : « ان الاخفاق في عقد اتفاق ، قد تترتب عليه نتائج جدية ، ان بريطانيا تحتفظ في هذه الحالة ، بحق اعادة النظر في سياستها نحو مصر » والتهديد الذى تنم عنه المذكرة باعادة فرض الحماية او ما هو شر منها كان تهديدا سافرا لم يحجبه التصريح الذى اضاف اليه انه « لم يقصد به تهديد او ارهاب ، وانما قصد به الى تقرير الواقع » وقد احتج رئيس وزراء مصر على ذلك فورا فكتب في رده « ان محادثات او مفاوضات تعالج في ظل هذه التصريحات لا يمكن ان تكون خالصة او حرة » فأجابه المندوب السامى بأن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى »

واستشهد النقراشى بتصريح بيغن الذى القاها بمجلس الامن ، بمناسبة عرض مسألة ايران وهو :

« ان الحكومة البريطانية لتأسف لاي اتفاق ، يبدو وكأنه قد انتزع من الحكومة الايرانية كرها ، في وقت كانت فيه الحكومة السوفيتية ، لا زالت تحتل جزءا من الاراضى الايرانية ، فانه لم يكن مستساغا ان تجرى المفاوضة بين دولة عظمى ودولة صغيرة ، او ان يشرع فيها او ان تسعى دولة عظمى في الحصول على مزايا من دولة صغيرة ، متوسلة في ذلك باحتلال اراضى هذه الدولة احتلالا عسكريا »

رابعا - المعاهدة خرق لاتفاقية قناة السويس

واشار النقراشى في بيانه الى معاهدة القسطنطينية في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، فقال :

« ان قناة السويس يختلف وضعها عن غيرها من الطرق المائية

الصناعية ، التى تعتبر وسائل مواصلات دولية ، فى انها ينظمها ذلك الاتفاق الدولى ، متعدد الاطراف ، الذى اشترت اليه . وقد نشأت القناة منذ البداية ، مشروعا اشتركت فيه اكثر من امة واحدة ، وما مضت سنوات قليلة على فتحها حتى اجتمعت الدول العظمى الاوروبية تتفق مع تركيا (نيابة عن مصر) ، على تنظيم المرور فيها وحيادها ، والدفاع عنها . »

وتقوم اتفاقية قناة السويس على مبادئ اساسيين :

١ - ان القناة طريق دولى للمواصلات ، مفتوح للامم جميعا على اساس المساواة ، فى وقت السلم ووقت الحرب على السواء .

٢ - ان مسئولية الدفاع عن هذا الطريق تقع على مصر (١)

« وقد سعت بريطانيا الى ان تنفرد بحق الدفاع عن قناة السويس ، اخلايا بهذين المبادئ الاساسيين ، فضمنت معاهدة سنة ١٩٣٦ احكاما ترمى الى اعتبار القناة طريقا رئيسيا للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، لقد يكون مفهوما ان تهتم بريطانيا بسلامة القناة ، ولكن شأنها فى ذلك ، ينبغى الا يزيد على شأن غيرها من الدول ، فان دولا غيرها تمتد املاكها فى افريقيا وآسيا تعنيها القناة مثلما تعنى بريطانيا »

خامسا - بطلان نظرية التحالف الابدى :

قال النقراشى ان معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ترمى الى ايجاد تحالف ابدى لا يتفق وطبيعة الدور الذى تقوم به دولة من اعضاء الامم المتحدة . واضاف :

« ومثل هذا التحالف ابعد ما يكون عن طبيعة الاشياء ، فان مصر وبريطانيا لا يربطهما جوار ، وليست بينهما مواصلات من الاشتراك فى الجنس او الثقافة ، والحق ان بريطانيا لا تبتغى التحالف ، على وجه التبادل والتكافؤ ، بل هى تريده تحالفا يحقق لها دوام اذعان مصر لاغراضها الاستعمارية ، فاذا نظر الى مثل هذا التحالف على ضوء تاريخ العلاقات المصرية البريطانية ، تعين القول بأن هذا التحالف انما هو صورة اخرى من

(١) وقع الدين وضعوا بيان رئيس الوزراء فى اخطاء تاريخية وقانونية جسيمة ، فلم تشترك اكثر من امة فى مشروع القناة ، بل نقلته مصر باموالها ورجالها فى صميم تربتها ، والقناة ليس طريقا دوليا ، بل هو طريق مصرى صميم ، تستخدمه لصالح عملاء دوليين ، والعميل لا يملك ان يقيد سلطان المالك على المرفق المملوك له ، وقد بينا فى اجزاء هذا الكتاب تلك المسائل بيانا وافيا.

صور التبعية ، فهو علاقة ليست متكافئة ولا هي كريمة تربط مصر بالاقتصاد البريطاني وتشدها الى عجلة سياسة بريطانيا الدولية وتلزمها بأن تدور ابدًا في فلك النفوذ البريطاني .

« ولا يسع مصر ، بوصفها امة حرة ، الا ان تنبذ مثل هذه العلاقة التي لا تقوم على المساواة ، فانما نحن نبغى ان نقف على قدمينا ، وان نمكن من القيام بالالتزامات التي يلقيها علينا الميثاق ، ونريد ان ان نتحمل نصيبنا في حفظ السلم والامن الدولي ، ونحن لذلك مستعدون للدخول في اى اتفاق خاص مما نصت عليه المادتان ٤٣ و ١٠٦ من الميثاق » .
وتضمن بيان النقراشى اشارة الى نص المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة ، وهو :

« اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقا لاحكام الميثاق ، مع اى التزام دولى آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » (١)

وفي مساء ٥ اغسطس سنة ١٩٤٧ وقف السير « الكسندر كادوجان » رئيس وفد بريطانيا وقتئذ ، وعضو مجلس ادارة شركة قناة السويس الآن ، ليرد على بيان النقراشى ، فكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ سنده الوحيد ، وكان دفاعه عنها يمتاز بترديد اقوال الساسة المصريين ، الذين كانوا في الماضى قد تشيعوا لتلك المعاهدة بحماسة بالغة .

قال كادوجان « انه ليس لمصر اى حق في المطالبة بتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهى المعاهدة التي نصت على مرابطة جنود بريطانيين في الاراضى المصرية المجاورة لقناة السويس ، والتي اذنت بالنظام الادارى الحاضر في السودان » .

وادعى انه ينبغى ان تستمر معاهدة سنة ١٩٣٦ تسع سنوات اخرى « قبل ان يكون لاي من الفريقين حق في المطالبة بتعديلها »

جوهر الحجة البريطانية

قال كادوجان ما نصه :

« اذا كانت هذه المعاهدة شرعية ، كما ارجو ان ابين ، فانه لن تكون لمصر قضية ، يحق لها ان تعرضها على المجلس ، ونحن نزع من ان معاهدة سنة ١٩٣٦ ما زالت شرعية وناظفة الى سنة ١٩٥٦ ، اللهم الا اذا تم هذا التعديل بمفاوضات ثنائية ، وبطريقة يقبلها الطرفان »

(١) افعلنا ماورد في البيان عن السودان ، لانتا - لنا بصدد بحث هذا الركن من القضية

طلب شطب القضية

واضاف انه لا يمكن ان تلام بريطانيا على فشل المفاوضات ، وطلب شطب القضية من جدول اعمال المجلس .

مناقشة سلطة المجلس

وادعى المندوب البريطاني ان مجلس الامن لا يملك سلطة اتخاذ قرار في هذه المسألة . وقال :

« وها نحن اولاء قد جئنا الى مجلس الامن لان المفاوضات قد فشلت ، وهى المفاوضات التى ما كنا ملزمين قط بمباشرتها . وانى لا قول انه لا يسع مجلس الامن ان يصنع شيئاً في هذا الصدد ، وانه لا يستطيع ان يتدخل بالنظر الى المفاوضات التى لم نتعهد بحال من الاحوال بمباشرتها لتعديل معاهدة دولية قائمة .

« فاذا كانت هذه المعاهدة شرعية ، فانه لا يسع مجلس الامن ، تحقيقا لاغراض هيئة الامم المتحدة ، ان يتخذى اجراء سوى الاعتراف بهذه الحقيقة ، ورفع هذه المسألة من جدول الاعمال »

الخطر الذى يهدد السلم

ونفى المندوب البريطاني وجود خطر يهدد استمراره السلم الدولى ، قائلا :

« اذا بقى بين البلدين بعد ذلك ما من شأنه أن يهدد السلم الدولى وأمنه ، فيما يتصل بهذه المعاهدة ، فلن يكون سببه الا أن مصر نفسها تعتزم اتخاذ اجراءات تهدد السلم والامن بدلا من أن تقبل نصوص المعاهدة الملزمة لها

« ولا يوجد فى مبادئ العدل اوفى القانون الدولى ما يكسب أية دولة حقوقا بتهديد السلم والامن عن طريق رفض العمل بما توجبه عليها التزاماتها الدولية »

فضل معاهدة سنة ١٩٣٦ على الحلفاء

ولجأ المندوب البريطاني الى التعمية وصرف المجلس عن الاخلاق والمبادئ الدولية ومخاطبته بلغة المصلحة الشخصية بطريقة مأكرة فقال عن نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ « ولولا هذه النصوص ، وهذه القوات لكان الظفر بالنصر ، وقيام الامم المتحدة ، أمرا مشكوكا فيه ، وبفضل نصوص هذه المعاهدة ، استطاعت القوات البريطانية الدفاع عن الاراضى المصرية وكان من نتائج هذه النصوص أن خرجت مصر من الحرب أغنى مما كانت عليه ، ولم يكبد يصيبها ضرر البتة »

المعاهدة وميثاق الأمم المتحدة

قال ردا على سند مصر الخاص بمناقشة المعاهدة لميادى الميثاق ، ان الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، اتخذت قرارا منذ وقت قريب ، أظهر في وضوح أن وجود قوات أجنبية في بلد ما ، ليس من شأنه أن يجعل معاهدة ما مناقية حتما لميثاق الأمم المتحدة ، وضرب مثلا لذلك وجود جنود أمريكيين في عدد من القواعد البريطانية ، وهذه مخالطة ، فهناك قياس مع الفارق .

أما عن قول مصر أنها لم تكن حرة في إبرام المعاهدة ، فقد ذكر أن مصر رفضت أربع مرات ، فيما بين سنتي ١٩٢٢ ، ١٩٣٦ مقترحات لعقد معاهدة جديدة ، ومادامت قد رفضت تلك المشروعات ، فكان في وسعها أن ترفض معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكان يجب أن يرد عليه بنتائج رفض المشروعات المتقدمة من تدخل فاضح في شئون مصر الداخلية واهدار للهرمات ، وتعذيب للأحرار ، وطرده لكل معارض ، وهذا هو الاكراه المستمر الذي قضى على الفضائل وأفسح المجال لغش الشعب المصرى ، وأدى بفريق من الساسة لادخال الغفلة عليه ، وقبول معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ابتغاء مطامع خاصة أبعدتهم عن أن يتصفوا بشرف الوكالة عن الشعب .

ضربت مصر في مجلس الأمن ضربة شديدة اذ اقتبس كادوجان في بيانه أقوال الذين وصفوا المعاهدة بأنها وثيقة الشرف والفخر ، فأورد أقوالا للنحاس ولصدقي ولآخرين .

وتساءل كادوجان ، في أية شريعة أو مذهب يجوز لمصر ، بعد أن أفادت من المعاهدة مغانم كثيرة ، أن تعتمد الآن ، وبعد احدى عشرة سنة ، الى طلب انتهاء هذه المعاهدة ، التي وافقت حرة مختارة على أن تظل قائمة عشرين سنة ١٩٤٠ .

وقال انه اذا رأى أحد طرفي معاهدة ما أن تعديل هذه المعاهدة أمر مرغوب فيه ، فسبيل ذلك المفاوضات بين الطرفين ، ولكن المسألة ليست مما يجوز أن يعرض على مجلس الأمن

واستطرد من ذلك الى القول بأن انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية كان يكون مستحيلا ، لو لم يكن البريطانيون في وادى لنيل ، وأضاف : « وبفضل نصوص هذه المعاهدة ، والقوات البريطانية المرابطة في مصر استطاعت مصر أن تحول دون اطباق كماشتى المحور ، ولو قد تم هذا الاطباق لاضطربت خطط الحلفاء الاستراتيجية كلها ومزقت شرممق ولم يكن ليتاح لى أن أخطب الآن في مجلس الأمن ، لان هذا المجلس ما كان ليوجد »

واتهم المصريين بأنهم تسببوا في فشل المفاوضات ، لرفضهم اعطاء السودان ، حق تقرير مصيره !!

وعقد مجلس الامن جلسة ثانية لنظر المسألة المصرية في ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٧ ، وتصدى فيها النقراشي للرد على ما أبداه مندوب بريطانيا بالجلسة السابقة فاستهل رئيس الوزارة المصرية بيانه بقوله :

« لقد أدهشني ، وأنا أصغى للبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة البريطانية في الاسبوع الماضي ، أن أسمع هنا في مجلس الامن ، وفي قلب هيئة الامم المتحدة ، مثل هذا الدفاع المطلق ، غير المقيد عن الاستعمار في القرن التاسع عشر . »

« كنت أظن أننا شهدنا آخر مظاهر هذه الروح الاستعمارية ، عندما سحقت النازية والفاشية نهائيا ، وكان يخيل الى أن التاريخ قد أصدر حكمه النهائي على الاساليب التي عرفت بها السياسة الاستعمارية في القرن الماضي ، ولم أكد أصدق أذني ، عندما سمعت السير « الكسندر كادوجان » يصرح بأن بلاده تفاخر الآن بسجل أعمالها في مصر والسودان ، »

الاستعمار يدعى الاهداف السامية

« واستطيع أيضا أن أدرك السبب الذي جعل الاستعمار البريطاني يحتمى وراء ادعاء الاهداف السامية ، فهذا الاستعمار يتقدم ويحصن نفسه حيثما ركزت بريطانيا أطماعها ، وذلك تحت ستار من ادعاءاتها ورسالتها بصدد تخفيف الفظائع واعادة هيبة الحكومة والادارة وازالة الفساد والعجز »

واسترسل النقراشي مبينا الكثير من الحقائق التاريخية ، وتكلم عن النهضة في مصر قبل الاحتلال وبين كيف حطمتها الاحتلال وقضى عليها ، ثم فند الادعاء القائل بأن بريطانيا خلصت مصر من نير الاتراك ، وذكر أن الاحتلال لم تكن له مبررات ، وأشنع إلى ما جرى في مؤتمر القسطنطينية سنة ١٨٨٢ ، وما حدث وقتئذ من ضرب الاسكندرية ، وادعى أن الحديث لم يطلب مساعدة بريطانيا ، وكشف للمجلس عن المغالطات التاريخية التي وردت في بيان كادوجان ، وكذب ما قاله هذا الأخير من أن مصر بعد الحرب العالمية الأولى قد تلقت الحرية من بريطانيا ، ثم وصل في بيانه إلى الكلام مرة أخرى عن معاهدة سنة ١٩٣٦ فقال

« لقد تجشم السير ألكسندر كادوجان عناء كبيرا فى سبيل اثبات شرعية هذه المعاهدة ، وأشار فى هذا السبيل الى عدة مبادئ من القانون الدولى ، كالمبادئ المتصلة بالمواثيق التى يجب احترامها ما دامت الحالة لم تتغير ، وهى المبادئ التى لم تشر اليها الحكومة المصرية مرة واحدة :

« بل لقد ذهب السير كادوجان الى أبعد من هذا ، فجعل من مجلس الامن أداة للقانون الدولى فى معالجة هذا النزاع . ويبدو أنه يطلب الى مجلس الامن ، بصفته هذه ، أن يقرر شرعية المعاهدة الانجليزية المصرية التى وقعت فى سنة ١٩٣٦

« على أنى تجنبت ، فى أثناء عرض القضية المصرية ، الاعتماد على الاعتبارات القانونية لانى أعتقد أن مهمة مجلس الامن غير مقصورة على اثبات الوضع القانونى للنزاع الذى يعرض عليه . ونحن لم نلتجئ اليكم لكى تصدروا حكما يتصل بما لطرفى النزاع من حقوق قانونية . وعندى أن مهمتكم أسمى من ذلك ، لانها تتصل بالمحافظة على السلم والامن ، وتتصل أيضا بالعمل على أن تسود الشعوب الحالات التى يمكن أن تقوم فيها علاقات ودية سلمية بين هذه الشعوب . انكم غير مقيدين ، فى النهوض بهذه المهمة ، بالالتزامات القانونية التى يرتبط بها أطراف النزاع ، وهى الالتزامات التى لا يعول عليها كثيرا فى تبرير قوة الاستمرار لمقاومة الشرور العتيقة . ان فى التاريخ لأمثلة عديدة على ما يصيب السلم من اضطراب بسبب ترك معاهدة ما ، انما أنتم الحفظة على السلم ، وعلى هذا الاساس تقدمت الحكومة المصرية اليكم بشكواها من النزاع القائم بينها وبين بريطانيا ، وهو النزاع الذى من شأن استمراره أن يعرض للخطر كل محاولة للمحافظة على السلم والامن الدوليين ،

المعاهدة تصبح خطرا

« ويخيل الى أنى أوضحت موقفى من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى استنفدت أغراضها . ومهما يكن من شأن ما كان لهذه المعاهدة من فائدة فى الماضى ، فانها لم تعد تصلح وسيلة للرضا ، ولللاقات الودية بين مصر وبريطانيا . أما وقد استنفدت هذه المعاهدة أغراضها فقد أصبحت غير متسقة مع الظروف الحاضرة ، ثم أنها قد فقدت قوتها السياسية والادبية أيضا ، وأصبح بقاءها خطرا يهدد السلم والامن

« أنا لا أطلب منكم الحكم على معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولا أطلب اليكم استخلاص النتائج القانونية من الحوادث التى وقعت منذ أبرمت المعاهدة

بل كل ما أطلبه اليكم هو أن تضعوا نصب أعينكم الحقائق الثابتة التي يتركز عليها أساس هذا النزاع ،

واستطرد المغفور له محمود فهمي النقراشي في الطعن على المعاهدة مبينا أنها معاهدة أبدية وهو الامر الذي لا تجيزه مبادئ القانون الدولي العام الحديثة ، وتناول في شيء من التفصيل حكم المادة الثامنة واختلال منطقة قناة السويس وما ورد في ملاحق المادة الثامنة وذكر أن الاحتلال لا يزال قابضاً على منطقة واسعة من أرض مصر ، وقال :

« ان وجود هذه القوات ليتمكن البريطانيون من الضغط على الحكومة المصرية ، بصورة لا تتفق مع مركز مصر ، باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة »

وعدد حالات لتدخل الحكومة البريطانية المستمر في تغيير الوزارات المصرية وأخذ من السلطة التشريعية التي يمثلها البرلمان المصري ، وأشار الى ما جرى في سنتي ١٩٤٠-١٩٤٢ ثم عاد للكلام عن تعارض المعاهدة مع ميثاق الأمم المتحدة ، وذكر بالضغط الذي استعمل في حمل مصر على قبول المعاهدة إذ هددت بإعلان الحماية اذ رفضت التوقيع عليها ، وقال ان يفرن قد اعترف بضرورة تصحيح الوضع الحاطي الذي أنشأته تلك المعاهدة ، وقال عن التحالف الابدي أنه تحالف غير شريف

الوضع السياسي للمعاهدة

وبعد أن فرغ من تحليل المعاهدة فيما يتعلق بقناة السويس وبالسودان قال :

« الآن وقد فرغت من تحليل معاهدة ١٩٣٦ ، والمفاوضات التي دارت لتعديلها ، أريد أن أعرض عليكم باختصار الوضع السياسي للمعاهدة كي تقيموا له وزنا حينما تبحثون في مطالبنا ... »

« والآن ما الذي تستطيع مصر أن تتوقعه من البريطانيين الذين يريدون استمرار هذا التحالف غير الطبيعي ، لكن يظلوا الاحتلال العسكري البغيض انهم يسلكون هذا المسلك حتى بعد أن غدا ميثاق هيئة الأمم المتحدة حجر الزاوية في صرح العلاقات الدولية

« يجب أن يكون واضحاً أن أسطورة الاستعمار لا بد من وضع حد لها ، وأنه لا يمكن أن يسمح لها بعد الآن بأن تعرق العلاقات بين مصر وبريطانيا إن وضع نظام جديد ليس في صالحنا فحسب ، بل في صالح بريطانيا كذلك لقد قلت أن مصر والسودان يستطيعان الارتباط بعلاقات ودية للغاية مع

المبلدان الاخرى ومنها بريطانيا ، وأنهما سيحققان السلم على طول النيل
ويعاونان هيئة الامم المتحدة على تعزيز وصيانة السلم فى الشرق الاوسط ،
وكذلك السلم العالمى

« وسواء أكانت هناك معاهدة ، أم لم تكن هناك معاهدة ، فان واجب
مجلس الامن يقتضيه أن يعالج كل مامن شأنه تهديد السلام ، وأن يتخذ
التدابير الاجتماعية الفعالة لتجنب عوامل التهديد وإزالتها ، وأن يعترف
بأن النزاع قد يؤدى استمرار قيامه الى تعرض الامن والسلام الدولى للخطر
ولا يمكن لمجلس الامن أن يتجاهل مسئوليته الاولى فى المحافظة على الامن
والسلام الدولى ، سواء بسبب قانونية الموقف أو طرفى النزاع . والحكومة
المصرية حينما لجأت الى مجلس الامن أيدت موقفها بالحقائق السياسية التى
لا يمكن مناقضتها بسهولة ، وأولى هذه الحقائق أن النزاع قائم ملموس ،
والحقيقة الثانية أن الحكومة المصرية بذلت جهودا صادقة مخصصة لتسوية
النزاع بطريق المفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة ، فباءت جميعها بالفشل
والحقيقة الثالثة أن استمرار هذا النزاع قد يعرض الامن والسلام للخطر
لا فى وادى النيل فحسب ، بل وفى جميع أنحاء الشرق الاوسط . والحقيقة
الرابعة أن شروط الاستقرار والرفاهية الضرورية للعلاقات الودية المسالمة
لا يمكن أن توجد فى هذا الجزء من العالم الا بجلاء القوات البريطانية من
وادى النيل ، جلاء تاما ناجزا لا شرط فيه وانهاء الادارة الانجليزية
الحاضرة فى السودان »

رد السير الكسندر كادوجان

وفى تلك الجلسة رد السير الكسندر كادوجان على بيان النقراشى
مستعينا بالكذب والمغالطة كما فعل فى الجلسة السابقة فادعى أن بريطانيا
هى التى أبرزت مصر كدولة مستقلة ذات سيادة تنعم بالرخاء ، وقال :
« وانى أدرك أن عقائد اليوم تختلف عن تلك التى كانت سائدة فى القرن
التاسع عشر ، وما من دولة قدمت أدلة على تطورها أعظم فى هذا الصدد
بقدر ما قدمت بريطانيا التى أعطت مئات الملايين من سكان الهند وبورما
استقلالهم ، وكانت على استعداد لسحب آخر جنسدى بريطانى من
الاراضى المصرية فى خلال عام أو عامين من أنقاذ مصر من طغيان النازى
على حساب عدة آلاف من الجنود البريطانيين » .

وتقرض المندوب البريطانى للتاريخ فشوهه بمفترياته فتكلم عن ضرب
الاسكندرية وأراد أن ينتحل لذلك أعذارا واهية وادعى أن تصريحات

بريطانيا بالجلاء قد صدرت عن حسن نية ، كما ادعى ان مصر كانت طرفا حرا في معاهدة سنة ١٩٣٦ وان بريطانيا قدمت لمصر مساعدات كثيرة ابان الحرب .

وعقد مجلس الامن جلسة ثالثة لنظر القضية المصرية فى ١٣ اغسطس سنة ١٩٤٧ ، وكان مندوب بولندا اول من أعلن رأى بلاده فى النزاع فقرر ان من حق المجلس ان يصدر قرارا بسحب القوات البريطانية من مصر ، وأيد مصر فى القول ان معاهدة سنة ١٩٣٦ تجاوزت عهدا وأصبحت عقبة فى سبيل أمانى مصر القومية للحصول على حقها فى السيادة الكاملة وقد تكلم المندوب البريطانى فقال :

« لما ذهب البريطانيون الى مصر وجدوا فيها العبودية وتجارة الرقيق ، فلما تركوها كان ذلك قد زال ، ولا شك ان العبودية من خصائص النازية ، وعرج على دور مصر فى الحرب قائلا :

« وأستطيع أن أؤكد للمجلس بقوة أنه لولا الاستعدادات الحربية التى مكنتنا معاهدة سنة ١٩٣٦ من اتمامها فى مصر ، ولولا وجود نواة من القوات البريطانية فى الاراضى المصرية وفقا للمعاهدة ، لما استطاع البريطانيون ولا حلفائهم وقف زحف قوات المحور أما مدى اقتراب المحور من النصر فى الشرق الاوسط فمسألة لا تحتاج الى شرح ،

واعترف بحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ قائلا ان بريطانيا اضطرت اليه لما فشلت المساعى التى بذلتها لدى الملك فاروق للكف عن عرقلة المجهود الحربى ، وادعى انه ليس هناك نزاع بين مصر وبريطانيا وان شكوى مصر لا اساس لها ، وان انجلترا مستعدة للتفاوض .

وقد رد النقراشى على المندوب البريطانى فدحض الوقائع التاريخية التى ذكرها كادوجان مشوهة وكشف عن مغالطاته السافرة وقال ان كادوجان قد تعمد اغفال الاستعمار البريطانى فى بيانه وأكد ان المعاهدة تهدم مبدأ المساواة فى السيادة وطالب بسحب القوات البريطانية حالا ، وفى التدليل على أن البريطانيين يهددون السلم

قال رئيس الوزارة المصرية :

« والموقف الآن هو ان التبرم بوجود البريطانيين عامل شامل لا يمكن حجبهُ أو تجاهله . . . وقد حدث منذ أشهر قريبة أن أدى طغيان الشعور العائم الى اراقة الدماء وازهاق أرواح بشرية . . . اننا نطلب الى مجلس الامن

أن يلقي باله الى مال هذا النزاع من صدى في ربوع الشرق الأوسط كله،
اننا نطلب اليكم ان تعملوا على اصلاح هذه الحالة وتصحيحها من غير التأخير
فترة أخرى ، نطلب اليكم أن تأمروا بخروج القوات البريطانية من أراضيها
وبإنهاء الادارة البريطانية في السودان ،

وعقد مجلس الامن جلسة أخرى في عشرين اغسطس سنة ١٩٤٧ وكان
المتكلم فيها مندوب البرازيل «السنثيوجواو كارلوس مونيذ» فقال في خطابه
بعد أن لحص اقوال طرفي النزاع :

« الواقع ان مجلس الامن هو المنظمة التابعة لهيئة الأمم المتحدة المسئولة
أولا عن الامن ، وكان من الطبيعي ، عندما ألقى الساسة الذين اجتمعوا
في سان فرانسيسكو مثل هذه المهمة الضخمة على كاهل المجلس ، ان
يخولوه سلطات واسعة ، تمتد من توصيات المادة الثالثة من الميثاق
الى اتخاذ أسلم وأنسب الاجراءات الكفيلة بتسوية اي نزاع بين طرفين
تسوية سلمية ، والى اتخاذ التدابير التي تقتضيها صيانة السلم والامن
الدوليين ، ومما لاشك فيه ، والحالة هذه ، أن من حق المجلس ان يصدر
قراره في أى موقف أو نزاع ، يرى انه يهدد السلم والامن الدوليين
تهديدا خطيرا . والسلطات المخولة لمجلس الامن ، طبقا للميثاق ، كي
يضطلع بما عليه من مهام ، لاتستثنى مع ذلك ، الاعتماد على القانون الدولي
في تسوية المنازعات بطريقة سلمية ، بل تفترض في الواقع الالتجاء الى مثل
هذه الوسيلة التي نص في الفصلين السادس والسابع من الميثاق على أن
تكون لها الاولوية . ولا يستطيع مجلس الامن ان يتدخل ويفرض اية
التزامات على الطرفين المتنازعين الا بعد التحقق من فشل تلك الوسيلة .
ولا شك ان المفاوضة والوساطة والتحكيم ، هي الادوات العادية التي
يمكن الاعتماد عليها ، طبقا للميثاق ، في المراحل الاولى من التسويات
السلمية . وتنص المواد ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ من الميثاق ، بوضوح ، على أن من
واجب الطرفين المتنازعين ان يسعي الى حل نزاعهما بوسائل التسوية
التقليدية ، بينما يتتبع المجلس بدقة مايجرى في مراحل التسوية الاولى .
ولقد وافق مؤسسو هيئة الأمم المتحدة على تسوية اي نزاع بوسيلتين هما
القانون الدولي والسلطة المخولة لمجلس الامن . وليس ثمة اي تعارض
بين هاتين الوسيلتين ، بل الواقع انهما يكملان بعضهما بعضا ، مما يتيح
للمجلس شيئا كثيرا من المرونة في الاضطلاع بمهمة التوفيق
« والواقع ان مجلس الامن لا يستطيع النظر في جميع ضروب المنازعات ،

فالقضايا التي تعرض عليه لها بجانب واحد يتصل بالامن ، وهي تقسيم منفصلة عما قد يكون لها من جوانب أخرى . ويتدخل المجلس في الامر ليحول دون ان يصبح الموقف او النزاع المعروض عليه مهددا للسلم والامن الدوليين .

« وفي حلبة العلاقات الدبلوماسية تنشأ من وقت الى آخر مشاكل بين دول ، تكون نتيجة لمصالح سياسية واقتصادية متعارضة ، ولكن دون ان يكون هذا التعارض مهددا للسلم والامن الدوليين . وغنى عن الذكر ان مجلس الامن لا يستطيع ان يعالج مثل هذه المشكلات ، اذا باعرضت عليه ، على نحو يعود بأجزل النفع على الطرفين .

« ان مهمتنا هنا هي ان نعالج المشاكل التي تعرض علينا ، لا لمصلحة المتنازعين فقط ، بل كذلك لضمان استمرار العلاقات الطيبة بين الدول ، وادعى مندوب البرازيل انه ليس ثمة خطر في النزاع المصري البريطاني يهدد الامن الدولي ، وان رئيس وفد مصر توسع في تفسير الميثاق وان الاولى ان يحل النزاع بالمفاوضات المباشرة او بأية وسيلة دبلوماسية أخرى ، فاذا استنفدت الوسائل الدبلوماسية أمكن إعادة طرح النزاع على مجلس الامن ، وزعم ان الالتجاء الى مجلس الامن له مساوىء منها توسيع شقة الخلاف ، ثم قال :

« ماذا تطلب الحكومة المصرية ؟ »

« انها تطلب إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهذا الطلب يستند الى نقطتين هما :

١ - العجز عن الاتفاق بسبب الضغط .

٢ - تبدل الاوضاع التي بررت عقد المعاهدة ، وتبدل الاوضاع القانونية منذ بدأ ميثاق الامم المتحدة وفي هذا يقول رئيس الوزارة المصرية ان بعض المبادئ العامة التي يتضمنها الميثاق تتعارض مع بعض شروط المعاهدة .

وتصدى مندوب البرازيل لبحث مسألة تعديل المعاهدات فأشار الى اقتراح كانت قد تقدمت به البرازيل في سان فرانسيسكو وقال :

« وفي أثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو قدم الوفد البرازيلي اقتراحا للسماح للجمعية العمومية ، بناء على طلب اى جانب من الجانبين المرتبطين . بمعاهدة ، او بناء على طلب ثلثي الاعضاء ، بأن تدعو الجانب الآخر لاجراء مفاوضات بغية إعادة النظر في المعاهدة او إلغاؤها ، على أن

يُحال الأمر ، في حالة عدم الاتفاق ، على محكمة العدل الدولية ، بحسب أن اقتراح الوفد البرازيلي لم يظفر بتأييد أغلب أعضاء المؤتمر ، وكان من نتيجة ذلك أن الميثاق لم يضمن أية نصوص خاصة بإعادة النظر في المعاهدات أو تعديلها ، وإن كان في وسعنا أن نقول أن في استطاعة الجمعية العمومية ، طبقا للمادة ١٤ من الميثاق ، أن توصي بإعادة النظر في المعاهدات إذا ما ثبت لها أن تغير الأحوال والظروف يجعل من حق أي طرف في معاهدة أن يطالب بعدم الزامه بالاستمرار في تنفيذ الالتزامات المفروضة عليه ،

وأضاف أن الوفد البرازيلي ، يرى فيما يختص بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، « أن الحالة لا تعتبر تهديدا عاجلا للسلم الدولي ، وأنه ليس لدى مجلس الأمن ما يبرر اتخاذ أي قرار بشأن إعلان بطلان تلك المعاهدة ، وأنه ينبغي عليه أن يدع الطرفین يسويان ما بينهما من خلاف طبقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي ، وذلك بالتجاء إلى وسائل التسوية العادية المنصوص عليها في القانون الدولي ،

كان أولى بالحكومة المصرية

أن تُلغى المعاهدة قبل الاحتكام الدولي

وقال مندوب البرازيل كلاما يستفاد منه أن الموقف كان ليتغير لو أن الحكومة المصرية اتخذت إجراء إلغاء المعاهدة ، ومن ذلك قوله « ولم تتخذ الحكومة المصرية من جانبها قرارا يقضي بعدم الامتثال إلى المعاهدة التي استنفدت في رأى مصر أغراضها ، بل على العكس سعت إلى تسوية أوجه الخلاف عن طريق المفاوضات المباشرة مع المملكة المتحدة ، والوفد البرازيلي يرى أن هذه المفاوضات ينبغي أن تستمر ، وأنه في حالة اخفاقها ينبغي أن تتفق الحكومتان على وسائل تسوية الخلاف ، على الوجه الذي قد يراه الطرفان ملائما في هذا الشأن ،

ولكن المندوب البرازيلي على الرغم من تعلقه بمبادئ ما كان ينبغي أن تصرفه عن فهم الموقف على حقيقته ، عطف على أمانى مصر قائلا : « أن الوفد البرازيلي لينظر بعين العطف إلى الأمانى العادلة التي تنطوي عليها طلبات مصر ، حكومة وشعبا ، للقضاء على آثار الآثار التي تحدث من الاستقلال المصرى ، ولقد أبدى الشعب المصرى أهليته للتقدم ، وهو جدير بأن يتمتع بالسيادة التامة ، بيد أن الشعوب التي تبتغي الحرية والاستقلال يجب أن تكون أول من يقبل حكم القانون ، لأن القانون هو الشرط الاساسى لصون الحرية ، واحترام النظام القانونى يعد عنصرا لا بد منه يقتضيه الضمير

الانسانى الذى يناضل لى يدخل على الواقع ادنى مراتب المنطق ، حتى
ينجو الواقع من الفوضى ،

وخلص مندوب البرازيل بعرض الاقتراح الآتى نصه على المجلس :
« يوصى مجلس الامن ، بعد ان نظر فى النزاع القائم بين المملكة المتحدة
البريطانية ومصر ، وهو النزاع الذى بلغه رئيس الوزارة المصرية الى
المجلس فى كتابه المؤرخ فى ٨ يوليو سنة ١٩٤٧ ، وبعد ان لاحظ ان
وسائل التوفيق التى نصت عليها المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة لم
تستنفد ، ولاعتقاده ان تسوية النزاع يمكن ان تتم على اكمل وجه فى
الظروف الحاضرة ، بالرجوع الى هذه الوسائل ، بان تعمد حكومتا المملكة
المتحدة البريطانية ومصر ، اولاً ، الى استئناف المفاوضات المباشرة وان
تسعى ، فى حالة فشل هذه المفاوضات ، لتسوية النزاع بوسائل سلمية
اخرى ، تكون من اختيارهما دون سواهما ، ويوصى المجلس الحكومتين ،
ثانياً ، بان تبلفا المجلس عن سير هذه المفاوضات »

وقد اقترح مندوب الصين اضافة تعديل للاقتراح البرازيلى هذا نصه :
« مع ملاحظة ان الحكومة البريطانية قد سحبت فعلاً جانباً من قواتها
من مصر ، وانها مستعدة للتفاوض لاتمام الجلاء » .

واضاف مندوب باجيكاً جملة تنص على عرض اية مناقشة تتصل
بشرعية المعاهدة على محكمة العدل الدولية .

وقد اعقب الرفيق جروميكو ، ممثل الاتحاد السوفيتى ، مندوب
البرازيل فقال :

« ان الوفد السوفيتى يؤيد كل التأييد مطلب مصر الخاص بجلاء
القوات البريطانية عن اراضيها فوراً ، وان روسيا لتعتقد ان هذا المطلب
يستند الى اسس قوية ، ولكن من العسير على المجلس ان يتخذ فى الوقت
الحاضر اى قرار بشأن مسألة السودان ، لاننا لا نعرف رغبات
الشعب السودانى » .

ودلل المندوب السوفيتى على تعارض وجود قوات بريطانية فى مصر
مع ميثاق الامم المتحدة ، وتعارض المعاهدة مع الميثاق مشيراً الى حكم
المادة ١٠٣ من الميثاق التى لا تدع محلاً لقيام معاهدة سنة ١٩٣٦ ،
واكد اختصاص المجلس بنظر المسألة المصرية وان استمرارها مهدد للامن
الدولى ، و اضاف ان بلاده تعطف على امانى مصر القومية فى الاستقلال على
اساس المساواة فى السيادة ، وقال ان الضمير القومى فى الشرق قد هيا
الاستقلال لبلدان عديدة فى الشرق الادنى ومنها مصر .

وحيد المنسوب البريطاني اقتراح البرازيل وأعلن انه قبله لأول وهلة ، ولكنه طالب بأن تظل معاهدة سنة ١٩٣٦ سارية الى ان يتخذ المجلس قرارا آخر .

وتكلم مندوب أمريكا ، المستر «هرشيل جونسون» فقال ان بلاده تؤيد الاقتراح البرازيلي تأييدا حارا ، كما قرر الموافقة على التعديل الصيني ، وذكر ان بلاده تعطف على الاماني الوطنية المصرية ، وانضم مندوب فرنسا ، المسيو «الكسندر بارودي» في الموافقة على الاقتراح البرازيلي ، وقال وفد مصر ان اقتراح البرازيل لا يعد حلا للموقف ، وانه يدع الحالة مضطربة في مصر كما كانت عليه من قبل وعاد فأكد ان هذه الحالة مهددة للامن الدولي .

وفي ٢٨ أغسطس عقد مجلس الامن جلسة صباحية ، واستهلها الرفيق جروميكو بخطاب شديد الهمجة فند به الاقتراح البرازيلي ، وأكد فشل المفاوضات في الماضي وان في استمرار الحالة بمصر تهديدا للامن الدولي ، وقال عن المفاوضات في ظل الاحتلال :

« ان في مشروع القرار البرازيلي عيبا خطيرا ، وهو انه يقترح على طرفي النزاع ، استئناف المفاوضات ، في الوقت الذي يظل فيه أحدهما محتفظا بجنوده في أرض مصر والسودان . وهذه حالة لا يمكن أن تصد عادية لان اجراء مفاوضات في ظلها يكون معناه ، ان أحد الطرفين سيكون في ظروف أكثر ملاءمة من ظروف الطرف الآخر ، ولا يمكن أن يكون مثل هذا القرار عادلا بالقياس الى مصر ، ولا يمكن أن يكون عادلا من وجهة نظر المبادئ التي وضعتها هيئة الامم المتحدة وهي المبادئ التي ترغب هيئة الامم المتحدة ، بصفة عامة ، ومجلس الامن بصفة خاصة ، على احترام استقلال أية دولة والدفاع عن هذا الاستقلال .

« ان من الناس من يعجب للمصريين كيف يواجهون مشروع القرار البرازيلي بمثل هذه المواجهة السلبية ، والواقع ان تفسير موقف المصريين ليس بالامر الصعب ، فهم يرون بحق ان استئناف المفاوضات بين مصر والمملكة المتحدة ، في وقت لا يزال الجنود البريطانيون يحتلون فيه أرض مصر والسودان ، سيجعلهم في مركز غير ملائم ، بالقياس الى الطرف الآخر في المفاوضات ، بل انه لا يتفق ايضا مع سيادة مصر بوصف كونها دولة والواقع ان كل أمة او دولة اخرى تشعر بالاحترام الذاتي ، كانت تواجه مشروع القرار البرازيلي ، بمثل ماواجه به المصريون .

« وثمة أخيراً عيب ثالث في مشروع القرار البرازيلي ، وهو أن الإخذ به معناه ، فيما يتصل بجوهر الموضوع أن مجلس الأمن يتنحى من تلقاء نفسه عن اتخاذ قرار في مسألة لها مثل هذه الأهمية ، ويفضل يديه منها . وليس من شك في أن قصر مجلس الأمن مهمته على دعوة مصر وبريطانيا لاستئناف المفاوضات ، معناه أن المجلس يتنحى عن القيام بواجبه المباشر من هذه المسألة » .

وبين جروميكو خطورة المسألة ، ثم قال :

« فإذا رفض المجلس أن يتخذ قراراً في جوهر القضية التي عرضتها الحكومة المصرية عليه ، فإنه لن يجد احتراماً عند الشعب المصري ، أو أي شعب آخر يجاهد في سبيل الظفر بحريته ، والخلاص من آخر أغلال الاستعمار إلى حيث يتبوامكانا سويًا بين الشعوب الأخرى ، ومن حق هذه الشعوب المغلوبة على أمرها أن تتساءل عن الذي تستطيع أن تعتمد على تأييده ومساعدته في الدفاع عن مصالحها الوطنية إذا كانت هيئة الأمم المتحدة لا تبسط لها يد المعونة »

وعاب المندوب السوفييتي على المجلس عدم تذرعه بالشجاعة في المسألة المصرية كما فعل في مسائل أندونيسيا وسوريا ولبنان ، وذلك مع تشابه هذه المسائل تماماً ، وطالب بشدة برفض الاقتراح البرازيلي .

وفوجيء المجلس باقتراح آخر قدمه مندوب كولومبيا ، وهذا نصه :
« يدعو مجلس الأمن حكومتى للملكة المتحدة البريطانية ومصر ، بعد أن بحث النزاع القائم بينهما ، والذي أبلغه رئيس الوزارة المصرية إلى المجلس في خطابه المؤرخ في ٨ يوليو سنة ١٩٤٧ :

إلى استئناف المفاوضات المباشرة في الحال ، وذلك للوصول :

أولاً - إلى أن يتحقق ، في أقرب وقت ممكن ، جلاء جميع القوات البريطانية ، البرية والبحرية ، والمنشآت الجوية ، عن الأراضي المصرية ، وإلى تبادل المساعدة المبذولة في سبيل صيانة حرية الملاحة في قناة السويس ، وسلامة هذه الملاحة ، في وقت الحرب ، أو عند وشك وقوع الحرب .

وثانياً - إلى إنهاء الإدارة الثنائية في السودان ، مع مراعاة مبدأ تقرير الشعوب لمصائرهما وحققها في الحكم الذاتي .

وثالثاً - إلى إبلاغ مجلس الأمن سير هذه المفاوضات بلا انقطاع

وكان مندوب الصين قد عرض قبل الاقتراح البرازيلي تعديلا اضافيا جاء فيه :

« يطلب الى الطرفين ابلاغ المجلس عن سير المفاوضات ، في اقرب فرصة ، بحيث لا يتاخر هذا الابلاغ عن اول يناير سنة ١٩٤٨ »

وكان الرئيس قد راي اخذ الراى على الاقتراح البرازيلي قبل ان يسمع المجلس اقتراح كولومبيا الذى قدمناه وقد فشل الاقتراح البرازيلي الرئيسى فلم يظفر الا بتأييد ستة اعضاء هم : أمريكا وفرنسا وبلجيكا والصين واستاليا والبرازيل وعارضه مندوب بولندا وامتنع عن التصويت كل من روسيا وسوريا وكولومبيا .

وفي جلسة بعد الظهر تلى القرار الكولومبى فقرة فقرة ، فام تظفر واحدة منها بالاغلبية وتباينت وجهات النظر .

ولا نستطيع ونحن نستعرض مادار بمجلس الامن أثناء عرض النزاع المصرى ، البريطانى ، أن نغفل الاشارة الى الموقف الذى وقفه رئيس المجلس ومندوب سوريا فيه ، السيد فارس الخورى ، وقد امتازت بياناته بقوة المنطق ، وحسن التعبير ، ونحن نجتزى . من هذه البيانات الكلمة التى القاها بجلطة ٢٩ اغسطس ، وقال فيها :

« ان قناة السويس جزء من مصر كائى جزء آخر من اراضيها والمادة الثامنة من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تقول فى ايضاح تام ان عبء صيانة قناة السويس ، وحمايتها والدفاع عنها يقع اول ما يقع على كاهل مصر وانه ليسرنى أن اسمع اليوم من مندوب كولومبيا اشارته فى بيانه الاخير الى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وخاصة المادة السابعة منها ، واحب ان اشير الى المادتين ٧٥٦ من هذه المعاهدة :

« اننا نواجه الآن معاهدة دولية عقدت بين بريطانيا العظمى ومصر فى سنة ١٩٣٦ ، واذا نحن نظرنا الى مواد هذه المعاهدة ، وجدنا المادة الثامنة منها تختلف فى القياس عن باقى المواد ، فبينما المواد الاخرى كلها تتضمن التزامات متبادلة ، على الطرفين اذا بالمادة الثامنة المنفصلة بموضوع هذا النزاع وهو الجلاء ، لا تتضمن التزامات متبادلة

« فثمة التزام على مصر ، بيد أنه لا التزام هناك على بريطانيا ، فقد رخص جلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية أن يحتفظ بقوات مسلحة معينة فى منطقة قناة السويس ، وليس ثمة التزام على صاحب الجلالة البريطانية يوجب عليه الاحتفاظ بقوات معينة فى منطقة قناة السويس ، فهو مخير ،

له ان شاء أن يحتفظ بهذه القوات ، وله ألا يحتفظ بها في تلك المنطقة ،
واذا سحبت هذه القوات من منطقة قناة السويس ، فإن عملا كهذا لا يمكن
أن يعد عدوانا على المعاهدة ، ومهما يكن من شيء ، فإن باقى مواد المعاهدة
لن تسقط ، اذا لم تقم المملكة المتحدة البريطانية بتنفيذ هذه المادة (٨) ،
بل انها تظل قائمة الى أن يستطيع الطرفان اتخاذ بعض التدابير بشأن
مستقبل هذه المعاهدة . ثم ان هذه الفقرة التي اشرت اليها وهى الفقرة
الواردة فى اقتراح ممثل كولومبيا ، بشأن المساعدة المتبادلة لصيانة القناة
واردة فى المعاهدة ايضا ، فاذا وقع أى اعتداء على القناة فإنه ينبغي
للحكومة المصرية ان تتولى الامر لحمايتها ثم انه ينبغي طبقا للمادة (٧) من
المعاهدة ان تبذل المملكة المتحدة البريطانية مساعدتها ايضا لتحقيق
هذه الحماية ، فالمساعدة والمساعدة المتبادلة تستمران طبقا للتحالف وهو
التحالف العسكرى القائم بين البلدين فوجود قوة من الجنود ليس ضروريا
لتحقيق هذا التعاون بين طرفي المعاهدة وقت الحرب ، ليعملا معا
فى سبيل الدفاع ، لا عن القناة وحدها بل عن باقى اجزاء الارض المصرية
ايضا ، وانا لا افرق بين القناة وباقى اجزاء ارض مصر .

« ان المادة السابعة تلزم الحكومة البريطانية بأن تساعد مصر فى حالة
الحرب أو خطر الحرب أو الاعتداء على أى جزء من الاراضى المصرية .

« لهذا السبب اعتقد ان سحب القوات البريطانية من منطقة قناة
السويس ، لن يؤثر فى الدفاع عن القناة . ومثل هذا الجلاء لن يؤثر فى
نفوذ المملكة المتحدة ، لان بقاء القوات البريطانية فى تلك المنطقة لم تعد له
أية ضرورة ، وغير خاف ان بقاءها يعرقل استئناف المفاوضات .

« انى لا اعتقد أنه لابد من قيام علاقات ودية بين بريطانيا ومصر ، وبينها وبين
البلاد العربية التى يسرها ان يسوى النزاع القائم بين مصر وبريطانيا ،
وصفوة القول ان مشروع القسرا الكولومبى سيعد مقبولا اذا الفى الجزء
الثانى منه ، الذى اشرت اليه والا فلا يمكن قبوله »

ولا نستطيع ان نوافق على كسلام الاستاذ فارس الخورى فى جملته
فنحن نقره على طلب سحب القوات البريطانية من مصر وقناة السويس ،
ولكننا نخالفه فى الطريقة التى برهن بها على وجاهة هذا الطلب ، اذ لم توجد
ضرورة فى الماضى لوجود القوات البريطانية فى منطقة القناة ، حتى
يقال ان هذه الضرورة قد انتهت ، وكذلك لانسلم قط بشرعية معاهدة
سنة ١٩٣٦ فهى باطلة جملة وتفصيلا للأسباب التى سنبينها فيما بعد .

استغرق نظر القضية المصرية امام مجلس الامن عدة جلسات ، انتهت

بجلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، التي عرض فيها الاقتراح على اقتراحات بعض المندوبين ، وكلها صيغ مختلفة لاقتراح استئناف المفاوضات ، ولم يظفر اقتراح منها بالعدد الكافي من الاصوات لقراره ، فأعلن رئيس المجلس ، في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، الرفيق جروميكو القرار ، وهذا نصه :

« لم يتمكن المجلس من اتخاذ قرار بشأن هذه القضية ، وستظل المسألة المصرية مدرجة في جدول الاعمال ، وستعقد الجلسة القادمة بناء على طلب أى عضو من أعضاء المجلس ، او أى طرف من الطرفين المتنازعين »

ومعنى ذلك ان المجلس وقف من هذه القضية العتيقة موقفا سلبيا ، وعجز عن تطبيق مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وظلت القوات البريطانية ، تحت أنف الامم المتحدة ، مرابطة في منطقة قناة السويس ، وفي السودان فلائى داع تنكر المجلس لمبادئ العدالة الدولية !

كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ عقبة شديدة ، ولم يستطع المجلس ، على الرغم من عيوبها ان يتخذ قرارا يستفاد منه بطلانها وانها استنفدت اغراضها وذلك لكى لا يكون هذا الاجراء من جانبه سابقة ، والمجلس غير مختص بالغاء المعاهدات الباطلة ، وكان اولى بالحكومة المصرية ان تقرر الغاء المعاهدة قبل تقديم عريضتها الى مجلس الامن ، والقانون الدولى العام يجيز الغاء مثل هذه المعاهدات بقرار من جانب واحد ، كما سنبرهن في الفصل التالى ، حيث نعرض السوابق المؤيدة لثل هذا الاجراء ، ويرفع الامر بعدئذ لمحكمة العدل الدولية بلاهاى لتنظر في مشروعية هذا الاجراء وتبحث الجانب القانونى فى الموضوع وتتخذ فيه قرارا ، وليس ثمة خوف من استفتاء محكمة العدل الدولية لان الجانب القانونى فى القضية فى صالح مصر ، وليس فى مصلحة بريطانيا وبعدئذ يعرض الموضوع على مجلس الامن . وهذا المجلس فى الحقيقة ونفس الامر هيئة سياسية ، تتسلط عليها الدول الكبيرة التى لم تستطع أن تتجرد من روحها الاستعمارية الامارة بالسوء .

وخرى بمصر الا ترجو الخير من هذه المنظمات الدولية التى تشيع فى جوها الدسائس والمؤامرات ، وعليها ان تعبى نفسها وتعد العدة ، وتتحن الفرصة لتجعل حياة القسوات البريطانية فى قناة السويس جحيما لا يطاق ، وكان عليها ان تقوم بأعمال من شأنها التأكيد للمجلس بأن فى

**استمرار احتلال الانجليز لمنطقة قناة السويس تهديدا للامن الدولي ، حقيقة
لا كلاما .**

هذا وغنى عن البيان ان قناة السويس هي طريق الغرب للشرق ،
وحجر الزاوية في المؤامرة الصليبية التي ترجع الى القرن الثالث عشر
والتي استمرت الى ما بعد منتصف القرن العشرين ، في صور واساليب
مختلفة ، ولا يمكن ان ترتجى العدالة الدولية من كتلة الصليبيين ، اصحاب
الغلبة في منظمة الامم المتحدة .

الفصل السابع
الفارمالفة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦
في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

المقدمات - سياسة الوفد - الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير الخارجية -
بين صلاح الدين وبيفن - معادلات المارشال وليم سليم بالقاهرة في يونيو سنة ١٩٥٠ -
النحاس والدفاع المشترك - معادلات صلاح الدين ، ستيفنسون - معادلات صلاح الدين ،
بيفن - موريسون يحاول كسب الوقت - بيان صلاح الدين في البرلمان في ١٦ أغسطس
سنة ١٩٥١ - استمرار المرافعة - رأى القانون الدولي في المعاهدة ونظرية الإلغاء من جانب
واحد - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ نقطة تحول في تاريخ مصر .

عاد النقراشي من مجلس الأمن في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، واستقبل
استقبالا حماسيا ، وكانت البلاد تغاي فوق مرجل من السخط ، وكانت
مستعدة لأن تلقى على الانجليز درسا ، وأن تثبت للأمم المتحدة أن الأمن
الدولي مهدد ما بقي في أرض وادي النيل جندي أجنبي واحد .

ولكن النقراشي ، رحمه الله ، ناقض نفسه بنفسه وحاول أن يثبت عكس
ما قاله من منبر مجلس الأمن وأن يؤكد أنه ليس ثمة خطر يهدد السلام
العام ، ويلجأ لغرضه ولو باستعمال العنف وخنق الحريات . وقبل
النقراشي أن يكون مطية ذلولا للطاغية فاروق الذي كانت ترتعد فرائسه
من سماع اسم « الإخوان المسلمين » لأن فاروق قد أغرم بلعب القمار
والسطو على الاعراض والاموال ، وكانت تحيط به عصابة من أخطر
المجرمين والفاسقين ، والإخوان يطلبون الحكم بما أنزل الله ، وهذه
الدعوة تزلزل المواخير والحنانات وغيرها من بضاعة المستعمر وتجارة
فاروق وحاشيته والذين احتموا بجاهه واستفادوا من طيشه .

ولم تنفجر الثورة على الانجليز بعد عودة النقراشي للأسباب الآتية :-
أولا - ظهر وباء الكوليرا في سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، وأصيبت مصر بحالة
من الذعر اذ مات نيف وعشرة آلاف نسمة ، والثابت أن قوات الاحتلال
البغيض هي التي حملت إلى مصر هذا الوباء ، ولكن الشعب استطاع أن
يقاومه ويتغلب عليه بشجاعة منقطعة النظير .

ثانيا - خيانة الجمعية العامة للأمم المتحدة لقضية فلسطين ،
وتنكرها لمبادئ الحق والعدل ، بصدور قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر
سنة ١٩٤٧ ، ولأول مرة التقت مشيئة رؤسائنا وأمريكا في الأمم
المتحدة ، وثبت أن تلك الدول الكبرى خاضعة خضوعا تاما لليهودية الدولية ،

وتبين ان ميثاق الامم المتحدة العوبة يضحك بها جبابرة المستعمرين على ضحاياهم ممن لا يزالون يؤمنون بالمثل العليا .

وبفتح مشكلة فلسطين على مصراعيها بتلك الصورة أضحت هناك قضية أخرى ، انصرفت اليها الانظار وتحول اليها اهتمام الرأى العام فى مصر .

واستغل الانجليز الفرصة وأمعنوا فى سياستهم الاستعمارية فى السودان ، فوضعوا نظام المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية الذى أعلن فى يونيو سنة ١٩٤٨

واستفحلت مشكلة فلسطين ، واطلت على مصر والشرق الاوسط مأساتها الرهيبة ، اذ اعترفت الولايات المتحدة فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ بالليقطة المسمى « اسرائيل » وتحرك جيش مصر الباسل لتطهير ارض فلسطين الشهيدة من العصابات الصهيونية فى ١٥ مايو ، ولولا التآمر الدولى لاستطاع جيش النيل ان يمحو الصهيونية من ارض الله ، وقد كان الجيش مسدد الخطى وسجل فى تاريخه الحديث صفحات من البطولة ، كتبها بدمائه الزكية ، واعاد ذكرى الماضى القديم ، ولكن تأمر الخونة على جيش مصر وطعنوه فى ظهره ، ونكلوا به ، ليدلوا شعب وادى النيل ، وأولئك الخونة هم :-

اولا - الامم المتحدة ، التى فرضت الهدنة بعد قيام الحرب بثلاثة اسابيع ووقفت القتال فى يوم الجمعة ١١ يونيو سنة ١٩٤٨ ، حينما ترنح اليهود ، فأعطتهم فرصة الاستعداد وامتدتهم بعض الدول بالسلاح والعتاد وفرق المتطوعين .

وخرق اليهود الهدنة ، وتلاعب الوسيط الدولى « فولك برنادوت » ، ومع ذلك قتله اليهود فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ واليهود أقدر من المسلمين على فهم العقلية الغربية التى تخاف ولا تعرف الحياء ، وتنحنى أمام الارهاب .

كان القتال قد استؤنف فى ٩ يوليو ثم اوقف فى ١٨ منه ، وقتل الوسيط فى وقت الهدنة ، وعلى الرغم من قيامها هاجم اليهود الجيش المصرى خيانة وغدرا فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٤٨ .

وفى كل هذه الخيانات كانت الامم المتحدة وجلساتها وقراراتها ستارا من الدخان يغطى الاجرام الصهيونى .

ثانيا - الانجليز الذين كانوا قد دورطوا النقراشى ووعدوه ببيع السلاح

ثم تخلوا عنه في أسوأ الاوقات ، وساعدوا اليهود سرا ، ومكنوا لهم بقصد اراقة دماء مصر ، وسيكشف التاريخ الدبلوماسي الحديث عن الدور القذر الذي لعبته بريطانيا في حرب فلسطين ، وسنتناول ذلك بالتفصيل في الجزء الثالث من هذا الكتاب ، حينما نعرض لمشكلة الملاحسة التي ترتبت على حرب فلسطين .

ثالثا - الملك السابق فاروق ، الذي تاجر بأرواح الضحايا وزود الجيش بالاسلحة الفاسدة ، وقامردون أن يستعد للمغامرة .

رابعا - الوزارة التي كانت تدير ربحي القتال من القاهرة ، لا من الميدان ، والتي كانت من حماقة بحيث اشترت مفرقات كانت تتفجر في جيش مصر بمجرد لمسها ، بدلا من ان تصيب العدو .

خامسا - اللصوص وتجار السوق السوداء من أمثال عباس حليم وعبد اللطيف او رجيلة ، وغيرهما ممن أثروا من دماء الشهداء

سادسا - الدول العربية التي وقفت تتفرج على مصارع الشجعان ، وتكثت بالعهد وخانت الميثاق ، وكانت جامعة الدول العربية اسما على غير مسمى .

وكان جيش مصر وحده يحارب بالاسلحة الفاسدة آلات حربية من احدث وادق ما اخرجت مصانع السلاح ، وكان يقاتل متطوعين من مختلف الاجناس وفرقا دربت على الفنون الحربية في مختلف بلاد اوربا ، ومع ذلك لم ينهزم الجيش المصري ، بل صمد للشدائد وحقق المعجزات وانقذ شرف مصر العزيزة ، ودفع الثمن وحده .

وقد عقدت الهدنة الدائمة بمدينة رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وانتهت العمليات الحربية ، ولكن حالة الحرب بالمعنى القانوني ، ما زالت قائمة بين مصر واسرائيل .

كانت حرب فلسطين نقطة تحول هامة ، فكان لا بد بعد عودة الجيش الباسل من الميدان أن يدق رءوس الخونة ، ولكن كان الامر امر وقت ، وكانت الليالي حبالى ..

ووقعت في مصر بعض الحوادث التي لم تكن الا استمرارا لموجة الارهاب التي طافت بمصر بعد الحرب العالمية الثانية ، فصرع احمد ماهر في فبراير سنة ١٩٤٥ ، وامين عثمان في ٥ يناير سنة ١٩٤٦ ، وعصفت باحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف مصر في ٢٢ مارس سية ١٩٤٨ ، واطاعت براس اللواء سليم زكي في ٤ ديسمبر سية ١٩٤٩

وكذلك شرع البعض في نفس الابنية وكل تلك الاعمال كانت دلائل على حالة السخط السائد في صدور المصريين ضد الغاصب الذي افسد حياتهم ووقف ضد ايمانهم . وكل حادث كان وثيق الصلة بأعمال نسب للمجبي عليه القيام بها لحساب بريطانيا ، فكان القذائف في الحقيقة ونفس الامر كانت تلقى على راس بريطانيا وتوجه الى قلبها الاسود .

وعرف فاروق ان دوره آت لا محالة ، فأصدر امره الى النقراشي بحل الاخوان ، وركب النقراشي المسكين راسه ، ونفذ الامر بغير روية ، دون ان يفطن الى ان الوطن لم تكن له مصالحة في حل الاخوان المسلمين ، بل على العكس كان وجنود الاخوان وتقويتهم وشد أزهرهم ضرورة يفرضها الجهاد الخالص لوجه الله ، ولكن قدم النقراشي للاستعمار الانجليزى والصهيونى والملك وتجار الفساد خدمة من حيث لا يشعر اذ أصدر قراراً بحل الاخوان المسلمين في ٨ ديسمبر ، فراح ضحية تصرفه ، وقتله في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ شاب متطرف اسمه عبد المجيد احمد حسن ، غير مشفق بماضى ذلك الرجل النظيف .

ومن بواعث الاسى ان شكل الوزارة بعد النقراشي الاستاذ ابراهيم عبد الهادى الذى ملا السجون والمعتقلات بالآلاف الابرياء الذين كانوا يذكرون الله قتيلاً وقطوداً وعلى جنوبهم ، وبكل بهم وبأسراتهم وذوى القربى منهم أينما تكفل وعذبهم أينما تعذيب ، وارتكب أعوانه من الاعمال ما يخجل منها مشركو قريش وقضاة محاكم التفتيش .

كان عبد الهادى اربابياً بكل معنى الكلمة ، ولكن الارهابى الاول ، كان يجلس على عرشه في قصر عابدين ، يحرك الدمى التى تحسك ، ويزهق الأرواح بغير حساب ، وقد تأمر مع عصاة من احط ما عرف في عالم الاجرام ، فقتل الخرسه الخديوى الشهيد الخالد ، الاستاذ حسن البنا في ليلة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ وصعدت روحه الطاهرة الى الرفيق الاعلى لتطلب الى الله ان ينجى الكنانة من عبك الطفافة ، ولقد ادلهم الخطب واوصدت ابواب الرحمة ، وكاد اليأس يتسرب الى القلوب فيقوض أركان العقيدة المحمدية ، والظلم يوحى بالكفر والالحاد ، وأصبح هناك احتمال كبير لتسرب المبادئ الهدامة وغندف فروع الامر يكيون الذين أضحواعاملا سياسيا هاما في الشرق الأوسط وقبيل ان يعقد مؤتمر دبلوماسى ضم سفراءهم الذين قرروا ان الحالة في مصر الهيئت طبيعية وان الارهاب يفتح الباب للشيسوعية ، فانخلع قلب فاروق وعظما نصيحة أمريكية قذف بوزارة ابراهيم عبد الهادى فى اليم في ١٩٩٩ يوليو سنة ١٩٤٩ في تم اسند الحكم الى المهندس زحبيش زكريا .

وفاروق مثل ابيه وجده ، لايؤمن لهم جانب ، وقد تميزوا بالفكر ولوم
الطباع ، وقد ذهب عبد الهادي الى داره مجتمعا بحراسية شديدة من
سخط أهل السموات والارض ، وكانت وزارة حسين مري سبيلها
لانتخابات نيابية أجريت في ٣ يناير سنة ١٩٥٠ وفاز فيها الوفد بأغلبية
ساحقة .

وقد استقال حسين مري ، وألف الاستاذ مصطفى النحاس الوزارة في
١٢ يناير سنة ١٩٥٠

كان حكم الوفد الاخير من ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ الى ٢٧ يناير سنة
١٩٥٢ مقبلة لسقوط النظام الاقطاعي في مصر ، وتصفية الحزبية التي
أثمرتها ثورة سنة ١٩١٩ ، والتي ترجع اصولها الى حزب الامة الذي انشأه
اللورد كرومر في سنة ١٩٠٧ ليقاوم به الحركة الوطنية ويجتهد عن
وجهتها .

تركزت الزعامة الشعبية في الوفد أكثر من ثلاثين سنة ، وفهم
المصريون أنه حزب الحرية والاستقلال الصحيح ، وانخدع في الوفد بعض
أقطابه البارزين ، الذين خدموا في صفوفه لوجه الله والوطن ، واصرروا
على الاخلاص لزعيميه والابقاء على قوة الوفد ، وتكن أنضجت الحوادث
والشدائد وعى الامة ، فلم يعد الوفد في نظر رجل الشارع أكثر من حزب
كبير يضم الصالح والطالح وسيطر عليه فئة قليلة من الاقطاعيين ، الذين
انتفعوا بالجاه والنفوذ حتى الثمالة ، ولهؤلاء الاقطاعيين فضل اظهار
الفساد الكامن في الاحزاب في أقبح صورته ، وتهيئة الامة للتحرر من
تلك الاحزاب جملة .

كان الوفد في الماضي يعتمد على جاه الامة ، وكانت الامة تردده الى
الحكم كلما طرد ، وتقهر الانجليز والقصر معها ، ولما بدأت سياسة
استغلال النفوذ سنة ١٩٣٦ اعتمد الوفد على جاه الانجليز لانه أحسن ان
الامة لم تعد توليه من الثقة ما يردده الى الحكم رغم أنف الملك والانجليز معا ،
واسبتطاع الانجليز في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أن يفرضوه بالدبابات
التي حاصرت قصر الملك السابق ، ولكن مالبث الانجليز أن تخلوا عنه
فأقبل بعد الخدمات التي أداها لهم في اكتوبر سنة ١٩٤٤ ، وعلى الرغم من
أن الامة تحدث الملك السابق وانتخبت الوفد بأغلبية ساحقة في يناير سنة
١٩٥٠ ، فان الوفد وبعبارة اصح الاقطاعية التي سيطرت على الوفد

أسقطت الامة من حسابها ، وربطت مصير الوفد بارادة فاروق والعصابة التي كانت تحكم باسمه من وراء الستار ، وبعد ان كان الوفد في الماضي خصم الملك العنيد ، صار مطيته الذلول ، وبرذعته التي يعبث بها عبثا قضي على ما كان متبقيا من زعامة الوفد الشعبية .

ويبدو أن سراج الدين استطاع منذ اليوم الاول أن يحالف كريم ثابت وبطانة الملك السابق التي كانت متسلطة على قلبه وجنانه ، واتفق الحلفاء على اقتسام النفوذ وتبادل المنفعة ، فكان الوفد يغمض عينيه على سرقات الملك السابق ورجاله ، ويسهل لهم تحقيق شهواتهم ، ويقيد الحريات كلما طلبوا تقييد الحريات ، ويفعل كل ما يريد الملك بالحق أو بالباطل ، والملك السابق رضى بهذه السياسة واعتمد عليها فأسف الى أبعد حدود الأسف وهو موقن أن الوفد لابد ان يغطيه باستمرار ، ومقابل التستر عليه ، هو ترك الوفد في الحكم من غير أزمات ولا اقالة ولا مضايقة ، وماذا يهمه أن يطرد الوفد بل ولماذا يطرده ، وهو يقدم له فروض الطاعة والولاء ويقبل يده ويجعل تقبيل تلك اليد الدنسة من قواعد البروتوكول وتقاليد الحكم ؟!

لا يعني في هذا المؤلف أن نخوض في سياسة الوفد ونستعرض مساوىء حكومته ، فلسنا نؤرخ للحكم ، ولكننا ننظر اليه من حيث تأثيره على قضية الجلاء عن قناة السويس ، ويكفي أن نقرر أن العناصر الانتهازية في الوفد قد نجحت في اشباع شهواتها فأساءت الى القضية، وكذلك أسرفت قيادة الوفد في أرضاء الملك السابق ، فحاولت في مستهل حكمها ان تعتدى على استقلال القضاء ، وتعرضت في يناير سنة ١٩٥٠ لقلمية مجلس الدولة ، لتتخلص من رئيسه الفد الدكتور عبد الرزاق احمد السنهوري ، ولكن المجلس قد صمد ودافع عن استقلاله وأعلن المصريون استنكارهم لهذا العدوان ، فرد الكيد الى صدور اصحابه ، وبقيت للمجلس قدسيته ، ونجا من أيديهم حصن العدالة ، الذي يرمز لاستقلال البلاد وسيادتها .

وفي مايو سنة ١٩٥١ ، ولما صمم الوفد على انقاذ الملك السابق وعصابته من انتهم التي ثبتت عليهم في قضية الاسلحة الفاسدة ، أذل سلطات التحقيق ، واعتدى على حصانة القضاء ، ومثل بالنائب العام الاسبق ، الاستاذ محمد عزمي ، وحاولت حكومة الوفد أرضاء للملك السابق ان تقييد حرية الصحافة في يوليو سنة ١٩٥١ ، ولكن حدثت الهزة في صفوف الوفدين انفسهم ، وكان لوزير الخارجية ، الدكتور محمد

صلاح الدين ، موقف مشرف ، ورحم الله الدكتور عزيز فهمي ، وقد استطاع
الاحرار من أعضاء الوفد وانصاره ان يعاونوا الصحافة ويقتلوا المؤامرة في
مهددها ، وناهيك بما حدث في البرلمان حينما شاعت رجوة مصطفى مرعي
وغيرته على انحق الا ان تصفع الملك السابق وحاشيته ، فقدم في مايو
سنة ١٩٥٠ سؤالا بمجلس الشيوخ عن اسباب استقالة محمود محمد
محمود ، رئيس ديوان المحاسبة ، ولما خذلت الحكومة حول السؤال الى
استجواب ، وأثار مسالتين خطيرتين:

أولا - أن مدير مستشفى المواساة بالاسكندرية ، الدكتور احمد النقيب،
أعطى كريم ثابت خمسة آلاف جنيه من أموال التبرعات التي جمعت
لستشفى المواساة .

ثانيا - أن صفقات من الاسلحة واللخائر الفاسدة ، حصل التعاقد
عليها لمناسبة حملة فلسطين. ونسبتمت ادارة احتياجات الجيش هذه الصفقات
برغم لفت نظرها الى ذلك ، وكشف المستجوب عن فضائح خاصة
باصلاحات البحرية ، وفتح مسألة حرب فلسطين واسلحتها الفاسدة ،
وكان التحقيق فيها بمعرفة لجنة برلمانية كفيلا لان يطيح برأس الملك
انساق ، ويريح البلاد منه ومن عصابته ، لو أخذت الامور سيرها الطبيعي،
وكانت في مصر حياة نيابية سليمة من العبث .

كان مصطفى مرعي يزار كالليث تحت قبة مجلس الشيوخ ، وكان
يعنى الملك وعصابته بالتهم الخطيرة ، وقت أن كانت تنحنى الهامات لفاروق
وبطانته ، ولكن فؤاد سراج الدين كان قد قطع على نفسه وعلى الوفد عهدا
بان يحسمي فاروق وكريم ثابت والنقيب ، وانطونيو بوللي وسائر
آحاد العصاة ، فوقف سراج الدين ليهدد مجلس الشيوخ ، وهو يقول
لرئيسه ، حسين هيكل ، اني ارى كرسي الرئاسة يهتز من تحتك !!

وضاعت صيحة مصطفى مرعي في الفضلاء ، وعوقب رئيس مجلس
الشيوخ ، وعدد من أعضاء المجلس بالطردهم براسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ،
التي تعد فضيحة كبرى في تاريخ الحياة النيابية .

ولكن الإمة كانت تفلئ وتستعدي يوم عظيم تصفى فيه حساب العصاة
أفرادا وجماعات .

ويقتضينا الانصاف أن نقرر أنه في حكومة الوفد الاخيرة ، حدث تحول
في سياسته الخارجية ، وانتهى هذا التحول بالطلول عن سياسة مهادنة
الفاصل والعودة بالقضية الى وضعها الطبيعي ، الذي رسمه مصطفى
كامل ، وذلك منذ اليوم الثامن من شهر أكتوبر سنة ١٩٥١

الدكتور محمد صلاح الدين

والناس مختلفون في تعليل هذا التحول ، ولقد طالما كتبت الصحف البريطانية وصحف فرنسا الستى اشترتها الحكومة البريطانية مدعية أن الوفد يحاول أن يستر مساوئه ، ويصرف الانظار عن أخطائه ، بالتمسك بطلب الجلاء والتظاهر ضد بريطانيا.

وانى أقول ، عن معرفة واتصال وثيق ، أن الفضل في تغيير سياسة الوفد الخارجية يرجع أولا وبالذات لوزير خارجيته الدكتور محمد صلاح الدين ، ولقد أتيت لى أن أتحدث الى صلاح الدين منذ توليه وزارة الخارجية فعرفت أنه منذ أول وهلة صمم على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتخاذ كل الوسائل لإجلاء الفاصب .

وقد نجح صلاح الدين في توجيه سياسة الحكومة الخارجية ، وجوبتها الصحيحة ، رغم أنف العناصر الرجعية لأنه يتمتع بثقافة غير الثقافة الوفدية ، وله عقلية تحررت من القيود الوفدية ، ولولا وفاء صلاح الدين لشخص النحاس بالذات لكان خارج الوفد من زمن بعيد ، وقد استن هذا الوطنى النظيف سنة لم يالفها الوفد ، إذ اتصل بكل خصوم الوفد واستطلع رأى كل رجل اعتقد أن له تجارب تفيد القضية أيا كان لونه ومذهبها السياسى ، واعتبر القضية مأكلا للجميع وليست احتكارا لحزب ، وأن خدمتها فريضة على سائر المصريين ، وكان شجاعا في الاعتراف بأخطاء الوفد وفساد أساليبه ، وإارعا حقا فى اخراج الوفد من الدائرة المرنه ، ولولا صلاح الدين وإيمانه وإخلاصه ، لبقيت المعاهدة حتى الآن دون أن تمس ، ولقد كان يساوم من وراء ظهره ، ويتصل بالانجليز وزراء وفديون ، يعرفهم الرأى العام ، وكم توسط هؤلاء الوزراء لدى النحاس لأقضاء صلاح الدين وفساد خطته !!

اننى اعتقد أن الوفد قد ختم حياته السياسية الى الابد ، واكنى أومن أن صلاح الدين قد بدأ حياة سياسية كريمة منذ تصدى ، وهو وزير الخارجية لناوذة الانجليز ، والدفاع عن حق الوطن وشجاعة لم يسبق اليها ، ووطنية تعد فريدة في الهيئة الوفدية ، ومصر تذكر لبنيها مواقفهم المشرفة ، ولن تنسى بحسب مواقف صلاح الدين ووطنية الرئيس السابق مصطفى النحاس في موقفه الاخير .

ان اسم صلاح الدين من الاسماء التى تقض مضجع الاسد البريطانى ، وقد آمن بعد تجربة شخصية وأخطاء وفدية متكررة ان المفاوضة بين مصر

وإن كان لا يمكن أن تؤدي الإلخسارة مصر ، وأن إنجلترا لا تقبل
عن سوء النية ، ولا تتخطى عن عقليتها الاستعمارية البغيضة ، وأن مصر
تستطيع أن تلجأ في استخلاص حقها لوسائل عملية تعرفها الشعوب التي
تحررت وانتزعت حقوقها بيدها ، ولذلك لا يسعنا ونحن نذكر المدرسة
الحزبية القديمة التي ماتت إلى غير رجعة إلا أن نستثنى محمد صلاح
الدين .

كأنت أوراق القضية المصرية مطوية ، ففتحها محمد صلاح الدين ،
وأعلن عن سياسته ، في الرسالة التي وجهتها إلى المستر إيرنست
بيفن ، وزير خارجية إنجلترا ، في مارس سنة ١٩٥٠ ، وفيما يلي أهم
فقراتها : -

« البند الثالث : عاجت الحكومة المصرية الحاضرة ، القضية الوطنية ،
في خطاب العرش الأخير بالعبارات الآتية :

« لقد أجمعت الأمة أجماعاً ، لا يشذ عنه أحد من أبنائها ، على
وجوب تحرير واديها ، مصره وسودانه ، من كل ما يقيد حريته
واستقلاله ، ليسترد مجده القديم ، ويتبوأ المكان الكريم اللائق به في
ميدان الحياة العالمية .

« وإن تفتقر حكومتى في بذل أصدق الجهود وأمضاهما لیتم الجلاء عن
أرض الوادي بشطريه ، وتصان وحدته تحت التاج المصرى من كل
عبث أو اعتداء .

« إن حكومتى لتحرص على أن تتوطد بينها وبين الدول جميعها ،
علاقات الود والنفاهم ، على قدم المساواة التامة ، وفي حدود المصلحة
والكرامة ، وميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ولن تدخر وسعاً في المعاونة
على تحقيق ما يهدف إليه الميثاق ، وتصبو إليه قلوب الناس جميعاً ، من
استتباب الأمن الدولى ، ونشر السلام فى الأرض واحترام حقوق الإنسان »
وورد فى هذا البند قول وزير خارجية مصر :

« ومن الخير ولا ريب ، أن تكون هذه العبارات الواضحة ، الصريحة ،
نصب أعين الطرفين فى كل جهديدل ، لمواجهة الموقف »

وجاء فى البند الرابع :

« ومن الخير كذلك أن تؤخذ فى الاعتبار حالة الراى العام المصرى ،
وتطور وعيه القومى ، وللراى العام المصرى أهميته الكبرى ، فى الشرق
الاولى ، وقد أصبح يعتقد بعقد تجارب قاسية ، متوالية ، أنه لا فائدة

من المفوضة الا على اساس جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا ،
وصيانة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وان مصر لا تستطيع
ان تنهض بنصيبها كاملا فى خدمة السلام العام ، قبل ان تصان حقوقها
الوطنية « (١)

ولكن رسالة وزير الخارجية المشار اليها ، تزيد فتضمنت كلاما
يستفاد منه ان الحكومة المصرية مستعدة لان ترتبط بالمعسكر الغربى ،
اذا كانت بريطانيا مستعدة للمفاوضة على الاسس التى اوضحتها مصر فى
الفترتين المتقدمتين ، فجاء فى البند الخامس من المذكرة المصرية « اذا
بادرت الحكومة البريطانية للموافقة على هذه الاسس ، فان الحكومة
المصرية ترحب بالدخول معها فى محادثات للتفاهم على ما يجب عمله
لمواجهة الاخطار التى تهدد الامن الدولى ، واستقلال الشعوب ،
وبقصد الوصول الى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر
والسودان ، باعتبارهما وطنا واحدا ، وبين المساهمة الجديدة فى الجهود
المبذولة لدفع الخطر الشيوعى الدولى »

ومهما يكن تقديرى لصديقى الدكتور محمد صلاح الدين فانى لا اقره
بأية حال على البند المتقدم ، فمما العلاقة بين مطالب مصر وبين الخطر
الشيوعى الدولى ، ولماذا نرتب شيئا على الآخر ، وكيف نجرؤ ان نتكلم عن
خطر شيوعى ، لا يعدو ان يكون مجرد احتمال ، بينما الخطر الحقيقى
الذى يحرمانا من حق الوجود ، هو الاحتلال البريطانى البغيض لارض
وادي النيل ؟ ! ولم نسلم مقدما بوجود خطر شيوعى دولى ، ونعترف
بالحجة التى تنزع بها بريطانيا لمداجل احتلالها لوادي النيل ، فى حين
ان انجلترا لا يعنىها الخطر الشيوعى الا بمقدار ما يصيب صواحبها
الاستعمارية ، ولا تحفل انجلترا بسلامة الجنس البشرى او مبادئ حقوق
الانسان ؟ ! ان تلك الفقرة كانت سلاحا قويا فى يد بريطانيا اثناء المفاوضات .

كان صلاح الدين طبعاً يعتقد ان من الحكمة وحسن السياسة ، ان
يمنى انجلترا بالتكتل معها ضد الشيوعية ، ولكن انجلترا ماكرة ،
ولا يغرها مثل هذا الكلام ، فهى تعرف فى قرارة نفسها انه اذا كان لابد من
خط قتال ضد الشيوعية فى قناة السويس فيجب ان تهيمن هى على
هذا الخط ، ولا ينبغى ان نساوم انجلترا بأية حال ونعرض عليها ثمننا
للجلاء ، لان الاستقلال حق والحقوق يلتزم بردها المفتصبون ، ولا تشتري

(١) الكتاب الاخضر ، مارس سنة ١٩٥٠ - نوفمبر سنة ١٩٥١ ، ص ١

أو تؤخذ بمقابل ، ويجب أن نفهم أن انجلترا لا تسعى لاطالة احتلالها لقناة السويس الا لخدمة مصالحها الاستعمارية في افريقيا وآسيا ، وهي كاذبة حينما تروح بالخطر الشيوعى لتغطية مآربها الاستعمارية .

تراخى وزير الخارجية البريطانية في الرد على المذكرة المصرية حتى ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ ، وكان ماكرا في رده قد دخل من نقطة الضغط التي وردت في المذكرة المصرية اذ تزايدت وأشارت للخطر الشيوعى ، فأحال المسألة الى رئيس أركان حرب الامبراطورية الفيلد مارشال سليم ، وفى هذا معنى ربط مسألة الجلاء بخطط بريطانيا الاستراتيجية ، وكان يجب أن تمتنع الحكومة المصرية عن قبول مباحثة المارشال سليم من حيث المبدأ ، لان مباحثته معناها التسليم بأن مصر جزء لا يتجزأ من برنامج الدفاع عن الامبراطورية البريطانية ، ولكن حكومة الوفد لم تظن مع شديد الاسف لهذا المعنى !!

وهذه كلمات بيغن ، التى لم تكن تدل على شيء من حسن النية : « ويرى أن أكبر عون يمكن أن تقدمه حكومة جلالة الملك ، ، هو أن يجرى بين رئيس أركان حرب الامبراطورية ، فيلد مارشال سليم ، وبين الحكومة المصرية ، بحث صريح غير رسمى للنواحي العسكرية للمسألة التى تواجهها فى الشرق الاسط .

« ومع أن حكومة جلالة الملك ، تقربان ثمة نواح أخرى لهذه المسألة ، غير النواحي العسكرية ، الا أنها تشعر بأن مثل هذا البحث يساعد على توضيح الامر وبيان السبل التى يستطيع بها الوصول الى حل ، ومن المنتظر أن يستطيع الفيلد مارشال قضاء بضعة أيام فى مصر حوالى اوائل يونيو ، ولحكومة جلالة الملك وطيد الامل فى أن تكون الحكومة المصرية على استعداد للمباحثة معه حينئذ ، وهى ترجو كذلك أن تجرى هذه المباحثات بأقل ما يمكن من العلانية » .

وبهذه العبارة الخبيثة هون بيغن من أهمية المسألة المصرية ، حتى أنه جعل مباحثات المارشال سليم وهن ظروفه هو وأوقاته واحتمال قضاء بضعة أيام بالقاهرة ، وهذه بداية سيئة كانت تنم عن فشل المباحثات حتما .

وقد أجاب وزير الخارجية المصرية بمذكرته المؤرخة فى ٣٠ مايو ، مرحبا بمباحثة سليم ، أو « أى شخص تندبه الحكومة البريطانية ، سواء اكان مدنيا أم عسكريا ، لتبحث المسائل العسكرية وفى مقدمتها جلاء القوات البريطانية جلاء تاما ناجزا »

قال وزير خارجية إنجلترا ان محادثات فيسلد مارشال وليم سليم ، ليست ذات طابع رسمي ، ولم تفهم القصد من قولهم أنها سرية وغير رسمية ، سوى أن تكون طريقة من طرق النصب والاحتيال التي إلتفتها السياسة البريطانية لتهوئش الشعوب المغلوبة على أمرها وبعث مندوبيها إليها لحملها على التنازل عن سيادتها وحقوقها المقدسة . وبين يدينا محاضر محادثات سليم المشار إليه ، ولو أن هذا الضابط الكبير كان يحترم رتبته العسكرية لما سمح لنفسه بأن يكون أداة في يد وزارة الخارجية البريطانية فيقوم بتمثيل مسرحية خائبة في القاهرة ، إذ ظن أولئك الانجليز الأغبياء أن المصريين سيفقدون أعصابهم ويتملكهم الرعب حينما يحدثهم سليم عن قصة البعبع الروسي ، التي تشبه القصص التي تقولها الخادومات للصفار لتخويفهم وحملهم على الطاعة والامتثال .

سليم يهوش بالدب الروسي

ويطلب من مصر التنازل عن سيادتها ونسيان قضيتها

بمحضر جلسة الاثنين ٥ يونيو سنة ١٩٥٠ التي اجتمع فيها رئيس اركان حرب الامبراطورية الفانية ، ورد على لسان سير وليم سليم ما نصه :

« ان جميع الاتصالات التي قامت بها الدول الغربية لم تصب نجاحا ، إذ أن هدف السوفيت هو السيطرة التامة على العالم ، وهذا مقرر في تعاليمهم وقام عليه الدليل في كل عمل من اعمالهم .

« ان الروس يعتنقون مبدا ويتشبهون به ، كما كان يفعل هتلر ، انهم ينتظرون ويتطلعون الى حرب بينهم وبين الدول الراسمالية ، ولواجهة ذلك يتعين على هذه الدول ان تتخذ الالهبة اللازمة .

« ومن الحقائق الاساسية ، انه لا توجد امة تستطيع بمفردها ان تهزم روسيا في الحرب ، فاذا دخلت الولايات المتحدة في حرب مع روسيا كانت النتيجة تعادل الطرفين والاستعداد لحرب اخرى ، اما اذا دخلت الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب معا ، فانهما تنتصران . فان حدثت فرقة بين هاتين الدولتين اقدمت روسيا ، اما اذا اظهرتا الاتحاد فانهما تتردد .

« لقد سمعت روسيا في برلين التي طردت الولايات المتحدة وبريطانيا منها ، غير أننا اظهرنا لهم أننا متحدون ، ولكن حيث لا يكون اتحاد يكتسح الروس ما امامهم ، والامل الوحيد في ضد روسيا أو وقفها هو ان نتحد وقد فعلنا ذلك في الغرب ، ولست اقول ان روسيا قوية الآن من الوجهة العسكرية ، ولكنها تزداد قوة كل يوم . والوسيلة الوحيدة لتكتل الأمم من

الوجهتين العسكرية والصناعية هي ان تتنازل عن بعض سيادتها وتقاليدها الماضية .

« وقد تنازلنا نحن عن ذلك ، وقبلنا قوات أجنبية في بلادنا . وفكرة المشاركة هذه هي الجوهرية . ثم ان الولايات المتحدة قد تقدمت نقدا كبيرا في هذا السبيل ، فتركت عزلتها وخطت الى الامام في نواح كثيرة .

« ولا تستطيع امة بمفردها ان تدافع عن نفسها ، لا مصر ولا بريطانيا ، وخطر الحرب قد يتحقق من سبيلين : ففي أوروبا تقف القوات الشرقية والغربية وجها لوجه ، وقد يحدث بينهما في أى وقت تصادم يفضى الى الحرب ، ومن الناحية الاخرى ، رسم الروس خطة تؤدي الى الحرب بينهم وبين الدول الرأسمالية ، وهى ان يستمروا في نشر مبادئهم ، ثم يتحينون فرصة ، يبدو فيها ضعف الدول الغربية ، وعندئذ يجبرونا على الحرب .

« وهذا الخطر خطر حقيقى ، فالجيش الروسى جيش كبير جدا ، بل هو اكبر الجيوش فهو مكون من مائة فرقة ، يمكن زيادتها الى مائتين وخمسين ، وهو عدد ضخم ، وهذه الفرق ليست مجهزة بالاسلحة الحديثة ، ولكن عندهم قوة جوية كبيرة وغواصات استولوا عليها من ألمانيا ، مما يجعل لديهم قوة كافية للهجوم في أوروبا وعلى بريطانيا ، وللتقدم الى جنوب أوروبا والنزول الى البحر الابيض المتوسط .

« وقد تقولون ان وجود القوات البريطانية في مصر ، يجتذب الروس اليها لطردهم منها ، ولكن ما يبتغونه هو مصر ، فأنتم بلد ذات ثروة وموارد ، وكل من يريد أن يملك الشرق الاوسط يجب ان يملك مصر ، ان لديكم الموانئ ولديكم كل شيء ، وستكونون قاب الهدف الروسى . ولا يتسنى لمصر ان تقف بمنجاة ببقائها على الحياد ، اذ لا يستطيع ان يلتزم الحياد الا أحد بلدين ، اما بلد قوى كبير ، وليست مصر ذلك البلد ، او بلد صغير ، ولكنه يملك شيئا نافعا للطرفين كالسويد ، وسويسرا ، وليست مصر كذلك ، فلا يمكن ان تبقىوا على الحياد ، واذا اردتم الدفاع عن انفسكم يجب ان تستعدوا لهذا الدفاع ، والوسيلة الوحيدة لذلك ، هى ان يكون لكم حليف ، ومن الواضح ان ذلك الحليف هو بريطانيا . ان الحروب تقوم فجأة ولا فائدة من التروى ، كما فعل الامريكيون في الحرب الماضية ، فعليكم ان تستعدوا لان الحرب تنظمات واستعدادات هائلة ، ولا بد من اتخاذ الالهبة لها ، اننا نريد الوصول الى اتفاق عسكرى معكم ، وسيكون اتفاقا دفاعيا محضا ، ولكنه سوف يكفل سلامة مصر . هذا هو المركز برمته ، وانى لعلى يقين من ان روسيا تعمل للحرب وانهم يريدون الوصول الى افريقيا .

« وهناك شيء واحد اود ان اذكره ، وهو ان العلاقات من وجهة النظر العسكرية بين القوات البريطانية والقوات المصرية ، علاقات ودية ،

ونحن نمدّهم بالمعدات ، وطياروكم محل اعجابنا ونعتبر القوات المصرية ،
والبريطانية كحليفين يعملان مشتركين لا على أساس اننا نقف منكم
موقف المعلم . اننا نحب ان يجرى الامر على قاعدة التبادل ، كما نفعل
« ليس لى ماضى فى مصر ، فليست اسسينكش باشا وعقليتى حرة ،
متفتحة »

ردنا على مغالطات سليم

ويهمنا ان نرد فى ايجاز على بيان المارشال سليم ، ونفضح مغالطاته ،
فنقول :

اولا - ليست هذه اول مرة تجنّح فيها بريطانيا لتخويف مصر وعدو
احتمالى يحتل مصر اذنا هى جلت عن قناة السويس ، فقد ورد هذا
الكلام على لسان ونجت فى حديثه لسعد زغلول ورفاقه فى ١٣ نوفمبر
سنة ١٩١٩ ، وهو مدون بالمحضر الذى نشرناه فى غير هذا المكان . ولقد
طالبوا الانجليز ان يخيفوا مصر من موسيلينى قبل ابرام معاهدة سنة
١٩٣٦ ، وارادوا تخويفها من هتلر فى الحرب العالمية الثانية ، ثم ابتدعوا
قصة اللد الروسى بعد الحرب العالمية الثانية ، فهذه الخرافات تكررت حتى
اضحت تمجها الاسماع وهى تدل على غباء الساسة الانجليز الذين
لا يقلعون عن اساليبهم البالية .

ثانيا - ليست مصر هى البلد الوحيد فى العالم المهتد بالشيوعية ،
فهناك بلاد كثيرة مهددة بها ولا يهتلكها الانجليز او الأمريكيون ، ومن
تلك البلاد دول تتاخم حدودها حدود روسيا .

ثالثا - الخطر الشيوعى خطر احتمالى ، تلوكه الالسن ، ويجب ان يسبقه
العمل على محو الضرر المحقق وهذا الضرر قائم ما بقى فى ارض وادى
النيل جندى اجنبى واحد .

رابعا - احتلال الانجليز لاي جزء من ارض وادى النيل هو الذى يزرع
الشيوعية ، فالشيوعية ليست جيوشا تزحف وانما هى عقيدة سياسية
يخلقها الظلم والاستبداد ، وتجارب سبعين سنة دلت على ان وجود
الانجليز فى مصر والسودان يفسد الادارة ويخلق ازمتا اقتصادية
ومشكلات اجتماعية لا حد لها ، ويحمى طبقة الاقطاعيين ، فاذا اريد
اتخاذ الحيطة ضد الشيوعية فلن يتأتى ذلك الا فى ظل استقرار سياسى
ولا يقوم الاستقرار السياسى فى وادى النيل الا اذا بادر الانجليز بالجلاء

خامسا - ما هذه الصفاقة البريطانية ، وما شان بريطانيا بالدفاع عن
مصر او الشرق الاوسط ؟ هل لديها تفويض الاهى بذلك ؟! الا تطعم بريطانيا
ان لها استعمارا قديما فى الشرق الاوسط ، ولا تتمتع روسيا بهما

الاستعمار ، وأن أمل مصر يتلخص في تحطيم الاستعمار الحالي حتى تبطش مستقبلا بكل من تحدته نفسه باستعمار في الشرق ؟!

سادسا - التشبيه بحالة احتلال الأمريكين لبريطانيا ، واحتلال البريطانيين لقناة السويس ، هو قياس مع الفارق للأسباب الآتية : -

أ - لم يسبق وجود القوات الأمريكية في بريطانيا احتلال أمريكي لبريطانيا استمر سبعين عاما ، بل على العكس كانت بريطانيا قديما تستعمر الولايات المتحدة

ب - لم تفتك الولايات المتحدة ببريطانيا كما فتكت هذه الأخيرة بمصر والسودان سبعين عاما وامتصت دماء وادي النيل وافسدت الإدارة والتعليم والأخلاق وجعلت الحياة في بلادنا عبثا لا يطاق ، ولدينا سجل حافل لجرائم الاحتلال البريطاني في مصر والسودان ، ولم يرتكب الأمريكيون ضد الانجليز شيئا من هذه الجرائم .

ج - لا تستعمر الولايات المتحدة أي جزء من الأراضي البريطانية ، أما بريطانيا فتستعمر جزء مصر الجنوبي في السودان وتسرق حاصلاته وتسرق أهله ، فليست للولايات المتحدة مصلحة خاصة مباشرة تقتضي وجود قواتها في بريطانيا أو غيرها من بلاد أوروبا والعكس صحيح بالنسبة لبريطانيا في مصر .

د - قناة السويس شريان مصري يستعمل في خدمة الملاحة العالمية ، وهناك معاهدة دولية هي معاهدة أكتوبر سنة ١٨٨٨ تقتضي حيده القناة واستمرار الملاحة فيها ، ومما يتعارض مع هذا الحكم القانوني أن تعسكر في القناة قوات أية دولة أجنبية لأن ذلك يميزها على غيرها من جماعة الدول ويخل بالتوازن ويهدد السلام العالمي ، وليس هذا هو الحال بالنسبة لوجود القوات الأمريكية في بريطانيا

هـ - تعيش بريطانيا عالة على أمريكا ، ولو قبضت أمريكا يدها عن بريطانيا شهرا واحدا لمات الشعب البريطاني ، وبريطانيا غارقة في الديون المستحقة للولايات المتحدة ، أما مصر فلا تعيش عالة على غيرها . بل على العكس تدان بريطانيا في مئات الملايين

و - كان موت إنجلترا في الحربين العالميتين الأولى والثانية أمر مقضيا وأنقذتها الولايات المتحدة من التهلكة وأما مصر فقد أراقت إنجلترا دماءها ودست ضدها بكل ما أوتيت من الخبث وسعة الحيلة وسوء النية .

ز - بريطانيا هي التي طلبت بنفسها من الولايات المتحدة أن تسعفها بقوات مسلحة لأن بريطانيا بلد متطفل يدافع عن نفسه بسلاح غيره وأموال

غيره وسواعد غيره ، ومصر ليست هذا البلد ولم تطلب وجود القراصنة في بلادها ، ولم تطلب ان يدافع عنها .

ح - بريطانيا في نظر ميثاق الامم المتحدة دولة من الدول الخمس الكبرى ولها من الحقوق ما للولايات المتحدة ويتعاملان على اساس المساواة التامة في السيادة .

ط - لبريطانيا وأمريكا عدو مشترك هو روسيا ، وليس هذا هو الحال بالنسبة لمصر ، فلماذا يكون عدو بريطانيا عدوا لمصر بطريقة آلية ؟!

ي - واخيرا ، نقول بكل صراحة واخلص ، بريطانيا بلد مسيحي وهنالك حرب صليبية وقعت في القرن الثالث عشر ووضعت مشروع قناة السويس لتكون هذه القناة أداة لتمزيق الدولة الإسلامية واستعباد المسلمين ، وقد نجحت اتراسمالية القرية في التآمر على بلاد المسلمين مستعينة بقناة السويس فكيف يطلب من الحمل ان يشترك مع الذئب في دفاع ، افليس الاولى بمصر ان تتكفل مع المسلمين في مشارق الارض ومغاربها للقضاء على ذلك الاستعمار الصليبي الذي تلون بالوان مختلفة طبقا لمقتضيات الحضارة والعمران ؟!

سابعاً - راي حق تجاسر سليم على القول انه في حالة حاجة مصر الى حليف فان ذلك الحليف هو بريطانيا ؟!

ان التحالف لا يفرض بالقوة والاكرام ، ولا تحالف بين بلدين قامت بينهما حالة عداة قانونية منذ سنة ١٨٨٢ ، وما فتئت حالة العداة القانوني مستمرة ، والصحيح هو العكس ، هو ان تحالف مصر شياطين الارض والسماء لتتخلص من بريطانيا .

ثامناً - بريطانيا بلد لا يعرف الشرف في حياة الدولة ، وحسبنا تدليلاً على ذلك الوثائق التي نشرناها فاورت مثلاً كيف تأمرت ضد الحبشة وكانت تريد ان تقسمها مع موسيليني ، والامثال التي استشهدنا بها في الفصول السابقة كثيرة ، ولا قيمة لحالفة تبرم مع مستعمر له تاريخ اسود كذلك التاريخ البريطاني .

تاسعاً - قال سليم ان حياد مصر غير ممكن ، لانه لا توجد مصالح مشتركة كذلك التي توجد في سويسرا والسويد ، ودل بكلامه هذا على جهل فاضح او كذب متعمد ، ليست الملاحة في قناة السويس مصالح عالمية ؟! ان هذه المصالح قد استوجبت الحياد المستفاد من نصوص معاهدة وكانت بريطانيا من الدول التي وقعت عليها .

عاشراً - ادعى سليم ان العلاقات ودية بين القوات المصرية والبريطانية وان بريطانيا تمد الجيش المصري بالسلاح والعتاد ، ولا يوجد بين اهل الارض من هم اقدر على الكذب الصفيق الفاجر وانكار وجود الشمس

وهي تسطع نهارا من الشعب البريطاني ، وهم يكذبون بلهجة جادة حازمة متحلين بأخلاق الجنتلمان الذي لا يتناول العشاء الا اذا ارتدى الزي الاسود ، وهو يطوى في خوفه جعبة من اقبح الصفات . فليست هناك قوة في الارض وقفت ضد تسليح الجيش المصري ، كما فعلت بريطانيا، ولكن الانجليز يعتقدون أن كل من عداهم من اهل الارض حمقى وبسطاء !!

النحاس والدفاع المشترك

وقد خرج الفيلد مارشال سليم من لدن وزير الخارجية ، وتوجه الى مكتب رئيس الوزارة الاسبق ، مصطفى النحاس ، في نفس اليوم ، وقص عليه نفس الحكاية التي قالها للدكتور محمد صلاح الدين ، وجاء على لسان النحاس كلام يدل على امرين :-

اولا - اصراره على الجلاء لأنه لا يستطيع ان يقنع الشعب المصري بغير الجلاء .

ثانيا - قبوله الصريح لمبدأ الدفاع المشترك ، واعترافه بمصالح مصرية بريطانية مشتركة ، واني اقدم للقارئ هنا محضر الجلسة ، ولن اعلق عليه تاركا لفطنة القارئ فهم كلام الاستاذ مصطفى النحاس .

الاستاذ النحاس - اود اولا ان اشكر سعادة الفيلد المارشال على هذه الثقة ولكني اعلم علم اليقين بصفتي زعيما للشعب ان الشعب حائق وناقم ولا يمكن ابدا ان يركن لوعود جديدة او يقبل نظريات مستحدثة ترمى في النهاية الى بقاء قوات اجنبية في مصر تحت اي اسم او باية صفة . ولا يمكنني قط ان اقتنع او اقنع الشعب ان بقاء جيش اجنبي في بلادنا في وقت السلم يعني شيئا اخر غير نوع من انواع الاحتلال والانتقاص من السيادة . ولقد فاسينا كثيرا من التجارب المريرة المتكررة الماضية اذ وقفنا الى جانبكم ووجهت الشعب الى ان يبذل لكم كل معاونة مادية ومعنوية في الحرب الاخيرة . ولم افعل ذلك طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ فحسب وانما فعلته ايمانا بقضية الحرية . وكان الشعب من ورائي يخدمكم ويضع مرافقه تحت تصرفكم ويساعدكم بقلبه وروحه كما فعل في الحرب العالمية الاولى واعطاكم محاصيله وسخر لكم سكه الحديدية ومواصلاته وسائر مرافقه في سبيل خدمة قضية الحلفاء انتظارا لتحقيق الوعود بالجلاء والاستقلال التام فلم يصنع اي وعد . ولا يستطيع ان اوافق سحر وليم سليم على ما يقوله من قطع صلة الماضي والحاضر فان الماضي ماثل امامنا لا يمكن تجاهله او نسيانه ويتلخص في الاحتلال الطويل والوعود التي لم تتحقق . فكيف يمكنني ان اتق الآن او اقبل نظرية جديدة لا تختلف في نيتها على تجارب الماضي .

يمكنك ان تقول ان ثقة الشعب قد ضعفت في وعودكم ونظرياتكم وكذلك في الدول الكبرى المسيطرة على العالم . لماذا نقف الى جانبكم ونعرض انفسنا للقتل وارضينا للخراب ونفقد مواردنا ومرافقنا اذا لم تكن نعرف يقينا ان مطالبنا ستتحقق في هذه المرة الثالثة . اننا لا نستطيع ان نقول للشعب اننا سنقطع الصلة بين الماضي والحاضر وبإدام الحاضر صورة من الماضي مهما اختلفت اوصافه ومعالله .

يجب ان نبحث من طريقة اخرى لتعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح المشتركة . واعتقد اننا نستطيع ان ندافع عن بلادنا وان نفكر في نوع من التعاون بيننا وبينكم يزيل المخاوف ويحقق الجلاء الشامل الناجز . واحب ان تعرف انه ليس في العالم قوة تستطيع اقناع الشعب المصري بان مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم او بالاعتداء فانما يسبب ذلك وجود جيش اجنبي في بلادنا هو الذي يوجه اليه العدوان الروسى . وان جنود هذا الجيش سيكونون اللريصة التي سيتلرع بها الروس لمهاجمة مصر . ومن البديهي والضرورى ان نستكمل استعداداتنا العسكرية من برية وبحرية وجوية وان نعمل على تسليح الجيش المصرى تسليحا كاملا . وعليكم انتم ان تزودوا الجيش المصرى بالاسلحة الحديثة من جميع الانواع وان تساعدونا في ذلك مساعدة جديده فعالة بخلاف ما تفعلونه الان اذ تعدوننا برسائل دبابات دون ان ترسلوها فلذا استكمل جيشنا استعداداته العسكرية من السلاح والذخيرة وقف الى جانبكم لرد العدوان عن مصر وتعاون في هذا الغرض تعاوننا قلبيا صادقا . وهذا التعاون يكون مثمرا ووافيا دون حاجة الى الاحتفاظ بقوات اجنبية في مصر في وقت السلم .

ولا تنسوا الروح المعنوية . فان الجيش المصرى سيمتتع بروح معنوية عالية كلما شعر باستقلاله . ان جلاءكم عن ارض الوطن سيزيد من قوة هذه الروح ويجعل الجيش يتفانى في خدمة قضية السلام المشترك .

لذا تبقون قواتكم على القناة وليس في فلسطين او غزة مع ان هذه القوات نفسها الثقيلة منها والخفيفة يمكن ان تصل الىناى مدى اسبوع وتكون عندنا وقت الحرب . انى لاستطيع اقناع الشعب الا بهذه الطريقة

فيلد مارشال سليم - انى اوافقكم تماما ولكن ليس الامر امرا احتلال فان وجود الجيوش لايعنى الاحتلال بل هو فكرة جديدة للدفاع الحلفاء .

الاستاذ النحاس - الفكرة تختلف عندنا اختلافا اساسيا . اتفق معى في الافكار ونحن نتجح . وحيث انك القائد الاكبر في الامبراطورية البريطانية فاستخدم نفوذك معنا ونحن نصل الى اتفاق . ضعوا ما شئتم من الجيوش خارج حدود بلادنا وانى اؤكد لك انك ستجد التعاون المادى التام متوافرا باخلاص وقت وقوع الخطر .

فيلد مارشال سليم - يجب ان تكون معكم بعض القوات الجوية البريطانية ان ليس لديكم قوات جوية كافية . انى انكم كرجل عسكري .

الاستاذ النحاس - ان ما تقوله كرجل عسكري يمكن حله حلا سياسيا . اما عن القوات الجوية فلا مانع من ان تعطونا ماتشاؤون من الطائرات لتكون لنا على ان نستخدمها بالحكم عند وقوع الحرب . وان نقوم في داخل بلادنا بجميع الاستعدادات التي يقتضيها الموقف . اما القوات الاخرى فمن السهل تدبير امر وصولها الى مصر في حالة الحرب .وتيسر ذلك مرهون بالاتفاقات التفصيلية التي تجرى في هذا الصدد .

فيلد مارشال سليم - ليس الدفاع مسألة السلاح وحده ولكنه تعاون الاسلحة جميعا . ان القوات البريطانية خارج مصر لا يمكنها ان تاتي فجأة بل يجب ان يكون هناك استعداد

الاستاذ النحاس - مستكون الاستعدادات عندنا بالاتفاق معكم وبمعرفةكم وباشراقكم الفنى ولكنكم لن تكونوا معنا بل تكونون قريبين منا وانكم بخيراء تفكرين لنا .

اريد ان اقرر ان ذلك شخصيا لكن نفهم نظريتي . وهى ايجاد نوع من التعاون المنتج بشرط الجلاء عن بلادنا . لان ذلك سهل لتاكل ثمره . اريد ان اصل الى حل يمكن به

القناع الحكومة والشعب والمعارضة. ولا يمكن انكار ان المعارضة مفتحة الامين وتربص بنا. ولكنى اسير في طريق الحق .

فيلد مارشال سليم - لا اظن ان اية حكومة بريطانية مستعدة لان تقول انه يمكن للقوات البريطانية اذا غادرت مصر ان تعود اليها في ايام قلائل .
الاستاذ النحاس - اذا كانت الحكومة البريطانية لا تقدر هذا الموقف فاعلم ايضا ان الحكومة المصرية لا تقبل هذه الاوضاع.

فيلد مارشال سليم - اذا استطعنا ان نحدد ماهية التدابير العسكرية التى يمكن اتخاذها لنوضح لعامة الشعب اننا قد انتهينا نهائيا من الاحتلال وان النظام الجديد هو نظام دفاع مشترك فحسب قائم على المساواة. امكن لرفعتكم بما لكم من نفوذ ان تعرضوا ذلك في سهولة على الشعب .

ان مصر بلد راقى كالبلاد الاخرى وانتم الآن في مركز يتيح لكم القيام بذلك. وهذا يحدث بين الدول الكبرى مثل امريكا وانجلترا وفرنسا .

مستر تشابمان اندروز - ان عليكم ان تختاروا بين السلامة والدمار .

الاستاذ النحاس - لقد قيل هذا الكلام في المفاوضات الخاصة باتفاقية سنة ١٩٣٦ وفى جميع المفاوضات السابقة على ذلك . وسيكون اثره فى الشعب المصرى مثل اثره فى الماضى تماما . لقد كنا فى مركب واحد - فنجوتم انتم وفرنسا نحن . وانا اتبرئ منك خبرة فيما يتعلق باثر هذا الكلام فى الشعب المصرى . ان نوع التعاون الذى انشده هو الذى يقوم على تحقيق الجلاء فعلينا ان نفكر - كما سافكر انا مع معاونى - فى نوع هذا التعاون وتفاصيله

فيلد مارشال سليم - اننا لانريد اى نوع من انواع الاحتلال .

الاستاذ النحاس - يجب ان تعلم ان الجلاء مهم جدا وجوهري واذا تم فاننا سنضع ايدينا فى ايديكم ونعمل معكم بقلوبنا وارواحنا .

فيلد مارشال سليم - سيكون من العسير جدا ان اوصى حكومتى بقبول الجلاء التام . ولا اعتقد انكم تستطيعون الدفاع عن انفسكم فاذا انسحبت القوات البريطانية من مصر فسيكون لذلك اثر وخيم على الحرب الباردة ضد روسيا . ان البلاد العربية وتركيا وايران وبلاد الدومنيون سيفزعها ذلك وسيظن حلفاؤنا فى امريكا اننا قد تخلينا عنهم . اننا لا نرى ان تبقى القوات البريطانية فى مصر الى الابد . ولست ارى كيف يستطيع الدفاع عن مصر بغير وجود بعض القوات البريطانية . كما ان حلفاؤنا لا يمكن ان يروا كيف يستطيع بدونها الدفاع عن مصر .

الاستاذ النحاس - لقد اتفقت مع صديقى باشا على ان يتم الجلاء التام فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ . فكيف يمكن ان اقول للشعب غير ذلك ؟ وقد كنا ضد صديقى باشا فى حين اننى انا نفسى قد غادرت البلاد .

يمكن مثلا فى هذا الصدد ان نبحث فى عقد معاهدة معكم جميعا ليطمئن الجميع

فيلد مارشال سليم - انى اسرد حقائق فقد كنت ازور جميع قوات الامبراطورية البريطانية فى نيوزيلانده واستراليا وجنوب افريقيا الخ ولا فائدة من ان اطلب اليهم ارسال قوات الى مصر اذا لم تكن بها قوات بريطانية .

فاذا استطعنا ان نصل الى اتفاق معقول للدفاع عن مصر مسألة عملية ويمكن للقوات ان تصل اليها فى الوقت المناسب . ولست ارى انه يحجز مقدراتكم السياسية ان تقتنعوا

الشعب باننا قطعنا الصلة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ وان القوات الاخرى ستكون على قدم المساواة مع القوات المصرية وان لمصر سيادتها واستقلالها التامين فلذا كان ذلك عسيرا فانتم الرجل الذي يذل العسير .

ان عقليتي عقلية حرة متفتحة فلست سبنكس باشا ولا افكر البتة في الاحتلال .
الاستاذ النحاس - لقد توسمت فيك ذلك من نفسى ولذلك تكلمت معك بصراحة وفي كل شيء وادرت ان القنك في المناقشة للوصول الى حل عادل .

فيلد مارشال سليم - انى اقدر صعوباتكم السياسية والخلاف بينى وبينكم ليس على المبدأ ولكن على التنظيم واختيار الطريقة في سبيل مصلحة مصر .
الاستاذ ابراهيم فرج - وما هى الدة التى تقفون كرجل عسكرى انها لازمة لهذا النظام الذى تتحدثون عنه ؟

فيلد مارشال سليم - لا احدد وقتا بالذات . فان الجيش البريطانى لا يريد البقاء في مصر وعائلات الجنود كلها لا تميل الى ذلك فالجيش يعيش في احوال سيئة .
وستبقى القوات البريطانية ما دام الموقف الدولى يهدد مصر . ولست ادرى كم تلبث فان ذلك مرتبط بالموقف الدولى .

وانى اعلى يقين من انكم اذا اتبعت هذا الراى ، فلن يكون بيننا خلاف في المبدأ ،
واذا راى رئيس الوزراء ان ذلك في مصلحة مصر ، فلن يجد من العسير ان يقنع الشعب بقبوله والعثور على مخرج .

الاستاذ النحاس - لقد تبادلنا وجهات النظر فعليك يا جناب المارشال ان تفكر فيما قلت لك ، كما انى سابعث الامر مع معاونى ونعاود الاتصال (١) .

بيان هام للرئيس السابق

مصطفى النحاس

في صبيحة الثلاثاء ٦ يونيو سنة ١٩٥٠ التقى الرئيس السابق مصطفى النحاس بالمارشال سايم ، وصاحب النحاس الاساتذة محمد صلاح الدين ، ومصطفى نصرت وابراهيم فرج ، ورافق سليم المستر تشابمان اندروز ، وقد استهل النحاس الجلسة ببيان قوى فند فيه نظرية سليم ، ونحن نعرض هذا البيان انصافا لوطنية مصطفى النحاس :

ادلى الاستاذ النحاس بالبيان التالى :-

١- ان المسألة لا تنحصر في اقناع الشعب بل من المتعين ان تقتنع الحكومة اولا ومن ثم تستطيع اقناع الشعب .

٢- تعتبر الحكومة ان الجلاء التام هو الاساس لاي اتفاق بين بريطانيا ومصر وذلك للأسباب الآتية :

(١) الكتاب الاخضر ، محاضر المحادثات السياسية والذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (مارس سنة ١٩٥٠ - نوفمبر سنة ١٩٥١)

(أ) حق مصر الطبيعي في ان تخلو اراضيها من اى جندي اجنبى .

(ب) وعود بريطانيا بالجلاء وقد جاوزت الستين وعدا كان آخرها ما قبلته الحكومة البريطانية في مشروع معاهدة (صدقى - بيقن) من ان تجلو جيوشها في موعد غايته سبتمبر سنة ١٩٤٩ . ولو ان هذا الاتفاق قد ابرم في ذلك الحين لما بقيت الآن في مصر قوات بريطانية وان اصرار بريطانيا على الاحتفاظ بقواتها من شأنه ان يلقي في روع الشعب المصرى انها لم تكن جادة فيما وافقت عليه من جلاء قواتها ويزعزع ثقة الشعب المصرى في اى اتفاق يمكن عرضه مالم يكن اساسه الجلاء الناجز . ولا يصح الادعاء بتغيير الظروف عما كانت عليه في سنة ١٩٤٦ فالظروف الدولية لم تتغير منذ انتهاء الحرب فان توقع الخطر الروسى قائم منذ ذلك الحين .

(ج) احكام الميثاق وقرارات الامم المتحدة .

(د) تقدم الفنون العسكرية والاسلحة يجمعل الاحتفاظ بهذا العدد المحدود في منطقة القنال عديم الجدوى من الناحية العسكرية .

(هـ) من الميسور ان تستبدل مصر بالعدد المحدود من القوات البريطانية في تلك المنطقة قوات مصرية اكثر عددا ولو كانت مساعدة بريطانيا لمصر في تقوية جيشها وتسليحه جديده فان مصر تستطيع ان تسد الفراغ بقواتها الوطنية .

(و) لا يسع الشعب المصرى بعد تلك الوعود المتكررة ان يطمئن او يثق بما دون الجلاء التام وهذه الثقة وذلك الاطمئنان ضروريان لكسب تأييد الشعب واخلاصه في تنفيذ مايرتبه من التزام في حالة وقوع الخطر وان كسب تأييد الشعب المصرى اكثر نفعا لبريطانيا في وقت الحرب من احتفاظها بذلك العدد المحدود من قواتها على ضفة القنال في زمن السلم .

(ز) ان القول بأن حالة التهديد بالحرب في الوقت الحاضر يبرر الاحتفاظ بقوات بريطانية في قنال السويس معناه تأييد الاحتلال لأن هذا الخطر لا يرجى له زوال في يوم من الايام فقد كان مصدره المانيا ثم بعد ذلك المانيا وايطاليا واليابان في الحرب الاخيرة ثم من جهة روسيا كما يقال الآن . والواقع انها حلقة مفرغة وسيكون من الميسور دائما ومن ثم لا يسع التعلل بوجود خطر الحرب من ناحية مصر ان تقبل احتلال اراضيها بناء على مثل هذه التعللات .

(ح) ان الدول المجاورة لروسيا نفسها مثل تركيا وايران والمعرضة

لخطر الغزو المباشر لا توجد فيها قوات احتلال اجنبية ولن تصل قوات الغزو الى مصر الا بعد اجتياح تلك الدول وغيرها مما يليها . وتملك بريطانيا كثيرا من القواعد الجوية والاستراتيجية في البلاد المحيطة بمصر مثل مالطة وقبرص وبرقة والاردن التي يسهل ارسال القوات منها الى مصر في زمن الحرب .

أما المقارنة بين مصر والمملكة المتحدة بالنسبة لوجود قوات اجنبية في بريطانيا فالجواب على ذلك يتلخص فيما يلي :

١ - لا نزاع في أن وجود تلك القوات لا ينطوي على أى مساس بالسيادة البريطانية نظرا لأن الدولتين على قدم المساواة .

٢ - أن هذا الموقف طارئ ومؤقت . أما في مصر فيعتبر امتداد لاحتلال ظل ستين عاما .

٣ - لو أن انجلترا طالبت امريكا بجلاء قواتها عن اراضيها لفعلت ذلك فورا وليس هذا هو الحال بالقياس الى القوات البريطانية في مصر .

٤ - تبين نظرة كل من الشعبين المصرى والبريطانى الى وجود تلك القوات الاجنبية في اراضيه .

وبناء على ما تقدم لا تقبل مصر مرابطة قوات اجنبية في اراضيها سواء في وقت السلم او في حالة التهديد بحرب وشيكة . او عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها .

وترى مصر أن الأمر ينبغي أن يعالج على الوجه الآتى :

(أ) جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء ناجزا .

(ب) لما كانت مصر شديدة العناية بتقوية جيشها وتزويده بأحدث الاسلحة والعتاد وبخاصة ما يتصل بالدفاع الجوى واتمام التجهيزات المدنية والعسكرية اللازمة كانشاء المطارات والمصانع الحربية والطرق وغيرها من وسائل المواصلات كل ذلك يقتضى أن تبادر بريطانيا ببذل معونتها لاجابة مطلبنا مصر في هذا السبيل .

(ج) أن الم قيام حالة تهدد الأمن في الشرق الاوسط فان الحكومتين تتبادلان الراى فيما يتصل بالموقف .

الدفاع المشترك

(د) اذا وقع اعتداء مساح على مصر ، او اذا دخلت بريطانيا الحرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على احدى الدول المتاخمة لمصر ، فان مصر تتعاون عسكريا في داخل حدودها . وفي نطاق امكانياتها مع بريطانيا العظمى للدفاع عن مصر ، وتفصيلات هذا التعاون يجرى الاتفاق عليها فيما بعد .

وفي مثل هذه الاحوال ، اذا تبين انه من الضروري استقدام قوات بريطانية الى الاراضى المصرية ، فانها سوف تلقى جميع التسهيلات اللازمة لاستقبالها والتي يمكن الاتفاق عليها مقدما .

ومن المقرر انه بمجرد انتهاء العمليات الحربية فان القوات البريطانية تغادر الاراضى المصرية .

وان الحكومة المصرية مستعدة لبحث اى مقترحات من الجانب البريطانى ، طالما ان اساسها الجلاء الناجز عن اراضى المصرية .

ولكن هذا البيان الواضح القوي لم يجد فتىلا ، فقد اضر سليم على عناده ومكابرته ومراوغته ، وانتهت المحادثات معه للاشياء ، وبدلا من ان تتخذ الحكومة المصرية اجراء عمليا يضع حدا للغشاد البريطانى طاولت الانجليز وسائرتهم ، لكى يحمّلوا وحدهم مسئولية قتل المحادثات فاستؤنفت بين الدكتور محمد صلاح الدين ، والسفير البريطانى ، سير رالف ستيفنسون ابتداء من يوم ٨ يوليو سنة ١٩٥٠

ولم يخرج السفير البريطانى عن الحلقة التى كان يجرى فيها المارشال سليم ، فردد نفس الأقوال ، محاولا بلغة دبلوماسية تمتاز بجودة الصنعة ان يشير المخاوف من الذهب الروسى ، وقال ان بريطانيا تريد ان تفقد مع مصر صفقة عملية ، وهذه الصفقة فى نظره هى الدفاع المشترك المصرى اسما البريطانى حقيقة ومعنى ، واراد ان يوحى لسماعه بأنه رجل صريح وان بريطانيا تعترف بجرمها الماضى وتعلن انها ثابتة وانابت فقال : « انى اوافق تماما على ان علاقتنا بمصر فى الخمسين عاما الماضية لم تكن مرضية ابدا ، فهل من الممكن ان نقطع الصلة بالماضى وان نبدأ بداية جديدة ؟ » وادعى انه لا يوجد فى القاعدة الحربية بقناة السويس الا القنيتين ، وافحمه صلاح الدين بالحجج الدامغة مذكرا بمغاهدة سنة ١٩٣٦ التى قالت ان وجود تلك القوات لا يعد احتلالا والى وعود بريطانيا وعهودها المتكررة التى خانتها المرة بعد المرة ، وقال :

« والحجة التى تستندون اليها الآن لبقاء الاحتلال فى صورة ما ، وهى

الخوف من العدوان الروسي كانت موجودة دائما ، وستظل موجودة دائما ، فاذا قبلتها مصر فمعنى ذلك انها تقبل تأييد الاحتلال «

وحمل بريطانيا مسئولية العمل على اضعاف الجيش المصرى وتعهد حرمانه من التسليح بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وساق مختلف الأدلة على سوء نية إنجلترا حيال مصر ، وبعد ان فسد سياسة إنجلترا في السودان ، عرج على مسألة اسرائيل فقال صلاح الدين :

« يجب ان اقول لك في اخلاص وصراحة ان الشعور العام هو ان بريطانيا قد اقامت هذه الدولة على حدودنا ، لتكون شوكة في جانبنا وخطرا يهددنا لى لا تخطو مصر الى الاهتمام بتقوية نفسها ، واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولى اللائق بها »

وارتج على السفير البريطانى ، فقال : « من المحزن ان ارى الى اى مدى بلغت قلة الثقة »

واسترسل الوزير المصرى قائلا : « هذه هى اهم الاسباب النفسية والمنطقية والسياسية التى افضت الى ازمة العلاقات الحالية بين مصر وبريطانيا ، ويمكن تلخيصها في سوء الظن وانتفاء الثقة ولا يستطيع منصف ان يلوم مصر على هذه الحالة ، فاذا كنتم حقا قد وطدتم انفسكم على قطع الصلة بالماضى ، فلن يحدث ذلك الاثر المطوب ، الا اذا قطعت هذه الصلة قطعاً تاماً بالجلء الكامل الناجز وبالمبادرة الى تزويد الجيش المصرى بكل ما يلزمه من سلاح وعتاد وامداد مصر بكل ما يلزمها لاستكمال معدات الدفاع عن نفسها ، والتسليم بصفة عملية بوحدة مصر والسودان . الخ »

« ويهمنى ايضا ان اشير الى عامل جوهرى كبير الاهمية يقتضى من ناحيتكم نفسها المبادرة الى الجلء الناجز الكامل ، وهو ان الشعب المصرى لا يمكن ان يشعر حقا بأنه يدافع عن نفسه ضد الغزو الاجنبى . ما دام الاحتلال قائماً بين ظهرانيه ، على اية صورة من الصور ، بل هو في الواقع يشعر - وله الحق - بأن اى هجوم يتعرض له الوطن المصرى ، لا يكون مقصودا لذاته ، بل يقصع بسبب وجود قواتكم في مصر . »

وفى جلسة ١٣ يوليو حضر مع السفير البريطانى المارشال سليم ، مستغلا قيام حرب كوريا ، كى يعقد مقارنة بين كوريا ومصر ، ويقول ان الامريكيين لو كانوا محتلين لكوريا الجنوبية لما وقعت حرب كوريا ، وها نحن نعلق على هذا الكلام الفارغ بعد ان مضى عامين ونصف من تاريخ قيام حرب كوريا ، وما زالت رحي القتال هناك مستمرة ، ويرقص الامريكيون وحلفاءهم كما ترقص الطيور المذبوحة ، فما الذى كان يغير من المركز لو ان امريكا كانت محتلة لكوريا الجنوبية قبل اشتعال البارود

فند صلاح الدين ذلك التشبيه السخيف بما فيه الكفاية ، وانتقل الى لب النزاع بين مصر وبريطانيا ، ومما قاله :

« ان هناك حلقة مفرغة يجب أن نضع حدا لها ، فمصر تطلب الجلاء ، وانتم من جهنكم لا تريدون الموافقة على ذلك ، ومن أجل هذا لا تمدون الجيش المصرى بالسلاح اللازم له ، ويسقى الجيش المصرى ضعيفا ، لكم حجتكم فى استمرار بقاء القوات البريطانية فى مصر » .

بريطانيا تريد حمل مصر على مصالحة اسرائيل

وقد لوح لسفير البريطانى فى كلامه بإمكان نقل القوات البريطانية من القناة الى قطاع غزة ، اذا ما قبلت مصر أن تعقد صلحا مع اسرائيل ، ويعلم ستيفنسون انه يطلب مستحيلا ، ولهذا تبرع بكلامه واراد جس النبض ، فقال له صلاح الدين ان الصلح مع اسرائيل « مسألة يصعب على الراى العام المصرى قبولها او تصورها » وأجاب ستيفنسون : « يوسفنى جدا ان هذه هى نظرتكم الى المسألة ، فان هذا الصلح قد يؤدى حقا الى اقرار السلام فى الشرق الاوسط ، واذا اتضح فيما بعد ان تسوية مصاعبنا تتوقف على هذه النقطة ، فانى ارجو ان لا يشارككم زملاؤكم فى الوزارة ، وجهة النظر هذه » .

السفير البريطانى يطلب خديعة الشعب المصرى مشروع دفاع جوى مشترك

فى تلك المحادثات التى دارت بين ستيفنسون وصلاح الدين فى القاهرة فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ ، بلغت الجراءة بسفير بريطانيا ان يطلب من وزير خارجية مصر قيام الوفد بخدعة الشعب المصرى وايهامه أن الجلاء قد تم وكل ما هنالك يوجد شىء قضت به الضرورة واسمه الدفاع الجوى المشترك ، وفيما يلى الاقوال الرسمية المثبتة لتلك المحاولة التى فطن اليها الدكتور محمد صلاح الدين ، ونحن ننقلها من الكتاب الأخضر بنصها :

« السفير البريطانى : - انى أرى ، لماذا لا نستطيع أن نبين للشعب المصرى أنه دفاع مصرى وأن تعتبر رجالنا ومعداتنا كقرض تزدد به موارد مصر الجوية فى مبدأ الأمر على الأقل ، وهناك وجهة أخرى هى تدبير تدريب المصريين فكلما استكملوا تدريبهم ، أمكنهم أن يتسلموا الامر منا ، وأن يحلوا محل رجالنا ، وفى هذا تخفيف كبير عنا ، وثمة طريقة أخرى للتدليل على أن الدفاع الجوى ، هو دفاع مصرى ، بأن توسم الطائرات بالعلامات المصرية ، وكذلك وسائل النقل والمدافع المضادة للطائرات ، فاذا تقلد رجال

السلاح البريطانيون العلامة التي يتقلدها رجال السلاح الجوى المصرى ،
فان معنى هذا أن القوة الجوية والدفاع الجوى مصريان ، اننا نساعدكم حتى
تتمكنوا من تقلد مقاليد الامور ، وفي الوقت ذاته تكون قوة الطيران دفاعا
جويا مصريا ،

« وزير الخارجية : - . . . أما اعارة القوات فذلك ما يؤدي حتما الى سوء
التأويل ، مهما أردنا أن نستتر الامر في شارات تحملها هذه القوات وتدل
على أنها تابعة لمصر ، بل أنا أخشى أن تؤدي هذه المحاولات الى عكس ما
تقصدون فنتهم جميعا نحن وانتم بأننا نخدع الشعب المصرى وأظنكم توافقونى
على أنه ليس من مصلحة أحد أن تنشر مثل هذه الفكرة أو تقوم مثل هذه
الشبهة .

« السفير البريطانى : - ان كل نظريتى تقوم على فكرة الدفاع الجوى
المشترك وأنها قد تكون مقبولة لدى مصر ، فاذا لم تكن مقبولة لديها فليس
ثمة جدوى من مناقشة مشروع الدفاع الجوى ، ولو درستم محادثات سنة
١٩٤٩ لوجدتم أن مصر لا تستطيع الدفاع عن نفسها بمفردها . لم اكن
أقصد بآية حال أن اخدع الشعب المصرى باقتراحى بأن يتقلد أفراد
القوات البريطانية العلامة التي يتقلدها المصريون فليس ذلك الا مجرد رمز الى
الدفاع المشترك عن مصر . لقد تحدثت عن اعارة المهمات لكم ، وحتى لو
استطعنا أن نعيركم مقدارا كبيرا فلن نستطيعوا أن تفيدوا به اذ ليس لديكم
عدد كاف من القوات ، ان اعارة المهمات يجب أن يكون معها رجالها من
القوات ، »

« وزير الخارجية : - سبق للوفد المصرى عندما كان فى المعارضة أن
رفض فكرة الدفاع المشترك ، وأجمع الرأى العام المصرى على تأييده فى هذا
الرفض ، وانتهى الامر بأن رفض أغلبية المفاوضين مشروع صدقى -
بيفن من أجل الدفاع المشترك ، وذلك بالرغم مما تضمنه هذا المشروع من
تقرير الجلاء الكامل برا وبحرا وجوا . وأريد هنا أن أفرق بين الدفاع المشترك
فى وقت السلم والدفاع المشترك فى وقت الحرب ، فالدفاع المشترك فى
وقت الحرب أمر مقبول ومفروغ منه بمقتضى المحالفة ، أما الدفاع المشترك
فى وقت السلم فهو الذى سبق لمصر أن رفضته ويصعب أن تقبله فى أية
صنورة من الصور ، فنحن كما نرفض الدفاع البرى المشترك كذلك نرفض
الدفاع الجوى المشترك وقت السلم . ولكن ذلك لا يعنى أننا نقف جامدين
بالنسبة لاستيفاء معدات الدفاع الجوى للجيش المصرى بل نحن على العكس
حريصون على اتمام ذلك فى أقرب وقت استطاع وعلى الوجه الكافى . وهناك

الآن استعدادات لكم في منطقة القناة، يمكن أن نحتفظ بها على الطريقة التي فصلناها بشأن القاعدة . وفي الوقت نفسه تمضي الحكومة المصرية باستكمال معدات دفاعها اللازمة لجيشها كما تمضي في استكمال معدات الدفاع الجوي ، وفي اعداد الطيارين والفنيين مستعينة في ذلك بالبعثات التي ترسلها الى انجلترا وأمريكا واذا لزم الامر يمكن التفكير في استبقاء عدد قليل من الخبراء لمدة قصيرة لكي يدربوا الفنيين المصريين بشرط أن ينتهي الأمر بالاستغناء عنهم وبشرط أن لا تطول مدة استخدامهم الى الحد الذي يشكك الناس في مهمتهم . والخلاصة أننا لو وجهنا اهتمامنا الى الطريقة التي يمكن بها بمجرد وقوع الحرب أن تصل الامدادات الكافية فتجد معداتنا الضرورية وهو جوهر وجهة النظر المصرية ، كان ذلك أجدي علينا من محاولة البناء على أسس نعرف مقدما أن الشعب المصري لا يمكن أن يقبلها .

« السفير البريطاني : - يجب أن تقوم بين بلدينا علاقة جديدة يقبلها الشعب المصري والوفد وحده هو الذي يمكن أن يدخل هذه الفكرة في روع الشعب ، فاذا استطاعت الحكومة المصرية أن تقنع الشعب المصري بحقيقة هذه العلاقة الجديدة، فإن الغاء المعاهدة الانجليزية المصرية ، والتنازل عن جميع حقوقنا دليل كاف على حسن نيتنا ، ومن المؤكد أن من اليسير في هذه الظروف على الوفد أن يقنع الشعب المصري بالدفاع المشترك ، فسيكون وجودنا هنا بناء على دعوتكم ، وأنتم تدعوننا لمساعدتكم في الدفاع المشترك عن مصر وعن الشرق الأوسط ، خلال المدة التي يستغرقها السلاح الجوي المصري لاستكمال عدته للدفاع عن مصر ، ومن صالحنا أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن ،

« وزير الخارجية : - سبق أن أبديت رأيي ورأي الحكومة المصرية بالنسبة للسياسة الجديدة التي يراد إقامة العلاقات على أساسها ورحبت باتجاهكم الى الفصل بين الماضي والمستقبل ، وبادرت الى ابداء موافقتنا على أن تنهض مصر للدفاع عن نفسها، وعلى أن تتحالف في هذا السبيل معكم ، ولكن الذي يهم هو أن يكون قطع الصلة مع الماضي تاما ليكون التعاون المرجو تعاوناً صادقا لا تشوبه أية شائبة ، وأنا حريص على أن نصل الى اتفاق وأعلم أنكم تحرصون على ذلك ، ومن أجل هذا أحرص على استبعاد جميع المعاني والمظاهر التي أعرف وأنا الخبير بالشعب المصري أنها تؤدي الى افساد هذا الجو الجديد، الذي نريد جميعا أن يسود علاقاتنا . وأرجو أن يكون مفهومنا أن الوفد انما يعتمد سلطانه على الجماهير من عقيدة هذه الجماهير في أنه حريص على حقوق البلاد كما رسمت نهضة سنة ١٩١٩ وفي طبيعتها مسألة الجلاء الناجز ولست أدري لماذا تفترضون دائما استتخالة

التعاون في وقت الحرب ، الا اذا كان هناك دفاع مشترك أو بقايا لمظاهر الاحتلال في وقت السلم ؟! ان الذي أرجوه وأرجو أن يعاوننا فيه رجالكم العسكريون هو رسم الحطة التي تؤدي الى التعاون في وقت الحرب وحدها ، بحيث يكون هذا التعاون مثمرا . ومؤديا الى النتيجة المرجوة منه ، وليس ذلك بدعا في علاقات الامم ، بل هو مايجرى عليه العمل في المحالفات المعقودة بين الدول المستقلة ولست أدري لماذا يكون الشيء ميسورا عند غيرنا عسيرا عندنا ، ان هذا وحده كاف لأن يتشكك الشعب في عملنا ، ومهما كان تأثير الوفد المصري فانه لا يستطيع ازالة هذا الشك من نفوس الجماهير لوضوح أسبابه ، ولا شك أنكم توافقونني على أنه يكون من الخطأ أن نقدم للجمهور مشروع اتفاق نعرف مقدما أنه مقضى عليه بالفشل وأنه يؤدي فوق ذلك الى ضياع مكانة الوفد عند الشعب المصري ،

وفي جلسة ١٤ أغسطس حاول سفير بريطانيا أن يرد على الدكتور محمد صلاح الدين ليزعم أن هناك فرقا بين مصر وغيرها فيما يتعلق بوجود القوات الأجنبية كأساس للتحالف مع مصر وأن معاهدات التحالف مع البلاد الاخرى تعقد بغير ذلك فقال السفير :

« السبب الأساسي هو موقع مصر الجغرافي وامتلاكها لقناة السويس ، وهي حلقة مواصلات حيوية تهتم بها جميع الدول البحرية ، ولهذا فان الموقف هنا يختلف عن الموقف في بلاد حلفائنا الآخرين ، فمن المستحيل علينا أن نخاطر بقطع هذه الحلقة الحيوية ، والقياس الوحيد لذلك هو قناة بناما ، فالولايات المتحدة منطقة دفاعية وتأخذ على عاتقها الدفاع عن هذه القناة بمقتضى معاهدة ، ونحن لا نطلب منكم في مصر أن تسلمونا منطقة القناة ولكن نطلب أن نشترك معكم في الدفاع عن منطقة القناة ، وأهم جزء في الدفاع هنا هو الدفاع الجوي . ويجب على مصر أن توافق على أن يكون لها دفاع جوي مشترك ، اذ أنها لا تستطيع أن تدافع عن منطقة القناة بمفردها ،

وكان من السهل أن يرد على مغالطة السفير البريطاني بالقول ان امتلاك مصر لقناة السويس وكون هذه القناة تستعمل في خدمة الملاحة العالمية سبب قانوني اقوى لجلاء القوات البريطانية لانه لا محل البتة لتمييز بريطانيا على باقي الدول البحرية التي تنتفع بالملاحة بالقناة ولذلك اشترطت معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ مبدأ المساواة في المعاملة وأن تكون الملاحة مستمرة من غير تمييز ولا استثناء ووجود قوات بريطانية في منطقة القناة او اشتراك بريطانيا في دفاع عن القناة يميز ظاهر لها وهدم لقاعدة اساسية في قانون البحار وفي المعاهدة المشار اليها ، ولا محل للتشبيه بينهما ذلك

لأن قناة بنما تجرى فى أمض أمريكية وهناك اتحاد بين الولايات المتحدة وبلاد أمريكا الجنوبية فالقناة المذكورة يجرى الدفاع عنها من وجهة نظر أمريكية بحتة والمصالح الأمريكية المشتركة هي التي حددت الوضع القانوني لبنما وليس الأمر كذلك فيما يختص بالسويس ، وبنما لا يمكن ان تعد طريقا عالميا للملاحة كقناة السويس .

وقد أجاب الدكتور صلاح الدين بقوله :

« ان هذا السبب الذي أبدىتموه للتفريق في المعاملة بين مصر وبين غيرها من البلاد المستقلة التي تعقد محادثات مع غيرها ، لم يبد اليوم لأول مرة ، ولكنه سبب قديم تذرع به الاحتلال أمدا طويلا ، وبداه الجانب البريطاني في جميع المفاوضات السابقة بلا استثناء ٠٠٠ ان مصر أمة مستقلة وعضو معكم في هيئة الأمم المتحدة على أساس المساواة في السيادة وهي تعتبر بحق أن وجود قوات لكم في أرضها مهما تكن صفتها محل بسيادتها، فلها كل الحق في أن ترفض هذا الاخلال وان تحتج عليه ، مهما تكن أهمية قناة السويس الاستراتيجية بالنسبة لكم ، فاستقلال مصر أعلى عندها وعند الشعب المصري بأسره من هذه الأهمية الاعتبارية التي تعلقونها على القناة ، على أن قناة السويس لم تعد لها هذه الأهمية السابقة من الناحية العسكرية ، ودليل ذلك أن أكثر حركة النقل الى الشرق الأقصى كانت في أثناء الحرب العالمية الأخيرة تمر من رأس الرجاء الصالح ، ذلك فضلا عن امكان تعطيل الملاحة في القناة وقتا طويلا اذا أقيمت عليها قنبلة ذرية ، ومن هذا كله يمكن أن يقال ان مصر مطلبكم الحقيقي لا فدية السويس وحدها ، وأنتم في كثير من الأحيان لا تنقصكم الصراحة فتعددون المزايا التي من أجلها تطلبون بقاء قواتكم فيها كسهولة المواصلات وتوفير مواد التموين ، ووجود اليد العاملة ٠٠ الخ، وهي صراحة مستحبة أفضلها على هذه النعمة القديمة التي تعودون اليوم اليها وأعني أهمية قناة السويس الاستراتيجية . أما المقارنة مع بنما أو غيرها فهي لا تجدى شيئا فقد تكون بنما قابلة للاحتلال الأمريكي، أما مصر فيرفض شعبها باجماع آرائه أي أثر وأية صورة للاحتلال البريطاني .

« والواقع ان النظرية التي تقولون بها ، نظرية في غاية الخطورة ، وتؤدي الى الفوضى في المعاملات الدولية ، التي يجب أن تقوم على استقلال الدول وتساويها في السيادة ، لا على سيطرة بعضها على بعض ، رضى أو غضب ، لمجرد وجود المصلحة ، وهذه النظرية يمكن أن تؤدي الى أن تطالب كل دولة كبيرة الدول الصغيرة التي تقع في طريق مواصلاتها بأن تكون لها عندها قواعد دفاعية »

وساق وزير الخارجية المصرية مختلف الأدلة على بطلان النظرية البريطانية ، ثم تحولت المناقشة الى نقط فنية واشترك فيها قائد اللواء الجوى ابراهيم جزارين ، وقد كان الجانب المصرى موفقا كل التوفيق فى ردوده ، ولكن الجانب البريطانى كان مصرا على باطله بعناد يدل على منتهى سوء النية . والاحظ أن تلك المناقشات كانت تدور حول احتمالات الغزو الروسى الخرافى ، وما يجب أن يتخذ من احتياطات لدرءه ، وما كان ينبغى على المفاوض المصرى أن يطاوع الثعلب البريطانى ويتباحث على أساس أسطورة لا علاقة لها بالمسألة المصرية ، وكان يجب أن يرفض الكلام فيها رفضا باتا .

واستؤنفت المحادثات فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ ولكن من غير طائل فكان كلام السفير البريطانى أقوالا معادة وعبارات منمقة ، وسمح لنفسه أن يتكلم فى دقائق الدفاع عن مصر ، وهى مسألة تتعلق بسيادة مصر وتعنى مصر وحدها ، وما كان ينبغى أن يسمح له بالكلام فيها لأن ذلك يهدم قاعدة الاستقلال والمساواة فى السيادة ، فان مصر لم تناقش بريطانيا فى أمر الدفاع عن دوفر أو التحصينات القائمة على ساحل انجلترا أو غير ذلك من مسائلها !!

ودارت المباحثات مرة أخرى بوزارة الخارجية المصرية ، ومحاضرها لا تدل على شئ جديد فهى تكشف عن سوء نية بريطانية وكذبها وخداعها وتهويلها فى التخويف من الحالة الدولية ، وما تنطوى عليه من أخطار محققة وروح استعمارية شريرة لا تدع أى مجال للثقة أو حسن الظن بين المصريين والانجليز ، ولت الحكومة المصرية طوت أوراق مهزلة المحادثات وعاملت بريطانيا بمثل ما عوملت به فى ايران ، وترفقت بأعصاب الشعب المصرى الذى لم يعد يطيق حوارا بين ممثليه وبين الانجليز اللئام .

ولم تكن مسألة السودان أحسن حظا فى المحادثات من مسألة قناة السويس ، بل كان الكلام سفسطة لا طائل تحتها ، واضاعة للوقت من غير مقتض .

معادثات صلاح الدين - يفرن

فى صباح يوم الخميس ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وبمناسبة وجود الدكتور محمد صلاح الدين بنىويورك لحضور دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، رئيسا لوفد مصر لدى الجمعية المذكورة ، طلب وزير الخارجية البريطانية مقابلة وزير الخارجية المصرية ، وجرت محادثة مبدئية لم تسفر عن نتيجة أو

تبشر بخير لأن الوزير البريطاني على الرغم من كلماته المسولة وختله قال بصراحة أنه غير موافق على وجهة النظر المصرية ، وقد ورد بالصحيفة ١٠٩ من الكتاب الاخضر الذى أصدرته وزارة الخارجية المصرية كلام خطير ، وهذا نصه :

« وقد اطلت فى الرد على ما ذكره (بيفن) من اتصال بعض المصريين بهم (الانجليز) طالبين بقاءهم فى مصر ، فبينت له ان وجهة النظر التى أبديتها فى محادثاتى مع السفير البريطانى هى وجهة نظر الرئيس وزملائى الوزراء والبرلمان والرأى العام كله . . . الخ ،

من هم يا ترى أولئك الحسونة من المصريين ؟! كنا نرجو أن يستوضح الوزير المصرى أسماءهم لتعرف مصر أولئك الذين يطعنونها من الحلف !! وعلى الرغم من سوء نية الطرف البريطانى سافر صلاح الدين الى لندن ليتحدث رسميا مع ارنست بيفن ، واستهلكت المحادثات فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، بدار وزارة الخارجية البريطانية ، وبدأها بيفن بالإشارة الى المادة الثامنة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأنها مصدر الصعوبة القائمة بين مصر وبريطانيا ، ثم سأل عما اذا كانت هناك وجوه أخرى فى المعاهدة يطلب الوزير المصرى مناقشتها .

« صلاح الدين : - لا شك أن المادة الثامنة ، وهى المادة الخاصة بالاحتلال هى المادة التى نعترض عليها أكثر من غيرها ولكن هناك مواد أخرى هى محل اعتراضنا ، وقد أثبت العمل فعلا ، أن بعض مواد المعاهدة لم يعد ملائما ، كالمادة الخاصة بأسبقية السفير البريطانى ، وجرى العمل بالفعل بموافقة الحكومة البريطانية على خلاف هذه المادة . والواقع ان جميع المواد التى تتنافى مع قاعدة المساواة فى السيادة ، أو يشتم منها شئ من الاكراه ، كل هذه المواد تحتاج حتما الى إعادة النظر . وليست أمامى المعاهدة الآن ولكنى أذكر على سبيل التمثيل المادة الخاصة بأبدية المحالفة . وليس معنى هذا أننا نكره أن ترتبط على الدوام بعلاقات الود والصداقة مع بريطانيا ولكن تأييد المحالفة يشعر كما أسلفت بشئ من الاكراه ولا فائدة فى الصداقة اذا لم يكن مصدرها الرضا التام فى جميع الظروف والأحوال .

بيفن - قال أنه كدليل على حسن نية حكومته يقرر أنها على استعداد لمناقشة أى شئ فى المعاهدة . ولكنه يود أن يلفت نظر وزير الخارجية المصرية الى المادة الاولى منها وهى المادة التى تنص صراحة على انتهاء احتلال مصر وبناء عليه يكون كلام الحكومة المصرية عن احتلال مصر كلاما لا يطابق الواقع ما دامت هذه المسألة قد سويت فى سنة ١٩٣٦ والحقيقة أن الامر ليس أمر احتلال بل أمر دفاع مشترك . وهو يريد أن

يعرف ماذا تود الحكومة المصرية احلاله محل المادتين الثامنة والسادسة عشرة اللتين تعارض فيهما بصفة خاصة .

صلاح الدين : - الذى تطلبه مصر هو جلاء القوات البريطانية جلاء فعليا عن أرضها ولا عبرة هنا بالالفاظ بل العبارة بالواقع واذا كان الأمر كما تذكرون أمر دفاع مشترك فان الدفاع المشترك لا يستلزم دائما وجود قوات أجنبية في حدود إحدى الدولتين المتعاقدين وقد متبق أن وافقت الحكومة البريطانية فعلا في سنة ١٩٤٦ على جلاء القوات البريطانية برا وبحرا وجوا في أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ وذلك بالرغم من عبارات معاهدة سنة ١٩٣٦ التى تنص على أن وجود قوات بريطانية في مصر لا يعنى احتلالها . وهذا فيما أعتقد لا نكم أدركتم أن الراى العام المصرى لا يكره من الأحتلال اسمه فحسب ولكن يكره حقيقته ويطالب بوضع حد له من الناحية الفعلية .

بيفن : - قال أنه لا يظن من المفيد العودة الى محادثات سنة ١٩٤٦ وهو يفهم الآن أن الحكومة المصرية لا تعارض في وجود قوات بريطانية في مصر وقت الحرب وأن الصعوبة هي كيف تتقرر عودة القوات البريطانية وزيادة على ذلك هناك مسألة ابقاء القاعدة المصرية في حالة تسمح لبريطانيا بأداء واجبها وقت الحرب وهو يسأل وزير الخارجية المصرية ما اذا كانت لديه أية اقتراحات في هذا الصدد .

صلاح الدين : - نعم وافقنا على أن تحضر القوات البريطانية الى مصر في وقت الحرب بمقتضى المحالفة التى أبدينا استعدادا لعقدتها والمقياس هو وقوع الحرب فعلا وقد تضمن مشروع صدقى - بيفن تفصيلا في هذا الشأن وكذلك أورد النحاس تفصيلا في حديثه مع المارشال سليم وهو وقوع عدوان على مصر أو اشتباك بريطانيا العظمى في حرب من أجل وقوع عدوان على جارات مصر . وعلى كل حال فقد دلت الحربان العالميتان الماضيتان على امكان تحديد مثل هذا الوقت . أما فيما يتعلق بالقاعدة ففي محادثاتي مع السفير البرياني مناقشات طويلة عنها كانت وجهة نظرنا فيها امكان الاحتفاظ بالقاعدة صالحة للعمل بل صالحة للتوسع عند اللزوم دون أن يكون هناك احتلال بريطاني وذلك بأن يحتفظ بها الجيش المصرى وتجديدها قائمة وصالحة للعمل عند وقوع الحرب .

بيفن : ان الصعوبة هي أن الحرب لا تعلن الآن اعلانا رسميا فهي تشب فجأة ، وقد دلت التجارب على ضرورة وجود القوات في المكان المهدد وابقاء القاعدة في حالة استعداد مستمر .

صلاح الدين : - أعلم أن الحرب تقع الآن دون اعلان ولكن الحربين العالميتين الماضيتين كما سبق أن ذكرت أثبتتا أن العالم جميعه يعلم أن هناك

حرباً كبرى بمجرد وقوعها • فبمجرد اغتيال أرشيدوق النمسا في سنة ١٩١٤ أو بعد ذلك بساعات قلائل عرف العالم كله أنه في حالة حرب عالمية وكذلك الحال فيما يتعلق بالحرب الماضية إذ بمجرد أن اجتاحت ألمانيا أرض بولونيا عرف العالم كله أن الحرب العالمية الثانية قد ابتدأت • أما فيما يتعلق بصلاحية القاعدة للعمل فهذا ما أبدينا كل استعدادنا لأن نكفله مع العلم بأن مصر لا تقع في الخط الأول من خطوط القتال المحتمل ولا بد أن تمضي بضعة أشهر قبل أن تتعرض مصر لغزو برى •

بيفن : - أشار الى أخطار الغزو الجوي وقال أنه من المستحيل صد هجوم جوى الا اذا كان الدفاع الجوى عن البلاد المهاجمة على أحدث نظام وأعلى كفاية • والقواعد البريطانية في البلاد المتاخمة كبرقة لا تنفع حتما في الدفاع عن مصر • ومع ذلك فهو يقترح أن تسجل الحكومتان البريطانية والمصرية اتفاقهما على امكان عودة الجنود البريطانية الى مصر في وقت الحرب • ويسأل ما اذا كان هذا الاتفاق الخاص بالجنود البريطانية يمكن أن يعتبر شاملا لجنود الولايات المتحدة لأن من المحتمل أن تندمج القوات الجوية لبريطانيا وللولايات المتحدة الأمريكية في وقت الحرب •

صلاح الدين : - أما عن الغزو الجوي فذلك حديث آخر تجدونه أيضا مدونا في المحادثات التي دارت بينى وبين سعادة السفير البريطاني وكانت وجهة نظرنا فيها عدم الحاجة الى أية قوات بريطانية جوية في وقت السلم لا يمكن حضورها على الفور من المطارات القريبة • ان لبريطانيا مطارات كثيرة قريبة محيطية بمصر من جميع النواحي فتستطيع الطائرات البريطانية أن تتصدى للطائرات المهاجمة في أثناء الطريق كما أن المقاتلات البريطانية تستطيع أن تحضر الى مصر في ساعات قلائل من هذه المطارات في حين يحتاج وصولقاذقات القنابل الثقيلة من مطارات روسيا الى نحو اثني عشر ساعة ويجب أن لا ننسى أن هناك سلاحا جويا مصرية وأنفسا نستطيع متعاونين أن نقويه ونرفع مستواه الى الحد اللازم ليحل محل العدد المحدود من رجال الطيران البريطاني المنصوص عليه في معاهدة سنة ١٩٣٦ •

أما فيما يتعلق بإمكان حضور حلفائكم وقت الحرب فذلك ما قد تقبله مصر من حيث المبدأ ولا يصعب اتخاذ الاجراء السياسى اللازم في هذا الشأن •

بيفن : - سأل وزير الخارجية المصرية ما اذا كان في أى وقت من الاوقات قد فكر في احتمال استخدام قوات موحدة تحت قيادة عليسا في الدفاع عن مصر • فقد يكون وزير الخارجية المصرية قد فكر في شيء كهذا عند ما أشار في مقابلتها بنيويورك الى امكان اشراك مصر في حلف الاطلنطى •

صلاح الدين : - ان هذه الإشارة التي وردت في حديثي معكم في نيويورك واتخذت صبغة عامة دون تفصيل أو تحديد تدل على رغبتنا الحقيقية في التغلب على جميع الصعوبات التي تعترضنا والوصول الى اتفاق تعتبره مصر محققا لأهدافها وتعتبرونه من جهتكم محققا لأغراضكم الدفاعية . وأنا من جهتي أعتقد أن اتفاقا على هذا النحو يمكن أن يكون مقبولا اذا تحقق معه جلاء القوات الاجنبية عن مصر . ويكون أكثر قبولا اذا جرى في نطاق ميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات جمعيتها العمومية وأظن ان القرار الذي صدر أخيرا تحت عنوان «العامل المشترك للسلام» انما أريد به أمر كهذا . وعلى كل حال فان الحكومة المصرية على تمام الاستعداد لأن تبحث بشكل جدي ما يمكن أن تقترحوه في هذا الصدد . ولا شك أن تجاربكم فيه أكثر من تجاربنا مما يجعلنا ننتظر أن يأتي الاقتراح من جانبكم .

بيفن : - قال ان الحل قد يكون بين قرار هيئة الأمم واتفاق ثنائي يعقد بين بريطانيا العظمى ومصر وربما كان من الممكن ايجاد حل على أساس اتفاق يعقد بين عدد محدد من الدول ولو أنه لا يرمى بذلك الى تقديم اقتراح رسمي . ومع ذلك فهو يرى من الضروري أن يؤكد أن احداث تغيير جوهري في أساس نظام الدفاع عن الشرق الاوسط قد يكون شديدا الخطر . وحكومة جلالة الملك لا تريد أن ترى فراغا . على أنه يود أن يسأل وزير الخارجية المصرية هل اذا تم الاتفاق على عودة الجنود البريطانية الى مصر في وقت الحرب لا توضع قيود على الاراضي التي يمكن أن تستخدمها هذه القوات أو تتحرك فيها .

صلاح الدين : - أما فيما يتعلق بالتماس حل بين قرار هيئة الأمم المتحدة وبين الاتفاق الثنائي فذلك ما ينطبق عليه استعدادنا لبحث كل حل من هذا القبيل يمكن أن تقترحوه بشرط واحد وهو أن يحقق جلاء القوات الاجنبية عن مصر وأن يكون الحلف المعقود على أساس المساواة التامة في السيادة . وأما ما أشرت اليه بشأن الحالة الدولية فان الحكومة المصرية تدرك خطورة هذه الحالة وهذه الخطورة نفسها هي التي تستدعي منا سرعة الوصول الى اتفاق حتى لا تفاجئنا الحوادث ونحن مختلفون . والحرب قد تقع وقد لا تقع ويجدر في الحالين أن نحل مشاكلنا ونسوى علاقاتنا أما ما سألتم عنه بشأن اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة مقتضيات الدفاع في وقت الحرب دون تقييد بمنطقة القتال فذلك ما وافقت عليه صراحة في محادثتي مع سعادة السفير البريطاني وهو ما يجري عليه العمل بين الحلفاء في وقت الحرب .

بيفن : - سال ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها للمحافظة على الورش والمخازن والمعدات الموجودة الآن في قاعدة القنال اذا تم جلاء القنات البريطانية .

صلاح الدين : - وجهة نظرنا هي امكان المحافظة عليها بواسطة الجيش المصري وانه اذا كانت هناك بعض الاعمال الفنية الدقيقة التي لا يستطيع المصريون القيام بها فمن الممكن الاحتفاظ بعدد قليل من الفنيين البريطانيين لمدة محدودة يتمرن فيها المصريون على هذه الاعمال وبعد انتهاء هذه المدة تترك في أيدينا .

بيفن : - أخذ علما بذلك ثم عاد الى مسألة الدفاع عن الشرق الاوسط وهي المسألة الأهم فقال أنه يشعر بأنها تكون مسئولية بالغة الخطر اذا تركت معاهدة سنة ١٩٣٦ دون اعداد تدبير فعال ليحل محلها . وهو يسأل وزير الخارجية المصرية بصفة غير رسمية ما اذا كانت مصر مستعدة أن تنظر في اتفاق مصري بريطاني يمكن أن يشمل أيضا بعض دول أخرى من دول الشرق الاوسط كاسرائيل والعراق .

صلاح الدين : - أوافقكم على أن نبذل جهدنا لتصل مصر وبريطانيا الى اتفاق يرضاه الطرفان . وأعتقد أن مثل هذا الاتفاق يسهل توسيع نطاقه في الشرق الاوسط وقد اشتركت الدول العربية فعلا في اعداد نظام جماعي للدفاع ولكني بينت لسعادة السفير البريطاني أنه لا توجد دولة عربية تستطيع أن تشترك مع اسرائيل في مثل هذا النظام وليس الرأي العام في البلاد العربية مستعدا للدخول في أية علاقة مع اسرائيل . ولكنكم تستطيعون أن تتفقوا مع اسرائيل على ما ترونه دواء أن يكون لنا به أية علاقة فيسد اتفاقكم معها أي نقص تجدونه فيما قديعقد من اتفاق بيننا وبينكم .

بيفن : - قال ان الصعوبة هي أننا في الواقع في حالة حرب من بعض الوجوه فهل يوافق وزير الخارجية المصرية على أن الحالة الدولية تبرر وجود قوات بريطانية في منطقة القنال

صلاح الدين : - أعتقد بكل اخلاص أن هذه الاحوال الدولية الخطيرة التي تشيرون اليها توجب العمل في الحال على تقوية مصر لتأخذ نصيبها في الدفاع ما دامت حريصة على الدفاع عن نفسها وما دامت تبدي استعدادها للتحالف معكم . ومدة سنة تعتبر في اعتقادي كافية للوصول بالجيش المصري الى المستوى اللازم في هذه الظروف التي يسارع فيها العالم الى الاستعداد بأكثر ما يستطيعه من السرعة . وما عليكم الا تنظروا الى مصر كما تنظرون الى جميع الدول المستقلة كدول الاطنتي وتركيا وايران واليونان التي

تتلقى الاسلحة بسخاء في حين تجد الحكومة المصرية كل صعوبة في الحصول على السلاح اللازم لجيشها . فاذا غيرتم نظرتكم الى مصر وعاملتموها مثل هذه المعاملة كانت السنة في الظروف الحالية كافية ليصبح جيش مصر مستعدا لا أقول لمحاربة روسيا ولكن بالتاكيد ليحل محل العدد المحدد من قواتكم الذي تسمح معاهدة ١٩٣٦ ببقائه في مصر وقت السلم . أما في وقت الحرب فتستطيع قواتكم وقوات حلفائكم أن تحضر الى مصر كما سبق البيان .

بيّن : - أشار الى قبول وزير الخارجية المصرية أنه يريد عقد اتفاق جديد على أساس الثقة المتبادلة ولكن هن يكفى الحل الذي تقترحوه أساسا للاتفاق في مواجهة الظروف الدولية القائمة وهل تستطيع حكومة جلالة الملك أن تكون على ثقة من أن الحكومة المصرية لا تنكر حقوق بريطانيا العظمى التي يتضمنها هذا الاتفاق في وقت الحرب .

صلاح الدين - اننى أنظر الى الحل المستطاع كوحدة لا تتجزأ ويتلخص اقتراحنا في أن مصر تقبل عقد محالفة معكم وأن تكون هناك فترة انتقال مدتها سنة تجلس فيها الجيوش البريطانية تدريجيا ويرفع فيها مستوى الجيش المصرى في نفس الوقت الى الحد اللازم ليحل محل القوات البريطانية التي تسمح معاهدة سنة ١٩٣٦ ببقائها في مصر وقت السلم . وهذا الحل في جملته يصلح لمواجهة أى احتمال فلو اتفقنا اليوم عليه وبدأت الحرب بعد شهر لا يكون قد جلا من قواتكم في هذا الشهر عدد يذكر أما اذا وقعت الحرب بعد ستة أشهر مثلا فيكون الجيش المصرى قد تقوى في أثنائها الى حد لا بأس به وتكون لكم في نفس الوقت قوات لا تزال باقية أما اذا وقعت الحرب بعد سنة فيكون الجيش المصرى قادرا على أن يتلقى الصدمات الأولى حتى يأتى مددكم ومدد حلفائكم ويجب أن نذكر دائما أن القوات التي تسمح المعاهدة ببقائها في وقت السلم محدودة العدد ومن السهل أن يحل محلها الجيش المصرى اذا كنتم حقيقة تجدون في معاونتنا على رفع مستواه . وأود أن أقول بكل صراحة أن أزمة الثقة القائمة بيننا وبينكم ليست بنت اليوم حتى يمكن أن نتهم بأننا ننكل عن تعهداتنا في الأوقات الخطيرة . ولكن هذه الازمة نتيجة أجيال من الاحتلال البريطانى ونتيجة تطور علاقاتنا بعد الحرب العالمية الاخيرة وتطورا يؤسف له مما لا أود أن أدخل في تفصيلاته حرضا على وقتكم الثمين .

بيّن : - طلب من وزير الخارجية المصرية أن يطلعه على ما يدور بخلفه .

صلاح الدين : - حينما عقدنا معاهدة ١٩٣٦ كنا نعتقد أن خير ما

فيها هو أن نتمكن من تقوية الجيش المصري في أسرع وقت مستطاع ليتم الجلاء في أسرع وقت مستطاع فلم تكن ننظر الى مدة العشرين عاما الا باعتبارها أجلا أقصى ليس هناك ما يمنع من اتمام الجلاء قبل حلوله ولكننا لم نجد المساعدة التي كنا ننتظرها لتقوية الجيش بل كنا ولا نزال نجد كل صعوبة تقام في سبيلنا مما أكدما كان مستقرا في أذهاننا من قبل من أن بريطانيا لا تحب أن ترى جيش مصر قويا لتستديم حجتها في احتلال مصر . ثم ان مصر كانت تنتظر بعد خروج الحلفاء منتصرين من الحرب الأخيرة وبعد تأليف هيئة الأمم المتحدة أن تشعر بريطانيا من تلقاء نفسها بأن الظروف قد تغيرت فتقيم علاقاتها بنا على أساس يتفق مع هذه الظروف الجديدة . وأعتقد ان خمس سنوات كانت فوق الكفاية لتقوية الجيش المصري من جهة وتقرير هذه العلاقة الجديدة من جهة أخرى .

بيفن : - قال ان من المفيد تلخيص بعض نقط الاتفاق التي ظهرت في مناقشاته مع وزير الخارجية المصرية مدى الساعتين الماضيتين .

وهنا ذكر مستر بيفن ووافق وزير الخارجية المصرية أن الحكومتين متفقتان على ضرورة محالفة جديدة وعلى ضرورة التعاون الكامل في وقت الحرب دون قيد على الأماكن . وهما أيضا متفقتان على أنه يجدر بهما مناقشة صعوباتهما بروح ودية وقد علق مستر بيفن على هذه النقطة الأخيرة قائلا انه يظن ان الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بمعرفة الحكومة المصرية يكون له أثر سيء جدا وطلب الى وزير الخارجية المصرية أن يعطيه توكيدا بأن الحكومة المصرية لا تنوى اتخاذ مثل هذا الاجراء وأضاف مستر بيفن أن نقطة الحلاف الأساسية هي كما يظهر وجود قوات بريطانية في منطقة القنال وسأل مستر بيفن وزير الخارجية المصرية ما اذا كانت لديه أية اقتراحات للتغلب على هذه الصعوبة غير اقتراح جلاء القوات البريطانية عن مصر في فترة عام وأضاف أنه لا ينتظر تقديم هذه الاقتراحات على الفور اذ لا شك أن وزير الخارجية المصرية يريد التفكير في الأمر .

صلاح الدين : - لقد تفضلتم بامهال للتفكير في اقتراح حل آخر وسأنتهز فرصة هذا الامهال للتفكير في جميع المسائل الاخرى التي أشرت اليها الآن فأعطيكم الجواب عنها في الاجتماع المقبل ولكني أود أن أقول قبل انتهاء هذا الاجتماع أنني لا زلت مقتنعا تمام الاقتناع للأسباب التي أوضحتها الآن والتي سبق أن أوضحتها في محادثاتي مع سعادة السفير البريطاني بأن مدة العام كافية تماما . كما أود أن ألفت بظركم الى أن حديثنا اليوم جرى كله حول أحد شطري القضية وهو الخاص بالجلاء وبقي الشطر الآخر الذي لا يقل أهمية وهو وحدة مصر والسودان .

يفين : - قال أنه يسره مناقشة مسألة السودان في وقت آخر ولكنه لا يستطيع الآن أن يرى أى أمل فى الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية الا على أساس أن يكون للسودانيين حق تقرير مصيرهم .
ثم اتفق على استئناف المحادثات فى اواخر الاسبوع .

مسألة إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

ردا على السؤال الذى ألقاه ييفن على وزير الخارجية المصرية اذ طلب توكيدا بأن الحكومة المصرية لن تعتمد الى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ قال له الدكتور محمد صلاح الدين بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ما نصه :
« انى لا أملك اعطاءكم مثل هذا التأكيد ، وأعتقد ان الحكومة المصرية لا يمكن أن تقبل ذلك ، وقد حددت موقفها فى هذا الشأن بكل وضوح ، فى خطاب العرش الأخير ، وأنتم لا تجهلون أهمية خطاب العرش لمثل الأمة فى البرلمان . وأنتم بالطبع ، من جهتكم ، أحرار فى أن تقبلوا وجهة نظر الحكومة المصرية بشأن معاهدة سنة ١٩٣٦ أولا تقبلوها ، ولكن الحكومة المصرية لها أسبابها القوية التى تعتمد عليها فى اتخاذ الموقف الذى أوضحته فى خطاب العرش واذا كنتم تكرهون هذا الموقف ، وتشكون منه ، فانى أستطيع من جهتى أن أعدد لكم مواقف كثيرة وقفها الحكومة البريطانية ولا تزال تقفها من مصر ، وكلها ضسارة بحقوق مصر ومصالحها . ومن حقنا أن نشكو منها ، ولكن تبادل الشكوى على هذا النحو لا يقدمنا كثيرا ، فالأولى أن نصرف همنا الى محاولة تذليل العقبات التى تعترض سبيلنا ، والوصول الى اتفاق يرضى الطرفين ، وهذا مع العلم بأن خطاب العرش نفسه قد ذكر أن الحكومة المصرية لا تزال تنتظر منكم اقتراحات تحقق تلاقى وجهات النظر بما يؤمن حقوق مصر ويرضى رغبات شعب وادى النيل ، أى أن اتصال الحكومتين ما زال قائما فى سبيل الوصول الى اتفاق مرض ، وهو ما يجب علينا الآن أن نحصر فيه كل همنا » .

هل من حل غير الجلاء

وكان الوزير البريطانى قد سأل أيضا عن اقتراح آخر غير جلاء القوات البريطانية فى فترة انتقال مدتها سنة ، فأجابه الدكتور محمد صلاح الدين بقوله : -

« انكم من جهتكم لم توضحوا موقفكم من هذا الحل ايضا كافيا ، لكى نعلم هل ترفضونه رفضا باتا أم تعترضون فقط على بعض تفصيلاته ، وما هى هذه التفصيلات التى تعترضون عليها ، وما هى أسباب اعتراضكم ،

الخ . أما اذا كان المقصود الاتجاه الى حل تشترك فيه دول أخرى مع مصر وبريطانيا العظمى فقد سبق أن بينت انى أنتظر أن يأتى الاقتراح من جانبكم لأنكم أكثر خبرة فى هذا النوع من الاتفاقات ، فاذا أضفنا الى ذلك كله ان الحكومة المصرية تنتظره منكم كما أوضحت فى خطاب العرش ، كان لى فى هذا الطور من محادثاتنا أن أترك لكم ابداء ما ترونه من اقتراحات جديدة أو تعديلات على الحل الذى اقترحنه ،

و ادعى بيفن أن مدة السنة كفترة للجلاء غير كافية وأن ذلك ليس حلا عمليا وذكر أن حكومته لا تريد أن تترك معاهدة سنة ١٩٣٦ اذا لم يحل محلها شىء آخر فعال ، ووافق الوزير البريطانى على أن عدد القوات المحاربة فى منطقة القناة محدود ، ولكنه قال أنه يوجد عدا القوات مسألتا القاعدة والقوات الجوية ، وأنه من غير أن يقلل من قيمة سلاح الطيران المصرى ، يرى أن مدة سنة لا تكفى لتدريب هذا السلاح لكنى يعهد اليه بأعمال سلاح الطيران البريطانى ، لأن تطورات الطيران سريعة وذات صبغة فنية ، وبعد استطراد طويل أراد أن يبتدع اصطلاحا آخر يجعل محل كلمة الجلاء ، وهو من المصطلحات الاستعمارية البريطانية ، فقال أنه يود أن يرى عبارة الجلاء تستبدل بشىء مثل عبارة «نقل السلطة» وذكر أن تكرار الحديث عن الجلاء يبدو كإنداز نهائى ، وأن البرلمان البريطانى يعصده فى مقاومة هذا الإنذار ، وطالب بيفن بأن تتنازل مصر عن الجانب السياسى للمسألة وتنظر للأمر نظرة عملية والواقع أنه كان على بريطانيا أن تنظر هى للأمر نظرة عملية وتقلع عن غبائها وتذكر أن الحل العملى الوحيد هو الجلاء غير المقرون بأى شرط أو قيد ، وقد قال له صلاح الدين :

« ان الشعب المصرى يتمسك بكلمة الجلاء ويميل اليها بقدر ما تبغضونها أنتم فى بريطانيا والسبب هو تاريخ الاحتلال وأثره السيئ فى الجيش المصرى واخلاف الوعود الكثيرة التى بذلها الانجليز بالجلاء ، واسترسل الوزير المصرى فقال :

« ان ما يخالجننا من شك فى أى ترتيب يتفق عليه لتقوية الجيش المصرى وتعليق جلاء القوات البريطانية على اتمام هذه التقوية والوفاء بالوعود المتكررة بل أن المدة التى مضت على معاهدة سنة ١٩٣٦ كافية وحدها لهذا الغرض ومع ذلك بقى الجيش المصرى فى حالته الراهنة ، وبقي الاحتلال بحجة ضعف هذا الجيش ، أى أننا أمام حلقة مفرغة يتعين من وجهة النظر المصرية الخروج منها ، ولا يكون ذلك الا بتحديد وقت معين لجلاء القوات البريطانية عن مصر دون أن نربط بين ذلك وبين الترتيبات التى يتفق عليها لتقوية الجيش المصرى ،

وَأُنْتَهَتْ معاديات صلاح الدين - بيغن بغير طائل وقد وعند الوزير البريطاني بأن يرجع الى المختصين قبل ابداء رأى نهائى ، والحقيقة أنه كان يحاول أن يكسب الوقت ويعمل على تهدئة الاعصاب النائرة فى مصر، دون التنازل عن آرائه الاستعمارية .

استمرار المراوغة وكسب الوقت

قبل مغادرة وزير الخارجية المصرية للعاصمة البريطانية صدر بلاغ مشترك جاء فيه أن المحادثات قد جرت « بروح الود والتعاون وأسفرت عن تبادل مفيد جدا للآراء »

ولما عاد الدكتور محمد صلاح الدين فى أوائل سنة ١٩٥١ كان المتوتر فى مصر يتزايد يوما بعد الآخر ، اذ لم يخف سوء نية الجانب البريطانى ، على الرغم من أن المحادثات كانت فى طى الكتمان ، واستطيع أن أصرح استنادا على معلوماتى الشخصية كرجل اتصل مباشرة بموضوع هذه المباحثات فى حينها وتصفححت أوراقها حينما كنت أعد النسخة الفرنسية من هذا الكتاب لجامعة باريس ، أستطيع أنؤكد أن الجانب المصرى راح يستعد لكل احتمال ويحصر سوابق إلغاء المعاهدات من جانب واحد ويعد دراسة بالمسوغات القانونية لإلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ اذا أمعنت انجلترا فى المماطلة والتلاعب ومحاولة كسب الوقت .

تخلى بيغن عن منصبه فى وزارة الخارجية البريطانية للمستتر هربرت موريسون ، لما ساءت حالة بيغن الصحية قبيل وفاته ، وما كان ذلك التغير ليؤدى لاضاعة وقت طويل للبت فى هذه المسألة لان تغير الوزراء أمر لا يؤثر على خطوط سياسة تلك الدولة فان الشئون الخارجية يوكل أمرها عادة للموظفين الدائمين فى وزارة الخارجية البريطانية .

وقد أحست انجلترا بشيء من القلق نتيجة لمظاهرات الطلبة فى القاهرة فأراد وزير خارجية بريطانيا الجديد معالجة الموقف برسالة شخصية وجهها الى وزير خارجية مصر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٥١ ، وقال فيها :

« وأشعر بأنه من الضرورى فى معالجة مسألة لها مثل هذه الأهمية أن أتم بالتفصيلات ، وأن أبحث جميع ملابسات الموضوع ، وفى ظنى أنه يكون من الخطأ أن أحاول العجلة فى بحث المسألة ، ولو أنى أقدر تقديرا كافلا الصعوبات التى تواجهها الحكومة المصرية ، والجهود التى بذلتها لمنع المناقشة العلنية قبل أوانها » .

وأجاب الدكتور محمد صلاح الدين في ٢٧ مارس سنة ١٩٥١ برسالة شخصية قال فيها « ولا يشك وزير الخارجية في أن مستر موريسون يوافق على أن المحادثات قد طالت أكثر من اللازم ، وأنه لابد ، لصالح البلدين من الوصول بها الى نتيجة حاسمة في أقرب وقت ،

وكان وزير خارجية بريطانيا يتشاور مع سفيرها بالقاهرة وقد عاد السفير واستأنف المحادثات مع وزير خارجية مصر في ١١ ابريل سنة ١٩٥١ وتناولت هذه المحادثات موضوع قاعدة قناة السويس بجلسة ٢٤ ابريل سنة ١٩٥١ وقد جاء السفير البريطاني ببعض المقترحات المضادة التي لا تحقق الجلاء ولا تخرج عن سياسة بريطانيا الاستعمارية ، فأجاب الدكتور محمد صلاح الدين بقوله :

« تبدي الحكومة المصرية أسفها البالغ وخيبة أملها المؤلمة لما جاء به الرد البريطاني بعد محادثات طويلة استغرقت أكثر من عشرة شهور بذل فيها الجانب المصري كل ما في وسعه لتوضيح حبه وتأييده ومواجهة جميع الاعتبارات التي يعنى بها الجانب البريطاني بما لا يتعارض مع حقوق مصر » .

« ولا يسع الحكومة المصرية الا أن تقابل المقترحات التي تضمنها هذا الرد بالرفض المطلق في جملتها وتفصيلاتها وبخاصة في النقاط الآتية : »

١ - « الوقت الذي يبدأ فيه جلاء القوات البريطانية والمدة التي يتم فيها هذا الجلاء » .

٢ - « تعليق معدل انسحاب القوات المقاتلة والقيادة العامة على معدل اعدام مكان لاقامتهم في مكان آخر » .

٣ - « المدة التي يتم فيها تسليم القاعدة للقوات المصرية المسلحة واشتراط إدارة هذه القاعدة وفقا لسياسة انسكرية البريطانية تحت الاشراف الاداري لمجلس اشراف انجليزى - مصرى » .

٤ - « انشاء نظام انجليزى - مصرى طويل الاجل للدفاع الجوى المنسق على أن يشمل وحدات مصرية وبريطانية » .

٥ - « المعدل المتناهي في البطء الذي يقترح تزويد القوات المصرية بالاسلحة والمعدات اللازمة لها » .

٦ - « عودة القوات البريطانية في حالة خطر الحرب الداهم او قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » .

٧ - « الفصل بين قضية الجلاء وقضية وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري » .

٨ - « ائتمار بانتظار الفرصة الممكنة عمليا لتأخير تمتع السودانين بالحكم الذاتي » .

« ويهم الحكومة المصرية ان تؤكد كذلك أنها ترفض فيما يخصها دعوى الحكومة البريطانية الخاصة بالمساهمة في الدفاع عن منطقة الشرق الاوسط بحجة التزاماتها نحو حلفائها الآخرين في شمال الاطلسي وفي الشرق الاوسط » .

« وفيما يلي المقترحات التي ترى الحكومة المصرية بدورها تقديمها لتكون أساسا لاستئناف المفاوضات بين الحكومتين بغية حل المشكلة المعلقة بينهما : »

١ - « الشروع في اجلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد عقدا لاتفاق مباشرة وضرورة اتمام هذا الجلاء برا وبحرا في مدة لا تتجاوز سنة » .

٢ - « تسليم القاعدة الى القوات المصرية المسلحة بمجرد اتمام الجلاء وفقا لتبند السابق » .

٣ - « اعطاء اولوية خاصة لتزويد الجيش المصري بالاسلحة والمعدات اللازمة له في اقرب وقت باعتبار مصر قائمة في منطقة استراتيجية حساسة » .

٤ - « وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري وتمتع السودانين في نطاق هذه الوحدة وفي مدى عامين بالحكم الذاتي » .

٥ - « انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم الان في السودان بمجرد انتهاء هذين العامين » .

٦ - « عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه ان تعود القوات البريطانية الى الجهات التي يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها اليها للمعاونة في الدفاع عن مصر في حالة اشتباك المملكة المتحدة في حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر » .

٧ - « اذا عادت القوات البريطانية الى مصر وفقا لتبند السابق فيتعين الشروع في اجلائها عنها بمجرد انتهاء العمليات الحربية على ان يتم الجلاء برا وبحرا وجوا في اجل اقصاه ثلاثة اشهر » .

٨ - « الغاء معاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ أغسطس سنة

١٩٣٦ وجميع ملحقاتها وكذلك اتفاق سنة ١٨٩٩ الخاصين بالسودان بمجرد
سريان الاتفاق الجديد .

« هذه هي مقترحات الحكومة المصرية وهي - كما أوضح الجانب المصرى
بتفصيل ووضوح فى معادثاته مع الفيلد مارشال سليهوم مع السفير
البريطانى ومع المفور ته مستر بينفنز - كفيلة بمواجهة الموقف الدولى وهى
وحدها السبيل لتصفية التجو العالك الذى يكتنف العلاقات المصرية
البريطانية تخير البلدين ومصصلحة السلام الدولى فى الشرق الاوسط
كله » .

« فاذا قدرت الحكومة انبريطانية - كما نرجو بكل اخلاص - ان المصلحة
البريطانية والمصرية والدولية تدعو كلها الى المبادرة بقبول هذه المقترحات
اساسا لتسوية المشاكل القائمة بين البلدين وأن كل تأخير فى معالجة
الموقف شديد الضرر يستقبل العلاقات المصرية البريطانية وبفضية السلم
العام فحينئذ لا تكون هناك اية صعوبة فى الوصول الى الاتفاق المنشود » .

« اما اذا انتهت جميع الجهود بعد هذا الوقت الطويل الى الفشل
فالحكومة البريطانية تعرف ولا ريب بموقف مصر من معاهدة ١٩٣٦ واتفاقي
سنة ١٨٩٩ فقد اوضحت الحكومة المصرية بكل صراحة وجلال هذا الموقف
فى مناسبات كثيرة آخرها خطاب العرش الذى اتقى فى البرلمان المصرى
فى نوفمبر الماضى » .

وقد شعرت الحكومة البريطانية بتصميم مصر على الغاء معاهدة سنة
١٩٣٦ واتفاقيتى الحكام الثنائى فى السودان لسنة ١٨٩٩ فعمدت لسياسة
المذكرات الشفوية التى لاطائل تحتها وبعث السفير البريطانى فى ٣٠ مايو
برسالة شفوية الى وزير الخارجية ذكر فيها أن مجلس الوزراء البريطانى
سيبحث المسألة المصرية فى اليوم التالى وأنه ينتظر قرار ذلك المجلس ،
وفى ٨ يونيو أرسل السفير مقكرة قال فيها ان حكومة بلاده تدرس « بعناية
المقترحات التى تضمنتها مقكرة الحكومة المصرية بتاريخ ٢٤ أبريل بشأن
احتمال عقبه اتفاق انجليزى مصرى جديد خارج بالدفاع ، بأمل امكان
الاهتداء الى طريقة ما تضيق شقة الخلاف الواسع فى الرأى الذى يبدو
بوضوح بين المقترحات البريطانية والمصرية أو على الاقل ايجاد وسيلة
مشتركة لمعالجة المشكلة ، وفى الوقت ذاته تلاحظ حكومة جلالة الملك فى
المملكة المتحدة ، وهى شاعرة بخيبة الامل ، فى حين أن مقترحاتها ، تمثل
تعديلا كبيرا جدا للوضع الذى قرره المعاهدة الانجليزية المصرية المعقودة فى

سنة ١٩٣٦ ، فإن المقترحات المصرية لا تبدو أنها تختلف في الجوهر عن المطالب التي أعلنتها الحكومة المصرية كأهداف لها ، حين تولت الحكم منذ ١٨ شهرا .

الدفاع المشترك

حاولت السياسة البريطانية بما جبلت عليه من لؤم الطبع أن تخرج بالمسألة المصرية عن جوهرها وتدعى أن الأمن مهدد في الشرق الاوسط لتتقدم بمشروع دفاع مشترك يكون ستارا لاحتلالها لقناة السويس ، وأرادت في هذه المرة أن توسع رقعة المسألة وتدعو غيرها من الدول الغربية للاستتراك في هذا الدفاع وهي مؤمنة مقدما أن شيئا من ذلك لن يحدث بأية حال لان مصر متمسكة بالجلاء من غير قيد ولا شرط ، ولا تقبل بأية حال الكلام في دفاع مشترك قبل الجلاء ، ولكن بريطانيا أرادت بخبثها أن توحى لحلفاء الغرب كذبا بأن موقف مصر مشبع بالفطرسية والعناد ، وبذلك تنال بريطانيا تأييدا ضد مصر من العصاة الغربية ، فتضعف عزم مصر وتعطل تحقيق هدفها .

وتوطئة لذلك التقم السفير البريطاني بوزير الخارجية المصرية في ٦ يوليو سنة ١٩٥١ وقال له :

« لم يكن من المستطاع ان نقرب أي اقتراح من مطلب الحكومة المصرية الخاص بالجلاء الكامل ، ونحن ندرس الآن طريقة علاج مشترك ، لمسألة الدفاع ، وعندما أتلقي تعليمات في هذا الموضوع ، سأحيطكم علما بها ، ولست يائسا من الوصول الى اتفاق . بيد أن على الحكومة المصرية أولا أن تدرك أنها أمام واحد من أمرين :

١ - التعاون في مشروع دفاع واف ، يجنب مصر الغزو كله .

٢ - أن تتعرض مصر لغزوين ، أحدهما من الشمال الشرقي لاحتلال البلاد ، والآخر من الغرب ، تقوم به الدول الغربية لطرد المعتدين ، وهذا أمر مؤكد تمام التأكيد .

« والتعاون في مشروع دفاع مشترك ، يتيح لكم بالتأكيد فرصة طيبة لتجنب الغزو ، كما وقع في الحربين الماضيتين ، واني على يقين من أنه ليس من المستحيل أن نجد طريقة علاج مشترك لمسألة الدفاع .

وقال وزير الخارجية المصرية : قبل أن أرد على تعليقكم ، أود أن أسأل بوجه عام ، هل ينتظر ان نتلقى الرد على مقترحاتنا المضادة الخاصة بالجلاء ؟

وأجاب السفير البريطاني بأنه لا يستطيع الإجابة على هذا السؤال وأن حكومته مشغولة بمسائل أخرى، ونبه الدكتور صلاح الدين السفير البريطاني إلى أن الدورة البرلمانية وشيكة الانتهاء ، وأن « من حق ممثلي الأمة أن يعرفوا قبل فض دورتهم هل فشلت المحادثات أم نجحت ، والنتيجة الطبيعية لفشل المحادثات هي قطعها وتقديم جميع تفصيلاتها إلى البرلمان الذي يجب أن يقدم إليه حساب دقيق عن تصرف الحكومة المصرية ، في أهم مسائل السياسة الخارجية ، طوال العامين الماضيين » ، وقال عن تعليق السفير البريطاني في شأن الجلاء ، « أنه أفرغ في لغة الحرب والمقبرة والغزو ، مع أننا كأعضاء في هيئة الأمم المتحدة يجب أن نبحث بلفظة السلم والأمن الدولي ، وإقرار الحق والعدل واحترام سيادة الشعوب ، ووحدة أراضيها ، وهي اللغة التي لم ننجح حتى الآن في اقناعكم بها ، ولا أحسب أن هناك سبيلا إلى أي اتفاق ، حتى تتقارب اللغتان »

النداء بقطع المحادثات

وفي ٦ يوليو بعث وزير الخارجية المصرية بمفكرة إلى السفارة البريطانية قال فيها « والحكومة المصرية تجد نفسها مضطرة لأن توجه التفات حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة إلى تعذر الاستمرار - إلى غير حد - في المحادثات التجارية بين الطرفين ، منذ شهر يوليو سنة ١٩٥٠ ، فقد استغرقت هذه المحادثات حتى الآن أكثر من عام ، دون أن تلوح بآفاق أمل في الوصول إلى الاتفاق المنشود ، بل إن هذه المحادثات ليست إلا حلقة أخيرة من سلسلة المحاولات التي بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها لإقناع بريطانيا بضرورة احترام حقوق مصر وكف العدوان عن سيادتها ووحدة أراضيها . ووضح أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة لا تخسر شيئا من هذه المطاولة ، أما الحكومة الملكية المصرية ، فقد أصبح من المستحيل عليها وعلى الرأي العام المصري قبول استمرار هذه الحالة فترة أخرى »

بيان صلاح الدين في البرلمان

في ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١ ألقى مورييسون ، بيانا بمجلس العموم البريطاني تعرض فيه للمسألة المصرية ، وكشف هذا البيان بوضوح عن عدم الجدوى من محادثة الانجليز أو مفاوضاتهم وقد حاول أن يجد أنصارا من الدول المستعمرة ضد مصر فقال : « لم يعد وجود القوات البريطانية في

مصر اليوم مسألة لاتعنى خير بريطانيا ومصر وحدهما ، فنحن دولة تجمّل
بالتّيا بة عن بقيّة دول الكومنولث وحلفاء الغرب ، مسؤوليات كبيرة فى
الشرق الأوسط ، ومصر هى مفتاح الشرق الأوسط من بعض الوجوه ،
والادعاء باستطاعة مصر الوقوف موقف الحياد فى أى صراع دولى ، ما هو الا
سراب خداع ، كما يؤيد التاريخ لك ، فمصر تحتل جسرا بين قارتين ،
وتسيطر على نقطة اتصال حيوية فى المسالك البحرية بين نصفي الكرة
الارضية الشرقى والغربى ، فهى بهذا الوضع هدف ذو أهمية قصوى لاية
دولة معتدية فى الحوض الشرقى من البحر الابيض المتوسط ، .

وقال عن قناة السويس :

« أما عن قناة السويس فان المجلس يشاركنى الاسف ، على ان الحكومة
المصرية لم ترد الى الآن ، تعديل موقفها بصدد القيود التى فرضتها والتى
لا تزال تنفذها متحدية الرأى العام العالمى الذى يرى حرية الملاحة فى قناة
السويس ، وقد بذلنا بالاشتراك مع الدول البحرية الكبيرة الاخرى كل
ما فى وسعنا من جهد بالوسائل الدبلوماسية لاقتناع الحكومة المصرية
بان هذه القيود ظالمة غير معقولة وأن تعمل على وضع حد نهائى لها . »

وفى ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ألقى الدكتور محمد صلاح الدين بالبرلمان
بيانا مسهبا شرح فيه الموقف بين مصر وبريطانيا وتناول ثلاث مسائل هى
الجلاء ، والسودان ، وفلسطين ، وتعرض لبيان موريسون التى تقدمت
الإشارة اليه وفنده ، وكان بيان صلاح الدين بمثابة مقدمه لموقف مصر الذى
اتخذته فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، أما عن الجلاء فقد ذكر صلاح الدين فى
بيانه المتقدم :

« منذ أن منيت مصر بالاحتلال البريطانى فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢
وهى تطالب بالجلاء والانجليز يتذرعون بشتى العلل لاطالة أجل الاحتلال .
فحماية الخديو وحماية الاجانب ، وحماية ذوى الجلايب الزرقاء ، وحماية
أصحاب المصالح الحقيقية ، كل هذه العلل المختلفة المتناقضة ، فى بعض
الاحيان ، تذرعوا بها الواحدة بعد الاخرى فلما نهضت مصر نهضتها
الكبرى وتجرى اجماعها على المطالبة بحقها ، وقضى هذا الاجماع على كل
علة ، تتمسح بالغير وترمى الى اظهار الانجليز بمظهر الساعين الى الخير
أفضحوا فى النهاية عن العلة الحقيقية فجابهوا الوطنية المصرية بحماية
المواصلات البريطانية ، فلما فقدت هذه العلة أكثر قوتها باستقلال الهند
والباكستان وقد كالت الهند فى يوم ما أكثر جزهرة فى تاج الامبراطورية

لم تفرغ جعبة الانجليز من العسل والحجج فهم اليوم يتذرعون بها سفاهة
سعادة المستر موريسون « مسئوليات بريطانيا العظمى فى الشرق الاوسط
بالنيابة عن باقى دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام » .

« والى جانب هذه العلل لاطالة أجل الاحتلال بذلت السياسة البريطانية
بكل سخاء عددا هائلا من وعود الجلاء لتخدير المصريين حتى زادت هذه
الوعود على السنتين آخرها وعدهم الصريح فى سنة ١٩٤٦ بأن يتم الجلاء
برا وبحرا وجوا فى أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

« أما أثر الاحتلال الهدام فى تفريقنا وتأخيرنا وافساد أمورنا وتعطيل
مرافقنا فذلك ما لا أحسبنى فى حاجة الى التنويه عنه فى هذا المكان ولكنى
لا أجد بدا من اشارة واحدة على سبيل التمثيل الى حالة الجيش المصرى بعد
تسعة وستين عاما من الاحتلال وبعد خمسة عشر عاما من ابرام معاهدة
سنة ١٩٣٦ التى أخذ الانجليز فيها على عاتقهم تدريب الجيش المصرى
وتزويده بالاسلحة والمهمات . ولو أنهم كانوا مخلصين فيما زعموه من
أنهم احتلوا مصر لخير المصريين أو فى القيام بالمهمة التى أخذوها على
عاتقهم فى معاهدة ١٩٣٦ لاصبح جيشنا اليوم من القوة والتدريب
والتجهيز بحيث يعتمد عليه أكبر اعتماد فى الدفاع عن مصر وجاراتها
الدول العربية وبحيث يستطيع أن يحمل فى نطاق ميثاق الامم المتحدة
جانبها مهما من مسئولية استتباب السلام واستقرار الامن الدولى فى
الشرق الاوسط .

« ولكن كيف يعمل الانجليز على تقوية الجيش المصرى فتسقط حجتهم
فى احتلال مصر فيما يزعمونه لانفسهم من مسئوليات فى الشرق الاوسط ؟!
لابد اذن من أن يبقى الجيش المصرى الباسل مجردا عن السلاح والعتاد فلا
تغنى مصر بسالة الجنود » .

« وهذا ما عمل عليه الانجليز فى كل وقت وما ضاعفوا الهمة فى العمل
عليه الا أن فهم لا يكتفون بأن يمتنعوا عن توريد الاسلحة التى تعاقدنا معهم
عليها ودفعنا بالفعل اكثر اثمانها ولا بالضجة التى يثيرونها بين الحين والحين
فى مجلس اللوردات لتأكيد عزمهم على حرمان مصر من كل سلاح بل يتعقبوننا
الى كل مصدر من مصادر الحصول على الاسلحة ليسدوا دوننا كل سبيل .
« وهكذا يستطيعون ان يواصلوا مزاعمهم التى يحتجون بها فى تثبيت
قدم الاحتلال » .

« حلقة مفرغة لا مخرج منها اذا جارينا علل الانجليز وغضضنا الطرف عن
حقائق الماضي المؤلمة مقتصرين على النظر كما يدعوننا الى حقائق الموقف

الحالي أى خطر الحرب الذى يقولون انه يهدد الشرق الاسبسط كما يهدد العالم كله .

« ومتى خلع العالم من خطر الحرب ؟ ! »

قبل الحرب العالمية الاولى قيل لنا ان هذا الخطر يهب من ناحية المانيا وجليقاتها دول التحالف ثلاث .

« وقبل الحرب العالمية الثانية قيل لنا انه يأتى من ناحية دول المحور (برلين - روما - طوكيو) .

وبعد الحرب العالمية الثانية يقال ان مصدره الاتحاد السوفيتى وتوابعه من دول الكومنثورم .

« وسيكون هناك على الدوام خلاف دولى يلبس ثوب خطر الحرب ويجوز القول بأنه يهدد السلام فهل يمكن أن يطالبنا منتصف بأن نقبل على سيادتنا واستقلالنا عار الاحتلال الى الابد لان العالم لن يغلو يوما من خطر يهدد أمن الدول ؟ ! »

« لا يا حضرات الشيوخ والذباب المحترمين . »

لقد عقدت مصر العزم وطيدا على أن ترفض بكل قوة أى أثر للاحتلال مهما كان الخطر الذى يقال انه يتهددها .

« إن الاحتلال الجائم على صدر مصر حقيقة قائمة تنتهك استقلالنا وتجرح عزتنا الوطنية وأثر باق من آثار الاستعمار البريطانى ذى التاريخ المشئوم الطويل فلا بد لنا من محوه . أما خطر الحرب الذى يلوح به ونحذر منه فانه لا يعدو أن يكون احتمالا نرجو الله ان لا يتحقق . ولن يتحقق بأذن الله اذا عمت المساواة فى السيادة بين الدول واحترمت كل دولة قوية سيادة الدول الصغيرة الضعيفة ووحدة أراضيها بادئة بنفسها ضاربة المثل الطيب فى حسن السلوك الدولى بصرف النظر عن تصرفات غيرها . »

« وهذا فى الواقع ما يدعو اليه ميثاق الأمم المتحدة الذى أكد مبدأ المساواة فى السيادة وحرم على كل دولة من الاعضاء أن تنتهك سيادة غيرها من الدول أو وحدة أراضيها . وهذا ما قضت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة إذ أوصت فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأنه لا يجوز لاية دولة أن تحتفظ بقوات فى أراضى غيرها من الدول المستقلة بدون رضاها وما أحسبني فى حاجة الى التأكيد بأن مصر ترفض رفضا باتا بقاء القوات البريطانية فى أرضها . »

« ومن جهة أخرى فقد نص الميثاق على مختلف الاجراءات والوسائل التى

تكفل فض الخلاف بين الدول وضمنان السلم العالمى وليس منها فيما أعلم
أن تحتل بريطانيا أرض مصر رغم أنفها ، .

« فاذا قيل ان هذه الاجراءات والوسائل لم تستوف بعد كامل تفصيلاتها
ولم تنهيا لها كل العوامل المواتية أجبناً بأن الجمعية العمومية قد رسمت
فى دورتها الماضية وسيلة العمل المشترك لتوطيد السلام فكان أساس
هذه الوسيلة الاعتماد على الجيوش الوطنية للدول فى مهمة حفظ الامن
الدولى بها وفى المناطق المجاورة لها . وقد أبدت مصر من أول لحظة تمام
استعدادها للاشتراك فى المهمة الدولية الجليلة الشأن اذا قدم لها وللدول
الشرق الاوسط ذات الموقع الاستراتيجى الحساس ماينقصها من السلاح
والعتاد للمساهمة فى صيانة الامن الدولى فى هذه المنطقة ، .

نعم يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . انى اعلن من هذا المنبر
العالى اخلاصنا الاكيد للمبادئ السامية والاهداف العظيمة التى قام عليها
ميثاق الامم المتحدة وللقرارات التى تصدرها هذه الهيئة وفقاً له ومن
تمام هذا الاخلاص أن نرفض الاحتلال ونصر على الجلاء وان نبادر الى
دخس هذه البدعة الاخيرة من بدع السياسة البريطانية وأعنى بها
المسئولية التى يقول الانجليز الآن بأنهم يحملونها فى الشرق الاوسط
بالنيابة عن دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام ، فليس مهما
أن يدعى الانجليز لانفسهم فى الشرق الاوسط من المسئوليات مايشاءون اذا
كانت دول الشرق الاوسط نفسها لا تقرهم على مايدعون ،

وختم الوزير المصرى بيانه بتلخيص الموقف بين مصر وانجلترا فقال :
« لقد أغلق وزير الخارجية البريطانية بتصريحاته الاخيرة فى مجلس
العموم باب المحادثات التى كانت تجرى بين الحكومتين ، أما الخطوات التالية
فستنتهى اللجنة السياسية الوزارية التى يرأسها رئيس مجلس الوزراء من
تقريرها فى الايام القليلة المقبلة ، ثم يعرض الامر على مجلس الوزراء لاقرار
هذه الخطوات بصورة نهائية ، ثم نعود اليكم فى البرلمان قبل فض هذه
الدورة لنطلعكم على الحقائق كاملة ونحدثكم فى جميع ماينتويه لتحقيق
الاهداف الوطنية ، اتى اجمع عليها شعب مصر والسودان وتلوفاء بالعهد
الحاسم الذى قطعه حكومتكم على نفسها فى خطاب العرش الاخير »

وقد بلغت القحة والتجرد عن فهم الاصول الدبلوماسية بالسفارة
البريطانية أن تنشر بيانات فى الصحف المصرية محاولة فيها أن تدافع عن
موقف بلادها الاستعماري ، وكان الواجب يقضى على تلك الصحف أن
تسيف تلك السفارة وتوقفها عند جدها ، وكذلك أصيبت بالهستيريا

فبعثت الى رئيس الحكمة بمذكرة جوفاء في ٨ أغسطس ، وفي ٩ أغسطس أرسل السفير البريطاني الى رئيس الحكومة نبذة من خطاب موريسون في مجلس العموم ، وفي ١٧ أغسطس أرسل كتابا الى النحاس رفق رسالة شخصية لولبية من هربرت موريسون ورسالة أخرى من موريسون الى وزير الخارجية المصرية ، ولكن تلك الرسائل والبيانات لم تكن الا مناورات أريد بها كسب الوقت من الجانب البريطاني ولم تر الحكومة المصرية تحت ضغط الرأي العام بدا من أن تقف من الانجليز الموقف الحاسم الذي لم يكن هناك أي موقف سواء يصحح علاج تلك الحالة المائعة التي استمرت سنين طوال ، على وثيرة واحدة .

الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

واتفاقيتي الحكم الثنائي لسنة ١٨٩٩

في اكتوبر سنة ١٩٥١

يعتبر يوم ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ يوما خالدا في تاريخ مصر الحديث ، وتقطعة تحول جوهرية في سياسة مصر الخارجية وعلاقتها ببريطانيا ، ففي مساء ذلك اليوم ألقى رئيس الحكومة ، الأستاذ مصطفى النحاس ، بيانه الرائع الذي قوبل بترحيب شديد من المصريين من مختلف الطبقات والالوان الحزبية ، وكان هذا البيان الذي ألقى في البرلمان وحملته موجات الاثير الى العالم كله أجمل رد على السياسة البريطانية ، وفي مساء ذلك اليوم قذفت مصر بمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي في السودان في سبيلها المهملات ، ولم يكن ذلك افتراء ولا تجنيا ولا بدعة في الحياة الدولية . فالآراء الفقهية التي تؤيد هذا الموقف والسوابق الدولية المماثلة له لا حصر لها ، وفيما يلي بيان الرئيس السابق مصطفى النحاس :

« عند ما عقدت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ كان خطر الحرب العالمية الثانية يسرع الخطى وكان الخلاف يستفحل يوما بعد يوم ، بين دول المحور وبين بريطانيا العظمى وحليفتها ، وكانت مطامع ايطاليا الفاشية تتجه الى القارة الافريقية وتتخطى بمصر والسودان من حدود مصر الغربية ، وحدود السودان الجنوبية الشرقية ، وكان الاستعمار البريطاني من جهة أخرى ، جاثما على عنبر مصر يمارى في استغلالها وسيادتها ، ويزعم لنفسه حق حماية الإقليم فيها ، ويفرض سلطانه على أهم شئونها الخارجية والداخلية فيعرقل

نهضة البلاد وسيرها الحثيث، لاستكمال استقلالها وتبوأ المركز اللائق بها في المجتمع الدولي . وكانت الامتيازات الاجنبية من جهة ثالثة تعبت بسيادة مصر المالية والقضائية والادارية ، وتهدر كرامة المصريين ، وتعوق تقديمهم من كل ناحية من نواحي النشاط الوطني . وكان الانجليز من جهة رابعة قد استغلوا فرصة مقتل السردار في سنة ١٩٢٤ فقطعوا كل علاقة بين مصر والسودان باخراج الجيش المصري من أرضه والموظفين المصريين من ادارته . وكان جيش مصر من جهة خامسة في أمس الحاجة الى التحرر من اشراف الانجليز والحصول على ما يلزمه من تدريب وتجهيز للنهوض بمهمته الجليلة الشأن في الدفاع عن حياض الوطن .

« في هذه الظروف وتحت ضغط هذه العوامل للمادية والادبية اضطرت مصر الى توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ لتعالج أخطار الحرب العالمية الثانية وشروطها ولتواجه نتائجها كدولة مستقلة معترف بسيادتها ولتتخلص من عار الامتيازات الاجنبية ومن آثارها المهلكة ولتعيد علاقتها من الناحية العملية بالسودان وهو شرط الوطن الجنوبي ولتشرع على الفور في اعداد الجيش المصري وتدريبه وتزويده بالاسلحة والمهمات وفقا لتعهدات الحكومة البريطانية في المعاهدة ليصبح هذا الجيش في أقرب وقت ممكن قادرا على الحلول محل العدد المحدود من القوات البريطانية الذي سمحت المعاهدة لبريطانيا بوضعه في منطقة قناة السويس وبذلك تتخلص مصر نهائيا من كل أثر للاحتلال البريطاني » .

« ثم حل الخطر المرتقب وقامت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ فقدمت مصر لبريطانيا العظمى وحلفائها أجل الخدمات وأنفع المساعدات واشتركت معهم في احتمال أفدح التضحيات وكان لمعاونتها أثر فعال في كسب الحرب كما اعترف بذلك الكثير من رجالات بريطانيا الرسميين عسكريين ومدنيين كاللورد الكسندر ومستر تشرشل ومستر ايدن ومستر بيفن » .

« وبانتصار الامم المتحدة في الحرب تغيرت الظروف الدولية التي عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ تغيرا كاملا فقد خرجت دول المحور التي عقدت هذه المعاهدة لمواجهة خطرها منهزمة شر هزيمة وقضى قضاء مبرما على قوتها العسكرية وبالتالي على الخطر الذي كان ماثلا عند أبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ . ومن جهة أخرى اعتبرت الدول المنتصرة نفسها كتلة متحدة اشترك جميع اعضائها في وضع النظام الدولي السلمي الذي يرتب علاقات الشعوب بعضها ببعض وبذلك لم يقتصر الامر على انتفاء الخطر الذي

كان يتهدد مصر من ناحية دول المحور بل انتفى في الواقع كل خطر يتهدها من أية ناحية أخرى .

« وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة المنعقد بسان فرانسيسكو في يونية سنة ١٩٤٥ وافيا بالغرض من هذه الناحية قائما في نفس الوقت على أسس جديدة في المعاملات الدولية تختلف تمام الاختلاف عن الأسس التي قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ فهو يحرم الحروب كوسيلة من وسائل فض المنازعات الدولية ويوجب فض هذه المنازعات بالوسائل السلمية ويحظر كل اعتداء على استقلال الدول الأعضاء ووحدة أراضيها ويقرر حق الشعوب في تقرير مصيرها وينص على المساواة التامة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء كما ينص على أنه إذا تعارضت التزامات أعضاء الأمم المتحدة المترتبة على الميثاق مع التزاماتهم المترتبة على أي اتفاق دولي آخر وجب تغليب التزاماتهم المترتبة على الميثاق » .

« وازاء هذا كله ونظرا لاجماع الشعب المصري على المطالبة بحقه الكامل في جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا عن مصر والسودان ووحدهما تحت التاج المصري دخلت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية في مفاوضات لإعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ لكي تستبدل بها معاهدة أخرى تتمشى أحكامها مع الأحوال الدولية الجديدة واستمرت هذه المفاوضات من أوائل أبريل الى أواخر أكتوبر سنة ١٩٤٦ وانتهت الى مشروع صدقي - بيقي - الذي اختلف الطرفان المتفاوضان على تفسير البروتوكول الملحق به عن السودان والذي وقف الامر عند حد التوقيع عليه بالاحرف الاولى من اسماء المتفاوضين اذ تجلى اجماع الرأي العام في مصر على رفضه لقصوره عن تحقيق المطالب الوطنية » .

وفي ٨ يولييه سنة ١٩٤٧ رفعت الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين بريطانيا العظمى الى مجلس الامن طالبه جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما وانهاء النظام الاداري القائم بالسودان فعقد مجلس الامن للنظر في هذا النزاع احدى عشرة جلسة بين ٥ أغسطس و ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ولكنه عجز عن اصدار أي قرار في شأنه اذ لم يحصل أي مشروع من مشروعات القرارات التي قدمت في هذا الشأن على الاغلبية اللازمة . وقد اشتركت جميع المشروعات في مطالبة طرفي النزاع باستئناف المفاوضات المباشرة لتسويته بالاتفاق بينهما ثم قرر الرئيس الاحتفاظ بالنزاع في جدول أعمال المجلس وانتهى الامر عند هذا الحد .

« ثم تبادللت الحكومة المصرية مع ادارة السودان من جهة ومع الحكومة البريطانية من جهة أخرى وسائل كثيرة بشأن الاصلاحات الادارية والتشريعية فى السودان وتلت ذلك محادثات فى هذا الشأن بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى بدأت فى ٦ مايو وانتهت فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ ولكن جميع هذه المكاتبات والمحادثات منيت بالفشل ولم يستطع الطرفان الاتفاق حتى فى هذا النطاق المحدود الذى لم يتناول بحث الوحدة بين مصر والسودان .

« وفى شهر يناير سنة ١٩٥٠ أجريت فى مصر الانتخابات العامة فأسفرت عن تولية الحكومة القائمة وقد تجلى فى هذه الانتخابات من جديد اجماع الشعب المصرى على مطالبه الوطنية فنوهت الوزارة بهذا الاجماع المنقطع النظير فى خطاب العرش الذى افتتحت به الدورة الاولى للهيئة النيابية العاشرة من دورات انعقاد البرلمان المصرى اذ جاء فيه :

« لقد أجمعت الامة اجماعا لا يشذ عنه أحد من أبنائها على وجوب تحرير وادينا مصره وسودانه من كل ما يقيد حريته واستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به فى ميدان الحياة العالمية . ولن تفتقر حكومتى فى بذل أصلىق الجهد وأمضاها لىتم الجلاء العاجل عن أرض الوادى بشطريه وتصان وحدته تحت تحت التاج المصرى من كل عبث أو اعتداء » .

« وشرعت الوزارة على الفور فى انجاز ما وعدت به ورأت أن تكون أولى خطواتها فى هذا السبيل محاولة الاتفاق مع الانجليز فدخلت معهم فى سلسلة طويلة من الاتصالات والمحادثات لعلمهم يقتنعون بالحجة وينزلون على حكم الحق وتعددت الاتصالات وطالت المحادثات وتذرعت الوزارة بالحكمة والصبر فلم تتعنت ولم تتعجل بل واجهت المشكلات مواجهة واقعية وعالجتها باقتراح الحلول العملية للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية التى لا يمكن التحول عنها وبين الملبسات الدولية التى يتعلل بها الانجليز ولكن شيئا من ذلك لم يفلح فى صرفهم عن عنيتهم واقناعهم بضرورة احترام حقوق مصر اذا شاءوا حقا أن يحتفظوا بصداقتها . فلم تجد الحكومة والحالة هذه بدا من أن تعلن فى خطاب العرش الذى ألقى فى البرلمان المصرى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أنه لامناص من إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وأن الحكومة ماضية دون تردد أو ابطاء فى تحقيق الاهداف الوطنية ولن تترك وسيلة الا اتخذتها للوصول الى غايتها بفضل تأييد البرلمان وعون الامة ويقتطعها وفى طليعة هذه الوسائل اعلان انهاء معاهدة

سنة ١٩٣٦ وما يتبع ذلك من اعلان انتهاء اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو
سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائي في السودان .

» ثم استمرت المحادثات وقصد وزير الخارجية المصرية الى لندن حيث
نباحث مع وزير الخارجية البريطانية طويلا وانتهت هذه المناقشات في ١٥
ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن قرر وزير الخارجية البريطانية أن تعرض على
مجلس الوزراء بصفة شخصية محضنة مقترحات تتضمن طريقة علاج جديدة
لمشكلة الدفاع فكلف المجلس مستشاريه أن يقوموا على الفور ببحث
هذه المقترحات . وهو يرجو أن يتمكن من الافضاء الى الحكومة المصرية بنتيجة
دراسة حكومته لطريقة العلاج المذكور في أواسط يناير سنة ١٩٥١ أو في
أسرع وقت مستطاع بعد ذلك التاريخ

ولكن المقترحات المرجوة لم تصل الى الحكومة المصرية الا في ١١ ابريل
سنة ١٩٥١ أي بعد التاريخ المضروب بثلاثة أشهر وقد جاءت مع ذلك أبعد
ما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية .

» وفي ٢٤ أبريل سنة ١٩٥١ ردت الحكومة المصرية برفض هذه المقترحات
في جملتها وتفصيلاتها مقدمة من جانبها مقترحات مضادة بشأن الجلاء
ووحدة مصر والسودان .

» ووعد الجانب البريطاني بدراسة هذه المقترحات المضادة والرد عليها
ولكن رده لم يصل الا في ٨ يونيو سنة ١٩٥١ .

ثم استؤنفت المحادثات ودار البحث فيها عن السودان وبينما هي سائرة
تبعثر القى وزير الخارجية البريطانية بيانه المعروف في مجلس العموم
البريطاني يوم الاثنين ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١ يعلن فيه تمسك الحكومة
البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك في وقت السلم بحجة الضرورات
الدولية ومعارضتها وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري بحجة
استطلاع مشيئة السودانيين .

» وقد جاء البيان ناطقا بعمق الهوة التي تفصل بين الطرفين لاصرار
الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة سياسة ادعاء
المسؤوليات وانتحال التبعات ومقاومة الحقوق الوطنية بشتى الحجج والتعلات
» وفي ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ رد وزير الخارجية المصرية على هذا البيان
بيانه الذي ألقاه في مجلسي البرلمان المصري وقال فيه ان وزير الخارجية
البريطانية قد أغلق بتصريحاته الاخيرة في مجلس العموم باب المحادثات ولكن
وزير الخارجية البريطانية بعث الى في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥١ برسالة

شخصية ينفي فيها أنه أغلق باب المحادثات ويقول إنه على العكس يبحث على وجه الاستعجال مشروعا جديدا للعلاج مسائل الدفاع قرددت عليه مبينا الاسباب التي من أجلها اعتبرت الحكومة المصرية أن خطابة في مجلس العموم البريطاني أغلق باب للمحادثات وأضفت أن جلاء القوات البريطانية ليس الا شطر القضية المصرية وأن هناك الشطر الآخر وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري وأن الشطرين كل لا يتجزأ وأن الاسس التي بنى عليها خطاب سعادته فيما يتعلق بالسودان كافية وحدها لاغلاق باب المحادثات فالموقف اذن من هذه الناحية لم يتغير في شيء بعد رسالته الشخصية ومع ذلك فلن يعدل اغتباطي شيء اذا وصلت مقترحاته المشار اليها في الوقت المناسب ووجدت فيها الحكومة المصرية من الشواهد العملية على احترام حقوق مصر الوطنية ما يدعوها الى مراجعة الموقف .

« أرسل هذا الرد في ٢٦ أغسطس ١٩٥١ ولم تصل هذه المقترحات حتى الان ولكنني تلقيت من وزير الخارجية البريطانية في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١ رسالة شخصية أخرى يقول فيها انه لا يستطيع أن يعين على وجه التحديد تاريخا لارسال مقترحاته ولكنه يتوقع أن يكون ذلك في موعد قريب . وهو يرجو أن يستطيع كذلك في القريب تقديم مقترحات جديدة عن مستقبل السودان تكون مقبولة لدى الحكومة المصرية كأساس لاستئناف المباحثات .

« وقد كلف سعادة السفير البريطاني الذي حمل الى هذه الرسالة أن يبلغ وزير الخارجية البريطانية أن الحكومة المصرية مرتبطة باعلان خطتها في البرلمان قبل فض دور الانعقاد الحالي في أوائل شهر أكتوبر على أكثر تقدير فلا معدى والحالة هذه من أن تصل المقترحات الجديدة على أساس تحقيق المطالب الوطنية قبل هذا التاريخ .

« يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين .

« هذا هو تاريخ المحادثات حتى الان وغنى عن البيان أن الجانب البريطاني لا يخسر شيئا من كل هذا التطويل والتأخير فالاحتلال قائم في منطقة قناة السويس وفي السودان والحكم البريطاني يواصل مساعيه في الجنوب لفصل السودان عن مصر تحت ستار الحكم الثنائي . أما مصر فقد أصبح من المستحيل عليها أن تصبر أكثر مما صبرت وتطول أكثر مما طاولت وتواصل هذه المحادثات التي امتدت حتى الان أكثر من ستة عشر شهرا . ثم ان هذه المحادثات ليست إلا حلقة أخيرة في سلسلة المحاولات التي بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها

لنبيل حقوقها الوطنية وإقناع بريطانيا العظمى بضرورة احترامها وكف العدوان عنها .

« من أجل ذلك أرى لزما على وقد اعتد دور الانعقاد الحالي الى أحد عشر شهرا حتى كاد يتداخل في دور الانعقاد المقبل من أن أعلن في مجلسكم الموقر أن الحكومة المصرية تعتبر الوقت المناسب الذي نوهنا عنه في ردنا على رسالة مستر موريسون الشخصية وقيدنا به وصول المقترحات الجديدة التي وعد بها قد انقضى وأن المحادثات التي كانت جارية بين الحكومتين قد قطعت بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها

« وما دام السعى المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد ثبت فشله فقد آن الاوان لأن تفي حكومتكم بالوعد الذي قطعتة على نفسها في خطاب العرش الاخير فتتخذ على الفور الاجراءات اللازمة لالغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .

« واني أودع الان مكتب المجلس المراسيم الآتية نصها :

أولا - مرسوم بمشروع قانون بالغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ والقانونين رقم ١٣ ورقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ بانهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وأحكام الاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر وأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .

ثانيا - مرسوم باقتراح تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور لتقرير الوضع الدستوري للسودان .

ثالثا - مرسوم بمشروع قانون بتعديل المادتين المشار اليهما .

رابعا - مرسوم بمشروع قانون بشأن نظام الحكم في السودان .

« وستصدر الحكومة في القريب العاجل كتابا أخضر تنشر فيه جميع الوثائق والمحاضر الخاصة بالمحادثات ليقف البرلمان والرأي العام على حقائق الموقف كاملة وليعرف العالم كله أننا لم نتعنت ولم نتعجل ولكننا تمسكنا بالحق الواضح الصريح وأيدناه بالحجج الدامغة وأبى الجانب البريطاني الا ان يتشبث بالافكار الاستعمارية التي فات أوانها والتي هي في الواقع أكبر خطر يهدد قضية الامن الدولي ويعرقل الجهود المبذولة لاستقرار السلم العالمي

• يا حضرات اتشسيوخ واثنواب المحترمين •

لم اكن بعد كل ما اوضحت في حاجة الى التعقيب على مشروعات القوانين المقدمة اليكم وتبرير استصدارها • فالظروف والملايسات والاسباب التي سبق بيانها كافية وحدها لهذا التبرير ولكني مع هذا ازيدكم بيانا في هذا العمل التاريخي الخطير •

• لقد جادل الانجليز في حق مصر في إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ •

• ولكن الامثلة لاتنقصنا على سوابق إلغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد كما تتبينون حضراتكم مما يلي :

٢- في سنة ١٨٧١ - ألغت روسيا القيصرية معاهدة باريس المعقودة في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ بشأن حيلة البحر الاسود •

٢- في سنة ١٨٨٤ - ألغت الولايات المتحدة الامريكية المعاهدة الانجليزية الامريكية التي عقدت في ١٩ ابريل سنة ١٨٥٠ والخاصة بانشاء قناة بحرية في أمريكا الوسطى •

٣- في ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ - ألغت فرنسا كونكورداتو ١٥ يوليو سنة ١٨٠١ المعقودة بينها وبين اليابان

٤- في ٣ اكتوبر سنة ١٩٠٨ - ألغت النمسا والمجر أحكام معاهدة ضمت اليها البوسنة والهرسك •

٥- في ٥ اكتوبر سنة ١٩٠٨ - ألغت النمسا والمجر أحكام معاهدة برلين المعقودة في سنة ١٨٧٨

٦- في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ - ألغت تركيا نظام الامتيازات الاجنبية الذي كان قائما فيها بمقتضى التزامات دولية •

٧- في سنة ١٩١٩ - ألغت الصين معاهدي ١٩١٣ و ١٩١٥ مع روسيا ومنغوليا •

٨- بين سنة ١٩١٧ وسنة ١٩٢٤ - ألغت الحكومة السوفيتية المعاهدات السياسية والاقتصادية التي كانت حكومة روسيا القيصرية قد أبرمتها •

٩- بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٨ - ألغت الصين المعاهدات غير المتكافئة التي كانت طرفا فيها •

١٠- في سنة ١٩٣٢ - أوقفت فرنسا دفع ديون الحرب المستحقة للولايات المتحدة بمقتضى اتفاق ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٦ •

١١ - فى نوفمبر سنة ١٩٣٣ - ألغت دولة ايرلندا الحرة المعاهدة الانجليزية - الايرلندية المعقودة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ .

١٢ - فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٤ - ألغت بولونيا التزاماتها الدولية الخاصة بحماية الاقليات .

١٣ - فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٥ - لغت ألمانيا الجزء الخامس من معاهدة فرساي .

١٤ - فى مارس سنة ١٩٣٦ - ألغت ألمانيا معاهدة لوكارنو .

١٥ - فى أول ابريل سنة ١٩٣٦ - ألغت النمسا الجزء الخامس من معاهدة سان جرمان .

١٦ - فى ديسمبر سنة ١٩٣٨ - ألغت الحكومة اليابانية معاهدة الدول التسع الموقعة فى واشنطن بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ . والخاصة بالمبادئ الواجب اتباعها والموقف الواجب اتباعه نحو الصين .

١٧ - فى يونيو سنة ١٩٣٩ - ألغت ألمانيا التصريح الالماني البولوني الصادر فى ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤ الخاص بعدم الالتجاء الى القوة .

١٨ - فى يونيو سنة ١٩٣٩ - ألغت ألمانيا الاتفاق البحرى المعقود بينها وبين انجلترا فى ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ .

« هذه أمثلة كثيرة متفاوتة التاريخ والظروف والاسباب على سوابق الغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد . وقد كان الجانب الآخر بالطبع يجادل فى جواز هذا الالفاء ولكن الالفاء مع ذلك تم وأنتج آثاره القانونية فى جميع الاحوال : وقد يقال ان أكثر الدول التى لجأت الى هذا الاجراء كانت تعتمد فيه على القوة المادية . هذا صحيح . ولكنه أبعد ما يكون عن أن ينطبق على حالتنا . فنحن لا نعتد فيما اضطررنا اليه من الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ الا على الحق الواضح والعدالة الناطقة بالمبادئ السامية التى يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة . وما من سابقة من هذه السوابق الدولية التى سقناها تشبه أو تدانى حالتنا فى سلامة الحجة ووضوح الضرورة وقوة أسباب الالفاء التى أجملها الآن حضراتكم باختصار فيما يلى : -

أولا - ان هذه المعاهدة عقدت فى ظل الاحتلال البريطانى فلم يكن شرط الاختيار الكامل متوفرا للجانب المصرى . وليس هذا رأيا جديدا يتردد هنا أول مرة لنبرر به موقفنا بل هو رأى وزير الخارجية البريطانية المغفور له مستر بيفن أعلنه بصريح العبارة فى مجلس الأمن عند ما طرح عليه النزاع الروسى - الايرانى اذ قال بالحرف الواحد « ان الحكومة البريطانية

ليؤسفها أى اتفاق يُبدو أنه قد انتزع من الحكومة الايرانية قسرا على حين تحتل حكومة الاتحاد السوفيتى جزءا من ايران » .

كما قال فى المناسبة نفسها « نحن دول قوية نوصف أحيانا بالثلاثة الكبار ولكننا نمثل القوة دون ريب وللقوة ولا شك حسابها فى المفاوضات » وقد أخذ مجلس الامن بهذا الرأى فتضمن قراره فيما تضمن أن وجود القوات الاجنبية فى أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار فى المفاوضات » .

« هذا هو حكم مجلس الامن وحكم وزير الخارجية البريطانية على الاتفاقات التى تعقد فى ظل الاحتلال وهو الحكم الحق على معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت والاحتلال البريطانى قائم فى مصر كلها لا فى بعضه أجزائها كما كان الحال فى ايران » .

« ولا بد لى هنا من أن أفصح عما نقصده بضغط الاحتلال » ليس القصد أن أحدا أكرهنا اكرها ما ديا على توقيع المعاهدة ولكننا نقصد حالة الاكراه الأدبى التى كانت تساور نفوسنا اذ نرى مصر تكاد تختنق تحت ضغط الاحتلال المتغلغل فى كل مرافقها العابت بكل مصالحها . والامتيازات الاجنبية الجاثمة على صدرها فأردنا أن نلتمس لها . من هذا الأسار مخرجا يطلقها من عقالها ويكون خطوة أولى تتلوها خطوات أوسع لاستكمال وحدتها واستقلالها » .

ثانيا - تغير الظروف التى عقدت فيها المعاهدة وقد سبق لنا تفصيل ذلك بما فيه الكفاية » .

ثالثا - انها تتناقض مع اتفاقية قناة السويس ومع ميثاق الأمم المتحدة وكلاهما أولى منها بالتنفيذ والاحترام . فاتفاقية قناة السويس عقدت قبلها بزمان طويل بين دول متعددة لتقرير وضع دولى هام هو حيدة القناة وحرية المرور فيها على قدم المساواة التامة بين الجميع . ولذلك حرمت هذه الاتفاقية على الدول الموقعة عليها محاولة الحصول على مزايا اقليمية أو تجارية أو أية مزية أخرى فى أى اتفاق دولى يعقد فى المستقبل بشأن القناة . كما ناطت بمصر وحدها - وهى الدولة صاحبة الاقليم - حق الدفاع عن حيدة القناة وسلامة المرور فيها . وهذا ما أهدرته معاهدة سنة ١٩٣٦ اهدارا تاما، اذ ليست هذه المعاهدة الا مجموعة من الميزات الصارخة لمصلحة بريطانيا وحدها على حساب استقلال مصر وسيادتها . وما كان لبريطانيا بصريح النص فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن تنتهز فرصة الاحتلال فتحصل لنفسها على هذه المزايا » .

« أما ميثاق الأمم المتحدة فقد سبق أن بينا أوجه التناقض بينه وبين معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولا حاجة بي إلى تكرار القول في أهمية هذا الميثاق ووجوب تغليب أحكامه على ما يتناقض معها من أحكام المعاهدات والاتفاقات الأخرى .

رابعا - تكرار الإخلال بأحكام المعاهدة من جانب المملكة المتحدة . والواقع أن الانجليز لا يتمسكون بالمعاهدة إلا فيما يعتمدون عليه لتأييد الاحتلال أو العبث بوحدة مصر والسودان . أما ما وضع عليهم من قيود أو ألقى من التزامات فليس له وزن عندهم فهم يتجاوزون عدد القوات التي ترخص المعاهدة بإبقائها في منطقة القناة ويتجاوزون المناطق المحددة لها ويأبون الخضوع للإجراءات الصحية والجمركية التي تفرضها القوانين المصرية . ويحاربون تدريب الجيش المصري وتجهيزه بدلا من أن يعاونوا في اعداده وتقويته وفقا لتعهدهم في المعاهدة . وقد انتهجوا ، وما زالوا ينتهجون ، في المسألة الفلسطينية سياسة لا يمكن وصفها إلا بأنها سياسة عدائية تعرض مصر لأشد الأخطار مع أن المعاهدة توجب عليهم أن لا يتخذوا في علاقاتهم مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة . وذلك فضلا عن سياستهم في السودان التي يرمون بها إلى فصله عن مصر وفصل جنوبه عن شماله تمكينا لأغراضهم الاستعمارية فيه منتهكين بذلك أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ على حد سواء .

« يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين :

« من هذا كله تتبينون بجلاء أن مصر إنما تعمل في حدود حقها القانوني والدولي إذ تنهى العمل بأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ وهذا هو الشأن لنفس الأسباب فيما يتعلق بانتهاء العمل باتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بل أن أمرهما أهون وأيسر فقد عقدتا في وقت لم تكن مصر تملك فيه عقد المعاهدات السياسية وكان الاكراه والاملاء واضحين فيهما وفي الملابسات التي سبقت عقدهما أشد الوضوح وقد وقعهما وكيل نظارة الخارجية والمعتمد البريطاني . وهما خاصتان بإدارة السودان ولم ينصا على أجل لانتهاء الوضع الذي فرضناه فهو وضع مؤقت أملته السيطرة البريطانية على أمور مصر في ذلك الحين فلا بد من أن يزول يزوالها .

« وقد كان يكفي في إنهاء العمل بهاتين الاتفاقيتين صدور قرار من وزارة الخارجية المصرية ولكن نظرا لارتباط هذا العمل بقضية الوطن الكبرى فقد فضلنا أن يتوج بموافقتكم فأدمجناه في مشروع القانون الخاص بانتهاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ .

« وبإنهاء العمل بهذه المعاهدة من جهة وبهاتين الاتفاقيتين من جهة أخرى يعود الوضع فى السودان من تلقاء نفسه الى ما كان عليه قبل الاحتلال فتستبعد كل علاقة للانجليز بالسودان ولا تبقى الا الوحدة الطبيعية التى تربطه مع مصر على مر الزمان . ويتعين بعد ذلك استكمال جميع أركان الوضع الشرعى بتعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور المصرى وتدارك ما كان الضغط البريطانى قد أكره الحكومة المصرية عليه عند وضع الدستور من حذف النص على وحدة الوطن وعلى تلقيب الملك بملك مصر والسودان . وهذا ما يتكفل به المرسوم المقدم اليكم باقتراح تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور ومشروع القانون المتضمن هذا التعديل .

« كما يتعين اصدار قانون بشأن النظام الذى يجب أن يحل فى السودان محل النظام القائم الآن وهذا ما يتكفل به مشروع القانون المقدم اليكم فى هذا الشأن وقد توخينا فيه التزام المبادئ الأساسية والخطوط العامة المتفق عليها بين الوطنيين فى الشمال والجنوب والمحقة لتمتع السودان بحكم ذاتى كامل ودستور ديمقراطى صحيح تاركين جميع التفاصيل للسودانيين أنفسهم يضعونها بمعرفة جمعية تأسيسية تمثلهم أصدق تمثيل .

« بهذا كله تتمشى النصوص الدستورية مع الوحدة الطبيعية التى جمعت بين مصر والسودان من أقدم عصور التاريخ . هذه الوحدة التى لم يكن الانجليز فى أول أمرهم يمارون فيها بل كانوا فى كل مناسبة يصرحون بأنهم يعملون فى السودان باسم مصر والحساب مصر . هذه الوحدة التى بلغ من قوتها ووضوح حجتها أن أنطقت مستر تشرشل نفسه بتشبيهه المعروف الذى مثل فيه شطرى الوادى بنخلة أصلها فى السودان وفروعها فى الدلتا وقال بصريح العبارة ان مصر والسودان من الناحية الطبيعية والجغرافية وحدة لا تتجزأ .

« يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين .

لقد انقضى وقت الكلام وجاء وقت العمل ، العمل الدائب المنتج الذى لا يعرف ضجيجا أو صخباً . بل يقوم على التدبير والتنظيم . وتوحيد الصفوف لمواجهة جميع الاحتمالات . وتذليل كل العقبات . واقامة الدليل على أن شعب مصر والسودان ليس هو الشعب الذى يكره على ما يرضاه أو يسكت عن حقه فى الحياة .

« أما الخطوات العملية التالية فستقفون على كل خطوة منها فى حينها القريب » . واتى لعل يقين من أن هذه الأمة الخالدة مستعرف كيف ترتفع الى

مستوى الموقف الخطير الذى تواجهه • متذرة له بالصبر والايمان والكفاح
وبذل اكرم التضحيات فى سبيل مطلبها الاسمى •
وانه لمن يمن الطالع أن تتم باذن الله وعلى بركته هذه الخطوة الحاسمة من
خطوات جهادنا الوطنى •

حضرات الشيوخ والنواب المحترمين :
من أجل مصر وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطالبكم اليوم
بالغائها •

أرجو اعتبار هذا البيان التفصيلى الذى تشرفت بالقائه على حضراتكم
الآن بمثابة مذكرة تفسيرية لكل مشروعات القوانين التى أودعتها مكتب
مجلسكم الموقر •

وقد وافق مجلسا البرلمان ، باجماع ليست له سابقة فى تاريخ الحياة
النيابية المصرية على المرسوم بمشروع قانون الخاص بانهاء العمل بأحكام
معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتى الحكم
الثنائى فى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ، وهذا نص المرسوم الخاص
بمعاهدة سنة ١٩٣٦ :

المادة الاولى

يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف
بين مصر وبريطانيا العظمى ، الموقعة بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ،
ومن ثم ينتهى العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرفق لها ، الخاص
بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة
المصرية ، وينتهى العمل كذلك بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير ، ١٠ يولية سنة
١٨٩٩ ، بشأن ادارة السودان •

المادة الثانية

« يلغى القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ ، الخاصان
بالاعفاءات والميزات المشار اليها فى المادة السابقة •

وحرى بنا أن ننبه الى أن بريطانيا قد اشتركت مع كل من فرنسا
والولايات المتحدة وتركيا فى التقدم لوزير الخارجية المصرية فى اليوم التالى
لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بمشروع سموه بالمشروع الرباعى للدفاع عن
الشرق الاوسط ، وكان ذلك مناورة مفضوحة أرادت بها تلك الدول التى
إنماقت وراء بريطانيا القيام بمظاهرة أريد بها الفت فى عضد مصر وتحويلها

عن الموقف الذي اختارته لنفسها، ولكن وزير الخارجية المصرية استقبل سفراء الدول الاربعة واحدا بعد الآخر وبادرهم برفض مشروعهم الاستعماري شكلا وموضوعا ، ولم يترك لهم فرصة محاولة جعله أساسا للمناقشة أيا كانت، وحسنا فعل فان التقدم بمثل هذا المشروع وفي تلك الظروف بالذات ، كان عدوانا صارخا على سيادة مصر وتدخل في أخص شئونها ، ولم يتفرد وزير الخارجية المصرية بهذا الرأي ، فلقد عرض الأمر على البرلمان ورفض المشروع الرباعي رفضا باتا .

والآن

وعلى الرغم من دسائس الانجليز وكيدهم الذي سببته في الفصل التالي ، يجب أن يكون واضحا للعالم كله أن مصر قد حددت موقفها من بريطانيا في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ تحديدا لا يمكن الرجوع فيه بآية حال وأن أية قوة في الأرض لن تستطيع أن تزحزحها عن الموقف الذي اتخذته، ولقوات الشر البريطانية المراقبة حتى الآن في قناة السويس أن تفعل ما تشاء ، ولكن بريطانيا ستدفع ثمن ذلك في الوقت المناسب ، والحالة الواقعية لا تغير شيئا من المركز القانوني ، فمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تعتبر في ذمة التاريخ ، وليس بين مصر وبريطانيا أي تحالف أو اتفاق ، أو تفاهم من أي نوع كان ، وإنما هناك حالة عدوان بالمعنى المعروف في القانون الدولي العام، وعلى بريطانيا وحدها أن تتحمل مسئولية هذه الحالة ونتائجها .

الفصل الثامن

حركة التحرير

في ٢٣ يوليو ١٩٥٢

معركة القناة - حرق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ - احتصار العناصر الرجعية - وثبة الجيش المصري في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - طرد الملك السابق ، فاروق في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ - عملية تطهير شامل عصفت بالقطاع - أهداف حركة التحرير وهيئة التحرير - إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ - الجمهورية - الاستعداد لتصفية الموقف مع الاستعمار - قناة السويس في حركة التحرير - خلاصة

بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، لم يبق للقوات البريطانية المراقبة في منطقة قناة السويس ، أي سند صحيح أو غير صحيح ، واضحت العلاقات بين مصر وبريطانيا ، في نظر القانون الدولي العام ، علاقة عداة سافر ، وحالة العداة القانونية ، قائمة منذ وقع الاحتلال في سنة ١٨٨٢ ، ولكنها كانت تستتر وراء تصرفات ومفاوضات ومعاهدة ، مما فندناه في الفصول المتقدمة ، فحالة العداة تستتبع في القانون خطوات لا بد منها ، وأقلها عدم التعاون على أي نحو كان ، وإلى ذلك قطع العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية ، ثم يلي ذلك تصفية النزاع بالقوة المسلحة .

تلك هي المراحل التي تمر عادة في علاقات الدول بعضها ببعض ، ولكن الأمور لم تجر على هذه الوتيرة بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وقد يظن البعض أن العدوان المسلح بدأ من جانب المصريين ، والحقيقة عكس ذلك ، فإن بريطانيا هي التي بدأت بالعدوان بمجرد إلغاء المعاهدة ، إذ انتهزت فرصة قيام مظاهرات حماسية في بعض مدن القناة ، تأييدا للأجراء الذي اتخذته الحكومة ، وأعلنانا عن الشعور العام في مصر ، فتحرش القراصنة من الجنود الانجليز بسكان منطقة القناة تحرشا أدى بهم لإطلاق الرصاص على المدنيين العزل ، وكانت النفوس ثائرة ، واضطر الاهلون دفاعا عن أنفسهم لمقاومة القوة بمثلها ، على الرغم من عدم تكافؤ الأسلحة والوسائل ، وبذلك بدأت معركة قناة السويس .

وكان الأحرى ألا تقوم هذه المعركة ، وإن يكتفى بمقاطعة منظمة ودقيقة لبريطانيا في شتى مرافق الحياة ، ولكن التحرش المشار إليه هو الذي اضطر المصريين المدنيين ، لخوض المعركة اضطرارا .

لقد حمى الوطيس في القناة ، بين شعب أعزل ، لا سلاح له الا ايمانه بحقه ، وتشسبته به ، وبين قوات بربرية ، مجهزة بأحدث الاسلحة ، وارسلت كبريات الصحف ووكالات الانباء العالمية مندوبيها الحريين الى مصر لموافاتها بالانباء اليومية ، وكانت السلطات البريطانية سخية معهم ، وكذلك كانت تعقد مؤتمرات دورية بمركز القيادة بمنطقة القناة ، وبدار السفارة البريطانية ، وتغذى المراسلين الاجانب ، بالاكاذيب والمفتريات ، وكانت الحكومة المصرية ، مكتفية بالمؤتمرات الصحفية التي كان يعقدها ونشط بعض المصريين ، في تنظيم كتائب من انفسهم ، وتوجهت هذه الكتائب لمعاونة اهل تلك المنطقة ، على قمع الوحشية البريطانية ، واحتمل اهل مديرية الشرقية الكثير من المكاره والتضحيات ، وسجل أعضاء الكتائب صحائف بطولة لا يمكن ان تنسى ، بل ان مصر لفخورة بتصميم ابنائها على طلب الحرية ، وعدم وضعهم اى حد للتضحية والبذل ، وسجل البريطانيون لانفسهم صحائف خزي وعار ، وقرصنة بذوا بها اجدادهم الاولين ، ولقد روع الضمير البشرى ، لا في الشرق فقط ، بل في اوروبا نفسها ، بسبب اعمال الوحشية التي ارتكبتها في منطقة قناة السويس ، والتي لا يتسع المقام لاعطاء وصف كامل عنها هنا ، وما زالت ذكرى تلك الوحشية ماثلة في الازهان ، فبريطانيا استعملت جنودها ودباباتها ومدافع الميدان ، في قتل النساء والاطفال ، على نحو يدل على دناءة كان ليتنزه عنها الهكسوس والمغول في العصور القديمة ، وفي ظل ميثاق الامم المتحدة كانت قوات بريطانيا تكمن للمدنيين المصريين ، ثم تنقض عليهم فتسلب الاعراض وتنشل الجيوب ، حتى جيوب الفقراء ، من كل ما تعثر عليه فيها ، وتحصد الارواح وتقتل الدواب مع الادميين ، وتحرق المحاصيل في الحقول ، اذا هي عجزت عن نهبها من جراء مقاومة يديها اصحاب تلك الحقول ، وتهدم القرى عامدة متعمدة تاركة سكانها في العراء ليقتلهم البرد والجوع والخوف ، وهكذا تفهم بريطانيا معنى الحريات الاربع ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان وبريطانيا التي ولت جيوشها البكيرة كالانعام او اضل سبيلا في معركة دنكرك ، وبريطانيا التي كانت تجرى جيوشها كالجرذان حينما طاردها « روميل » في الصحراء الغربية ، اُبت الا ان تستأسد ضد المدنيين العزل ليقول الرجل الانجليزى في معرض الحديث عن البطولة لقد خسرنا معركة « دنكرك » وكسبنا معركة « كفر عبده » وستبقى هذه الذكريات المريرة ، تغلى في صدور المصريين ، وسنورثها لابنائنا واحفادنا ، جيلا بعد جيل ، كي لا ينخدعوا فيما انخدع به غيرهم من قبل ، وحتى يؤمنوا انه لا سلام للعالم ولا ضمان لحقوق بنى الانسان ، قبل زوال الدولة البريطانية من الوجود .

استقدمت بريطانيا الى منطقة القناة قوات هائلة ، نقلتها الطائرات والبوارج الحربية ، من كل مكان ، وخشدت بوارجها وطراداتها في القناة وسائر المياه المصرية ، وكما جردت حملاتها على المدنيين الابرياء ، جردتها على حراس الامن من رجال البوليس واطلقت مدافعها الثقيلة والرشاشة على مراكز البوليس ، وتصدى جنود البوليس البواسل بينادقهم الصغيرة لمواقع الهاون والدبابات الثقيلة ، واستشهدوا اروع استشهاده ، ولم يترك الانجليز حرمة الا انتهاكوها ، فقد دخلوا المحاكم وقبضوا على القضاة ، واقتحموا معاهد المعلم بها فيها رياض الاطفال ومدارس البنات ، وداسوا المساجد والمعابد ، وبالجمله قرروا اعدام كل ما هو مصرى مما تصل اليه ايديهم ، وظنوا انهم بذلك يحملون المصريين على قبول الدفاع المشترك عن امبراطوريتهم المنهارة .

ومع ارتكاب تلك الاعمال الوحشية التي تباهى بها بريطانيا ، ثبت المصريون لهم ، وشهدت الكتابات التكر ، وابلى الشبان المصريون بلاء حسنا ، وكان هناك تسابق في ميدان الفداء والاستشهاد ، وترنحت بريطانيا ، وضجت وسافر « ونستون تشرشل » الى الولايات المتحدة ، ليطلب منها الفوت والنجدة ، وألح على حلفاء الغرب جميعا أن يرسلوا الى منطقة القناة قوات رمزية ، ومهما ملكت بريطانيا من السلاح والعتاد ، فلاصبر لها على الوقوف بمفردها في معركة ولو امام جيش صغير من المدنيين ، الذين لا علم لهم بفنون الحرب ، وبريطانيا في تاريخها الاسود الطويل لم تحارب قط بنفسها ، بل جازيت دائما بايدي الآخرين .

الا ان بريطانيا التي يتميز فيها الحربى بالجبن والنفالة ، تمتاز ببراعة في الجاسوسية والدس والتأمر ولها في مصر طابور خامس ، قوامه منظمات من قبيل جمعية « اخوان الحرية » وبعض اعضاء « الاتحاد المصرى الانجليزى » الذى انحل في سنة ١٩٤٧ ولكنهم اندسوا في منظمات اخرى ، وكذلك تعرف الجاسوسية البريطانية كيف تستعين ببعض العناصر الاجنبية والدخيلة ، وباليهود وغيرهم ولذلك نكبت معركة القناة .

ويمنع ذلك المستعمرات المعركة ، وكان يكفى أن تستمر شهرين فتبادز بريطانيا بالجلالة عن منطقة القناة وانفها في الرغام ، ذلك لان العالم الخارجى كان قد بدأ يلح على بريطانيا ان تجلو عن مضر كحل لا بد منه ، وحاول « اتنوتى ايندن » ان يلتقى « بصيلاج الدين » في بازيين ولما قابلته طلب منه الهدنة لتفياهم

على الجلاء ، فأصر « صلاح الدين » على طلب الجلاء أولاً باعتبارهِ الوسيلة الوحيدة لحقن الدماء ، ولما أوصدت الحكومة الوفدية أبوابها ضد أي تفاهم فكر الانجليز في القيام بعمل يؤدي إلى شدة اضطراب الأمن في القاهرة فيترتب عليه أن تسقط الحكومة الوفدية ، وتقف المعركة ، أو يجدون تعة للزحف على القاهرة واحتلالها

ومن بين محاولاتهم الدنيئة أنهم قرروا منع وصول البترول والمازوت إلى القاهرة ، حتى ينقطع عنها التيار الكهربائي وتقف حركة الحياة فيها فتحدث حالة ذعر شديد ، ولكن سفير أمريكا تدخل ومنع هذا الاجراء لما أيقن أن الشيوعية هي التي تستفيد منه قبل غيرها

ولما أعبتهم الحيل دبروا حرق كثير من الاندية والمتاجر الكبرى والملاهي والبنوك والمؤسسات الاجنبية ، واندلعت النيران في أماكن مختلفة بالقاهرة في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

كانت تلك الحرائق مروعة ومخيفة ، وقد هزت العالم كله ، وانه لمن بواست الاسف ان نسبت هذه الحركة للمصريين ، وهذا محض افتراء ، ولقد قبض البوليس على بعض الابرياء من الدهماء والعامه وسيقوا الى المحاكم وادينوا في تهم اغلبها ملفق ، والحقيقة ان بدا اخيري هي التي دبرت الحرائق ، وأما أولئك الذين ادينوا فمنهم الابرياء الذين لقيت لهم النهم حتى يقال ان البوليس وضع يده على الجناة ، ومنهم من أوجدتهم المصادفات المحضة في الاماكن التي قبض عليهم فيها حيث اشتعلت الحرائق فقامت بينهم حالة نفسية أوحش بها ظروف البلاد وقتئذ وما فطرت عليه تلك الطائفة من التحمس لتلك الحالة وامتداد الأيدي لمحتويات الاماكن المحترقة ، وهذا يحدث في كل بلاد العالم .

واني استدل على تدبير الانجليز للحرائق بماضيهم والحرائق التي اشعلوها في بعض القرى في سنة ١٩١٩ والعقيلة الانجليزية لا تتغير ولا تتطور مع الزمن ، وعندى دليل أقوى فقد التقى بي قبل وقوع ذلك الحادث بضعة اسابيع مدير صحيفة « الديلي تلجراف » التي تصدر طبعة في باريس وهو السيد « سولون » الأمريكي وأبلغني انه كان في زيارة القيادة البريطانية بقايد وعلم هناك ان الانجليز قرروا إسقاط الحكومة الوفدية بتدبير حالة هياج بالقاهرة ، بحيث يقتل فيها بضعة آحاد من الاجانب ، واذا نجح تدبيرهم فأما ان تسقط الحكومة أو يقرموا باحتلال القاهرة ، فاتصلت على الفور بالدكتور محمد صلاح الدين قبيل سفرة الى باريس بيوم واحد والتقيت به في مكتبه بوزارة

الخارجية بحضور بضعة شهود وأبلغته تفاصيل ما سمعت وطلبت منه أن يتشاور مع وزير الداخلية لتدارك الحادث قبل وقوعه ، وقال لى « صلاح الدين » أن وزير الداخلية على موعد معه وفعلًا حضر أثناء وجودى الأستاذ سراج الدين بصحبة الأستاذ ابراهيم فرج لوداع زميلهما قبل سفره وكنت الح بضرورة تنبيه وزير الداخلية لواجبه وفهمت أن روايتى بلغت .

وحدث أن سافرت الى باريس بعد الحرائق بشهر وقابلنى هناك المستر « سولون » وقال لى : « ألم أبلغك مبكرا عن تدبير الانجليز ؟ » وقلت له أنا أطلب منك تقريراً بخطك فقال : كفى لقد استقلت من صحيفة الديلى تلجراف .

واعتقد أن يد التحقيق التى تناولت تلك الحوادث المفجعة لو راعت الله والوطن فى عملها لوضعت يدها على الجناة وكشفت عن الفاعلين الحقيقيين ، ولكن عناصر الشر والفساد قد تعاونت مع الانجليز ، وفى مقدمتها الملك السابق وبعض رجال البوليس الذين كانوا ياتمرون بأمر القصر او يعملون سرا لحساب الانجليز ، ومما ادى لتفاقم الخطب أن اولم الملك السابق فى ذلك اليوم لكبار الضباط من الجيش والبوليس ، وبعد أن التهمت النيران أماكن كثيرة صدرت الاوامر للجيش بالقبض على ناصية الموقف بعد أن سبق السيف العزل

وفى ليلة ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ أقال فاروق وزارة النحاس وأعلن أمر الاقالة مع مرسوم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة الرئيس السابق على ماهر ، ووقفت معركة القناة ، وتغيرت لغة الصحف ومحطة الاذاعة فجأة من النقيض الى النقيض ، وظن على ماهر أن فى مقدوره مفاوضة الانجليز والوصول الى اتفاق يضمن الجلاء والوحدة ، وحسب أنه يستطيع أن يعتمد اعتمادا كليا على تأييد الولايات المتحدة ، لذلك تشيع لها بشكل ظاهر وملفت للنظر ، وذكر لى شخصيا أنه كان قد صاغ مشروع اتفاق فى بضعة أسطر وكان متاكدا من النجاح لولا أن دس الملك السابق ضده وعمل على إسقاطه بحيلة شيطانية ، فقد كان على موعد مع السفير البريطانى ، ولم يحضر السفير البريطانى بحجة أنه مريض ، وحضر فى نفس اليوم ، لزيارة على ماهر ، السفير الأمريكى الذى أبلغ رئيس الوزارة ، أنه التقى بالسفير البريطانى ، وأن قصة المرض مكدوبة من أساسها ، ولما ثبت لعلى ماهر أن الملك السابق هو الذى أرسل

لستيفنسون « من أوصاه بالاعتذار وابلغه أن وزارة جديدة هي التي ستفاوض السفير المذكور ، بادر على ماهر بتقديم الاستقالة ولا سيما أن بعض وزرائه قد اشتركوا في المؤامرة .

واسند الحكم في أول مارس سنة ١٩٥٢ الى الاستاذ احمد نجيب الهلالي الذي استمرت وزارته اشهر اقل من أن تفعل شيئاً ، اذ كانت وزارة ولدت ميتة ، وبغير برنامج . وقد خلفتها وزارة برئاسة المهندس حسين سري ، واستمرت أقل من ثلاثة أسابيع ثم عاد الهلالي الى الحكم ومكث بضع ساعات .

ولم يسبق في تاريخ مصر أن حدثت ازمات وزارية متعاقبة بتلك السرعة ، ولكن كان مرجل الغضب يغلي في صدور المصريين وكان لا بد له من متنفس ، فكانت تلك الوزارات بمثابة تصفية للعناصر الرجعية لتنتقل مصر من حال الى حال

وفي صبيحة يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وهو يوم من اعظم الايام في تاريخ مصر الطويل قامت حركة الجيش ، التي لم تكن وليدة حادث واحد ولا بنت شهر او شهر او سنين ، وانما هي حركة انبعثت من قلب امة كواها الاستعمار وشواها الظلم بيد الاقطاع والملكية معا وهما الدعامتان اللتان كان يرتكز عليهما الاحتلال .

وكذلك ولدت الحركة التي جاءت بآمال واسعة مع كارثة فلسطين ، فقد تألفت جماعة سرية من تسعة من الضباط البواسل باسم « الضباط الاحرار » في وقت كان يسيطر الملك السابق سيطرة تامة على الجيش بوساطة عناصر السوء من اعوانه وزبائنه ، واسف الملك السابق ايما اسفاف ، فالى جانب خياناته في فلسطين ، كان على المصريين صوت عذاب ، فكان يسرق وينهب ويرتشى في رابعة النهار ، وقد انتهك كل حرمة ، وداس كل شريعة وافرط في التبذل والاستهتار ، والسطو على الاعراض ، والظهور علنا بالمواخير وموائد القمار ، وعبث بالحياة النيابية ايما عبث ، وعامل مختلف طبقات الشعب معاملة العبيد ، وثبت بوجه قاطع انه كان مجرما بالغريزة منذ الميلاد ، وما اصدق المثل القائل : « الناس على دين ملوكهم » ففي عصره اضحت الرشوة والسرقات وتجارة النفوذ والتهتك والانحلال في كل ناحية وخصوصا في الطبقات الحاكمة والبيوت الكبيرة من طبائع الاشياء وفجعت البلاد بسلوك ذلك الطاغية وسلوك امه واقرب الناس اليه ،

وفاحت رايحتهم الدينية في مختلف أرجاء الأرض حتى اضحوا موضوع
سخرية الصحافة العالمية ، ولطخ شرف مصر بتصرفات الملك السابق
وبطائنه ، وهى تلك البطانة التى اختارها من أحظ من لفظهم المجتمع ،
وكان المصريون يتكلمون عنهم همسا ، وضاعت الصدور ، ولولا الحراسة
الشديدة ، المدججة بالمدافع السريعة الطلقات ، والتى ضربت حول فاروق ،
لصرعه المصريون منذ سنوات مضت ، وقد تجاوز الاجرام كل حد
متصور ، وكانت بريطانيا التى لا تعيش الا على فساد وتعفن ، مرتاحة
لسوء الخال ، بدليل انها وهى العارفة بأحوال الملك السابق انعمت
عليه برتبة « جنرال » فى الجيش البريطانى ، وممروف أن فساد ذلك
الطاغية قد بدا حينما عاش فى بريطانيا ، وهو يتلقى العلم فى مدارسها
وقد تلفت الناس يمينا وشمالا ، يطلبون من الله الغوث ، فجاءتهم
التجديف من الضباط الاحرار ، فى وقت ظن فيه ان باب الرحمة قد
أوصد ، وشاء الله ان يبعث ملائكته من عنده لتأييد من آلوه على انفسهم
ان ينقذوا امتهم من الهاوية التى نزلت اليها .

كان كبار رجال الجيش اداة فى يد الملك السابق ، ولكن الضباط الاحرار
قردوا المقامرة وتوكلوا على الله ، وضربوا ضربتهم « وما رميت اذ
رميت ، ولكن الله رمى »

وفى صباح اليوم الثالث والعشرين من شهر يوليو ، وبعد ان ايقن الاحرار
ان تعيين حسين سرى عامر وزير للخريبة للقبض عليهم ، والبطش بهم ،
امر لا ريب فيه قرروا المبادرة بتنفيذ الحركة التى وضع تصميمها من
قبل ، فلما النصر واما الفناء ، وتحركت طلائع التحرير فى صباح ذلك
اليوم المشهود ، بعد ان احتلت محطة الاذاعة الاسلاميكية ، وطافت بشوارع
القاهرة ، واحتلت مداخل المدينة واهم الاماكن .

لم تكن قبل مضت على وزارة الاستاذ الهلالي الا ساعات ، وكانت
بالاسكندرية وهناك كان مصطفى الطاغية الاثم ، فتلاشت تلك الوزارة
من حول الحركة وروعتها ، واستند فاروق مهمة الحكم الى الرئيس
السابق على ماهر الذى رشحته الحركة ، وعلى الرغم من ان فاروقا قد
انهار ، وثرأجع من غير انتظام ، ما كان يمكن ان يقف الامر عند تغيير
الوزارة واجابة مطالب الجيش الباسل ، اذ كان الجيش . قد أعد برنامج
تحرير من الفساد فى جملته وتفصيله .

وفى يوم ٢٥ يوليو توجه القائد اللواء محمد نجيب الى الاسكندرية

ومعه الرجل الاول الذى وضع نواة الحركة وتعهدها وهو البكباشى اركان
الحرب جمال عبد الناصر ، وبعض اعضاء الصف الاول ، وبقي الآخرون
بالقاهرة ، قابضين على ناصية الموقف .

وفى صبيحة يوم ٢٦ يوليو كان قصر المنتزة مطوقا بقوات الجيش
الموجودة بالاسكندرية ، وكذلك طوق قصر رأس التين ، وكانت الاختيافات
قد اتخذت ببراعة تستحق الإعجاب لمنع فرار الملك السابق ، وطلب الى
الرئيس السابق على ماهر أن يحمل الى فاروق رغبة الشعب المصرى ،
التي صاغها الجيش فى مذكرة طلب بها الى الطاغية أن يتنازل فوراً عن
العرش وأن يغادر البلاد قبل الساعة السادسة مساء .

ولقد حاول فاروق ، منذ قيام الحركة أن يستعين بالانجليز ،
وحاول هؤلاء أن يحموه ، ولكن خضعوا لنصيحة حلفائهم الأمريكان ،
وتجنبوا منازلة مصر كلها فى حرب ضروس واستشارة بسخط العالم
دسره اذا تدخلوا لحمايته ، لان فاروق لم يكن فى نظر العالم عدواً
لشعب المصرى فحسب ، بل عدو الاخلاق والفضائل وأبسط مبادئ
الانسانية

كان الفساد قد تغلغل فى كل مرفق من مرافق الدولة ، ونخر السوس
فى الجهاز الحكومى من أوله الى آخره ، فقررت قيادة حركة التحرير
تطهير البلاد من الفساد فى شتى صورته والقضاء على نفوذ الانتهازيين
ومحترفى السياسة وغيرهم بقوة لا تعرف هوادة ولا ليثا ، ولم يكن
خافيا على أحد أن من أكبر عوامل الضعف التى أطمعت الانجليز فى هذه
البلاد سوء توزيع الثروة الزراعية واستفحال نفوذ الاقطاعيين ، فكان
لا بد من المبادرة باتخاذ اجراء يكفل عدالة توزيع الثروة العقارية ، وحركة
انقلاب كالتى قام بها الجيش لا تحتل الابطاء او التردد ، ولذلك لما قامت
الثورة ان تمضى بالبلاد بسرعة نحو الاهداف المنشودة ، ولم يتحقق ذلك
على يد الرئيس السابق على ماهر رأى حضرته أن من مصلحة البلاد
أن يترك امانة الحكم للرئيس اللواء محمد نجيب .

وقد تسلمت حركة التحرير بلدا منهكاً وأمة محطمة
فنفخت فيها من روحها القوية ، وها نحن نسطر هذه السطور وترى
مصر العظمى تنفض عن وجهها غبار الماضى وتقف على قدميها لتحتل
مكان الصدارة بين كبريات الدول . . وستكون الاعمال الجيلة

والشروطات الضخمة التي يتقدم بها رجال التحرير ثمرة تفكير طويل ،
وبحث هادئ عميق .

ولقد تميزت حركة الجيش بطابع امتيازات به على جميع
حركات التحرير التي قامت في العالم قديما وحديثا ، فقد أبت أن تريق
قطرة دم واحدة وكفلت الحرية للجميع حتى للطفلة من أعداء الحرية
وللجلادين الذين كانوا يسومون الشعب سوء العذاب .

وتلقت حركة الجيش لوق قديم وعبودية متأصلة كانت تتمثل في
الملكيات الكبيرة والضياع الواسعة والثراء الفاحش ، وكان الاقطاعيون
يسترقون عمال الارض الذين يزرعونها ويخرجون من بطنها اطيب
الثمرات للملاك ، راضين بالجوع والمرض وصنوف الحرمان الرهيبة
مسلمين الامر لله ، وقرر الجيش ان يرد الارض الطيبة لاصحابها ، وان
تكون التربة لمن يزرعها فصدر قانون تحديد الملكية والاصلاح الزراعي
وتحققت للامة امنية عزيزة واختفت سبة كانت عالقة بشرف مصر ، وكان
يندد بها أعداء مصر في الخارج في كل مناسبة .

ان الحركة المباركة هدامة للمفاسد بناة في شتى نواحي التعمير
والاصلاح وتسير اعمال الهدم والبناء جنبا الى جنب ، ونتيجة ذلك
تحول تام في سير القضية بين مصر وبريطانيا ، ذلك لان بريطانيا كانت
تعامل مصر منذ سنة ١٨٨٢ بمقتضى وصية الاستعماري اليهودي
(« دزرائيلي ») التي جاء فيها : « ان المستعمرات كالثمار على الاشجار ،
اذا ما نضجت سقطت ، فطينا ان نبقها فجة » .

كانت للاحتلال في مصر صروح اخطر من قوات بريطانيا المسلحة ،
واولها الملوك الطفلة وعائلة الملك وحاشيته وكل من اتصل به ، وهذا
الصرح قد سقط وتلاشى ابد الابدين ، ومن تلك الصروح الحزبية الانتهازية
وجماعة المستوزرين وانصارهم في المدن والقرى واولئك اقل نجمهم
وانقضى عهدهم الى غير رجعة ، والاقطاع الذي كان يستنفد دماء
الوطن لصالح قلة مستهترة وقد صار في خبر كان ، وماء الحياة
يجري في عروق مصر دما جديدا ظاهرا نظيفا ، ومن شان هذا كله
الا يبقى فوق ارض وادي النيل احتلالا او استعمارا او اثر لسيطرة
اجنبية ، وستجلب بريطانيا من تلقاء نفسها او يحرقها هذا النور الجديد
الذي اضاء في سماء مصر ، فاضحت مسألة الجلاء مفروغا منها ، وقد
صدق الرئيس محمد نجيب حينما خاطب الشعب اثناء زيارته لمدينة
طنطا وطلب من العشرين مليون ان يعتبروا انفسهم مجندين في خط

النار ، وهم الآن مجندون ، وخط النار في ظل هذا الشعار الخالد ،
وعملية التطهير الشامل والتعمير الكامل في ظل هذا الشعار الخالد ،
« الاتحاد . النظام . العمل » وغدا سيكون خط النار معركة جهاد
واستشهاد ، ضد العدو الخارجى ، مما لم يسبق له مثيل ، وقد صدق
الله وعده فاعز جنده ونصر عبده ، وهزم الأعداء وحده .

هيئة التحرير

تبلورت الحركة بسرعة ، وقررت أن تستخلص العناصر النافعة من أبناء
الامة الصالحين لخدمة وطنهم القادرين على مشاركة الجيش في قيادة
النهضة واحتمال تبعات وثبة التحرير واتفق بعض المدنيين والعسكريين على
تشكيل هيئة جديدة ، ليستجمعية ولا حزبا ، وانما هي امة بأسرها ،
امة وادى النيل المتحدة المتكتلة لفعل الخير ، وبمجرد مولد الفكرة اجتمع
الخبراء والمتخصصون من أساتذة الجامعات النابهين ، والشبان الذين
حملوا الى وطنهم ثقافات وعصارة تجارب كبريات الدول ، ومن هؤلاء
القانونيون والمحامون ورجال الصحافة واساطين الطب ، وافذاذ المهندسين ،
ورجال الزراعة والاقتصاد ، والخبراء في كل فرع من فروع العلوم والفنون ،
وامتزج المدنيون بالعسكريين وانضم رجال الحرف والنقابات واصبحت
الامة غنيها وفقيرها ، كبيرها وصغيرها متعلمها وجاهلها ، قلبا واحدا يدق
فتنبعث منه رسالة التوحيد والعمل بما امر به الله الواحد القهار ، والكل
متفان في حب مصر العزيزة متعطش لخدمتها ، طامع في شيء واحد ، أن
يرى مصر العظمى تهز الارض هزا وتحنى لها هامات الطفاة وتكفل الامن
والسلام والحرية والسعادة للبشرية بأسرها .

وهذه هي اغراض الهيئة واهدافها :

اولا - بناء المجتمع المصرى على أنس من الايمان بالله ، والوطن ،
والثقة بالنفس ، والتحرر من كل استعمار سياسى او اقتصادى او
اجتماعى .

ثانيا - كفالة الحقوق والحريات الأساسية للانسان ، ورفع مستوى
الفرد ، وتعريفه بحقوقه وواجباته ، في مجتمع شعاره « الاتحاد والنظام
والعمل » .

ثالثا - أعداد الشعب أعدادا قوميا وتعبئته خلقيا وثقافيا ورياضيا
للهوض بتبعات وثبة التحرير وحركة الإصلاح في سبيل مصر العظمى

اما المبادئ فهي :

اولا - انكار الذات والتعاون في سبيل المصلحة العامة

ثانيا - الاخلاص للواجب

وقد وضعت هيئة التحرير مذكرة تفسيرية تبين الدوافع التي حدثت الي تأليفها ، وشرح اغراضها ومبادئها ، وفيما يلي نص المذكرة التفسيرية :

« من وحى الحركة الاصلاحية ومن صميم الضمير الحي المستجيب الى دواعي الخير تأسست بمدينة القاهرة جماعة لهيئة التحرير في مختلف أنحاء البلاد وهم أولئك الذين يؤمنون بمبادئ الحركة التي قامت في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لتحطيم الاصنام، وفك القيود التي كانت تحول دون وصول مصر العزيزة الى المكان اللائق بها بين الامم وقد قررت الحركة ان تكفل لمصر حياة حرة كريمة دعائمها الطهر واستقامة الاهداف وخدمة المثل العليا والعمل المثمر الجاد الذي يعيد بناء امة وادى النيل فتصبح صرحا قويا راسخ الاركان تسهر عليه دولة سالحة تكفل للشعب رفاهيته، وسعادته وتضمن له عدلا اجتماعيا لا يترك تحت سماء مصر جائعا او محروما او جاهلا بل تجعل من كل فرد عضوا صالحا ومنتجا في جسم امة ترتفع هامتها في المجال الدولي فتصل ماضيها المجيد بحاضر مشرق سعيد ولا شك ان النهوض بهذا الواجب رسالة من خير الرسالات التي اخرجت للناس ولا بد لتحقيق هذه الرسالة من ان تعتمد على شباب طاهر يؤمن بمصريته ويتفاني في تحقيق عظمة بلاده .

الاتحاد والنظام والعمل

« ومن اجل ذلك وابتغاء مجد الوطن وحده رأى فريق من ابناء مصر الذين استجابت ارواحهم لنداء الحركة والواعلى انفسهم ان يحققوا اهدافها السامية في اقرب وقت مستطاع ان يؤسسوا منظمة تضم العاملين لخير الوطن وسودده من مختلف طبقات الشعب فينخرط في سلكها الطلاب والعمال من مختلف الحرف والفلاحون والموظفون وغيرهم بحيث يتألف منهم بناء الوطن الشامخ الذي تربط اجزائه وتوحد عناصره المعاني والاهداف ويتحرر الجميع من تقديس الفرد والتفاني في الاشخاص فلا يعبدون الا الله الواحد القهار ولا يؤمنون الا به سبحانه وتعالى وبحق الوطن الطبيعي في الحرية والمجد في الحياة وشعار الجميع « الاتحاد والنظام والعمل »

تعبئة الأمة كلها

« والوطن القوي لا يقوم الا على سواعد ابنائه الاقوياء ومضاء عزمهم وطهارة قلوبهم وعقائدهم وصفاء معدنهم واعتزازهم بقوميتهم ولذلك يبدأ رجال التحرير بأنفسهم فيستأصلون عوامل الضعف والفساد ويفرسون مقومات الحياة الحرة الشريفة التي قررت الحركة أن تكفلها لهذه البلاد ويتزودون بالاخلاق والثقافة والتربية الاجتماعية والرياضية وغيرها بما يضمن لهم تعبئة الأمة كلها تعبئة عامة فيصبح أبناء الوطن جميعا جيشا واحدا تبهر انظار العالم بحياته المثالية وتنهض مصر برسالتها على أكمل الوجوه .

مصر والعالم الخارجي

« وأن مصر بحكم موقعها الجغرافي الفذ وماضيها المجيد وثقافتها العريقة وثقاليدها لتحرص أشد لحرص على أن تلعب دورها وتنهض بالتزاماتها في خدمة واسعاد بنى الإنسان مؤكدة المبادئ الدولية التي قررها القانون الدولي لكل الأمم وهي تلك المبادئ التي استقرت بعد أن ذقت البشرية أهوالا جساما وبذلت أعظم التضحيات ويهم مصر أن تصبح هذه المبادئ حقائق ثابتة لا كلاما يتغنى به الفقهاء، ويهم مصر أن تتمتع بالحقوق الضيقة بسيادتها الكاملة . . . حقها في الوجود وحقها في البقاء وحقها في تنمية مواردها ومواهبها ومقومات عظمتها والسعى دائما الى الكمال في شتى مرافق الحياة . وانها لتحرص على أن تسود في العلاقات الدولية مبادئ العدالة والاخلاق الدولية الفاضلة فيعرف على العالم لواء سلام دائم شعلة الثقة المتبادلة والتعاون على الخير بين الشعوب ؛ ومصر التي اخلها الله موقعا تلتقى فيه قارات العالم الكبرى تستطيع أن تكون سدا منيعا ضد قوى الشر وأن تكون أكبر حارس لسلام عالمي دائم . راسخ الاسس قوى الدعائم ولذلك حينما تتطلع للاخذ بأسباب القوة لا تضرر السوء لا جيد بل تروم الخير للناس كافة وهذا الواجب الانساني المقدس لن يصرف مصر عن الوفاء بواجبها نحو الشعوب التي تربطها بها أواصر اللغة والدم وأواصر الدين والعقائد والتاريخ (١)

الغاء دستور سنة ١٩٢٣

وقد خطت حركة التحرير خطوة جسيمة إذ أعلن الرئيس اللواء محمد نجيب في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ الغاء دستور سنة ١٩٢٣ وبذلك قضى

١ (١٤) صحيفة المصري في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

على دعامة أخرى من دعائم الاحتلال، واسدل الستار على مهزلة كان يتندى لها جبين الأحرار .

والمعروف أن الدساتير لا تمنح للشعوب ، وإنما تضعها الشعوب لنفسها بوحى من إيمانها بأقدس حقوقها وبهدى من ثقافتها وديانتها وتقاليدها وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وآمالها وأمائها ، وهذا هو الحال فى كل أمة تنعم بالحياة الدستورية ، فالدساتير هى سياج الحريات وضمان المستقبل

ولم يكن هذا هو حال دستور سنة ١٩٢٣ ، فلقد وضع هذا الدستور فى ملابسات شاذة جعلته منحة من بريطانيا ، ولم تقصد به مصلحة مصر ، بل أرادت أن توقعها فى مشكلات داخلية واضطرابات سياسية تصرفها عن الجهاد الحق ، ولذلك كان الدستور كسيحاً هزيلًا ، وكان العوبة فى أيدي الطغاة ، ويكفى أنه قام على نظرية الحق المقدس للملوك ، وهى تلك النظرية التى قضت عليها ثورات العصور الوسطى فى أوروبا ، فكان الملك أشبه بشخصية مقدسة وكانت ذاته مصونة لا تمس ، وكانت أحكام هذا الدستور عاجزة عن حماية الدستور نفسه ، وكم من مرة القى به فى سلة المهملات ، وكم من مرة طردت البرلمانات .

لم تكن الوزارة مسئولة أمام البرلمان كما ادعى الدستور البائد، بل كان البرلمان نفسه مطية لكل وزارة تبقى له يسوغ أعمالها الأثيمة ويصفق لها ويدق الطبول وتطرده كلما أراد الملك أو أراد الاحتلال طرد البرلمان ، ومسكينة تلك الأمة التى كانوا يلجأون إليها لانتخاب برلمانا فتأتى النتيجة لمصلحة أى حزب يريد الملك أو يريد الانجليز ، ومن فرط تكرار المعارك الانتخابية تحللت الأخلاق وظهرت فى المدن والقرى طوائف من المأجورين من محتسرى الانتخابات الذين كانوا يضمون جهودهم إلى جهود رجال الإدارة .

تحت سمع وبصر الدستور الملقى أبرمت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ واتفاقية شركة قناة السويس، فى ٧ مارس سنة ١٩٤٩ وأبرم غير هذا مما يعد صحائف عار وشنار

ونحن حينما نقول أن الدستور كان منحة من بريطانيا لسنا مبالغين، فالمسلم به أن الملك أحمد فؤاد الأول هو الذى أصدره بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان ذلك الملك موظفاً بريطانياً ، فى الحقيقة ونفس الأمر ، فقد تلقى السلطة من بريطانيا لامن الشعب ، اذعين سلطاناً بقرار وقعه وزير خارجية إنجلترا فى سنة ١٩١٧ وتقدمت الإشارة إليه فى الفصول

المتقدمة ، ثم رقي إلى رتبة ملك ، وحكم لمصلحة نفسه وأسيرته ومصالحه
الاحتلال طبعاً ، ولولا أن الشعب المصري كان مقيداً بالغلال ، لحوكم
ذلك الملك الذي تلقى السلطة من دولة أجنبية كما فعلت فرنسا في قضية
المارشال بيتان .

كيف يمكن إذن أن يكون الدستور الذي يمهده مفتصب السلطة عملاً
شرعياً ؟ !

كان ذلك الدستور مدعماً بالبطلان منذ إعلانه ، وفي هذا ما يكفي لهدم
التشريعات التي ترتبت عليه والتي صدرت في ظله ، ولا يمكن للذين
يفهمون القانون فهماً صحيحاً أن يدعوا أن مصر كانت محكومة حكماً شرعياً ،
تحت ستار ذلك الدستور .

والآن وفي ظل حركة التحرير ستضع مصر لنفسها دستوراً ، كما
فعلت أمريكا في القرن الثامن عشر بعد أن طردت المحتلين ، وسيعيش
الدستور الذي تضعه الأمة وسيكون بإذن الله حصناً حصيناً للحريات
وصامداً للأمن

الجمهورية

وما دام حكم الملك فؤاد الأول كان باطلاً ، ووضعته أنه كان مفتصباً
لسلطة لم تعطها له الأمة ، فلم يكن من الشرع أو القانون أن يرث العرش
عنه ولده فاروق ، لأن الإنسان لا يورث إلا إذا كان مالكا ، وكان الأمر
محض اغتصاب فكان عرش مصر كان شاغراً ، ومركز رئيس الدولة كان
غير شرعي منذ سنة ١٨٨٢ لأن الخديو محمد توفيق علاوة على أنه تلقى السلطة
من دول أجنبية بتدخل فرنسا وإنجلترا الذي الباب العالي ، ارتكب ذلك الرجل
جريمة الخيانة العظمى إذ سلم البلاد لدولة أجنبية محتلة عامداً متعمداً ،
وهو بذلك قد فقد كل حق في العرش ، وإذا كانت الأمة لم تصحح الباطل
وتقضى رؤساء الدولة المغتصبين فإن هذا لا يصحح مركزهم ، لأن قوة
قاهرة شاخصة في الاحتلال هي التي حالت دون اتخاذ هذا الإجراء ، وحقوق
الوطن التي من هذا القبيل تعتبر من عناصر حق الوجود الذي لا يسقط
بمضي الزمن .

والقول أن الوراثة قد تقررت ل محمد علي بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ مردود
عليه بأن العروش لا تقرر بمحض اختيار دول أجنبية تشترك في وضع
معاهدة ولم تكن مصر طرفاً في تلك المعاهدة ، ولا حق لأبيرة محمد علي

فِي الْعَرْشِ لِأَنَّ الشَّعْبَ لَمْ يَسْتَفْتِ فِي أَمْرِهَا مَرَّةً وَاحِدَةً ، فَتَحْكُمُهَا حُكْمُ
مُفْتَصِّلِي السُّلْطَةِ مِنْ زَمَنٍ بَعِيدٍ وَيَجِبُ أَنْ يَزُولَ هَذَا الْاِغْتِصَابُ بِإِعْلَانِ الْغَاءِ
الْمَلَكِيَّةِ فِي مِصْرٍ . . .

وقد تناولت هذا الموضوع في بيان لي ألقيته بمحطة الاذاعة الأسبوعية
للحكومة المصرية في مساء ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقلت فيه ضمن ما قلت
تعليقا على إلغاء الدستور :

« والخطوة التالية أن تضع الأمة لنفسها وبمعرفة أهل الرأي فيها
دستورا مستقلا من تاريخها ودينها وعاداتها وتقاليدها وآمالها وأمانيتها
وإحقوقها المقدسة كما فعلت كل أمة كريمة وأن تجعل من الدستور الجديد
سياجا متينا يكفل للشعب حريته التي نص عليها في الإعلان العالمي لوثيقة
حقوق الإنسان ويضمن له التقدم المطرد والرقى في شتى نواحي الحياة
عملا بمبدأ حق المسعى نحو الكمال ، وهو ذلك الحق الذي اعترف به لكل
أمة في ميثاق الأمم المتحدة .

« على أنه لابد أن يسبق وضع الدستور الجديد واستفتاء الأمة فيه تقرير
مسألة أساسية لا اظنها موضع خلاف بين المواطنين وهي مسألة شكل
الحكومة ونوع الدولة الجديدة ، ولقد آلت الأمة على نفسها أن يكون الحكم
فيها شوري ، وأن تقرر مصيرها وتصرف أمورها بنفسها ، فلا طغيان
ولا استبداد ، ولا استعمار ، ولا تمييز لنظر من الناس على آخرين ، بل الكل
متساوون في الحقوق والواجبات ، والفرص مهياة لسائر الاتحاد ، ولن
يتأتى ذلك إلا في ظل حكومة جمهورية تركز على إرادة الشعب ، ولا تعترف
بسلطان غير سلطان الشعب الذي خرجت من صلبه ، لتضمن له الحرية
وتحقق له المجد والتمعة ، وتحمل العالم كله على افساح السبيل للدولة
المثيل الجديدة التي صممت على احتلال مكانها في الصف الأول بين الأمم
الكبيرة الساعية لخير بني الإنسان ، الأمانة على حريته وعلى أمنه وسلامته»

« ونحن الآن في فترة انتقال بين ماضٍ مظلم وحاضرٍ يبشر بمستقبل
وضاء ، وتريد مصر الوثابة أن تصافح جماعة الدول المتمدنية بيد قوية وهي
لا تقدر أن تمد هذه اليد القوية وتباشر حق المساواة في السيادة الذي اعترف
به لها في الشرائع العالمية ، إذا هي تركت في بنائها أثرا من آثار الوثنية
المنهارة ، ومهما تفنن واضعوا الدساتير في تقييد سلطان الملوك ومهما
حاولوا أن يجعلوا منهم رموزا ويعرموا عليهم التدخل في شئون الحكم ،
فلا يمكنهم أن يبدوا عن الشعوب شرور الملكية وآثامها ، لأن النفس
البشرية ميالة للسلطة نهابة للظروف ، وقد قال تعالى وهو أصلى القائلين :

« كلا ان الانسان لبطقى ، ان رآه استغنى » ولذلك تحررت الشفوب المستنيرة من الملكية واضحت هذه في نظرها أسطورة ترمز لعصور الظلمات وقد جاء بالفرقان : « ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا اعزة اهلهما اذلة ، وكذلك يفعلون »

« وكانت الملكية دائما وابدا وكراينبعث منه الفساد وجاها يحتمى به الاثمون من اعوان الملك الذين يوقعهم حب الشهوات ، قى معصية الشرك بالله الكبير المتعال واطلاق صفة الجلالة على نفر من مخلوقاته وفى هؤلاء يقول الله تعالى :

« واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفيها (اى جعلناهم امراء) ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا ، ام اتخذوا من دونه اولياء ، فانه هو المولى وهو على كل شىء قدير»

« وقديما قامت دولة اسلامية حكمت بما أنزل الله فى مشرق الارض ومغربها ، ولم تكن هذه الدولة ملكية ، بل كانت سلطة رشيدة ، وتحدت السلطة بهذه الكلمات الخالدات التى قالها ابو بكر الصديق يوم ان ولى امر المسلمين : « انى قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فان رايتمنى على حق فاعينونى وان رايتمنى على باطل فقومونى ، اطيعونى ما اطعت الله فيكم» « ومعلوم ان النبى صلى الله عليه وسلم لم يعين خليفة من بعده بل ترك الامر للأمة لانه من حقها فاخترت الصديق ، ولما حضرت عمر الوفا قال رضى الله عنه على أصحابه ترشيح ولده عبد الرحمن وترك الامر للشورى والانتخاب ، وفى هذا ما يقطع بان الملكية نظام ياباه الاسلام ولا يوافق عليه » .

الخلا آت لا ريب فيه

ان فرائض بريطانيا لترتعد منذ أن قامت حركة التحرير ، وهى تفهم جيدا أن الرجال البواسل الذين حملوا رؤوسهم فوق أيديهم ، لا يقبلون بأية حال وجود جندي أجنبي واحد فوق أرض الوطن ، وتعرف أن أساليبها البائدة وحيلها الاستعمارية من دفاع مشترك أو نحو ذلك قد أفلست ، وليس لها أى مكان بعد وثبة التحرير ، وتراقب الامور عن كثب وتعرف أن مصر تعبى قواها وجميع مواردها وجهود بنيتها لتقضى على ما تبقى من آثار الاستعمار ، ولذلك حاولت بريطانيا وحاول معها الاستغلاليون أن يذسوا للحركة فى الظلام ، ويكيدوا لها بالاكاذيب والاراجيف والاشاعات ويعملون على بلبلة الأفكار ، ولكن الوطن قوة موحدة لا تفصم أبدا

وقد قطع عليها اللواء البطول محمد نجيب خط الرجعة فلم يحفل هو وصحبه بدسائس او مناورات او شائعات ومخترعات استعمارية، فهم على الحق والحق لا يقهر أبدا ، لانه صفة من صفات الله الكبير المتعال .

وتقوم الحركة بكماشة ضد الاستعمار أينما وجد ، وقد استضافت مصر بعض الرؤساء والزعماء من البلاد الشقيقة ، ونحن نكتب هذه السطور ، وبين ظهرانينا صيف كريم هو العقيد أديب الشيشكلي، زعيم سوريا ومحررها .

وفي اجتماع لتكريم الشيشكلي بنسابة القوات المسلحة بالزمالك ، ألقى الرئيس اللواء محمد نجيب خطابا رائعا في مساء الاحد ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، واهلنا الخطاب التاريخي مفزاه .

قال الرئيس محمد نجيب ضمن خطابه مانصه :

« ان الدم الذي يجري اليوم في عروقنا هو نفس الدم الذي سال بالامس ، وانه ليطالبنا اذا لم نستطع ان نعيش احراراً بان نريقه مرة أخرى في مذبح الحرية .

« لولا ظلم المستعمرين واستبداد الفاسقين لما وجد الفساد ارضا ينبت فيها وينمو .

« لقد مشينا في طريق التحرير والخلاد وسنمضي فيه الى نهايته مهما كانت التضحيات : ولقد صممنا على ان نقاوم كل من يعترض طريقنا بكل ما فينا من قوة وايمان ، وكل ما فينا من اصرار وعناد .

« وفي هذه اللحظات الحرجة في تاريخ العالم حيث تتصارع اكبر قوتين عرفهما تاريخ البشرية ، يجب ان يكون مفهوما ان امر هذه البقعة في العالم ، ملك لارادة اهلها وشعوبها فلم نعد نقبل وصاية احد .

« ان مصر وسوريا وسائر البلاد العربية وبلدان الشرق الاوسط ، قد استيقظت ولن تنام ، وقد ارادت الحرية والعدالة والكرامة وستعرف كيف تنفذ ارادتها .

« اننا نؤمن بالله ، ونؤمن بالنصر في معارك العدالة والحرية ، فنحن نريد ان نعيش احرارا في ديارنا ، وان نصافح بالمودة سائر دول العالم ، دون تمييز ، الا ما تقتضيه مصالحنا العليا ، ولكننا سنكيل الضربة بعشرة امثالها ، لكل من يسول له نفسه لاعتداء علينا او اعتراض طريقنا ، ولن نصافح الا اولئك الذين يؤمنون بالحرية والعدالة ، بل ويجعلون هذا الايمان امرا واقعا وحقيقة مقررة .

« اننا نؤمن بالنصر لاننا انتصرنا على انفسنا في سوريا ومصر ، واذا كان الجيشان السوري والمصري كتبتا تاريخ بلديهما ، فاننا حريصون على ان يكون نقيما كايما ننا ، قويا كريما كما كتبه من قبل اجدادنا ... فلا مكان لمستعمر بيننا ، ولا انفصام في صفوفنا : بل الوحدة ، والعزقة والمجد لشعبينا وللأمة العربية الخالدة جمعاء .

قناة السويس

في معركة التحرير

من كل ما قدمنا ، يثبت بوجه قاطع أن ما أصاب مصر من فساد واضطراب في أداة الحكم ، وضعف وانحلال لم يكن له سبب الا الاحتلال البغيض ، ولم تحتل بريطانيا مصر الا من أجل قناة السويس وهي لا تريد باحتلال منطقة القناة سوى حماية الوضع القائم والابقاء على شركة قناة السويس ، التي سينقضي أجل امتيازها في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، ولست اذيع سرا اذا قلت أن تطهير القناة ومنطقتها من الاحتلال ومن أي أثر من آثار السيطرة الأجنبية واستخلاص القناة لمصر ، في مقدمة ما تعني به حركة التحرير ، وقد اتخذت الخطوات العملية المؤدية للغرض المنشود ، وعمما قريب تظهر آثار حركة التحرير في قناة السويس .

الخلاصة

وصفوة القول ان مصر الآن تحيا حياة جديدة وتجري في عروقها بفضل الجيش الباسل دماء شابة ذكية ، واذا كان مستقبل مصر السياسي والعمراني متوقفا ، كما دللنا فيما تقدم من فصول هذا الكتاب ، على قناة السويس وتحريرها من الاحتلال العسكري ، الذي تمثله قوات بريطانيا ، فيجب ان نتطلع الى المستقبل بنفوس آمنة مطمئنة ، موقنين من النصر ، لان مصائر البلاد الآن في أيدي أمينة طاهرة ، وفي أعناق رجال اقوياء بايمانهم وعزمهم ورجولتهم ، وسينصرهم الله نصرا عزيزا .

الباب الرابع كلمة ختامية

عرضنا فيما تقدم مأساة النزاع المصري البريطاني ، الذي دار حول قناة السويس منذ احتل الانجليز أرض الوطن في سنة ١٨٨٢ حتى الآن ، واسترشدنا بعناصر الجزء الخاص بهذا الموضوع كما وردت في رسالتنا التي وضعناها باللغة الفرنسية ، والتي ظفرت بدرجته الدكتوراة في القانون من جامعة باريس ، وتفيدنا في التقسيم العلمي بما أوردناه في تلك الرسالة ، وجنحنا الى التوسع والافاضة ، لان الموضوع لايهم المتخصصين وحدهم ، بل يهم كل مصرى أيا كان حظّه من الثقافة .

وقد حرصنا بجانب شرح النقط القانونية على عرض التاريخ الصحيح كما استقيناه من المراجع الموثوق بها ، والمستندات الرسمية التي وصلت إلينا ، بوسائلنا الخاصة ، وعالجنا المسائل الدولية في مراحل مختلفة لان المسألة المصرية لا تعدو أن تكون حلقة هامة في الصراع العالمى في مختلف المراحل ، ولا يمكن أن تبحث منفصلة عن سير الحوادث الدولية .

وقد اضطررنا على كره منا لان نحكم على تصرفات رجال السياسة المصريين وطريقة معالجتهم لهذه القضية ، وكانت الوثائق الخطيرة التي آلت ضوءا على كثير من المسائل التي ظلت غامضة ، عمدتنا في الحكم على أعمالهم ، ومتى تصدى المرء لاصدار حكم في قضية أيا كانت ، فان الواجب يقتضيه أن يكون صريحا الى أبعد حدود الصراحة حتى وان أغضبت الصراحة كل الناس ، فما بالنا اذا كانت القضية التي تصدينها لها هي قضية الوطن ، سيلة القضايا ؟

ولست ادعى انى في حكمى منزّه عن الخطأ ، فما انا الا باحث يكتب للناس بما يوحى اليه علمه وضميره ، وقد يفتقر الباحث في العلم ، وقد تنقصه عناصر خفيت عنه ، ولكنى اؤكد والله سبحانه وتعالى يشهد أن الضمير كان أشد ما يكون انتباها ويقظة ، وهو الذى أملى على كل كلمة وأشعر الآن بأنى قلت ما أعتقد أنه الحق ولم اخالف ذلك الضمير قط . والمسألة المصرية أجل وأعظم من أقدار جميع رجالات مصر ولذلك لا نرى بدا من أن نقول للمخطئ اخطأت وللمسئ أسأت وللمحسن لقد أحسنت .

ولرب قائل يقول أفما كان يكفي أن تعرض المسائل مجردة من ذكر الأشخاص ، وهذا فيما اعتقد محال ، لان الرجال العموميين ممتزجون بالقضية ، ومنذ اشتغالهم بهامفروض أنهم وطنوا النفس على احتمال حكم التاريخ وحكم القانون ، وما على الذين تضيق صدورهم الا أن يراجعوا صحائفهم ، ويحكموا بأنفسهم على أعمالهم منزهين عن الهوى ، ان كان في وسعهم ضبط النفس والتجرد من الغرض والغايات الخاصة وسيجدون أنهم أضاعوا الفرص التي أتاحت لهم ليخدموا أمتهم فاستحقوا الحكم الذي يصدر عليهم منى ومن غيرى من الباحثين عن الحفيضة على أنى أرجو ، ابتغاء حل قضية الوطن ، أن يعمل أولو الامر على توحيد الصفوف وجمع الكلمة ، حتى لا نترك للمستعمر ثغرة ينفذ منها .

وقد أوردت في ختام رسالتي انفرنسية حلا عمليا للنزاع المصرى البريطانى ، من حيث الشق الخاص بقناة السويس ، وينقسم هذا الحل الى قسمين :

أولا - مسألة الجلاء .

ثانيا - المركز القانونى لمصر بعد الجلاء .

أما عن المسألة الاولى فلا أظن أن بريطانيا نفسها تجادل في مبدأ الجلاء ، فإنه ليبدا من وعودها وعهدها وتصريحات سياستها في مجلس الامن سنة ١٩٤٧ ، وفي محادثات سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ ، انها تسلم بمبدأ الجلاء ، ولكنها تتلاعب وتنتحل الاعذار التي تعطل بها تنفيذ ما وعدت به أملا منها في اطالة أجل احتلالها الى غير حد ، فما هى الطريقة العملية للخلاص من ذلك الشغب البريطانى ، ووضع حد للجبروت والعناد . . ؟ اذا بحثنا عن الطريقة فيجب أن نضع نصب أعيننا منطق الحق ، ومنطق القوة التي تسند هذا الحق .

أما عن سبيل الوصول الى الحق ، فلست ممن يقنطون من رحمة الله ، ولا انا بياثس من المنظمات الدولية ، بل أعتقد أن الواجب يقضى علينا أن نلجأ لمحكمة العدل الدولية اذا قبلت بريطانيا الاحتكام لهذه الهيئة ، لان لائحة تأسيسها تشترط اتفاق الطرفين على اختصاصها ، والمعروف أن المعاهدة التي كانت تحكم النزاع بين مصر وبريطانيا قد انتهت في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، ويصح ان يعرض الامر برمته على محكمة العدل الدولية « بلاهاى » ، ومن غير حاجة لانتظار قبول بريطانيا لاختصاص تلك المحكمة يجب أن نلجأ لمجلس الامن لان القضية المصرية مازالت مدرجة

بأجندة هذا المجلس ، وهو ينتظر منا ان نبلغه ما اتخذناه بعد سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

وقد اوصى المجلس المذكور باستئناف المفاوضات ، فاستأنفناها ودللت مصر على عمق صبرها وطول اناتها قبل ان تلغى المعاهدة ، ويسفاد من قرار المجلس المذكور ، أنه كان يجب على طرفى النزاع احاطته رسميا بتفاصيل ماجرى فى المفاوضات ، وأرى أنه يجب ان يحاط بكل التفاصيل إنؤكد له مرة أخرى بأن بريطانيا لم تقلع عن عنادها ، وان الاحتلال مازال قائما ، ومن غير المعقول ان يوصى المجلس باستئناف المفاوضات ، بل اللازم ان يتصدى لاتخاذ قرار حاسم يضطر بريطانيا للجلاء ، ويستفاد من أقوال أعضاء الوفود فى المسألة المصرية فى مجلس الامن سنة ١٩٤٧ ، أنهم أجمعوا على ضرورة جلاء القوات البريطانية ، وكان الاعتراض منصبا على الطريقة التى اتبعتها مصر لا على مبدأ الجلاء

وتقتضينا الصراحة والنظر للامور نظرة واقعية ان نقرر اننا فى زمان لا يعرف الناس فيه الحق ، اذا لم يرتكز على القوة والبأس ، ولذلك يجب على مصر أن تستعد استعدادا كاملا وتعبىء نفسها ، تعبئة تامة ولا تضع دقة واحدة دون الاخذ بأسباب القوة ، يجب ان تشتري الاسلحة ولو من السوق السوداء ، ولو من العصابات الدولية التى تهرب السلاح ، وما أكثر تلك العصابات التى تعاملها أكبر الحكومات ، ويجب أن ندبر ثمن السلاح ، ولو نمنا على الطوى واحتملنا الحرمان من جميع الكماليات ، يجب ان تفرض الضرائب كما هى مفروضة فى بريطانيا لتسليح الجيش وتجهيزه بأحسن المعدات ، ويجب أن نقيم فى بلادنا مصانع السلاح ، ولدينا بحكم ظروفنا الاقتصادية والجغرافية امكانيات لصنع السلاح بمعرفتنا ، ويجب أن يدرب الشعب جميعه على حمل السلاح ، فلا يترك رجل أو امرأة من غير تدريب ، ويجب ان ندرب على حرب العصابات ، وبالجملة ينبغى أن نستعد لمعركة ضروس ، يقوم فيها العشرون مليونا من المصريين ، قومة رجل واحد ، ويضربون بريطانيا ضربة واحدة تجهز عنى عنادها وتحملها على العدول عن سياسة الكفر بالقانون الدولى والمبادئ الانسانية .

وانى مؤمن انه فى اليوم الذى تشعر فيه بريطانيا اننا اعدونا لها ما استطعنا من قوة ومن رباط الخيل ، فلن تنتظر المعركة ، بل ستتجلو وانفها فى الرغام .

والعاقل من عرف الوقت الذى يبدأ فيه معركته ، وتمر ببريطانيا ،

ظروف كثيرة تسوء فيها حالتها ومركزها الدولي ، وتضطر اضطرارا
لمناقشة أضعف الناس ، فعلينا أن نترقب سياسة بريطانيا الخارجية ،
ونختار الوقت الملائم للمعركة ، التي ستكون بالنسبة للامة كلها معركة
حياة أو فناء ، وانا أزعم أني فهمت العقلية البريطانية والخلق البريطاني .
وأعرف أن الانجليز لا يحترمون الاالقوى ، وهم أمام القوة يحنون
الظهور ويدعون للحق .

وفى وسع مصر أن تشن على بريطانيا حربا دبلوماسية تحطم بها
اعصابها وتجعل حياتها الدولية جحيما لا يطاق ، ويضطرها لان تفهم
قيمة رضا الشعب المصرى وسخطه ، فنستطيع ان نقف منها نفس الموقف
الذى تقفه روسيا الآن من الولايات المتحدة ، فالحرب الباردة مفيدة كل
الفائدة ، ولكنها تقتضينا جهازا دبلوماسيا غير الجهاز الحالى .

ولو شئت الدبلوماسية المصرية أن تصل من حيث التخصص والكفاية
والاخلاص فى العمل ، لمستوى المشتغلين فى هذا السلك من أبناء
الشعوب الناهضة ، وأخذت بأسباب العمل الجدى وعفت عن القشور ،
والمظاهر الكاذبة ، لفعالت الشيء الكثير .

ونحن نستطيع بجهاز قوى البناء ان نعكر مزاج الاسد البريطانى صباح
مساء ، ومجال العمل وراء الكواليس فسيح جدا ، وعلى الاخص فى منظمة
الامم المتحدة ، ففى وسع مصر ، كلماوقفت بريطانيا فى مسألة من المسائل
المعروضة على بساط البحث الدولى ، فى جانب ، أن تقف هى فى الجانب
الآخر وكلما صوتت بريطانيا على مسألة ، يجب ان يكون صوت مصر
فى الناحية المضادة ، ولو لم تكن لمصر مصلحة مباشرة ، وتستطيع مصر أن
تتكتل مع جميع خصوم بريطانيا فى الحياة الدولية ، معتمدة أول ماتعتمد
على أكبر عدد ممكن من أعضاء الكتلة العربية والاسيوية .

ومشاكل بريطانيا الدولية لاتحصى ولا تعد ، فعلى مصر كلما عرض مشكل
يهم بريطانيا أن توقد فيه نارا ، وتؤلب خصوم بريطانيا ضدها ،
وكنت أفهم ان يكون لمصر صوت قوى بجانب ايران فى مسألة البترول
وأن نمد لهذه البلاد المجاهدة كل مساعدة ممكنة ، وكنت أفهم أن تكون
لمصر أيد تحرك الخصومات ضد بريطانيا ، كلما هدأت الخصومة ،
فنثير مسائل العراق مثلا ، بل نحالف الماو ماو ، ولو بطريقة رمزية ، بأن
نرسل بعض اعانات للمكافحين فى تلك البلاد ، وبعض المتطوعين ان
أمكن ، ولبريطانيا شركاء فى الاستعماريسكتون على جرائمها ، فى مقابل
سكوتها هى على تصرفاتهم .

ونحن لنا سياسة عربية ضد فرنسا في شمال افريقيا ، ولكننا لم نستطع حتى الآن ان تقنع رجل الشارع في فرنسا ، بأننا نتخذ هذا الموقف ردا على وقوف فرنسا ضدنا في صف بريطانيا .

ويجب ان تفهم امريكا ، اننا نستطيع ان نفسد عليها خططها في الشرق الاوسط ما بقيت هي ممالة لبريطانيا .

ان الانجليز على تفوقهم بالنسبة لنا ، قد حاربونا دبلوماسيا ، فنشروا ضدنا في العالم دعاية مفرضة واسعة النطاق ، وشوهوا تاريخ مصر القديم والحديث ، وشككوا العالم كله في نيات مصر ، وجعلوا مصر في الحياة الدولية ، أشبه بجيش مطوق ، ويجب على مصر ان تقوم بدعاية مضادة ، وتكشف عن سوء نية بريطانيا للعالم كله ، ويجب على مصر ان تسعى ما استطاعت بالدس وبغيره لاساءة علاقات بريطانيا الخارجية ، حتى تشعر هي ان الامر قد انقلب الى العكس ، وان خصومة مصر ، مرة المذاق وبذلك فقط تسعى لصداقتنا وتتنازل عن كبرياتها وجنونها الاستعماري ، ومتى ادركت بريطانيا ان مصر تقف ضدها في كل مناسبة ، وتحالف الشيطان ضدها مجاراة « لتشرشل » صاحب هذا الاقتراح ، سنضطر بريطانيا لتغيير اساليبها ، وذلك كله يحتاج الى تنظيم وبناء جديد لجهازنا الدبلوماسي ، الذي يجب ان ينهض بأعباء الدعاية في كل مكان ، ومضايقة بريطانيا في كل مناسبة .

وبعد هذا كله يوجد سلاح المقاطعة السلبية ، والحرب الاقتصادية ضد بريطانيا ، ونستطيع في هذا المجال ان تقنع اصحاب المصانع ورءوس الاموال في انجلترا بأن ساستهم يجرون عليهم الخراب والدمار .

وانى اوصى بسرعة انشاء مكتب فنى من المختصين الذين يتعقبون الاقتصاد البريطانى ، والسياسة البريطانية وخطط بريطانيا الاستراتيجية ، ويقومون بدراسات دقيقة مبنية على حقائق وارقام ، وينظمون وسائل مضايقة بريطانيا ، ولست مبتدعا في هذا الاتجاه ، فلقد كانت بريطانيا ، تدرس قبل الحرب بواسطة علمائها ، ورجال الفن فيها ، اقتصاديات المانيا ومصادر تموينها وصناعاتها الحربية ، لتكون مستعدة لتقطيع اوصال المانيا ومنع المدد عنها في حالة قيام الحرب ، وقد انقلب المكتب الذى انشئ لهذا الغرض ، الى وزارة عند قيام الحرب .

ان نقطة الضعف عندنا ، هي اننا نخاف الانجليز ، ويخيل الينا ان بريطانيا عملاق دولي ، لا يمكن التغلب عليه ، ولكنى ملم باحوال

تلك البلاد ، بحكم ترددي عليها في رحلاتي المختلفة ، وتتبع سيرتها في أوروبا ، واعتقد أن هذا العملاق مصاب بالسل ، ولكنه يعيش على سمعته القديمة ، ويقاوم الموت ، وهو حتما في طريق الزوال ، فما على المصري إلا أن يشق بأنه أذكى من الرجل الانجليزي ، وأكثر منه استعدادا للحياة ، وأن بلاده أعظم من بلاد الانجليز ، التي لا تستطيع أن تطعم شعبها شهرا واحدا ، وأن المصري صاحب حق ، والانجليزي مغتصب ويعيش على دماء الآخرين ، ومتى قويت منا الروح المعنوية ، وعرفنا كيف نعامل الانجليز ، قطعنا نصف المرحلة في طريق النصر المبين .

وفيما عدا الجلاء ، يتبقى مركز مصر القانوني ، وتستطيع مصر أن تصادق من تشاء من شعوب الأرض ، ولكني أعتقد أن الحل الأمثل الذي يلائم بين مصالحها وسير الفلك العالى ، والذي يتفق مع موقعها الجغرافى ، هو أن يتقرر لمصر ، نظام حياد دائم ، تحميه قوات مصر المسلحة برية وبحرية وجوية ، وتتعهد الجماعة الدولية بعدم المساس بهذا الحياد ، فى صلب معاهدة تكون معدلة ومكملة لنصوص معاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وقد وضعنا فى رسالتنا الفرنسية ، نموذجا لمشروع معاهدة للحياد الدائم وأوردنا مذكرة تفسيرية لتلك النصوص المقترحة .

وسنفصل ذلك الموضوع وننقل ما أوردناه فى مؤلفنا الفرنسى مؤيدا بالادلة العامة فى الجزء الثالث من هذا الكتاب .

زياد

ختام محزن

من قلب مغمم بالايمان بالله ، والصبر على قضاائه ، ابدى أشهد
الأسف اذ لم اتمكن من تضمين الباب الاخير من هذا الكتاب البهشين
القانونيين اللذين يدخلان في موضوع الطول المقترحة ، واولهما في مسألة
الحياد المسلح الدائم المطلوب لمصر ، والاجراءات الواجب اتباعها لتقرير
هذا الحياد ، والنتائج المترتبة عليه ، وستكون ذات تأثير بعيد المدى على
سياسة مصر الخارجية ، والبحث الثاني يتناول التعويض المطلوب من
بريطانيا عن الضرر الذي اصاب مصر نتيجة لاحتلالها والتصرفات التي
ارتكبتها وما زالت ترتكبها ، ونظرية التعويض معروفة في القانون الدولي
العام ، وقد استقرت على قواعد ثابتة ، بعد الحرب العالمية الثانية ،
والدول في المعاملات الدولية مسئولة عن اخطائها وجرائمها ، ويقضى عليها
بتعويض من اصابه الضرر ، كما يقضى على الفرد عملا بقواعد المسؤولية
المدنية .

بحثت الأمرين المتقدمين بحثا يستند على آراء الفقهاء ، واحكام
المحاكم الدولية ، والاجراءات التي اتخذت بعد الحرب العالمية الثانية
حيال الدول التي وصفت بالعنوان ، واستخلصت الاسانيد التي يركز
عليها حق مصر في طلب التعويض من بريطانيا ، ولم يبق الا كتابة البهشين
المشار اليهما ووضعهما في الصيغة النهائية .

وفي يوم الاثنين ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، بدأت كتابة الجزء الاخير من
هذا الكتاب ففجعت في ولدى الاكبر ((زياد)) الذي كنت اعده اعدادا
طيبا لخدمة بلاده ، وكانت مواهبه وصفاته العالية تحملني على الظن اني
استطيع ان اعمل في سبيل الوطن طوال جيلين ، ومما ضاعف الصدمة
ان هذا الملاك الطاهر قد راح ضحية عايت مستهتر من الذين اثروا
بالاحتساب لبطانة الملك السابق ، والذين غرقوا في الآثام ، وغرهم متاع
الحياة الدنيا ، فسلم قيادة سيارة من سياراته لابنة له ، لم تبلغ العادية
عشرة من عمرها لتتدرب عليها ، وتتعلم القيادة ، فصعدت بالسيارة
الى الرصيف الذي كان يقف عليه ولدى مع رفيق له ، واصابته في
مقتل .

كنت أكتب فصلا من هذا الكتاب، ودق اتليفون بمكتبي لتبلغني شريكة حياتي ، أن قررة عيني وعينها، قد أصيب ، فتركت القلم والورق وأسرت الى المنزل ، وحملته الى المستشفى لاسعفه وهناك لفظ أنفاسه الأخيرة .

كان رحمه الله رجلا في حجم غلام ، وكان يتابعني في أبحاثي ودراساتي وعمل في سبيل وطني ، وكان يرافقني الى المكتب والى المطبعة وكان في انتظار ظهور هذا الكتاب ، وكان يستعجل فراغى منه ، وكان اتقدر كان يوحى اليه أن الكتاب سيهدى الى روحه وذكراه التي لن يمحوها من نفسى كز الفناء ومر العشى .

والآن أجد بعض العزاء في توجيه آخر كلمات هذا الكتاب الى روح ولدى أشهيد

سلام عليك يا ولدى يوم ولدت و سلام عليك يوم ارتفعت الى عليين،
وسلام عليك يوم تبعث حيا

كنت لى في كفاحى نعم الصديق والزميل المرجو ، والآن سامضى وحدى ، وساعمل بمفردى متوكلا على الحى الذى لا يموت ، وأكبر آمالى أن القاك وان تكون لى ولأمك شفيعا عند رب رحيم .

أبو زياد

دكتور مصطفى الحفناوى

القاهرة في ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٧٢
١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢

المراجع

أفردنا الجزء الخامس من هذا الكتاب لنشر الوثائق والمراجع العلمية التي استندنا عليها في أجزاء الكتاب من الأول إلى الرابع ولم نشأ نشر مراجع كل جزء في نهايته لأننا اعتمدنا عليها في مختلف أجزاء الكتاب

كتب المؤلف

- الاصلاح الاجتماعى فى مصر - مصر سنة ١٩٣١ (نقد)
رسالة انشباب الى الوطن - مصر سنة ١٩٣٢ (نقد)
ابن سعود (سياسته ، حروبه ، مطامعه) - مصر سنة ١٩٣٣ (نقد)
السفر اخاند (معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦) ، مصر سنة ١٩٣٦ (نقد)

- حكومة اتوقد فى عام ، مصر سنة ١٩٣٧ (نقد)
مصرع الحرية (رواية) ، مصر سنة ١٩٣٧ (نقد)
قضية بيتان ، كانت فضيحة لفرنسا ، مصر سنة ١٩٤٨

بالانجليزية

Brief Survey on The Anglo Egyptian problem, Cairo 1947..

بالفرنسية

Les Problèmes Contemporains posés par le Canal de Suez, Paris 1951.

قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة

- الجزء الاول - تاريخ انقناة واصول مشكلاتها المعاصرة ، مصر سنة ١٩٥٢
الجزء الثانى - النزاع المصرى البريطانى ، مصر ، ديسمبر سنة ١٩٥٢

تحت الطبع

- الجزء الثالث - الملاحة وحرية المرور فى قناة السويس •
الجزء الرابع - ادارة القناة واستغلالها ، شركة قناة السويس وما بعدها
الجزء الخامس - العقود والوثائق والمراجع الخاصة بقناة السويس •

فهرست

رقم الصفحة	الموضوع
٣	اهتمام
٥	مذكرة أرسلت في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ الى المستر انتوني ايدن وزير خارجية إنجلترا
١٠	تنبيه
١١	مقدمة
١٥	الباب الاول - أسباب النزاع ومقدماته
١٧	الفصل الاول : - الاستعمار الاوروبي في أواخر القرن التاسع عشر
٢٧	الفصل الثاني - احتلال مصر بالقروض الاجنبية
٥٥	الفصل الثالث - تفاهم إنجلترا وفرنسا
٨٥	الفصل الرابع - احتلال إنجلترا لمصر من اجل قناة السويس
١١٢	الباب الثاني - السيادة على القناة
١١٤	الفصل الاول - مسألة رسوم المرور ، اول عدوان على السيادة
١٣٥	الفصل الثاني - الوضع القانوني للقناة والاحتلال الاجنبي
١٦٣	الفصل الثالث - مؤامرة إنجلترا وفرنسا في سنة ١٩٠٤
١٨٠	الفصل الرابع - المقاومة الوطنية
٢١٧	الفصل الخامس - القناة في الحرب العالمية الاولى ، ١٩١٤ - ١٩١٨
٢٦١	الفصل السادس - السيادة على القناة وميثاق عصبة الامم
٣٥٨	الباب الثالث - قناة السويس في آخر مراحل النزاع البريطاني
٣٦١	٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١
٣٨١	الفصل الاول - نشر الحرب العالمية الثانية قبل معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦
٤٠٨	الفصل الثاني - القناة في معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦
٤٢١	الفصل الثالث - بعد ابرام المعاهدة من سنة ١٩٣٦ الى ١٩٤٥
٤٣٨	الفصل الرابع - ميثاق الامم المتحدة
٤٥٨	الفصل الخامس - مفاوضات « صدقي - بيفن »
٤٨٩	الفصل السادس - الاحتكام لمجلس الامن
٥٥٢	الفصل السابع - الفاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١
٥٧٠	الفصل الثامن - حركة التحرير في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢
٥٧٩	الباب الرابع - كلمة ختامية
٥٨٠	المراجع
٥٨١	كتب المؤلف
	فهرست



Bibliotheca Alexandrina



0394157